


للشيخ الإمام

أبي عبد الله محمد بن عبد الكريم المغيلي

المتوفى سنة ٩٠٩هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور أبو أزهر بلخير هانم



**Title** : **Šarḥ al-tibyān fī ᶜilm al-bayān**

**Classification:** Rhetoric

**Author** : Imām Muḥammad ben Ābdul-Karīm al-Mağīlī

**Editor** : Dr. Abu Azhar Balḫayr Hānem

**Publisher** : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

**Pages** : 544

**Size** : 17*24

**Year** : 2010

**Printed in** : Lebanon

**Edition** : 1st

**الكتاب** : **شرح التبيان في علم البيان**

**التصنيف** : بلاغة وبديع وبيان

**المؤلف** : الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي

**المحقق** : د. أبو أزهر بلخير هانم

**الناشر** : دار الكتب العلميـــة - بيروت

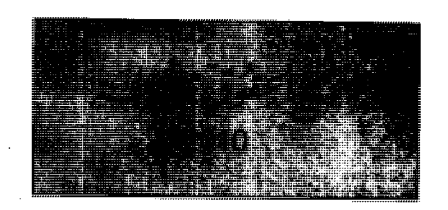
**عدد الصفحات** : 544

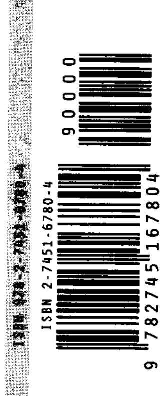
**قياس الصفحات**: 17*24

**سنة الطباعة** : 2010

**بلد الطباعة** : لبنـــان

**الطبعة** : الأولى





بسم الله الرحمن الرحيم

# تقديم

الحمد لله العلي الرحمن، خالِق الإنسان معلمه البيان. ذلك البيان الذي به تمَّ له تحقيق ماهيته وحقيقته عبر الحقب والأزمان. ولعله معيار تفاوت في الفضل والحاجة الاجتماعية والنفسية بين الناس، إذ هو وسيلة لإزالة كل التباس. وما ارتباط الأساليب البلاغية بالنفس ارتباطا عضويا، إلا لتقوية الإفصاح عما بمَجامع الأضغان والأنفاس. فمن أعوزه التوسل إلى البيان فربما فشل في تعامله مع الناس. ولعله ميزة له وسبب يستطيع منه الاستدلال على وجوده الناطق، إذ بغيابه تتعطل الطاقات والفعاليات، وتتبدد المواهب والملكات.

هذا العلم، متى جاوز حدود الإدراك الإنساني، بات أميل إلى حجة الرسل السماوية.

من هنا أضحى علم البيان ضرورة عينية لكل من تكلم لغة القرآن المجيد ليستبطن منها كل عجيب مفيد. ويبدو أنّ العلماء لما اشترطوا في المشتغل بالتفسير خاصة، أن يكون على إلمام تام به، فإنهم إنما كانوا يهدفون تحقيق المفاهيم الصحيحة وإصابة الدلالة الفصيحة؛ حتى عدّوا من لا يحذق مسالكه، من الذين لا يعتد برأيهم في شرع ولا في عقيدة.

وبما أن لغة العرب هي لغة البيان، فقد كان خيرُ البشرية عليه السلام طبّاً بها حتى غدا أفصحَ من نطق بالضاد، إذ هو يقدم في شأنها شهادة تملأ الآفاق وتعجّ في كل البلاد. ألا وهي قوله ﷺ: (**إن من البيان لسحرا**). وإذا هي تتضوع نفحة قُدسية في المعنى القرآني خاصة. فاقتضى الأمر أن يجوس المرء خلال هذا العلم من علوم الآلة بغية فك المستغلق منه وفهم المستعجم، حتى إذا قدم علم البيان هذه الخدمة، كان

رائدا في دراسة المفهوم وتقليب الأسلوب في المجال النقدي والبلاغي. وبذلك يتمكن الدارس والقارئ من استجلاء الحقائق، وفهم الجلائل والدّقائق.

هذه القيمة التي يحملها علم البيان، ربما مثلت بالنسبة إليَّ خير باعث على اختيار موضوع في التحقيق والدراسة لبحثي الموسوم بـ«**شرح التبيان في علم البيان**» للشيخ محمد بن عبدالكريم المغيلي (ت909هـ). ظل هذا الباعث يخامرني ويراودني في شأن الاختيار منذ أن تمكن منّي وأنا بصدد إعداد رسالة الماجستير، حينما كنت أهيئ منها جزءا لدراسة "النبات في شعر أصحاب المعلقات" بيانيا. وقوِيَ لدي الاهتمام، إلى أن سنحت لي فرصة تحقيق نص على قيمة بمثل مستوى قيمة صاحبه ومكانته. نص في صورة البيان التجريدية القائمة على التقعيد والأحكام.

ظل الجذَل يستفزني إذ كنت بصدد التخطيط لموضوع عام في المجال البياني. فتكامل الاستعداد من جانبي لبناء ما أنا مقدم عليه من عمل.

أما الباعث الثاني الذي اجتذبني فهو أنه تأليف بالقلم والنفحة والسمات المغربية، رغم أنه شرح لمختصر مختصر تلخيص المفتاح (فقد شرح الإمام المغيلي ما اختصره بنفسه من مختصر تلخيص المفتاح). علما أن هذا الاتجاه في التأليف كان سائدا في عصره، مَشرقا ومَغربا.

✓ وهو إلى جانب ذلك يمثل مصدرا آخر من مصادر علوم البلاغة في شمال غرب إفريقيا. وما أحوجنا إلى مزيد من المصادر البلاغية المفيدة في الغرب والشرق العربيين.

✓ وهو بصاحبه حُجة على نباهة العقل المغربي واهتمام الغرب الإسلامي عامة بالبيان العربي.

✓ والكتاب ذو قيمة تعليمية بمنهجه وأسلوبه. فربما هوّن على أي دارس ومطالع أمر الأخذ منه.

✓ وهناك سبب آخر جعلني لا آلو جهدا في نفض أغبرة الخزانة عنه، وهو أنه النسخة الفريدة للإمام المغيلي التي كانت قابعة بخزانة الصبيحية بسلا المغربية. ذلك بأن الدارسين يعدون إهمال مثل هذه النفائس التي تمثل الانفراد جريمة في حق التراث الذي تتشكّل منه هويتنا العربية والإسلامية. فقد يضيعُ في يوم من

الأيام بسبب ذلك الإهمال، كما ضاعت جل تواليف الشيخ المغيلي وضاع غيرها من النفائس.

✓ هذا مصدر آخر يضاف إلى المكتبة العربية، إذ هي اشدُّ حاجة إلى أمثاله. وهو، كما سنرى، حلقة من حلقات مدرسة السكاكي التي قامت على التجريد، كما يرى بلاغيون ونقاد. وليت شعري هل أجدنّ نسخا بمثل منزلته. بالرغم من أن التنظير في مجال البيان يُظنّ، عند بعض، بمنأى عن الأسلوب الأدبي والتطبيق اللغوي.

فهو لاشك يحفظ، بقواعده، أسس هذا الفن، ويعصم البيان العربي من التلف. فلو أهملنا جانب التجريد والتقعيد في النحو العربي لضاعت اللغة، كما لو أضعنا قواعد علوم البلاغة لتبددت المادة الخام للمعاني العربية مع كرور السنين. وآنئذ تجدنا نقلب الأكفّ على ما فرطنا فيه.

✓ وسبب آخر دعاني إلى تحقيق الكتاب، وهو أنه من الكتب القلائل التي ضُمّنت أمثلة حديثية شريفة كثيرة، استدلالا على فصاحة الكلمة النبوية، وعلى أنه عليه السلام ظل رائدا في شتى مجالات التعبير الراقي الفصيح، فتداول الناس ذلك من حيث لا يحتسبون.

✓ وقد بلغ عدد الأحاديث نيفا وسبعين. وهي بادرة لم يسبق إليها الشيخ المغيلي بهذا الشكل كما سنبين في الدراسة ونلمس في النص، إذ إنه عرف بكونه شديد الشكيمة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبنصرة السنة ومحاربة البدعة.

✓ وهناك داع آخر تولّد بين يدي الإعداد وأنا أهيئ لمعرفة مؤلِّف النسخة المحققة (المغيلي)، وهو أنني ألفيت فيه مؤَلّفا كاد يكونُ من المغمورين في شمال غرب إفريقيا، على شهرته ووقعه الذائع وعلمه الطائل، وشجاعته المعروفة وتأليفه في متباين العلوم كالتفسير والحديث والمنطق، والسياسة الشرعية، والقضاء، والفقه، والمعاملات، والفكر الإسلامي، والعقيدة، والتوحيد، وعلم الكلام، والحسبة والتصوف، والبلاغة، واللغة، والنظم، والفهرسة، (انظر مسلسل مؤلفاته من هذه الدراسة).

✓ وأختم بسبب أخير، وهو أن هذه النسخة ظلت غميسة في حكم

المفقودة، فكان لزاما علينا استظهارها وواجبا تحقيقها وطبعها.

أما خُطة البحث فاقتضت تقسيمه قسمين:

## القسم الأول: يُشَكل وعاءً للدراسة التي انقسمت ثلاثة فصول.

الفصل الأول: تناول حياة المؤلف. وبحكم أنه كان أنشط في مجالات كثيرة فكان رُحَلة وفاعلا في الحياة العلمية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فقد اقتضى الأمر أن يأتي هذا الفصل مؤلفا من عشرة مباحث.

خصص المبحث الأول لعصره السياسي بحيث تناوله بإيجاز شديد (خلال القرنين التاسع والعاشر) في المغربين الأوسط والأقصى، فركز على محط السلطتين المركزيتين: فاس وتلمسان إبان الاضطراب والانحلال على واجهة الداخل والخارج. والثاني تناوله نسبه اسما وكنية ولقبا، ونسبا، وبعده المبحث الثالث وقد خصص لمولده ونشأته، ورحلاته نحو المشرق والمغرب وبلاد السودان، على أن المبحث الرابع عقد لترجمة شيوخه - وهم قلائل في مصادر ترجمته - وأردف بالمبحث الخامس لتبيان مؤلفاته، مرتبة اعتماداً على العلوم والفنون، في أساس تقسيمها. وجاء المبحث السادس خاصا بتلاميذه، وأفرد المبحث السابع بعقيدته الأشعرية. أما تصوفه ومذهبه الفقهي فبُسط أمرهما في المبحث الثامن، بعد هذا قُدم ما يتصل بأقوال العلماء فيه وآرائهم في المبحث التاسع. وأما المبحث العاشر، فاحتوى وفاته.

الفصل الثاني: تناول بالدراسة ما يحوط كتاب «شرح التبيان في علم البيان»، فاستوعب أربعة مباحث.

المبحث الأول وفيه عنصران هما: ضبط عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى صاحبه.

والمبحث الثاني خص بتعريف الكتاب، مكانا للتأليف، وتاريخا، وموضوعا، ومنهجا ومصادر.

بينما تناول المبحث الثالث: قضايا الكتاب فذكر مواصفات المصطلح والمفهوم، وكذا الشواهد وطرائق التعريف، والقضايا الأسلوبية؛ وانفرد المبحث الرابع بالحديث عن أهمية الكتاب في فنه إجمالا؛ وختمت الدراسة باقتضاب ما انفرد به البحث في مجاله من إضافات وتجديدات لم يتناولها غيره أو قُصر في معالجتها.

## القسم الثاني: قسم التحقيق:

تصدرته مقدمة استوعبت منهج التحقيق الذي تناول وصف النسخة والناسخ، والنسخ المساعدة التي تمثلت في: تلخيص المفتاح للقزويني، ومختصر تلخيص المفتاح للتفتازاني، إذ كان المؤلف في كتابه هذا يُلخص، ويُدمج، ويهذب، ويشرح، ويرتّب أمشاج ذينك الكتابين الرافدين اللذين مَتَحا من كتاب «مفتاح العلوم» للسكاكي. وبينت مسألة: منهجي في التعامل معها. وتناول المبحث أيضا ما يتعلق بالرموز المستعملة في الكتاب المخطوط، كما بينت: عملي في تحقيق الكتاب، انطلاقا من النص، إلى تخريج الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، إلى الأقوال والأمثال والحكم، وختم المبحث بقائمة الرموز المستعملة في التحقيق.

وبما أنها كانت نسخة وحيدة، رغم وجود ما نزل منزلة النسخة الثانية، فقد بذلت من الجهد في سبيل الحصول على غيرها ما لا تسع الكلمة الإفصاح عنه. ورغم أن الكتابين اللذين كانا عمدة هذا التأليف مطبوعان وسهّلا من مهمتي كثيرا، فقد اتخذت جملة إجراءات تقوية لمنهج التحقيق ومحافظة على أمانة النقل. بهدف أن يقدم النص على الصورة التي أداها صاحبه:

- فقد ضبطت النص ضبطا إعرابيا يهون أمر قراءته في يُسر وتفهم. وهذا الإجراء ضروري جدا في نصوص علوم الآلة.
- رقّمت صفحات المخطوطة ووضعتها بين معقوفتين هكذا [.../...].
- برزت العناوين والعنيوينات، ووضعت ما أغفله المؤلف بين معقوفتين علامة على أنه من وضع الباحث، لأن التصنيف يقتضي التوضيح في هذا المجال.
- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها وأرقام آياتها.
- خرجت الأحاديث على طريقة المحدثين المألوفة، لأنها كثيرة تشكل مبحثا يصلح أن يستقل بنفسه.
- اجتهدت وسعي في تخريج أقوال العلماء وعزو الآثار إلى مصادرها.
- عزوت الشواهد الشعرية إلى قائليها متى أهمل القائل، وإلى مصادرها البلاغية خاصة، متى ذكر للشاعر ديوان محقق، إذ كنت أتلافى ما أمكن مرجعية

المحققين، إلا أن أضيف عليها.

- أهملت ترجمة أعلام لشهرتها تفاديا لإثقال الكتاب بالحواشي والهوامش.
- حاولت شرح اللغة التي كنت أراها مفتاح المعنى، معتمدا المعاجم العامة والمعاجم المتخصصة والمصادر اللغوية.
- كنت أنبه باستمرار، في الهوامش، على ما انطوت عليه النسخة من تحريف أو تصحيف أو خطأ. وقد كنت أعلل ما أراه بحاجة إلى تعليل.
- ذيلت الدراسة والنص المحقق بفهارس فنية لازمة تيسيرا للانتفاع بالكتاب كفهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث الشريفة، وفهرس المصطلحات، وفهرس الأقوال والأمثال، وفهرس الأشعار، وفهرس الأرجاز، وفهرس أنصاف الأبيات، وفهرس الأعلام، وفهرس المواضع والطوائف ونحوها، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وختاما نسأل الله الغني أن يتجاوز عن أخطائنا ويوفقنا لما يحب ويرضى، وأن يتقبل هذا العمل المتواضع صدقةً جارية، إنه على كل شيء قدير وبالاستجابة جدير. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# قسم الدراسة

# الفصل الأول

# حياة المؤلف وآثاره

## المبحث الأول: عصره السياسي

## (في القرنين التاسع والعاشر الهجريين)

عرف هذا العصر تناقضات وورث اضطرابات أفضت بالمغربيين الأوسط والأقصى إلى تراجعات وانحلال، على جميع المستويات. فقد أصاب المنطقة ضعف غار في حشايا السلطتين المركزيتين: فاس وتلمسان. تجلى ذلك في مضمار التسيير السياسي والاقتصادي كما اتضح في التدبير الإداري والاهتمام الاجتماعي. ولعله نتج، كما في المصادر التاريخية، عن أسباب موضوعية.

ومن هنا ارتأيت إجمال ما آل إليه أمر الزيانيين[1] في تلمسان، وما لحق المرينيين[2] ثم الوطاسيين[3] من تحولات في فاس.

---

(1) الزيانيون، أو: بنو عبد الواد (633 هـ/ 1235م - 962هـ/1554): اشتهرت دولتهم بالاسم الثاني إلى عصر الاستيلاء المريني على تلمسان سنة 737 هـ/ 1337،وعرفت بالاسم الأول في عصر الانبعاث على عهد السلطان أبي حمو الثاني، نسبة إلى والد يغمراسن بن زيان، أول ملوك هذه الدولة. وقبيلتهم أحد بطون زناتة يجمعهم مع بني مرين أصل واحد: تاريخ الجزائر العام لعبد الرحمن الجيلالي: 114/1، 119، 121، وانظر: تاريخ ابن خلدون: 72/7 - 76، وتحفة الزائر في تاريخ الجزائر للأمير محمد بن عبد القادر الجزائري: 72، 85.

(2) المرينيون (668هـ/ 1269 - 861هـ/ 1441): هم حي من زناتة كانوا في أطراف المغربين ينتجعون الصحاري، ويعطون الدول حق الطاعة. فلما رأوا اختلال المغرب الأقصى أيام المستنصر بن الناصر، خامس خلفاء الموحدين، انتهزوا الفرصة فيه فدخلوه وتفرقوا في جهاته: تحفة الزائر: 72.

(3) الوطاسيون (875 هـ/ 910/) بطن من بني مرين استولى على المغرب الأقصى بعد بني عمهم عبد الحق: المرجع السابق: 101.

أما الزيانيون، فيرى المؤرخون والدارسون أسباب ضعفهم ونتائجه في مكامن أهمها:

إن تلمسان ظلت على مدار تاريخها عرضة لأطماع الحفصيين (627هـ/ 1229 - 943هـ/1536) من تونس، والمرينيين ثم الوطاسيين من المغرب الأقصى[1]. كل ذلك أضعف كيان السلطة الزيانية في مراحل متعاقبة متناوبة من مراحل حياتها[2] وألهب كيانها بلظى الحروب والحصارات والتدخلات في أمورها الشخصية.

ومما أضعفها أيضا طغيان الإسبان بالأندلس واعتداءاتهم على المسلمين هنالك، بحيث غدا منهم خلق يسلك مسلك التسلل إلى الشمال الإفريقي ابتداء من سنة 856 هـ/ 1452م.فحل أكثرهم يومئذ بالجزائر. وإذا الإسبان يجدونها فرصة للحاق بهم في المراكب، فكان ذلك ابتداء الحروب البحرية بين الجزائريين والافرنجة بهذا البحر الأبيض. وإذا بونة تسقط بأيديهم سنة 867 هـ/ 1462م لتتبعها غيرها من السواحل الجزائرية. وإذا بداية الغزو الصليبي تندلع.

وفي سنة 868 هـ/ 1463 أعلن أبو ثابت رفض الدعوة الحفصية، وطرد ولاتها، فتكررت غارتهم عليه، وبالغوا في تشديد الحصار على تلمسان حتى أذعنت لسلطتهم آنئذ مدينة مليانة، والمدية، وتنس، واستسلم لهم أبو ثابت، فكتب البيعة للسلطان الحفصي، فمكنه ذلك من البقاء على عرشه إلى وفاته بها سنة 890هـ/ 1485[3].

ولعل هذا التدخل المتكرر في شؤونها الداخلية جعل الدولة تفقد مصداقيتها أمام الرعية. ويبدو أن الوضع حرض على قيام الفتن والاضطرابات الداخلية، وبخاصة في عهد عبد الله محمد الخامس، لأنه كما يرى الدارسون، كان ضعيف الإرادة عاجزا عن القيام بأعباء الملك وتدبير شؤون السياسة وتسيير الرعية[4].

---

(1) انظر بتفصيل هذا التجاذب وتنصيب السلاطين والحصارات والتخريب والتشديد الذي عرفته تلمسان في: تاريخ ابن خلدون: 7/94 - 95، 98، 109، 119، 120، 219، 220، 256، 301، 315، 317، 328، 330، 336، 348، 349، 363 وتاريخ الجزائر العام حيث جعل نهاية ملك الحفصيين سنة: 932 هـ/ 1/ 215، 2/178 وتحفة الزائر: 45.

(2) تاريخ ابن خلدون: 7/ 250 - 252 وشجرة النور الزكية: 1403/2.

(3) تاريخ الجزائر: 2/ 178 - 180.

(4) نفسه: 180/2.

وبذلك تحولت السلاطين إلى مجرد ممثلين للسلطة الروحية، حتى عادت تنعدم المركزية السياسية[1]. أضف إلى ذلك ما تمخض عنه تناحر ملوك بني زيان عامة على السلطة[2].

وسيطرة قبائل العرب الهلاليين أدى إلى استقلالها بمناطق كبيرة، فاقتطعت لنفسها حق الجباية. ولعل ما بخارج الحواضر عامة، أضحى في غير أيدي سلاطين الزيانيين[3].

ويبدو أن الحدث الجلل الذي حل بالأندلس في عهد أبي عبد الله محمد الثابت الذي تملك عام 902/ 1496م بسقوط غرناطة عاصمة بني الأحمر آخر معاقل المسلمين (895 هـ/1490م)، جعل السلطان الزياني (ت: 909 هـ/ 1503) يرضي فرديناال الخامس، بحيث سافر إليه بهدايا ثمينة ليؤمن مستقبل ديمومته[4].

وعموما، فدولة بني زيان في أوائل القرن العاشر شكلت مرتعا للحروب الأهلية الممزقة بين الملوك المتنافرين، والنصارى المغيرين بعد قضائهم على دولة الإسلام في الأندلس وصقلية، وبخاصة من سنة 902هـ/1496م إلى 911هـ/ 1505م[5].

وأما المرينيون والوطاسيون، فقد نالهم غالب ما قيل إنه نال جيرانهم الزيانيين، بحيث بدت مظاهر الضعف والارتجاج تهز كيانات سلطهم.

ولا باس من إضافة أهم الأسباب والنتائج التي جعلتهم عرضة للتفتت والانحلال في هذا المنعطف من تاريخ المغرب الأقصى، إذ شكلت فترة تحول في علاقات المغرب بأوربا المسيحية. فبعد أن كانت العمليات العسكرية تتم باتجاه جنوبي شمالي، وكانت تنتهي بانتصارات المغرب ألفينا هذه العلاقة ينعكس اتجاهها من حيث

---

(1) فلسفة الفكر الديني بين السنوسي والمغيلي د. أحمد حمدان ص: 2 (رسالة مرقونة في كلية الآداب بالرباط رقم: ر - ج - 189 علم).

(2) المرجع السابق: 3.

(3) تاريخ دول المغرب. الميرالاي إسماعيل: 74 والمرجع السابق: 4.

(4) تاريخ الجزائر العام: 2/ 180 - 181.

(5) نفسه: 2/ 181، 202، 213، وانظر: "الكنيسة تخطط لاحتواء العالم الإسلامي" في دعوة الحق ع 269/ ص: 315 (خاص بإفريقيا).

المبادرة ونتيجة المعارك. وبذلك شهد المغرب فقدان بعض من أراضيه[1].

ويرى الدارسون أن انعدام السند الديني لقيام السلطة ولضمان وحدتها، داخليا، يعد سببا لذلك، كما أن القبائل العربية التي استعان بها المرينيون والزيانيون على حد سواء ربما كانت، بالنسبة لهم، المحور الأساسي للحياة السياسية والاجتماعية للمناطق المقيمة بها، فنتج عنها ما أسلفنا[2]. هذا العنصر العربي، ومعه الجاليات اليهودية والأندلسية الوافدة على فاس، اكتسب من النفوذ ما جعله يمتلك زمام المبادرة ومبدأ القرار. وحتى غدا عرب المعقل وبني هلال والجالياتُ المذكورات تمثل طبقة إقطاع لها وزنها[3]، بحيث أخذت هذه القبائل تمارس النهب على تجارة القوافل في منائي الأرض ومضلات الصحاري. ولعل ضعف الدولة عرضها، قبل ذلك، لهجوم من قبل هنري الثالث سنة: 803هـ/1399م) على تطوان وتخريبها واحتجاز نصف سكانها[4]. وبعد ذلك وقع تدخل البرتغاليين ليحتلوا سبتة عام: 818 هـ/1415م، في ظروف كانت السلطة الحاكمة منهمكة في الصراع على عرش الحكم، صراع أدى على سقوط الشاوية وناحية آسفي في أيدي الغزاة بعد ذلك.

تلك الملابسات هي التي دفعت أهل فاس للانتفاضة على آخر ملوك بني مرين، عبد الحق بن أبي سعيد (ت: 869هـ)[5]. أما الهجمات الصليبية التي سبقتها إرساليات مسيحية في ثوب تجاري[6] نحو المغرب الأوسط والأقصى، فقد انتصبت معولا هداما للدين الإسلامي والسيادة الوطنية[7]. هذا وبعض الدارسين يرى أن اتصال أوربا بغرب إفريقيا في ما قبل القرن الخامس عشر لم يتحقق، لأن نشاطات الأوربيين اقتصرت، في

(1) كان ذلك لصالح دولتي إسبانيا والبرتغال: سبتة: 1415، وطنجة: 1461م وأصيلا: 1471م، والعرائش: 1489م: انظر الحركة العياشية، عبد اللطيف الشادلي: 15.

(2) فلسفة الفكر الديني: 1.

(3) فلسفة الفكر الديني: 3.

(4) نفسه: 6 - 7.

(5) نفسه: 6 - 7.

(6) تأمل الاستقصا: 162/4.

(7) فلسفة الفكر الديني: 3.

نظره، على السواحل، ولم تتغلغل إلى الداخل إلا في القرن التاسع عشر[1]. ولعل هذا الرأي فيه من الرجم بالغيب ما يجعل كتب التاريخ وواقع الحياة بفنده. مثل ذلك الصراع على السلطة زجّ بمحمد الشيخ الوطاسي (حكم: 875 هـ) في متاهات الخلافات ومهامه التهارش في مواجهة الأدارسة والشاذليين الجزوليين. فقد أضحى ينازعهم النفوذ الذي اكتسبوه. ذلك بأن الزوايا الشاذلية تحقق لها الانتظام والتقوي لمواجهة الزحف الصليبي حماية للإسلام الذي عجز النظام القائم عن المنافحة من أجله. فقد ذكر أن محمد بن سليمان الجزولي (ت: 870 هـ)قد كان أسس فروعا بسلا، وفاس، ومكناس، وتادلة ومراكش، وبلاد هوارة، وماسة، وسوس، ودرعة، وتلمسان، حتى ربما، بلغ أتباعه اثني عشر ألفا من الرجال. فبدأ وكأنه، بهذا النفوذ، يحضر لحرب متوقعة، في الوقت الذي عجزت السلطة المركزية عن فعل نحو من ذلك، بل وكأن دويلة انبجست عن دولة هي في وضع الانحلال[2].ولعل ما زاد في الطين بلة، تراجع التجارة الصحراوية. ذلك الذي تسبب فيه اكتشاف فضة وذهب أمريكا[3] من نحو، وانحراف طريق تجارة الذهب عن منطقة نفوذ فاس وتلمسان من نحو آخر. فغابت وساطة شمال غرب إفريقيا بين جنوب أوربا وشمال غرب إفريقيا. ولعل البرتغاليين عملوا أيضا في سبيل إقامة محطات تجارية على طول شواطئ المحيط الأطلسي.

وقد تكون إيبريا والبرتغال اتخذت من المدن الساحلية نقط انطلاق، فهيمنت على البوادي المجاورة لها[4]. هذا الأمر أوقع السلطة المغربية في أزمة اقتصادية جعلتها تحرم من مداخيل الجمارك، فعجزت معها عن أداء رواتب موظفيها. وإذا هي تروغ

---

(1) History of Islam in west Africa. J.S. Trimincham? Oxford. University Press, (7) (4) p. 220. 1962.

(2) تأمل فلسفة الفكر الديني: 8، ومقالة الأستاذ عبد القادر القادري بعنوان: "دور الطرق الصوفية في نشر الإسلام والثقافة العربية في غرب وشرق إفريقية، ومقاومة التبشير" دعوة الحق ع 269/ ص: 217 وانظر المقالة "الصهيونية رديفة التنصير في إفريقية" مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا: ع 9/ص: 92.

(3) انظر مقالة الأستاذة ماجدة كريمي بعنوان "العلاقات التجارية بين المغرب والسودان على عهد المرينيين" دعوة الحق ع 269/ ص: 251.

(4) الحركة العياشية: 15.

لاستحداث بلية ضرائب غير شرعية[1] امتد مفعولها إلى الدولة السعدية. ترتب عن ذلك حدة الصراع بين كتلة العلماء والعامة من جهة، وسلطة الأمير من جهة أخرى[2].

أضاف الأستاذ أحمد حمدان ملاحظة تتصل بالجهاز العسكري الذي لم يكن متجانسا، لأنه تكون من القبائل العربية التي تشكل الإقطاع، ومن ميلشيات مسيحية هدفها تفتيت الوحدة الوطنية وتبديد القيم الدينية السائدة[3].

حسبنا ما اختصرنا من الأسباب والنتائج التي كانت وراء ضعف السلطتين، بالمغربيين الأوسط والأقصى. هذا رغم أن أدوارا تاريخية مرت بهما فعاش الناس في رخاء وأمن، بحيث بدا من جانب بعض السلاطين عفة من الدماء، فسُكَّت النقود، وساد التواؤم الراعيَ ورعيته، وتقوى سلطان الجهاز الحاكم كما في عهد السلطان أبي عبد الله محمد الثالث الملقب بالواثق (من سنة: 804 هـ/ 1401م إلى: 813هـ/ 1411)،[4] والسلطان أبي ثابت محمد المتوكل الرابع (866 هـ/ 1462 - 890 هـ/ 1485) وغيرهما[5].

(1) تأمل الإصليت لابن أبي محلي: 112.

(2) نفسه.

(3) فلسفة الفكر الديني: 3.

(4) تاريخ الجزائر العام: 170/2.

(5) نفسه: 178/2.

## المبحث الثاني: المؤلف

**1 - اسمه وكنيته ولقبه:**

هو محمد بن عبد الكريم[1] بن محمد[2] بن عمر[3] بن يخلف[4].

وكنيته أبو عبد الله[5]. ولقبه مُحيي الدين[6]، والبغدادي[7]، وسيدنا[8]،

(1) دوحة الناشر: 130، وتاريخ الفتاش: 15، وطبقات المالكية لمجهول (مخ) ص: 455، ولقط الفرائد: 241، ودرة الحجال: 285/2 وكشف الظنون 1762/2، وشرح البناني على متن السلم للأخضري: 25، وأزهار البستان (مخ) ص: 126، وشجرة النور الزكية: 274/1، والإعلام: 525/4 وطبقات المالكية لابن مخلوف: 274، والحلل السندسية: 614/1، وهدية العارفين: 224/2، وبداية الحكم المغربي في السودان: 694، وفهرس الفهارس: 573/2، وفهرس المخطوطات العربية في خ ع. بالرباط: 260/1، والفهرس الموجز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي: 253/4، وفهرس خزانة القرويين: 355/4 وفهرس المخطوطات المغربية: 329، ومعجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى: 33 (لعبد العزيز بن عبد الله)، والمسار الحضاري الألفي لمدينة وجدة (له أيضا): 79، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (النسخة الألمانية): 363/2، وموسوعة أعلام المغرب: 734/2، وتاريخ الجزائر العام، عبد الرحمن الجيلالي: 322/2. و: Encyclopedie de l'Islam, T.V.p.1156. :وReplies.J. Hunwick p.27

(2) البستان: 253، والنيل: 576، وكفاية المحتاج: تح: مطيع، مرقونة بكلية الرباط رقم و(مخ) خ ع. الرباط ص:249، وهامش الديباج: 330، وتعريف الخلف: 170/1، ومعجم رضا كحالة: 191/9، وتاريخ الأدب الجزائري: 235، والأعلام: 616/6، ومعجم أعلام الجزائر: 157، ومصباح الأرواح تح رابح بونار: 7.

(3) (أعْمر) في مجلة التاريخ الإفريقي: 1973/14.3 ص: 381، 394. وT.I.P.805. Etudes d'Orientalisme. G. VaJda.

(4) شرح التبيان (مخ). خ.ص رقم: 767: 1/ أ، وإفهام الأنجال أحكام الآجال - مخ) خ.ع الرباط. رقم: 470 ك 1/أ.

(5) جل المصادر المتقدمة في الهامش الأول والثاني.

(6) انظر جميع صور نسخ "أجوبة المغيلي على أسئلة أسكيا الحاج محمد" في: Replies. J. Hunwick

(7) العلاقات بين المغرب الأقصى والسودان الغربي: 140، والحركة الفكرية: 268/1. وربما نسب للطريقة القادرية بذلك (سيدي عبد القادر الجيلاني البغدادي): بلاد شنقيط: 121.

(8) هذا اللقب حمله المغيلي في نيجريا إلى جانب أمثال سيدي محمد البكري وسيدي عبد القادر الجيلاني وسيدي أحمد التيجاني وسيدي عبد الله البلبالي: انظر: حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر ع 79/1.

والشيخ[1]، والإمام[2]، والحجة[3]، والمتقن وناصر الدين[4]، والحَبر[5].

2. **نسبه**

تتفق جميع مصادر ترجمته على نسبته إلى قبيلة "مغيلة"[6]، فضلا عن تصريحه بذلك في مقدمة الكتاب حين قال: "المغيلي نسبا"[7]. هذه أدلة لا تدع مجالا للتشكك في نسبه، بل عُرف بها أكثر، وإن كان قد شاركه فيها لفيف من المغليين. فما هو أصل قبيلته إذن؟ وما هو مكان وجودها؟

**مغيلة:**

هناك من المؤرخين من يرى أنها من أصل عربي[8]. فلعله في الذخيرة السنية يريد إثبات ذلك بقوله: قبائل زناتة كلها من ولد برّ بن قيس عيلان"[9]. قال: "وقال ابن حنون في تاريخه لمدينة فاس وظهورهم عليها، قال: بنو مرين فخذ من زناتة، وهم من ولد مرين من مجرز بن ماخوخ بن وجديج ابن قيس عيلان بن مضر بن نزار. ومن زانات ابن يحيى بن جانا تفرعت قبائل زناتة كلها، وهم أمم كثيرة وقبائل جمة. ومنهم

---

(1) ظل لقبا للمدرس والعالم الواصل إلى مرتبة كبرى، وكان يطلق على شيخ الطريقة: المرجع السابق.

(2) حلاَّه بهذا اللقب الإمام السيوطي أثناء مناظرته له في مسألة المنطق حيث قال.

سلام على هذا الإمام فكم له    لديّ ثناء واعتراف بِفضله. [طويل]

طالع: المناظرة في: البستان لابن مريم: 256 - 257، والنيل لأحمد بابا التمبكتي: 578 - 579، وتعريف الخلف للحفناوي: 172/1 - 173.

(3) إنفاق الميسور: 262،267.

(4) شرح البناني على متن السلم للأخضري: 25.23.

(5) هذه من تحليات الإمام السيوطي في المناظرة أيضا لما قال:

عجبت لنظم ما سمعت بمثله    أتاني عن حبر أقُرُّ بنُبلِهِ

(6) جاء في جمهرة اللغة لابن دريد: "المغيل: الذي نبت في غَيل، والغَيل: الماء الذي يجري في أصول الشجر، والغيل: الذي يتغلغل ويجري بين الحجارة ولا يكون إلا في بطن الوادي": 1051/2.

(7) شرح التبيان: 1/أ. والعبارة نفسها في مقدمة كتاب "إفهام الأنجال أحكام الآجال" (مخ): 1/أ.

(8) انظر: عصر المرابطين والموحدين لمحمد عبد الله عنان: 334/2 وإنفاق الميسور: 63، وانظر بتفصيل مادة (إمازيغن) في: معلمة المغرب - المغرب الأقصى - : 674/2 - 679.

(9) الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية: 10 وانظر المرجع السابق الأخير.

مغراوة وبنو يفرن إخوتهم...ومغيلة...ومطماطة"[1].

وذهب ابن الأثير إلى قريب مما تقدم، إلا أنه سيقدم ذلك وكأن مغيلة عربية تبربرت. قال: "إن البربركانوا بنوا حي فلسطين من الشام، وكان ملكهم جالوت، فلما قتل سارت البرابر، وطلبوا الغرب، حتى إذا انتهوا إلى لوبية ومرافية، وهما كورتان من كور مصر العربية تفرقوا، فسارت زناتة ومغيلة، وهما قبيلتان من البربر إلى الغرب، فسكنوا الجبال"[2].

والذي عليه غالب المؤرخين والدارسين واصحاب التراجم أن "مغيلة" بربرية، وهو رأي عبد الرحمن بن خلدون. فعنده أن "البُتر، وهم بنو مادغيس الأبتر يجمعهم أربعة: جذام أداسة، ونفوسة، وضرية، وبنو ولو الأكبر.. وكلهم بنو رحيك.

وأما ضرية، وهم بنو ضرى بن رحيك بن مادغيس الأبتر، فيجمعهم جذمان عظيمان: بنو تمصيت بن ضرى، وبنو يحيى بن ضرى. فمن بطون تمصيت: مطماطة، وصطفورة. وهم لحومية، ولماية، ومطغرة، ومرينة، ومغيلة. كلهم بنو فاتن ابن تمصيت بن ضرى"[3].

هذا عن أصل القبيلة، وأما عن المكان الذي استقرت فيه، فهو منطقتان كبيرتان تابعتان لجمهورين:

الأول: "بالمغرب الأوسط عند مصب شلف في البحر، من صوادر ماديونة المصر لهذا العهد، ومن ساحلهم أجاز عبد الرحمن الداخل إلى الأندلس، ونزل بالمنكب، فكان منهم أبو قرة المغيلي الدائن بدين الصفرية من الخوارج. ملك أربعين سنة.

وقد قيل إن أبا قرة هذا من بني مطماطة، وهذا عندي صحيح، وفر إلى طنجة عام: 150 هـ/667م[4]. وهي لهذا العهد خراب لم يبق منها إلا أطلال مائلة، ولم يبق من

---

(1) الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية: 10 وانظر المرجع السابق.

(2) تاريخ ابن الأثير: 428/2 - 429.

(3) تاريخ ابن خلدون: 90/6 - 91. وانظر: عصر المرابطين والموحدين: 334/2.

(4) الاستقصا: 57/1.

مغيلة بذلك الوطن جمع ولا حي".[1]

والثاني بالمغرب الأقصى. قال ابن خلدون: "وبقاياهم لهذا العهد بمواطنهم ما بين فاس وصفرو ومكناسة[2]. وأضاف الناصري: ممر تازة[3]. ومن إخوتهم: درنة هذا الجمهور الثاني من مغيلة، هم الذين تلوا مع أوربة وصدينة القيام بدعوة إدريس بن عبد الله لما لحق بالمغرب، وأجازه، وحملوا قبائل البربر على طاعته والدخول في أمره، ولم يزالوا على ذلك إلى أن اضمحلت دولة الأدارسة[4]. ويرى الحسن بن محمد الوزاني الفاسي أنها "مدينة صغيرة قديمة، أسسها الرومان كذلك على قمة جبل زرهون الذي قمته مدينة وليلي، عندما كانوا يحكمون بلاد الأندلس من الجانب الذي يطل على فاس. ولهذه المدينة أرض طيبة في الجبل، مغروسة كلها بأشجار الزيتون، وارض أخرى جميلة في السهل، بها عيون جارية عديدة، تُغل كمية كبيرة من القنب والكتان"[5].

وذكر الزياني أن "مدينة مغيلة أسسها أمير مغيلة قبل إسلامهم، وهو مغيل، عام ثمانية وتسعين للهجرة"[6]. وقد نبه ابن القاضي على أن "بيت بني المغيلي بيت علم وترف" حتى كان لهم زقاق بفاس يقال له: "وطا المغيلي"[7]. كما أن لهم في سلا "دار المغيلي"[8]. ولعلهم استقروا بهذه الربوع حوالي القرن الثاني الهجري إثر فرار جدهم قرة بن دوناس المتقدم، فتوزعوا على أرض المغرب كما أوضحنا.

---

(1) تاريخ ابن خلدون: 125/6 - 126 وابن عذاري: 1/ 1003.

(2) المصدر السابق الأول: 91/6، وانظر: اختصار النزهة للشريف الإدريسي: 54، والعواصم من القواصم: 29 وذكر الناصري أن علي بن يوسف بن تاشفين "لما دنا من فاس نزل بمدينة مغيلة من أحوازها" وقد خرج إلى يحيى بن أبي بكر ابن أخيه. معلمة الصحراء (ملحق 2) ص: 351.

(3) الاستقصا: 57/1، والمعلمة.

(4) تاريخ ابن خلدون: 256/6 وقبائل المغرب لعبد الوهاب بن منصور: 341/1. والموسوعة المغربية للأعلام البشرية: (2) ص: 351.

(5) وصف إفريقيا: 297/1.

(6) الجمانة الكبرى: 477.

(7) الجذوة: 537/2.

(8) التعريف بني سعيد السلاويين ونبذة عن وثائقهم ص: 281، والدار في درب سيدي محمد المفضل رقم: 282 وص: 131 درب ضريح سي محمد المفضل.

وحين قال المغيلي في مقدمة الكتاب هذا: "المغربي إقليما"[1] فلعله كان يدرك أن السلطة المركزية مغربية، وكانت تتناوب السيطرة على تلمسان مع نظيرتها في المغرب الأوسط خلال فترات تاريخية مشهودة، وربما كان واعيا بسر نسبه هذا وأصله.

## المبحث الثالث: مولده ونشأته ورحلاته

**1.مولده:**

ليس بين أيدينا من المصادر ما يثبت تاريخ ولادته، فلعلها جميعا أغفلت ذلك.

وقد اجتهد د. جون هنويك[2].فقدم تاريخا تقريبيا لولادته هو: 844 هـ/ 1438[3]، وجعله مرة أخرى بين: 831 هـ/1425 و846/1440[4].

وسأكون مضطرا للميل إلى الاعتقاد أن ولادة الشيخ كانت حوالي 830 هـ/1425، أي قريبا من الاحتمال الثاني للدارس.

ذلك بأن المغيلي صرح بتاريخ تأليفه كتاب: "إفهام الأنجال"[5] وهو: 17 صفر، عام: 866 هـ، وقد تحقق هذا في القاهرة (مصر)، وقد يكون خلال رحلته الأولى التي تظل مجهولة التاريخ أيضا. وإذا كَتب، فكأنما يخاطب الأنجال، فلا بد أنه كان قد تجاوز الثلاثين من العمر إن لم يكن في سن الكهولة، ثم إنه تناول موضوعا لا يرقى إلى القول فيه بالشرح والتعليق سوى من بلغ مرتبة العلم، وهذا الموضوع اختصار متضمِّن إيضاح باب بيوع الآجال من كتاب ابن الحاجب. ولا نعتقد أن كاتبا يؤلف في هذا المستوى إلا أن يكون بالغا من النضج الفكري والكفاءة العلمية ما يمكنه من الخوض في مثل هذه المستويات

---

(1) انظر شرح التبيان 1/أ والعبارة أيضا في: إفهام الأنجال (مخ) ص: 1.

(2) أستاذ التاريخ بنيجريا. عني بحياة المغيلي فحقق له كتاب "أجوبة المغيلي على أسئلة اسكيا محمد" وكتبَ مقالات ودراسات في شأنه.

(3) Encyclopédie de l'Islam tom:V.p.1155.

(4) Replies p. 31.

(5) (مخ) خ ع. الرباط رقم 470 ك، ص: 386 (ضمن مجموع من: 309 إلى 386 منقولة عن أصل المؤلف).

من العلوم التي تقتضي أن يتقنها من همَّ بالتأليف فيها، فضلا عن تدريسها. ذلك بأن الخطاب فيها خطاب مدرس كما يظهر، وأسلوب مصنف متمكن.

2. **نشأته:**

تجمع مصادر ترجمته على أن نشأته الأولى كانت في تلمسان، مقر بني زيان البرابرة (أو بني عبد الواد).ظلت هذه المدينة مركزا حضاريا ومهدا علميا. لكنها نشأة اكتنفها الغموض. ذلك بأن هذه المصادر أغفلت تفاصيل حياته ولم تفصلها، ومنها ما لم تشر إلا إلى أنه أخذ فيها العلم خلال فترة مجهولة[1]، منذ ولادته. تلتها مرحلة تنقلاته.

ولعل المؤلف اشتهر في حياته بالأحداث التي زامنت وجوده في توات،والتي تمثلت في محاربته لليهود ولا يعلم تاريخها، ولو أن جون هنويك قدر تاريخ انتقاله إلى توات قبل سنة 877 هـ/ 1472[2] إلا أن ذلك يظل من التخمين.

فالمغيلي، وإن كان فقيها في المحل الأول[3]. فقد جمع إلى العلم العمل، واستبطنه هاجس إصلاح الدين والدنيا[4]، ومقصد تقويم المجتمع حتى نذر لهذا الهم نفسه.

3. **رحلاته:**

الذي في المصادر الميسرة أن المغيلي كان جوابة. وعلى شهرته، ظلت ترحلاته غير مضبوطة في الزمان ولا في المكان. وهذه محطات رحلته:

---

(1) انظر البستان: 255 والنيل: 576 - 578 وكفاية المحتاج: 418/2 (رسالة مرقونة بكلية الآداب بالرباط رقم: 172، 922 مضي) ومعجم أعلام الجزائر: 157 والأعلام:616/6 ومعجم المؤلفين: 191/10 وReplies p. 30

(2) في المرجع السابق الأخير احتمل أيضا سنة: 882/ 1477 والتي ربما سافر فيها إلى مناطق صحراوية أخرى مجاورة: ص: 31.

(3) انظر "تقليد إسلامي في الإصلاح في السودان الغربي، (حول فكر المغيلي المصلح) هيسكات م 25/ج3/ ص: 577 - 596.

(4) انظر: "فلسفة الفكر الديني بين السنوسي والمغيلي" د. أحمد حمدان (رسالة مرقونة بكلية الآداب بالرباط. رقم: ر - ج - 189 علم).

- فاس:

يرى أحد الدارسين أن المغيلي تخرج في جامعة القرويين بفاس[1] في تاريخ غير معلوم. وإذا ثبت انتقاله إليها، من موطن ولادته تلمسان، فلعله يكون قد تقدم رحلته الأولى إلى المشرق بقصد الحج، أو ربما لطلب العلم أيضا.

- الاسكندرية والقاهرة:

أميل إلى الاعتقاد أنه جاس خلال بلاد مصر العربية حين قصد إلى البقاع المقدسة حاجًّا شأن بقية المغاربة. ولعله أقام مرة بالأسكندرية، كما صرح بذلك في مقدمة كتابه: "شرح التبيان"[2]. وأخرى بالقاهرة كما يتبين من مقدمة كتابه: " إفهام الأنجال ببيوع الآجال"[3]. وقد يكون حدث ذلك حوالي: 866 هـ/1459م. يشهد بهذا قوله في خاتمة الكتاب المذكور: "كان الفراغ من تصنيف هذا الكتاب المبارك عند أذان العصر من يوم الجمعة، السابع عشر صفر، سنة: 866 هـ قال ذلك، وكتبه مصنفُه محمد بن عبد الكريم بن محمد التلمساني رحمه الله"[4].

وتجدر الإشارة إلى أن جون هنويك قدّر سنة هذه الزيارة في: 861هـ/ 1456م[5]، فكان تقديره قريبا جدا مما صرح به المؤلف نفسه آنفا.

أما ماذا قدّم؟ أحج قبل الإقامة بمصر أم العكس؟ فهذا ما لا نملك له أي قبس في اليد ينير الإعتام.

- توات:

يظن أن المغيلي ارتحل نحو توات قبل هجرته إلى المشرق،وذلك للأخذ عن يحيى بن بدير (ت: 877هـ) القاضي فيها[6].

(1) حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر ع 2/ ص: 239 (بقلم د. منصور فاي عميد كلية الدراسات الإسلامية واللغة العربية. الجامعة الإسلامية بالنيجر).

(2) شرح التبيان: 1/أ وفيه قوله: "الإسكندري منزلا".

(3) إفهام الأنجال (مخ ضمن مجموع) ص: 1/أ.

(4) المصدر السابق (خاتمة المخطوط).

(5) Replies p. 43.

(6) كان يحيى بن بدير قاضيا في توات سنة: 845هـ/1441م.

وإذا ثبت هذا الأمر[1]،فلعله وقع قبل سنة 845هـ/1442م.

أما رحلته الثانية إلى توات، فيرى جون هنويك أنها تحققت حوالي سنة: 878 هـ/ 1483م[2].

وذلك بعدما تم له النضج الفكري، وطارت له في الآفاق الشهرة. وربما فعل ذلك عقب وفاة شيخه يحيى بن بدير (ت 877 هـ).

وأورد جون هنويك تاريخا آخر، من مصادر سودانية لم يفصح عن أسمائها هو: 882 هـ/ 1477[3].

وخلال إقامته بتمنطيط أهم دوائر توات، لا بدّ أنه زار المناطق المحيطة بها مثل كورارة، وتافلالت، وورݣلة، ووادي درعة، وتوكرت، وسجلماسة، لأنها كانت تؤوي الجاليات اليهودية،[4] بحكم مواقعها الرائدة اقتصاديا، ولأنها كانت تمثل ممرا في اتجاه الهوس عبر فكيك أو تافلالت أو سجلماسة، ومن تمبكتو إلى تونس عبر ولاتة[5].

- **فاس:**

وأما رحلته الأخرى إلى فاس، فلعلها كانت إبان حادثة اليهود في توات حوالي سنة: 897/ 1492[6]. حيث استنكف أن يناظر علماء فاس، إذ قدم أحد مَواليه الذي هو ميمون. وفي هذه السنة انتزع الحاج محمد أسكيا السلطة من يدي أبي بكر داعو ابن سني علي[7]، واستولى على الحكم في السنغاي.

---

(1) انظر: Replies p. 31

(2) نفسه: 32.

(3) نفسه.

(4) انظر: Replies p. 32.

(5) تأمل:

L'histoire au Sahara: le TOUAT Comme Carrefour d'échanges culturels, Religieux et économique p. 165.163.153.154.

(6) تاريخ الفتّاش: 14 - 15 وتاريخ السودان: 64 وإنفاق الميسور: 264 - 265 - 298 - 316 - ، ومجلة كلية الدعوة: ع4/ص: 218 وع 612/9.

(7) كانت وفاة سني علي في: 898 هـ: تاريخ السودان: 71، وإفريقيا فصول في الماضي والحاضر: 73 - 74، ومجلة كلية الدعوة ع 218/4، وع 607/9.

- بلاد السودان:

لعل انتقاله متوجِّهاً صوب بلاد السودان الغربي ثبت في سنة حادثة اليهود المذكورة مثلما صرحت بذلك جل مصادر ترجمته دون تفصيل. قال ابن مريم: "ثم رحل إلى بلاد آهير[1]، ودخل بلدة تكدة[2]، ثم دخل بلاد كشن[3] [كتسينا]، واجتمع بسلطان كنو[4]... ثم إلى بلاد التكرور[5]، فوصل إلى بلاد كاغو[6] [كوكو، أو: غاو]، واجتمع بسلطانها أسكيا محمد... وبلغه هنالك خبر قتل ولده، وارتحل لتوات، فأدركته المنية بها»[7]. وهذا مجمل رحلاته داخل بلاد السودان الغربية.

(1) هي بلاد واسعة شمال بلد الهوس، وقيعانها ممتدة، كان يعمرها التوارك، وبقايا صنهاجة وبقايا السودان، ولعل هؤلاء التوارك من بقايا البربر الذين نزحوا أيام فتح إفريقية: انظر: إنفاق الميسور: 63 - 65 - 69 - 191 - 222 - 223 - 239 - 292 - 293، وتاريخ إفريقيا لأندري جوليان: 84.

(2) بليدة تقع بمملكة آهير شمال أكدز وفي الجنوب الغربي لآهير، إنفاق الميسور: 64 - 74 و: Encyclopédie de l'islam Tom. Vp. 1155

(3) هي أحد سبعة أقاليم الهوس وأوسطها، (إلى جانب: كنو، وززو، ودَوْر، وغوبر، وبرنو). يقع غرب جنوب السودان، وينتمي إلى بلاد التكرور في شمال نيجريا الحالية، انظر: إنفاق الميسور: 47 - 67 - 68، وبداية الحكم المغربي في السودان الغربي: 70 - 321.

(4) Kano عاصمة ولاية مهمة في شمال نيجريا، تمثل مركزا تجاريا ودويلة شرعية من بلاد الهوس، وملتقى طرق القوافل المتنقلة بين بلدان المغرب ومصر قصد الحج ونشر العلم: إنفاق الميسور: 47. 189. 193. 303. وبداية الحكم المغربي في السودان الغربي: 70. 321. وانظر مساهمة المغاربة د. محمد بنشريفة: 14. 15. 17. 23.

(5) التكرور أحد أقاليم المملكة المالية، وتنقسم هي أيضا جغرافيا على ثلاثة أقاليم صغرى هي: قلنبو الواقع على نهر النيجر، وبريسا الواقع في الطرف الشمالي من بلاد التكرور، وهو من أعظمها، وجبل ثلا، رأسه الجنوبي في بحيرة كوري، ورأسه الشمالي يخرج من نهر غانا، ومن جهة الشرق بلاد كوكو، انظر: مملكة مالي الإسلامية: 47، 49، 50، 61، وتنظر الاختلافات في تحديد موقع التكرور جغرافيا في معجم البلدان للحموي: 37/2، وصبح الأعشى:286/5، وتاريخ ابن خلدون: 199/6 - 200، وآثار البلاد وأخبار العباد للقزويني: 26، والمغرب للبكري: 47، وتاريخ الفتاش: 14، وإنفاق الميسور: 47، وبداية الحكم المغربي في السودان: 38 ومجلة كلية الدعوة ع4/ص: 436 وفي الاستقصا:«تكرور ويقال لهم سنغاي»: 99/5.

(6) وهي من أبرك أقاليم بلاد الهوس السبعة: إنفاق الميسور: 67.

(7) ترتيب الأماكن على هذا النحو في البستان: 155 وانظر النيل: 577.

### آهير وتكدة:

لعل المغيلي زار «آهير» إثر عزمه على اقتحام مضلة الصحراء، ثم أمَّ وجهة «تكدَّة» حيث توقف زمنا غير معلوم. وربما اشتغل فيها بتدريس علوم القرآن، وفيها صادفه رجل الشرع والقانون أيد أحمد التازختي الذي أخذ عنه[1]، إلى جانب لفيف من الطلاب غالبهم من أصل موريطاني[2]، كما فعل نحوا من ذلك العاقب الأنصمني من أهل تكدة.

### كنو:

يعتقد أنه بعد المحطة السابقة تحول إلى كَنو حيث أقام طويلا. أوصل أحمد كاني هذه المدة إلى حوالي عشرين سنة[3]، وهو تقدير، كما بدا لي، غير واقعي إذا ما قيس بمجمل حياته في بلاد السودان الغربي التي لم تتجاوز ثلاث عشرة سنة.

والتقدير الذي أراه أنسب هو ما دون عشر سنين، ولعله أحضر إليها كتب الفقه المالكي كالموطأ ومختصر خليل ورسالة ابن أبي زيد القيرواني[4]. وتخرج على يده خلق كثير.

وفي كَنو برز تأثيره الديني واضحا في المجال السياسي. تبدى ذلك في توجيهاته لإصلاح المجتمع وتصحيح أمور العقيدة ورفع لواء فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وثمرة هذا الجهد لاحت في أفق التجاوب بين سلطة محمد رمفا القائمة، وتنفيذها لتلك التوجيهات الإصلاحية المتجسدة في الرسائل الموجهة[5] إلى هذا الأمير. فقد سارع إلى تنصيب المغيلي مستشاره القانوني والشرعي. ظل محمد

---

=

في: Replies p.37 وفي Dynamique de l'Islam au sud du sahara p.43 وباختلاف على النحو التالي: «غاو، وكانو، وكتسينا».

(1) تقلد التازختي في كتسينا، من بعد، منصب قاض: Replies p.40 وانظر ترجمته في مسلسل تلاميذ المغيلي من هذه الدراسة.

(2) مجلة كلية الدعوة الإسلامية ع9/ص: 612.

(3) الجهاد الإسلامي: 36.

(4) مجلة عالم الكتب ع3/ ص: 345.

(5) تأمل مسلسل مؤلفاته الخاصة بمحمد رمفا في هذه الدراسة.

رمفا يمتح من فسحم معرفة الشيخ وعلمه وسعة اطلاعه في ضوء المذهب المالكي. ترجم كل ذلك إلى واقع معيش بحيث يبدو أنه استعان[1] به على مصاعب التسيير الإداري والاقتصادي والعقدي، وإذا الشيخ بالنسبة إليه المرجع المصمّد الذي يلوذ به الأمير في مدلهمات الأمور ومشتجرات القضايا. فكان بحق خير سند لدفع البلاد نحو النماء والرخاء.

**كتسينا:**

تفيد بعض المصادر أن المغيلي خلف ثلاثة أبناء في كَنو وتوجّه إلى كتسينا (كشن) في الهوس. ولعله زارها بمعية مجموعة من الدعاة سنة 1493م. ويرى بعض أن إقامته في غاو وكتسينا كانت بالتناوب.

ويظن أن السلطان محمد كورو قد تأثر بتعاليم الشيخ، فاهتدى إلى الإسلام، ونهج به إلى التطبيق. أما مدة مكوثه فيرى بعضهم أنها وجيزة، إذ حددها في سنة 1498م[2]. وقد يكون هذا تاريخ زيارة ثانية بالتناوب مع غاو. وكما في مصادر، فقد انقطع في كتسينا للوعظ والإرشاد حتى كان أثره المذهبي عظيما، فصارت بعض العائلات تهفو إلى أن تنتسب إليه[3]. وفيها أنشأ مدرسة إسلامية لتعليم الناس شؤون دينهم كما أنشأ سواها للهدف نفسه[4].

وأما سلطانها آنئذ فيبدو أنه مكث غير يسير يبدي جانب الاجتهاد في سبيل إحياء الشعائر، ومحاربة البدع والوثنية المنتشرة في بلاد السودان[5]. وعني عناية خاصة بالنظم السياسية، فاضفى عليها الثوب الإسلامي، كما فعل نظيره محمد رابو سلطان زاريا.

وفي كتسينا تقلد منصب قاضي القضاة، وهو من المناصب السامية في الدولة.

---

(1) الجهاد الإسلامي: 36.

(2) مجلة كلية الدعوة، ع 9/ ص: 612.

(3) نفسه.

(4) نتائج هذه الأنشطة لا يمكنها أن تتحقق في ظرف وجيز كما يرى صاحب المقالة آنفا.

(5) بلاد شنقيط: 281.

ومن ثمرات مجهودات الشيخ أن أميرها مجي إبراهيم الزم أهل البلاد بأن يجروا عقود زواجهم وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية[1].

**- تمبكتو وغاو:**

محطة الشيخ اللاحقة، يبدو أنها بلاد السنغاي، ففي تمبكتو تتلمذ على يديه خلق كثير. وقد أثبتت المصادر أن فترة حكم الاسكيا محمد الحاج عرفت زهوا لم تشهده غير هذه المناطق،فقد فتح الله عقله للدين الإسلامي فلم يجعله جبارا عنيدا أو متكبرا طاغية يقدم الدنيا على الآخرة[2]، وإنما احتضن العالِم واقتدى بتوجيهاته ولم يحد عنها قيد أنمولة. ترجم فتاوى المغيلي إلى واقع علمي. وتجسدت بعض أعمال الإمام في مؤلفه: "أجوبة المغيلي على أسئلة الأسكيا محمد"[3] الذي أجاب فيه عن مسائل واستفتاءات[4].

**- الحجاز:**

لعل الرأي الراجح أن المؤلف رافق أسكيا محمد في رحلته ضمن الحاشية المصاحبة له. كان ذلك في الشهر السادس من سنة 1497م. ذلك، وفي القاهرة أعلن الحاج أسكيا خليفة بلاد التكرور على يد الخليفة العباسي[5].

ولجون هنويك احتمال آخر وهو أن المغيلي ربما زار غاو بعد عودة الأسكيا من الحج في يوليوز أو غشت: 1498م[6].

**- غاو**

وبالحالتين نستنتج أنه زار البقاع المقدسة حاجًّا، ثم عاد إلى غاو من جديد من حيث سينطلق إلى بلاد المغرب تاركا السنغاي.

---

(1) الجهاد الإسلامي: 35.36.37.

(2) نفسه.

(3) تأمل مسلسل مؤلفاته في هذه الدراسة.

(4) مجلة عالم الكتب، ع3/ ص: 345.

(5) تاريخ الفتاش: 12، ومجلةكلية الدعوة، ع4/ ص: 218 - 219، و Replies p. 41

(6) Replies p.41

- توات:

عاد إليها عقب وصوله نعي ابنه[1] عبد الجبار في تاريخ نقدره بسنة وفاته، إذْ أغفلت التراجم حياته بعد رجوعه، لكن تواريخ الأحداث السابقة توحي إلينا بالاعتقاد أنه لم يمكث طويلا في توات قبيل أن يقضي نحبه.

## المبحث الرابع: شيوخ المغيلي

لعل الشيخ ترك برنامجا أحصى فيه الذين أخذ عنهم، ولكنني لم أستطع الوقوف عليه، كما لم يفعل ذلك رجال التراجم، رغم إشارة بعضهم إليه، ولو تمكنت من العثور عليه لهان أمر إحصاء الشيوخ.

قد استنتجت من كتبهم أنه تتلمذ على العديد من الرجال، أشهرهم الشيخ عبد الرحمن الثعالبي[2] (ت 875 هـ) والشيخ يحيى بن يدير[3] (ت: 877)، وعلى جماعة غيرهما[4] كالشيخ السنوسي[5] (ت: 895). ولا بد أنه طلب العلم في كنف فريق من غير المغاربة حين كان يسافر حاجا على طريق القاهرة والأسكندرية. ومن غير شك أنه اثبت ذلك في برنامج شيوخه، إذ لو سنح لي الظرف أن أقف عليه لأغنى. وهذه تراجم المعروفين منهم:

1 - عبد الرحمن الثعالبي[6] (ت: 875هـ)

---

(1) جل مصادر ترجمته نصت على هذه العودة إلى توات.

(2) انظر: البستان: 206، 209 ودرة الحجال: 89/3، والنيل: 257، وهامش الديباج: 332، والكفاية (مخ) ص: 249 - 250، والإعلام بمن حل مراكش: 108/5، وطبقات المالكية لابن مخلوف: 264/2 - 265. 274، والحلل السندسية: 614/1، وتاريخ الأدب الجزائري: 235، ومعجم أعلام الجزائر: 157، وفهرس الفهارس: 732/2 - 734، ومجلة عالم الكتب: ع3/ ص: 341، ومجلة كلية الآداب بفاس: ع6/ ص:103، و: The Replies p. 31.

(3) المصادر السابقة.

(4) جل السابقة.

(5) شجرة النور الزكية: 266/1، 274، والأعلام: 29/8 - 30، ومجلة عالم الكتب ع342/3.

(6) ترجمته في الضوء اللامع: 152/4، والبستان: 56.152. 155. 206. 209. 237. 238. 249. 250. 256، ودرة الحجال: 89/3 - 91، وتوشيح الديباج للقرافي: 120، والنيل: 257 - 260 وكشف الظنون: 163، وشجرة النور: 265/1، وطبقات المالكية لابن مخلوف: =

كنيته أبو زيد،واسمه عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري، أثنى عليه أحمد بابا التنبكتي بالدين المتين، ورصف له من ألفاظ التحلية ما يبرّزه، مثل: الإمام، علم الأعلام، الفقيه، المفسر، المحدث، الراوية، العمدة، الفهامة، الهُمام، الصالح، الفاضل، العارف بالله، الواصل، الشيخ الحجة، العالم، العامل، الزاهد، الورع، ولي الله، الناصح، من أولياء الله المعرضين عن الدنيا وأهلها"[1].

ولد على الراجح عام: 786 هـ. وفي عام: 787 هـ خلاف.

وأما الذين أخذوا عنه، فهم من الكثرة بحيث يحسن إجمالهم في الشيخ محمد بن مرزوق الكفيف[2] (ت:832)، والإمام محمد السنوسي (ت: 825هـ) وأخيه لأمه الحافظ أبي الحسن علي التالوتي (ت: 895 هـ)، وأحمد زروق الفاسي[3] (ت:899 هـ)، وأبي العباس أحمد الجزائري[4] (ت: 884 هـ)ومحمد بن عبد الكريم المغيلي. ولعل هذا الأخير يكون قد تتلمذ عليه في تونس وليس في الجزائر، وهذا هو رأي جون هنويك[5].

والثعالبي يعد من المصنفين الكبار في متباين علوم عصره، الشرعية خاصة. ذلك، وقد جاس خلال المفيدة من تلك العلوم. فمنها فهرسته المسماة: "غنية الوافد وبغية الطالب" و"الجواهر الحسان في تفسير القرآن" و"روضة الأنوار ونزهة الأخيار في

---

=

264 - 265، وتعريف الخلف: 68 - 69، والحلل السندسية: 611/1، وهدية العارفين: 532/5، وإيضاح المكنون: 117/1، ومناقب الحضيكي: 288/2، وفهرس الفهارس: 732/2، ومعجم المطبوعات: 661، ومعجم أعلام الجزائر: 90، ومعجم المؤلفين: 192/5، وفهرس الخزانة التيمورية: 52/3.

(1) النيل: 257 - 258.

(2) النيل: 257، وشجرة النور: 252/1 - 268.

(3) الدوحة: 121، ودرة الحجال: 90/1 والجذوة: 128/1، وسلوة الأنفاس: 183/3، وتوشيح الديباج: 60 - 61، والنيل: 130، وتعريف الخلف: 60/1، 202، 219، 247 والحلل السندسية: 614/1، 629، 650، 671، 180/3 وانظر: "أحمد زروق" دراسة للمرحوم عبد الله كنون سلسة: ذكريات مشاهير رجال المغرب عدد: 23.

(4) طبقات المالكية لابن مخلوف: 264 - 265، وشجرة النور: 265/1.

(5) The Replis p. 31.

معجزات النبي المختار" والأنوار المضيئة، الجامعة بين الشريعة والحقيقة" و"رياض الصالحين" و"التقاط الدرر" و"الدر الفائق المشتمل على أنواع الخيرات في الأذكار والدعوات" و"العلوم الفاخرة في النظر في علوم الآخرة" و"شرح ابن الحاجب الفرعي" و"الحاجب الملحق به" و"إرشاد السالك" و"الأربعون حديثا" مختارة، و"المختار من الجوامع في معاذاة الدرر اللوامع" و"جامع الفوائد" و"جامع الأمهات في أحكام العبادات" و"كتاب النصائح" و"كتاب تحفة الأقران في إعراب بعض آي القرآن" و"الذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز" و"شرح منظومة ابن بري" في قراءة نافع و"الإرشاد في مصالح العباد" وغيرها.

توفي رحمه الله سنة 875 هـ أو: 876 هـ[1]، عن نحو التسعين من العمر.

2 - يحيى بن يدير[2] (ت: 877)

كنيته أبو زكريا، واسمه يحيى بن يدير. أو بدير (بالتحتية الموحدة) - بن عتيق التدلسي، الفقيه، العالم العلامة، قاضي توات، من العلماء الذين أجازوا ابن مرزوق الحفيد[3] (ت: 842هـ).

أخذ العلم عن الإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، الشهير بابن زاغو المغراوي التلمساني[4] (ت: 845 هـ)، أو (ت: 842 هـ)، وعن محمد بن أحمد العقباني[5] (ت: 871 هـ)، وابن مرزوق العجيسي التلمساني[6] (ت: 842 هـ).

وأخذ عنه الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي، تمّ ذلك الأخذ، إما في تلمسان

---

(1) وفيات الونشريسي: 169، ولقط الفرائد: 263، وتحفة الفضلاء للتنبكتي 27، 51.

(2) ابن يدير: بالتحتيتين في لقط الفرائد: 265 والذيل: 119. 506، وفتح الشكور: 112. 113، والإعلام: 108/5، وتعريف الخلف: 136 و31 The Replies p.

(3) تقدمت مصادر ترجمته.

(4) وفيات الونشريسي: 143 وتوشيح الديباج: 62، والنيل: 118 - 119 وشجرة النور: 254/1، وتعريف الخلف: 33. 62. 129.

(5) المصدران السابقان.

(6) انظر البستان: 202 - 203، وقد تقدمت مصادر ترجمة ابن مرزوق في هذه الدراسة.

لأنها كانت مقصدا مستمرا لابن بدير، وإما في توات حيث انتقل إليه المغيلي[1].

وأما أثره العلمي، فلم أقف له على شيء منه في كتب التراجم الميسرة.

توفي في قسنطينة[2] يوم الجمعة قبل الزوال سنة سبع وسبعين وثمانمائة. قال أحمد بابا.. كذا وجدته بخط تلميذه ابن عبد الكريم المغيلي"[3].

3 - محمد السنوسي[4] (ت: 895 هـ)

اشتهر بالسنوسي، نسبة إلى قبيلة بني يسنوس بغرب الجزائر. واسمه محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب. وكنيته أبو عبد الله، وأبو يعقوب. ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، من جهة أم أبيه. ولد بعد الثلاثين وثمانمائة.

هو العالم المعقولي، الفقيه المحدث، الفرضي، الحيسوبي، الزاهد، العابد، الأستاذ، المحقق، الخاشع. نشأ خيرا، مباركا، فاضلا، ورعا، واعظا، حليما،مشفقا، صبورا، سمحا، جوادا متقشفا، عفيفا، متهجدا، معرضا عن الدنيا، جامعا بين الظاهر والباطن حتى قال أحمد بن داود الأندلسي[5] (في حدود 830 هـ) حين خرج من تلمسان وقد سئل عن علمائها: "العلم مع التنسي[6] (ت: 899هـ/ 1493)، والصلاح مع السنوسي، والرياسة مع ابن زكري[7] (ت: 899 هـ) - رواه تلميذه الملالي في تأليفه - .

---

(1) هذا رأي جون هنويك في: The Replies p. 31

(2) وانظر مصادر ترجمته. وقد جعل الأستاذ فراج سالم مكان وفاته بتمنطيطة: عالم الكتب: ع 3/ ص: 332.

(3) البستان: 239 والنيل: 195.

(4) انظر ترجمته في: الدوحة: 118، والبستان: 237 - 248، ودرة الحجال: 141/2، وتوشيح الديباج: 235، والنيل: 120، 121، 543، 572، وشجرة النور: 266/1، وتعريف الخلف: 1/ 252، وهدية العارفين: 216/6، وفهرس أحمد المنجور: 74، وفهرس الفهارس: 2/ 998 - 999، وفهرس الخزانة التيمورية: 146/3، وفهرس المطبوعات الحجرية، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود: 4043 والمطبوعات الحجرية في المغرب: 153، والفهرس الموجز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي: 78/4.

(5) البستان: 141. 143. 248. 250.، وتوشيح الديباج: 54. 55 وشجرة النور: 273/1.

(6) تقدمت مصادر ترجمته.

(7) تقدمت مصادر ترجمته.

ومن تلامذته أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل بن سعيد بن صعد[1] (901 هـ) وأحمد بن أحمد بن عيسى الشهير بزروق[2] (899 هـ)، وأبو عبد الله محمد بن العباس التلمساني النحوي[3] (حوالي: 920 هـ) وأبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن أبي جيدة الوهراني[4] (951 هـ).

وفي غضارة سنه، ألف السنوسي في مختلف العلوم. من ذلك شرحه الكبير على الحوفية، المسمى: "المقرب المستوفى" قال الملالي: "كبير الجرم، كثير العلم، ألفه وهو ابن تسعة عشر عاما"، والعقيدة الكبرى، وسماها: "عقيدة التوحيد" ثم شرحها، وهي من أجل ما كتب في العقيدة، لا تعادلها عقيدة، على حد ما أشار إليه بنفسه، ومنها: "شرح الأسماء الحسنى"، و"شرحه على الجزرية"، و"مختصر الأبي على مسلم" و"شرح ايساغوجي" في المنطق، تأليف البرهان البقاعي، ومختصره العجيب على الخونجي وشرحه، و"شرح مختصر الزركشي على البخاري: ومختصرحاشية التفتازاني على الكشاف"، وشرح التسبيح دبر الصلوات"[5] وشرح الأبيات التي أولها: توضأ بماء الغيب"، وهي لابن عربي الحاتمي.

توفي رحمه الله يوم الأحد ثامن عشر جمادى الأخيرة، عام خمسة وتسعين وثمانمائة، عن نحو ثلاث وستين سنة[6].

## المبحث الخامس: مؤلفاته

**العلوم التي ألف فيها:**

قبل رصف تواليف المغيلي أود أن أعرج على العلوم التي ألف فيها:

رغم أن الرحلة اقتطعت من الإمام المغيلي جزءا مهما من حياته، وأن انشغاله

---

(1) وفيات الونشريسي: 154، ولقط الفرائد: 275، والنيل: 575. والشجرة: 268/1.

(2) تقدمت مصادر ترجمته.

(3) توشيح الديباج: 268، وشجرة النور: 276/1.

(4) البستان: 52 - 53 والمصدر السابق الثاني: 278/1.

(5) مخ رقم: 2018 ع 377. انظر: الفهرس الموجز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي: 87/4.

(6) النيل: 570، وتعريف الخلف: 154، وفهرس الفهارس: 999/2، وفي درة الحجال جعل وفاته سنة: 795 هـ، ولعله خطأ مطبعي: 141/2.

بأمور الفتوى السياسية والتدريس وغير ذلك، فقد ألف في المجالات المعرفية التي كانت سائدة في عصره. ولعل ذلك جعله ينتصب انتصاب العلم الشامخ والعالم الذي يحسب له الحساب في مجالات شتى، بحيث مَخَر عُباب العلوم فألف في: البلاغة،والتراجم، والتصوف،والتفسير، والحديث، والحسبة، والسياسة الشرعية، والنظم، والعربية، والعقيدة، والكلام، والفقه المالكي، والمعاملات، والفكر الإسلامي، والقضاء، والمنطق.

**مؤلفاته:**

ظل الوهم يلاحق رجال التراجم والدارسين فيما يتصل ببعض تواليف المغيلي[1]. ذلك بأن الكتاب الواحد كان يسمى بعناوين،دون الالتفات إلى أنها لمسمّى بعينه. ولعل السبب يعود إلى أن غالب ما تركه المؤلف مخطوط. منه ما هو قابع في خزائن الأفراد، ومنه ما عبثت به أظافر الإتلاف، أو طوحت به أيدي الدخيل. والملاحظ أن أسماء كتبه كان يتناقلها المترجمون بمنأى عن المشاهدة غالبا. ولعمري إنه لأمر طبيعي أن يقع لهم مثل ذلك. ولو وقفوا على "فهرسة مروياته" المذكورة سابقا أو وقفت عليها، لهَان أمر إحصاء تواليفه. ولكنهم أشاروا إلى وجودها دون الإفصاح عن تصفحها.

وهذه قائمة بأسماء مؤلفات الشيخ رتبتها وفق المجالات المعرفية الآنفة الذكر سالكا في ذلك مبدأ الانتقاء ورد العناوين إلى نظائرها ما وسعني إلى ذلك السبيل، وذاكرا مظانها في كتب التراجم أو أرقامها في الخزائن بالأسماء المطلقة عليها:

**علوم القرآن والتفسير:**

1 - البدر المنير في علوم التفسير[2]: مخطوط في "تفسير القرآن"،

---

(1) لعل ما ألفه هو أكثر عددا مما سنذكر. ولو لم يكن رحالة جوابة فاعلا في مجال التسيير السياسي والإداري، لكان إنتاجه أغزر وأكثر.

(2) البستان ص: 155 والنيل ص: 577، وهامش الديباج: 331، والكفاية (مخ): 250، وشجرة النور 274/1، والإعلام بمن حل مراكش: 108/5، وطبقات المالكية لابن مخلوف: 274، وتعريف الخلف: 166/1 - 170، ومعجم المطبوعات المغربية: 329، ومعجم المؤلفين: 191/10، ومعجم أعلام الجزائر: 157، وتاريخ الجزائر: 115/1، والأعلام للزركلي: 616/6، والمسار =

(8 مجلدات)[1] لأن المؤلف اشتغل بتدريسه.

2 - تفسير سورة الفاتحة[2]: في ورقة[3].

## علوم الحديث:

3 - الأربعون المغيلية[4]، أو: أربعون حديثا[5]:

وهي كما يبدو قد جارى فيها نهج الإمام النووي والسنوسي ونهج نهجهم الحافظ عبد الله ابن الصديق (الأربعين الصديقية) وشقيقه الشيخ عبد العزيز بن الصديق (الأربعين العزيزية) وغيرهؤلاء وأولئك، في انتقاء أربعين حديثا ذات الطابع العملي التعليمي.

وبعنوان: " الأربعون حديثا":

*مخطوطة بمركز أحمد بابا رقم: 2036،30 ورقة، 58 صفحة، 23 سطرا، الخط سوداني[6].

*مخطوطة بالمكتبة الوطنية بباريز (في نسخ) رقم: 782: و: 26 - 64،ورقم: 2254 و:100 - 131، ورقم: 5629، و: 1 - 36، ورقم: 6903: (100 ورقة)[7].

4 - عمل اليوم والليلة[8]: تأليف قد جمع فيه، حسبما يتبين، أحاديث عملية،

---

=

الحضاري الألفي: 79.

(1) ذكر محقق "الجواهر الحسان في تفسير القرآن" للثعالبي هذا الكتاب، ونسبه للمغيلي، ولكنه لم يشر إلى مكان وجوده، مع أنه لا ريب قد وقف عليه في الجزائر (انظر مقدمة التحقيق).

(2) البستان: 255، ومجلة عالم الكتب: ع351/3.

(3) المرجع السابق الثاني.

(4) بهذا العنوان في مركز أحمد بابا (مراسلة خاصة).

(5) بهذا العنوان في المكتبة الوطنية بباريز (مراسلة خاصة).

(6) فهرسة مركز أحمد بابا: 67/1، 201/2 - 202 ومراسلة خاصة منه ومن أحد الأفراد بتمبكتو، ومؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

(7) المكتبة الوطنية بباريز: (مراسلة خاصة).

(8) وهو عنوان كتاب لابن السني، مطبوع بتح عبد القادر أحمد عطا. قال حاجي خليفة: "وهو عنوان أيضا للإمام حافظ المنذري (ت 656هـ)" وقال: " صنف العلماء في عمل اليوم والليلة والدعوات، والأذكار كتبا كثيرة، أحسنها للإمام ابن عبد الرحمان النسائي (ت 303 هـ) وأحسن

=

وأدعية وأذكارا لها صبغة توجيهية.

5 - مفتاح النظر في الحديث: فيه أبحاث مع النووي في التقريب[1].

## الفقه المالكي والمعاملات.

6 - إفهام الأنجال أحكام الآجال: وهو مختصر يضم إيضاح باب بيوع الآجال من كتاب ابن الحاجب.

*مخطوطة خ ع. الرباط (ضمن مجموع) رقم: 470 ك من ص: 309 إلى ص: 386 أولها: "منسوخ بخط مصنفه محمد بن عبد الكريم بن محمد بن عمر بن يخلف الأشعري معتقدا... أما بعد، فلما كان علم الفقه من أجلّ العلوم.."[2].

وآخرها: "وكتبه مصنفه محمد بن عبد الكريم بن محمد التلمساني رحمه الله.."[3].

7 - إكليل المغني، أو: إكليل مغني النبيل[4]: وهو شرح لمختصر خليل لم يكمله، ويمثل حاشية على شرح ثلاثة أرباع المختصر. قال أحمد بابا: "وقفت منها إلى

=

منه لصاحبه الحافظ أحمد الدينوري (ت 364هـ)، وهو أجمع الكتب في هذا الفن، لكنها مطولة، فحذفت الأسانيد لضعف همم الطالبين" كشف الظنون: 1172/2 - 1173. وقد كان المغيلي يفعل نحوا من ذلك، انظر الأحاديث الشريفة داخل النص المحقق مثلا.

(1) البستان: 255، وتراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه لمحمد عبد الله التليدي: 271، ومعلمة القرآن والحديث للدكتور عبد العزيز بنعبد الله: 110.

(2) المخطوط كان ملكا للسيد عبد الكافي محمد جمال البوتمجر من غاو بأرض السنغاي. انظره ص: 1 منه.

(3) لم أتبين كلمتين مطموستين في ختم المخطوط.

(4) ولعله يقصد أنه "حاشية على مغني النبيل" انظر: البستان ص: 255، وطبقات المالكية لمجهول (مخ) ص: 455،والنيل ص: 578، وهامش الديباج ص: 332، والكفاية: (مخ) ص: 249، وطبقات المالكية لابن مخلوف ص: 274، وتعريف الخلف 166/1 - 170، ومعجم المطبوعات المغربية ص: 320، ومعجم أعلام الجزائر ص: 157، والموسوعة المغربية (ملحق 1) ص: 182 - 183، ومجلة كلية الآداب بفاس، ع 6/ ص: 104 حيث ذكره أحمد حمدان بعنوان: وشرح مختصر خليل" وفي المسار الحضاري الألفي ذكره د. عبد العزيز بن عيد الله بعنوانين خطأ كما لو كان يوحي إلينا بوجود كتابين، شرح المختصر" و"حاشيته" ص: Recueil des sources arabes.p. 435.79

التيمم".[1]

8 - إيضاح السبيل في بيوع آجال خليل[2]: ولعله إحدى القطع على شرح بيوع خليل الذي بحث فيه مع ابن عبد السلام وخليل[3]

9 - تأليف في المنهيات[4]، أو كتاب في المنهيات[5]: ربما تناول موضوع المحرمات والتنبيه على مغبة الوقوع في مهواتها.

10 - حاشية على المختصر[6]: لعله إحدى القطع المؤلفة على مواضع من البيوعات وغيرها من المختصر[7].

11 - شرح بيوع الآجال من ابن الحاجب[8]: ولعله الموسوم بإفهام الأنجال أحكام الآجال المتقدم[9].

---

(1) النيل: 578.

(2) البستان ص: 255، وطبقات المالكية لمجهول (مخ) ص: 455، وعالم الكتب: ع3/ ص: 350، و: Recueil des sources arabes

(3) انظر كفاية المحتاج (مخ) ص: 250، وهامش الديباج ص: 332.

(4) البستان: 255، والنيل: 578، وهامش الديباج: 332،وشجرة النور: 274/1، والإعلام: 108/5، وطبقات المالكية لابن مخلوف: 274، وتعريف الخلف: 1 - 166، 170 ومعجم المطبوعات المغربية: 329، ومعجم أعلام الجزائر: 157، والأعلام للزركلي: 616/6، ومجلة كلية الآداب بفاس: ع6/ص: 104، و: Traité sur les choses interdites ,435

(5) معجم أعلام الجزائر: 157.

(6) طبقات المالكية لابن مخلوف: 174،وشجرة النور: 274/1،والمسار الحضاري: 79، ومعجم المطبوعات المغربية: 329، ومجلة عالم الكتب: ع3/ص: 351.

(7) النيل: 578 وهامش الديباج: 332 و"الحاشية" في البستان تسمى: " إكليل المغني" ص: 255 وانظر "الإكليل" المسلسل: 6.

(8) بهذا العنوان في البستان: 255، وطبقات المالكية لمجهول (مخ) ص: 455، والنيل: 578، والكفاية (مخ) ص: 249، وهامش الديباج: 332، وشجرة النور 274/1، وطبقات المالكية لابن مخلوف: 274، وتعريف الخلف: 172/1. ومعجم أعلام الجزائر: 157، ومعجم المطبوعات المغربية: 329، وتاريخ الجزائر: ،Recueil des Sources Arabes.p. 435. ومجلة كلية الآداب فاس: ع 6/ص: 104 وفيها نَبهَ د. أحمد علمي قائلا: " هو في الفقه لا نعلم له وجودا في مكتباتنا العامة".

(9) انظر "إفهام الأنجال" في هذا الإحصاء. وانظر طبقات المالكية (مخ) حيث جعل العناوين لكتاب =

12 - شرح خطبة المختصر[1].

13 - شرح مختصر خليل: وهو في فقه المالكية، وقد سماه أيضا: مغني النبيل[2]. وهو على طريقة المزج كما في بعض مؤلفاته (حيث يختصر ثم يشرح).

وبعنوان: مغني النبيل في شرح مختصر خليل[3].

وبعنوان: مغني النبيل على مختصر خليل[4].

14 - فتاوى له[5]: وهي شتات في المعيار للونشريسي[6].

15 - الفتح المبين[7]: لا نعلم له موضعا ولا موضوعا، ويظن أنه في مدح الرسول عليه السلام وذكر أركان الإسلام الخمسة.

16 - مصباح الأرواح في أصول الفلاح[8]: يبدو أنه يتصل بالاعتقاد ولا يعرف

---

=

واحد كما نرى، ص: 455.

(1) البستان: 256، والنيل: 578، وهامش الديباج: 332، والكفاية (مخ) ص: 250، والإعلام بمن حل مراكش: 108/5، وتعريف الخلف: 172/1، ومعجم المطبوعات المغربية: 329، ومعجم أعلام الجزائر: 157، ومجلة عالم الكتب غ 3/ ص: 351.
Recueil des Sources Arabes. P 436

(2) البستان: 255، والنيل: 577 - 578، وتعريف الخلف: 1/ 172، وشجرة النور: 274/1، والأعلام للزركلي: 616/6، وفهرس المخطوطات العربية بالرباط: 1/ 127. وانظر: .Recueilومعلمة الصحراء (ملحق 1) ص: 192.

(3) الكفاية (مخ) ص: 249، ومعجم أعلام الجزائر: 157 حيث قال: "ولم يكمله" والملاحظة نفسها في معجم المطبوعات المغربية: 329.

(4) طبقات المالكية لمجهول (مخ) ص: 455.

(5) شجرة النور: 274، وطبقات المالكية لابن مخلوف: 274، ومجلة عالم الكتب: ع 3/ ص: 351.

(6) انظر المعيار المعرب: 430/2، 39/3، 64، 67، 80، 82.

(7) البستان: 256، والنيل: 578، وهامش الديباج: 332، والكفاية (مخ) 250، والإعلام بمن حل مراكش: 108/5، وتعريف الخلف: 166 - 170، ومعجم المطبوعات المغربية: 329، ومعجم تاريخ الجزائر: 157، وتاريخ الأدب الجزائري: 235، وعالم الكتب: ع 3/ ص: 351.، وRecuiel. P. 455.

وبهذا العنوان كتب ثلاثة أخرى: الأول للشعراني (ت 973 هـ) أحصى فيه الأركان الخمسة وما يتصل بها، والثاني للباعونية (ت 922 هـ) شرحت فيه ميميتها في مدح الرسول ﷺ، والثالث لعبد العزيز على المكي الزمزمي (ت 963) فعل فيه نظير ما فعلت الباعونية.

(8) انظر: "رسالة فيما يجب على المسلمين".

منه سوى المحتفظ به في "تقييد" ابن هلال الصنهاجي (ت 903هـ) المخطوط بالخزانة العامة برقم: 2660 د[1].

17 - مفتاح الكنوز: وهو قطعة على البيوع من شرح مختصر خليل"[2]، لا نعرف عنها أكثر من هذا الذي ذكره ابن مريم.

18 - هدية المسترشدين ونصيحة المهتدين[3]: هذا الكتاب أيضا لم تذكره كتب التراجم.

*مخطوطة (ضمن مجموع) في خزانة علال الفاسي، رقم: 2257ع 209، 4 صفحات، خط مغربي وسط.

أولها: "بسم الله الرحمن الرحيم، هداكم الله وأرشدكم، وسلام عليكم..."

## السياسة الشرعية:

19 - أجوبة أسئلة الأمير أسكيا محمد، للإمام المغيلي[4].

حقق الرسالة بهذا العنوان جون هنويك[5] (أستاذ التاريخ بنيجريا)، وترجمها إلى الإنجليزية معتمدا أربع نسخ خطية سنغالية ونسختين باريزيتين، وقد تحققت كتابتها في غاو كما يرى محققها[6].

*مخطوطة أخرى بدار الأرشيف بجامعة أحمد بيلو بزاريا في نيجريا رقم: م403، بورقات: 13 - 16[7].

*مخطوطة بالمكتبة الوطنية بباريز (ضمن مجموع) رقم: 5259[8] من الورقة

---

(1) يطالع مقال د. أحمد حمدان العلمي في مجلة كلية الآداب فاس: ع 3/ ص: 104، وما أثبتنا في هامش المسلسل: 20.

(2) البستان: 255، وانظر مجلة عالم الكتب: ع 3/ ص: 352.

(3) الفهرس الموجز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي: 189/4 سنة 1997.

(4) البستان لابن مريم ص: 256، وإنفاق الميسور ص: 612، 614، 615، وحوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر: ع2/ 1417 - 1996 ص: 233،234.

(5) Replies of Almaghili to the questions of Askia al hajj Mohammad, p.45.

(6) نفسه: 41.

(7) انظر مجلة كلية الدعوة الإسلامية حيث جرد المخطوطات بالدار: ع 4/ ص: 223.

(8) والمكتبة الوطنية بباريز: (مراسلة خاصة). Catalogue de manuscrits Arabes, 1925 ,p.77,

=

39، إلى 44، ومن: 48 إلى 64

وبعنوان: "أسئلة الأسكيا محمد وأجوبة المغيلي عليها"[1].

*مخطوطة في مركز أحمد بابا التنبكتي، رقم: 92، 12 ورقة، 27 سطرا، خطه صحراوي ورقم: 2246[2].

*مخطوطة في المكتبة الوطنية بالجزائر، رقم: ح، 36ج[3].

*مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط، رقم: 1378ك.

وبعنوان: رسالة محمد بن عبد الكريم إلى الأسكيا محمد.

*نسخة مصورة منه في المعهد الأساسي لإفريقيا السوداء بدكار في السنغال: دفتر رقم: 22، 23 (14 ورقة)[4].

*مخطوطة بدار الأرشيف بجامعة أحمد بيلو بزاريا في نيجيريا: رقم: 403م، بورقات: 13 - 16.

20 - أجوبة لسلطان كانو[5]، وهي رسالة شاملة في موضوع شؤون الحكم والسياسة الشرعية. أولها: "الحمد لله رب العالمين... أما بعد، وفقك الله للتقوى،

=

N:5959

(1) المسار الحضاري الألفي لمدينة وجدة، ص: 79 (د. عبد العزيز بن عبد الله).

(2) فهرس مركز أحمد بابا: 29/1 بعنوان: "أجوبة على أسئلة أسكيا الحاج محمد) و(مراسلة خاصة منه) و(أحد أفراد تنبكتو). ومؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. لندن (نسخة مصورة) حيث ذكر أن موضوعه: تغيير المنكر".

(3) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر: الأستاذ عبد القادر زبادية في 71 صفحة سنة 1974 وله أيضا في: مملكة سنغاي في عهد الاسقيين ص: 238،11، وانظر: بداية الحكم المغربي في السودان ص: 694 ففيه بعنوان: أجوبة المغيلي على أسئلة الاسكيا الحاج محمد" ومجلة عالم الكتب: ع 3/ ص: 350 من مقالة للأستاذ فراج عطا سالم من كلية الدعوة بمكة المكرمة حيث وهم حين عدّ هذه الرسالة كتابين، سمى الأول بالعنوان المذكور والثاني: "استفتاء أو فتوى".

(4) Catalogue des manuscrits de l'IFAN Institut Fondamental d'Afrique Noir , Dakar1966 p. 77.

(5) جاء بهذا العنوان في البستان ص: 254، والنيل ص: 577، وكفاية المحتاج (مخ) ص: 250، والجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا: كاني ص: 36 - 37 ومعجم المطبوعات المغربية للقيطوني ص: 329، ومعجم أعلام الجزائر ص: 157، ومجلة كلية الدعوة الإسلامية: ع 3/ ص: 373 و.Replies. P 40

وعصمك من نزغ الهوى...".

وآخرها: " اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات."

وبعنوان: "التزامات الأمير، وما ينبغي عليه في تطبيق الشريعة".

نشرها المستشرق بلدوين مترجمة إلى الإنجليزية، وطبعت في بيروت سنة 1932م[1].

وترجمت إلى الإنجليزية مرة أخرى في: **Kano studies (n,s) 2/1,1947, 1977**[2].

وبعنوان: "كتاب في السياسة"

*مخطوطة خ. ع. الرباط رقم: 3169 ك[3].

وبعنوان: رسالة في الإمارة".

*مخطوطة خ. ع. الرباط رقم: 1816 د ورقم: 364 د.

وبعنوان: "واجبات الأمراء":

*مخطوطة بمركز الدراسات الإسلامية بجامعة عثمان بن فودي، صكتو: رقم: 125/7/1، 40 ورقة، خط سوداني من النمط المتوسط[4].

وبعنوان: "تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين"

نشرها محمد خير رمضان يوسف[5].

---

(1) مجلة عالم الكتب ع 3/ ص: 350.

(2) فهرس مخطوطات دار الوثائق القومية النيجيرية بداكار: 274.

(3) في مخطوطة الخزانة العامة بلفظ:" نزغات" مكان: "نزغ"،وبزيادة "يقول عبد الله محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي لطف الله به" قبل قوله: "أما بعد"، ولم ترد عند محققي الرسالة، كما يلوح، لأنهما لم يرجعا إلى نسختي الرباط. مع الإشارة إلى أن كلاهما اعتمد نسخة فريدة وهي مخطوطة خاصة عند الثاني. وقد قسم المغيلي الكتاب ثمانية أبواب.

(4) حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر: ع1/ ص: 136 (كتبها له في بداية ق 16).

(5) دار ابن حزم ط1415/1/1994 بيروت معتمدا النسخة الوحيدة كما أسلفت الذكر.وقد حققت من قبل في بيروت سنة 1932.

وبعنوان: "التعريف بما يجب على الملوك"[1].

21 - أحكام أهل الذمة[2]

*مخطوطة بالمكتبة الوطنية بباريز رقم: 5452 و: 149 - 154.[3]

أولها: "الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين..."

*نسخة (ضمن مجموعها هي أولها) رقم: 950/2751 بجامعة الزيتونة بتونس والخط تونسي[4].

*نسخة أخرى بتونس الزيتونة رقم: 751، 362 وIV[5].

22 - التعريف فيما يجب على الملوك، أو: رسالة الملوك.

*مخطوطة خ ع الرباط رقم: 929 ك.

23 - جملة مختصرة[6]: مقالة قصيرة في الفقه لها اتصال بالمحرمات وذات قيمة سياسية، مهداة إلى محمد رومفا. وقد نسخها عثمان دان فوديو كلها في كتابه: "تنبيه الإخوان"[7] وذكر جون هنويك أنها في موضوع الحسبة[8] وأنها كتبت إليه في: 897هـ/1491[9] في كانو. حققها عبد الله الإلوري: الإسلام في نيجيريا وعثمان بن فودي، القاهرة 1370 هـ /1950م، ترجمة هـ. ر. بالمر: تصور فولاني باكر للإسلام[10]

(1) المسار الحضاري الألفي، ص: 79.

(2) الإعلام بمن حل مراكش: 111/2، ومجلة عالم الكتب. ع3/ ص: 350، قال جون هنويك: وجه إلى حاكم كانو محمد رومفا رسالة، عنونت من طريق الخطأ بمصباح الأرواح هامش: 37.. Replies p 55 وانظر: كتابه "رسالة فيما يجب على المسلمين" ضمن هذا المسلسل. و: Encyclopédie de l'slam Tome V.p 1155

(3) المكتبة الوطنية بباريز:)مراسلة خاصة: 6مارس 1995).

(4) برنامج المكتبة الصادقية، جامعة الزيتونة ج3. تونس: 1329، وانظر المسار الحضاري الألفي ص: 79.

(5) معجم أعلام الجزائر: 157/1، والأعلام للزركلي: 616/7.

(6) مجلة كلية الدعوة الإسلامية ع9/ ص: 614 و40 .Replies p

(7) المرجع السابق الأول.

(8) Replies p.40.

(9) مصباح الرواح: 77.

(10) مجلة الجمعية الإفريقية: 3.3 - 1914 ص: 407 - 412، و: 15 - 14 - 1915 ص: 53 - 59، =

وبعنوان: "مختصر مما يجوز للحكام في رد الناس عن الحرام".[1]

24 - رسالة في أمور السلطنة[2]: ويظن أنها رسالة أخرى مما كان المغيلي يوجهه إلى سلطان كانو[3]. فموضوعها: سياسة ونصيحة الملوك[4].

*مخطوطة كادونا في نيجريا، رقم: 704، 6 أوراق، 18 سطرا.

أولها: "...أما بعد، وفق الله بالتقوى..."

وآخرها: "ربّنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك، فقنا عذاب النار".

25 - رسالة فيما يجب على المسلمين من اجتناب الكفار، وما يلزم أهل الذمة من الجزية والصغار، وما عليه يهود الزمان من الجراءة والطغيان: وهي كما يلوح عينُ "أحكام أهل الذمة"[5].

*مخطوطة في نسخ بالخزانة الحسنية، الرباط رقم: 6830، 12525، 12212.

أولها: الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبيانا لكل شيء وهُدى وبشرى للمؤمنين...".

وبعنوان: "رسالة الإخوان عمّا يجب للمسلمين من اجتناب الكفار وما يلزم..."

*مخطوطة في نسختين خ ح الرباط رقم: 12428، 6331.

وبعنوان: "رسالة في اجتناب الكفار وما يلزم..."[6].

---

و: 185 - 192، والمرجع السابق، وهامش 1156.
Encyclopédie de l'islam Tome V.P.

(1) مجلة كلية الدعوة الإسلامية ع9/ص: 614.

(2) التعليق على كتاب "أجوبة لسلطان كانو" مسلسل - 2. وفهرس مخطوطات دار الوثائق القومية النيجرية بكادونا: 274 - 275.

(3) الرسالتان تختلفان تماما في الخاتمة، كما أن هذه مؤلفة من 6 أوراق بينما الأخرى مؤلفة من 18 صفحة، ويدفع هذا إلى الاعتقاد أنها ليست نفس كتابه "تاج الدين" السابقة ولو أن المطلع يكاد يكون متشابها فيهما.

(4) فهرس مخطوطات دار الوثائق القومية النيجرية بكادونا (بقلم د. جون هانويك): 274 - 275.

(5) انظر: "أحكام أهل الذمة".

(6) فهرس مخطوطات دار الكتب الوطنية بتونس: 45/4.

وبعنوان: "فيما يجب على المسلمين من اجتناب الكفار..."[1].

*مخطوطة في نسخ كثيرة خ. ع. الرباط: رقم: 6830، 1602 (ضمن مجموع) من الورقة 206/ب إلى: 213/ ب كتبت بخط مغربي، مبتور آخرها، ورقم: 2065 د، 1602 د، 2530د، 2889د، 322ك، 1386ك، 602د، 1223م م.

وبعنوان: "تقييد نفيس فيما يجب على المسلمين..."

*طبع على الحجر مرتين بفاس[2].

وبعنوان: "مصباح الأرواح في أصول الفلاح"[3].

*مخطوطة الخزانة الحسنية الرباط: رقم: 12123.

*مخطوطة خ ع. الرباط: رقم: 2013د.

*نشره رابح بونار بالجزائر سنة 1968 (77صفحة).[4]

---

(1) بهذا العنوان في فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط كما وقفنا عليه: 260/1.

(2) طبعة فاس: د. تاريخ: دار الطبع: (15 صفحة)، وانظر: فهرس المؤلفين والعناوين تطوان: 1952 ص: 251، والمطبوعات الحجرية في المغرب: الرباط 1989 ص: 38، 78، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: برت 10 (ج6)، والنسخة الألمانية: 363/2،وفهرس المطبوعات الحجرية مؤسسة الملك عبد العزيز، رقم: 55.

(3) البستان: 255 والنيل: 577 حيث ذكر أنه "كتاب عجيب في كراسين" والكفاية (مخ): 149، وهامش الديباج: 331 وإنفاق الميسور: 283، 286 وطبقات المالكية لابن مخلوف: 274، ومعجم المطبوعات العربية: 329، وتاريخ الأدب الجزائري: Recuiel Des Sources ARABES p. 435 235، وانظر دراسة د. علي أحمد حمدان، قال: "هو ما اتصل بالاعتقاد، لا نعرف منه سوى ما احتفظ به "تقييد" ابن هلال" يقصد تقييد هذا الإمام على اضبارة كتاب المغيلي (مخ ح ع الرباط رقم: 3660د) مجلة كلية الآداب بفاس: ع6/ ص: 99 - 102. وتعليق جون هنويك: Replies p. 35

(4) بعنوان: "مصباح الرواح في أصول الفلاح" الشركة الوطنية للنشر والتوزيع اكتوبر 1968 الجزائر. وانظر: فهرس المخطوطات العربية الرباط: 216/1.

والملاحظ أن المغاربة لم ينشروه بهذا الاسم رغم وجوده بالعنوان نفسه مرة في الخزانة الحسنية ومرة في الخزانة العامة.

وقد أعجبني ما ذهب إليه د. أحمد حمدان العلمي حين احتمل أن يكون مصباح الأرواح عنوانا أعم من الرسالة في اليهود، إن لم يكن اسما على تأليف آخر مستقل، سيما وأحمد بابا وغيره ذكروا أنه ألف في كراسين" انظر المقالة بمجلة كلية فاس ع6 / ص: 99 - 100.

=

وبعنوان: "مصباح الأرواح وميزان الفلاح"

*مخطوطة في مركز أحمد بابا بتمبكتو رقم: 2221[1].

وبعنوان: "رسالة في استعمال اليهود والنصارى".[2]

26 - واجبات الأمراء[3]: في موضوع السياسة الشرعية، لأمير كانو محمد رومفا، ولعله الكتاب المتقدم: "أجوبة لسلطان كانو"

## الفكر الإسلامي:

27 - الرد على المعتزلة[4]: وهو كما يبدو في علم الكلام والفلسفة الإسلامية، لم تذكره كتب التراجم.

*مخطوطة بزاوية القنادسة بالجزائر في ناحية آدرار.

## العقيدة والكلام:

28 - مناظرة المغيلي للسنوسي[5]: مسائل كلامية لها اتصال بالعقيدة قررها الشيخ السنوسي في كتبه، التي مزج فيها بين العقائد السنية الأشعرية والبراهين العقلية المنطقية[6]، وانتقدها عليه الشيخ المغيلي، ثم أجابه السنوسي.

*مخطوطة بخزانة القرويين بفاس، رقم: 1531/7، (ضمن مجموع من: 124

---

=

ومن باب التنبيه أن الأستاذ فراج عطا عدّ الكتاب مرتين خطأ، وكأنه كتابان، رغم ذكره مطلعه فيهما: انظر: مجلة عالم الكتب: ع3/ ص: 351 - 352. التسلسل: 15 و: 27.

(1) بهذا العنوان لم يرد في الجزء الأول، من فهرسة مركز أحمد بابا، الذي وقفت عليه في مركز الدراسات الافريقية بالرباط، وإنما هو وارد في إحدى مراسلاتي الخاصة لمحافظ خزانة المركز بتمبكتو.

(2) كشف الظنون: 845/1، وهدية العارفين: 224/6، وعالم الكتب: ع3/ ص: 351.

(3) انظر "أجوبة لسلطان كانوا".

(4) هذا الكتاب المخطوط عرضته الإذاعة الجهوية، محطة وهران على شاشة التلفزة في برنامج تناول التعريف بمخطوطات الزاوية مساء يوم 24 دجنبر 1995،وقد ثبتت عدسة الكاميرا على العنوان المكتوب بخط غليظ، فقرأته وقرأه فريق من الأساتذة الذين تابعوا الحلقة، وحاولت بالمراسلة أن أنال منه نسخة دون جدوى: وأتمنى أن ينشر على يد المهتمين في الجزائر.

(5) انظر أيضا: فهرس مخطوطات خزانة القرويين بفاس: 355/4.

(6) الحركة القروية بالمغرب: 68/2.

/ب إلى 145/ب).

فاتحتها: "الحمد لله الذي نزل الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى وبشرى للمؤمنين...أما بعد،...فإنه بلغني كتابكم الكريم..."

وأول جواب الشيخ السنوسي: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد... أيها الأخ الحبيب في ذاته تعالى..."

خاتمتها: "... ولم يقم من السنة دليل على تعيين محمل منها بالكيف. انتهى...ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم".

**القضاء:**

29 - نوازل الفتاوى[1]: لا نعلم عن موضوعها شيئا، ولم تذكره كتب التراجم.

*وهي بخزانة أحد الأفراد الخواص في غاو بمالي وهو السيد: محمد الطاهر بن نصر.

30 - وصية في أصول الاجتهاد القياسي: تركها للقضاة حينما كان يتولى منصب قاضي القضاة في كاتسينا[2].

**الحسبة:**

31 - الوصيّةُ: رسالة فقهية صغيرة فيها أوصى بإصلاح الأسواق وبمعاملة الرعية كافة بالعدل والمساواة، دونما تمييز حتى لو كان الشخص عالما أو فقيها أو شريفا أو أميرا. كتبها بطلب من أمير كانو[3]

**التصوف:**

32 - تنبيه الغافلين عن مكر الملبسين بدعوى مقامات العارفين[4]: والكتاب يرُدُّ

---

(1) انظر مجلة كلية الدعوة: ع /ص: 232 حيث جردُ مخطوطات خزائن أفراد بما يلي. وتجدر الإشارة إلى أنني راسلت في شأن هذه مرتين، ولم يكن ساعي البريد حسب ما بدا لي، ليهتدي إلى المكان.

(2) تاريخ السعدي: 57، وحوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر: ع1/ ص: 80.

(3) مجلة كلية الدعوة: ع 3/ 1986.

(4) البستان: 256، والنيل: 558، وهامش الديباج: 331 - 332، والكفاية (مخ): 250، وشجرة النور 1/ 274، والإعلام بمن حل مراكش: 108/5، وطبقات المالكية لابن مخلوف: 274، وتعريف الخلف: 166/1، ومعجم المطبوعات المغربية: 329، ومعجم أعلام الجزائر: 157، ومجلة =

فيه على غلاة المتصوفة كما يتضح.

## العربية:

33 - تأليف في العربية ولعله كتابه الموسوم ب "مقدمة في العربية"[(1)].

*مخطوط خ ع. الرباط رقم: 3940 د، 19 ورقة تاريخ النسخ: 1088 هـ. (مجهول المؤلف) نميل إلى أنه للمغيلي[(2)].

أولها، بعد البسملة والتصلية: "قال الشيخ الفقيه: هذه اللغة المشهورة في نزول القرآن على سبعة أحرف..."

وآخرها: "انتهى والحمد لله رب العالمين..."[(3)]

34 - مقدمة في العربية[(4)]: ولعل هذا التأليف في لهجات العرب وقواعد النحو بما له مساس بالقراءات القرآنية.

## علوم البلاغة:

35 - التبيان في علم البيان، أو: مقدمة في التبيان في علم البيان[(5)]: ويمثل مزجا بين تلخيص المفتاح للقزويني ومختصر تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني. ولا

---

=

كلية فاس: ع6/ ص: 103، ومجلة عالم الكتب: ع 3/ ص: 351، وجريدة العلم: ع 17090: 1997/2/10 (د. عبد العزيز بنعبد الله)، وRecueil des Sources Arabes, p. 435

(1) الملاحظ أنه سمى كتابه "التبيان في علم البيان" بـ"مقدمة" وقد يكون فعل هنا عين ما فعله هناك: انظر الإشارة في شرح التبيان في علم البيان: و/أ. وانظره بالعنوان المذكور داخل هذا المسلسل من مؤلفات الشيخ.

(2) كتب على هامش الصفحة الأولى: "قيل: المصلح هو أبو عبد الله ابن عبد الكريم، قاله التروالي" وهو تعليق على كلمة "المصلح" صفة للمؤلف داخل التقديم للكتاب.

(3) جاء الختم بعد الحمدلة - في المتن - كما يلي: "... وكان الفراغ من نسخة يوم الجمعة الأولى من عند صلاة الظهر من شهر الله شوال المبارك، بعدما خلت منه سبعة أيام...على يد كاتبه لنفسه، ثم لمن شاء الله تعالى من بعده، عبد الله بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن سليمان الشريف الذحنبي السرغيني اليوسفي الأصل، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين": ص: 19.

(4) انظر هامش "تأليف في العربية" من هذا المسلسل.

(5) تأمل مدخل كتاب: شرح التبيان في علم البيان الذي نحقق: 1/أ.

ندري له مكانا إلا في ثنايا الشرح الذي نحقق[1].

36 - شرح التبيان في علم البيان، الكتاب المخطوط قيد التحقيق

## علم المنطق:

37 - إمناح الأحباب من منح الوهاب[2]: ولعله أحد شروحه الثلاثة على منظومته المسماة:

"مَنْح الوهاب (أو: مِنَح)"[3] وهو في علم المنطق[4].

*مخطوطة خ ع الرباط، رقم: 2231: وهو (شرح موجز على المنظومة).

*مخطوطة بدار الكتب المصرية (ضمن مجموع) رقم: 250.

*مخطوطة بمركز أحمد بابا بتمبكتو رقم: 15،1017 ورقة[5].

وبعنوان: "شرح منح الوهاب في رد الفكر إلى الصواب".

*مخطوطة في ثلاث نسخ بمركز أحمد بابا بتمبكتو رقم: 1399، 15 ورقة ورقم: 1090، 17 ورقة، ورقم: (2771، 15 ورقة)[6].

38 - شرح الجمل للخونجي[7]: والخونجي مؤلف فارسي الأصل، كان قاضيا بالقاهرة (530هـ - 646هـ)، ألف كتابه الموسوم بالجمل، في مكة سنة 624هـ/

---

(1) انظر (مخ) خ. ص بسلا رقم 767.

(2) البستان ص: 255، والنيل ص: 578، هامش الديباج ص: 332، والكفاية (مخ) ص: 250، وطبقات المالكية لابن مخلوف ص: 274، وإيضاح المكنون: 127/3، ومعجم رضا كحالة: 191/10، ومعجم المطبوعات المغربية ص: 329، والأعلام للزركلي: 616/6، ومعجم أعلام الجزائر ص: 157.

(3) مجلة كلية الدعوة الإسلامية: ع و/ ص:615.

(4) قال أحمد بابا أيضا: "وقد شرحها والدي بشرح حسن استوفى فيه: النيل ص: 578.

(5) مركز أحمد بابا: مراسلة خاصة منه، ومن أحد الأفراد في تمبكتو.

(6) مركز أحمد بابا: مراسلة خاصة منه، ومن أحد الأفراد في تمبكتو.

(7) البستان: 255، والنيل: 578، وهامش الديباج: 332،والكفاية (مخ) ص: 249، وشجرة النور: 274/1، وطبقات المالكية لابن مخلوف: 274، وتعريف الخلف: 166/1، 170، ومعجم المطبوعات المغربية: 329،ومعجم المؤلفين: 191/10، ومعجم أعلام الجزائر: 157 وتاريخ الأدب الجزائري: 235، وتاريخ الجزائر: 114/1، ومجلة كلية فاس: ع 6/ ص: 104، ومجلة عالم الكتب: ع 3/ ص: 351 و Recueil des Sources Arabes.p.425.

1227م، ويُعدّ هذا الكتاب من جملة الشروح التي وضعت عليه.

39 - شروح على المنظومة في المنطق[1]: لا علم لنا بوجودها - وقد ذكرتها جل كتب التراجم السابقة - إلا مايتصل بشرح منح الوهاب (مسلسل: 26).

40 - شرح منح الوهاب في ردّ الفكر إلى الصواب[2]:هو شرح لأرجوزته في المنطق.

*مخطوطة (ضمن مجموع) خ ع. الرباط رقم: 2231، 26 صفحة، خط مغربي جيد، وبه أكل وأرضة.

أوله بعد البسملة والحمدلة والتصلية: "أما بعد، فهذا شرح موجز لبيان المهم من رجزي الملقب بمنح الوهاب..."

وآخره: "كمل بحمد الله تعالى شرح منح الوهاب في..."

*مخطوطة في نسخ بمركز أحمد بابا بتمبكتو، رقم: 1017، 1399. 15 ورقة، 20 سطرا خط سوقي، 1018، 1090، 17 ورقة، 34 سطرا،خط سوداني، 2771[3].

*مخطوطة بالمكتبة الوطنية بباريز رقم: 5673، و: 257 - 259.

41 - مختصر لبِّ الألباب في ردِّ الفكر إلى الصواب[4]: ولعل موضوعه دفاع

---

(1) نبه د. أحمد علي في مقالته بمجلة كلية فاس المتقدمة على وجود كتاب مخطوط للمغيلي بعنوان: النظم الكامل في علم الميزان" في الخزانة البلدية تطوان برقم: 889 وقال: "ويبدو أنه في العروض" فشددت إليه الرحال، فلما وقفت عليه وجدته في علم المنطق ولغير المغيلي. فهو شرح لمنظومة أبي عبد الله حمدون ابن الحاج. والشارح غير مذكور، أوله بعد البسملة والتصلية والحمدلة: "أمّا بعد فقد وقفت لبعض نجباء الصحاب على نظم آخذ بمجامع الألباب، وهو النظم الكامل في علم الميزان..." ص: 1.

(2) ذكر أصحاب التراجم أن للمغيلي ثلاثة شروح على "منح الوهاب"، ولعل هذا أحدهما.
انظر العنوان في البستان: 255، والنيل: 578، والكفاية (مخ) ص: 250، وهامش الديباج: 332، وطبقات المالكية لابن مخلوف: 274، ومعجم المطبوعات المغربية: 329، ومعجم أعلام الجزائر: 157، وتاريخ الجزائر: 114/1، وعالم الكتب ع 3/ ص: 351، و455 .Recueil. P

(3) فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق: 300/1 ومراسلة خاصة من مديره.

(4) انظر شرح البناني على متن السلم: 25. ويبدو أنه كتاب آخر سوى "شرح منح الوهاب في رد الفكر إلى الصواب" انظره في مكانه من هذه الدراسة.

عن المنطق.

42 - مقدمة في المنطق[1]: ويبدو أنه تأليف في المنطق من أحد تآليفه المعروفة وغير المعروفة.

43 - مناظرة المغيلي للسيوطي[2]: منظومة مزدوجة فيها انتصار للمنطق من قبل المغيلي، وتحريم له من جانب السيوطي.

أولها من المغيلي:

سمعت بأمر ما سمعت بمثله وكل حديث حكمه حكم أصله

ومن السيوطي مجيبا:

حمدت إله العرش شكرا لفضله وأهدي صلاة للنبي وأهله

44 - منح الوهاب في ردّ الفكر إلى الصواب[3]: منظومة في المنطق

*مخطوطة بالمكتبة الوطنية بباريز، رقم: 5602، 36 - 47[4].

*مخطوطة بمركز أحمد بابا بتمبكتو، رقم: 1024، 3 ورقات، 16 سطرا خط صحراوي[5]

*مخطوطة (ضمن مجموع) بدار الكتب المصرية، رقم: 250[6]

وأكثر ما اشتهر هذا بعنوان "رجز المغيلي"[7].

---

(1) تأمل البستان: 255، وتراث المغاربة في الحديث النبوي: 271، ومعلمة القرآن والحديث: 110.

(2) تناقلت جل كتب التراجم المتقدمة هذه المناظرة أو بعضها نقلا عن البستان: 256 - 257 أو النيل: 578 - 579.

(3) البستان: 255، والنيل: 578، وهامش الديباج 332، والإعلام بمن حل مراكش: 5/ 108، ومعجم أعلام الجزائر: 157، والأعلام للزركلي: 616/6، ومعجم المطبوعات المغربية: 329، ومجلة كلية فاس: ع 104/6،

Encyclopédie de L'islam, Tome V.p.1155, John hun Wick.

وبعنوان فتح الوهاب في رد الفكر إلى الصواب" في تعريف الخلف: 172/1.

(4) المكتبة الوطنية بباريز (مراسلة خاصة من محافظها).

(5) فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق: 302/1.

(6) فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية حتى سنة 1921: 242/8.

(7) الكفاية (مخ) ص: 250، وطبقات المالكية لابن مخلوف: 274، ومملكة مالي الإسلامية: 107، وبداية الحكم المغربي في السودان الغربي: 556، ومجلة كلية الدعوة ع 9/ ص: 615 ويبدو أن =

**النظم:**

45 - قصائد عديدة ضمنها كتبه: ولعل غالبها في مدح النبي عليه السلام[1]. وبعضها في أمور السياسة الشرعية[2].

قال ابن مريم: "له عدة قصائد" والقول في النيل وبقية مصادر ترجمته.

46 - قصيدة في مدح الرسول ﷺ وهي على وزن البردة[3].

*مخطوطة (ضمن مجموع) خ ع الرباط. رقم: 683 ق.

*مخطوطة بمركز أحمد بابا بتمبكت، رقم: 43567 ورقات[4]

**الفهرسة:**

47 - فهرسة مروياته[5]. لم نقف عليها، ولو فعلنا لأفدنا منها أيما فائدة. وفهرسة شيوخه تعد في حكم المفقود.

ومن الكتب التي لم استطع تبين موضوعها ولا موضعها كتاب "الفتح المبين"

---

=

الأستاذ فراج عطا سالم أخطأه الصواب حين اعتقد أن "منح الوهاب" هو "شرح المنظومة" في المنطق. انظر عالم الكتب ع 3/ ص: 351، التسلسل رقم: 23، ورقم 32ن اعتمد لهذا الوهم مرجعين هما: "تاريخ الجزائر الثقافي: 114/1، وتعريف الخلف: 172/1 (رغم أن الحفناوي هنا ذكر أن الكتاب منظومة في المنطق) وقد وقع الأستاذ د. عبد العزيز بنعبد الله في الخطأ. انظر: المسار الحضاري: 79 التسلسل رقم: 6. ذكر البناني في شرحه على متن السلم أن للمغيلي "أرجوزة مختصرة قريبة من السلم" ص: 25.

(1) شجرة النور: 274/1، وفهرس الفهارس: 573/2، والأعلام للزركلي: 616/6، ومجلة كلية الآداب بفاس: ع 3/ ص: 104.

(2) انظر كتاب "تاج الدين" بتحقيق محمد خير رمضان يوسف، ففيه قصائد عديدة، كما في مصباح الأرواح.

(3) الشجرة: 274/1،وفهرس الفهارس: 573/2، والأعلام للزركلي: 616/6، ومجلة كلية الآداب بفاس: ع 3 / ص: 104.

(4) مركز أحمد بابا (مراسلة خاصة).

(5) شجرة النور: 274/1. قال الكتاني: نرويها من طريق الفجيجي عن أبيه عنه" فهرس الفهارس: 573/2، والأعلام للزركلي: 616/6، ومجلة كلية الآداب بفاس: ع 3/ ص: 104.

المذكور آنفا في الفقه المالكي والمعاملات:

48 - مسائل مُلهمة: لا نعلم موضوعها، ولم تذكرها كتب التراجم.

*مخطوطة في مكتبة احد الأفراد بكاومالي (الأخ محمد الطاهر بن نصر)[1].

يلاحظ من آثار المغيلي أنه ظل يركز على الفقه المالكي بحكم مذهبه، وبصفة خاصة على المعاملات، كما بدا اهتمامه قويا بأمور الفتوى في السياسة الشرعية. وما ذلك إلا تأكيدا للطابع العلمي لديه، ولمدى اهتمامه بالعلاقات الاجتماعية للمسلمين.

## المبحث السادس: تلاميذه

يبدو أن تلاميذ المغيلي هم من التعدد والغزارة بحيث يشكلون شتاتا في بلاد السودان خاصة. ونصيري في هذا الاعتقاد كتاب: " تحفة الأحباء في من تلقى العلم على يد محمد بن عبد الكريم"[2]، مخطوط مودع في إحدى خزائن الخواص في غاو بمالي، وهو، كما يلوح، من إنجاز أحد تلامذته.

ذلك، ولا أستبعد، أيضا، أن يكون عدد الذين أخذوا عنه بهذا الحجم الضخم، مادام قد اشتغل مدرسا متنقلا في أرجاء مالي والنيجر. ولو تيسر لي أن احصل على الكتاب المذكور لكان أمر فهرسة تلاميذه أغنى وأغزر. فقد حاولت الاتصال بالمكان بريديا مرتين، دون جدوى. وإلى الآن، لم أتلق أي جواب مكتوب يسعف في توسيع هذا الحيز الذي تعد التراجم فيه شحيحة. وبالنظر إلى رحلته الطويلة، فقد عني الناس بعلمه، واشتد الومد إلى فتواه حتى أصل جهاده أهل شنقيط من تلاميذه الذين أخذوا عنه في تمبكتو.

أما الذي في المصادر الميسرة من تلامذته، فأشهرهم: أيد أحمد[3]، والعاقب

(1) مجلة كلية الدعوة: ع 9 / ص: 232 رقم المخطوطة في التسلسل: 20، وقد راسلت الخزانة مرتين لعلي أنال صورة منها، فلم يكن يهتدي ساعي البريد إلى مكانها حسب ما فهمت.

(2) الكتاب المخطوط موجود في خزانة السيد: محمد الطاهر بن نصر الخاصة في غاو. انظر مجلة كلية الدعوة الإسلامية: ع 4 / ص: 233.

(3) البستان: 256،وهامش الديباج: 332، والنيل: 587، 578، وإنفاق الميسور: 74، والإعلام بمن حل مراكش: 208/5، وطبقات ابن مخلوف: 274، ومجلة عالم الكتب: ع 3 / ص: 341، وReplies p. 40

الأنصمني[1]، ومحمد بن عبد الجبار[2]، وقد أضفت علمين آخرين عثرت عليهما في ثنايا الكتب السودانية ممن أخذ عن الشيخ المغيلي. وهما الشيخ سيد أحمد الكنتي[3] وابنه الشيخ سيدي عمر بن أحمد البكاي الكنتي[4].

كما عثرت على من أضاف الونشريسي[5] في القائمة.

1 - الونشريسي (ت: 914 هـ)[6]

أبو العباس، وهو غني عن التعريف، واسمه أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، التلمساني الأصل والمنشأ والقراءة، الفاسي الدار والمدفن، - أواسط عمره، العالم، المحقق، المدرس، المفتي، الصدر، الحجة، الكبير، الخطير، حبر فاس وتلمسان، الأحظى، الملحوظ، الأحفل، الأكمل[7].

قال عنه ابن غازي:" لو أن رجلا حلف بالطلاق أنه أحاط بمذهب مالك، أصوله وفروعه، ولم تطلق عليه زوجته لكثرة حفظه وتبحره لكان بارا"[8]. ولد بجبال ونشريس حوالي عام: 834 هـ، ونشأ بتلمسان.

من شيوخه ابن مرزوق الكفيف الذي أخذ عنه مرويات سلفه الإمام الجد والوالد والحفيد، وعن ابن زكري، وإبراهيم بن القاسم بن سعيد بن محمد العقباني

(1) البستان: 256، والنيل: 253، 578، وهامش الديباج: 332، والكفاية (مخ) ص: 249 - 250، وإنفاق الميسور: 65، والإعلام: 108/5، وتعريف الخلف: 199، والجهاد الإسلامي، كاني: 27، وحوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر ع 2 / ص: 240.

(2) الذيل: 578، والإعلام: 108/5، والحركة الفكرية: 513/2، وفهرس الفهارس 573/2.

(3) تذكرة المحسنين لعبد الكبير بن مجذوب حفيد الشيخ أبي المحاسن الفاسي، (مخ) خ ع الرباط رقم: 270 ك، وبلاد شنقيط: 121.

(4) بلاد شنقيط: 69، 121،ودورية جامعة نيجريا: ع 2/ ص: 223.

(5) مجلة عالم الكتب ع 3/ ص: 342.

(6) ترجمته في: الدوحة: 47 - 48، والجذوة: 156/1، ولقط الفرائد: 246، 264، 281، 291، وتوشيح الديباج: 65، والنيل: 135، وأزهار الرياض: 36/3 - 37، وشجرة النور: 274/1، والحلل السندسية: 634/1.

(7) انظر المصادر السابقة.

(8) الدوحة: 47 - 48، والنيل: 135، وشجرة النور: 274/1.

التلمساني (880هـ)، وكان له مع ابن غازي (919هـ) استطرادات وتحقيقات وتنبيهات[1].

وحسبنا أن نذكر له مؤلفه الضخم الموفي، الذي يحيط بمذهب مالك[2]، والمسمى: "المعيار المعرب في فتاوى أهل إفريقية والمغرب"، كما له "وفيات" جمعها د. محمد حجي مع لقط الفرائد لابن القاضي ووفيات ابن قنفذ في كتاب واحد سماه: "ألف سنة من الوفيات"، وله أيضا: "إيضاح المسالك في قواعد مذهب مالك". قال الكتاني: "وفهرسته نرويها من طريق القصار عن أبي القاسم ابن أبي عبدالله بن عبد الجبار الفجيجي، عن أبيه عنه، وباسمه ألف فهرسته، وأرويها بالسند إلى اليوسي عن ابن سعيد المرغتي السوسي، عن عبد الله بن علي بن طاهر، عن الفجيجي المذكور عن أبيه عنه" وسبب هجرته إلى فاس واقعة مع السلطان أبي ثابت الزياني الذي غضب عليه لقوله الحق بدون رهبة ولا وجل،وأمر بنهب داره، ونستحضر من موقفه موقف شيخه المغيلي.

كانت وفاته يوم الثلاثاء موفى عشرين من صفر، من عام أربعة عشر وتسع مائة بفاس. ورثاه أبو عبد الله محمد بن جابر الوادي آشي بقصائد.

2 - أحمد الكنتي (ت: 920 هـ)[3].

الشيخ القطب، سيدي أحمد البكاي الكنتي الشنقيطي ابن الشيخ سيدي محمد بن علي بن يحيى، جد كنتة[4] كلها.

---

(1) أزهار الرياض: 36 - 37 - 65 - 66 - 70 - 72 - 75 - 77.

(2) فهرس الفهارس: 1122/2.

(3) نسبة إلى كنتة، وتسمى "كناتة". وهي قبيلة عربية منتشرة في الصحراء الكبرى. توجد فروع منهم ببلدة زاوية "كنت" بمنطقة "توات" قرب مدينة آدرار" جنوب الجزائر، كما توجد فروع منها في موريتانيا بالساقية الحمراء، ومالي في شرقي تمبكتو على بعد ثلاثة أيام منها، وبالنيجر أيضا وبسوس. انظر: بداية الحكم المغربي في السودان: 597، وحوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر: ع 2/ ص: 129.

(4) تنقسم إلى: كنتة الحجر، وكنتة أزواد. أما نسب الكنتيين فإلى عُقبة بن عامر صاحب رسول الله ﷺ فاتح المغرب ومدوخ البربر والنصارى: انظر: الإعلام: 242/2، وفتح الشكور: 31.

وهو الولي العابد، العارف، الصالح، المشهور[1]، المتبرك به. كان كثير البكاء لأن الصلاة في المسجد فاتته مرة، فلقب "البكاي"[2]. انتشرت ذريتهم على عهده، وتفرعت فروعهم. وبنوه ثلاثة لا غير: سيدي اعمر الشيخ، وهو أصغرهم سنا، وأبو بكر الحاج، وسيدي محمد الكنتي الصغير، سماه على جده سيدي محمد الكنتي[3].

اتخذ من ولاته دار استقرار بعدما مر بها، فرأى الناس من بركته، ورغبوا إليه في الإقامة معهم فاستجاب.

أثر عن ابنه الشيخ اعمر أنه التقى بالشيخ المغيلي وأخذ عنه ورد الطريقة القادرية[4]. ولعل ذلك اللقاء تم في توات فنسبت إليه إحدى شعبها[5]. والمصادر الميسرة لم تنبئ عن مكان الأخذ، ولعل ذلك كان في توات قبل هجرته السودانية، وفي تمبكتو.

من مؤلفاته: بغية الألف جواب، وجواب أسئلة الأمير أبي لبو الفلاني، ورسالة إلى أحمد بن الحاج عمر الفوتي، وفتح القدوس في جواب أكنسوس المراكشي، توفي رحمه الله سنة: 920 هـ/ 1514 بولاته، وقبره مزار معروف بجبلها الغربي قريبا من الديار إلى اليوم[6].

3 - أيد أحمد (ت 936 هـ)[7]

اسمه محمد بن أحمد بن أبي محمد التازختي. عرف بأيد أحمد (بهمزة مفتوحة، قد تُمد، وياء ساكنة، فدال مفتوحة)، ومعناه: "ابن"، ولعله نظير: "أيت" في الإطلاق البربري بالمعنى المذكور.

---

(1) فتح الشكور: 30.

(2) بلاد شنقيط: 515.

(3) الإعلام: 2/ 242 وانظر: المدرسة الكنتية نموذج للدعوة والإرشاد بإفريقيا والمغرب في العصر الحديث": مجلة كلية الآداب عين الشق. الدار البيضاء ع 4 / ص: 91 - 121.

(4) بلاد شنقيط: 121.

(5) أما الشعبة الأخرى التي اشتهرت فهي "الفاضلية" المرجع نفسه: 121 وانظر دعوة الحق عدد خاص: 629/ ص: 217 - 223.

(6) فتح الشكور: 31، والمصدر السابق: 560.

(7) انظر النيل: 585، وإنفاق الميسور: 74 - 75. و: Replies p. 40.

كان فقيها، عالما، علامة، محققا، فهامة، محدثا، متفننا، رُحلة، شهيرا، محصلا، نافذا، جيد الخط والفهم، حسن الإدراك، كثير النزاع[1].

أخذ ببلده عن جده الحاج أحمد بن عمر، وعن خاله الفقيه الصالح علي. ثم رحل إلى تكدة حيث صادف المغيلي وحضر دروسه[2]، ثم إلى الشرق حاجا، حيث لقي علماء أجلاء، نظير شيخ الإسلام أبي زكريا (888ت هـ)، والبرهانين (877 هـ) (ت 896)، والقلقشندي، وابن ابي الشريف، وعبد الحق السنباطي[3] الذي تصاحب معه، فأخذ عنه وعنهم علم الحديث، فسمع وروى وحصل، ودأب حتى تميز في فنونه وصار في عداد المحدثين، كما أنه حضر دروس الأخوين اللقانيين شمس الدين (ت 935 هـ) وناصر الدين (ت 958 هـ).

ومن الذين أجازوه أبو البركات النويري، ومحمد بن أبي القاسم بن عبد القادر (ت 923 هـ) من أهل مكة، وعلي بن ناصر الحجازي، وأبو الطيب البستي وغيرهم.

قفل راجعا إلى السودان، فنزل بلدة "كشنة" [كاتسينا][4] فأكرمه صاحبها غاية الإكرام وولاه قضاءها. له تقاييد وطرر على مختصر خليل وغيره. توفي بها في حدود 936، عن نيف وستين سنة[5].

4 - العاقب الأنصمني (ت: 950 هـ)[6]

القاضي ابن عبد الله المسوفي[7] القاضي محمود بن عمر التنبكتي، من علماء أكدس (تكدة)، بلدة قريبة من بلاد السودان عمرها صنهاجة.

---

(1) المصدران السابقان.

(2) الديباج (الهامش): 332 والمصدران السابقان.

(3) إنفاق الميسور: 74 - 75.

(4) Replies p. 40 ومجلة كلية الدعوة. ليبيا ع 9 / ص: 612.

(5) الجهاد الإسلامي: كاني: 41.

(6) ترجمته في: تاريخ الفتاش: 119، والنيل: 335، وتاريخ السعدي: 32 - 34 - 57 وإنفاق الميسور: 64 - 65 - 318، وتعريف الخلف: 199 - 200.

(7) مسوفة ولمتونة وجدالة قبائل صنهاجية تبنت تعاليم الإمام عبد الله بن ياسين الجزولي (1059م) الفقيه المالكي الذي أنشأ رباطا على مقربة من نهر السنغال، وسمى أتباعه بالمرابطين.

وهو أستاذ فقيه[1]، نبيه، ذكي الفهم، حادّ الذهن، وقّاد الخاطر، مشتغل بالعلم، في لسانه حدة[2]، رائد في تأسيس جامعة سنكري[3] بالسمات المغربية والمناهج الدراسية[4]. أخذ عن والده العالم محمود بن عمر أقيت (868 هـ)، وعن الإمام محمد المغيلي. ولعل ذلك كان في تمبكتو، وعن الإمام السيوطي (611هـ) أثناء حجه.

جرى له نوازل وأبحاث مع البلبالي[5] (940هـ)، كما كانت له أيضا مع عبد الرحمن سقين[6] (956هـ)، وله تعاليق. منها تعليقه على قول خليل، وخصصت نية الحالف، يعد من أحسن التعاليق، عنوانه عند أحمد بابا: "تنبيه الواقف على تحرير، وخصصت نية الحالف"[7]، وألف جزءا في وجوب الجمعة بقرية "انصمن"، خالف به غيره من شيوخ بلده، وأرسلوه لعلماء مصر فصوبوه، "والجواب المحدود عن أسئلة القاضي محمد بن محمود"، و"أجوبة الفقير عن أسئلة الأمير": أجاب فيها السلطان أسكي الحاج محمد، وغيرها. وقد ذكره الدكتور محمد بنشريفة في عداد المغاربة الخمسة الذين رافقوا سقين في رحلته[8]. كان الأنصمني حيا، قريبا من الخمسين وتسعمائة (950/ 1543م)[9].

5 - محمد بن عبد الجبار الفجيجي (956هـ)[10]

كنيته أبو عبد الله،واسمه محمد (فتحا) ابن عبد الجبار بن أحمد البرزوزي

(1) إنفاق الميسور: 64.

(2) النيل: 335، وتاريخ السعدي: 57.

(3) الجهاد الإسلامي، كاني: 27، ومساهمة المغاربة. د. بنشريفة: 75، ومجلة كلية الدعوة الإسلامية: ع 4 / ص: 618. وعالم الكتب: ع 3/ ص: 342 - 343، و: The Replies p. 40

(4) الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا لمحمود حسن أحمد: 272.

(5) النيل: 335، وتاريخ السعدي: 57، والجهاد الإسلامي، كاني:41 وترجمة البلبالي في الأعلام للزركلي: 235/7.

(6) مساهمة المغاربة، د. بنشريفة: 14.

(7) النيل: 335.

(8) مساهمة المغاربة: 14.

(9) شجرة النور: 278/1.

(10) النيل: 585، والكفاية: 425/2، وإنفاق الميسور: 74، وثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي: 405.

الفجيجي. الشيخ الإمام، الجامع، الهمام، ذو العلوم الظاهرة والباطنة، الموطئ للوراد عليه أكنافه ومعاطنه[1]. جمع بين علم الشريعة ودرجة حقيقة الولاية[2].

أخذ العلم بفجيج، معقولا ومنقولا، عن والده الشيخ العالم الأوحد، الأبدع، الأجمع، الأفقه، الأنبه، المفسر، الميسر، الحاج، الرحال، الولي، الصالح، سيدي عبد الجبار بن أحمد[3] شيخ البلوي الوادي آشي[4] وهو ثالث ثلاثة إخوته: إبراهيم وأحمد.

ولا ريب أنه أخذ عن المغيلي في توات لقرب المسافة، ولتردد أهل فجيج عليها قصد التجارة والعلم، كما يبدو أنه كان يتردد إلى تلمسان بمعية والده وأخيه إبراهيم[5]. ويحتمل أيضا أن يكون قد اخذ عنه فيها كما أخذ عن ابن غازي في فاس[6] وابن مرزوق الضرير وطبقتهما. ويظهر أنه قد أبدى جانب الانتصار لشيخه من مسألة اليهود، فوجه نداء يطالب فيه القاضي عبد الله بن أبي بكر العصنوني بالانثناء عن معارضة قرار المغيلي في فتواه[7] ولكن دون جدوى.

اشتغل أبو عبد الله بعد أوبته إلى فجيج، بتدريس مختلف العلوم التي مخر عبابها. والمشهور أن قدما راسخة كانت له في علوم الحديث الذي تخصص في مجاله

---

(1) انظر ترجمته في الدوحة: 132 (بتحفظ، لأن الشفشاوني قدم ترجمة واحدة أشرك فيها عمه إبراهيم، من حيث لا يحتسب، كما نسب القصيدة إلى المترجم)، وثبت البلوي: 402، والفريد في تقييد الشريد: 44، 51، 226 - 227، وفهرس الفهارس: 573/2، 1122، والحركة الفكرية: 513/2، والموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية رقم 255/4، ومجلة البحث العلمي عدد 20 - 21 يوليه 1973 (د.عبد القادر زمامة) وفي موسوعة أعلام المغرب وقع للدكتور حجي وهم آخر لأنه نقل الترجمة من الدوحة: 883/2.

(2) دعوة الحق ع 2/ س: 11، ص: 117.

(3) التحلية في الفريد في تقييد الشريد: 226 - 227، وفهرس الفهارس: 469/1. وقد جعل ابن مخلوف سيدي عبد الجبار هذا تلميذا للمغيلي أيضا، ولعله خطأ منه: الشجرة: 274/1.

(4) ثبت البلوي: 378 - 407.

(5) مجلة المناهل ع: 51. (بقلم د. عبد القادر زمامه) وترجمة إبراهيم الفجيجي تقدمت في هذه الدراسة.

(6) ثبت البلوي الوادي آشي: 405.

(7) Replies p. 36.

حتى عد صاحب سند عال تتصل به مسلسلات عدد من المحدثين المغاربة في الفهارس[1].

أخذ عنه أهل بلدته[2]، كما يبدو أنه تبادل الأخذ والإسناد والإجازة على الطريقة المعهودة مع الوادي آشي (ت: 898هـ) الذي غادر تلمسان عام: 896 هـ. وتتلمذ عليه ابنه أبو القاسم (1021هـ) الفقيه العلامة، صاحب الشرح الممتع لقصيدة عمه أبي إسحاق إبراهيم (954 هـ)، موضوعها في الصيد غير معهود في المغرب على الأقل، سماه: "الفريد في تقييد الشريد وتوصيد الوبيد".

توفي رحمه الله حوالي سنة: 956هـ أو: 958هـ[3]

6 - اعمر بن سيد أحمد الكنتي (ت 959هـ)

هو أحد ثلاثة أبناء القطب سيد أحمد، وأصغرهم سنا[4]، وهو من الأولياء المشهورين. تواتر عنه أنه حفظ قبل بلوغه الأشد ألف مجلد في فنون العلوم، وأنه رحل إلى المغرب قصد العلم، ثم رحل إلى الشام ومصر، وقد حج مرتين، ثم إلى بلاد التكرور. ويبدو أنه صاحَبَ الشيخ القطب سيدي محمد بن عبد الكريم المغيلي مدة من ثلاثين سنة[5]، أخذ عنه خلالها سر الطريقة القادرية[6]، ولعل اللقاء تم بينهما في رحلته بين الهوسا وغاو ثم ترافقا إلى الحج. وفي مصر التقيا بالجلال السيوطي[7] (911 هـ). وتبادلا الأوراد أثناء عودتهما. بل لقد لقنه إياها عائدين. وكما يلوح، فالإمام المغيلي قد يكون تلقى أوراد الطريقة على يدي الإمام السيوطي[8] في هذه الرحلة

(1) الموسوعة المغربية للأعلام البشرية (4) ص: 255.

(2) في فهرس البستان مزج بين محمد بن عبد الجبار الفجيجي. ومحمد بن عبد الجبار المسعودي الحدوشي الفجيجي صاحب الكرامات (950هـ).

(3) نشر المثاني: 114/1 وانظر ابن عسكر الذي جعل وفاته في الدوحة "في أوائل الرابعة من القرن التاسع ببلاد فجيج". ص: 132.

(4) الإعلام: 242/2.

(5) تذكرة المحسنين (مخ) خ ع الرباط رقم: 270 ك.

(6) بلاد شنقيط: 121، وحوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر: ع2/ص: 223 و43 Replies p.

(7) المرجع السابق الأخير.

(8) نفسه.

داخل مصر.

ولعل الشيخ اعمر الكنتي يعد المؤسس الحقيقي للشعبة البكائية[1] التي بلغت أوج نشاطها مع حفيده سيدي المختار الكنتي (ت: 1226/ 1821م).

وهو وأخوه المذكوران آنفا، ما منهم من أحد إلا بلغ القطبانية العظمى، وانتفع ببركته خلق كثير، حتى شاع أن من توسل بأربعين من ذرية سيدي محمد الكنتي في كل أمر مهم وجد الفرج عن قريب[2].

توفي رحمه الله سنة: 959 هـ / 1552م[3].

## المبحث السابع: عقيدته: أشعري

قال في مقدمة شرح التبيان مفصحا عن نفسه " الأشعري معتقدا"[4].

و"الأشعري" نسبة إلى الإمام السني أبي الحسن بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري[5]، (ولد في البصرة عام: 260/ 874م).

والأشعري هذا كان تلميذا للجبائي المعتزلي. ويقال إنه عندما بلغ أربعين عاما تحول إلى مذهب أهل السنة بسبب نزاع بين شيخه وبين المعتزلة، ولقد تمكن من التغلب على اعتراض علماء المسلمين القدامى عن الجدل في موضوع العقيدة، ورد على المعتزلة وعلى طوائف الغلاة الأخرى، وبركوبه صعدته، حمدت جهوده، فنال المكانة التي بها طارت له الشهرة.

ويرى الدارسون أنه يمثل حلقة الاتصال بين المعتزلة وأحمد بن حنبل، ورغم أن هذا الفهم لا ينطبق على كل تعاليمه، فقد طلب مركز الوسط في قضايا حرية الإدارة

---

(1) بلاد شنقيط: 515 وحوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر: ع 2/ ص: 223.

(2) الإعلام: 242/2.

(3) بلاد شنقيط: 121.

(4) شرح التبيان في علم البيان: 1/أ. التصريح موجود أيضا في: إفهام الأنجال: (مخ) خ ع الرباط: 470 ك: 1/أ.

(5) مصادر ترجمته: الفهرست: 181 والوفيات لابن خلكان: 411/1 وطبقات الشافعية للسبكي: 245/2، وشذرات الذهب لابن العماد: 303/2 ومعجم المؤلفين: 35/7 وتاريخ التراث العربي: 376/2 - 377.

المتصلة بأفعال العباد وطبيعة القرآن الكريم.

ويعد أبو الحسن هذا مؤسس علم الكلام عند أهل السنة، ويبدو أن الشافعية تفهموا أكثر من غيرهم تعاليمه.

وظلت آراؤه مصدر تعليم أتباعه الأئمة، بدءا من الشيخ الباقلاني والإمام الجويني والإمام الغزالي خاصة. هؤلاء عملوا في سبيل إشاعتها في الآفاق. له مؤلفات نيفت على ثلاثمائة، منها: "شجرة اليقين[1]، وكتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، ورسالة الإمام، وكتاب الإبانة عن أصول الديانة، وتفسير القرآن الكريم، وكتاب العمدة في الرواية"، وإمامة الصديق، ومقالات الملحدين، والرد على ابن الراوندي وخلق الأعمال، ومقالات الإسلاميين؛ وغيرها. توفي رحمه الله سنة: 324هـ/ 935م). وفي تاريخ وفاته اختلاف في المصادر.

وما يلاحظه المؤرخون أن المدارس التي أسست في شمال إفريقيا، هدفها تعزيز المذهب السني لمواجهة المد الشيعي من المشرق منذ القرن العاشر[2]. ومكث هذا الصراع إلى حياة الشيخ المغيلي.

## المبحث الثامن: تصوفه ومذهبه الفقهي

**1. المغيلي والتصوف (قادري).**

ذكرت مراجع أنه كان قادري الطريقة[3]، رغم أنه لم يترك فيها تأليفا. وذهب دارسون إلى أنه هو من تفضل بتصديرها إلى بلاد السودان الغربي مثل كانو، وكاو، وكاتسينا، وبلاد النيجر ومالي[4]. ولذلك تعد أقدم طريقة تتسرب على هذه

(1) الفهرس الموجز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي: 84/4 رقم: 2010 ع 407.

(2) مجلة كلية الدعوة ع/ ص: 431.

(3) انظر بلاد شنقيط: 69، 121، 515، و:

Dynamique de l'islam au sud du sahara p. 41 - 43 The Replies p. 43:

وحوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر: ع2/ ص: 223، ومجلة كلية الدعوة الإسلامية ع9/ ص: 614.

(4) المراجع السابقة.

البقاع، لا بل هناك من يرى أن كثيرا من علماء تنبكتو من معاصريه درسوا هم أيضا التصوف[1]. ولعل انتشار هذا العلم كانت له صلة بالأدب الأندلسي والمغربي الذي كانت ثقافة تنبكتو تضرب بجذورها فيه[2].

فقد ذكر د. عبد العزيز بن عبد الله أن الطريقة القادرية "دخلت إلى إفريقية الغربية في القرن الخامس عشر الميلادي على أيدي مهاجرين من توات"[3] ولم يُسم المغيلي منهم[4].

والملاحظ أن مناطق شنقيط ظلت مركزا للتصوف منذ بث فيها المغيلي[5] هذه الطريقةبواسطة تلميذيه الشيخين أحمد الكنتي والشيخ عمر ابنه[6]. ولعل القبائل الكنتية عملت في سبيل نشر الإسلام عبرها. فإذا هي تسري في القبائل الصحراوية سريان النار في الهشيم، فعمت تمبكتو وغينيا والصونغاي والسنغال[7]. اتخذت الأسرة الكنتية من ولاتة مقرا لها. ويظن أن أحد شيخي الطريقة أخذ سرها عن الإمام حين كان في توات[8]، ويرى جون هنويك أن لقاء تم بين المغيلي والإمام السيوطي (ت: 911 هـ) في القاهرة،[9] والشيخ عمر معه وهما يقصدان الحج، فكان أول ما فعله السيوطي أن

(1) تقليد إسلامي في الإصلاح في السودان الغربي من القرن 16 إلى ق 18 (المجلد 25 ج3 ص: 583).

(2) مجلة كلية الدعوة ليبيا ع 614/9.

(3) معلمة الصحراء (ملحق 1) ص: 163 - 164، عن
G. Bonet Maury: L'Islamisme et le Christianisme en Afrique. T. Paris 1916. p.230.

(4) ذكر المغيلي في جملة من ندد بأدعياء التصوف: مقالة بجريدة العلم. عدد: 17090: 10 فبراير 1997.

(5) مجلة دعوة الحق ع 269/ ص: 223، عدد خاص عن إفريقيا القارة الإسلامية ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

(6) مجلة كلية الدعوة الإسلامية: ع9/ ص: 623. وانظره في مسلسل تلاميذه في هذه الدراسة.

(7) يرى الأستاذ عبد الحي القادري أنها أقدم الطرق دخولا إلى السنغال: انظر: الزاوية القادرية: 38. ودعوة الحق ع 269/ ص: 107. وقد ذكر د. عبد العزيز بنعبد الله أن في مركز دائرة مجموعة قصور توات توجد زاوية اسمها: زاوية كنتة.

(8) بلاد شنقيط: 69 وREplies p. 43

(9) The Replies p.43 وموسوعة أعلام المغرب: 939/2.

لقن المغيلي أوراد الطريقة[1]، ثم سرعان ما مرّر المغيلي الأوراد إلى الشيخ عمر الكنتي.

وقد تولدت منها الطريقة التيجانية، لأن سيدي أحمد التيجاني كان ينسب إلى القادرية عندما دخل فاس[2]. ولعل الطريقتين كانتا حافزا لمحاربة الكافر والمغير[3].

ولعل المغيلي كان يتشرب من الطرائق الصوفية ويترجم أهم سلوكها إلى الواقع العملي. ولذلك صرح جميع الذين كان لهم اهتمام بحياته بأنه لم يترك مؤلفا في المجال. ولكننا نرى أن سلوكه ومواقفه وبعض مواضيع مؤلفاته لها مساس بمعارف صوفي لم يفصح عن طريقته.

أما كتيبه "عمل اليوم والليلة"[4] فهو يحوي إشارات إلى الشاذلي وابن عطاء الله، يمكن أن تدفع إلى الاعتقاد بميله إلى الطريقة الشاذلية.[5]

**2. مذهبه الفقهي: (مالكي)**

وأما مذهبه الفقهي فقد عبر عنه بقوله: "المالكي مذهبا"[6]، وبذلك يكون قد زاوج بين كونه أشعريا ومالكيا[7]. وهذا التصريح الواضح لا يدع مجالا للظن في أمر انتسابه المذهبي. وكما أسلفنا، فملامح مدرسة الإمام مالك رضي الله عنه قد انتقلت

---

(1) تطالع أوراد الطريقة في إنفاق الميسور: 324 - 328.

(2) الزاوية القادرية عبر التاريخ: 48.

(3) انظر موقف أبي المحاسن سيدي يوسف الفاسي في القصر الكبير ضد العدوان الكافر في غزوة وادي المخازن (986 هـ) وكيف استجاب الناس له وقد كان قادري الطريقة: الزاوية القادرية عبر التاريخ: 66. وقد ذكر د. عبد العزيز بن عبد الله أن زوايا التجانية تعد بالمئات في الصحراء وحدها، أما في باقي أقطار إفريقيا الباقية، فقد بلغ عدد التجانيين خمسة عشر مليونا: معلمة الصحراء (ملحق 1) ص: 111، 112.

(4) المكتبة الوطنية بدار المخطوطات العربية: 5673 نصفية: 257 - 259.

(5) مجلة كلية الدعوة ع 9/ ص: 614. وابن عطاء الله هو أحمد بن محمد أبو الفضل تاج الدين الاسكندري. (ت: 709 هـ/ 1303م) بالقاهرة متصوف شاذلي، كان من أشد خصوم ابن تيمية، من تصانيفه: "الحكم العطائية".

(6) شرح التبيان: 1/ أ وإفهام الأنجال (مخ) ص: 1.

(7) نسبة إلى مالك بن أنس بن مالك إمام دار الهجرة وعالم المدينة (93هـ).

في حياته إلى مناطق المغرب[1] مع طلائع الفتح الإسلامي، ثم، بحكم متاخمة الحدود المغربية للسودان الغربي، فقد اكتسحته دون معارض. ذلك بأن هذا المذهب ناسب طباع سكان الصحراء فأبدوا جانب الرضا به. هذا بالإضافة إلى أن ملوك وأمراء الممالك الإسلامية، هناك، ظلوا يمكنون له منذ عهد منسا موسى (1307 - 1332م)[2] ومنسا سليمان (ت: 1360م). كان هذا يجلب الفقهاء من مذهب مالك[3]. فهاجر العلماء المالكيون صوب الجنوب في القرن الخامس عشر خاصة. وبقدر ماكان تأثيرهم في بلاد المغرب والأندلس داخل المجتمع، فقد أثروا في بلاد السودان أيضا[4]. ولعل رسائل المغيلي الموجهة إلى سلطان كانو أو إلى الحاج اسكيا محمد، تعد خير دليل على هذا النفوذ[5].

وقد تبدى احتياط المغيلي لمذهبه وعقيدته في مناظرته[6] للإمام السنوسي (ت: 895 هـ) في أمور التوحيد. قال: "قال الله تعالى: ﴿ يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٦٩﴾ ﴾[7].

الحكمة: الفقه في الدين، واشرفها معرفة رب العالمين، وهو نور يرد على القلوب[8] من عالم الغيوب بنفي النفي وإثبات الكمال من غير مثال، وطريقه الشرعي

---

(1) صبح الأعشى: 5/ 297، وانظر آثار الفتح الإسلامي في المغرب، ذ. إبراهيم حركات: دعوة الحق ع3/ س: 4 ص: 44.

(2) انظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: 310/6.

(3) انظر تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب. د. اكنوش ص: 93، ومقالة ذ. عبد العزيز بن عبد الله بعنوان: "المذهب المالكي في الصحراء". معلمة الصحراء (ملحق 1) ص: 190.

(4) انظر بحوث في تاريخ السودان، د. محمد إبراهيم أبو سليم: 29 - 30 وفيه:" والقليل اتبع المذهب الشافعي، ولم يكن للمذهب الحنبلي أتباع، وكذلك الحال بالمذهب الحنفي".

(5) انظر حوليات الجامعة بالنيجر: ع2/ ص: 223.

(6) مخطوطة بخزانة القرويين بفاس رقم: 153/4 (ضمن مجموع من 124/ب إلى: 145/ب).

(7) سورة البقرة / 269.

(8) يلاحظ أن المغيلي هنا كما لو كان يستحضر قول الإمام الغزالي حين رفض الفلسفة التي، في اعتقاده، لم تؤد به إلى الحقيقة واليقين، فقال قولته الشهيرة: لقد قذف الله نورا في قلبي، أي نور الاهتداء إلى الخالق والإيمان به.

للعالم، والوحي بالعالم معقول، والوحي منقول. وكل من المعقول والمنقول أصل يرجع إليه، ويعول عليه في الاستدلال. وكثيرا ما يكون بينهما تصادم في أول النظر وظاهر الفكر، فلا بدّ من طلب الجمع بينهما، إذ لا يصح تناقضهما لأن العقل دليل صدق الشرع والشرع على منهاج العقل... وقال مالك رضي الله عنه لما سئل عن الاستواء على العرش: الاستواء معلوم، والكيف مجهول....[1].[2] إلى أن يقدم النصح للسنوسي بألا يوغل في هذا الدين وأن يأتيه برفق في كنف العقيدة خاصة. قال: "فاعرض يا أخي عن التوغل في أحكام الذات العلية والصفات الأزلية، فإنه عز وجل ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[3]. ليس كمثله شيء في ذاته، ولا شيء من صفاته، فلا يبلغ كنه صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المفكرون، فيعتبر المتفكرون بآياته ولا يتفكرون"[4].

من هنا يظهر أن الاتفاق ينبغي أن يكون على أصول المذهب[5] وثوابت العقيدة من توحيد الخالق وقدمه، وقدم صفاته الأزلية، وجواز رؤيته من غير تشبيه ولا تعطيل. يضاف إلى القواعد مبدأ الإقرار بالرسل والكتب والبعث، وسؤال الملكين في القبر،

---

(1) انظره في ترتيب المدارك: 11/1. وقد نبه الأستاذ حسن السقاف إلى أنه قول باطل لأن فيه إثبات كيف لله تعالى نجهله والله لا كيف له. فالذي قاله مالك هو:«الاستواء غير مجهول - أي أنه قد ذكر في القرآن - والكيف غير معقول - أي بصفة يعلمها الخلق أو يدركونها... ولا يقال كيف. وكيف عنه مرفوع» انظر: مقدمة كتاب: "دفع شبهة التشبيه بأكف التنزيه للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، ص: 71، تحقيق وتقديم حسن السقاف، ".2000/4م. دار الإمام النووي عمان، الأردن.

(2) مناظرة المغيلي للسنوسي (مخ) 9/ 25 - 26.

(3) سورة الشورى / 9.

(4) المناظرة (مخ) الصفحة الأخيرة.

(5) أصول المذهب المالكي اثنا عشر في كتاب: " تنقيح الأصول" للإمام القرافي نوجزها هنا، فهي: الكتاب، والسنة، والرأي والحديث، وفتوى الصحابة، وفتوى التابعين، والإجماع، والقياس، والاستحسان والمصلحة، وعمل أهل المدينة، وفتوى الصحابة، والعرف والعادة، وسد الذرائع، وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد نسخ. انظرها مفصلة في: ابن العربي وتفسير أحكام القرآن ص: 266 - 284.

والإقرار بالحوض والميزان، وثبوت النبوة، ووجوب الإمامة، ولا تعود الاختلافات إلا على الفروع، ولا يكون فيها بينهم تضليل أو تفسيق.

هذا الفكر السني سئل عنه مالك رضي الله عنه فأجاب معرفا معتنقيه: " أهل السنة هم الذين لا يحملون لقبا يعرفون به لا جهمي، ولا قدري ولا رافضي "[1].

ونفهم من رسالة المغيلي أنه كان يلتزم بمنهاج القرآن والسنة في الجدل ويدعو إليه. ذلك، ومالك ذاته لم يكن يحب الخوض في المسائل التي قد تجر المسلمين إلى مهالك لا طائل تحتها ولا خير من ورائها نتيجة إعمال العقل (فيما يقصر العقل عن استيعابه)[2].

وتجدر الإشارة إلى أن المغيلي ظل بمنهجه السني فخورا وله محترما حتى عدّ عمود الفكر حين صرح وهو يُذكّر الإمام السنوسي في المناظرة: "هذا هو شأن السلف الصالح رضي الله عنهم، حتى في الفروع الأصلية التي يجوز فيها القول والعمل بالظن.. فكانوا رضي الله عنهم لا يتكلمون فيها إلا عن ضرورة في وقت الحاجة..."[3]

## المبحث التاسع: أقوال العلماء فيه وآراؤهم

كل ما اسلفنا يجعلنا نعتقد أنه كان بمرتبة السمو والتأثير، بحيث وصفه العلماء والمؤرخون والدارسون بصفات الجلال والعلم وبألفاظ التحلية التي تعكس شموخ علمه ومتانة شخصه.

خاطبه السنوسي بقوله: " إلى الأخ الحبيب القائم بما اندرس في فاسد الزمان من فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... علَم على الاتسام بالذكورة العلمية والغيرة الإسلامية، وعمارة القلب بشرف الإيمان"[4]، وقال ابن غازي: " غريب في هذا الجيل"[5]، وقال ابن مريم: " خاتمة المحققين، الإمام العالم، العلامة المحقق، الفهامة، القدوة، الصالح السني، الحبر. أحد أذكياء العالم وأفراد العلماء الذين أوتوا بسطة في

(1) انظر: أهل السنة والجماعة: معالم الانطلاق الكبرى، محمد عبد الهادي المصري: 168.
(2) الفقهاء وبحوث العقيدة الإسلامية: الموقف والمنهاج: أبو اليزيد أبو زيد العجمي ص: 171.
(3) مناظرة السنوسي (مخ) خ. ق. و: 28.
(4) البستان: 253، والنيل: 576. ومصباح الأرواح: 71.
(5) الدوحة: 96، 255.

العلم والتقدم والنسبة في الدين، المشهور بمحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبغض أعدائه حتى جرى بينه وبين جماعة مشاحنة وأمور. كان مقداما على الأمور جسورا، جريء القلب فصيح اللسان جدليا نظارا محققا"[1]، وقال الشفشاوني: "الشيخ الفقيه، الصدر الأوحد. كان من أكابر العلماء وأفاضل الأتقياء، وكان شديد الشكيمة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[2]. وقال البناني: "ناصر السنة، الشيخ المتقن"[3] وقال مجهول - يظُن أنه توفي سنة (1001هـ) - : "الإمام العلامة"[4]، وقال ابن عجيبة: " الشيخ الفقيه، الصدر الدوحة"[5]، وقال ابن القاضي: " الرجل الصالح"[6]، وقال أحمد بابا: "أحد الأذكياء المتقدمين في الفهم، وقوة الإدراك مع محبة السنة"[7]، وقال محمد بللو بن عثمان فودي: "الحجة المغيلي"[8] وقال ابن مخلوف: "خاتمة الأئمة المحققين، والعلماء العاملين، مع البراعة والتفنن في العلوم والصلاح والدين المتين"[9]، وقال نقولا زيادة "الإمام المغيلي التواتي"[10] وقال الأدريسي القيطوني: " كان مقداما على الأمور، جسورا، جريء القلب، فصيح اللسان"[11]،وقال محمد الطمار: "يعد أحلى أعلام الجزائر في خاتمة القرن العاشر الهجري"[12]، وقال دارس آخر فيه: "مُصدِّر القادرية إلى السودان الأوسط"[13]. وأضاف نقولا أن كثيرا "من المصادر الأوربية تحدثت عما لاقاه اليهود في السودان من قتل وتشريد بعد دعوة المغيلي التي بدأها في

(1) البستان: 253 - 255، والنيل: 276 وهامش الديباج: 330.

(2) الدوحة: 130.

(3) شرح البناني على السلم: 23، 25.

(4) طبقات المالكية (مخ) ص: 462.

(5) أزهار البستان (مخ) ص: 126.

(6) درة الحجال: 285/2، ولقط الفرائد: 241.

(7) الكفاية (مخ) ص: 249.

(8) إنفاق الميسور: 262، 267.

(9) طبقات المالكية: 274.

(10) بداية الحكم المغربي في السودان: 59.

(11) معجم المطبوعات المغربية: 329.

(12) تاريخ الأدب الجزائري: 235.

(13) Dynamique de l'Islam au Sud du Sahara p. 41.

توات، وحملها معه إلى تمبكتو وكانو وغاو، وعن استمرار اليهود بعد ذلك" ورد المؤلف هذا الزعم من الأوربيين مستدلا بوجود أحياء خاصة باليهود في عهد السعديين الذين واظبوا على رعايتهم بالمغرب حتى وصل عددهم، في مراكش في عهد المنصور السعدي، ستة آلاف نسمة، مع ما كان لها من يد، أقوى من المسجد والكنيسة، وعن الحرية التي تمتعوا بها في السودان[1].

وذكر د. فراج عطا سالم أنه "قد كثر الحديث مؤخرا بين كثير من العلماء الأوربيين والأمريكيين عن قصة المغيلي مع اليهود للبرهنة على أن العرب والمسلمين قد اضطهدوا اليهود عبر العصور، ناسين أو متناسين أن الإسلام لم يتعصب يوما من الأيام ضد أهل الذمة من اليهود والنصارى، بل على العكس من ذلك تماما، احترم حقهم في العيش والحياة، وكل الحقوق، حتى العبادة جنبا إلى جنب في بلاد الإسلام"[2].

## المبحث العاشر: وفاته

كادت جميع المراجع تجمع على أن المنية اقتطفته في ظروف مجهولة، سنة: 909 هـ/1503م[3]، وهو تاريخ نراه أنسب إذا ما قيس بالأحداث المشهورة التي رافقت حياته.

---

(1) بداية الحكم المغربي في السودان: 608.

(2) مجلة عالم الكتب ع3/ ص: 349 نقلا عن: تاريخ الجزائر الثقافي: 42/1.

(3) انظر: البستان: 255، والنيل: 577، وكفاية المحتاج، تح محمد مطيع رسالة مرقونة رقم: 172، 922 مطي، كلية الآداب بالرباط: 2/ 418 - 419 تر: 615. و(مخ) خ ع الرباط: ص: 249، وطبقات المالكية لمجهول (مخ): ص: 455، وهامش كتاب الديباج: 330 - 332 والإعلام: 125/4، وطبقات المالكية لابن مخلوف: 274، وتعريف الخلف: 171/1، وشجرة النور: 274/1، وفهرس الفهارس: 573/2، ومعجم المؤلفين: 191/10، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (المطبعة الألمانية): 263/2، وفهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط: 216/1، ومعجم المطبوعات المغربية للقيطوني: 329، ومعجم المحدثين والمفسرين والقراء لعبد العزيز بن عبد الله: 33، والمطبوعات الحجرية في المغرب لفوزي عبد الرزاق أمين: 38، ومعجم أعلام الجزائر: 157، والأعلام للزركلي: 616/6،والمسار الحضاري لعبد العزيز بن عبد الله: 79، وفهرس الموجز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي: 189/4، و: Encyclopédie 42 de l'islam: Tome Vp. 1155, Replies p.

غير أن ابن القاضي ارتد بسنة وفاته إلى: 820 هـ[1]، وهذا التاريخ يبدو غير معقول، لأن أنشطته لم تبدأ عند هذا التاريخ فضلا عما قبله، وقال إسماعيل باشا: "كان في حدود 866 هـ)[2] وجعلها حاجي خليفة: 910 هـ[3]، بينما زحزحها ابن عسكر نحو "أول العشر الثانية" من القرن العاشر[4]، ومددها ابن عجيبة إلى "أول العشرة الثانية بعد القرن الألف"[5]. أما محمد الطمار فاكتفى بأنها في "فاتحة القرن العاشر"[6]، وأما جون هنويك، فذكر أن تقاليد كنته جعلت وفاة المؤلف سنة: 940 هـ/1533[7] وفي "القول البسيط في أخبار تمنطيط"[8] لمحمد الطيب بن عبد الرحمن التمنطيطي جعله يقضي نحبه سنة 959 هـ/1551م. إلا أن هذا الدارس ردّ أمر التاريخين ورفضه بعلة أن أحْداثَ حياة المغيلي لم يصل صداها إلى هذه السنوات، وكما يلوح لي، فالتعليل منطقي.

---

(1) درة الحجال: 285/2 ولقط الفَرائد: 241 (ضمن ألف سنة من الوفيات - تح - د. محمد حجي) وقد اصاب هذا الوهم د. حجي هذا ثلاث مرات لاعتماده على ابن القاضي وحده. آخرها في موسوعة أعلام المغرب: 734/2.

(2) إيضاح المكنون: 127/3.

(3) كشف الظنون: 845/1، وهدية العارفين: 224/6.

(4) دوحة الناشر: 132.

(5) أزهار البستان (مخ) ص: 127.

(6) تاريخ الأدب الجزائري: 235.

(7) Recueil p. 42. وهذا التاريخ اعتمده الخليل النحوي في كتابه: بلاد شنقيط: 221.

(8) اعتمد المؤلف النسخة الفرنسية المخطوطة بالمكتبة الوطنية بباريز رقم: 6399 ورقة 1312.

# الفصل الثاني
# كتاب: «شرح التبيان في علم البيان»

## المبحث الأول:
## ضبط عنوان الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف

1 - **العنوان:**

لم يرد في كتب التراجم بالاسم المذكور. وهذه حقيقة وقفت عليها في غيره من مؤلفاته، حتى ربما جاء الكتاب الواحد بأسماء متباينة، مما قد يوقع الدارس في التظنن.

لقد جاء الكتاب الذي بين يدي، في عدد من المصادر سوى ما أثبت، بثلاثة عناوين غير مؤتلفة، هي: مختصر تلخيص المفتاح وشرحه"[1]، و"شرح مختصر تلخيص المفتاح"[2]، و"مختصر تلخيص المفتاح"[3].

وإذا التمست لهؤلاء الحجة، لم أجد أحسن مما جاء في مقدمته حيث قال: "فهذا مختصر علم البيان مهذب الألفاظ مقرب المعاني"[4].

ونظير هذا الإشكال وقع في كتابه الذي سماه "إفهام الأنجال..."، فأوهم رجال

---

(1) انظر البستان: 255، والنيل: 578، وكفاية المحتاج (مخ) ص: 250، وهامش الديباج: 332، ومعجم المطبوعات المغربية: 329، و Recueil p. 435

(2) طبقات المالكية لابن مخلوف: 274.

(3) شجرة النور: 274/1، الإعلام: 108/5، وتعريف الخلف: 172/1 والموسوعة المغربية (ملحق 1) ص: 182 - 183، ومجلة عالم الكتب: ع3/ص: 352، ومجلة كلية الآداب فاس: ع 6/ ص: 104 (د. أحمد حمدان) حيث قال: "ولم نعثر عليه بعد".

(4) انظر شرح التبيان: 1/أ.

التراجم وأربكهم.. فلم يهتد أحدهم إلى هذا العنوان، بل راحُوا يتناقلون عنوانا آخر هو: "مختصر بيوع الآجال"[1]. ذلك بأنه قال فيه أيضا: "أضع مختصرا يتضمن إيضاح باب بيوع الآجال"[2].

والذي عليه أسلوبه أنه يقحم عبارة يود منها توضيح محتوى الكتاب وموضوعه. وفي الآن ذاته يصرح إلى جانبه بالاسم المرغوب فيه.

لكن الاكتفاء بالسَّماع عن موضوع المؤلَّف قد يغني عن معرفة العنوان الحقيقي في نظر بعض أصحاب التراجم، إما لفقدان الكتاب وإمّا لبعد الشقة إليه. وانطلاقا من هذا، كانوا يجتهدون في وضع العناوين، وإذا اجتهادُهم يوقع في مثل هذا التضارب والتباين المؤدي أحيانا إلى الإيهام. وهذا الشأن حاصل في كثير من مؤلفاته[3].

أما اختياري العنوان المذكور فمردّ ترجيحه لأسباب منها:

*تصريح المغيلي بنفسه في مقدمة الكتاب قائلا: "إني استخرت الله تعالى في وضع شرح لطيف على المقدمة[4] الملقبة بالتبيان في علم البيان[5]، وما أحسب شفيعا آخر أقوى مما شاءه المؤلف. وطبيعة العمل العلمي أن يوضع اختيار المؤلف في المحل الأوّل.

*ختم المؤلف الكتاب أيضا بإعادة ذكر عنوانه فقال: " قد تم بحمد الله شرح التبيان في علم البيان"[6].

---

(1) تأمل العنوان في مكانه من مؤلفاته في هذه الدراسة.

(2) إفهام الأنجال (مخ) ص: 2 (ضمن مجموع، من ص: 310).

(3) تنظر مؤلفات الشيخ في مكانها من هذه الدراسة.

(4) ينظر تعريف المقدمة في مستهل كتاب مختصر تلخيص المفتاح للتفتازاني. ولعل المقدمة حين تطلق على العلم إنما يراد بها العلم ذاته مثل: مقدمة الأجرومية في النحو لابن آجروم، والمقدمة الأسدية في النحو لأبي عبد الله بن مالك والمقدمة في أصول الدين للطائي البساطي والمقدمة في العروض للمالكي والمقدمة الصغرى في العقائد للسنوسي والمقدمة المعرفة لعلو المسافة والصفة لابن رشيد السبتي ومقدمة على أقليدس الحكيم لابن البناء المراكشي والمقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي والمقدمة الجزرية لمحمد بن الجزري وغيرها.

(5) شرح التبيان: 1/ أ.

(6) انظر ختم شرح التبيان: 53/ أ.

*أسلوبه الذي يطغى في مصنفاته التي يعمد فيها إلى التأليف والشرح معا.

فقد ألفيناه وهو يقدم شرح رجزه (وكلاهما له) يقول: " أمّا بعد، فهذا شرح موجز لبيان المهمّ من رجزي الملقب بمنح الوهاب في ردّ الفكر إلى الصواب"[1]. ألا يكاد الأسلوب يتوحّد مع ما قدم به للكتاب الذي بين أيدينا؟

*متى قرأنا له مطلع كتاب شرح الرجز أو: إفهام الانجال، أو مناظرة السنوسي تكررت ألفاظ بعينها لتنم عن وجود نظائرها وأمكنتها من كتاب (شرح التبيان) هذا.

*مجرد إلقاء نظرة على سلسلة مؤلفاته، تجعلنا نومن بأن عناوينها هي من التنوع بحيث تدفعنا إلى مبدأ الترجيح دون تردد، ما دام هذا الاشكال لا ينسحب فقط على الكتاب المحقق.

*الأسماء المقدمة لهذا الكتاب تكاد تكون على إجماع في حقيقة كتابين في واحد.

أحدهما مشروح وآخر شارح. الأول يُسمى: "التبيان في علم البيان" والثاني: "شرح التبيان في علم البيان".. ويظهر أن المؤلف ظل يرمز في ثنايا الكتاب إلى المشروح برمز: "قوله"، وإلى الشارح بحرف "ش" أي: شرح.

**2 – توثيق نسبته إلى المغيلي:**

سندي في نسبة الكتاب إلى صاحبه جملة معايير قامت على دعائم منها:

*إنه صرح باسمه، وبنسبه، ومعتقده، ومذهبه، وإقليمه، ومنشئه، ومنزله، في مطلع المؤلَّف. ولا نرى دليلا أعظم صدقا من ذلك. فهو له حقيقة، بل لا يخامرنا أدنى ريب أنه لغيره.

وما دام التصريح من المؤلِّف مشرقا إشراقة الشمس، فلا أرى مجالا لأي اعتقاد أن الكتاب لسواه. فهو يقول في مستهله: "أما بعد، فيقول عبيد الله الغني به عمّن سواه: محمد بن عبد الكريم بن محمد بن عمر بن يخلف الأشعري معتقدا، المالكي مذهبا، المغربي إقليما، المغيلي نسبا، التلمساني منشأ، الإسكندري منزلا"[2] بعد هذا سمى

(1) شرح منح الوهاب (مخ) ص: 1، (ضمن مجموع من ص: 26).

(2) شرح التبيان (مخ): 1/أ.

الكتاب، بحيث وضع العنوان المذكور سابقا.

إن لهذا التقديم نظيرا مطابقا في مؤلفات المغيلي كالذي في بداءة كتاب "إفهام الأنجال"، وهو قوله: " أما بعد، فيقول عبيد الله الغني به عمن سواه: محمد بن عبد الكريم بن محمد بن عمر بن يخلف، الأشعري معتقدا المالكي مذهبا، المغربي إقليما، المغيلي نسبا، التلمساني منشأ، المصري منزلا،..."[1] إن هي إلا مقدمة موحدة في الكتابين، بل وكأنها هي لكتاب واحد. كل ذلك يدفع إلى الجزم القاطع بأن المصنَّف إنما هو للمؤلف نفسه.

*إنه في رسالته لسلطان كانو مثلا، اكتفى لِتقدِيم نفسه بذكر اسمه ونسبه. فقال: "من عبد الله تعالى بن محمد المغيلي التلمساني، إلى عبد الله بن يعقوب سلطان كانو..."[2]. فإذا كانت طبيعة الموضوع تحول دون مثل هذا الضرب من التقديم، تجاوزه كما في مناظراته[3] أيضا.

*إن الصيغة التي قدم بها للكتاب جاء ما يماثلها في كتاب آخر هو: "شرح منح الوهاب" فحين يقول في شرح التبيان هذا: "إني استخرت الله تعالى في وضع شرح لطيف على المقدمة الملقبة بالتبيان..."[4] يقول أيضا في "شرح منح الوهاب": "فهذا شرح موجز لبيان المهم من رجزي الملقب بمنح الوهاب..."[5]، اليس يصدر فيهما عن أسلوب متفرد؟ ألا ترى أنه نمط متشابه متقارب؟ لا بدّ أنه صادر فيهما من الكاتب ذاته.

*إن العبارة، عنده، تكاد تكون متآلفة في خواتم كتبه التي يشرحها بنفسه، ذلك بأنه ختم "شرح التبيان" بقوله: "انتهى وكمل بحمد الله تعالى مختصرا التلخيص" كما فعل نحوا من ذلك حين ختم كتاب "شرح منح الوهاب" بقوله: "كمل بحمد الله تعالى شرح منح الوهاب". فتأمله.

---

(1) إفهام الأنجال (مخ) ص: 91 (ضمن مجموع ص: 309).

(2) الجهاد الإسلامي لأحمد كاني: 36.

(3) مناظرة المغيلي للسنوسي (مخ) خ. ق. بفاس 7/ 1531 (ضمن مجموع رقم: 145 / ب) ومناظرة السيوطي في المنطق، تطالع في البستان: 256 - 257، والنيل: 578 - 579، وتعريف الخلف: 172/1 - 173.

(4) شرح التبيان: (مخ) 1/ أ.

(5) شرح منح الوهاب (مخ) ص: 1 (ضمن مجموع من ص: 26).

*إن أسلوب الفنقلة (فإن قلتَ...قلتُ) حاضر أيضا في: مناظرته للسنوسي[1] وفي إفهام الأنجال المذكور آنفا.

*إن منهجه في التأليف القائم على قاعدة المزج والإدماج، ظل يتخذ في ثناياه سبيل الرمز إلى القائل بلفظ "قوله" وإلى الشرح بحرف "ش"[2] (ملونتين متميزتين داخل النسق). والإجراء نفسه نجده حاضرا في كتابه "إفهام الأنجال"[3]. فلينظر في مكانه..

*إن النسخة منقولة عن نسخة لسيدي محمد بن العربي الفاسي رحمه الله[4] (ت 1052هـ)

ذلك الذي طوّف من المغرب في الآفاق واعتصر زبد العلوم من خلال جل الأنفاق، حتى استقام بين يديه العلم، فتمثلهُ علاّمةً، وطوَّعَ به النفس اللَّوامة[5]. ولعل ذلك أيضا مما يقوي أمر نسبة الكتاب إلى صاحبه.

## المبحث الثاني: تعريف الكتاب

لعل الإمام المغيلي، بحكم مهنته التي قامت، في جانب منها، على أساس التدريس، آثر أن يُقدم نموذجا لكتاب، قد يُعد تعليميا، حاول أن يبنيه على التسهيل. وهدفه، فيه، اختصار السبيل إلى القصد. وضح مادته العلمية على لا حِب، وقد بيَّن معالمَها وكشف كوامنها، وإذا الكتاب مصدر بلاغي شامخ بعرنينه يُناطح عواتي المؤلفات في بابه.

**1 - مكان تأليفه**

*أما مكان تأليفه، فيبدو أنه هو مدينة " الاسكندرية" بمصر. فهو حين يصرح في مقدمة الكتاب بقوله: " الاسكندريّ منزلا"[6] فكأنما ينبئنا عن مكان الاشتغال بإعداده، علما أن هذه المدينة كانت ممرا لأهل المغرب والأندلس نحو البقاع المقدسة[7]، بله

(1) (مخ) خ. ق رقم 1531/7. (2) انظر كتاب شرح التبيان هذا.

(3) انظر كتاب "إفهام الأنجال" (مخ) من ص: 3 إلى آخر المخطوط.

(4) شرح التبيان (مخ) 53 / أ.

(5) انظر ترجمته، لاحقا، حين الكلام على "وصف النسخة".

(6) شرح التبيان 1/ أ.

(7) انظر: مجلة كلية الدعوة الإسلامية ع 4/ ص: 435 حيث مر أن الحجاج المغاربة كانوا يسيرون بمحاذاة نهر النيل من الاسكندرية إلى قوص ومنها إلى عيذاب، برّا على ساحل البحر الأحمر =

كونها مركزاً من مراكز التجارة والعلم.

وعلة ما نذهب إليه أن هذا الأمر فعله في كتاب "إفهام الأنجال" الذي يظهر من قوله أنه ألفه في "مصر". فقد نصّ على مثل ما سلف بقوله: "المصري منزلا"[1] وكأنه يوحي إلينا بأن التأليف تم في مصر أيضا. وفي حدود ما اطلعت عليه من مؤلفاته، لم أقف على مثل هذا التحديد للمكان.

وكأنه في السابقيْن كان واعيا أنه يؤلف للمغاربة وغير المغاربة، بل وكأنه يزيح اللَّبس الذي قد يخيم على مؤلفات مَن يتقاسمه نسبة "المغيلي" أو غيرهم من المشارقة.

**2 - تاريخ تأليفه**

*وأما تاريخ تأليفه: فلا أحد من الدارسين أفصح عنه، ولا من الذين ترجموه، إلا ما صرح به من ذكر المكان وهو: "الاسكندرية".

فإذا صحَّ أن رحلته الأولى إلى الحج كانت عام: 861 هـ/ 1456م[2] كما قدر جون هنويك، فإن الترجيح أنسب، ذلك بأنه بنى تقديره على احتمال ساقه من كتاب "القول البسيط"[3] للتمنطيطي. وهو رأي يبدو على جانب من المعقول إذا ما استحضرنا تاريخ تأليفه لكتاب "إفهام الأنجال" حيث صرح أنه قام بزبره سنة: 864 هـ[4]. فهذا التقارب في السنوات جعلنا نطمئن إلى سلامة الزعم وبتأخير سنتين أو ثلاث... لأن عمل "شرح التبيان" أنجز في الاسكندرية وعمل "إفهام الأنجال" في مصر (يعني القاهرة آنيا). ولا شك أن تأليفهما قد يكون تم في ظرف يتجاوز السنتين. وبذلك نرى أن تاريخ تاليف كتاب علم البيان الذي بين يدي التحقيق، قد يكون في سنة 863 هـ أو 864هـ، إلا أن يكون المؤلف قد عرج للإقامة هنالك، بعد حجه، بهدف سبر أغوار

---

=

ومن ثم يركبون القوارب على جدة".

(1) مقدمة إفهام الأنجال: (مخ) ص: 1 (ضمن مجموع ص: 309).

(2)Replies p. 43.

(3) انظر: القول البسيط في أخبار مَن حل تمنطيط ص: 13.

(4) إفهام الأنجال (آخر المخطوط).

العلوم. فالإمام السيوطي شهد له بعلو الكعب طالبا للعلم[1].

وهناك احتمال آخر، وهو أن يكون قد ألَّف الكتاب إبّان حجه الأخير بمعية الأسكيا محمد سنة 893هـ / 1493م. إلا أنه في نظرنا زعم ضعيف. وضعفه آتيه من أن المغيلي لا تسمح له ظروفه، وهو من حاشية الملك أن يتفرغ لهذا العمل الذي يقتضي الخلوة. والله أعلم بالحقائق. ولعل هذا الكتاب ظل طوال هذه الحقب، حبيس أيدي الخواص أو غميس خزائن غير معروفة (في مجاميعها). إما في بلاد المشرق كمصر، حيث رجحنا أنه ألف كما أوحى بذلك المغيلي[2]، وإما في بلاد السودان ولم يقيض الله له الاستنساخ، فمكث غير معلوم. ولذلك عز علي أن أجد منه نسخة ثانية رغم أنني لم آل جهدا في البحث.

### 3 - موضوع تأليفه.

وأما موضوع تأليفه فهو علم البيان. العلم العتيد من علوم الآلة، نشأ في كنف النص القرآني يستبطن أسرار لغته وإعجاز بيانه ومغابن معارفه، محفوفا بعصمة المنطق ومسترفدا من سعة اللغة وقاعدة النحو. الهدف الأسمى من التقعيد له هو خدمة كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. همه كهموم بقية علوم الآلة المبتدعة: استكناه كلام الله الذي نزل بلسان عربي مبين تهوينا للفَهم وتقريبا للصور والمعاني. فينتصب مجالا فسيحاً يشمل بالأساس فروع البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع. هذا مع استدراكات موازية، وتقديم فيه مَزْج بين القاعدة النحوية التي تحصن اللسان من الزلل وبين أختها البلاغية التي تحفظ الفكر من الخلل.

تقفَّر فيه المؤلف خطى مدرسة السكاكي التي يعكسها كتابه: "مفتاح العلوم" تلك التي طارت فيها للإمام جلال الدين القزويني (ت 725 هـ) - بكتابه تلخيص المفتاح - شهرة سرعان ما تسلم منه مشعلها الشيخ سعد الدين التفتازاني (ت 791 هـ) حين وضع، "مختصر تلخيص المفتاح" عقب "المطول". فما وجدنا المغيلي يحيد عنها قَيدَ أنمولة إلا ما بدا فيه معارضاً أو مُناقشا أو مُغْنيا لمبحث أو فقرة أو غيرهما.

---

(1) Replies p. 43.

(2) انظر تاريخ تاليفه في المصدر السابق.

**4 - منهجه.**

وأما منهجه في تأليف الكتاب، فقد بدا فيه محاولا تغليب المنحى التعليمي بعبارته وأسلوبه واختصاره. فكان مصدرا ذا قيمة من حيث إنه اتبع فيه طرائق التصنيف على النحو المألوف في عصره.

كان عمدتَه في المزج والإدماج كتابان هما: تلخيص المفتاح للخطيب القزويني ومختصر تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني. وكأنّه يبتغي مختصر المختصر[1]. ومنهما أقام صرح كتابه المسمى: "التبيان في علم البيان" وهو ما نحن بصدد تحقيقه.

أمّا عمله، حين سوق القول مزجاً ثم شرحاً، فتجلى بزيادة من عنده أحيانا (لإيضاح، أو إضافة جديد، أو تعقيب، أو مراجعة، أو معارضة، أو تفصيل، أو إعادة ترتيب)، أو بنقص في العبارة غير مخل غالبا، عندما يقتضي السياق ذلك النقص، (تجانفا للحشو وتنائيا عن النشَز، وتهيُّباً من بعث السأم). بل في أحيان كثيرة ظل يكتفي بعبارة القزويني والتفتازاني مزجا كما وردت في المختصر.

كتابه الأول - المشروح - يمثله رمز: "قوله" وكتابه الثاني الشارح يترجمه رمز: "ش": "شرح". ولعل عنوان كتابه المشروح الموسوم ب "التبيان في علم البيان"، هو الذي أوقع الدكتور محمد حجّي في الوهم فنسبه إلى ابن الزملكاني، عبد الواحد بن عبد الكريم ت 651هـ/ 1253م[2] وقد ظن أن المغيلي قام بشرحه[3].

والمؤَلِّفُ، كما يلوح من منهجه، أضحى حريصا على إبراز كفاءته في مجال البلاغة. يظهر ذلك ليس فقط في تصرُّفه البيّن في إنتاج القزويني، والتفتازاني، بل تجاوز ذلك مدليا بدلوه في غَيابات علوم البلاغة. كان إذا استوقفته قضية بلاغية يرى الحاجة إلى رأي مخالف أو موفِّق أو موضح، لم يال جهدا للمسارعة في إبدائه، معتدا

(1) انظر خاتمة كتاب شرح التبيان، حيث قال: " كمل بحمد الله تعالى مختصرا التلخيص" فكأنه يريد أن يبين أن الاختصار وقع مرتين للتلخيص. الأول من التفتازاني والثاني لهما من المغيلي.

(2) صاحب كتاب: "التبيان في علم البيان".

(3) انظر فهرس الخزانة الصبيحية: 274/2.

بنفسه ورافعا شعارا قويا متجليا في كلمة: "قُلتُ". وإذا هو يناظر بل ويطارح في إطار ما يسمى بأسلوب "الفَنْقلة".

والظاهر أنه لا يكتفي بذلك، وإنما يتجاوزه إلى ملاحظات، في شكل "فوائد"[1] أو: "تنبيهات"[2]، يبرزُ فيها رأيه معزَّزاً برأي غيره.

كان الناسخ يضغط رُموزَها بارزة باللون الكميت أو الأسود، مثلما كان يفعل بالعناوين الكُبرى.

أمّا في هيكل التصنيف، فلم يكتف بترتيب المواد في أبوابها بل كان يتصرف تصرُّفَ العارف الذي حذق صناعة العلم وأتقنها. وإن خير ما كان له بِهِ أصبع وطالت له فيه يد، ذلك الذي فعله في مجال الحديث الشريف[3] حيث ساق ما يُنَيِّفُ على السبعين في مبحث السرقات الشعرية. استدل بها على بلاغة الكلمة العربية بلسان المعصوم عليه السلام، حتى لتكادُ تستقل تلك الأحاديث - في نظري على الأقل - بمؤلَّف. وهي على تعدُّدِها لا تشعر القارئ بأنَّها أُقحمت حشوا أو زيدت استطراداً.

ولعلَّ منهجَه فيها هو منهجُ غيره من معاصريه الذين فعلوا فعله.

والذي يلاحظ في تلك الأحاديث أنَّه جرّدها من السند، ربما لضعف همم الناس في حفظها ولاختصارها شواهدَ في المجال. اتَّصل جُلُّها بالميدان العلمي والتوجيه الفعلي. ولعله ديدنُ الشيخ ودأبُه وغايته في الحياة التي أرادها في كنف الممارسة السياسية. أحبَّ أن ينطلق بمقتضياتها من أرض الواقع وخِضَمّه المعيش.

وربما كان من الإنصاف أن نأخذ عليه أن سرد جملة أحاديث لم يكن تاما كاملا، بل إن بعضها جاء مُرَكبا من حديثين: أو سيق حَدِيثانِ لحديث واحد. وكما بدا، فالراجح أن هذا التركيب من فعل النُساخ، بحكم تداولهم المؤلَّف من غير طرح مادته على بساط الدرس والمناقشة كما أراده له صاحبه، إذ ظل بنجوة من التلمس الواعي.

### 5 - مصادره:

تجسد المصادر التي استقى منها مادته أمهات كتب البلاغة. أذكر منها كتاب

(1) انظر لاحقا أهمية "دراسة الكتاب" في فنه من هذه الدراسة.

(2) انظر لاحقا أهمية "دراسة الكتاب" في فنه من هذه الدراسة.

(3) اشتغل مدرسا للحديث في تمبكتو وكاتسينا وغاو.

أسرار البلاغة للجرجاني، والكشاف للزمخشري، ومفتاح العلوم للسكاكي، وتلخيص المفتاح والإيضاح للقزويني، ومختصر تلخيص المفتاح للتفتازاني، كما أنه اعتمد كتبا في النحو لم يفصح عنها، بل ولم يوح بالنقل منها كعادته. ولعل ذلك يعود إلى تمكنه منه. فربما نظم أبياتا في الجمل التي لا محل لها من الإعراب. ومن باب التنبيه أنه صاحب "مقدمة في العربية" وأنظام وأراجيز، فلا نحسبه يستعصي عليه مثل ذلك.

أما مصادر الحديث، ولو لم يفصح عنها ولا صرح بها أيضا، فيبدو أنه اعتمد منها موطأ الإمام مالك، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، والجامع الصحيح للترمذي وسنن ابن ماجة، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وبعض المسنَدات. وربما استخدم بعض كتب الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس[1].

وأما مصادر التفسير فلم نتبين منها إلا الكشاف، والظاهر أنه نَقل من جملة كتب أخرى مع العلم أنه اشتغل بتدريس التفسير والحديث والتأليف فيهما كما أسلفنا الذكر.

## المبحث الثالث: قضايا الكتاب

**1 - المصطلح والمفهوم:**

ظل المؤلف يمتح من معين تلخيص المفتاح ومختصره في مجال المصطلح، غير أنه كان من حين إلى حين يقف عند مفاهيم اصطلاحية، فإمّا أن يشرحها الشرح التَّعليمي النقدي، وإِمّا أن يضيف عليها ما ليس واضحا في الكتابين المعتمدين، وإمّا أن يسلخ منها مرادِفا أو يشقّ نظيرا. ومن ثَم كانت يدُه النقدية طويلة تطال حقل المصطلح النقدي.

فقد الفيناه يبدي بشأن تعريف المسند إليه إيضاحا لحقيقة مصطلح "التعريف"، بحيث ذكر أنه "جعلُ الذاتِ مشاراً بها إلى خارج مختصّ إشارة وصيغة"[2].

وحين شرحه توكيد المسند إليه اختار استعمال "رفع" مكان "دفع" التوهُّم[3]، ولا نرى أنه تصحيف. فقد عاد، وهو يشرح عطف المسند إليه ليستعمل "دفع" كما في

(1) تأمل تخريجات الأحاديث الشريفة في مكانها من هذا الكتاب المحقق.

(2) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(3) ينظر في مكانه من النص المحقق.

التلخيص والمختصر لما بين المصطلحين من مشاركة في معنى الإقصاء، كما أنه أضاف مصطلح "الاحتراس" مرادفا للتكميل الذي يؤتى في كلامٍ يوهم خلاف المقصود بما يدفعه[1].

وقد سمّى "المطابقة": "وضعية" على طريق الاتفاق[2]. وفي خلال تنبيهه على أن "التضمن والالتزام" عقليان شرح الظَّاهرة شرح خبير بالمصطلح المنطقي[3]. وإذا هو يعلل بأن "الوضع متَّبعٌ لا مبتَدَع" وذلك حين يكون السامِعُ عالما بوضع الألفاظ للمعنى، بحيث لا يكون بعضها أوضح دلالة عليه من البعض، فإن لم يكن عالما به لم يكن كلُّ واحد من الألفاظ دالاً عليه[4]: حتى إذا انتهى إلى الكناية استوقفته عباراتها. وإذا هو يوثر استعمال: "مع جواز إرادة ما وضع له" مكان: "مع إرادة ما وضع له" منبهاً على سبب هذا الاختيار الاصطلاحي بحسّ نقدي بليغ: وإنَّما قلتُ هنا..."[5] فعل هذاوهو يتحدث عن اللفظ المُراد به لازم ما وضع له، وأوضح أنه تفادى ما رده في الصيغة بسبب أن السامع يجوزه ولا يجزم به[6] وأدخل في تعريف التشبيه ما يُسمىّ "تشبيها بلا خلاف" وما يُسمى "تشبيها على القول المختار"[7]. وأضاف في تعريف الاستعارة بحسب اجتماع الطرفين ما يُسمى "تملُّك الاستعارة". ويكون حين يمكن اجتماعُها في شيء[8]، كما أطلق "تشبيه الاستعارة" على الترشيح المنفرد المشتمل على تحقيق المبالغة فيه، والذي يُعدّ أبلغ أقسام المرشَّحة[9]. وجوَّز إطلاق مصطلح "التمثيل" من غير تَقييد على المجاز المركب المسمى "التمثيل على سبيل الاستعارة، وذكر أنه متَى فشا استعمالُ المجاز المركب على سبيل الاستعارة، سمِّي

(1) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(2) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(3) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(4) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(5) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(6) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(7) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(8) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(9) ينظر في مكانه من النص المحقق.

"مثلا"[1]. وفي الآن ذاته ساق تعريف التفتازاني للمجاز المركب في تخصيصه بالاستعارة وأنَّ فيه نظرا، لأن في نظر الشيخ، كما تكون المفردات موضوعة بحسب الشخص، فالمركبات موضوعة بحسب النوع، فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له، فلا بُدَّ أن يكون ذلك لعلاقة. فإن كانت هي المشابهة فاستعارة، وإلا فغيرها[2].

ورد عليه بقوله: "قلتُ: وإنْ سلِمَ ذلك كلُّه فهو اعتراضٌ على الاصطلاح المتعارف بين أربابِ الفنّ والله أعلم بالصواب"[3].

وهو لا يفتأ يتقفَّرُ خطوات القزويني والتفتازاني فيما يراه مناسبا في العِلم، فقد أقرَّ إرداف مصطلح "المجاز الحكمي" و"المجاز في الإثبات"، و"الإسناد المجازي" لمفهوم: "المجاز العقلي"[4]. ومن الإضافات الاصطلاحية لفظ: "التكافؤ" مرادفا للمطابقة[5].كما جاء في كتاب التبيان في علم البيان[6] وشرح الفوائد الغياثية[7] والنفحات[8]. ولفظ "المقابلة" إلى "المطابقة" فِعل الشيخين، ومخالفة للسكاكي وغيره من الذين جعلوا "المقابلة" قسما برأسه من المحسنات المعنوية[9]. وفعلَ نحوا من ذلك بمصطلح "التدبيج" الذي عرفه تعريفا لغويا ثم اصطلاحيا، بحيث صرح بمخالفة السكاكي وغيره في أنه جعل "التدبيج" في عداد "المطابقة" وليس قائما بذاته ضمن المحسنات المعنوية أيضا[10]، كما الحق بالمطابقة ما سماه: "الإلحاق"، وهو أن يجمع بين معنيين، يتعلق أحدُهما بما يُقابلُ الآخر"، أو أن "يجمع بين معنيين غير متقابلين بلفظين، معناهما الحقيقيان متقابلان"، وإلى الضرب الثاني منهما أضاف مصطلح "إيهام

---

(1) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(2) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(3) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(4) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(5) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(6) لابن الزَّملكاني ينظر في مكانه من النص المحقق.

(7) لطاش كبرى زاده ينظر في مكانه من النص المحقق.

(8) للنابلسي. ينظر في مكانه من النص المحقق.

(9) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(10) ينظر في مكانه من النص المحقق.

التضادّ[1].

وحين سمَّى "التورية" بلفظ "الإيهام" وجدنا أن هذا الإطلاق ردّه أمثال النابلسي في النفحات حيث عده فرعا غيرَ التورية[2].

وزاد في باب الجناس التام قسما سادسا على الخمسة التي اكتفى بها الشيخ في المختصر، وليس واردا أيضا في التلخيص: "جناس التَّلفيق". هذا الذي يكون فيه كل من المتجانسين مركبا مثل ما بين " أرى قدَمي" و"أراقَ دمي"[3].

نستنتج مما سلف أنّ المؤلف كانت له جرأة على المصطلح البلاغي أيضا، فأبدى في مضماره ما يبديه غيره من أرباب هذا الفن.

**2 - الشواهد:**

بحكم أن الشيخ ظل نزاعا نحو إصلاح الدنيا والدين، وبما أنه اشتغل بالتفسير والحديث تدريسا وتأليفا، فقد طغى الشاهد القرآني في كتابه، وتجلى الحديثي في مجموع الأحاديث التي دانت المائة. وكأنه بذلك يقدم الدرس بحدَّين: حدّ يشرح العلم اللساني، وحدّ يقوم عليه تفسير آية أو تصويب معنى غير صالح شرعا او تقديم حديث شريف ينهض حجة على بلاغة الكلمة النبوية. هذا الطابع الشرعي الذي مزجه بعلوم البلاغة قلّ نظيره عند غيره ممن ألَّفوا في التقعيد البحت لهذه العلوم. لكنه لا ينأى عن مجال الكفاءة اللغوية الذي أبلى فيه البلاء الحسن: وهو في كل ذلك يوحي إلينا أنه إنما يجوس خلال هذا العلم ابتغاء تحقيق مقصده، وهو خدمة الكتاب والسنة.

فقد كان له تعليق على شاهد الغرابة في اللفظ[4] من خلال كلمة: "مسرَّجا" صفة للأنف الذي كأنهُ شُبِه بالسيف السريجي في الرقَّة والاستواء، وبالسّراج في البريق[5].

---

(1) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(2) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(3) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(4) من قول العجاج:

ومقلةً وحاجباً مزجَّجاً     وفاحِماً ومَرسناً مُسرَّجا

(5) ينظر في مكانه من النص المحقق.

قال: ما منعهُم من جعله اسم مفعول، من سرَّجَ اللهُ وجهَهُ أي: حسَّنَهُ؟

"فالجوابُ: كأنهم، واللهُ أعلمُ، لم يعتادوا على الاستعمال، وكان هذا موَلَّداً مستحدثاً من السراج، على أنه لا يبعُدُ أن يُقالَ: سرَّجَ اللهُ وجهَهُ أيضا، من بابِ الغرابة[1].

وحين تكلم عن أنّ أعلى مراتب البلاغة حدّ الإعجاز وما يقربُ منه، قسمه قسمين: حدّ لا يمكن لبشر أن يعارضه، وحدٌّ لا يمكنهم أن يجاوزوه[2]. فاستدل بشاهد قرآني قال: "قلتُ: ومن الغلطِ والجراءة قولُهم: إنَّ بعض الآيات أعلى طبقة من البعض في البلاغة.

وليتَ شِعري من أين لهم أنَّ مُقتضى الحالِ قد اتَّحد فيها؟ ألم يعلموا ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ﴾؟[3].

ولمّا تناول بالشرح ما يتصل بتنكير المسند إليه مفرداً فذكر أنه يؤتى به كذلك:لِمعان سبعة"، كانت الشواهد كلها قرآنية باستثناء الخامس والسادس[4]. وحين نبه على أن تقديم النفي على المسند إليه المقدَّم يُغيرُ نفي الفعل عنه وثبوته لغيره على الوجه الذي نُفي عنه من العُمُوم والخصوص، أوردَ شاهدا هو موجود في دلائل الإعجاز، وهو: "ما أنا قلتُ هذا"، وذلك من أجل إيضاح ما ذهب إليه[5].

وشواهد ذكر المسند غالبها من عنده، أملاها عليه اتجاهه الفكري، ففي المعنى الرابع وجدنا الشاهد: "العسكر سلم العسكر غنيمة أهله"[6]، وفي الخامس: " اللهُ يَصونُ عبادَه جوابا لمن قال: مَن يَصونُه الله؟"[7].

---

(1) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(2) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(3) سورة الطلاق /12.
(4) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(5) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(6) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(7) ينظر في مكانه من النص المحقق.

وفي السادس: "اللعينُ إبليسُ. جواباً لمن قال: من اللعين؟"(1) وفي السابع: "اللهُ خالقُ كُلِّ شيء، اللهُ رازق كل شيء، الله لطيفٌ بعباده"(2).

وفي الثامن: "محمدٌ رسولُ الله صلى اللهُ عليه وسلم، محمدٌ سيّدُ خلقِ الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه صلاةً وسلاماً دائمين بدوام ملكِ الله"(3).

وفي العاشر الأخير: "خليلُكَ عندي، أو: مستقِرٌّ"(4).

ومِنْ موضوع حذف المسند إليه في المعنى التاسع أوردَ شاهدا من عنده أيضا، وهو: "قد أعجز بخطه، واستعبدني (أو: استعداني) بلحظه، وسبَّ البريةَ بلفظه، تُريدُ بذلك - زيداً - "(5).

والملاحظ أن المعاني: الأول والثاني والثالث من موضوع حذف المسند إليه(6) قد خلت عن الشاهد، ولسنا ندري سبب إغفالها. ومن الشواهد التي اختزلها ولم يصرح بأصحابها قوله: طلبنا فما وجدنا لك في المكارم مثلا"(7).

وحين تناول "لو" أنها لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزاء أورد شاهدا نحويا وجدته في شرح التسهيل(8) هو: "لوْ جئْتَني لأكرمتُك"(9)، كما أوردَ شاهدين للجناس المُماثل يظنُّ أنهما من عنده هما: "قربانُ جُبّه من نار حبّه"، و"في دار الأمير، ملكٌ في سرير"(10).

هذا وقد أغنى في باب السرقات لما ساق ما نيف على السبعين من الشواهد

---

(1) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(2) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(3) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(4) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(5) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(6) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(7) حيث قصد الشاهد البلاغي في بيت البحتري:

قد طلبنا فلم نَجِد لكَ في السُّؤ ... دَدِ والمجدِ والمكارمِ مِثْلا

(8) لابن مالك.

(9) تأمل تفصيل ذلك في النص المحقق.

(10) ينظر في مكانه من النص المحقق.

الحديثية الشريفة[1].

## 3 - طرائق التعريف

يجوز أن نقول إنه أبدع في هذه الطرائق، ذلك بأنه بعد المزج والإدماج بين تعاريف القزويني والتفتازاني وتصرفه فيهما، كان يشرحُها شرح متمرس في التأليف، إذ يختصر حيث يقتضي المقام ذلك الاختصار ويسترسل حين يتطلب الموقف استرسالا[2]. ينطلق في الثاني بإبداء رأيه والإدلاء بدلوه في القضايا البلاغية، متجانفا كل سقوط في مهواة الخطأ. دليلُه في ذلك المجال المعرفي المكتسب من لغة العرب، وقواعدها، ومنطق اليونان، وفي بعض الأحيان خَلْفيتُه الفقهية. فما أكثر وقفاته النقدية عند أبيات شعرية! وما أغنى توضيحاته وتَصحيحاته!

فقد كان يسوق بالنص قول التفتازاني ليناظره بالمساندة والتأييد أو بالمخالفة والتصويب والتسديد. وقد أغنى التعريفات بأن كان يعقب بالتَّنبيهات والفوائد والإشارات بقوله: "اعلم...".

ومن ثمّ كان له طابع في إقامة التعريف الخاص به[3]، وهو طابع ينمّ عن حنكة في التأليف ومراس في المناقشة والمناظرة (بقوله: فإنْ قلتَ...قلتُ) أو غيرها،كما كانت له استدراكات، هدفه منها توسيع دائرة الحدّ البلاغي تَهوينا لأمر الفهم وتيسيرا على القارئ.

فمثلا حين أراد أن يوضح أن مسألة "فهم الكل قبل فهم الجزء شرط عقلي"[4] انطلاقا من قول المناطقة: "فهم الجزء متقدم على فهم الكل" لازمٌ في تصور الحقيقة أول مرة، وليس ذلك بلازم بعد العلم بها، بدا وكأنه يقبل المزاوجة في الحدّ بين النظرية القائلة بتسبيق الجزء على الكل والتي تقول بأسبقية الكل على الجزء، إذ الأولى

(1) ينظر في مكانه من النص المحقق.

(2) تأمله في النص: حيث أورد استطراداً أبرز فيه ما يعدّ من جيّد التعريض، وذلك عندما ساق ما كتبه عمرو بن مسعدة إلى المأمون.

(3) تأمل التعريفات في امكنتها من النص المحقق.

(4) ينظر في مكانه من النص المحقق.

يعتقدُ أصحابها في التدرُّج الموافق للطبع، بينما أصحاب الرأي الثاني يرون في الأولى معارضة للإدراك البشري السليم. وعندهم أن الحواسّ تخدعنا.

وفي ظاهرة "قصر الإفراد" في مثل قولنا: "ما جاء زيدٌ لكن عمرٌو، لمن اعتقد أنهما جاءاك معاً قال: "فلم يقل به أحد"[1]، وكأنه يبدي جانب المعارضة لما في المختصر والمفتاح.

وفي شرح حدّ "الذكر"، شرع مُعلّلاً بالقول: قُدّمَ الذكرُ على الحذف لأنه وصف وجودي، والحذف وصف عدمي"[2].

واستغل كفاءته المنطقية في تعريف التضمُّن والالتزام[3] أيضا.

وإذا قدَّم التعريف قسّمه شطرين في أحيانٍ كثيرة. فيستهل بالقول: "لما فرغ..." لينتقل إلى القول: "فأقول والله الموفق..."[4].

وحين أنهى الحديث عن المجاز بكنايته وهمّ بالانتقال إلى التشبيه، وجدناه يتخذ مطية التمييز بين الاستعارة والمجاز، حتّى عدّ الاستعارة من المجاز، مع أن أصلها تشبيه، فتعين التعرض لذكره قبلها[5].

وإذا هو بخصوص "التشبيه" يتجاوز ما جاء في المختصر بتعريفه لغة قبل تعريفه اصطلاحا[6]. وفي تعريفه الكناية اثر جانب التعديل، باختيار صيغة: "مع جواز إرادة ما وُضع له" متفاديا صيغة المختصر: " مع إرادة ما وضع له"، وقد برر ذلك الاختيار[7]، منطلقا من تعريف المفتاح. وقد يزيد من عنده في التعريف للإيضاح كما فعل في حدّ "تجاهل العارف" لما أضاف "في مدح أو ذمّ[8]"، أي: سوق المعلوم أو غيره لنكتة كالتوبيخ أو المبالغة. والأمثلة أكثر من أن تُحصى.

(1) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(2) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(3) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(4) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(5) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(6) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(7) ينظر في مكانه من النص المحقق.
(8) ينظر في مكانه من النص المحقق.

فمن اطلع على المولَّف وقف فيه على شواهد ما ذكرنا من طرائق التعريف.

## 4 - القضايا الأسلوبية (أسلوبه وطريقته في الكتابة)

لعل إشارات سبقت ذكرت فيها أسلوب المغيلي وطريقته في الكتابة، ضمن هذه الدراسة. ولذلك آثرت اختصار خصوصيات هذا الأسلوب ونمطه في الكتابة كما في النقط التالية:

لعل السمة الطاغية بهذا الشأن تتمثل في نزعه التعليمي القائم، في جانب منه على الحوار السقراطي. تجلى واضحا في جملة مما سخر لي الإطلاع عليه في مؤلفاته، مثلما فعل في كتاب "منح الوهاب" مثلا حيث قال: "وإنما يطلب العلم بالنظر، وليس النظر بمصيب أبدا ولا بمخطئ أبداً، بل بعض النظر مصيب وبعضه مخطئ.

- فما النظر المصيب يرحمك الله؟
- النظر المصيب هو النظر الصحيح.
- فما النظر الصحيح؟
- النظر الصحيح ترتيب معلومين فصاعداً على جهة يتوصل بها إلى المطلوب..."[1]. والذي يلاحظ في كتاباته أنه يُضمنها جملا دعائية اعتراضية، في غالب الأحيان.

وربما ألفيتَ من أنماطه الحوارية اعتمادَه "الفنقلة" (فإن قلتَ.. قلتُ..). أسلوباً وهذا المسلك انتحاه في جل مؤلفاته.[2] بما فيها الكتاب الذي نحقق، إلا أن ذلك في المناظرات أظهرُ. وقد يعود هذا الأسلوب في الكتابة إلى تكوينه العلمي وميله المنطقي القائم على الإقناع والتأثير. ذلك بأنه ظل يخاطب من موقف المؤثر المنظِّر في مجال السياسة الشرعية العملية، والعلوم العقلية، والفتاوى. وإذا أسلوبه سهل ممتنع يصيب به الغرض، وإذا الخاصّ والعام يدرك مراميه ويفهم مقاصده. ولعله كان يكتب للفئتين عن وعي.

وإضافة إلى هذا النمط من الكتابة، فقد كان يُفعم ما يؤلف شعرا أو نظما.

---

(1) منح الوهاب (مخ) خ ع. الرباط، رقم: 2231 د.

(2) طالع من مؤلفاته ما تيسر لتقف على حقيقة الملاحظة.

فالنَّظم، بالنسبة إليه، ملكة استغلها في بناء آطام تواليفه في مختلف العلوم التي ألّف فيها ومتباين الفتاوى التي وجّه بها. هذا فضلا عن اتخاذ السبيل الشرعي لاحباً لا يَحيدُ عن جنباته قيد أنملة. فالكتاب والسنة[1] مصدرا التشريع، تعدّان عنده حججا للاستدلال النقلي والعقلي معا. ولعله حين يفعل ذلك فإنما يهدف الاستجابة إلى أوامر الله تعالى ونواهيه. والمغيلي، على كثرة ترحاله، يبدو أنه اكتسب من أساليب الإقناع العقلي والنقلي ما جعله يؤثر في مثل السنوسي. شيخ العقائد، وابن غازي علاَّمة المغرب، والسيوطي[2] إمام عصره.

ومن طرائق كتابته أنه يقدم "فوائد" و"تنبيهات" في كنف التاليف. حتى إذا تهيب السأم على القارئ درأ عنه ذلك بقوله: "اعلم"، أو: "واعلم وفقنا الله وإياك"، أو: فتأمل"، أو غيرها[3].

والمؤلف لا يفتأ يحافظ على تقليد ربما رأى فيه قاعدة شرعية في الخطاب، وهو استهلال ما يكتب ب "أمّا بعد"[4]، إذ يكاد مؤلَّف لا يخلو عنها ممّا يقدم. ولعله، أحيانا، لا يستغني عن عبارة: "لطّف الله به".إمّا أن تعود عليه وهو يسمي نفسه، وإما أن يعود الدعاء لمخاطَبه. يفعل هذا بعد الحمدلة والتصلية[5] وحين يهم بالختم، فغالبا ما يودع المكتوب بالصلاة على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين وعلى الأنبياء والمرسلين، ويثني، بـ"الحمد لله رب العالمين". وفي بعض الأختام يستغفر الله له، ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات[6].

وعموما فأسلوب الشيخ يمتاز بالجاذبية. ولعل ما يكتبه آتيه من شعور القارئ بإخلاصه المحبة لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام. فكتاباته إذن، تمثل صلة وصل بين

(1) مصدرا التشريع، تعدّان عنده حججا للاستدلال النقلي والعقلي معا.

(2) طالع ردّه في مسألة اليهود، في كتابه: "مصباح الأرواح في أصول الفلاح". تقديم وتحقيق الأستاذ رابح بونار، والمناظرة في المنطق مع السيوطي، والمناظرة في علم الكلام للسنوسي.

(3) تطالع أمكنتها في ثنايا النص المحقق.

(4) احترم هذا المطلع في جل مؤلفاته إن لم يكن فيها جميعا.

(5) يُطالع ما تيسر من تواليفه بما فيها "تاج الدين" ص: 15.

(6) نفسه: 60.

مرسل عالمٍ متفنن يختصر السبيل إلى القصد، وبين متلقٍ يتمتع بخلفية منطقية محكمة ومرجعية لغوية تنم عن مستوى عال لصاحبها.

## المبحث الرابع: أهمية الكتاب في فنه

يعكس هذا الكتاب حلقة وصل بين المرسل والمتلقي بحيث نحا فيه المؤلف منحى الاختصار نحو القصد، منطلقا من خلفية منطقية محكمة، ومرجعية لغوية ذات مستوى راق. ظل بالمرصاد للعبارة المنتقاة في أمانة من ينسج من ريح تلخيص المفتاح وعبير مختصر التلخيص وباقة آراء العلماء. فلم يكن يكتفي بالمزج والإدماج بين مادة التلخيص ومختصره، صَنيع الغِرّ المحاكي، وإنما راح ينهض، لما يقدم، بالحجة والبرهان. متْنُ نَصّه مّفتولٌ، فيه جِدَّة.

وإذا الكتاب كما يلوح، لبنةٌ أضيفت إلى صرح علوم البلاغة. فقد نَتَقَ المؤلفُ فيه نظير الجرجاني (ت: 474هـ) والزمخشري (ت: 538 هـ) والسكاكي (ت: 626 هـ) وغيرهم. وما صب المعارف النحوية والحديثية في أبعادها البيانية إلا دليل فائدة وعنوان عمق اطلاع ورمز إدناء معرفي مُغْنٍ في المجال.

آثر المحاورة التَّعليمية الموفيةَ بالغرض وانتَقَى لها أسلوبَها القائم على عبارات: "تنبيه" و"فائدة" و"اعلم" و" فإن قلت... قلتُ" و"فتأمل ذلك"، و"الله الموفق للصواب" و"فالله أعلم"، و"اعلم وفَّقنا الله وإياك" وغيرها.

أُفْعِم الكتابُ تنبيهاتٍ نيَّفت على العشرة. بينما قوله "واعلم" فاق خمسا وعشرين مرة، كما زاد لفظ "الفَنقلة" على العشرة، وذكر فائدتين مهمتين أيضا.

كل ذلك فَعَلَهُ درءاً للسَّأم وتبريزاً للمعاني واستجلاباً للاهتمام واسفزازاً للجدل، بل وكأنما يهدفُ شَحذَ الفكر والذاكرةِ وصقلَ الملَكةِ وإيقاظَ المَوْهِبة، فأبان عن درايةٍ في المَجَالِ التَّعْلِيمِيِّ وكَفاءةٍ في الحِجاجِ المنطِقِيِّ، وهل التَّبْويبُ الذي اجتهد في مخالفةِ التفتازاني فيه إلاّ ليعزز به ما نَرَى، وإنْ منْ فائدة أو تنبيه إلا أظهر من خلاله براعة استثمار المعرفةِ الواسعةِ.

فمنْ ذلِكَ تنبيهُهُ على أنَّ تقديمَ النَّفْي على المسندِ إليه دُون فاصلٍ، يُغيرُ نَفْيَ الفعل عنهُ وثبوتَهُ لِغَيْرِهِ على الوجه الذي نفِيَ عنهُ منَ العُمومِ والخُصوصِ. هذا حين

عَرَضَ أمرَ تقديمِ المسندِ إليه لإفادةِ تخصيصهِ بالخبر الفعليّ، وهو لا يفتأُ يُناقشُ الظاهرةَ بأسلوبِ المُنَاظِرِ قائلاً:

"فَإذا قُلْتَ: "ما أنا قُلتُ هذا، وإن كانت المُناظرةُ في شيءٍ بعينه نفيتَه عن نفسكَ، وأثبتَّه لغيرِكَ. وإذا قُلتُ: "ما أنا دخلتُ بيوتَ مكةَ" كانتِ المُناظرةُ في عامةِ بيوتِ مكة، نَفيتَ عَنْ نفسك جميع ما دخلتَ، وأثبتَّه لغيرك، إذ التقديرُ: "ما أنا الذي دخلَ بعينه بيوتَ مكة". فدخولُ جميعِها محقَّقٌ.

ثم راحَ المؤلفُ يُخَطِّئُ السامعَ في ظَنّهِ سائِقا قولَ " عبد القاهر وغيره" في أنهُ لا يصحُّ أن يكونَ المَنْفِيُّ عامّاً، ومعلِّلاً بالحُجَّةِ المنطقية القائمةِ على قاعدة السَّلْبِ الجُزْئِيِّ والسَّلْبِ الكُلِّيِّ. اعتمدَ المثالَ: "ما أنا رأيتُ أحداً من النَّاسِ" قال: "لأنه يقتضي أنْ يكونَ هناكَ إنسانٌ رأى كُلَّ أحدٍ منَ الناسِ" وبَعدَ مناقشةِ المسألةِ، وبعدما قَدَّمَ الردَّ الأنسبَ في نظرهِ على ما ذهبَ إليه الشيخُ الجرجانيّ استدركَ:

"قُلتُ: وما قالهُ الشيخُ رحمهُ اللهُ تعالى لا يتمُّ إلاَّ حيثُ سلمَ أنَّ الكُلَّ في كلامِهِ ليسَ من بابِ الكليةِ، وإلاَّ فَهُوَ منافٍ لإثباتِ الرُّؤْيةِ الواقِعِيَّةِ على البعض أيضاً" قال:

" والتَّحقيقُ في ذلك، واللهُ أعلمُ، أنكَ إذا قُلتَ: "ما أنا رأيتُ أحداً"، فالتقديرُ: "ما أنا الذي رأى أحداً منَ الناسِ"، فخصصت نفسكَ بعدمِ رؤية كُلِّ فردٍ مِنْ أفْرادِ الإنسانِ، بحيث لو فرضْنا أنَّ هناكَ مَنْ لَمْ يَرَ فرداً منها لَمْ يصدقْ تخصيصُك بعد رؤية ذلكَ الفردِ، فيجِبُ أَنْ يُفْهَمَ من قولكَ: "ما أنا رأيتُ أحداً" أنَّ غَيْرَكَ رَأى كُلَّ أحدٍ، بل لمْ يُشاركك في عدمِ رُؤْيَةِ كُلٍّ ولاَ بعضٍ، فتأملْ ذلك"، ثم انطلق يَسْتَنْفِدُ طاقَتَه في مجال الحجة المنطقيّةِ والإقْناعِ بقوله:

"واعلمْ وفَّقَنا اللهُ وإياكَ أنَّ السَّمعَ إمَّا أنْ يُصيبَ في اعْتِقادهِ عدمَ الوُقُوع لكنَّهُ أخطأ في نسبتِهِ إليكَ.

وأنا قُلْتُ: إنْ أخطَأ في نسبتِهِ لكَ أوْ في نَسْبَتِهِ لغيرِكَ، فَإن أصابَ في اعتقادِ الوقوعِ قلتَ: " ما أنا قلتُ: هذا" إنْ أخْطَأ في نسبته لك قلتَ: "ما أنا قلتُ هذا"، أي: "لستُ الذي لم يقُلْهُ". فإن قلتَ: إذا اعتقد سامعٌ أنَّ هناكَ مَن رأى فرداً منْ أفرادِ الإنسانِ لكنَّهُ أخْطأ في نسبتِهِ الرؤيةَ لكَ، كيفَ الرَّدُ عليهِ؟ قُلْتُ: كان القِياسُ أنْ تقولَ: "ما أنا رأيتُ أحدا"، لكن لما عارضنا العمومُ، وجب أن نقول: "أنا ما رأيت أحداً علَى

مَعنى نفي الرؤيةِ عنكَ، لاَ علَى معنَى إثباتِ عدمِ الرُّؤْيةِ لكَ، فتكونُ سالبةً لاَ مَعْدُولَةً. واللهُ الموفقُ للصواب."

بهذا الأسلوب الحِجَاجِيّ ظلَّ المغيليُّ يسوقُ الوُجوهَ الممكنة للمسندِ إليه الذي يلي حذْفَ النفْي، ويُثيرُ المعاني التَّابعَةَ لتلكَ الوجوهِ. حتى إذا انتقلَ إلى شرحِ تقْييدِ الفعل واسم الفاعلِ واسمِ المفعولِ بالمفعولِ وغيرِهِ (من مفعولٍ مطلقٍ: أو بِهِ، أوْ فيهِ أو لَهُ أو مَعَهُ) نَبَّهَ على جديدٍ قائلاً: "واعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ مع المفعولِ كالفِعْلِ مع الفَاعِلِ في أنَّ الغَرَضَ منْ ذِكْرِهِ معهُ إفادةُ تلبُّس بالفاعل منْ جِهَةِ وُقوعِهِ عليهِ" وحجتُهُ أنهُ إذا لمْ يُذْكر المفعولُ بهِ مع الفِعْلِ المُتعدّي، بحيثُ كانَ الغرضُ مُجردَ إثباتِهِ أوْ نَفْيِهِ عنهُ، مِنْ غيرِ تَعرُّضٍ لِغيرِ ذلكَ، نُزِّلَ المُتعَدّي منزلةَ القَاصِرِ (- يَقْصِدُ اللازِمَ -)، ولمْ يقدَّرْ لهُ مَفْعُولٌ لأنّ، المُقَدرَ بِواسطةِ القرينةِ في حكم المذكورِ، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر/9] حيثُ لمْ يكُنِ الغَرَضُ ذلكَ، بلْ قُصِدَ تعلُّقُهُ بمفعولٍ غيرِ مذكورٍ وجَبَ تقديرُهُ عامّا أوْ خاصاً بحسَبِ القَرائنِ الدَّالَةِ عليه.

والمغيلي يَبدو أنْشَطَ ذِهْناً وذَاكرةً، وبِخاصةٍ حينَ يُزاوِجُ بَيْنَ ثَرْوَتِهِ اللغويةِ العريضةِ وعلمهِ الواسعِ في مجالِ التفسيرِ الذي كان يَشتغلُ بهِ: مُحتكِماً إلى القواعِدِ المناسبةِ في كَنَفِ لغةِ الضَّادِ. فهو حين يقدِّمُ الإشارَةَ - بلفظ "اعلم" - إلى أَن "المُنَادَى البعيدَ" قد ينزَّلُ منزلةَ القريبِ و"المُنادَى القريبَ" منزلةَ البعيدِ، يَذكرُ السَّبَبَ.

ففي الأوَّلِ "على أنه حاضرٌ في القلبِ لا يغيبُ عنهُ أصْلاً" ويسوقُ مثالَ: أسُكَّانَ مكَّةَ طَيَّبَ اللهُ عَيْشَكُمْ"

وفي الثاني "لكونه نائماً ساهياً. إمّا حقيقةً، أو بالنسبةِ إلى أمرٍ، تنبيهاً على أنَّهُ بلغَ من عُلُوّ الشأنِ إلى حيثُ إنَّ المُخاطَبَ لا يَفِي بِمَا هُوَ حقُّهُ منَ السعيِ فيهِ، وإنْ بَذَلَ وُسْعَهُ، فكأنَّهُ غَافِلٌ عنهُ".

ولهُ في الإيجاز مُلاحظتانِ:

الأولى: أنَّ "المَحْذُوفَ" منِ إيجازِ الحذْفِ. وهو عندَهُ، إمَّا أنْ يكونَ مستقلاً ليسَ بحذفٍ منْ كلامٍ: أوْلاً. أيْ: إمَّا جُمْلَةٌ مُسَبَّبَةٌ عن سببٍ مذكورٍ أو جُمْلَةٌ هِيَ سببٌ لمذكورٍ أو غيرُهما، أوْ مستقلٌ جزءٍ منْ كلامٍ: "مُضافٌ أو صفةٌ".

الثانية: أنَّ من الحذفِ ما يُقَامُ فيهِ شيءٌ مقامَ المحذوفِ (بحذف المسبَّب وإِقامةِ السَّبَبِ مَقَامَهُ).

وفي الوصل والفَصْل له مُلاحظةٌ وهي أنَّهما طارئانِ. قالَ: " وإنَّما يَحْسُنُ بيْنَ متناسبيْنِ لا مُتَّحِدَيْنِ ولا مُتَبايِنَين.. والضابطُ المرشدُ لذلك في الحقيقةِ إنَّما هو الطَّبْعُ السَّليمُ والعقلُ المُستقيمُ". ثُمَّ علَّلَ ما تَقَدَّمَ في شرحِهِ العَامِّ بِكونِهِ إِشارةً وتقريباً، لِيَنْتَبِهَ الفَطِنُ اللَّبيبُ"

وقَدَّمَ المؤلفُ نكتة في مسألةِ علةِ " وضع المُضْمَرِ مَوْضِعَ الظَّاهِر" بَيَّنَ فيها أنَّ القصدَ تَمَكُّنُ مضمونِ الجملةِ في ذِهنِ السامِعِ، لأنَّ المُضْمَرَ إذا ذُكِرَ مِنْ غَيْرِ أنْ يَتَقَدَّمهُ مُفَسِّرٌ، تَهَيَّأَ السَّامِعُ وتَشَوَّقَ لِمَا بَعْدَهُ ليَفْهَمَ منهُ القَصْدَ.

وللتفتازاني رأيٌ مُخالفٌ في أنَّ هذا التعلِيلَ لا يحسنُ في بابِ " نِعمَ رَجُلاً زَيْدٌ" لأنه لا يَتَحقَّقُ بَهِ التَّشَوُّقُ والانتِظارُ.

عَلَّقَ المغيلي عليه مُدافعاً عن رأيه، بقوله:

"قلتُ: وفي كلامِهِ رحمهُ اللهُ نظرٌ، لأنَّ التَشَوُّقَ لمْ يحصلْ في جملة: "نعم".

حصل في جملة المخصوصِ لأن السامع بنفس سماعِهِ: "نِعم رجلاً" يقعُ في ذهنه أنَّ التقديرَ: "نعمَ هُوَ رَجُلاً" فَيَتَطَلَّعُ لِما يَقَعُ عليهِ الضَميرُ منْ جهةِ مُقْتَضى الظاهِرِ، فَتكونُ جملةُ: "هُوَ زَيْدٌ" دافِعةً لذلكَ الإيهامِ" ثم أرْدَفَ المُؤلفُ توقعاً لما قالَ:

"فإن قلتَ: التشوقُ لجملة المخصوص حاصلٌ مع الإظهارِ، لأنَّ المرادَ بالرجلِ في قولنا: "زَيْدٌ مُتَعَقِّلٌ" معهودٌ في الذِهْنِ فهم باعتبار الوجودِ كالمُضْمَرِ. قلتُ: في المُضْمَرِ زيادَةُ تَشَوُّقٍ منْ حيثُ افتِقَارُهُ لِمُفَسِّرٍ في كُلِّ بَابٍ".

وعندَهُ أنَّ منْ شَرْطِ الالْتِفَاتِ أن يكونَ التعبيرُ الثاني على خلاف ما يقْتَضيهِ الظاهِرُ ويرقُبهُ السَّامِعُ. قالَ: "فليس منهُ: "أنتَ الذِي منهُ كذاَ، لأنَّ حقَّ العائِدِ إلى المَوْصُولِ أنْ يكونَ بلفظِ الغَيْبَةِ" ثمَ أضافَ تَعْليقاً كَمَا لَوْ كانَ يَرِدُّ على كلامِ الشَّيْخِ التفتازاني الذي نَفى منَ الالتفاتِ تكرُّرَ الطَّريقِ المُلْتَفتِ إليهِ من غيرِ فصلٍ بطريقٍ آخرَ، ثم عزَّزَ الرَّدَّ بالشواهد القرآنيةِ والشِّعريةِ.

وفي موضوع الكنايةِ بحسبِ المُتَكَلِّمِ أكَّدَ فيها أنَّهُ لا بدّ منْ إرادةِ المعنى الحقيقيِّ ليتميّزَ قصدُ الكِنايةِ منْ قصدِ المجازِ عندَ الاستعمال، وظاهرُ ما ذهبَ إليهِ يُنْبِئُ

أنَّهُ ماشَى فيهِ رأيَ السَّكَّاكِي في المِفْتاحِ، لأنه سَاقَ هذا التَّنْبِيهَ، وظَهِيرُهُ بعضُ نقولٍ منَ المفتاحِ.

ثمَّ تحَوَّلَ إِلى الجَزْمِ بأنَّ اللَّفظَ يَجوزُ فيه اعتقادُ الدلالة على مجازٍ، عند شخصٍ،وعلى كنايةٍ عند شخصٍ آخرَ، لعدمِ قرينةٍ تدخُلُ على عدمِ إرادةِ ما وُضعتْ لهُ، ونصيرُهُ، في هذا، رأيُ السَّكَّاكِي والقزويني، مُخالفاً في ذلكَ بعضَ الشُّراحِ على حدِّ ما صرَّحَ بِهِ.

قال: "فَرُبَّ لَفْظَةٍ عند المستعمِلِ، وعند السامِعِ كنايَةٌ". فإذا قُلتَ: "فلانٌ طَوِيل النِّجَادِ" لا يمتنِعُ إرادَةُ طولِ نِجادِهِ حقيقةً، وإرادةُ طُولِ قامتِهِ..

وفي تقسِيمِهِ للمجازِ صرَّحَ بأنَّ منهُ الاستعارةَ التي أصلُها التَّشبيهُ. قالَ: "فَتعَيَّنَ التَّعَرُّض لِذكرِ التشبيه، وأوردَها عَقيبَ المَجَازِ لأبعَدَ التَّشْبِيهِ (كما يرى بعضٌ)

والرَّأيُ عندَهُ مُزْدَوِجٌ بخُصوصِ الجامعِ في الاسْتِعارةِ:

فَقَدْ يَكُونُ، تارةً داخِلاً بِمَفْهُوم المُسْتَعارِ لهُ والمُسْتَعارِ منهُ، كما لوْ قُلْتَ: "زَيْدٌ طَارَ إلى الحَرْبِ"، بحيثُ استعرتَ الطَيرانَ إلى العدوِ، والجَامِعُ بينهُما قَطْعُ المسافةِ بِسُرْعَةٍ. قالَ: "وهو داخلٌ فيهما إلا أنه في الطيرانِ أقْوَى"، وطَوْراً يكونُ غيرَ داخِلٍ في مفهومِ المُستعارِ لهُ والمُستعار منهُ، كأنْ تَسْتَعِيرَ الشَّمْسَ للوجهِ المُتَهَلِّلِ في قولِكَ: "رأيْتُ شَمْساً"، ثم قال: "واللهُ أعلمُ".

*وتبدُو مخالفتُهُ للشيخ التفتازاني انطلاقا منْ أساسِ التَّقْسِيمِ" المنطِقِيِّ للاستعارةِ بحسبِ الطرفينِ والجامعِ. فقد عمدَ في المُختصرِ إلى تقسيمها تقسيماً سُداسياً، فأوضح أنَّ الطرفينِ إمَّا حسيَّانِ أو عقلِيَّانِ، والمُسْتعارُ منه فقطْ حِسِيُّ، والمُسْتعارُ منهُ فقطْ حِسِيٌّ أو مختلفٌ.

وقال المغيلي: "القسمةُ العقليةُ تقتضي اثني عشر قسماً: لكن سقطت منها ستةٌ وهي التي يلزمُ منها أنْ يكونَ الجامعُ حسِّياً، أوْ مختلفاً، أو أحدُ الطرفينِ أوْ كلاهُما عقْلِيّاً، لاستحالةِ أن يُدْرَكَ بالحِسّيِ منْ غير الحسّيِ شيءٌ"

ثم راح يعلل الزيادة بقولهِ: "لأنَّ وجْهَ الشَّبهِ في اعتقادِهِ أمْرٌ مَأْخوذٌ مِنَ الطَّرفَيْنِ، موجودٌ فيهما. وكل ما يؤخذ من العقليّ. ويؤخذ منه أنْ يُدرَكَ بالعقليِ لا بالحِسّيِ، لأنَّ

المُدْرَكَ بالحِسّيّ لا يكونُ جسماً أوْ قائماً بالجسمِ".

ودرج المؤلفُ بعد ذلك على تسميةِ المَجَازِ المُرَكَّبِ تَمْثِيلا على سَبيلِ الاستعارةِ مُعَلِّلاً ذلكَ بأنَّ وَجْهَهُ مُنْتَزَعٌ منْ مُتَعَدِّدٍ، وقد أُريدَ المُشَبَّهُ بعد ذكرِ المُشبهِ بِهِ مع تركِ المُشَبَّهِ بالكُلِّيَّةِ. قال:

" ويتميَّزُ عن التَّشبيهِ بِأنْ يُقالَ في التَّشْبيهِ "تَشْبِيهُ تَمْثِيلٍ" أو تَشْبيهٌ تَمْثيليٌّ" واستَدْرَكَ بعدَ ذلكَ على موقف الشيخ التفتازاني منْ تخصيصِ المَجَازِ المُرَكَّبِ بالاستعارةِ. وقال: "فيهِ نظَرٌ" فَقَدْ ذَكَرَ ضَرُورَةَ العَلاَقَةِ للمُشَابَهَةِ أوْ غَيْرِها مستشهدا بقول الشاعر:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليمانينِ مُصْعِدٌ. (البيت)

وهذا ردُّ المؤلفِ فيهِ: "قلتُ: وإنْ سَلِمَ ذلكَ كُلُّهُ، فهوَ اعتراضٌ على الاصطِلاحِ المُتَعارَفِ بَيْنَ أَرْبَابِ الفَنِّ. فلا يتوجَّه، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ".

وحتَّى إذا انتهى إلى الاستعارَةِ بالكِنايَةِ والاستعارَةِ التخييليَّةِ عدَّهما أمريْنِ مَعْنَوِيَّيْنِ إذْ "هُمَا فِعْلانِ للمتكلم. يَتَلاَزَمانِ بحيثُ لا تُحَقَّقُ إحداهمُا بدُونِ الأخرى"

وعندما وقف عند قاعدةِ أنَّ المجازَ أبلغُ منَ الحقيقةِ، والكِنايةَ أَبْلَغُ منَ التَّصْريحِ، قَدَّمَ تَنْبيهاً وَجِيهاً هُوَ: "ليسَ المُرادُ بِهِ أنَّ كُلاًّ منهُما أبلغُ منْ جِهَةِ زيادَةِ توكيدٍ في الإِثْباتِ، فليستْ مَزِيةً كقولنا: "رَأيْتُ أسداً" على قولنا: "رأيتُ رَجُلاً هُوَ والأسَدُ في الجُرْأَةِ، بلْ منْ جهةِ إفادَةِ تأكِيدِ تلكَ المُسَاواةِ، واللهُ المُوَفِّقُ للصَّوابِ"

كَمَا لَمْ يَفُتْهُ أنْ يُنَبِّهَ أنَّ التفتازانيّ جعل نوعين يَلْحَقَانِ بالمُطَابَقَةِ هُما:

1 - الجَمْعُ بينَ معنَيَيْنِ، أحدُهُما يتعلق بما يقابلُ الآخر.

2 - والجمع بين مَعْنَيَيْنِ غَيْرِ مُتَقَابِلَيْنِ بِلَفْظَيْنِ، معناهما الحقيقِيَّانِ مُتَقَابلانِ، والشَّاهِدُ للنَّوْعِ الأَوَّلِ هو قولهُ تعالى: ﴿ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [سورة الفتح/ 29] فالرحمةُ سببُ اللينِ، الذي هُوَ ضِدُّ الشِّدَّةِ، وقولهُ تعالى: ﴿ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا ﴾ [سورة نوح/25]. فَإدْخالُ النَّارِ مُسْتَلْزِمٌ للإِحْراقِ المُضادِّ للإغْراقِ.

والشَّاهِدُ للنَّوْعِ الثَّاني قَوْلُ دِعبلٍ:

لا تَعْجَبي يا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ المَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى

إِذِ المعنى الحقيقيُّ منْ "ضحك" إنَّما هو ظهورُ الشَّيْبِ عامّاً، وليسَ بينَهُ وبينَ

البُكاءَ تَقَابُلٌ وقَدْ سُمِّيَ هذا النَّوْعُ: "إيهَامَ التَّضَادِّ" والنوعانِ معاً "إلْحاقٌ"

ومِنْ بَابِ الإشَارَةِ أنَّ المغيليَّ بصفتِهِ رَجُلَ فَتْوى، فهو لا يَألُو جَهْداً أنْ يُصْدِرَ حُكْماً شَرْعِيّاً في مسألةِ شُرْبِ الدَّمِ، وذلك في معرضِ شرحِ شَاهِدِ التَّفْرِيعِ منْ بيتِ الكُميتِ:

أَحْلامُكُـمُ لِـسَقَامِ الجَهْـلِ شَـافِيَةٌ    كمَـا دِمَـاؤُكُمْ تَـشْفِي مِـنَ الكَلَـبِ

جاءَ فيه: "قلتُ: وفِعْلُ ذلكَ يَحْرُمُ، لأنَّ الدَّمَ مُحَرَّمٌ"

*بعد هذا أبدى جانب التَّشْكِيكِ فيما زادَه التفتازاني في ذَيْلِ حديثِ التفْريعِ ونصُّهُ: "على وجهٍ يُشْعِرُ بالتَّفْرِيعِ والتعقيبِ، وهُوَ لاحتِرازٍ عنْ نحو قولنا: "غُلامُ زَيْدٍ راكِبٌ وأبُوهُ راكِبٌ".

فَرَدهُ بقولِه: "قلتُ: ظاهِرُ عِبارَتِهِ أنَّ القَيْدَ المَزِيدَ يُخرِجُ ذلكَ المثالَ، ولولاهُ لَدَخَلَ. وفِيهِ نَظَرٌ، فَتَأمَّلْ ذلِكَ".

ولَمَّا فَرَغَ مِنْ شَرْحِ ضَرْبَيْ "تَأكِيدِ المَدْحِ بِما يُشْبِهُ الذَّمَّ" فَضَّلَ الضربَ الأولَ على الثَّانِي وذكر علَّةَ التفضيل قائلاً: "لأن تَأْكِيدَ المَدْحِ فيهِ من وجْهَيْنِ: أحدُهُما أنَّ فيه تعليقَ ثباتِ الذَّمِّ المُحالِ، فهو كدعوى الشَّيءِ ببَيِّنَتِهِ (مُسْتعيناً ببيت النّابغة).

والثاني أن الأصل في الاستثناء الاتِّصالُ، بحيث يَدْخُلُ المُسْتَثْنَى في المستثنى منه على تقديرِ السكوتِ على الاستثناءِ".

وقد عدّ الاستثناءَ المنقطعَ من المجاز، بل وكأنَّه يُمَهِّدُ لهُ [بِذكرِ وجهي التَّفْضِيلِ].

وانتقلَ لاَحِقاً ليذْكُرَ قوةَ الضَّربِ الثَّاني منَ الوجهِ الثاني فقطْ.

وبِما أنَّ الوجْهَ الأوَّلَ مَبْنِيٌّ على التَّعْلِيقِ بالمُحالِ الْمَبْنِيِّ على تقْدِيرِ الاسْتِثْناءِ متصلاً، فهو لا يأتي فيه.

وعندهُ حرْفُ الاسْتِدْراكِ كأداةِ الاسْتِثْناءِ في إفَادَةِ المُرادِ.

وممّا أضافَهُ على شكلِ تنبيه، إلى أقْسَامِ الجِنَاسِ التَّامِ، ما يسمّى "جِناسُ التَّلْفِيقِ"،وهو ما كانَ فيهِ كلٌّ منَ المُتجانسينِ مُرَكَّباً.

أمَّا الأسْجَاعُ فَهِيَ، في تَقْدِيرِهِ، مبنيَّةٌ على سُكُونِ الأعجَازِ، إذْ لاَ يَتِمُّ التَّوَاطُؤُ والتَّزَاوُجُ بينَ الفَوَاصِلِ إلاَّ بالوَقْفِ والبِنَاءِ على السُّكُونِ. والواقِعُ أنَّ هذهِ القَاعِدَةَ

المُزْدَوِجَة مَشْهُورَةٌ. وأمَّا الشاهِدُ الذي اعتَمَدهُ فهو "مَا أبْعَدَ مَا فَاتَ، ومَا أقْرَبَ ما هُوَ آتٍ". وأما أحْسَنُ السَّجْعِ فَهُوَ ما اسْتَوَتْ قَرائِنُهُ وقصُرَتْ فَواصله.

أبدى هذه الملاحظاتِ بعدما قسّمَ السجع ثلاثة أقسام: مُطَرَّف، وتَرْصِيعٌ، ومُتَوازٍ. وبعدَمَا استوفَى الكاتِبُ شَرحَ التَّشْرِيعِ في الكتاب، أبَانَ عنْ عمقِ اطِّلاعٍ على علم القافية، فقدَّمَ تعريفاً لها انطلاقاً منْ قواعدِ الخليل بن أحمدَ.

وبِحكمِ مستواهُ في المَجَالِ اللُّغويّ، فَهُوَ لا يَفتَأُ يُقدِّمُ رَأياً نَقْدِيّاً وَجِيهاً قَائِماً على النَّظْرَةِ المنطقيةِ في مَوضوعِ السَّرقَاتِ الشِّعْرِيَّةِ، يَنِمُّ عنْ حِسِّ النَّاقِدِ المَوْضُوعِي.وهو حينَ يَسُوقُ قولَ المتنبي:

أعْدَى الزّمانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ ... ولَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمانُ بَخِيلا

يَرْقى بِهِ إِلى فضاءٍ نقْدِيّ بناءٍ ورفيعٍ بعبارةِ: قُلْتُ"، ثمَّ يُوضِّحُ قائلا:

"والظاهِرُ عِندِي أنَّ مَعنى قولِ أبِي الطيّبِ أنَّ الزَّمَانَ، وإنْ شَحَّ بِهِ، فَلَقَدْ يَكُونُ، بِبخلِهِ بعدَ موتِهِ، بَخِيلاً. فَلَمْ يُوجَدْ مثْلُهُ أبداً.

فالفعلُ مُستقبلٌ، والمُقدَّرُ المِثْلُ، والقَرِينَةُ بيّنَةٌ".

ثم برزَ ترجِيحَ قولِ أبي تمامٍ:

هَيْهَاتِ ما يَأتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ ... إنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِه لَبَخِيلُ

وذلك بتبريرِ مواطنِ القُوَّةِ فِي بيتِهِ ومَكامِنِ الضُّعْفِ في بيتِ المتنبي. قال: "وإنَّمَا كانَ قولُ أبِي تَمَّامٍ أبْلَغَ، لِما فِيهِ منَ التَّأْكِيدِ بِإنَّ والجملةِ الاسميةِ، ولِما فيهِ منْ أنَّ الزَّمَانَ بَخِيلٌ بمَنْ يُدَانِيه، فَكَيْفَ بِمَنْ يُسَاوِيهِ.

وأمَّا قولُ أبِي الطَّيِّبِ، ففيهِ إدْخَالُ "قَدْ" على المضارع. وبحذف "المِثل" أشْعَرَ أنَّ الزَّمانَ قَدْ يَبْخَلُ بِمُسَاوِيهِ".

وَأَضَافَ تَوْضِيحاً فِي أمْرِ السَّرقَاتِ فقال: " واعْلَمْ أنْ لَيْسَ المُرادُ بقولِنا: "أخْذُ المعنى كُلِّهِ" أنَّ منْ شرطِ ذلكَ اتّحادَهُمَا فِيه بحيثُ لا يَكُونُ بينهُمَا تَفَاوُتٌ أصْلاً".

ولَمَّا تبيّنَ لَهُ أنَّ الشعراءَ، على براعَتهم في مجالِ اللُّغَةِ، هُمْ مِمَّنْ يَتَوارَدُونَ الألفاظَ والتَّراكيبَ والمعانِيَ - وكأنَّهُم بذلكَ يُبْدُونَ جانِبَ العَجْزِ؛ أحَبَّ وهُوَ المُشتغِلُ بالحديثِ الشَّرِيفِ، أنْ يُقدِّمَ نَمُوذَجاً منّ الكَلامِ الذي لاَ تَأتِيهِ وُجُوهُ السَّرِقَةِ منْ بَيْنِ يَدَيْهِ ولاَ منْ خَلْفِهِ، بَلْ إِنَّ صَاحِبَهُ لاَ يَنْطِقُ عنِ الهَوَى. فَكَانَ أنْ سَاقَ "فائدَةً" حَشَرَ تَحْتَهَا

واحدا وسبعين (71) حديثاً شريفاً، وكأنَّمَا هَدَفُهُ هو تِبْيَانُ أنَّ كلامَ المعصومِ عليهِ السلامُ ضربٌ منَ التَّحَدِي لِمَنْ نَطَقَ بلغةِ الضَّاد، عِلْماً أنَّهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ دَوَّى بها صَرَاحَةً في قَوْلِهِ: (أنَا أفصَحُ العَرَبِ).

تَنَاثَرَتْ هذهِ الأحَادِيثُ الشَّرِيفَةُ لِتُقَدِّمَ الكَلاَمَ الَّذِي لاَ غَزْوَ للسَّرِقَاتِ فِيهِ. والواقِعُ أنَّ هذا الإجْراءَ لا يُعَدُّ بِدْعاً في المَجالِ البَيَانِيِّ، وكأنِّي بالمغيلي يَتَأسَّى بِسَابِقِيهِ فيه.

فقدْ فعلَ الطِّيبي (ت 743هـ) نَحْواً منْ ذلكَ في كتابهِ "التِّبْيَان"، ذلكَ بأنَّهُ أعْقَبَ كَلامَهُ عن البلاغةِ والفصاحةِ بحديثٍ شريفٍ بَيَّنَ منْ خِلالِهِ بلاغَةَ اللَّفْظِ النَّبَوِيِّ وفصاحَتَهُ، حتى اسْتَغْرَقَ ذلكَ منهُ ما يُنَيِّفُ على أربع وعشرين (24) صفحةً. وهو حَيِّزٌ لهُ قِيمتُهُ داخلَ الكتابِ، ناهِيكَ عمَّا فعَلَهُ صفي الدين الحلي (ت750هـ) في كتابه: "شرح الكافية البديعية وعائشة الباعونيةَ (ت 922هـ) في كتابها: "فتحُ المبين في مدح الأمين" ويسمى: (البديعية الصغرى) وعبد الغني النَّابُلْسي (ت1143 هـ) في كتابه: "نفحات الأزهار على نسمات الأسحار" وغيرُهُم.

وبعدَ هذا كانَتْ للمُؤَلِّفِ أوْبَةٌ إلى مِضْمَارِ موضوعِ السَّرِقَاتِ لِيَجْنَحَ لِلُّيُونَةِ في التَّعَامُلِ معَ قاعِدَةِ التَّضْمِينِ، حيثُ لا يَرَى فِيهِ ضَرَراً إِذَا حَدَثَ التَّغْيِيرُ اليَسِيرُ داخِلَهُ.

ومِنْ بابِ الإنصافِ أن نَذكرَ ما نراهُ من مآخِذَ على التَّأليفِ في الكتابِ، كَتقدِيمِ الفصولِ وتأخِيرها مخالفاً تَصْنِيفَ الشَّيْخَيْنِ القزويني والتفتازاني. وقد نلتمسُ لهُ العذر في مخالفة الترتيب في بعض المرات[1].

لكنَّ الذي عليهِ أمرُ المزْجِ والإدْماجِ منَ المصدرين أنَّ المغيليَّ كانَ يُهْمِلُ أحياناً كلمةً أو كلماتٍ منْ حيثُ ينبغي إثباتُها، مأخوذاً بنشْوَةِ الاختصارِ. وكثيراً ما كانَ المعنى يَضيعُ في ثناياه أو يَنْقَلِبُ إلى ضدّهِ، فَيَصِيرُ الكلامُ أحوجَ إلى تَقْوِيم يُتِمُّ المعنى ويوضِّحُهُ، ثم كانَ أحْيَاناً يضِيفُ لفْظاً أو ألْفَاظاً منْ حيثُ يجبُ الاستغناءُ عنها، فَيَقْتَضِي السِّيَاقُ حذفَه لأنهُ لاَ يُؤَدِّي فائِدةً[2].

---

(1) انظر فهرس مواد المختصر مقارنة مع فهرس المؤلف هنا وبخاصة ما يتصل بالمقدمة وعلم المعاني.

(2) تنظر بعض مختصرات "قوله" في المتن.

فهو مثلاً حينَ يَسُوقُ شاهدَ "الإيهامِ والتَّنَاسُبِ" آيةً قرآنيةً، يذكرُ قولهُ تعالى: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ ﴾ [الرحمن/5]، فلا يُكْمِلُ الآيةَ ليُبْرِزَ موطِنَ الشَّاهِدِ الذي في قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝ ﴾ [الرحمن/6]،لأنَّ "النَّجْمَ" هوَ المُوهِمُ كونَهُ كوكَباً لاَ نَبَاتاًكما يتَّضِحُ منْ ظاهِرِ اللَّفْظِ.

ولَعَلَّ في تَقْدِيمِهِ "الإنْشَاءَ" على "الخَبَرِ" عدَم تدرجٍ من السهل إلى الصعبِ كما جَرَى بذلك "ديداكتيكُ" تَقدِيمِ المعارفِ فيكونُ قد خالفَ التَّرْتِيبَ المتَّبَعَ في مَصْدَرَي الشَّيخينِ.

أمَّا "تَفْسِيرُ مَعْنى الصِّدْقِ والكَذِبِ" فقدْ أوْرَدَهُ بعدَ الإنْشاءِ على شكل:"تنبيهٍ" ولهُ استدراكٌ بجزءٍ من "الإسنادِ الخبريّ" بعد "وضعِ المُظْهَرِ في موضِعِ المُضْمر". لم أُدرِكْ سببَ زحزحته عن مكانه من التَّرتيب المألوف في المختصر.

والمغيلي لا يفتأ يصرح بمعارضته آراء الشيوخ، فقد خالف السكاكي في تعريف التشبيه اصطلاحيا، من ثلاثة أوجه هي: وجه الاستعارة الحقيقية، أو بالكناية، أو على وجه التجريد. قال: فهذه "الثلاثة ليست في الاصطلاح من التشبيه خلافا للسكاكي في التعريف، إذ جعله من قبيل التشبيه".

ومما يدل على أنه طالع كتبا بلاغية واستفاد منها سوقُه مثال" عادات السادات سادات العادات" على جهة الاستثناء من موضوع "رد العجز على الصدر". فقد علل ذلك بكونه" إنما وقع فيه أحد اللفظين في أول فقرة والآخر في آخر الأخرى". ذلك بأن أمر رد العجز على الصدر يكون بلفظين مكررين أو متجانسين، عادة، بحيث يُجعل أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها.

وخِتاماً أُصرِّحُ، بأنَّني لم أقف في المصادر على مَنْ عُنِيَ بِكتابِ المغيلي كما فعلوا بِرَجزِهِ، ذلك الَّذِي تعدَّدَتِ الشُّروحُ عليهِ وانْتُقِيَ مرجعاً للتَّدْرِيسِ خِلالَ أعصرٍ بِبِلادِ السودانِ، بلهَ تأثيرهُ في مضمارِ التأليفِ، ومع ذلك فكتابُ "شرح التبيان" هذا، في تقديري، جديرٌ بأنْ يُضافَ إلى المكتبة العربية في فَنِّهِ. فهو مَصْدَرٌ بلاغِيٌّ يَجوزُ عدُّهُ تعليمِيّاً منَ المستَوى الرفيع أيْضاً. بَذَلَ فيهِ صاحِبه من يد خبيرة بأسرار هذا العلم، مطّلعةٍ على مُتبايِنِ تفريعاتهِ، ذلك بأن البلاغة ليست إلا صورة نهائية لذوق الأمة

النقدي في ناحية من نواحي أدائها الأدبي، بل لعلها وليدة النقد وثمرته الناضجة[1] وإن كان ظهيرها في تربية هذا الذوق.

والحقيقة أنه يمثل اتجاها مشرقيا في ثوب مغربي. وهو، وما يكتبه في هذا العلم مشرقي، لأنه سلك مسلك الإدماج والمزج خلال تأليفه الكتابين: "التبيان في علم البيان" و"شرح التبيان في علم البيان" بإدماج كتابين مشرقيين هما: "تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني و"مختصر تلخيص المفتاح" للتفتازاني. وهذا الضرب من الإجراء لا يغض من قيمة المغيلي مؤلفا ولا من مستوى "شرح التبيان" هذا مُصنَّفاً، لأن الشيخ يكون قد أدلى بدلوه في مجال علمي تنازعته أقلام المتخصصين خدمة لكتاب الله وسنة رسوله. وكما هو واقع، فقد تبرّز بما أضافه في تأليفه من أحاديث شريفة.عددُها ربا على السبعين في باب " السرقات"، ولم يفعل نظيرَه غيرهُ. وكأنه يلمح إلى الهدف من دراسة علم من علوم الآلة يُعدّ مفتاحا لفهم كثير من القضايا الشرعية والأحكام المستنبطة.

ولقد استفزني أمرٌ آخر خلال مناقشة اتجاهه البلاغي هذا، وهو أنه لجأ إلى مؤلَّف يبدو أنه كان شائعا في المشرق كمصر، وكاد يكون مفقودا في المغرب، إن لم يكن قد وصل إليه في عصره من طريق؛ هذا المؤلَّف هو "مختصر تلخيص المفتاح" للتفتازاني. ولعل غيابه في بلاد المغرب أو نُدرته - على الأقل - يشهدان على أن المغيلي إنما ألف كتابه في مصر بالإسكندرية كما صرح هو نفسه بذلك[2].

وإذا عدنا إلى العصر الأول من حياة المغيلي وجدنا الساحة فارغة من "المختصر"، إذ لو كان حاضرا لاستفاد منه شيوخه ومعاصروه. ولعل السنوسي (ت 895هـ) حين ألف " مختصر حاشية التفتازاني على الكشاف"[3] كان يمتلك الاستعداد لبحث "المختصر" أيضا. وكذلك لكونه فيما يبدو، لم يتيسّر له الوقوف عليه كما تحقق له ذلك مع غيره من المؤلفات.

---

(1) انظر رأي د. محمد علي سلطاني في كتاب: "مع البلاغة العربية في تاريخها" ص: 203.

(2) مقدمة "شرح التبيان في علم البيان" هذا.

(3) نفسه: 572 ومعجم أعلام الجزائر: 189.

وإذا عدنا إلى خاتمة القرن الثامن، وجدنا عالما آخر كان يستفزُّهُ الجذل حين يمثل أمام تأليف في البلاغة، حتى إنه "قرأ في الإيضاح والتلخيص"[1]. ولو حصل منها على نظير "المختصر" لفعلَ. ذلكم هو سيدي عبد الله بن محمد بن أحمد الشريف التلمساني (ت 792هـ).

وبناء على ما مضى، يكون قد تبدى لنا أن المغيلي جمع فأوعى، وألف فوعى: كتابا فيه اتجاه مشرقي يتضوع أريجا مغربيا.

وصدق بعض الدارسين حين رأوا "أن مذهب أهل المغرب والأندلس، يتجه في أكثر أمره إلى مذهب المشارقة... ولكن علماءه مع ذلك، لم يأخذوا بآراء المشارقة فحسب (دون مناقشة أو تعديل)، بل أخذوها وعالجوها، فظهرت فيها شخصيتهم وطابعهم الخاص".[2] إن لم يبتكروا.

(1) البستان: 118،وتعريف الخلف 248/1.

(2) تأمل مقدمة: التبيان في علم البيان لابن الزملكاني ص: 7.

# خاتمة

لقد قدمتْ هذه الأطروحة الجامعية جملة من الفوائد، وطرحت عديدا من القضايا على بساط المناقشة بشان شخصية الإمام المغيلي.

آل أمر ذلك إلى تبيان جوانب من شخصية الرجل. فمنه أنه برزت كيفية وصوله إلى التأثير في كبار السلاطين والقادة، وبالنفوذ في فكر عباقرة عصره، بل لقد استمال منهم إلى مذهبه واتجاهه خلقا كثيرا، فعُد بحق من المفكرين الذين غيروا في الساحة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية إيجابا، كما استطاع المغيلي تبديد أغبرة الشرك والنفاق السياسي والخوف من أرباب السلطان وذوي الشوكة، بل بات بمقدوره ترجيح سلطة الدين على سلطة الدولة.

ومن هنا آثرت أن أتسقط مواطن التفرد في هذا البحث بخصوص ما يتعلق بالمؤلف وآثاره عبر محطات:

يبدو أن خير ما أبدأ به هو شرف اكتشاف كتاب "شرح التبيان" هذا الذي ظل في حكم المفقود، إلا ما تناقلته كتب التراجم وتداولته بخصوص عنوانه المضطرب(1). هذا الكتاب الذي زيد إلى جانب مؤلفات المغيلي المحققة. وهي لا تعدو أن تكون برقم خمسة أو ستة - في حدود ما أعلم - إلا ما كان مخطوطة ذُكر لها مظان في خزائن العالم. واستظهارُ كتاب في علوم الآلة من هذا المستوى، يُعد أمراً مُفيدا جدا، إذا ما ألحق بصاحبه، وبخاصة حين يكون صاحبه بمثل شخص الإمام المغيلي الذي شغل الناس في عصره، وملأ الدنيا بمواقفه وفتاواه.

ولعل مما يُجعل في صدارة الجديد الحديث، اسم المؤلف وكنيته ولقبه ونسبه. فكتبُ التراجم التي تعرضت له لم تسق لقب "محيي الدين". فقد تبين أنه ألحِق به في

---

(1) انظر مسالة "عنوانه" في هذه الدراسة.

كتاب "أجوبة المغيلي على أسئلة اسكيا الحاج محمد" الذي حققه جون هنويك، بحيث ورد اللقب في مستهل المخطوطات المعتمدة من قبل هذا الدارس.[1] وتبنى هذا البحث فضيلة جمع الشوارد من مظانّها بطريق الاستقراء والاستبطان والتنقيب والتمحيص.

من ذلك أيضا لقب "البغدادي"[2]. هذا الذي لم تنص عليه كتب تراجم السابقين. ولعل هذا الإطلاق إنما جاء من انتمائه إلى القادرية، أي تشبعه بأوراد القطب سيدي عبد القادر الجيلاني البغدادي. وهو احتمال أراه أنسب[3]. ولعل هذا اللقب لم يعرف إلاّ عند أهل السودان الغربي حيث برز الشيخ بالطريقة القادرية، ولقنها تلامذة منهم.

وربما عُرف المغيلي بلقب "سيدنا" في نيجريا ولم يعرف به في غيرها[4].

وقد آثر أحمد بلو. أن ينعته بلقب " الحُجّة"[5] وغير هذا[6].

وبما أن تاريخ مولد المؤلف ظل غميسا غير مصرح به في المصادر، فقد تجرأ البحث على أن يدلي بتاريخ تقريبي له، معتمدا مقاربات موضوعية وملابسات من حياته. ويعد جون هنويك من الذين فعلوا هذا الفعل بتقدير تاريخ احتملتُ أنه أقرب إلى الحقيقة النسبية.

ولما تعلق الأمر بنشأة المغيلي، استجلى البحث رحلته الأولى نحو المشرق دارسا للعلم أو حاجا. تحقق ذلك حين وقع لقاء مع الإمام السيوطي فشهد له بالعلم والإتقان. هذا فضلا عن شهادته له بالإمامة والحَبرية.

ولعل المقابلة كانت في القاهرة أو الإسكندرية، لأنه كما أسلفت، ألَّف «إفهام

(1) تأمل صور الصفحات الأولى للكتاب مصورة: ; Replies والصفحة الثانية من ترجمته في هذه الدراسة.

(2) ذكره د. محمد حجي والأستاذ سالم عطا، وصاحب "العلاقات بين المغرب الأقصى والسودان الغربي".

(3) هذا رغم أن د. محمد حجي علق على اللقب بأنه لا يدري سبب إطلاقه عليه.

(4) انظر التعليق عليه في ترجمة المغيلي من هذه الدراسة.

(5) إنفاق الميسور: 262، 267.

(6) راجع ترجمته من هذه الدراسة.

الأنجال» في الأولى، و«شرح التبيان في علم البيان» في الثانية.

وإذا كان من عناية بذلتها همَّة البحث، فالغوص على التقديرات الزمانية لتواريخ رحلات المغيلي يُعد أمرا ذا بال. ذلك بأن رجال التراجم لم يحددوا في مصادرهم ولم يتجشموا مجال القياس الزماني والتقدير الترتيبي الاطرادي[1]، مثلما لم يفصلوا في الوجه المشرق من حياته في بلاد السودان الغربي، وقد فعلت الدراسة نحوا من ذلك، بحيث بنى البحث تلك التقديرات على قياس بعضها على نظائر بعض بالمقارنة والمقاربة.

والذي يفخر به البحث أيضا أنه تحرى في غربلة مؤلفاته، فبلغ بها ثمانية وأربعين كتابا.

وهو رقم لم يوفق لتحقيقه فيما أعلم، مصدر ترجمة ولا دراسة متخصصة في شأن المغيلي إلى الآن[2]. كما وقفت على حقيقة مهمة جدا في كتاب: "شرح السلم" للبناني، مفادُها أن المغيلي استطاع أن يثني الإمام السيوطي، نظما ونثرا، عن تحريمه المنطق[3]. وإذا تحقق ذلك فعلا، فالإمام المغيلي يكون قد انتصر على أكابر العلماء الذين عوّل السيوطي على أحكامهم، وفي مقدمتهم ابن تيمية الخصم اللدود لعلم المنطق. ناهيك عن المستوى العالي للشيخ المغيلي وهو يناظر الشيخ السنوسي عملاق العقائد. بدا اتساع باعه في العلم وعلو منزلته واعتداده بقوة الحجة، حين خاطب السنوسي خطابه للتلميذ الوديع في لين، محاولا إرجاعه عن التوغل في الذات الإلهية، وناصحا له بإتيان أمر العقيدة برفق وبصيرة[4].

وجدير بالبحث أن نذكر له أنه أضاف في لائحة الشيوخ[5] الذين تمثل عددهم

---

(1) تأمل مبحث "رحلاته".

(2) تأمل مسلسل مؤلفاته من هذه الدراسة.

(3) طالع شرح متن السلم للبناني ص: 23.

(4) راجع مناظرة السنوسي وهي في مخ خ. ق بفاس رقم 7/ 153 ضمن مجموع وتنظر فهرسة خ. ق بفاس بقلم عبد الحفيظ الفاسي 312/4، وتطالع في رسالة د. أحمد علمي بخزانة كلية الآداب بالرباط رقم: ر ج - 1989 علم تحت إشراف د. علي سامي النشار.

(5) تأمل شيوخ المغيلي من هذه الدراسة.

في اثنين فقط هما الثعالبي ويحيى بن بدير، وكذلك في لائحة التلاميذ الذين تحددوا في ثلاثة عند جل المترجمين للمغيلي، هم أيد أحمد، ومحمد بن عبد الجبار، والعاقب الأنصمني.

وعموما فهذه الأطروحة أبانت عن شخصية الرجل العالم الذي لا يشق له غبار، والمصلح الذي لا يقعقع له بالشنان، وكشفت عن آثاره في العلم واهتمامه بقضايا الناس والمجتمع. وإذا هو رجل عصره باجتهاداته في سبيل إصلاح الدنيا والدين وتصحيح الاعتقادات وتصويب سلوك المعاملات، والتقعيد للسياسة الشرعية، كما أظهر لذوي السلطة مبدأ صرف أموال الأمة الإسلامية انطلاقا من الميزان الشرعي. فجزاه الله خيرا.

حسبي ما أوجزت في مجال الاجتهادات التي قدمها هذا البحث الأكاديمي بخصوص الدراسة المتصلة بالإمام المغيلي رحمه الله، ولعل القارئ يقف على جزئيات أخرى استغْنَيت عن إحصائها هنا اختصارا للفائدة ودرءا للتكرار المِملّ.

# قسم التحقيق

# مقدمة

## منهج التحقيق

### 1- وصف النسخة:

**أ - النسخة المعتمدة:**

بعدما عرضت عنوان الكتاب على أستاذي المشرف ذ. علي الغزيوي، وذكرت له مكان النسخة المخطوطة وقع الاتفاق على تحقيقه، بعد التأكد من أهميته في عصره. وبحكم أن الشيخ المغيلي أيضا هو من علو المرتبة والشموخ بحيث مثّل شخصية عالمٍ أهلٍ لأن تبحث وتدرس من جميع جوانبها بما في ذلك إنتاجه وآثار مياسمه، بله أعماله الضخمة في الحقول المعرفية، وفي المكتبة العربية عامة، وبما أنه يملأ حلقة مهمة في بابه من الفكر العربي، ولما صح عزمي على أن أشرع فِي تَسَقّطِ مظانِّ وجود الكتاب المقصود، عُجْت، أولا، على فهارس الخزائن والمكتبات أتفحصها وأتحسس وجود نسخة ثانية، بعدما نلت صورة أولية منه من خزانة الصبيحة بسلا المغربية. كان ذلك التحرك موازيا لنشاطي في إطار البحث الميداني داخل الوطن، لم أكتف بذلك، وإنما اتخذت سُبل المراسلة طرائقَ، والرحلة وأساليب المباشرة للهدف وسائلَ.

فقد كتبت إلى محافظي المكتبات والخزائن، وإلى الأفراد. راسلت المكتبة الوطنية بالجزائر، ونظيرتيها في وهران وتلمسان، والمكتبة الوطنية بباريز ومثيلاتها في إسبانيا وبرلين وآخن وليدن، كما وجهت خطابات إلى خزانة أحمد بابا بتمبكتو وإلى النيجر وموريطانيا ونيجريا والسنغال.

وفي الآن ذاته كنت أتوجه مراسلا نحو المشرق، إلى مكتبة الحافظ بسوريا ومكتبة الماجد بدبي والمكتبة القومية بمصر وغيرها. وقد مددت يد الاتصال مع الأشخاص في جامعة وهران والجزائر وتلمسان وتمبكتو ونيجريا، بلْهَ المناطق المغربية التي اعتقدتها مظنة وجود المخطوط. ومن الخزائن التي كنت أتردد إليها في المغرب: الخزانة العامة والخزانة الحسنية وخزانة الأستاذ علال الفاسي بالرباط، وخزانة المسجد

الأعظم بمكناس، وخزانة القرويين وابن سودة بفاس، وخزانة الجامع بتازة، وخزانة سيدي عبد الله كنون بطنجة، وخزانة الشيخ داود بتطوان، وخزانة سيدي عبد الجبار بفجيج، وغير هاته وتلك. كما اطلعت على ما بين أيدي بعض أشخاصٍ مستفسراً وسائلا. ولما عيل صبري، ولم يكتب لي الظفر بنسخة، اكتفيت بالتي بين يدي.

أما النسخة التي اعتمدت، وأحسبها فريدة حتى الآن. فقد أمر المرحوم محافظ الخزانة الصبيحية بسلا[1]، موظفته المكلفة أن تقوم بتصوير المخطوطة لفائدتي، فتم لي ذلك.

والنسخة برقم: 767[2]، كاملة تامة ليس يشوبها نقص، مقروءة لم تعبها خروم أو بياضات إلا بياض واحد في الورقة 11/ب.

عدد أوراقها، في الواقع، 54 وعدد الصفحات: 107 لأن الأخيرة مكتوب صفحها الأيمن فقط /أ - ومن باب التنبيه أنني انتبهت إلى وجود ورقة غير معدودة عند القراءة الأولى للمخطوط، فبادرت لترقيمها: (41 مكرر) لأن فهرس الخزانة الصبيحية حين أغفلها سجل: 53 ورقة و105 صفحة[3].

وليس على النسخة أية تعليقات أو إجازات أو تملكات أو هوامش عدا بعض التصحيحات ورمز الرقاص أو التعقيبة وخلا قوله: "اللهم صل على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وسلم". كان يثبتها الناسخ، كما يلوح، مرة ذات اليمين على الزاوية العليا، ومرة ذات اليسار على الزاوية العليا أيضا، وثالثة فيهما معا. وقع ذلك انطلاقا من الورقة رقم: 20.

---

(1) تُعد الخزانة العلمية الصبيحية بسلا خزانة وقفية تضم ثلاثة أقسام: مخطوطات ومطبوعات، ودوريات، باللغة العربية وباللغات الأجنبية. وقف كتبها منذ ما يزيد على 40 سنة باشا سلا، العلامة المرحوم الحاج محمد الصبيحي. تحتوي على بضعة آلاف من المخطوطات العربية، فهرس منها: 1337 في الجزء الأول. نشره معهد المخطوطات العربية بالكويت التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. سنة 1985. قال د. محمد حجي: والجزء الثاني قيد الإعداد - وقد أعدّه هو - : انظر: المخطوطات العربية في الغرب الإسلامي، مؤسسة الملك عبد العزيز ص: 113.

(2) انظر فهرس الخزانة الصبيحية: 274/2.

(3) انظر فهرس الخزانة الصبيحية: 274/2.

أما قياس السطور فهو: 15x21، وأما الخط الذي كتبت به فمغربي مختلف مجوهر أحيانا، مدموج أخرى، استعمل اللون الكميت لتزيين عبارات القزويني في الحدود، وتبريزها، كما لونت به العنيوينات غالبا، وبعض الأرقام والرموز مثل: "قوله" و"ش" و"ح" و"فائدة" و"تنبيه" و"قلت" و"اعلم".

كان الفراغ من نسخها هو يوم الثالث والعشرين من المحرم، عام أربعة وعشرين ومائتين وألف للهجرة.

والملاحظ أن خاتمتها تدفع إلى الفهم أنها منقولة من نسخة أخرى، كتبت للفقيه أبي حامد[1] سيدي محمد العربي (988هـ - 1052 هـ) بن يوسف[2] (971 هـ - 1024هـ) بن محمد الفاسي الفهري (938 هـ 1021هـ). وصفه رجال التراجم بأنه شيخ الإسلام، وبحر العلم الزاخر، وأعجوبة العصر، وهو ابن العالم الرباني والشيخ الصمداني، والقطب الحسني، أبي المحاسن سيدي يوسف بن محمد الفاسي[3]

أقر له سيدي عبد الرحمن بالأولوية على الشيخ السنوسي صاحب المقدمات.

غاص سيدي محمد العربي هذا في لجج العلوم، وصرع عواتي الفنون، فألَّف تآليف عديدة وفتاوى في أفانين العلوم مفيدة، نظير "مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن" ترجم فيه لوالده وشيخه. طبع على الحجر وحقق أكادميا.

تتلمذ على القصار، وأخيه أحمد، وعمه العارف الفاسي، وأبي الطيب الزياني، والقاضي الحميدي ويحيى السراج وغيرهم. له أنظام، وأشعار، ومكاتبات، وأسجاع. لكن النوائب ألوت عليه بالأشجان وثنت عليه بالأوجاع، فإذا هو آخذ في الحل

---

(1) أهم مصادر التاريخ والترجمة في الغرب: 110 وكنيته أيضا: "أبو عبد الله" في إنفاق الميسور: 47 (حيث ترجمته). وفي شجرة النور 302/1.

(2) تأمل ختم شرح التبيان: 53/ أ.

(3) أصله من القصر الكبير، نزل إليه من الأندلس. ومن كثرة تردده إلى فاس نسب إليها، ونسب إليها خلفه. وسيدي يوسف هذا قد أوصى به سيدي عبد الرحمن المجذوب خيرا. وتنبأ له بعلم الظاهر والباطن، فلقبه انطلاقا من ذلك بـ"بوعينين" انظر ترجمته في: صفوة من انتشر: 45 - 46، وفتح الشكور: 218 - 219، وسلوة الأنفاس: 302/2، والإعلام: 398/10 - 418، وهدية العارفين: 280/6، وأهم مصادر التاريخ والترجمة: 110 والحركة الفكرية: 420/2.

والترحال، وإذا هو يجوب آفاق المغرب بكل الأحوال، إلى أن ألقى بتطوان عصا التسيار، حيث قضى نحبه منتقلا إلى جانب النبي المختار ﷺ. وقع ذلك ضحوة يوم السبت، الرابع عشر من ربيع الثاني عام: 1052هـ وبعد عامين نقل جثمانه إلى فاس بجانب قبر أبيه من جهة القبلة[1].

**ب - الناسخ:**

لعل الناسخ، لم يكن رجل علم لكثرة ما أثبته من التصحيف والتحريف والخطأ. فقد بدا منه جانب الجهل بأسهل القواعد الإملائية، كما في رسم كلمة "عَمْرٌو" التي ظل يكتبها عمر" مجردةً عن الواو، وفي كلمة "ذهن" التي كان يرسمها بدال مهملة "دهن" وفي "أُتِيَ" بدل "أُوتي" وفي "يأخذ":"يأخد" وفي "التخييلية": "التخليلية" وفي " يُؤْخذ": "يأخذ" وفي "يرثي": "يرث" وفي "أخو" و"أبو": "أخوا" و"أبوا" وفي "مراعاة": "مراعات" وفي "يؤذي": "يوذ" والوقوف عند نصف الكلمة في نهاية السطر واستئناف تكملتها في بداية الآخر، وفي غير ذلك كثير. كما لم يكن يقوى على التمييز، أحيانا، بين الآية القرآنية والكلام المقول، وبين ما هو شعر وما هو نثر، وبين صدر البيت وعجزه، وبين الحديث الشريف والكلام البشري الآخر.

كل ذلك زاد في صعوبة العمل، ومن هنا اتضح أن الباحث يعسر عليه أن يفيد من المخطوط إلا بعد تمرّس فيه، هذا بالرغم من أنه حافظ على استعمال رموز النَّسخ كالرقاص والتعقيبة وغيرها مما سنبين، وأنه يعيد على الهامش كل لفظ يفلت منه زمام رسمه على الصورة المقروءة، أو الذي أخطأ في ضبطه أو اكتنفه الغموض.

أما اسمه الذي نص عليه في آخر الكتاب فهو: "مُحمَّد (فتحا) الصالح بن المكي البزمكي[2]وقد بحثت في كتب النساخ، فلم اعثر على نسبة "البزمكي".

وقفت على اسم "محمد بن المكي المريني السلاوي الفقيه العلامة، المحدث، الفهامة، المتوفى سنة 1301 هـ"[3] فاستبعدت أن يكون هو المقصود، لأن الذي قام بنسخ هذا الكتاب لم يكن بمثل مستوى هذا العلامة. ولوكان كذلك لما جاء النص بهذا

(1) انظر فتح الشكور: 151، والمرجع السابق الأخير بتصرف)، وموسوعة أعلام المغرب: 1405/4.

(2) تأمل: شرح التبيان: 53/أ.

(3) انظر: اتحاف المطالع، لابن سودة: 278/1، وموسوعة الأعلام المغربية: 2762/8.

الركام من التصحيفات والأخطاء.

ووقع لي ظن حين ذكر د. عبد العزيز بن عبد الله: أحمد بن المكي السدراتي السلوي (ت 1253 هـ/ 1838م)[1]، لكن التصحيف بدا لي صعبا من لفظ " السدراتي" إلى: "البزمكي".

ثم وقفت على اسم: محمد بن المكي الدلائي (ت 1264هـ)[2]، وظهر لي أن التصحيف ربما وقع في كلمة "الدلائي"

واستبعدت اسم: محمد بن المكي الحاج أحمد الإدريسي المراكشي (ت 1234 هـ/ 1818م)[3] نجل سيدي ومولاي مسعود بن زيان، ناسخ كتاب "مصباح الأرواح في أصول الفلاح[4]. وإذا وقع من تحريف في الاسم فإنما يكون من كلمة "المراكشي" إلى "البزمكي" ولا يحق نسبة كثرة التصحيف الواردة في ثنايا الكتاب إليه.

أثارني - بعد تأمل - اسم "محمد بن المكي الوزاني" (ت 1249هـ)[5] دفين وزان، وصفه ابن سودة بأنه "يُشارُ إليه بالخير" ولم يزد على ذلك. فاحتملت أن يكون المقصود بحيث حُرّف لفظ "الوزاني" إلى " البزمكي" ومال ظني إليه.

## 2ـ النسخ المساعدة

استعنت على النسخة المخطوطة بما ينزل منزلة النسخة الثانية، كتابين:

**الأول:** "تلخيص المفتاح" لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي (ت: 725 هـ)[6]. اعتمدت ضبط وشرح الأديب الكبير الأستاذ المرحوم

---

(1) إتحاف المطالع: 153/1.

(2) المصدر السابق: 189/1.

(3) هو ابن مريدة محمد المكي بن محمد السرغيني الصبيحي ثم المراكشي، مؤلف كتاب: " الكواكب السيارة في البحث والحث على الزيارة" وهو مخطوط في خ ع. الرباط رقم: 3551د، و: 479 ك (كلاهما في حجم متوسط). انظر ترجمته: الإعلام: 335/5 والموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية: (2) ص: 120.

(4) انظر ترجمته في "مصباح الأرواح" (مخ) خ ع رقم: 2013د و: 2223د وانظر مجلة كلية الآداب بفاس: ع 6/ ص: 99 - 102.

(5) الموسوعة المغربية للأعلام البشرية (ملحق 3) ص: 154.

(6) القزويني هو جمال الدين أبو المعالي وأبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن ابن خطيب دمشق =

عبد الرحمن البرقوقي[1].

**الثاني**: "مختصر تلخيص المفتاح"[2] لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت. 791 هـ)[3].

ضمن "شروح التلخيص"[4] في أربعة أجزاء. جمع فيها اربعة كتب: "مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح" لابن يعقوب المغربي، و"عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"، لبهاء الدين أحمد بن علي السبكي (ت: 773 هـ)، و"الإيضاح" للقزويني و"حاشية الدسوقي على شرح السعد" محمد بن أحمد بن عرفة المصري (ت: 1230 هـ).

وقد كنت أحيانا ألجأ إلى النسخة المخطوطة[5] حين تدعو إليها ضرورة التصحيح أو التقويم.

---

=

القزويني الشافعي. ولد بالموصل عام 666 هـ وتعلم الفقه وتولى القضاء وانتقل إلى دمشق بعد ترحال في بلاد الروم والعرب. وهناك تولى الخطابة في مسجدها، ثم تولى القضاء بمصر، واكتسب مالا طائلا، ثم عاد إلى دمشق حيث وافته المنية سنة: 739 هـ. انظر: الوافي بالوفيات: 242/3 والبداية والنهاية: 185/14، والدرر الكامنة: 63/4، والنجوم الزاهرة: 318/9، وحسن المحاضرة: 171/2، وكشف الظنون: 473/1، وشذرات الذهب: 123/6، وهدية العارفين: 150/6.

(1) نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، يناير 1932.

(2) فرغ من تأليفه سنة: 756 هـ: الكشف: 474/1.

(3) ولد مسعود ابن القاضي فخر الدين عمر بن عبد الله التفتازاني عام 722 هـ بقرية تفتازان التابعة لمدينة نسا بخراسان، وقد رحل من قريته إلى "نسا" ثم إلى سمرقند بحثا وراء العلم. وظهر ظهورا بارعا في علوم شتى كأقيسة أرسطو وشذرات ابن سينا وتمويهات الفارابي في مدينته الفاضلة، وكان ممن صب لعنته على أفلاطون لقوله بنظرية العقول العشرة. فقد كتب في علوم التفسيروالحديث وعلمي الأصول والجدل وفقه اللغة والترجمة والنحو والفقه والأصول والبلاغة والمنطق وعلم الكلام. توفي رحمه الله في سمرقند حيث أكمل شرح القسم الثالث من المفتاح سنة 792 هـ بعدما ألف المختصر سنة 756 هـ على القول الراجح. انظر: الدرر الكامنة لابن حجر: 119/5، وكشف الظنون: 847/1 ومفتاح السعادة لطاشكبرى زادة: 304/1، وشذرات الذهب: 319/6،والبدر الطالع للشوكاني: 203/2، وهدية العارفين: 429/6.

(4) طبعة السرور، بيروت: د.ت.

(5) م. خ.ص.سلا: 91 ورقة بخط مقروء جدا.

وكنت ألوذ بالكتابين المساعدين لأن المغيلي، كما أشرت آنفا إلى ذلك، ألف كتابه "التبيان في علم البيان" انطلاقا منهما على طريقة المزج والإدماج، ثم شرحه مسترفدا من المختصر في احيان كثيرة ليؤلف كتابه "شرح التبيان في علم البيان" موضوع التحقيق. ويفهم من قوله: "وإليه اشرت بقولي" حين تناول موضوع "أعلى مراتب التشبيه" أنه كان يقصد مختصره المشروح الموسوم بالتبيان في علم البيان. ونعتبر هذا دليلا على وجود كتابين له. أحدهما مشروح والآخر شارح له.

ولعل بقية الروافد كـ"المفتاح" للسكاكي والكتب المذكورة ضمن شروح التلخيص مكثت مسعفا عند الحاجة، مع العلم أن "مفتاح العلوم" هو أصل هذه الشروح والتلخيصات والمختصرات والحواشي.

**3- منهجي في التعامل معها.**

بما أن المغيلي ظل يمتح منهما خلال التأليفين[1] ليبني صرح الكتاب البلاغي الذي بصدد أن يحقق، فقد تبرزا خير مقوم للنص وأمتن عمدة. ذلك بأنني ظللت أراجع مادة "الحد" منهما. تلك المادة التي شرحها المؤلف برمز: "ش" أي: "شرح" بعد إذ وضعها تحت رمز: "قوله". والقائل والشارح فيهما هو المؤلف نفسه.

كنت أحترم كلمات الحد والصيغه وعباراته، فلا أنقفها إلا حين تقتضي الضرورة الشديدة ذلك، لأن اجتهاد المؤلف لا ينبغي أن يخدج، وتصنيفه لا يستدعي التغيير، علما أن المنهج صارم في ذلك. ومن هنا يتضح أن عنايتي بالنص، ليخرج سليما كما أراده صاحبه، جعلتني أتعامل معه بحيث لا أحيد عنه إلا عن سهو طارئ، وذلك وفق المنهج الآتي:

- كان إذا طابق الحد (أي مقول: "قوله") ما في التلخيص والمختصر واتفقا لفظا وصيغة على جهة المزج والإدماج، نبهت في الهامش بعبارة: " الحد في التلخيص والمختصر بإدماج"، مع ذكر الجزء والصفحة.

- وحين يرد الحد ناقصا، ولكن المفهوم ظاهر، أكتب في الهامش: "الحد في التلخيص والمختصر بنقص في اللفظ".

---

(1) تأليف كتابيه: التبيان في علم البيان" و"شرح التبيان في علم البيان".

• ومتى جاء الحد ناقصا مخلا، قومته بزيادة الكلمة الساقطة بين معقوفتين، أو العبارة (وبالعبارة قليل) منبها في الهامش بالقول: "زيادة من التلخيص والمختصر (أو من أحدهما)"، وقد أقول: "زيادة اقتضاها السياق" أو: زيادة اقتضاها التصنيف".

• وإذا زادت كلمة مخلة بالمعنى في الحد، حذفتها وأشرت في الهامش بالقول: "في المخطوط (كذا) فاقتضى السياق حذفها من حيث لا تؤدي فائدة (أو معنى)، والتصويب من التلخيص والمختصر"، أو من أحدهما.

• وإذا زاد المؤلف من عنده في الحد كلمة أو كلمات على ما فيهما، وكان ذلك غير مخل بالمعنى، اضطررت إلى ذكر ذلك أيضا في الهامش مثل أن أقول: "الحد في التلخيص والمختصر بزيادة".

• ومتى تبينت كلمة مصحفة أو محرفة في المتن، وأمكن تصويبها منهما فعلت، وأشرت في الهامش بعبارة: "في المخطوط (كذا) والتصويب من التلخيص والمختصر"، أو من أحدهما.

• وحينما تقتضي الضرورة إضافة كلمة في المتن بين معقوفتين بعد احتكام إليهما، فالتنبيه على ذلك في الهامش على النحو التالي: "زيادة اقتضاها السياق من التلخيص والمختصر" أو "من" أحدهما، ولعل التنبيه الثاني كثر في "شرح" القول.

• والكلمة أو العبارة في المتن، ولو وردت مخالفة لما فيهما غير مخلة بالمقصود، لم أتطاول عليها وأشرْتُ في الهامش بعبارة: "في التلخيص والمختصر بلفظ (كذا) أو: (بصيغة كذا).

• وإذا اقتضى اصطلاح بلاغي تفسيراً أو إبانة من المتن، وكان ذلك وارداً فيهما أو في أحدهما (وغالبا ما يكون ذلك في المختصر) شرحته في الهامش وأحلت إلى الجزء والصفحة منه.

• وحين يقتضي المقام أن يساق قول في الهامش منهما أو من أحدهما، تكون العبارة هي: "قال في المختصر:..." مثلا، أو: "هذا (الأمر) وأراد في المختصر، (أو غير وارد...)".

• ومتى جاء مثال بلاغي أحوج إلى تأكيد أو تخريج قلت: "المثال في التلخيص والمختصر" أو "في" أحدهما.

فإن كان المثال مختلفا عما فيهما في الشكل قلت: "المثال في التلخيص والمختصر بلفظ (كذا)" أو "... بصيغة كذا".

هذا مجمل منهجي في التعامل مع كتابي التلخيص والمختصر بصفتهما النسختين المساعدتين. ومن باب التنبيه أيضا أنّني كنت أستعين بنسخة مخطوطة للمختصر، أؤكد منها بعض القواعد والشواهد متى اقتضى الأمر ذلك، وأشير إلى أنها نسخة مخطوطة، بوضع رقم الورقة وشقّها الأيمن أو الأيسر، بين معقوفتين.

وتجدر الإشارة إلى أنني جوزت لنفسي أن أستدل من الكتب الثلاثة ضمن شروح التلخيص متى استدعى التصويب ذلك أو التخريج أو التصحيح. فقد كنت أنبه في الهامش بالقول مثلا: "... والتصويب من "مواهب الفتاح" و"عروس الأفراح، و"حاشية الدسوقي". كل ذلك بهدف أن اسجل رقما موحدامن الجزء والصفحة. وقد يقع أن أستدل من أحدهما دون الباقين إلى جانب "المختصر"، أو بالاستعانة بالمخطوط منه أحيانا.

أما كتاب "الإيضاح" للقزويني - ضمن الشروح - ، فقد استغنيتُ عنه بالنسخة المنفردة المحققة[1] (في ستة أجزاء). ومتى تطلب المقام استدلالا منه، ضممته في الهامش إلى بقية المصادر البلاغية - في مكانه - مرتبا الترتيب الزمني المتبع.

وحيث إن كتاب "مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي، كشف، هو أيضا، عن غير يسير من المستغلق أو المشكل، باعتباره أصلا لهذه الفروع جميعها، فقد كنت أستعين به في التخريجات منبها على رقم الصفحة في الكتاب حين يقع مثل ما ذكرت من تقديم أوتأخير أو تصحيف أو تحريف أو غيره، فظل هذا المصدر بين يدي المقابلات يمثل عمدة لا أستغني عنه أيضا، وإن كانت الصدارة للمختصر والتلخيص كما ألمعت. أما النسخة التي تبنّيت طبعتَها له، فهي نسخة دار الكتب العلمية[2].

آمل أن أكون وفقت في منهجي وأنا أستعمل هذه النسخ بشديد الحذر وكبير العناية. هدفي هو كشف النص على صورته الحقيقية، خدمة للمنهج العلمي في

---

(1) الإيضاح: تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، (في مجلدين)، دار الجيل، بيروت.

(2) مفتاح العلوم: ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور. دار الكتب العلمية. بيروت.

التحقيق، وإغناء للتعليقات والهوامش. تلك التي ربما عكست مستوى المرجعية العلمية المتعامل بها في هذا الصدد.

### 4.الرموز المستعملة في الكتاب المخطوط.

∴ :إشارة إلى الفصل بين الفقرتين أو شطري البيت.

خ،خ : إشارة إلى الخطأ.

و : إشارة إلى إلغاء.

خ ق : إشارة إلى وجوب تقديم كلمة وتأخير أخرى.

(. : إشارة إلى وجود وصل بين كلمتين متلازمتين، وعادة ما تكون في خاتمة السطور

حَ : للتحويل من حديث أو تركيب سبق، أو تعود على شيء مذكور لا يراد تكراره.

**كذا**: للتحويل إلى أنه نقلها كما قرأها.

هـ : للتحويل إلى انتهاء كلام أو بيت أو قول.

إعادة الحرف مصغرا فوق الكلمة: إشارة إلى أنه غير واضح فيها.

ش : يرمز إلى شرح مقطع قول

. : نهاية فقرة.

، : غالبا ما ترد فاصلة بين صدر البيت وعجزه.

### 5ـ عملي في تحقيق الكتاب:

بما أنني اعتمدت النسخة الفريدة، فقد أضحى من غير وسعي إجراء المقابلات التي سارَ بها عمل التحقيق، رغم أنه بين يدي ما يقوم مقام النسخة الثانية المساعدة. ذلك، وكنت أعرض على كتابَي التلخيص والمختصر كل ما اختصر المؤلف منهما مزجا وإدماجا. كان يرمز إليه بعنوان: "قوله" ثم يبسط الشرح برمز: "ش" = "شرح".

هذان المصدران الرافدان أسعفاني غير يسير على تخطي المزالق الممكنة على مستوى المبنى والمعنى، جعلت أطمئن إلى صحة النص المقدَّم كما شاءه المؤلف، منقولا بالخط المطبعي المألوف.

أما عملي فيتلخص في المسالك التالية:

**أولا - النص:**

سعيت جاهدا في سبيل تقديمه على أصح وجه، طمأنة لنفسي وإقناعا لرغبتي ومحافظة على الأمانة، واحتراما لقواعد التحقيق، ومراعاة لحدود العمل العلمي. فما حاولت أن أقحم ما يخل بأسلوبه، أو يعبث بتعبيره. فأنا أعلم أنَّ ذلك من غير مهمتي. من هذا المنطلق عقدت العزم على تقفّي الخطوات الآتية:

• وضع الكلمات التي تُزاد بين معقوفتين متى اقتضى السياق تلك الزيادة، ومتى وقع السَّقط في النص المخطوط. وكنت أنبه على أنها من التلخيص والمختصر رافدي النسخة. فإذا كان من غيرهما كالكشاف أو المفتاح أو دلائل الإعجاز أو الفوائد الغياثية ذكرته، سواء صرّح بالنقول أو لمَّح، هدفي من وراء ذلك تقويم المتن. وكنت أضع في الهامش عبارة: "زيادة من..".

"ضبط كلمات النص الضبط الإعرابي. وأمّا ما استعجم منها فكان يتم شكله شكلا تاما تمهيدا لتبيُّنه وتهوينا لفهمه.

• وضع العناوين الصغرى أو الفرعية بين معقوفتين متى أغفلها المؤلف. فإن وردت في المصدرين المعتمدين نبهت على مكان وجودها منهما. وكنت أتلافى التنبيه إذا كانت زيادتها من يد البحث لضرورة السياق.

• إذاوقع تصحيف أو تحريف أو خطأ في كلمة، استبدلت بها الصحيح، ونبهت على ذلك في الهامش قائلا: (في المخطوط: "كذا" والتصويب من التلخيص والمختصر - أو من أحدهما -) فإن لم يكن منهما، قلت: (...اقتضى السياق تصويبه).

• إذا زيدت كلمة أو عبارة مخلة بالمعنى أو ليست بذات فائدة، حذفتها من مكانها، ونبهت في الهامش - برقمها - على سبب ذلك الحذف، وأقول: في المخطوط: "كذا وكذا" بزيادة "كذا" فاقتضى السياق حذفها من حيث لا تؤدي فائدة - أو من حيث لا تؤدي معنى -) وربما عللت ذلك إذا تعلق الأمر بقاعدة نحوية أو صرفية أو إملائية.

• كنت أستعمل لفظ "بإدماج"[1] عقب ذكر كتابي التلخيص والمختصر مكان:

(1) الإدماج: إحكام الفتل وشده، وإدخال الشيء في الشيء، كما تدمج الماشطة مشطة المرأة، إذا ضفرت ذوائبها: جمهرة اللغة: 450/1، واللسان (د م ج): 275/2.

"بمزج"[1] لأن الكاتب أكثر ما كان يدمج.

• حين كانت تواجهني كلمة غير واضحة المعالم، كنت أنبه في الهامش بقولي: (كلمة غير واضحة في المخطوط، ونرجح أن تكون "كذا")، دون تغيير في المتن، إلا أن يكون اللفظ المناسب عندي معروفا، فإنني أضعه مكانها وأنبّه في الهامش قائلا: (في المخطوط: "كذا" والصواب ما أثبتنا) ذاكرا السبب في غالب الأحيان.

• كنت أضع منحرفا عند نهاية كل صفحة من المخطوط هكذا:/، وأثبت الرمز على جانب الصفحة موازيا له.

• ظللت أعد اللوحة (الورقة) صفحتين في المخطوط - كما صُوِّر لي - فالصفحة الأولى على اليمين أرمز لها بحرف "أ"، والثانية على اليسار بحرف "ب" أضعها بعد على يسار المنحرف على أن أضع على يمينه رقمها.

فحين ارمز إلى الورقة 24، مثلا، والصفحة الأولى منها على اليسار أكتبها على النحو التالي: [24/ب]

• كنت أضع الآية القرآنية بين قوسين منجّمين: ﴿...﴾

• الحديث الشريف كنت أحيطه بقوسين: (...)

• إذا تبينت نقولا صرح بها المؤلف أو لمح وضعتها بين مزدوجتين (علامة التنصيص): «...»

• إذا ظهر لي أن لفظا قد يستغلق على القارئ أو يعد مفتاحا للفهم، شرحته في الهامش.

• في الشواهد الأشعار، أضيف مقابل القائل اسم البحر بصيغة النكرة بين معقوفتين: [...]

**ثانيا - تخريج الشواهد:**

هي من الغزارة بحيث تعاورت مقاطع النَّص من قرآنية وحديثية وشعرية وأمثال وأقوال مشهورة. وتجدر الإشارة إلى أنني لم أكن في الهامش أذكر دار الطبع وتاريخه مادام سيثبت في الفهرس، وإنما كنت أكتفي بذكر اسم المؤلف، للمرة الأولى إلى

---

(1) المزج: خلط السائل بغيره (كالخمر والماء، واللبن والعسل، وما أشبه ذلك) انظر: جمهرة اللغة: 472/1، واللسان (م زج) 366/2.

جانب اسم الكتاب.

### أ - القرآن الكريم:

- لاحظت أن المؤلف كان يهمل، في حالات كثيرة، عبارة "قال تعالى"، أو: "قوله تعالى" مكتفيا، تارة، بلفظ: "قوله"، وطورا بلفظ "قال" أو يهمله. ولعله بذلك يربك القارئ إذا لم يكن لديه تمرس أو استئناس بالنص القرآني، فتخيم عليه أغيمة التعمية. كنت في هذه الأحوال أضيف بين معقوفتين لفظ [تعالى] أو [سبحانه] تأدُّباً مع كلام الخالق عزّ وجل.
- كنت أثبت في الهامش اسم السورة ورقمها يتوسطهما منحرف.
- إذا جاءت الآية في المتن غير تامة أثبتُّ منها ما يعد من الشاهد، بين معقوفتين أو أكملتهما في الهامش إذا كانت ثمة ضرورة.
- ضبط الآية الضبط التام الكامل من أولويات هذا الأمر مع مراعاة قراءة حفص برواية نافع المعتمدة عندنا نحن المغاربة.
- إذا دعت الحاجة إلى كتب القراءات لذت بها لتقديم أوجه قراءة الآية، أو لاقتضاب إعراب ذي فائدة، أو سوق مضمون ذي شاردة.

### ب - الحديث الشريف:

بلغ عدد الأحاديث في الكتاب ثمانية وثمانين. ذكر منها،ضمن موضوع "السرقات" أربعة وسبعين. حين هم المؤلف بالاستدلال على فصاحته عليه السلام، وأنه لم يُسبق إلى ألفاظ.

كان المغيلي يسوقها متنا مجردا عن السند. وزاد من عنت البحث وجود المبتورة وغير التامة والمركبة من حديثين أو أكثر، كما جاء بعضها بالمعنى في جل ألفاظها. ولعل الاستغناء بالمتن دون السند يعود إلى الأسلوب التعليمي الذي كان شائعا في عصر المؤلف، وإلى عزوف الناس عن السند، ربما لضعف هممهم في الحفظ. نصيرنا في ذلك تأليف المتون والمنظومات على النمط المذكور. هذا والإشارة جديرة إلى أن فريقا من الدارسين يرى أن الاستدلال بالحديث الشريف أمر فيه نظر، لأنه يعتقد أن من الحديث ما ورد بمعناه. ومن هنا لم يؤخذ بلفظه ما دام العجم هم

أيضا رووه.

علل هذا الفريق ما يذهب إليه من عدم جدوى الاستدلال بالحديث لفظا، بأن رطانة أولئك قد تعطل اللفظ الشريف. وربما يعود ذلك في نظرهم لعدَم غِنَى لغتهم التي من الممكن أن تحط من مستوى البيان النبوي. هذا، وبعض يرى خلاف ما يرون في هذا الأمر، ويأخذ باللفظ النبوي مطردا بما فيه الذي روي آحادا دون تواتر[1].

أما تخريج الحديث النبوي الشريف، فقد نحوت فيه النحو الذي درج عليه المشتغلون به:

- كنت أقتضب السند والرواية إذا كانت مختلفة عما في النّص، وأردفها بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث والجزء - من المصدر - والصفحة.
- كانت الكتب التسعة، عمدة هذا التخريج، موضوعة في المحل الأول.
- المصادر رتبتها في التخريج من: موطأ مالك إلى صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم إلخ...
- فإن لم يكن الحديث واردا فيها، بحثت عنه في كتب المسندات وكتب الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، أو كتب بعض اللغويين، الذين عرف عندهم بعضها أكثر مما عرف عند غيرهم.
- كنت أعزف عن ذكر الكتب اللغوية والبلاغية ليستقيم المنهج. وما فعلت ذلك إلا حيث تقتضيه الضرورة بقوة.
- لم أكن أشرح من كلمات الحديث الشريف المستغلقة إلا ما رأيت أن المقام يقتضيه. فكنت أستعين عليه بالمعاجم المختصة أو العامة.

### ج - الشعر:

نيفت الأبيات المستشهد بها على المائتين، فاتخذت لها السبل الآتية:

كنت:

- أرتب مادة المصراعين متى استدعت الضرورة ذلك، لأن الناسخ كان يمزج

(1) انظر في هذا الصدد كتاب: "موقف النجاة من الاحتجاج بالحديث الشريف" تأليف د.ة خديجة الحديثي، وبخاصة ص: 367 - 422. ففيه إغناء للموضوع.

بين صدر البيت والعجز أحيانا.

- أضبط البيت في النص ضبطا تاما.
- أقومه في المتن إن طرأ عليه كسر.
- أكمله في الهامش متى اكتفى المؤلف بصدره أو عجزه.
- اقتضب ترجمة في الهامش للشعراء المذكورين في المتن.
- فإن لم ينسب الشعر بحثت عن قائله وذكرته في الهامش.
- إن كان للشاعر ديوان وضعته في الأولوية، ثم أغنيت بمصادر غير واردة في هامش التحقيق، وفي الغالب كنت أضيف المصادر البلاغية لأنها تمثل مجال العلم الذي صنّف فيه الكتاب.
- كنت أقدم الديوان المحقق على غير المحقق.
- وإن لم يكن له ديوان اكتفيت بالمصادر العامة بما فيها البلاغية إغناء للفنّ.
- متى استوقفتني ألفاظ وقد رأيت من الضروري شرحها انطلاقا من المعاجم فعلتُ.
- إذا اقتضى المقام ذكر موطن الشاهد في البيت بيّنتُهُ.
- قد أنبه على وجود تعليقات للعلماء في موضوع الشاهد.
- كنت أقتضب سبب النظم في قليل جدا من المرات.
- صادفت من الشعر، في الكتاب، ما هو منسوب، خطأ، إلى غير قائله. فوقفت عنده بالتعليل ولو طال (انظر، مثلا، الأبيات المنسوبة إلى الإمام الشافعي "عمدة الخير عندنا..." التي حققت نسبتها لابن مفوز الاشبيلي. وتأمل بيت سحيم بن وثيل الرياحي: "أنا ابن جلا..." الذي شاع الظن عند الناس أنه للحجاج بن يوسف، لأنه تمثل به في قصته مع أهل العراق وخطبته فيهم).

### د - الأقوال والأمثال والحكم:

كنت في الغالب أبحث عن قائليها فإن أعوزني البحث أثبت المصادر التي أوردتها ذاكرا وجوه اختلاف رواياتها بالزيادة أو النقص أو الإبدال.

**ثالثا: الرموز المستعملة:**

(مخ): مخطوط.

ص: صفحة.

[ ] معقوفتان لكل زيادة.

( ) قوسان للحديث أو ذكر مادة المعجم أو الإشارة إلى صدر بيت أو عجزه وللإدماج أو غير ذلك.

﴿﴾ قوسان منجّمان للآية القرآنية.

" " علامة التنصيص على قول أوكلام.

**: تنجيم للفصل بين شطرين في بيت.

...: نقط الحذف.

- .. - : عارضتان.

/: نهاية صفحة الورقة المخطوطة وبداية الأخرى.

خ ع: الخزانة العامة بالرباط.

خ ح الخزانة الحسنية بالرباط.

خ ص الخزانة الصبيحية بسلا.

خ ق: خزانة القرويين بفاس.

خ.و: الخزانة الوطنية.

ع: عدد الدورية أو المجلة.

# نماذج من صور المخطوط

اللوح الأول (١/أ، ١/ب) من مخطوط كتاب «شرح التبيان في علم البيان»

الخزانة العلمية ... SALE

اللوح الأخير (١/) من مخطوط كتاب «شرح التبيان في علم البيان»

# النص المحقق

شرح التبيان في علم البيان

لأبي عبد الله محمد بن

عبد الكريم المغيلي

(ت 909هـ)

# شرح التبيان في علم البيان

## [1/أ] بسم الله الرحمن الرحيم،

## وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمدُ للهِ الذي أفْهمَ حقائِقَ المعاني ببيانِ بديعِ التبيانِ، وأيَّدَ ملَّتَهُ ونصرَ صفوتَه ببعثِ سيّدِنا عدْنانَ صلّى اللهُ عليهِ وعلى آله وصحبِهِ صلاةً وسلاماً، أنالُ بهما حظاً وافراً من الرحمةِ والغُفرانِ.

أما بعدُ، فيقولُ عبيدُ اللهِ الغنيُّ بهِ عمَّن سواهُ، محمدُ بنُ عبد الكريم بن محمد بن عمرَ بن يخْلفَ[1] الأشْعريُّ معْتقداً، المالكيُّ مذهباً، المغربيُّ إقليماً، المغيليُّ نسباً، التّلمسانيُّ منشأً، الإسْكندريُّ منْزلاً:

إني استخَرْتُ اللهَ تعالى في وضع شرْحٍ لطيفٍ على المقدمةِ المُلقَّبةِ بالتّبيانِ في علمِ البيانِ[2]، ومن اللهِ تعالى أسألُ التوفيقَ والغُفرانَ. إنهُ هوَ السميعُ العَليمُ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلاَّ باللهِ العَليِّ العظيمِ.

### قوله:

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝ إِيَّاكَ ﴾ [3]

وأشهدُ أنّ سيدنَا محمداً عبدهُ ورسولُه المُصطفى الأمينُ صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلهِ وصَحْبهِ أجمعينَ، صلاةً وسلاماً دائِميْن مُتَلازميْنِ إلى يومِ الدّين.

---

(1) انظر ترجمة المؤلف في قسم الدراسة.

(2) المقدمة تمثل اختصار المختصر للتفتازاني (ت 719 هـ). وهي والشرح معا للمغيلي. (انظر الدراسة).

(3) سورة الفاتحة / 1 - 4. وتمامها: ﴿ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾.

## شرح:

بدأتُ بالحمدِ لِلّهِ ربِّ العالمينَ تأسِّياً بكتابِ الله واتِّباعاً لسنَّةِ رسولِ الله صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم. وأرْدَفتُه بالصلاةِ والسلام على سيدِنا محمدٍ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ، لقوله: "مَنْ صلَّى عليَّ في كتابٍ لمْ تَزَلِ الملائكةُ تَستغفِرُ لهُ ماَ دامَ اسمِي في ذلِكَ الكتابِ"[(1)]

## قوله:

أمَّا بعدُ[(2)]: فهذا مختصرُ علم البيانِ مهذَّبُ الألفاظِ مقرَّبُ المعانِي.

## شرح:

تسميَةُ هذا العلمِ الذي صنِّفَ هذا المختصرُ فيه بعلمِ البيان[(3)] من بابِ تسميَةِ الشيءِ باسم جزئِهِ لأنهُ مشتَمِلٌ على ثلاثةِ فنونٍ: **فنُّ المعاني وفنُّ البيانِ، وفنُّ البديعِ.**

وكثيرٌ منَ الناسِ يُسمي الجميعَ بعلمِ البيانِ، وبعضُهم يُسمِّي الأول: علمَ المعاني، والأخيرَين: علمَ البيانِ[(4)]

---

(1) أخرجه الطبراني في الأوسط بسنده إلى أبي شيبة وعده ضعيفا، وكذا أورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة بسنده إلى أبي هريرة: 204/1 - 205، والمنذري في الترغيب بالسند نفسه: 110/1 - 111، والهيثمي في المجمع: 136/1 - 137، وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه بشر بن عبيد الدارمي، كذبه الأزدي وغيره، وأورده علاء الدين الهندي في كنز العمال بالسند المتقدم: 1 - 502 رقم: 2243 وعزاه للطبراني في الأوسط، والشيخ إسماعيل الجراحي في كشف الخفاء: 27/2 رقم: 2518، وهو في إتحاف السادة المتقين بلفظ: "يستغفرون" 50/5، وانظره أيضا في زهر الرياض الزكية لعبد الحافظ بن علي المالكي: 10.

(2) أي مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فكذا...وهو من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة، أي: بعد الحمد والصلاة: المختصر: 46/1 - 47.

(3) في المخطوط: "المعاني" خطأ من سهو الناسخ، ولعله نتج عن انتقال نظره إلى السطر الموالي مما يدل على أن الكلمة محرفة، ذلك بان البيان جزء من علوم البلاغة تَسمى به الكل.

(4) التلخيص للقزويني ص: 37 والمختصر للتفتازاني (ضمن شروح التلخيص): 1/ 151، وانظر هذه الفروق في الروض المريع ص: 88 - 89.

# [الفصاحة في المفرد]

## قوله:

لأنَّ الفَصاحةَ في المفردِ سلامتُهُ منْ تَنافر الحروفِ والغرابةِ ومخالفةِ القياسِ[1].

## [شرح][2]

هذا تعليلٌ لقوله[3]: "مهذَّبُ الألفاظِ مقرَّب المعاني"

والمقْصَدُ الأهمُّ منْ ذلكَ [1/ب] التَّخلصُ لتعريفِ الفصاحةِ والبلاغةِ.[4]

**فالفصاحةُ:**[5] يوصفُ بها المفردُ والكلامُ، والمتكلمُ.

**فصاحةُ المفردِ:**[6] سلامتُه من تنافر الحروفِ والغرابةِ ومخالفةِ القياس.[7]

*فالتنافُر: وصفٌ في الكلمةِ يوجبُ ثقَلَها على اللسانِ، كقولِ أعرابيّ سُئلَ عن ناقتِه فقال: "تركْتُها تَرعى الهُعْخُعَ"[8] (بخاء معجمة)، وكلفظ "مُسْتشْزرَات"[9] أي:

(1) الحد في التلخيص: 23 - 24، والمختصر: 1/ 75 - 88 (بإدماج وبصيغة: "خُلوصُهُ من تنافُر".

(2) رمز الشرح ساقط من المخطوط، ولعله من سهو الناسخ. والزيادة اقتضاها التصنيف.

(3) قول التفتازاني في المختصر: 46/1، 76 - 77.

(4) عرفها الخليفة المأمون وهو يقرأ كتابا لعمرو بن مسعدة بقوله: "البلاغة التباعد من الإطالة والتقريب من البغية، والدلالة بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى": نهاية الأرب للنويري: 260/7، وينظر حد البلاغة في البيان والتبيين للجاحظ: 96/1، وفي تحرير التحبير: 43. وحدهما والاختلافات عليهما في الصناعتين للعسكري: 15 - 65، والدلائل للجرجاني: 35 - 37، 43 - 65، وقانون البلاغة للبغدادي: 76 - 77، والمفتاح للسكاكي: 415 - 422، والروض المريع للمراكشي: 87.

(5) قدّم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها: المختصر (ضمن شروح التلخيص) 1/ 70 - 88.

(6) وقدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها" المصدر السابق.

(7) أي القياس اللغوي الصرفي: المصدر نفسه: 76/1.

(8) المثال في الإشارات لمحمد بن علي الجرجاني: 4 والإيضاح للقزويني: 72/1 والتبيان للطيبي: 472، وعد الخليل في العين: "الهعخع اسما خاصا" 54/1 - 55. وقال العلوي في الطراز: "الهعخع: شجر". وقيل لفظ موضوع للمعاياة ولا أصل له في اللغة.

(9) ينظر في بيت امرئ القيس بن حجر الكندي الملك الضليل الملقب بذي القروح من قصيدته المعلقة [طويل]:

غدائرُهُ مُستشزراتٌ إلى العُلا تَضلُّ المَداري في مُثَنى ومرسل

=

مرتفعات. وهذا مرجعه إلى الذوقِ السليمِ. فكلُّ [ما][1] عدَّهُ الذوقُ السليمُ ثقيلا متعسّرَ النطقِ فهوَ متنافرٌ. ولا عبرةَ بقربِ المخارجِ ولا بُعدها ولا غير ذلكَ من صفاتِ الحروف، إذْ لا شكَّ في فصاحةِ:﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ ﴾.[2]

•"والغرابةُ كونُ الكلمةِ وحشيَّةً، أي غيرَ ظاهرةِ المعنى ولا مؤنسةِ الاستعمالِ"[3] والغريب[4] قسمان: غريبٌ حسنٌ وغريبٌ قبيحٌ.

فالغريبُ الحسنُ هو الَّذي لا يغيب استعمالُه عن القربِ لأنهُ لم يكنْ وحشياً عندهمْ كغريبِ القرآنِ والحديثِ، وك:(تكَأْكَأْتُمْ). أي: اجتمعتُم،[5] و(افرَنْقِعوا)، أي: تنحَّوْا.

قال الجاحظ:[6] مرَّ أبو علقمةَ[7] ببعض طرق البصرةِ وهاجتْ به مِرَّةٌ[8]، فوثبَ

=

ديوانه ص: 17 ب 36.

والبيت في تفسير أرجوزة أبي نواس: 65 وهو من شواهد كتب البلاغة كالمثل السائر لابن الأثير: 192/1 والإشارات: 4، والتلخيص: 24 وشرح الكافية البديعية للحلّي: 313 وعقود الجمان للسيوطي: 11/1 والمعاهد للعباسي: 8/1/1.

(1) ساقطة من المخطوط والزيادة من المختصر، 80/1 بعبارة: والضابط ههنا أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا".

(2) سورة يس/ 59 وتمام الآية: ﴿ ... إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا ٱلشَّيْطَٰنَ ﴾. والشاهد هو الجمع بين الحرفين: "ع. هـ".

"ويقال: أعهد بكسر الهاء" إعراب القرآن للنحاس: 402/3.

وقال التفتازاني: في المختصر: 83/1 "فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح، بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل والعجز إلى الله، وتعالى الله عن ذلك عُلوا كبيرا".

(3) هذا قول التفتازاني في المصدر السابق: 83/1 وفيه: "مأنوسة" مكان مُؤنَسة".

(4) في المخطوط: "الوحشي" والظاهر أنه اجتهاد من المؤلف بإطلاق الجزء على كله.

(5) في المخطوط: "أحجمتم" وهو تحريف والتصويب اقتضاه المفهوم المعجمي.

(6) في المخطوط: "الحافظ" والتصويب اقتضاه السياق. والكلام لعمرو بن بحر الملقب بالجاحظ المتوفى سنة 255 هـ، نسبه إلى أبي عيسى في: البيان والتبيين:1/ 379 - 380.

(7) النحوي النميريّ من أهل واسط عالم باللغة وكان يتقعر في كلامه ويستعمل الحوشي من الكلام والغريب: إرشاد الأريب: 205/2.

(8) في المخطوط: "قرة" وهو تصحيف، والتصويب من البيان والتبيين: 379/1.

والمِرَّةُ: مزاج من أمزجة البدن: اللسان (م ر ر) 168/5 ويقال: ممرور مثل: محموم أي به نوع

=

عليهِ قومٌ يعصرونَ[1] إبهامهُ ويؤذِّنون في أذنِه، فأفلتَ من أيديهمْ[2] وقال: مالَكمْ تكأْكأْتم[3] عليَّ كما تكأْكأُون[4] على ذي جنَّةٍ[5] افرنْقِعوا عنِّي، فقال بعضهم: دعوهُ فإنَّ شيطانَه يتكلمُ بالهنديَّة[6].

والغريبُ القبيحُ يُعابُ استعمالُهُ مطلقاً ويُسمَّى "الوحشيَّ الغليظَ": وهو أن يكونَ، مع كونهِ غريبَ الاستعمالِ، ثقيلاً على السمع، كريهاً على الذوقِ. ويسمَّى "التوعُّر"[7] أيضاً، كـ (جَحيشٍ) للمنفردِ[8]، و(اظلَخَمَّ)، أي: أظلمَ[9]، و(جَفَخَ)، أي: فخرَ وتكبَّر[10].

ثم الغرابةُ في اللفظِ إما لِكونِه لا يُعرفُ معناهُ إلاَّ بعدَ البحثِ عنهُ في كتبِ اللغةِ المبسوطةِ كما تقدمَ، وإماًّ لكونهِ يحتاجُ إلى أن يُخَرَّجَ له وجهٌ بعيدٌ كـ (مُسَرَّجاً) من قول العجاج:[11] [رجز]

---

= من الحكة، وهو داء يأخذ في الجلد على شكل بثور كالدراهم بعضها أصغر من بعض مسطحة إلى حمرة، يدعى: "الشرْيُ": حديقة الأزهار للغساني: 418.

(1) في المصدر السابق بلفظ: "يعَضُّون" وقبله: "قوم منهم فأقبلوا يعضون".

(2) في المصدر السابق: 380/1 بصيغة: "فأفلت منهم فقال:...".

(3) في المصدر السابق بلفظ: " تتكأْكؤون" وأما في الصناعتين: 37 فكما في المخطوط.

(4) في الصناعتين: 37 بلفظ: "قد تكأْكأْتم".

(5) ذي جنة: ذي جنون.

(6) الخبر يروى في البيان والتبيين: 379/1 - 380. وهو في الصناعتين: 37 بنقص في الرواية وهو في الإشارات: 5 وقد عزاه إلى عيسى بن عمر الثقفي عالم العربية والنحو الذي كان يميل إلى الوحشي في الكلام (ت 149هـ) عن نزهة الألباء: 13 - 15 وبغية الوعاة: 325، وفيه: "وقع عن حمارة".

(7) في المخ "التوعر" ولعله قصد "المتوعر".

(8) يقصد "المستبد بأمره الذي لا يشاور الناس في رأيه" المختصر: 83/1. والمحكم لابن سيدة، (ج ح ش): 93/3. وفيه: "هو الفريد الذي لا يزحمه في داره مزاحم".

(9) المختصر: 83/1.

(10) الصحاح للجوهري: (ج ف خ) 420/1.

(11) كنيته أبو محمد رؤبة، والعجاج لقبه، واسمه عبد الله (ابن رؤبة البصري التميمي السعدي (ت 145 هـ) وهو وأبوه اشتهرا بالرجز.

=

ومُقلــــةً وحاجــــباً مــــزجَّجاً        وفاحِمـــاً ومَرسَـــناً مُـــسَرَّجاً

فالمُقلةُ والحاجبُ معروفانِ. وقوله: "مزجّجاً". أي: مرقّقاً مطوَّلاً. و"فاحماً": أي شعراً أسودَ كالفحم[1]. و"مَرْسَناً" أي: أنفاً[2]. ومسرَّجا: صفة الأنف[3]، وكأنهُ [2/أ] شبههُ بالسيفِ السريجيّ في الرِّقةِ والاستواء، وبالسّراج في البريقِ[4]. فإن قلتَ: ما منعَهُم من جعْلهِ اسمَ مفعولٍ، من سرَّجَ اللهُ وجهَه؟ أي: حسَّنه. ثم أنشدَ مصراعَ البيتِ[5].

فالجوابُ، كأنهُم، واللهُ أعلمُ، لم يعتادوا على الاستعمال. وكان هذا مولَّداً مُستحدثاً من السِّراجِ، على أنهُ لا يبعُدُ أن يقال: سرَّج اللهُ وجهَه أيضاً منْ بابِ الغرابةِ.

*والمخالفةُ كونُ لفظِ الكلمةِ على خلافِ وفْق[6] ما ثبتَ عن الواضع نحو: الأجلل بفك الإدغام من قوله:[7] [رجز]

=

ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان: 333/1 والإصابة لابن حجر: 88/5 ومعاهد التنصيص للعباسي: 15/1 - 18 ومقدمة الديوان بتحقيق عبد الحفيظ السطلي.

والبيت في ديوانه: 330 (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي: تح د. عزة حسن). وفي: الحيوان 304/1 ومعجم مقاييس اللغة: 168/2 والفائق في غريب الحديث: 36/2 (عجز البيت) واللسان (س ر ج) 298/2 و(رس ن): 180/13.

وهو من شواهد كتب البلاغة كسر الفصاحة: 56 - 57 والتلخيص: 25 (عجز البيت): "مسرجا": أي في الاستواء والإيضاح: 15/1 والمختصر: 84/1 - 85 وفي المجاز والاستعارة للطيب بن كيران: 56.

(1) المختصر: 84/1 - 85.

(2) المرسن: والمرسنة: موصوف أقيمت مكانه الصفة، حبل من كتان: فقه اللغة للثعالبي: 260. وقال ابن كيران في المجاز: 56 "والمرسن كاليد في النعمة والقدرة، ولعله اكتفى عنه بالسبب وبالآلة" وقال في علاقة المجاز: " ومنها تسمية المطلق باسم المقيد كالمرسن".

(3) اللسان (س ر ح): 297/2 - 298 والمعاهد 14/1/1.

(4) في التلخيص: 25 والمختصر 85/1.

(5) يقصد بيت العجاج المذكور.        (6) انظر المختصر: 88/1.

(7) يعزى البيت لأبي النجم العجلي، ويسمى الفضل بن قدامة بن عبيد الله من رجاز الإسلام والفحول (ت سنة 130 هـ) وهو في: عيون الأخبار لابن قتيبة: 101/1/2 ومعجم الشعراء للمرزباني: 310.

وهو أيضا من شواهد كتب البلاغة كالإشارت: 4 والإيضاح: 26/1 والتلخيص، 25 (صدر البيت) والمختصر 88/1 - 89 (صدر البيت) والعقود 11/1، والمعاهد: 19/1/1. وشذا العرف

=

الحمـــــدُ للهِ العَلِـــــيّ الأجْلَـــــلِ          الـــواحدِ الفـــرْدِ [القـــديم][1] الأوَّل

فإنَّ [ال][2] قياسَ: "الأجلّ".

وليس من المخالفةِ نحوُ: وقَطَطٌ[3] شَعَرُهُ، وما أشبهَ ذلكَ من الشواذِّ الثابتةِ في اللغةِ لأنها كذلك ثبتتْ عن الواضع.

## [الفصاحة في الكلام]

## قوله

وفـي الكـلامِ سـلامتُهُ مـن التَّعقـيدِ وضـعْفِ التألِـيفِ وتنافـر الكلمـاتِ مـع فصاحتِها[4].

## شرح:

أي: "**والفصاحة في الكلام**": سلامتهُ منْ كذَا: فالتعقيد كونُ الكلامِ غيرَ ظاهر الدلالةِ على المعنى المرادِ منه لخلل واقع.

إما في ترتيب الألفاظ بسببِ تقديمٍ أو تأخيرٍ أو حذفٍ أو إضمارٍ أو غيرِ ذلكَ ممَّا يوجبُ صعوبةَ فهمِ المرادِ،[5] وإنْ كانَ ثابتاً في الكلامِ جارياً على القوانينِ كقولِ الفرزدقِ في مدح خالِ هشامِ بن عبد الملكِ، وهوَ إبراهيمُ بنُ هشامِ بن إسماعيلَ المخزوميُّ:[6] [طويل]

---

=

للحملاوي: 156 (صدره).

قال فيه أبو عبيدة: ما زالت الشعراء تقتصر بالرجاز حتى قال أبو النجم (البيت) وبعده:

مـــواهبُ الفـــضل الوهـــوبِ المجـــزلِ          أعطـــى فلـــم يَـــبْخَلْ ولـــن يُـــبَخَّلِ

(1) زيادة من مصادر البيت. (2) زيادة من المختصر: 98/1.

(3) قطط: "جعد قصير" اللسان (ق ط ط): 380/7.

(4) الحد في التلخيص: 26 والمختصر: 90/1. (بإدماج وتقديم وتأخير).

(5) قال في الروض المريع: 87: "والفصاحة أن يكون اللفظ مشاكلا للمعنى المشاكلة العقلية والنظام الطبيعي. واتساع الفهم في لوازمه. فهو العالي الدرجة الرفيع المنزلة".

(6) في المخطوط: أورد البيت على الهامش الأيمن من الصفحة استدراكا.

ديوانه: 108 وينظر في الكتاب لسيبويه: 32/1 وشرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي: 298.

=

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُه

"فِي الناسِ[1]: حَيٌّ يُقَارِبُهُ":

أيُّ أحد يُشابِهُه في الفضائل إلاّ رجلاً ملكَ المالَ والمُلكَ أبُو أُمِّ ذلك المُملَّكِ أبوهُ؟ أيْ: أبو إبراهيمَ[2] الممدوحُ.

أيْ: لا يُماثلُه أحدٌ إلاّ ابنُ اختِهِ الذي هوَ هشامٌ. ف "مِثلُ": اسمُ ما. و"في الناس": خبرُها. و"حيٌّ": بدلٌ منْ "مِثل". ومُملَّكًا": مُستثنى منْ "حيٌّ". ونصِفُه لتقدّمِه، وإلاَّ فالمُختار البدلُ. وأبو أمِّهِ أبوهُ": جملةٌ في موضع الصفة لِ "مُمَلَّكا".[3]

وإمَّا في الانتقال منَ المعنى الأوّلِ المفهومِ بحسبِ اللغةِ إلى الثاني: المقصودُ إيرادُ اللوازِمِ البعيدةِ المفتقِرةِ إلى الوسائطِ الكثيرة معَ خفاءِ القرائنِ الدالةِ على المقصودِ، كقولِ عبّاس بن الأحنفِ:[4] [طويل]

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا وتَسْكُبُ[5] عَيْنايَ الدُّموعَ لِتَجْمُدا

فكأنهُ يقولُ: إنّي لأطيبَنَّ نفساً بالبُعدِ والفِراقِ[2/ب] وأوطِّنها على مقاساةِ

---

=

وهو أيضا من شواهد كتب البلاغة كسر الفصاحة: 104 والدلائل: 83 ونهاية الإيجاز للرازي: 279 والمفتاح للسكاكي: 416 والمثل السائر: 1/ 286، 42/2 وتحرير التحبير لابن أبي الأصبع: 22، 222، 419، والإشارات: 11، والتلخيص: 28 وشرح الكافية البديعية: 233 والفوائد الغياثية للإيجي: 164، والمختصر ومواهب الفتاح وعروس الأفراح: 1 - 92 والعقود: 16/2، 194 والمعاهد: 43/1/1. وفتح القدوس (مخ): 334.

(1) في المخطوط: (الناس في حي) بزيادة: "في" بينهما فاقتضى السياق حذفها من حيث لا تؤدي فائدة.

(2) ترجمة إبراهيم بن هشام في نهاية الإيجاز: 305/2 وتحرير التحبير: 419 والمعاهد: 43/1/1.

(3) ينظر إعراب البيت في المعاهد: 44/1/1.

(4) هو من بني حنيفة، وكُنيته أبو الفضل، والعباس هذا من الذين قصروا شعرهم على الغزل. وكان فصيحا. (ت 188). ورجح بعضهم وفاته سنة 192 هـ وقد صلى عليه المأمون: مقدمة الديوان: ص: 4 - 12، وزهر الآداب: 1018/1014/2/4. والبيت في ديوانه: 106ق: 208 بشرح مجيد طراد.

وهو من شواهد كتب البلاغة كالبلاغة للمبرد: 85 بلفظ: و"أطلب" والدلائل: 268 والإشارات: 12 والتلخيص 30 (دون عزو) والتبيان للطيبي: 514 (دون عزو) والمختصر: 111/1 والعقود: 17/1، المعاهد: 51/1.

(5) في المخطوط:«تكسب» بدل:«تسكب» تصحيف بقلب مكاني، وانظر أمالي الزجاجي: 58.

الأحزانِ والأشْواقِ، ولأتسبَّبُ بذلك إلى وصل وقبولٍ ومسرّةٍ لا تزولُ، فإنَّ «الصَّبرَ مِفْتاحُ الفرجِ»[1]، وإنَّ مَعَ كلِّ عُسْرٍ يُسْراً[2].

فجعَلَ سكبَ الدمعِ، وهو للبكاءِ، كنايةً عمَّا يلزمُ فراقَ الأحبّةِ من الكآبَةِ والحزنِ، وقد أصابَ. لكنهُ لم يصبْ في الكنايةِ عمَّا يوجبهُ الوصالُ من الفرج بجمود العين، لأنَّ الانتقالَ منهُ إلى بُخلها بالدمعِ أقربُ من انتقالها لما قَصَدهُ من السرور. ولهذا لا يقالُ: لازالتْ عينكَ جامدة، كما يقالُ: لا أبْكَى عينَك.

والضعفُ تأْليفُ أجزاء الكلامِ على خلافِ القانونِ النحويّ المشتهرِ فيماً بين أصحابهِ. حتى إنهُ يمتنعُ عند الجمهورِ كالإضمارِ قبل الذّكر لفظاً ومعنىً نحوُ: ضرب غُلامه زيدٌ[3].

والتنافرُ كونُ اجتماعِ الكلماتِ ثقيلاً على اللسانِ كما في قوله[4]: [رجز].

وقَبْـرُ[5] حَـرْبٍ [بِمَكـانٍ[6]] قَفْـرٍ[7]     وَلَـيْسَ قُـرْبَ قَبـرِ حـرْبٍ قَبْـرُ

---

(1) طرف من حديث شريف وتمامه: «الصبر مفتاح الفرج والزهد غنى الأبد» رواه الديلمي بلا إسناد عن الحسين بن علي مرفوعا. وهو في: إتحاف السادة المتقين: 6/9 والدرر المنتشرة: 104، وكشف الخفاء: 21/2 - 2:1590، والنوافح العطرة: ح 939 وأخرجه الترمذي بسند ضعيف بلفظ: «انتظار الفرج بالصبر عبادة»: 565/5 والقضاعي في مسند الشهاب: 2/5 وهو عند الألباني في السلسلة الضعيفة، رقم: 490.

(2) ينظر في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ ﴾ سورة الشرح/5 - 6 والشاهد في المختصر: 65/1.

(3) المثال في التلخيص: 26، والمختصر: 99/1.

(4) البيت منسوب إلى الجن حين مقتل حرب بن أمية بن عبد شمس جد معاوية. في البيان والتبيين: 37/1 والحيوان: 207/6، وربيع الأبرار: 316/4 - 317.

وهو من شواهد كتب البلاغة كالدلائل: 45 - 46 ونهاية الإيجاز: 123، والمثل السائر: 288/1 - 289، والتعريف والإعلام للسهيلي: 115 والإشارات: 11، والتلخيص: 26 والطراز: 422 - 584، والمختصر: 99/1، والعقود: 15/1، 170/2 والمعاهد: 34/1/1.

(5) في المخطوط: «وخبر» تصحيف.

(6) زيادة من مصادر البيت ليستقيم الوزن.

(7) قال القزويني في الإيضاح: 18/1: "يجوز في «قفر» الرفع على القطع، والجر على الصفة".

وكما في قولِ أبي تمام:[1][طويل].

كَـريمٌ مَتَـى أَمَدَحْـهُ أمْدَحْـهُ والـوَرى مَعـي وإذا مـا لُمـتُهُ لُمْـتُهُ وَحْـدي

ثم انضمَّ إليه ثانياً فتضاعفَ ذلك. وليس «أمْدَحْهُ» غير فصيحٍ بمفرده،[2] للجزْمِ بفصاحةِ ﴿فَسَبِّحْهُ﴾[3]، ثم لا بدّ من سلامة الكلام من التعقيدِ والضعف.

والتّنافُرُ أن تكونَ كلِماتُهُ فصيحةً في نفسها. فزيدٌ أجلَلُ، وشَعَرٌ مُسْتَشْرِزٌ. وأنْفٌ مُسَرَّجٌ، ونحو ذلك، ليس بفصيح.

## [الفصاحة في المتكلم]

## قوله:

**وفي المتكلم** مَلَكةٌ يُقتَدرُ بها على التعبيرِ عن المقصود[4] بلفظٍ فصيحٍ[5].

## شرح:

يعْني أنَّ «الفصاحة في المتكلم»: قوةٌ يقتدرُ بها على التعبير عن مقصدهِ بلفظٍ فصيحٍ.

---

(1) دوانه: 116/2 ق:56ب: 33.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالدلائل: 46،485، ونهاية الإيجاز: 123، والإشارات: 11.

والتلخيص: 27 (دون عزو) والتبيان للطيبي: 472 والمختصر: 100/1، والعقود: 16.

والبيت من قصيدة في مدح أبي المغيث الغافقي يعتذر إليه.

(2) جمع بين الحاء والهاء، وهما من حروف الحلق، وكرر: «أمدحه»، فهذا خارج عن حد الاعتدال: ينظر المختصر: 102/1.

(3) ينظر في قوله سبحانه: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَـٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾ الطور:49. حيث جمع بين الحاء والهاء أيضا.

(4) في المخطوط (المقصود وبلفظ) بزيادة «و» بين اللفظين فاقتضى السياق حذفها من حيث لا تؤدي فائدة.

(5) الحد في التلخيص: 32،والمختصر: 117/1، 120،121.

- فقولهُ: «مَلَكَةٌ»[1]: احترز به منْ لا يقتدرُ[2] على التعبير عن المقصود بلفظٍ فصيح إلا بلفظٍ أوْ تعب[يرٍ][3].
- وقولهُ: «على التعبير» احترز به عمن له ملكةٌ على التصور دون التعبير.
- وقولهُ: «عن المقصودِ» احترز به من قوله: ملكَةٌ يُقتدرُ بها على التعبير بلفظٍ فصيحٍ. لكن لفظه لا يطابقُ تصورهُ.
- وقولُه: «بلفظ فصيح» احترز به عمنْ لهُ ملكةٌ يقتدرُ بها على التعبير عن المقصود. لكنْ بلفظٍ غير فصيحٍ. وإنماَ قال: بلفظٍ، ولمْ يقلْ بكلامٍ ليَعُمَّ المفردَ والمركَّبَ[3/أ].

وليْسَ من شرطِ الفصيحِ حُصولُ التلفُّظِ بذلك. بل الفصيحُ منْ كانت لهُ الملكةُ ولوْ لمْ يُعَبّرْ بذلكَ قطُّ[4].

## [البلاغة في الكلام]

## قوله:

ولأنَّ «**البلاغة في الكلام**» مطابقتُه لمقتضى الحالِ مع فصاحتِه[5].

## شرح:

المقصودُ من التعليل هُنا ما تقدمَ في التعليل المتقدمِ. والحاصلُ أنَّ «**البلاغةَ**» يوصفُ بها الكلامُ والمتكلمُ فقط[6].

---

(1) قال في المختصر: 121/1 «وقيل ملكة، ولم يقل صفة ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحا إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه» «وملكة يقتدر بها على استحضاره المعاني من العلم بفن من فنون».

(2) وقيل لا يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه. وقيل بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب: المصدر السابق.

(3) زيادة اقتضاها السياق.

(4) انظر التلخيص: 73، والمختصر: 120/1 - 121 (بتصرف من المؤلف).

(5) الحد في التلخيص:33 والمختصر: 122/1، (بسقوط «لأن»).

(6) في المختصر: 73/1 «أي بدون المفرد إذ لم يسمع: كلمة بليغة».

فـ«**البلاغةُ في الكلامِ**» مُطابَقَتُهُ لمقتضى الحال مع فصاحته.

والمرادُ بـ«الحالِ»: الأمرُ الداعي إلى التّكلم[1] على وجهٍ مخصوص من تأكيدٍ أو حذْفٍ أو تعريفٍ أو غير ذلك. فالكلامُ البليغُ هو المُطابقُ لذلك الوجهِ المخصوص معَ حصولِ فصاحته. فالمطابقُ لمقتضى الحالِ مع التعقيد مثلاً ليسَ بفصيحٍ. وارتفاعُ شأْنِ الكلامِ في الحسن والقبول بمطابقته مقتضى الحال وانحطاط شأنهِ في ذلكَ يعد مهما.

## [البلاغة في المتكلم]

### قوله:

«وفي المتكلم ملكَةٌ يُقْتَدرُ بها على تأليف كلامٍ بليغٍ»[2].

### شرح:

أي «**والبلاغةُ في المتكلم**» قوةٌ يقتدرُ بها على تأليف كلام فصيح[3] مطابق لمقتضى الحال.

وإنما قال: «على تأليف»[4]: حالٌ ليسَ من أول وهلةٍ أنَّ البلاغة لا مدخل لها في المفردات. وقد علمَ بذلك أن كلَّ بليغٍ فصيحٌ وليس كلُّ فصيح [بـ][5] - بليغٍ.

### قوله:

لكنْ للبلاغةِ طرفانِ:

"أعلى": وهو حدُّ الإعجاز وما يقرُبُ منهُ.

و"أسفلُ": وهو ما إذا غُيِّر الكلامُ عنْهُ إلى ما دونهُ التَحقَ عندَ البُلغاءِ بأصواتِ الحيوانات وبينهُما مراتبُ كثيرةٌ.[6]

---

(1) «للمتكلم» مجرورا باللام في المختصر: 122/1.

(2) التلخيص: 35.

(3) المصدر السابق: 36.

(4) قد يجوز تأويل "على تأليف" في الأصل: مؤلفا.

(5) زيادة اقتضاها السياق. وفي المختصر: 143/1 "بليغا" بدون باء الجر.

(6) الحد في التلخيص: 35 والمختصر: 145/1 - 147 (بإدماج وتصرف).

## شرح:

**اعلمْ** وفقَنا اللهُ وإياكَ أنَّ[1] البلاغة تتفاوتُ إلى أن تَصيرَ حدّاً لا يعلمُه إلاّ اللهُ بمراتبها في نفس الأمرِ إلاّ مِن - مُتَعينةٍ مُتميزةٍ، لكنْ لمّا قصرتِ الطاقةُ البشريةُ عن إدراكِ ماهيتِها والتعبير عنْ حقائقِ مَراتِبِها لم يكنْ بدٌّ من التجوز في التقريب بجمع ما تقاربَ علوُّ شأْنِه في رتبةٍ واحدةٍ وجعل مجموعِهِ رُتبةً عُليا.

فأعلى مراتب البلاغةِ حدُّ الإعجاز وما يقربُ منهُ. فالأوَّلُ حدٌّ لا يمكنُ لبشرٍ أن يُعارضَهُ، والثاني حدٌّ لا يمكنهمْ أن يجاوزوهُ.

## قلتُ:

ومن الغَلطِ والجَراءة[2] قولهم: إن بعض الآياتِ أعلىَ طبقةً [3/ب] منَ البعض في البلاغةِ. وليتَ شعري مِنْ أيْنَ لهمْ أنَّ مُقتضَى الحالِ قد اتحدَ فيهاَ؟ ألَمْ يَعلمُوا ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ[3] قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴾ ؟[4] وأسفلُ مَراتبها مَا إذا غيرَ الكلامُ عنهُ إلى رُتبهِ[5] دونَهُ، التحقَ ذلك الكلامُ عند البلغاءِ بأصواتِ الحيواناتِ وإنْ كانَ قائمَ الإعرابِ مؤدّياً أصلَ المُرادِ.[6] ثمَّ اعلمْ أنَّ بينَ طرفي البلاغةِ مراتبُ كثيرةٌ لاَ يُمكنُ التعْبيرُ[7] عن شيءٍ منها لِعدمِ الإحاطةِ بهَا.

## قوله:

وتتبعُها وُجوهٌ أخرُ تورثُ الكلامَ حسناً.[8]

---

(1) في المخطوط: "أما" واقتضى السياق اثبات "أن" مكانها والتصويب من التلخيص: 35.

(2) مِنْ: جرؤ يجرؤ جراءة: أساس البلاغة: (ج رأ): 87.

(3) ساقطة من المخطوط والتصويب من المصحف الشريف من سورة الطلاق /12.

(4) سورة الطلاق /12 وأولها (لتعلموا أن...).

(5) في المخطوط: "رتبه". وفي المختصر بلفظ: "مرتبة": 1/ 140.

(6) ينظر المختصر: 1/140.

(7) في المخطوط: "التغيير". والتصويب اقتضاه السياق.

(8) الحد في التلخيص: 35 والمختصر: 1/ 147 - 149 (بإدماج).

## شرح:

أي وتتبعُ البلاغةَ وجوهٌ أخرُ تورثُ الكلامَ حسناً، أي:[1] منْ جهةِ معناهُ.

ثمَّ اعلم أنّهُ لما كان المقصَدُ من هذا العلمِ معرفةُ بلاغةِ الكلامِ وتوابعها حصرَ المقصدُ منهُ في ثلاثةِ أبوابٍ، لأن البلاغةَ في الكلامِ مطابقتُه لمقتضَى الحالِ مع سلامتِه من الغرابةِ، ومخالفة القياس، وضعف التأليفِ، والتنافر، والتعقيدِ.[2]

فالغرابةُ تُعرفُ من "علِم اللغةِ"، والمخالفة[3] من "علِم التَّصريفِ". وضَعفُ التأليفِ من "عِلم النحو". والتنافر بالطبع".[4] فلمْ يبقَ إلا مطابقةُ مقتضىَ الحالِ.[5] من التعقيد[6]: يُعْقَدُ، لمعرفةِ مطابقةِ مقتضى الحالِ، "علمُ المعاني"، ولمعرفة كيفية الاحتراز عن التَّعقيدِ "علم البيان"، ولمعرفة ما يتبعُ ذلك منَ المحسِّنات "علِمُ البديعِ".[7]

(1) في المخطوط: "أما" ولا يستقيم الأسلوب بها، وجوابها غير وارد.

(2) الشرح في التلخيص: 37 والمختصر: 148/1 (بتصرف).

(3) يقصد مخالفة القياس: المصدر السابق: 148/1.

(4) التلخيص: 37 والمختصر: 148/1.

(5) هذا الترتيب أيضا في الروض المريع: 75.

(6) يقصد التعقيد المعنوي: المختصر: 149/1 - 150.

(7) تنظر هذه الفروق في الروض المريع: 88 - 89.

# الباب الأول

# في علم المعاني [1]

## قوله:

وهو علمٌ تُعرفُ بهِ أحْوالُ اللّفظِ العربيّ التي بها يطابقُ مُقتضى الحالِ[2].

## شرح:

يعني أنَّ «علمَ المعاني» عدة أصولٍ مستنبطةٍ منْ تراكيب[3] البُلغاءِ. ويحصلُ من إدراكِها وممارستِها مَلكةٌ يُقتدرُ بها على معرفةِ أحوالِ اللفظِ بكونه عربيّاً إشعاراً بأنّ الصناعةَ[4] المتكلَّمَ فيها إنَّما وُضعتْ لذلكَ[5].

**واعلمْ** أنَّ علمَ المعاني ليسَ عبارةً عنْ مجردِ معرفةِ هذه الأحوالِ بأنْ يُتصور

---

(1) قدمه على البيان لكونه منه شعبة أو هو بمنزلة المفرد من المركب: المختصر: 152/1، وحصره التفتازاني في ثمانية أبواب: كما جاء في المختصر 161/1 - 163 والتلخيص: 37 ورتبها على النحو التالي: [1] أحوال الإسناد الخبري[2] وأحوال المسند إليه [3] وأحوال المسند [4] وأحوال متعلقات الفعل [5] والقصر [6] والإنشاء [7] والفصل والوصل [8] والإيجاز والإطناب والمساواه. وهي كذلك في المفتاح: 161. وانظر تعريفاته في قانون البلاغة: 95.

(2) الحد في التلخيص: 37. والمختصر: 161/1 - 163 (بإدماج) بصيغة «يعرف» وهو أيضا في الروض المريع للمراكشي 89. 90.

(3) في المخطوط «التراكب» والتصويب من الباحث اقتضاه السياق.

(4) المراد بالصناعة: القواعد المسماة بهذا العلم.

(5) وقوله: «لذلك»، أي ذلك اللفظ العربي أي عن أحواله، لأن مقصود مدون هذا الفن إنما هو معرفة أسرار القرآن وهو عربي» المختصر: 159/1. و«صناعة البديع والفصاحة والبلاغة إنما هي من جهة الاستدلال بالألفاظ على معانيها، فهي راجعة إلى كيفية العبارة والأساليب في البيان، وعلم البيان إنما هو من جهة وجه الدلالة والدليل. فهو راجع إلى المعاني من حيث هي واضحة فيه». انظر الروض المريع: 88. (بتفصيل).

مجردُ التعريفِ والتنكير والتقديم والتّأخير، وما أشبه ذلك. بل المرادُ أنهُ عِلمُ تَعَرُّفِ هذه الأحوالِ منْ حيثُ إنّها يُطابقُ بها اللفظُ مقتضَى الحالِ.

الشيخ[1]: والأوضحُ في تعريفِ علمِ المعاني أنهُ علمٌ [4/أ] يعرفُ به كيفيةُ تطبيقِ الكلام العربيّ لمقتضى الحال.

## [أحوال المسند إليه][2]

## قوله:

والمتكلمُ فيهِ قسمانِ: مفردٌ ومُرَكَّبٌ[3].

## شرح:

أي: وينْحَصِرُ الكلامُ في المفردِ والمركّبِ.

والمرادُ [بالمفردِ][4] الكلمةُ. وبالمركب الجملةُ. وسيأتي ذلكَ إنْ شاءَ اللهُ تعالى مُفصَّلاً.

## [تنكيره مفرداً]

## قوله:

فالمفردُ يُنكر للنوعية والإفراد وعدمِ الحصرِ والتعظيم والتكثير وضديْهما[5].

## شرح:

بدأ «بالمفردِ» لتقدُّمِه على المركب طبعاً. وذكرَ أنهُ يُؤتَى به منَكَّراً لمعانٍ سبعة:

---

(1) التفتازاني في المختصر: 157/1 (بتصرف).

(2) زيادة اقتضاها التصنيف من التلخيص: 68 - 69. والمختصر: 272/1. وفيه أن العناية بأصوله يقصد منها الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه، وأما أسباب تقديمه على المسند فمذكورة في المصدر السابق الأخير: 273/1.

(3) التلخيص: 53 - 69 والمختصر: 170/1 - 178.

(4) زيادة اقتضاها السياق.

(5) الحد في التلخيص: 68 - 69 والمختصر: 272/1 - 273 (بإدماج).

## الأوّلُ:

قصدَ نوعٍ منْ أنواعِهِ، كـ(غِشاوةٍ) منْ قولهِ تعالى: ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ ﴾[1] أيْ نوعٌ منَ الأغطيةِ[2] غيرُ ما يتعارفُه الناسُ، وهوَ غطاء التعامي عن آيات الله.

## الثاني:

قصدَ فردٍ ممّا يقصُر عليه اسمُ الجنس، كـ(رجلٍ) من قوله [تعالى][3] ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ[4] مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾[5].

## الثالث:

قصدَ عدمِ الحصر، كـ(كاتِبٍ) من قولك: زيدٌ كاتبٌ، إذْ لوْ قلتَ: زيدٌ هوَ الكاتبُ، لفُهِمَ انحِصارُ الكتابةِ فيهِ.

## الرابع:

قصدَ الإشعار بتعظيمهِ، كـ(هُدًى)، من قولهِ تعالَى: ﴿[و][6] هُدىً [وَمَوْعِظَةٌ][7]

---

(1) سورة البقرة: 7.

في «غشاوة» قراءتان: بالرفع على الابتداء، وبالنصب بفعل مضمر تقديره: وجَعل... ولا يجوز أن ينتصب بختَمَ. وفي غِشاوة: ثلاث لغات أخر غشوة بالفتح والضم والكسر» انظر الحجة لأبي علي الفارسي: 291/1 وإعراب القرآن للنحاس: 186/1 - 187 والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: 23/1، وهي من أنواع مجاز التشبيه في كتاب: الإشارة إلى الإيجاز للعز ابن عبدالسلام: 127/1.

(2) الأساس (غ ش ي): 451، واللسان (غ ش ا): 126/15.

(3) زيادة اقتضاها التأدب مع كلام الله سبحانه.

(4) هذا الرجل هو: «مؤمن آل فرعون، وقال شعيب: اسمه سمعون، وقال محمد بن إسحاق: شمعان وقال إن اسمه حزقيل ابن شمعون، قال الكلبي: هو ابن عم فرعون أخي أبيه» النكت والعيون في تفسير الماوردي: 244/4 وانظر الكشاف: 169/3 وتفسير البيضاوي: 125/2/4.

(5) سورة القصص: 18.

(6) ساقطتان من المخطوط والزيادة اقتضاها السياق القرآني من المصحف الشريف من سورة: القصص/19.

(7) نفس الإجراء.

لِلمُتَّقِينَ﴾[1].

**الخامس:**

قصد الإشْعار بتحْقيره، كآخِر كلمةٍ منْ قوله:[2] [طويل]

لَـهُ حَاجِـبٌ فـي كـلِّ أمـرٍ يَـشينُهُ وليسَ لهُ عنْ طالِبِ العُرفِ[3] حَاجِبُ

أي: حَقِيرٌ[4]. فكيفَ بالعَظيم، وأمّا الحاجبُ الأوَّلُ فيُنكَّر للتعظيمِ.

**السادس:**

قصد التّكثير، كـ«إبلاً» و«غَنَماً» منْ قولِهِ: إنَّ لهُ لإبلاً، وإنّ له لَغَنَما.

**السابع:**

قصد التقْليل، كـ(رِضْوَان) من قولِهِ تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾[5].

والفَرْقُ بينَ التَّعظيمِ والتكثيرِ، أنَّ التعظيم بحسبِ ارتفاعِ الشأنِ وعلوِّ الطبقةِ؛ والتكثيرَ بحسبِ اعتبار الكمية تحْقيقاً وتقديراً. وكذلكَ الفرقُ بينَ ضدّيهما. وهمَا التَّحقيرُ والتقليلُ. وقدْ يردُ التنكيرُ للتكثير والتعظيم[6] معاً، كـ(رسُلٍ) منْ قولهِ: ﴿فَإِن

---

(1) سورة آل عمران: 138 وفي المائدة/48 بنصب «موعظةً» والآية بتمامها ﴿هَـٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾.

(2) البيت منسوب إلى مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة، وكان أبو حفصة مولى لمروان بن الحكم وأعتقه يوم الدار لما أبلاه آنئذ وهو من المجيدين للشعر. وكما يلوح من أخباره فقد كان له ذوق بلاغي رفيع (تـ182هـ). ترجمته في الموضح: 62، 161، 189، 190، 191، 318، 319، 322، 376. وديوان المعاني: 23/1 وفي زهر الآداب: 551/2 بلفظ: له صاحب في كل خير يعينه...».

وهو له من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 193 والإشارات: 41 والإيضاح: 36/2 ومفتاح تلخيص المفتاح للخلخالي (م خ): 25 والعقود: 76/1 والمعاهد: 127/1/1، والمواهب لابن يعقوب المغربي: 349/1.

وغير معزو من شواهد: مغني اللبيب: 662/2 ش: 810 والمفتاح: 92 والتبيان للطيبي: 84 وعروس الأفراح للسبكي: 349/1.

(3) العُرف: المعروف والإحسان: عروس الأفراح: 349/1.

(4) يقصد: ليس له حاجب حقير: المختصر: 350/1 والمعاهد: 127/1/1.

(5) سورة التوبة: 72.

(6) في المخطوط «العظيم» تصحيف.

ﵟكَذَّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَﵞ[1] أيْ ذَوُو عددٍ كثيرٍ وآياتٍ عظامٍ[2] وقدْ يردُ للتقليل والتحقير معاً. كـ«شيئًا» منْ قوله: أعطاني شيئاً. أيْ: قليلاً حقيراً، فتأمّلْ ذلكَ.

## [تعريفه]

## قوله:

ويُعرّفُ[3] «بالإضمار»، لأنَّ المقامَ لِتكلُّمٍ أو خِطابٍ أو غيْبَةٍ[4].

## شرح:

لمّا فرغَ منْ ذكر فوائدِ تنكير المفردِ شرعَ في ذِكرِ تعريفِ فوائد[ه][5].

وحَقيقَةُ التَّعريفِ جَعْلُ[4/ب] الذّاتِ مُشاراً بها إلى خَارجٍ مختَصٍّ إشارةً وصيغةً.

ومنْ طريقهِ «الإضمارُ» وهوَ التّعبيرُ عنهُ بضميرٍ، وقدْ ذكرَ لتعريفِه بهِ ثلاثةَ معان:

**الأول:**

«أن يكونَ المقامُ مقامَ تكلُّمٍ»، فيتعيّنُ التعبيرُ بضمير المتكلم[6]، كما لوْ أردتَ أنْ تخبَر عنْ نفسِكَ بالقيام، فالواجبُ أنْ تقولَ: قمْتُ. ولو قلتَ: قامَ زيدٌ، تريدُ به نفسَك، لمْ يكن اللفظُ دلالةً على المتكلمِ الذي اقتضاهُ الحالُ.

**الثاني:**

«أن يكونَ المقامُ مقامَ خطابٍ». أيْ: المقصدُ الدلالةُ على الخطاب[7].

---

(1) سورة آل عمران/184.

(2) أي «فَتَأَسَّ بمن كُذب قبلك من الرسل» الإشارة إلى الإيجاز: 29.

(3) الضمير يعود على المسند إليه.

(4) الحد في التلخيص: 57 والمختصر: 288/1 (بإدماج وتصرف قليل بتنكير الكلمات الأخيرة).

(5) زيادة اقتضاها السياق: ذلك بأن الضمير يعود على «المفرد».

(6) نحو: «أنا ضربت».

(7) نحو: «أنت ضربتَ».

الثالث:

«أن يكونَ المقامُ مقامَ غيبةٍ»، أيْ: المقصدُ الدلالةُ على[1] الغيبةِ[2]. وكلُّ ذلكَ بيّنٌ.

## تنبيه:

أصلُ الخِطابِ أنْ يكونَ لمعيَّنٍ[3]، لأنهُ توجيهُ الكلامِ إلى حاضرٍ، فيكونُ معيّنا كما هو شأنُ كلِّ معرفةٍ، وقد يُترك[4] إلى غير مُعيَّنٍ ليعمَّ على سبيل البدليّةِ كلَّ مُخاطبٍ، كقولكَ: فلانٌ لئيمٌ، إنْ أكرمْتَه أهانَكَ وإن أحسنت إليه أساء إليك. فكأنَّكَ تقولُ: إنْ أُكْرِمَ أو أُحْسِنَ إليه. لأنكَ تريدُ مخاطَباً بعيْنهِ[5].ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴿١٢﴾ ﴾[6]. أيْ تناهتْ حالُهم الفظيعةُ في الظهور لأعلى المحشر إلى حيث يمتنعُ خفاؤُها. فلا يختصُّ بها رؤيةُ راءٍ دونَ راءٍ. فكذلكَ الخطابُ لا يختصُّ بهِ مخاطبٌ دونَ مخاطبٍ. فتأملْهُ[7].

## قوله:

«وبالعلمية لإحضا[ر]ه»[8] بعينهِ في ذهنِ السامعِ ابتداءً باسمٍ مُخْتَصٍّ بهِ،

---

(1) في المخطوط: (على الخطاب الغيبة) بزيادة لفظ «الخطاب» بينهما والظاهر أنه نتج عن انتقال نظر الناسخ إلى الكلمة قبلها أو بعدها.

(2) نحو: «ضرب» لتقدم ذكره لفظا أو تحقيقا أو تقديرا.

(3) التلخيص: 57.

(4) في المخطوط: «مر» والتصويب من المصدر السابق: 57 والمختصر: 290/1 إذ لا يستقيم المعنى بذكره.

(5) الشرح أيضا في الإشارات: 149 والفوائد: 118.

(6) سورة السجدة: 12 وتمامها: (عند ربهم).

(7) التلخيص: 57 والمختصر: 290/1 - 291.

جاء في إعراب القرآن للنحاس: 294/3، «مخاطبة النبي ﷺ مخاطبة لأمته. والمعنى: ولو ترون. ومذهب أبي العباس غير هذا، وأن يكون المعنى: يا محمد، قل للمجرم، ولو ترى إذ المجرمون.. لندمت على ما كان منك، وحذف جواب (لو والقول)».

(8) زيادة من التلخيص 57 والمختصر: 290 - 291.

والكنايةِ والتعظيمِ والإهانةِ، ولإيهامِ استلذاذِهِ والتَّبرُّكِ بهِ»[1].

## شرح:

لما فرغَ منْ ذكرِ فوائِدِ تعريفِ المفرد «بالإضمار»، شرعَ في ذكرِ «فَوائد تعريفهِ بالعلمية». وذَكَرَ منها ستّة معانٍ.

### الأول:

قصدَ إحضارهِ بعينهِ في ذهنِ السامع ابتداءً باسمٍ مختصٍ به، كالاسمِ الأعظمِ منْ قولهِ تعالَى: ﴿ قُلْ [هُوَ][2] اللهُ أَحَد ﴾[3].

فقولنا: «لإحضارهِ بعينهِ في ذِهنِ السامع»[4]: توطئةٌ، لأنّ كلَّ معرفةٍ توصلُ لذلكَ.

وقولُنا: «ابتداءً» يخرجُ ما افتقر لتوجّهٍ أو عهدٍ [5/أ] كضمير الغائب من قولِكَ: جاء زيدٌ. و: هو قائمٌ. وكاسم الإشارةِ والمعرفِ بألْ.

وقولُنا: «باسمٍ مختصٍ بهِ»: يخرجُ ما يُحضرهُ ابتداءً ممّا وُضعَ لغير مُعيَّنٍ، ليعبّرَ به عن معينٍ، كضمير المتكلّم. فتأمل ذلكَ.

### الثاني:

الكنايةُ عنْ معنىً يصلحُ لهُ الاسمُ، كأبي لهبٍ منْ قولهِ تعالَى: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝ ﴾[5] أي يدا جهنَّم[6]، لأنّ انتسابَهُ للنّار يدلُّ علَى ملابستِه إيّاهَا، كما يُقالُ:

---

(1) الحد في التلخيص ص: 57 - 58 والمختصر: 292/1 - 295 (بإدماج وتقديم، وتأخير).

(2) زيادة اقتضاها سياق الآية.

(3) سورة الإخلاص/1.

(4) القول في المختصر: 293/1 نقلا عن القزويني في التلخيص: 57.

(5) سورة المسد/1.

(6) «قوله تعالى: ﴿ أَبِى لَهَبٍ ﴾ يقرأ بفتح الهاء وإسكانها» انظر الحجة للفارسي: 451/1 والتبيان للعكبري: 1308/2. وأورده ابن خالويه في: مختصر في شواذ القرآن: 182: «تبت يدا أبو لهب». وجاء في تلخيص البيان: 338: «والتباب: الخسران المؤدي إلى الهلاك، ويفضي إلى البوار، فجاز نسب ذلك إلى يديه: المال والملك»، وفي تَبَّ الأولى قولان، «أحدهما أنه دعاء، والآخر أنه خبر»: إعراب القرآن النحاس: 305/5.

هذا أخو الخير، وأبو الشرّ، وأخو الفضل، وأخو الحربِ: لمنْ يلابسُ هذهِ الأمورَ[1].

وممّا يجبُ أن يعلمَ أنّ أبا لهبٍ إنّما استعملَ هنَا في الشخص المسمَّى به. لكنْ يَنتقلُ الذهنُ منهُ إلَى جَهَنَّمِيّ. كما أنَّ طويلَ النجاد[2] يُستعملُ في معناهُ الموضوع لهُ. يُنتقلُ منهُ إلى طويل القامة[3]. ولو قلتَ: رأيتُ اليومَ أبا لهبٍ، وأردتَ كافراً جهنّمياً لاشتهار أبي لهبٍ بهذا الوصفِ لكان ذلكَ استعارةً، كـ(رأيتُ حاتِماً). فلاَ يكونُ منَ الكنايةِ في شيءٍ.

## الثالث:

التّعظيمُ، كما في الألْقابِ الصالحة لهُ[4].

## الرابع:

الإهانةُ، كما في الألقابِ الصالحةِ لَها[5].

---

(1) مثل «أخو السّر وأخو سفر وأخو عزمات وأخو قفار وأخو لذةٍ وأخو الهيجا»: تفصيله في المخصص: «باب الأخوة»: 218/13/4 - 220. وجاء «أخو الخمر» في أدب الكاتب أيضا: 315: في قول أبي الأسود:

دع الخمرَ تَشْربها الغُواةُ فإنني رأيتُ أخاها مُغْنياً عنْ مكانها
فإلاَّ يكنْها أو تكنْه فإنه أخوها غذَتهُ أمهُ بِلِبانها

ويقال أيضا: «ابن جلا، وبنت الأرض، وبنت العنقود، وبنت الشفة، وبنت الدهر»: المخصص: 218/13/4 - 220.

(2) ينظر في قول أبي خراش خويلد بن مرة يرثي زهير بن العجوة.

طويلُ نجادِ السيفِ ليس بحيدرٍ إذا اهتزَّ واسترختْ عليه الحمائلُ

كتاب الاختيارين، صنعة الأخفش الأصغر ص: 680 ق: 108.

أو في قول ابن أهبان الفقعسي يرثي أخاه ابن أهبان بن خالد الأسدي.

طويلُ نجادِ السيفِ يصبحُ بطنُه خميصاً وجاديهِ على الزادِ حامدُ

شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب لأبي العلاء: 643/1 ق: 374.

(3) يفهم منه طول القامة «ولو لم يتقلد سيفا قط»: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: 191 - 192.

(4) نحو: «ركبَ عليٌّ»: المختصر: 298/1.

(5) نحو: «هرب معاوية»: المصدر السابق: 298/1.

**الخامس:**

إيهامُ حصول الاستلذاذِ بذكرِهِ، كقولكَ: محبٌّ ليلَى أنتَ لَيْلاً[1]، لمنْ يفهمُ بالإِضمَارِ.

**السادس:**

إيهامُ التبرُّكِ بذكرِهِ: (اللهمَّ صلِّ على سيّدنا محمدٍ وباركْ على سيّدِنا محمدٍ)، ونحوُ ذلكَ كالتفاؤلِ والتطيُّر[2] مما يناسبُ اعتباره في الإعلامِ.

## قوله:

وبالموصوليَّةِ لعدمِ علمِ المخاطبِ بالأحوالِ المختَصةِ بهِ سوَى الصلةِ. ومنهُ لزيادة التقرير والتفخيم، ولاستقباحِ التصريحِ بالاسمِ ونحو ذلك[3].

## شرح:

لمَّا فرَغَ منْ ذكرِ المفردِ بالعلميةِ، أخذَ يذكرُ فوائدَ تعريفهِ بالموصوليةِ. وقدْ ذكرَ منْ ذلك أربعةَ أنواعٍ:

**الأول:**

كونُ المتكلمِ أوِ المخاطبِ لا يعلمُ منَ الأحوالِ المعبَّر عنهُ سوى الصلةِ، كقولِكَ: الذي كانَ معنَا أمسِ رَجُلٌ عَالِمٌ [5/ب][4].

**الثاني:**

إرادةُ زيادةِ تقرير الغرضِ المَسُوقِ لهُ الكلامُ[5]، كقولهِ تعالَى: ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ

---

(1) لعل المؤلف قصد استدلال التفتازاني ببيت لم ينسبه فاستوحى منه المثال، وهو:

باللهِ يا ظبياتِ القاعِ قلنَ لنا ليلايَ منكنَّ أمْ ليلى منَ البشر

المختصر: 301/1.

(2) في المخطوط: «والتصبر» تصحيف والتصويب من المختصر: 302/1.

(3) الحد في التلخيص ص: 58 - 59. والمختصر: 302/1 - 303 (بإدماج وتصرف).

(4) الشرح والمثال في المختصر: 302/1 - 303.

(5) في المصدر السابق: 304/1 «وقيل: تقرير المسند، وقيل تقرير المسند إليه».

فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴾[1]، فالكلامُ مَسوقٌ لنزاهةِ يوسفَ وطهارتِهِ. والمذكورُ أدلُّ عليهِ ممّا لوْ عُبّرَ عنهَا بِزُلَيْخَةَ مثلاً، لأنَّ كونَهُ في بيتِها يوجبُ قوةَ تمكُّنِها منَ المُراودةِ. وقيلَ: المرادُ بعدمِ انقيادِهِ لهَا يكونُ غايةً في النزاهَةِ عنِ الفحشاءِ[2].

## الثالث:

إرادة التَّفْخيمِ، كقولِهِ[3]. [طويل]

صَبَا مَا صَبَا[4] حتَّى عَلاَ الشيبُ رأسَهُ      فلمَّا عَلاَهُ قَال لِلْباطِلِ ابْعَدِ[5]

## الرابع:

استِقْباحُ التَّصْريح باسْمِهِ. فَيُطْوَى ذكرُهُ ويُؤتَى بصفةٍ من صفاتِهِ، وتجعلُ صلةً، كمَا إذَا أردتَ أنْ تُعبَر عن أبي جهلٍ مثلاً.

وقدْ يقصدُ بالموصوليةِ غيرُ ذلك منَ الفوائِد.

فمنْها تنبيهُ المخاطَبِ على خطئِهِ، كقولِ عبدةَ بْن الطبيبِ من قصيدةٍ يعظُ بها بَنيهِ[6]: [كامل]

---

(1) سورة يوسف/ 23.

(2) المختصر: 304/1 - 305. (بشيء من التصرف).

(3) القائل دريد بن الصمة بن الحارث، ويكنى أبا قرة وأمه ريحانة بنت معد يكرب ابن أخت عمرو بن معد يكرب، عاش نحوا من مائتي سنة حتى سقط حاجباه على عينيه. وهو مخضرم قتل يوم حنين: انظر: جمهرة أشعار العرب: 446، والمحبر: 298 - 299 والمعمرين للسجستاني: 35 - 36 وشرح الحماسة للتبريزي: 304/2 والاشتقاق لابن دريد: 292 والعقد الفريد: 28/6 والمؤتلف: 114/1، والفهرست: 224، والأغاني: 9/2 - 19، والخزانة: 444/4 - 447، 513 - 516.

والبيت له: في الأصمعيات: ق: 28 ب17. والشعر والشعراء: 750 وشرح ديوان حماسة أبي تمام: 270/1ب17 والمثل السائر: 27/2 والطراز: 242 والمختصر والعروس: 306/1، والعقود: 67/1، ومطلع القصيدة هو:

نصحت لعارضٍ وأصحابِ عارضٍ      ورهطِ بني السوداءِ والقومُ شُهّدي

(4) معنى «صبا»: لعب وغنى منذ صباه في جهلة الفتوة: الأساس (ص ب و): 347.

(5) في المخطوط «ابعدا» خلافا لما جاء في جميع المصادر السابقة.

و«ابعد»: اهلَكْ، وسحقا لك: أساس البلاغة (بعد): 45.

(6) هو شاعر مخضرم مجيد واسمه يزيد بن عمر (ت35هـ). أدرك الإسلام فأسلم، تنظر ترجمته في المفضليات: 145ق17 وفي: من الضائع من معجم الشعراء للمرزباني (تر: 168) ص: 97، =

إنَّ الَّـــذينَ تَـــرَوْنَهُمْ إخْـــوانكُمْ     يَـشْفِي غَلـيلَ صُـدُورهِم أنْ تُـصْرَعُوا

ومِنْها الإيماءُ إلى وجهِ الخَبَر على ذلكَ المعبَّرِ عنهُ، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾[1] أي: دائمين[2].

ومنها الحثُّ على التّعظيمِ، كقولك: جاءَ الذي أكرمكَ، ومنها الحثُّ على التَّرحُّمِ، كقولك: جاءَ الذي سَبَيْتُ أولادَه ونَهبْتُ أموالَهُ.

ومنها التّهكمُ، كقولك: أيُّها الفقيهُ المدرسُ كَمْ فرائضُ الوضوءِ؟

ولَطائفُ هذا البابِ كثيرةٌ جِداً.

## قوله:

وبالإشارة لتمييزهِ أكمَلَ تَمييزٍ، وللتَّعْريض بغباوةِ السامعِ، ولبيانِ رُتْبَتِهِ من قربٍ أو بُعْدٍ أو تَوَسُّطٍ، ولتَعظيمهِ بالبعدِ، ولتحْقيرهِ بقرْبٍ أو بعْدٍ[3].

## شرح:

لما فرغَ من ذكر فوائد تعريف المفردِ بالموصولية شرعَ في ذكرِ فوائدِ تعريفهِ بالإشارةِ. وذكرَ من ذلكَ خمسةً:

---

=

والمعاهد: 100/1/1.

والبيت له في الحيوان: 167/4 - 168 والشعر والشعراء: 727/2 وفيه:

إن الذين ترونهم خِلاّنكم     يَشفي صُداع رؤوسهم أن تُصرعوا

وحماسة البحتري: 155، بلفظ: «نصحاءكم» مكان «إخوانكم» ومنتهى الطلب: 193/1 والعقود: 67/1. ويواقيت المشتري: 26.

ودون عزو من شواهد: المصباح لبدر الدين بن مالك: 91 والمفتاح: 87 والتلخيص: 60 «تضرعوا» وهو في الإيضاح: 15/2. والتبيان للطيبي: 67 - 68، والفوائد الغياثية: 119 وشرح الفوائد: 68. والمختصر والمواهب: 307/1.

(1) سورة غافر/ 60.

(2) ومعناه أيضا: «صاغرين» أذلاء مهانين: اللسان (د خ ر) 279/4 وجمهرة اللغة (د خ ر) 577/1.

(3) الحد في التلخيص: 61 - 62. والمختصر: 313/1 - 317 (بإدماج).

**الأول:**

قصْدَ تمييزهِ[1] أكْملَ تمييزٍ كقولهِ[2] [بسيط].

هذا أبو الصَّقْر فرْداً[3] في محاسنهِ     من نسْلِ شيبانَ بينَ الضالِ[4] [والسلمِ][5]

وذلك أن اسم الإشارةِ، الأصلُ فيه أن يشارَ به إلى محسوسٍ مُشاهدٍ [6/أ][6]. فإن أشيرَ به إلى غير ذلك فلتصييرهِ كما لمشاهدٍ.

**الثاني:**

التعريضُ بغباوةِ السامعِ حتى كأنهُ لا يُدركُ غيرَ المحسوسِ، كقولِ الفرزدقِ[7]: [الطويل]

أولائــكَ آبائــي فجِئْنــي بمــثلهمْ     إذا جَمَعَتْــنَا يــا جريــرُ المجامــعُ

---

(1) الضمير يعود على: المسند إليه.

(2) في المخطوط: «كقولك:» تصحيف، والقائل ابن الرومي (ت83هـ) ديوانه: 2399/6/2.
وهو من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 183 ومفتاح تلخيص المفتاح (م خ): 22 والمختصر والمواهب والعروس: 313/1 والمعاهد: 107/1/1. وصدر البيت مفردا في التلخيص: 61.

(3) فردا: منصوب إمّا على الحال، وإمّا على المدح بتقدير: أمدح: المختصر: 314/1 و[13/ب] والتمدّح هنا بصفة البداوة: المعاهد: 107/1/1.

(4) الضَّالُ: من السدر ينبت في الفلاة والبر. وهو السدر البري: ينظر: أمالي القالي: 53/1 وتنقيح الجامع لابن البيطار: 223 وفيه: منابتُه الجبال» وذكره داود الأنطاكي: 226/1 والجزائري في كشف الرموز: 98.

(5) ساقطة من المخطوط والزيادة من مصادر البيت.
والسَّلَم: ج سَلَمة بفتح اللام وكسرها: هو من جنس الشجر العظام، مستقيم الخشب سَلِبٌ ليّنٌ ينثني مع الرياح ولا أغصان له ولا ورق. إنما هي عصا تسمو في الهواء كثيرا على استقامة ولها شوك حادٌّ متكاثف كالإبر، دقيق له براعم صُفر طيبة الريح، ثم تصير خراريب في داخلها حبّ طيّب الريح في طعمه شيء من مرارة، وتحرص على أكله الظباء»:
عمدة الطبيب للإشبيلي: 721/2 - 722 وهو من العضاه أي الشجر ذي الشوك: فقه اللغة للثعالبي: 358 وكفاية المتحفظ: 196.

(6) في المخطوط «شاهد» فاقتضى السياق ترجيح ما أثبتنا كما في مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي: 315/1، وكما في لاحق الشرح.

(7) ديوانه: 418/2.
وهو أيضا من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 184 والإشارات 39 والإيضاح: 19/2 والتلخيص: 62 والمختصر: 315/1 والمعاهد: 119/1.

**الثالث:**

قصدَ بيانِ رُتبتِهِ من قُربٍ، كقولكَ: هذا زيْدٌ[1]، [أ][2] وبُعد [كـ][3] قولِكَ: [ذلك][4] زيْدٌ[5]، وتوسُّطٍ عند من قالَ به، كقولكَ: ذاكَ زَيدٌ.

**الرابع:**

قصدَ تعظيمه بالبُعْدِ[6]، كقولهِ تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾[7] تنزيلاً لعلوِّ درجته منزلةَ بُعدِ المسافةِ.

**الخامس:**

قصد تحقيره بالبعدِ كقولكَ: ذلك اللعينُ فعل كذا[8].

- وقد يُقْصدُ بالإشارة غيرُ ذلكَ من الفوائد:

فمنها: قصدُ تقريبِ حصولِهِ وحضورِهِ، نحو: هذه القيامةُ قدْ قامتْ.

ومنها: أن لا يمكنَ إحضارهُ في ذهنِ السامع إلا به لجهل المتكلم أو السامع بأحواله، والتنبيهُ عندَ تعقُّب المشار إليهِ بأوصافٍ على أنه جديرٌ بما يردُ بعد اسم الإشارةِ لأجل اتصافه بتلكَ الصفاتِ التي عقبَ بها، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ

(1) في المخطوط: «زيدا» والتصويب اقتضاه السياق إذ لا يقبل وجهاً من الوجوه الإعرابية.
(2) زيادة اقتضاها السياق: انظر المختصر والمواهب: 315/1.
(3) نفسه.
(4) نفسه.
(5) في المخطوط: «زيدا» وهو خطأ يبدو أنه من سهو الناسخ حيث لا يقبل وجها من الوجوه الإعرابية.
(6) الصيغة في الإشارات: 39 والفوائد الغياثية: 120.
(7) سورة البقرة/ 1.
جاء في كتاب مجاز القرآن لابن المثنى: 29/1 «معناه: هذا القرآن وقد تخاطب العرب الشاهد فتظهر له مخاطبة الغائب». والكتاب بمعنى «المكتوب»: وانظر الإشارة إلى الإيجاز: 25.
(8) المثال في التلخيص: 62.

هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝﴾[1]، فتأملهُ.

## قوله:

و«بأَلْ» للإشارةِ إلى معهودٍ[2] أو إلى نفْس الحقيقةِ؛ وقد تفيدُ[3] الاستغراق بحسبِ العُرفِ[4].

## شرح:

لمّا فرغ منْ تعريفِ بيانِ المفردِ بالإشارةِ، أخذَ يذكرُ فوائدَ تعريفهِ «بالألفِ واللامِ». وقد ذكرَ منْ ذلكَ ثلاثةً:

### الأول:

الإشارةُ إلى حصةٍ معهودةٍ منَ الحقيقةِ، إمَّا ذكراً، كقولكَ لمنْ قالَ: جاءني رجلٌ مَا، فَعَلَ الرَّجُلُ، أوْ [حَذفاً[5]]، كقولكَ لمنْ دخلَ البيتَ: أغلقِ البابَ.

### الثاني:

الإشارةُ إلى نفسِ الحقيقةِ منْ غير اعتبار أفرادِها، كقولكَ: الرجلُ خيرٌ منَ المرأةِ[6]. والإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ.

### الثالث:

استغراقُ أفرادِ الحقيقةِ[7] كقولهِ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝﴾[8] وذلكَ

---

(1) سورة البقرة/5/4.

(2) في الشروح: 321/1،بصيغة «إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب».

(3) في المخطوط «تفييد» تصحيف.

(4) الحدُّ في التلخيص: 63 والمختصر: 320/1 - 328(بإدماج) وفيهما: «وباللام للإشارة» ويبدو أنه يقصدُ لام: أل لتعريف المسند إليه.

(5) في المخطوط: «ذكرا» وهو خطأ، يبدو أنه من سهو الناسخ أو ناتج عن انتقال نظر، والزيادة اقتضاها السياق من المختصر: 322/1.

(6) المثال في التلخيص: 64 والمختصر: 323/1.

(7) الصيغة أيضا في الإشارات: 4.

(8) سورة العصر/ 2.

[6/ب] لصحةِ الاستثناءِ منهُ[1]. والأصلُ في الاستغراقيةِ إفادةُ الاستغراقِ حقيقةً نحوُ: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾[2] أي: كُلُّ غيبٍ وشهادةٍ. وقدْ يفيدُ الاستغراقُ بحسبِ العرفِ[3] بأنْ يرادَ كلُّ فردٍ ممّا يتناولُهُ اللفظُ بحسبِ العرفِ، كقولكَ: جَمَعَ[4] الأميرُ الصَّاغَةَ، أي: كلَّ صائغٍ هوَ في بلدهِ أو مملكتهِ[5].

**تنبيه:**

الألفُ واللامُ حيثُ دخلتْ على أسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ. فليستْ ممَّا نحنُ فيهِ، لأنَّها موصولةٌ خلافاً للمازنيّ[6] في كونِها حرفاً. وهذا إذا كانتِ الصفةُ بمعنى الحدوثِ لأنهمْ يقولونَ: إنهُ جُعلَ في صورةِ الاسمِ فيعملُ ولوْ ماضياً، وأمَّا إذا لمْ تكنْ بمعنى الحدوثِ، كالمؤمن والكافر، والصائغِ والمالكِ، فهي بالصفةِ المشبهةِ وألِفيْها[7] حرفُ تعريفٍ اتفاقاً.

## قوله:

وبالإضافةِ[8] لكونها أخصرَ طريقٍ والمقامُ مقامُ اختصارٍ، ولكون[9] المتكلمِ لا

---

(1) المستثنى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾، سورة العصر/3.

(2) سورة الرعد/9. سورة المؤمنون/92. سورة الزمر/46، سورة الحشر/22.

(3) في المخطوط «العراف» تصحيف والقصد أنّ هذا الاستغراق عُرفي لا حقيقي.

(4) في المخطوط: «جميع» والتصويب اقتضاه السياق من المختصر: 330/1 - 331.

(5) «لا صَاغَةَ الدنيا» المختصر: 331/1.

(6) في المخطوط: «المازرني» تصحيف، والتّصويب من المصدر السابق: 332/1. فالمازني يرى أن: «أل» مطلقا تعريفية لا موصولية، ولو مع المشتق الصريح: المصْدر نفسه.
والمازني: هو أبو عثمان بكر بن عثمان المازني شيخ المبرد مات في سنة: 249 وقيل في سنة: 236 وهو بصري روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد. كان إماما في العربية متسعا في الرواية له تصانيف منها: التصريف والديباج في جامع كتاب سيبويه.
ترجمته في طبقات الزبيدي: 143 وغاية النهاية لابن الجزري: 179/1 ومعجم الأدباء: 107/7 وإنباه الرواة: 246/1 وبغية الوعاة: 202 - 203.

(7) الراجح أنه أراد: تغليب الألف على اللام في: (أل).

(8) يقصد بها تعريف المسند إليه.

(9) في المخطوط: «يكون» تصحيف.

يُمكنهُ[1] إحضارُه في ذهنِ السامعِ بغيرِها، ولتضمُّنها[2] تعظيمَ المضافِ أوِ المضافِ إليهِ أو غيرِهِما[3].

## شرح:

لمَّا فرغَ منْ ذكرِ فوائدِ التعريفِ بالألفِ واللامِ أخَذَ يذكرُ فوائدهُ بالإضافةِ. وقدْ ذكر منْ ذلكَ خمسةَ أنواعٍ:

### الأول:

كونُها أقربَ طرقِ التعريفِ، والمقامُ مقامُ اختصارٍ، كـ«هَوَايَ»[4] منْ قولِ جعفرِ بن عِلبةَ حينَ حُبسَ[5]: [طويل]

هَـوايَ مـعَ الـرَّكبِ اليمانـيّ[6] مُـصْعد    جَنِـيبٌ وجُثْمانـي بمكـةَ موثَـقُ

---

(1) في المخطوط: «يسكنه» تصحيف.

(2) في المخطوط: «لتضمها»: تصحيف.

(3) الحد في التلخيص: 67 والمختصر: 344/1 - 346 (بإدماج).

(4) أي: «مَهْويّ» المصدر السابق الثاني: 344/1 - 345. فالعلاقة اشتقاقية بين المصدر واسم المفعول.

(5) يكنى أبا عارم وينتهي نسبه إلى كعب بن الحارث. وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. شاعر مقل غزل، فارس. وكان أبوه علبة بن ربيعة شاعرا. ومات جعفر هذا مقتولا في قصاص اختلف في سببه:
ترجمته في: معجم الشعراء: 151 وأسماء المغتالين لأبي جعفر بن حبيب: 189 وشرح الحماسة: 56/1 والأغاني: 180/2، 120/11. والمعاهد: 120/1 وفي الخزانة: 422/4: «عُلبةُ» بضم العين.
والبيت في: عيون الأخبار: 125/2 وشرح ديوان الحماسة لأبي تمام: 730/2.
وهو له من شواهد كتب البلاغة كالعقود: 674/1، 58/2 والمعاهد: 120/1، وفتح القدوس (مخ): 248 وجامع العبارات: 493.
وهو لأبي تمام في زهر الرياض الزكية: 56، غير أني لم أقف عليه في ديوانه.
ودون عزو في الكشاف: 460/4 والمفتاح: 186 والإيضاح: 34/2، والمختصر: 345/1 وفي المجاز والاستعارة للطيب ابن كيران: 156.
والبيت من قصيدة مطلعها:

عجبت لمسراها وأنّى تخلّصتْ    إليَّ وبابُ السجن بالقُفلِ مُغْلَقُ

(6) جاء في غالب المصادر السابقة بلفظ «اليمانين».

إذْ لا أضيقَ منْ مُقامٍ في اعتقالٍ وحبُهُ في انتقالٍ.

**الثاني:**

كونُ المتكلمِ[1] لا يُمكنُهُ إحضارهُ في ذهنِ السامعِ إلاّ بها، كقولكَ: جاءَ غلامُ زيدٍ، لمنْ لا يعرفهُ إلاّ بذلكَ.

**الثالث:**

تعظيمُ المضافِ، كقولهِ تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ ﴾[2] وكقولكَ: عبدُ السلطانِ رَكبَ[3].

**الرابع:**

تعظيمُ المضافِ إليهِ كقولكَ: عَبدي حَضَر[4].

**الخامس:**

قصدَ تعظيمِ أجنبيٍّ[5]، كقولكَ: عبدُ السلطانِ عندي.

وقد يُقصدُ بالإضافةِ غيرُ ذلكَ منَ المعاني.

فمنْها تحقيرُ المضافِ كقولكَ: عبدُ [الحجَّامِ حاضرٌ][6]، أو المضافِ إليهِ، كقولكَ: جاءَ[7] زيدٌ، أو مقيدٍ، وغيرهِما كقولكَ: و[8] ابنُ الحجامِ نديمُ زيدٍ.

---

(1) في المخطوط (المتكلم أي لا يمكنه) زيادة: «أي» بينهما فاقتضى السياق حذفها من حيث لا تؤدي معنى.

(2) سورة الحجر/42، الإسراء/65.

(3) هذا تعظيم للعبد بأنه عبدالسلطان.

(4) أي: «تعْظيما لك بأنّ لك عبداً»: المختصر: 346/1.

وفي المخطوط (حضر ذلك) بزيادة لفظ: «ذلك» فاقتضى السياق حذفه، إذ يبدو أنه ناتج عن انتقال النظر إلى السطر بعده.

(5) هو غير المضاف والمضاف إليه.

(6) زيادة اقتضاها السياق من المختصر: 346/1.

(7) المثال في المصدر السابق هو: «ضاربُ زيدٍ حاضر» أوضح لأن المضاف إليه هو: «زيد» وأما المثال في المخطوط فغير جائز لأنه لا يشتمل على مضاف إليه. ولعل الناسخ وقع له سهو.

(8) يبدو أن زيادة الواو هنا ليست بذات فائدة. ولعل الناسخ رسمها لتكون أول كلمة: «ولدُ» فعدل إلى كلمة «ابن» كما في المصدر المتقدم: 346/1.

ومنْها[1] الاستغناءُ عنِ التفصيل[2]، كقولكَ: اتفقَ [7/أ] أهلُ الحقّ وأهلُ عصرٍ على ذلكَ.

ومنهَا التحريضُ على الإكرامِ والأمانةِ، كقولهمْ: صديقُكَ بالبابِ، أو: عدوُّك سلبَ منكَ كذَا، وما أشبهَ ذلكَ.

## [توكيده]

## قوله:

و«يؤكدُ»[3] للتقرير، ولرفعِ[4] توهُّمِ التَّجوُّزِ[5]، أو السهو، أو عدمِ الشمولِ[6].

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمهُ اللهُ تعالى من الكلامِ على تعريفِ المفردِ، شرعَ بعدَ ذلكَ في ذكر «فوائدِ توكيده»، فذكر منْ ذلكَ أربعةً:

### الأول:

قصدَ التَّقرير، أي جعلِهِ مسْتَقِرّاً[7] محققاً ثابتاً بحيثُ لا يظَنُّ بهِ غيرهُ، كقولكَ: جاء زيدٌ زيدٌ. حيثُ ظننتَ غفلةَ السامعِ[8] مثلاً.

### الثاني:

قصد رفعِ[9] توهمِ التجوّز، كقولكَ: قَطَعَ اللِّصَّ الأميرُ [الأميرُ أو][10]: نفْسُهُ.

---

(1) في المخطوط (ومنها ومنها الاستغناء) بزيادة «ومنها» بين اللفظين فاقتضى السياق حذفها من حيث لا تؤدي فائدة.

(2) يقصد التفصيل المتعذر: المختصر: 346/1.

(3) الذي يُؤكَّد هو: المسند إليه.

(4) ورد في التلخيص: 71 وكذا في المصدر السابق بلفظ: «لدفع» بالدال.

(5) في المخطوط: «التجاوز» والتصويب من المصدرين السابقين.

(6) الحدّ في التلخيص: 71. والمختصر: 370/1 - 371 بإدماج.

(7) في المخطوط: «مستقرا» والتصويب من المختصر: 368/1.

(8) أي: غفلته عن سماع لفظ المسند إليه: المصدر السّابق: 368/1.

(9) في التلخيص: 71 والمختصر: 370/1 - 371 بلفظ: «دفع» بالدال المهملة.

(10) زيادة اقتضاها السياق من المختصر: 370/1. وبزيادة «أو عينه» بعد: «أو نفسه» وأضاف التفتازاني: «وذلك لألاَّ يتوهم أنّ إسناد القطع إلى الأمير مجاز وإنما القاطع بعض غِلمانه».

**الثالث:**

قصدَ رفعِ[1] توهمِ السهو، كقولكَ: قالَ ذلكَ زيدٌ زيدٌ حيثُ ظننتَ أنَّ السامعَ توهمَ سهوَكَ.

**الرابع:**

قصدَ رفعِ[2] توهمِ [عدم][3] الشّمولِ، كقولكَ: سَهرتُ الليلَ كلَّهُ. وهذا في الحقيقة منْ رفعِ توهمِ التجوزِ.

## [بيانه]

### قوله:

ويُبَيَّنُ لإيضاحِهِ باسمٍ مُختَصٍّ به[4].

### شرح:

لمّا فرغَ رحمهُ[5] تَعالى منْ ذكرِ التوكيدِ شرعَ في ذكر إتْباعِ المفردِ[6] بعطفِ البيانِ، فذكرَ أنه يبينُ باسمٍ مختصٍّ بهِ لقصدِ إيضاحِهِ بهِ، كقولكَ: جاءَ أخوكَ زيدٌ، ولا يلزمُ كونَ الثاني أوضحَ لجوازِ أنْ يحصلَ الإيضاحُ منْ مجموعِهما[7].

## [الإبدال منه]

### قوله:

ويبدلُ منهُ لزيادةِ التقرير[8].

---

(1) في المصدر السابق والتلخيص: 71 بلفظ: «دفع» بالدال المهملة.

(2) نفسه.

(3) زيادة من المصدرين السابقين.

(4) الحد في التلخيص: 71 - 72. والمختصر: 373/1 (بإدماج).

(5) في المخطوط: «رحمة» تصحيف.

(6) المفرد هو: المسند إليه.

(7) في المخطوط: «مجموعها»واقتضى السياق تصويبها من المختصر: 373/1.

(8) الحد في التلخيص: 72. والمختصر: 374/1 (بإدماج وبعض تصرف).

## شرح:

ذكرَ رحمهُ اللهُ تعالَى أنَّ المفردَ[1] يبدلُ منهُ لزيادةِ التقريرِ، كقولكَ في بدل الكلِّ: جاءَ صديقُكَ زيدٌ، وفي بدلِ البعضِ: جاءَ القومُ أكثرُهمْ، وفي بدلِ الاشتمال: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ. ويجبُ في بدلِ الاشتمالِ أنْ يصحَّ فيهِ إطلاقُ المتبوعِ على التّابعِ، نحوُ: أعجبني زيدٌ إذا أعجبَكَ. فقولكَ: جَاءَ زيدٌ غُلامُهُ أو أخوهُ أو فرسُهُ، ونحو ذلكَ، بَدَلُ غَلَطٍ لا بَدَلُ اشتمالٍ، ولا يقعُ بدلُ غَلطٍ في كلامٍ فصيحٍ[2].

## [وصفه]

## قوله:

ويوصفُ لكونِ وصفِهِ مُخَصِّصاً لَهُ، أو مدحاً، أو ذمّاً، أو توكيداً، أو مبيّنا لهُ كاشفاً عنْ معناهُ[3].

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمهُ اللهُ تعالى منَ البدلِ شرعَ في الوصفِ، وذكَر ممّا يردُ لهُ خمسةَ معانٍ[4].

### الأول:

قصدَ التخصيص، كقولكَ: جاءني رجلٌ تَميميّ، لأنهُ كانَ بحسبِ الوضعِ محتملاً[5] لكلِّ فردٍ منْ أفرادِ الرجالِ [7/ب]. فلمّا قلتَ: تميميّ، أزلت[6] ذلك الاشتراكَ والاحتمالَ وخصصتَهُ بفردٍ منْ بني تميمٍ.

ومثلُهُ التوضيحُ: وهوَ عبارةٌ عن رفعِ الاحتمالِ الحاصلِ في المعارِفِ، كقولكَ: زيدٌ التاجرُ عندي. فإنّهُ كانَ يحتملُ التاجرَ وغيرَهُ. فلمّا وصفتَهُ رفعتَ ذلكَ الاحتمالَ.

---

(1) المفرد: المسند إليه.

(2) انظر الشرح في المختصر: 376/1 – 378. (بتصرف).

(3) الحد في التلخيص: 69، والمختصر: 360/1 (بإدماج وعدم ترتيب للفظ).

(4) في المخطوط «معاني» بالياء واقتضت القاعدة حذفها.

(5) في المخطوط «محتمل» واقتضت القاعدة النحوية نصبه لكونه خبر كان.

(6) في المخطوط: «قالت» والتصويب من الباحث اقتضاه السياق.

**الثاني:**

قصد مدحِهِ كقولكَ: جاءَني والدُ[1] الغلامِ الزاهرُ.

**الثالث:**

قصدَ ذمِّهِ، كقولكَ: استعذْ باللهِ منْ إبليسَ اللعينِ.

**الرابع:**

قصدَ التأكيد، كقولكَ: أتيتُكَ أمس الدَّابِرَ، وذلك حيثُ كانَ الموصوفُ متضمّناً معنَى ذلكَ الوصفِ[2].

**الخامس:**

قصدَ تبيينِ الموصوفِ والكشفِ عنْ معناهُ، كقولكَ: الإنسانُ الحيوانُ الناطقُ قدْ أكرمَهُ الله وفضّلهُ. فوصفُكَ الإنسانَ بكونهِ حيواناً ناطقاً إشارةٌ للكشفِ عنْ معناهُ. ومنهُ قولُ أوسِ بن حجرٍ يَرْثـ[ي][3] فضالةَ بنَ كِندةَ[4]: [منسرح].

الألْمَعِيُّ[6] الّذي يَظُنُّ بكَ الظَّـ ـنّ كانَ قدْ رأى وقدْ سَمِعَا[5]

فوصَفَ الألمعيَّ بكونهِ يظنُّ بكَ الظنَّ فيما لمْ يرَ ولمْ يسمعْ، حتّى إنهُ من فِطنتهِ

---

(1) في المخطوط: «والده» بزيادة هاء والسياق لا يستقيم بها.

(2) فلفظ الأمس مما «يدل على الدُّبور»: المختصر: 365/1.

(3) زيادة اقتضاها السياق.

(4) ديوانه: 53ق: 26ب3.

وهو أيضا من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 188، والتلخيص: 70 والمختصر: 362/1. ومفتاح الخلخالي (مخ): 27 وعقود الجمان: 53/1 - 82، 152/2 وشرح الفوائد الغياثية لطاشكبرى زاده: 87.

(5) في المخطوط: «يظن بك*وبالظنِّ...» بزيادة باء وخلل في البيت والتصويب من الديوان والمصادر السابقة.

(6) الألمعيّ واليلمعي: الحديد اللسان والقلب المتوقد الذكاء. وهو إما مرفوع خبر إن أو منصوب صفة لاسمها أو بتقدير: أعني وخبرها في قوله بعد أبيات:

أوْدَى فما تنفَعُ الإشاحةُ مِنْ أمر لمنْ قد يُحاولُ البِدَعَا

وجملة «الذي يظن بك الظن: كاشفة عن معنى الألمعي» وهذا البيت الشاهد تداول معناه الشعراء: المعاهد: 128/1.

كأنّهُ قد رأى وقدْ سمِعَ. وذلكَ إشارةٌ إلى أنّ تلكَ هيَ حقيقةُ الألْمعيّ. فأنشدَ البيتَ ولمْ يزدْ عليهِ[1]. وقد يُقصد بالوصف الترحُّم، كقولك: من يطعمُ هذا الشيخَ الضعيف الغريبَ؟

## [عطفه]

ويعطفُ للتّفْصيل[2] معَ اختصارٍ، ولردّ السامعِ إلى الصوابِ، ولصرفِ الحكمِ إلى آخرَ، وللشّك أو التشكيكِ[3].

## شرح:

ذكرَ رحمهُ اللهُ تعالَى للعطفِ خمسةَ معانٍ:

### الأوّل:

قصدَ التفصيل معَ اختصارٍ في التعبير كقولكَ: جاء زيدٌ وعمرٌ[و][4]. فإنّ فيهِ تفصيلَ الفاعل[5] منْ غير تعرضٍ لترتيبٍ ولا معيَّةٍ، وقولُكَ: جاءَ زيدٌ فعمرٌو أو: ثمَّ عمرٌو[6]، فإنَّ فيهِ تفصيلَ الفعل منْ جهةٍ ملابستِهِ للتابعِ بعدَ مُلابستهِ للمتبوعِ، وقولكَ: جاءَ القومُ حتّى العبيدُ لدلالةِ «حتّى» على ترتيبِ ما قبلَها ذهناً، منَ الأقوى إلى الأضعفِ كالمثال، أوْ منَ الأضعفِ إلى الأقوى، كقولكَ: جاءَ الناسُ حتَّى الخليفةُ[7].

---

(1) والبيت قبله:

إنّ الــذي جَمَــعَ الســماحَةَ والــنجدةَ والحــزمَ والقُــوى جُمَعَــا

الديوان: 53ب2.

(2) في المخطوط: «للفضيل» بالإجام، تحريفٌ من سهو الناسخ والتصويب من التلخيص: 72 والمختصر: 379/1. والقصد تفصيل المسند إليه.

(3) الحدّ في التلخيص: 72 - 73 والمختصر: 379/1 - 380 (بإدماج).

(4) زيادة اقتضتها القاعدة.

(5) ينظر تفصيل الفاعل في «زَيدٌ وعمرٌو» في التّلخيص: 72. والمختصر: 379/1.

(6) زيادة اقتضتها القاعدة.

(7) اشترط المطرزي أن يكون ما بعد «حتى» مما يصح دخوله فيما قبلها، فلا يجوز: جاء القوم حتى حمار، كما لا يجوز: جاءني حمار حتى القوم، لأن الحمار لا يكون من جنس القوم: المصباح: 112/11.

**الثاني:**

ردُّ السامعِ [8/أ] إلَى الصَّوابِ عنْ خطأ[1]. كقولكَ: قامَ زيدٌ لا خالدٌ: اعترافُ [أنّ][2] القائِمَ خالدٌ. وكقولكَ: ما جاءَ زيدٌ لكنْ خالدٌ[3]: لمنْ اعتقدَ أنَّ زيداً جاءَ دونَ خالدٍ[4].

**الشيخ**[5]: وفي كلامِ النّجاةِ أنَّ «لكنْ» في قوْلنا: ما جاءَني زيدٌ لكنْ عمرٌو لدفعِ توهُّمِ المخاطَبِ أنَّ عمْراً أيضاً لمْ يجئْ[6] كزيدٍ، بناءً على ملابسةٍ بينهُما وملاءمةٍ، لأنَّها للاستدراكِ[7]، وهوَ رفع[8] توهمٍ يتولّدُ من الكلامِ المتقدّمِ رفعاً[9] شبيهاً بالاستثناءِ، وهو صريحٌ في أنّهُ إنّما يقدرُ: مَا جاءَ زيدٌ لكنْ عَمْر[و][10]، ولمن اعتقدَ أنَّ المجيءَ مُنتَفٍ عنهُما جميعاً لا لِمن اعتقدَ أنَّ زيداً جاءَ دونَ عمرٍ[و][11] علَى ما وقعَ في المفتاحِ[12]. قال[13]: وأمَّا أنهُ يُقالُ لمنِ اعتقدَ أنَّهُما جاءاكَ معاً، على أنْ يكونَ قصرَ إفرادٍ، فلمْ

---

(1) أيْ: خطأً في الحكم واقع في اعتقاده فيرد إلى الصواب.

(2) زيادة اقتضاها السياق.

(3) وذلك ردّا على من زعم أن خالدا جاءك دون زيد، فترد إلى الصواب بيان أن الأمر بالعكس ويسمى هذا قصر قلب، أو ردا على من زعم أنهما جاءاك معا، فترده إلى الصواب بيان انفراد زيد بالمجيء دون خالد ويسمى هذا قصر إفراد: ينظر: مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي: 382/1 - 383.

(4) ينظر تقليب أوجه المادة في المختصر: 382/1 - 383.

(5) انظر سعد الدين التفتازاني في المختصر: 383/1 و[16/ب] (وفي القول بعض تصرف).

(6) في المخطوط: «يجيءَ» بضبطها فتحا. والقاعدة النحوية تقتضي الجزم. والمثال في المصباح للمطرزي هو: «ما جاءني زيد لكن عمرو حاضر» ص: 111.

(7) هذا رأي يونس الذي رفض أنها للعطف، وتبعه ابن مالك في التسهيل، إذ لا ترد كذلك إلا بشروط: شرح التصريح: 147/2، وأحوالها: في الصاحبي: 268 والإنصاف: 208/1، والمصباح: 111، والمغني: 321/1 - 322.

(8) لعله يقصد «دفع»بدل: «رفع» والوهم كما يلوح من الناسخ.

(9) نفس الملاحظة.

(10) زيادة اقتضتها القاعدة.

(11) نفس الإجراء.

(12) المفتاح: 91.

(13) القائل: التفتازاني في المختصر: 383/1.

يقلْ بهِ أحدٌ.

**الثالث:**

صرفُ الحكم عن المحكومِ عليه، أوْ لاَ، إلى آخَرَ، كقولكَ: رأيتُ زيداً بلْ عَمْراً[1]. فإنَّ «بلْ» للإضرابِ[2] عن المتبوعِ وصرفِ الحكمِ إلى التابعِ بأنْ يُجعلَ المتبوعُ كالمسكوتِ عنهُ يحتمِلُ أن يلابِسهُ الحكمُ وأن لا يلابِسهُ. فزيدٌ يحتملُ أن يكونَ[3] مرئيّاً[4].

وفي كلام ابن الحاجب[5] مَا يقتضي عدمَ رؤيتهِ قطعاً كما لوْ انضَمَّ إليْها: رأيتُ زيداً لا بَلْ خالداً. فإنْ عطفتَ بـ«بلْ» علَى منفيِّ الحكمِ عنهُ كقولكَ: ما جاءَ زيدٌ بلْ خالدٌ، فالجمهورُ[6] على أنّهُ يُفيدُ ثبوتَ الحكمِ للتّابعِ معَ السكوتِ عن المتبوع. فمعنَى ذلك ثبوتُ المجيءِ لخالدٍ معَ احتمالِ مجيءِ زيدٍ وعدمِ مجيئِه. وقيلَ: يُفيدُ انتفاءَ

---

(1) «عمراً» محكوم عليه: المصدر السابق: 383/1، والمثال في شرح ملحة الإعراب للحريري: 261.

أي: «في ثبوت الرؤية لعمرو وسلبها عن زيد» شرح التصريح على التوضيح: 148/2. ولابن الحاجب رأي في الكافية: 378/2، «نقل عن الكوفيين أنهم لا يجوزون العطف ببل بعد الإيجاب. والظاهر يقول فيه: أنه وهم من الناقلين. فإنهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل. فكيف يمنعون هذا»؟ وقد أسند القول خطأ إلى ابن هشام بدل هشام: ينظر في مغني اللبيب: 131/1. ويقول ابن فارس في نظير هذا المثال: «(لقيت زيدا لا عمرا): يزعمُ ناس أنها كانت استدراكا، هذا عند الغلط» الصاحبي: 209 وينظر أيضا في أسرار العربية: 304 - 305.

(2) جاء في شرح التصريح: 147/2 «ويرى النحويون أن بل يعطف بها بشرطين: إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي. ومعناها (بعد الأولين) وهما الإيجاب والأمر (سلب الحكم عما قبلها)».

(3) في المخطوط: (يكون مر مرئيا) بزيادة «مر» بين اللفظين إذ لا فائدة منه، ولعله بداية: مرئيا فَعَدَلَ الناسخ عنه.

(4) القول في الكافية: 379/2 وشرح هذا القسم في المختصر: 383/1 - 384 (بشيء من التصرف).

(5) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، كان أبوه كرديا حاجبا على الأرجح (ت646هـ) كان مالكي المذهب. اشتهر في النحو واللغة.

(6) المختصر والمواهب والعروس: 384/1.

الحكمِ عن المتبوعِ قطعاً[1].

ومذهبُ المبردِ[2] أنّ «بلْ» بعدَ النفيِ تفيدُ نفيَ الحكمِ عن التابعِ، وأمّا المتبوعُ فمسكوتٌ عنه، أو الحكمُ مثبتٌ لهُ. فمعنَى: ما جاءَ زيدٌ بلْ خالدٌ: «بلْ جاءَ خالدٌ». فعدمُ مجيءِ خالدٍ محقَّقٌ. ومجيءُ زيدٍ مُحتَملٌ أو مُحقَّقٌ[3].

**الشيخ**[4] وصرفُ الحكمِ في المثبتِ ظاهرٌ، وكذا في المنفيّ[5] على مذهبِ المبرّد[6]. وأمّا على مذهب الجمهور ففيهِ إشكالٌ[7].

**قلتُ**: ووجهُ الإشكالِ أنَّ حكمَ المتبوعِ نفيٌ وحكمَ التابعِ إثباتٌ، فَلمْ [8/ب] يتَّحدَا. ويمكنُ أنْ يجابَ بأنَّ المرادَ صرفُ التوجّهِ للحكمِ. فتأملْهُ.

**الرابع:**

الشكُّ مِن[8] المتكلمِ في تعيينِ المحكومِ عليهِ، كقولكَ: جاء زيدٌ أو دَعْدٌ، حالةَ كونِكَ غيرَ عالمٍ بالتعيين.

**الخامس:**

التشكيكُ على السامع، كقولكَ: جاء زيدٌ أو خالدٌ، وأنت تعلمُ مَنْ جاءَ بعينِه، لكنْ أردتَ إيقاعَ السامعِ في الشكِّ[9].وقدْ يعطفُ للإبهامِ نحوُ: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ

---

(1) الكافية في النحو: 378/2 – 379 وشرح التصريح: 148/2.

(2) المقتضب: 12/1 ورأيه في المختصر والمواهب: 384/1 وهو أيضا في الكافية النحوية: 379/2، ومغني اللبيب: 130/1 – 131 وشرح التصريح: 148/2.

(3) يقصد: «مَا جاء خالد».

(4) التفتازاني في المختصر: 384/1.

(5) في المخطوط: «النفي» تصحيف.

(6) «صرف الحكم إيجابا ونفيا (كما عند المبرد) يظل متعلقا بالتابع»: المصدر السابق.

(7) الصاحبي: 208 – 209 والكافية النحوية: 377/2 – 378 ومغني اللبيب: 130/1 وشرح التصريح: 130/2 – 148.

(8) في المخطوط: «في» تصحيف، والتصويب من المختصر: 384/1.

(9) انظر المصباح: 110، وقد جعله الحريري «للإبهام»: في شرح ملحة الإعراب: 259.

هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[1].

والتخييرُ، كقولكَ: خذْ ديناراً أو ثوباً. أو للإباحة، كقولكَ: جالِسِ العلماءَ أوِ الأوْلِياءَ[2].

وقد عدّ السكّاكي منْ حروفِ العطفِ: «أي» المفسِّرةَ[3]، على أنَّ ما بعدَها عطفُ بيانٍ.

## [تقديمه]

## قوله:

ويقدمُ لكونِ تقدمهِ أصلاً، ولا موجبَ للعُدولِ عنهُ، وللاهتمامِ بهِ[4].

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمَهُ اللهُ تعالَى منْ ذِكرِ فوائدِ العطفِ، شرعَ في التَّقديمِ، وذكرَ أنَّهُ[5] يُقدَّم لمعنيينِ:

### الأوّل:

أنْ تكونَ رتبتُهُ التقديمَ. ولا موجبَ للعدولِ منهُ كالمبتدأ، فإنَّ رتبتَهُ التقديمُ على الخبرِ، وكذلكَ الفاعلُ فإنَّ[6] رتبتهُ التقديمُ على المفعولِ ومَا أشبهَ ذلك.

---

(1) سورة سبأ/24.

انظر الشاهد (بتفصيلات القول فيه) في: إعراب النحاس: 346/3 - 347 والتبيان للعكبري: 1064/2، وإيضاح شرح الإيضاح: 332/1 - 333 ورصف المباني للمالقي: 216، والمنزع البديع: 277 والإشارات: 287 (حيث عده تعريضا) والفوائد الغياثية: 130).

(2) الصيغة والمثال في الكافية النحوية: 327/1 حيث ذكر أنَّ «أو» صار «كالواو» وذكر التفتازاني في المختصر: 385/1 أنه «يجوز بينهما بخلاف التخيير»، وفارق الحريري بينهما في المعنى: شرح ملحة الإعراب: 259 - 260.

(3) المفتاح: 91 ومثاله: «جاءني أخوك، أي زيدٌ».

(4) الحدّ في التلخيص: 74 والمختصر: 390/1 - 391 (بإدماج).

(5) الضمير يعود على المسند إليه.

(6) في المخطوط: «على» والتصويب من الباحث اقتضاه السياق، ولعل الناسخ وقع له انتقال نظر.

**الثاني:**

الاهتمامُ، وذلك لتعجيل مسَرّةٍ، كقولكَ: طارَ طيرُكَ وأخذَهُ غيرُكَ والتّفاؤُلُ[1]، كقولكَ: مُباركٌ هذا المولودُ. أوْ لإظهارِ التعظيمِ، كَ(رَجُلٌ) فاضلٌ عندي. أوْ للتَّخصيص، كقولكَ: قائمٌ زيدٌ، أو نحو ذلكَ.

## قوله:

وقدْ يُقدمُ المسندُ إليه لإفادةِ تخصيصهِ بالخبرِ الفعليّ، فإنْ وَلِيَ حرفَ النفي منْ غيرِ فاصلٍ وجبَ ذلكَ، نحوُ: مَا أَنَا قُلتُ هذا، وإلاَّ[2] فقدْ يأتي[3] لتقوّي الحكمِ أيضاً، كَ(هوَ) يُعطي الجزيلَ، وأنتَ لا تكذبُ[4].

## شرح:

**اعلمْ** وفقَنا اللهُ وإياكَ أنَّ المسندَ إليهِ حيثُ قُدمَ على الفعل المسندِ، فإمَّا أنْ يتقدمَ على المسندِ إليه حرفُ نفي أوْ لا، فإنْ تقدمَ عليهِ حرفُ النفي وجبَ التَّخصيصُ. فإذَا قلتَ: مَا أَنَا قلتُ هذا، إلاَّ في شيءٍ، ثبتَ أنهُ مَقولٌ لغيركَ. فتزيدُ أنْ تنفيَ ما تُوُهِّمَ منْ [9/أ] أنكَ أنتَ القائلُ/ وحدَكَ، أو معَ غيركَ.

**واعلمْ** أنهُ لاَ يلزمُ أن يكونَ جميعُ منْ سِواكَ قائلاً[5]، إذ ليسَ في التّخصيص بالنّسبةِ لكلِّ أحدٍ، وإنّما هو بالنسبةِ لمنْ توهّمَ المخاطبُ اشتراكَكَ معَهُ في القولِ أو انفرادَكَ دونَهُ.

وإن لم يتقدمْ عليهِ نفيٌ، فإمّا أنْ يكونَ الفعلُ مثبتاً أو منفياً. فإن كان مثبتاً فتقدمُ المسندِ إليه، فتارة يقصدُ بهِ التخصيصُ كقولكَ: [هوَ][6] يُعطي الجزيلَ. أيْ: لا غيرُهُ.

---

(1) في المخطوط: «كالتفاؤل» واقتضى السياق حذف الكاف وتعويضها بواو.

(2) المقصود «وإن لم يل المسند إليه حرفُ النفي بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند إليه» المختصر: 399/1.

(3) الضمير يعود على «التقديم».

(4) الحد في التلخيص: 75 - 77 والمختصر: 395/1 - 397 (بإدماج وتصرف).

(5) في المختصر: 395/1 - 397.

(6) زيادة من التلخيص: 76 والمختصر: 397/1 والدلائل: 96، 99 وغيرها من المظان البلاغية =

ردّاً على منْ زعمَ أنّهُ هوَ الذي يُعطِي الجزيلَ. ويصلُحُ حينئذٍ أنْ يؤكّدَ بقولكَ: لا غيرُهُ، أوْ لا زيدٌ، أو لا عمرٌو[1]، أوْ نحوُ ذلكَ، أو ردّاً علَى منْ زعمَ أنهُ غيرُهُ، يشاركهُ في ذلكَ. ويصحُّ حينئذٍ توكيدُهُ بقولكَ: «وحدَهُ»، أو: «منفرداً» أو نحوُ ذلكَ. وتارةً يقصدُ بتقديمهِ التقويةُ والتقريرُ دونَ التخصيص. كقولك: هوَ يُعطي الجزيلَ، تقويةً وتقريراً في ذهنِ السامعِ أنّهُ يفعلُ ذلكَ معَ جوازِ حصولهِ منْ غيرهِ أيضاً.

وإنْ كانَ منفياً، فهوَ كالمثبتِ أيضاً في عدمِ وجوبِ الحصر، فتقولُ: أنتَ لا تكذبُ،

إمّا لزيادةِ التقرير والتأكيدِ لأنّهُ أبلغُ منْ قولكَ: منْ لا يكذبُ أنتَ.

وإمّا لإفادةِ الحصرِ والردِّ على منْ زعَمَ أنَّ عدمَ الكذبِ الحاصلِ، حصلَ منْ غيرِ المخاطبِ فقطْ أوْ منَ المخاطبِ وغيرهِ. فتأمّلْهُ[2].

وإنّ تخصيصَ الخبرِ الفعليِّ هوَ المفهومُ منْ كلامِ عبدالقاهرِ[3] في دلائلِ الإعجازِ[4]. وأمّا صاحبُ المفتاحِ[5] فقائلٌ: «لا يُحصرُ فيمَا إذَا كانَ الخبرُ مشتقّاً»[6]. نحوُ ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾[7].

## تنبيه:

تقديمُ النَّفي على المسند إليهِ المقدَّمِ يُغيرُ نفيَ الفعل عنهُ وثبوتَهُ لغيرهِ علَى الوجهِ الذي نُفِيَ عنهُ منَ العمومِ والخصوصِ، [فإذا قلت]:[8] مَا أنا قلتُ

---

المعتمدة التي أوردت الشاهد.

(1) زيادة اقتضتها القاعدة.

(2) ينظر بتوسع في المختصر: 400/1 - 407.

(3) هو شيخ البلاغة أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحوي، (ت471هـ).

(4) القول في التلخيص: 75 والمختصر: 405/1 وتأمله في الدلائل: 124.

(5) يلاحظ أن السكاكي صاحب المفتاح وافق عبدالقاهر على أن التقديم يفيد التخصيص، لكنْ خالفه في شرائط وتفاصيل: تنظر ملخصة في المختصر: 406/1 - 413.

(6) القول في المفتاح: 119 وهو أيضا في الإشارات: 47 وشرح الفوائد: 104 - 105.

(7) هود/91 وبداية الآية ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾.

(8) زيادة اقتضاها سياق الأسلوب إذ لا يستقيم بدونها، فهي جملة الشرط وجوابها في الأصل: «كانت المناظرة».

هذا[1] كانتِ المناظَرةُ في شيءٍ بعينِه نفيتَهُ عنْ نفسكَ وأثْبتَّهُ لغيركَ[2]. وإذا قلتَ: مَا أنَا دخلتُ بيوتَ مكةَ، كانتِ المناظرةُ في عامةِ بيوتِ مكةَ، نَفَيتَ[3] عنْ نفسكَ جميعَ ما دخلتَ وأثبتَّهُ لغيركَ، إذِ التقديرُ: مَا أنَا الذي دخلَ بعينِه بيوتَ مكةَ. فدخولُ جميعِها محققٌ. وإنّما أخطأَ السامعُ في ظنّهِ أنَّ الداخلَ [9/ب] هوَ «أنتَ»، أوْ «أنتِ» معَ غيركَ.

وقالَ عبدُ القاهر وغيرُهُ: فلذلك لا يصحُّ أنْ يكونَ، المنفيُّ عامّاً، كقولكَ: ما أنَا رأيتُ أحداً من الناس، لأنه يقتضِي أنْ يكونَ هناكَ إنسانٌ رأى كلَّ أحدٍ منَ الناسِ[4]. وعللَ بعضُهمْ ذلكَ بأنَّ المنفيَّ هوَ الرؤيةُ الواقعةُ علَى كلِّ واحدٍ منَ الناسِ. وذلكَ يقتضي أنْ يكونَ مَنْ رأى كلَّ من تسلَّطَ النّفيُ عليهِ[5].

وردَّهُ **الشيخُ** بقوله: لا نُسلمُ أنَّ النفيَ هوَ الرؤيةُ الواقعةُ علَى كلِّ واحدٍ منَ الناسِ، بلِ الرؤيةُ الواقعةُ علَى فردٍ منْ أفرادِ الناسِ. ثمَّ قالَ: والفرقُ واضحٌ، فإنَّ الأولَ يفيدُ السلبَ الجزئيَّ[6]، لأنَّ نفيَ الرؤيةِ الواقعةِ علَى كلِّ أحدٍ لا تنافِي إثباتَ الرؤيةِ الواقعةِ على البعضِ[7]، والثّاني يُفيدُ السّلبَ الكلّيَّ لوقوعِ النكرةِ في سياقِ النفيِ.

**قلتُ**: ومَا قالهُ الشيخُ رحمهُ اللهُ تعالَى لا يتمُّ إلاّ حيثُ سلمَ أنَّ الكلَّ في كلامهِ ليسَ منْ بابِ الكليةِ، وإلاّ فهوَ مُنافٍ لإثباتِ الرؤيةِ الواقعةِ علَى البعض أيْضاً. والتحقيقُ

(1) المثال في الدلائل: 124 وهو في شرح الفوائد الغياثية: 106: «ما أنا قلتُ شعرا».

(2) الدلائل: 124.

(3) في المخطوط: «أنفيت» والتصويب اقتضاه السياق اللغوي. انظر في اللسان (ن ف ي)/ 336/15 - 338.

(4) الدلائل: 124 وفيه: «من أجل ذلك صلح في الوجه الأول - أي ما أنا قلت هذا - أن يكون المنفي عاما» ولم يصلح في الوجه الثاني فكان خلفا أن تقول: «ما أنا رأيت أحدا من الناس».

(5) المصدر السابق: 125 وشرح الفوائد الغياثية: 106 - 108 والقول في المختصر والمواهب: 397/1.

(6) في المختصر: 397/1 «هذا يستلزم نفي الحكم عن الجملة، أي سلب الحكم عن بعض الأفراد كقولنا: ليس بعض الإنسان بقائم. وهذا المعنى يصدق عند انتفاء الحكم عن بعض الأفراد دون بعض، وعند انتفائه عن كل فرد».

(7) المصدر السابق.

في ذلكَ، واللهُ أعلمُ، أنّكَ إذا قلتَ: ما أنا رأيتُ أحداً، فالتقديرُ: ما أَنَا الّذي رأى أحداً منَ الناسِ، فخصصتَ نفسكَ بعدمِ رؤيةِ كلِّ فردٍ منْ أفرادِ الإنسانِ، بحيثُ [لوْ][1] فرضْنَا أنَّ هناكَ منْ لمْ يَرَ فرداً منْها لمْ يصدقْ تخصيصُكَ بعدَ رؤيةِ ذلكَ الفردِ، فيجبُ أنْ يفهمَ منْ قولكَ: مَا أَنَا رأيتُ أحداً إنْ غيرُك رأى كلَّ أحدٍ بحيثُ لمْ يشاركك في عدمِ رؤيةِ كلٍّ ولاَ بعض. فتأمّلْ ذلكَ.

**واعلمْ** وفّقنَا اللهُ وإياكَ أنَّ السامعَ إمّا أنْ يُصيبَ[2] في اعتقادِ الوقوعِ، لكنهُ أخطأَ مثلاً في نسبتهِ لكَ أوْ نسبتهِ لغيركَ، وإمّا أنْ يُصيبَ في اعتقادِهِ عدمَ الوقوعِ، لكنهُ أخطأَ في نسبتهِ لكَ.

وأنَا **قلتُ** إنْ أخطأَ في نسبتهِ لكَ أوْ في نسبتهِ لغيركَ، فإنْ أصابَ في اعتقاد الوقوعِ قلتَ: ما أنا قلتُ هذا، إنْ أخطأَ في نسبتهِ لكَ، أو: أنا قلتُ، إنْ أخطأَ في نسبتهِ لغيركَ؛ وإنْ أصابَ في اعتقادِ عدمِ الوقوعِ، لكنهُ أخطأَ في نسبتهِ لغيركَ، قلتَ: أَنَا مَا رأيتُ هذَا [10/أ].

ومِنْ ثَمَّ، صحَّ أنْ يُقالَ: أنا ما رأيتُ أحداً. وإنْ أخطأَ في نسبتهِ لكَ قلتَ: ما أَنَا قلتُ هذَا. أيْ: لستُ[3] الذي لم يقلْهُ، فإنْ قلتَ: إذا اعتقد[4] سامعٌ أنَّ هناكَ منْ رأى فرداً منْ أفرادِ الإنسانِ لكنّهُ أخطأَ في نِسبَةِ الرؤيةِ لكَ، كيف الردُّ عليه؟

**قلتُ**: كانَ القياسُ أنْ تقولَ: ما أَنَا رأيتُ أحداً. لكنْ لمّا عارضنَا العمومُ، وجبَ أنْ تقولَ: أنَا مَا رأيتُ أحداً، علَى معنَى نفي الرؤيةِ عنكَ لا علَى معنى إثباتِ عدمِ الرؤيةِ لكَ، فتكونُ سالبةً[5] لا معدولةً. واللهُ الموفقُ للصوابِ.

---

(1) زيادة اقتضاها سياق أسلوب الشرط لأن الجواب موجود في المخطوط وجملة الشرط تفتقر إلى أداة.

(2) في المخطوط: «ينصيب» تصحيف والصواب ما أثبتنا.

(3) في المخطوط: «لست» تصحيف والصواب ما أثبتنا.

(4) في المخطوط: «عقد» بسقوط الألف والزيادة اقتضاها السياق.

(5) السَّلب: انتزاع النسبة، أي نسبة الرؤية إلى المتكلم.

## [تأخيره]

### قوله:

ويؤخَّر[1] لكونِ تأخُّرِه أصلاً، لاقتضاءِ المقامِ تقديمَ ما رتبتُهُ[2] التأخيرُ[3].

### شرح:

ذكرَ رحمهُ اللهُ أنَّ المفردَ يؤخرُ لمعنيين:

**الأول:**

أنْ تكونَ رتبتهُ التأخيرَ، ولا وجهَ للعدولِ عنهُ.

**الثاني:**

أن يقتضي المقامُ تقديمَ مَا رتبتُهُ[4] التأخير عنهُ، فيلزُم تقديمُهُ.

## [ذكره]

### قوله:

ويذكرُ لكونهِ[5] أصلاً، ولاَ موجبَ للحذفِ، وللاحتياطِ لضعفِ التعويل علَى القرينةِ، وللتنبيهِ علَى غباوةِ السامعِ، ولزيادةِ الإيضاحِ والتقريرِ، ولإظهار[6] عظمتهِ، وإهانتهِ، والاستلذاذِ بذكرهِ، وللتبركِ بهِ، ولبسطِ الكلامِ حيثُ يُطلبُ الإصغاءُ، ولتعيينِ كونهِ اسماً أو فِعلاً[7].

---

(1) يعود الضمير على: المسند إليه.

(2) يعود الضمير على: المسند.

(3) الحد في التلخيص: 89 والمختصر: 447/1 (بإدماج وتصرف في بعض اللفظ).

(4) يعود الضمير على: المسند.

(5) يعود الضمير على «الذكر».

(6) في المخطوط: «الإظهار»، والتصويب من التلخيص: 56.

(7) الحد في التلخيص: 55 - 56، والمختصر: 282/1 - 285. 5بإدماج).

## شرح:

قدمَ الذكرَ على الحذفِ لأنهُ وصفٌ وجوديّ[1]. والحذفُ وصفٌ عَدَمِيٌّ. وذكرَ لهُ معانيَ عشرةً:

**الأوّل:**

كونُ ذكرهِ أصلاً ولاَ وجهَ للعدولِ عنهُ كذكرِ المبتدإِ منْ قولكَ: زيدٌ قائمٌ حيثُ أردتَ تعيينَهُ[2]، ولا قرينةَ.

**الثاني:**

الاحتياطُ لضعفِ التعويل علَى القرينَةِ[3].

**الثالث:**

التنبيهُ علَى غباوةِ السامعِ، حتّى إنهُ لا يُفهمُ إلاَّ بالتصريحِ[4].

**الرابع:**

زيادةُ الإيضاحِ والتّقريرِ[5]، كقولكَ: العَسْكَرُ سَلَّمَ العسكرَ غَنيمة[6] أهله[7].

**الخامس:**

إظهارُ تعْظيمِهِ بذكرٍ كقولكَ: الله يَصونُ عبادَهُ. جواباً لمنْ قالَ: منْ يصونهُ الله؟.

**السادس:**

إظهار الإهانة: كقولكَ: اللعينُ إبليسُ؛ جواباً لمن قال من اللعينُ؟

---

(1) حدُّ الوصف في كتاب التعريفات للجرجاني: 252 كما يلي:
«الوصف عبارة عمادل في الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروفه أي يدل على الذات بصفة كأحمر، فإنه بجوهر حروفه يدل على معنى مقصود، وهو الحمرة».

(2) في المخطوط: «تعينه» بسقوط الياء تصحيف والصواب ما أثبتنا.

(3) ينظر تفصيل كل منهما في المختصر: 282/1 - 283.

(4) نفسه.

(5) ذكر التفتازاني في المصدر السابق: 283/1 أن السكاكي عدّه شيئا واحدا. وأضاف: «ويُرادُ بالتقرير مطلقَ الإثبات مع التكرر».

(6) في المخطوط: «عنمت».

(7) كذا قرأته، في المخطوط.

### السابع:

الاِ [10/ب] ستلذاذُ بذكره، كقولك: اللهُ خالقُ كلِّ شيء. اللهُ رازقُ كل شيء. الله لطيف بعبادهِ.

### الثامن:

[للتبرك بذكره][1]، كقولك: «محمد رسول الله صلى الله عليه وسلمَ، محمد سيد خلق الله ﷺ وعلى آله وصحبه صلاة وسلاما دائمين بدوام ملكِ الله».

### التاسع:

بسطُ الكلام حيثُ يطلبُ إصغاءُ السامعِ للمتكلمِ لعظمتِهِ[2] وشرفهِ، كقولِ مُوسى عليه السلاةُ والسلامُ: ﴿ هِىَ عَصَاىَ ﴾ [3] جواباً لقولهِ تعالَى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾؟[4]. ولذَا زادَ علَى الجوابِ بقولهِ: ﴿ أَتَوَكَّؤُاْ[5] عَلَيْهَا وَأَهُشُّ[6] بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ ﴾ [7].

### العاشر:

تعيينُ كونهِ اسما أوْ فعلاً، كقولكَ: خليلُكَ استقرَّ عندي، أوْ: مُستقرٌّ.

---

(1) زيادة اقتضاها سياق التصنيف من التلخيص: 56، والمختصر: 284/1.

(2) ذُكر هذا المعنى في باب «التلفيق» في تحرير التحبير: 343 والإشارات: 35 والفوائد الغياثية: 116. وانظره في التبيان للعكبري: 888/2.

(3) سورة طه/ 18.

(4) سورة طه/17.

(5) في المخطوط: «توكأ» تصحيف.

(6) قال العكبري «ويقرأ بأهُسّ بسين مهملة، من قولك: هَسَّ الغنمَ يهسُّها إذا ساقَها، وعُدّيَ بعلى»: التبيان888/2.

(7) سورة طه/18 وترتيب الآيات في القرآن الكريم على النحو التالي:

﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ ﴾ طه/17 - 18.

## [حذفه][1]

## قوله:

ويحذفُ للاحتراسِ[2] عنِ العبثِ، ولتخييلِ العُدولِ لأقوى الدليليْنِ منَ العقل واللفظِ، ولاختبارِ تنبُّهِ السامعِ عندَ القرينةِ أو مقدارِ تنبهه، ولقصدِ صونهِ عنْ لسانِكَ أوْ صونِ لسانكَ عنهُ، وللخوفِ منهُ أوْ عليهِ، ولتأتِّي الإنكارِ عندَ الحاجةِ، ولِتَعيُّنِه[3]، ولادِّعاء تعيُّنِه[4]، وللبيانِ بعدَ الإبهامِ، ولرعايةِ الفاصلة، ولرفعِ توهمِ إرادة غير المرادِ ابتداءً، ولذكرهِ ثانياً على وجهٍ يتضمَّنُ إيقاعَ الفعل علَى صريحِ لفظهِ إظهاراً لكمالِ العنايةِ بوقوعِ الفعل عليه[5].

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمه اللهُ تعالى منْ ذكر مصوغاتِ الذكرِ، شرعَ في ذكر مصوغاتِ الحذفِ، وقدْ ذكرَ خمسةَ عشرَ معنىً:

### الأوّل:

الاحتراسُ عن العبثِ حيثُ دلَّ دليلٌ، لأنَّ ذكرَ ما دلَّ عليهِ دليلٌ، بغير موجبٍ، عبثٌ منْ جهةِ الظاهرِ، كقولكَ: [«بخَيْرٍ][6]، جواباً لمنْ قالَ: كيفَ زيدٌ؟.

### الثاني:

تخييلُ العُدولِ إلى أقوَى الدليليْنِ منَ العقلِ واللفظِ. وهوَ العقلُ، لأنَّ الاعتمادَ عندَ الذكرِ على دلالةِ اللفظِ وعندَ الحذفِ علَى دلالةِ العقل، والعقلُ أقوَى [11/أ]

---

(1) زيادة، اقتضاها التصنيف، من التلخيص: 53. المختصر: 273/1.

(2) ورد في التلخيص: 53 والمختصر: 274/1 وكذا في المفتاح: 84 بلفظ: «للاحتراز» ولعلّهُ في المخطوط تصحيف من الناسخ وإن كان «الاحتراس» مناسبا أيضا.

(3) في المخطوط: «لتعيينه» تصحيف والتصويب من المصادر السابقة.

(4) الحد في التلخيص: 53 - 54 والمختصر: 273/1 - 282.

(5) لعل إدراج هذه الزيادة من المؤلف في غمرة التلخيص والشرح، وزاد الايجي (ت756) في الفوائد الغياثية: 48: «أن الحذف قد يكون لقرينة حالية أو مقالية».

(6) زيادة اقتضاها السياق، لأن التصريحَ بالمبتدأ: «زيد» أو: «هو» دون الخبر ضرب من العبث. فوجب ذكر أحد العمدتين.

للاستقلالِ بالدلالةِ، بخلاف اللفظِ، فإنهُ يفتقرُ في الدلالةِ للعقل. وإنّما ذلكَ تخييلٌ[1]، لأنَّ الدالَّ، معَ الحذفِ أيضاً، هوَ اللفظُ المدلولُ عليهِ بالقرينةِ. فلاَ اللفظُ يستقلُّ بالدلالةِ عندَ الذكرِ، ولاَ العقلُ يستقلُّ بالحذفِ[2].

**الثالث:**

اختبارُ تنبهِ السامعِ عندَ القرينةِ[3] أو مقدارُ تَنَبُّهِهِ، هلْ يَتَنَبَّهُ[4] بالقَرائنِ[5] الخفيةِ أمْ لاَ[6].

**الرابع:**

قصدَ[7] صونهِ عنْ لسانِكَ تعظيماً لهُ وإقحاماً، كقولكَ: جُزيتَ، [تريد][8]: خَيْراً.

**الخامس:**

قصدَ صونِكَ لسانَكَ عنهُ[9]، كقولِكَ: استُرْ. تريدُ: «الفَرْجَ».

**السادس:**

الخوفُ منهُ أو عليهِ، كقولكَ: قُتِلَ زيدٌ. «عندَ الخوفِ منْ ذكرِ القاتِلِ».

---

(1) في المخطوط: «تخييلا» خطأ، إذ لا وجه له بالنصب، ويبدو أن التصحيف من سهو الناسخ. فهنا «إن» مكفوفة عن العمل وقد جاء في المختصر: 276/1 بلفظ: «وإنما قال تخييل لأن».

(2) هذا الشرح مزيج مما ورد في التلخيص: 53 والمختصر: 275/1 - 276 (بتقديم وتأخير وحذف وزيادة).

(3) المثال في مواهب الفتاح: «كما إذا حضر رجلان أحدهما تقدمت له صحبة دون صاحبه، فتقول للمخاطب: (غادر) تريد: (الصاحبُ غادرٌ) اختبار للسامع هل يتنبه أن المسند إليه هو الصاحب بقرينة نسبة الغدر، إذ لا يناسب إلا الصاحب» 277/1.

(4) في المخطوط: «ينتبه». والتصويب من: التلخيص: 54 والمختصر: 277/1.

(5) في المخطوط: «بلا قرار» تصحيف. والتصويب من المختصر: 277/1.

(6) المثال في مواهب الفتاح: «كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر، فتقول: أحسِن للإحسان والله، وتريد أقدمهما، وهو: زيد، اختباراً لذكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاء، وهي أن الإحسان ذو الصداقة دون حادثها أم لا»: 277/1.

(7) لعله يقصد: «إيهام صونه»: كما في التلخيص: 54.

(8) زيادة اقتضاها السياق إذ الوصل بدونها مخل بالغرض البلاغي. (ينظر الخامس).

(9) «تحقيرا له»: المختصر: 279/1.

### السابع:

تأتّي[1] الإنكارِ عندَ الإنكارِ عندَ الحاجةِ، كقولِكَ: فاسقٌ فاجرٌ. «تريدُ» بهِ زيداً[2] فحذفتهُ ليتيسرَ لكَ أنْ تقولَ: ما أردتُهُ بلْ أردتُ غَيْرَهُ[3].

### الثامن:

كونُهُ معيَّناً، كقولكَ: قال صلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ[4].

### التاسع:

ادّعاءُ تعيينهِ[5]، كقولكَ: قدْ أعجزَ بخطِّهِ واستعبدني[6] بلَحْظِهِ وسبَّ البريةَ بلفظِهِ[7]. تريدُ بذلكَ «زيداً».

### العاشر:

قصدَ البيانِ بعدَ الإبْهامِ، كقولكَ: [لوْ][8] شئتُ لأكرمتُ زيداً. أيْ: لوْ شئتُ إكرامَهُ لأكرمتُهُ.

### الحادي عشر:

رعايةُ الفاصلةِ، كقولهِ تعالَى: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ ﴾[9] أيْ: «ومَا قلاكَ». فحُذفَ المفعولُ لأنَّ آخرَ الفواصلِ ألفٌ.

### الثاني عشر:

دفعُ توَهُّمِ غيرِ المرادِ ابتداءً، كقولهِ[10]. [طويل]

---

(1) التأتّي: التيسر: المصدر السابق.

(2) وذلك: «عند قيام القرينة على أن المراد زيد»: المصدر نفسه.

(3) القول في المختصر: 279/1 (بنقص).

(4) المقصود: «محمدٌ» صلى الله عليه وسلم.

(5) بلفظ «التعيُّن» في المختصر ومواهب الفتاح وعروس الأفراح وحاشية الدسوقي: 279/1 - 280.

(6) في المخطوط: «استعيدني» تصحيف، وقد يكون أراد: «استعداني» أو «استبعدني» بقلب مكاني.

(7) في المخطوط: «بلحظه» والتصويب اقتضاه السياق، إذ لا مسوغ لتكراره.

(8) زيادة اقتضاها السياق لأن الشرط، هنا، لا يستقيم بغير أداة.

(9) سورة الضحى/ 1 - 3.

(10) القائل هو البحتري الشاعر العباسي المعروف، ديوانه: 2018/3.

وَكَـمْ ذُدْتَ عَنِّي[1] مِـنْ تَحَامُـلِ حـادِثٍ      وسَـوْرةِ أيَّـامٍ[2] حـزَزْنَ إلـى الْعَظْـم[3]

لأنهُ لوْ ذكرَ المفعولَ أوّلاً لوقعَ في النفسِ عندَ ذكرهِ أنَّ الحزَزَ وقعَ في بعضِهِ، فحذفَهُ ليتطلّعَ الدهرُ إليهِ. وإذاً فالغايةُ قدْ ذُكرتْ.

**الثالث عشر[4]:**

أنْ يقصدَ ذكرَهُ[5] ثانياً على وجهٍ يتضمّنُ إيقاعَ الفعل علَى [11/ب] صريحِ لفظِهِ إظهاراً لكمالِ العنايةِ بوقوعِ الفعلِ عليهِ، كقولكَ: «طلبنَا فما وجدنَا لكَ في المكارمِ مِثْلا»[6].

## [فصله][7]

## قوله:

ويعقبُ المسندُ إليهِ بضميرِ الفصل لتخصيصهِ بالمسندِ. كقولكَ: زيدٌ هوَ القائمُ،

---

=

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالدلائل: 171 والإشارات: 82 والإيضاح: 156/2 والعقود: 147/1 والمعاهد: 255/1.

(1) في المخطوط: «دفعتَ» تحريف، فاقتضى السياق تصويبه من المصادر السابقة.

(2) في المخطوط (أيام شدت منه حززن) بزيادة: «شدت منه» فاقتضى السياق حذفها من حيث لا تؤدي فائدة ومن حيث تخل بالوزن الشعري.

(3) حززن، من الحزّ: وهو في اللحم ما كان غير بائن: اللسان (ح زز) 334/5.

(4) ذكر المؤلف في مستهل الحديث عن الحذف أن مصوغات الحذف خمسة عشر معنى لكنه أغفل اثنين منها. وقد يرجع ذلك إلى سهو الناسخ حيث نقل بدل (ثلاثة) عشر (خمسة) عشر. والله أعلم.

(5) الضمير يعود إلى المفعول به المحذوف.

(6) لا ريب في أنه يقصد الشاهد البلاغي في قول البحتري: (خفيف)

قدْ طلبنَا فلمْ نجدْ لكَ في السُّؤْ      دَدِ والمجْدِ والمكارِمِ مِثْلاَ

ديوانه: 1657/3.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالدلائل: 168 والإشارات: 82 والعقود: 148/1 والمعاهد: 256/1.

(7) زيادة اقتضاها التصنيف من التلخيص: 73.

لا غيرُهُ[1].

## شرح:

ذكرَ رحمهُ اللهُ تعالَى أنَّ ضميرَ الفصلِ[2] قدْ يؤتَى بهِ لبيانِ أنَّ المسندَ مقصورٌ علَى المسندِ إليه، كقولكَ: زيدٌ هوَ القائمُ بمعنَى أنَّ القيامَ مقصورٌ علَى زيدٍ لا يتجاوزُهُ لغيرهِ. ولذَا، لا يقالُ في تأكيدهِ: «لا غيرُهُ». أو: «لا خالدٌ» مثلاً[3].

واعلمْ أنَّ ضميرَ الفصلِ تارةً يأتِي لقصرِ المسندِ[4] علَى المسندِ إليهِ كمَا تقدَّمَ[5]، وتارةً يأتي لقصرِ المسندِ إليهِ علَى المسندِ، كقولكَ: الكرمُ هوَ التقوَى، والعلمُ هوَ الأدبُ، وتارةً يأتي للتوكيدِ حيثُ كانَ الحصرُ حاصلاً بدُونهِ، كقوله[6] [تعالى][7] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾[8] وتارةً يأتي للفرْقِ[9] بيْنَ الخبرِ والوصفِ كقولكَ: زيدٌ هوَ كاتبُكَ بالبابِ.

## [أحوال المسند]

## قوله:

ويجعلُ المسندُ غيرَ جملةٍ لكونهِ غيرَ سبَبِيّ معَ عدمِ إفَادةِ تقوّي الحكمِ، وكأنَّ السببيَّ عبارةٌ عنْ جملةٍ متعلقةٍ على مبتدإ بعائدٍ ليسَ بمُسندٍ إليهِ فيهَا[10].

---

(1) الحد في التلخيص: 73، والمختصر: 386/1 (بإدماج وتصرف).

(2) كذا سماه السكاكي في المفتاح: 85 ويسميه الكوفيون: «عمادا»وله موضع من الإعراب، ويسميه البصريون «فصلا» ولا موضع له من الإعراب: ينظر الإنصاف: 706/2 وتفصيله عند النحويين في الكافية النحوية: 23/2 - 24 وشرح التسهيل: 167/1 - 168 والمغني: 568/1 - 571 وانظر أيضا: أساليب التوكيد في القرآن 341 - 360.

(3) القول والمثال في المختصر: 386/1 - 387 وهو أيضا في الفوائد: 58 - 66.

(4) في المخطوط: «المسند إليه» والتصويب اقتضاه السياق.

(5) ينظر تفصيله في التبيان لابن الزملكاني: 99 - 100.

(6) في المخطوط: «كقولك» فاقتضى التأدب مع القرآن إسناد كلام الله إليه عز وجل.

(7) زيادة للعلة المتقدمة.

(8) سورة الذاريات/58.

(9) في المخطوط: (للفرق وبين) بزيادة: «و» اقتضى السياق حذفها لأن بها لا يستقيم المعنى.

(10) الحدّ في التلخيص: 106 - 107 والمختصر: 20/2، 23، 24 (بإدماج وتصرف).

## شرح:

**اعلمْ** وفقَنا اللهُ وإياكَ [أنَّ المسندَ][1] إمّا أنْ يكونَ سببيّاً أوْ لاَ[2]. فإنْ كانَ سببيّاً فهوَ جملةٌ، لأنَّ السببيَّ عبارةٌ عنْ جملةٍ معلقةٍ على مبتدإ بعائدٍ ليس بمسندٍ إليه فيهَا كقولكَ: زيدٌ أبوهُ قائمٌ، أوْ: قامَ أبوهُ. أوْ: أبوهُ مررتُ بهِ. وكقولكَ: زيدٌ ضربتُهُ، أوْ: مررتُ بهِ. أوْ: ضربتُ خالداً في بيتهِ. أوْ: ملكتُ سرجَ فرسِ أبيهِ. ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝ ﴾[3].

المبتدأُ أعمُّ منْ أنْ يدخلَ عليهِ عاملٌ أمْ لاَ. والعائدُ أعمُّ منْ أنْ يكونَ ضميراً أو غيرَهُ. وخرجَ عنْ ذلكَ نحوُ: زيدٌ منطلقٌ أبوهُ، لأنهُ مفردٌ، ونحوُ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ﴾[4] لأنَّ تعليقَها على المبتدإِ لَيْسَ [12/أ] بعائدٍ. ونحوُ: زيدٌ قامَ، أو: زيدٌ هو قائمٌ، لأنَّ العائدَ مسندٌ إليه.

وإنْ لمْ يكنْ سببيّاً[5]، فإنْ أريدَ تقوّي الحكمِ، أُتِيَ[6] بهِ جملةً، كـ(زيدٌ) قامَ، وإلاّ أتيَ[7] بهِ مفرداً، كقولِكَ: زيدٌ قائمٌ، إذْ ليسَ بمفيدِ التّقَوّي بلْ هوَ قريبٌ منْ: زيدٌ قامَ، في اعتبار التقَوّي.

---

(1) بياض في المخطوط، والزيادة اقتضاها السياق من المصدرين السابقين وكذلك من المفتاح: 100.

(2) قال السكاكي في المفتاح: 100: «أو يكون فعليا».

(3) سورة الكهف/ 30.

(4) سورة الإخلاص/1.

(5) فهو فعلي.

(6) في المخطوط: «أوتي» والتصويب اقتضاه السياق اللغوي، لأن آتى، بالمد، لا يبنى لِما لم يُسم فاعله بمتعلق جار ومجرور، بل يتعدى مباشرة. والصواب ما أثبتنا بفعل: «أتى به» والظاهر أن التصحيف من سهو الناسخ.

(7) نفسه.

## [أحوال متعلقات الفعل]

### قوله:

ويقعُ الفعلُ موقعَ الاسمِ للتقييدِ بأحدِ الأزمنةِ[1] علَى أخْصَرِ[2] وجهٍ مع إفادةِ التجدّدِ. وبالعكسِ لإفادةِ[3] عدمِ التَّقييدِ والتجدُّدِ[4].

### شرح:

**اعلمْ** وفقنَا اللهُ وإياكَ أنَّ الفعلَ وضعَ للدلالةِ على الحدثِ والزمن معاً. فمعناهُ مركبٌ منهما، بخلاف الاسم[5].

فالتعبير عن الحدث بالفعل يفيد التجدد مع تعيين زمنه على أخصر وجه لأن ذلك كله بكلمة واحدة.

والتعبير عنه بالاسم لا يُفيد، (غيرَ أنه)[6] موصوفٌ به، لأنّ مدلول الصفة قد يكون ثابتا غيرَ مُتجدّدٍ كقولكَ: الغرابُ أسودُ، بخلافِ مدلولِ الفعل.

ومنْ ثمَّ وُضعتْ صيغةُ الفعلِ للزمنِ، بخلافِ صيغةِ الاسمِ. فإذَا قلتَ: قامَ زيدٌ، فكأنكَ قلتَ: «قدْ وقعَ منْ زيدٍ قيامٌ، فيعلمُ السامعُ أن ذلك تجدَّد منه، فيتطلعُ لزمن ذلك التجدد. وإذا قلتَ: زيدٌ قائمٌ فكأنكَ قلتَ: «زيدٌ موصوفٌ بالقيامِ». فلاَ يُعلمُ منْ مجردِ اللفظِ أنَّ ذلك تجددٌ منهُ، فيؤخَذُ[7] علَى الأصلِ وهوَ الثبوتُ والاستمرارُ. فلم يتطلّعْ سامعُهُ لزمنِ ذلكَ.

---

(1) المراد: «الأزمنة الثلاثة المعروفة»: انظر توضيح ذلك في التلخيص: 107.

(2) في المخطوط: «أحضر» تصحيف والتصويب من المصدر السابق.

(3) في المخطوط: «لا فاذذة» تصحيف.

(4) الحد في المصدر السابق: 107 - 108 والمختصر: 25/2 - 29. بإدماج).

(5) لأن الاسم لا يفيدهما.

(6) كذا قرأتها في المخطوط حيث وردت غير واضحة.

(7) في المخطوط: «فيأخذ». تحريف والتصويب اقتضاه السياق.

## قوله:

ويقيدُ(1) الفعلُ وشِبهُه(2) بالمفعولِ(3) ونحوهِ(4) لزيادةِ الفائدة(5). والمقيدُ في: كانَ زيدٌ قائماً: [هو «قائماً» لا «كان»](6) فإنما وجبت مجردُ إثباتِ الفعل أوْ نفيهِ، نُزّلَ المتعدّي منزلةَ اللازمِ. ولمْ يقدر لهُ مفعولٌ. لأنَّ المقدرَ كالمذكورِ، وإلاّ وجبَ التقديرُ بحسبِ القرينةِ(7).

## شرح:

**اعلمْ** وفّقنَا اللهُ وإياكَ أنَّ عمدةَ الفائدةِ منَ المحكومِ بهِ والمحكومِ عليهِ(8). ومَا زادَ على ذلك نافلةٌ. فالمحكومُ بهِ إنْ كانَ فعلاً أوْ صفةً، قدْ يُقيدُ بالمفعولِ المطلقِ أو المفعولِ [12/ب] بهِ أوْ فيهِ أوْ لهُ بالحالِ أوْ بالتمييزِ أوِ الاستثناءِ(9) قصدَ تربية الفائدةِ وتقويتِهَا. لأنَّ ازديادَ التقييدِ يوجبُ ازديادَ الخصوص. وهوَ يوجبُ ازديادَ البعدِ عن الإبهامِ الموجبِ لقوةِ الفائدة. والمقيدُ في قولنَا: قامَ زيدٌ يومَ الجمعةِ، هوَ: «قامَ». وأمّا في قولنَا: كانَ زيدٌ قائماً فهوَ الخبرُ(10)، لاَ «كانَ»، لأنّهَا لا تدلُّ على حدثٍ، وإنمَا فهمَ الحدثُ منَ الخبرِ. فهوَ المقيّدُ بهَا. فكأنَّكَ قلتَ: زيدٌ قائمٌ في الزمنِ الماضِي. وقدْ يُتركُ التقييدُ لمانعٍ منْ تربيةِ الفائدةِ كعدَمِ العلمِ بالمُقيّداتِ أوْ عدمِ الاحتياجِ لَهَا أوْ إرادةِ إبهامِ الزمانِ أو المكانِ ونحو ذلكَ(11).

---

(1) في المخطوط: «يفيد» تصحيف والتصويب من المختصر: 31/2.

(2) الضمير يعود على: «اسم الفاعل والمفعول»: المختصر: 31/2.

(3) الضمير يعود على «المفعول المطلق أو به أو فيه أو لَه أو معه»: المصدر السابق.

(4) من الحال والتمييز والاستثناء: المصدر نفسه.

(5) في المخطوط: «الفوائدة» تصحيف، وتصويبه من المصدر السابق.

(6) زيادة اقتضاها السياق، والصّواب مقيس على ما في المصدر السابق 33/2 والتلخيص: 108.

(7) الحد في المصدرين السابقين (بإدماج وبشيء من التصرف).

(8) المحكوم به هو «المسند». والمحكوم عليه هو «المسند إليه».

(9) القول في المختصر: 31/2 - 33.

(10) يقصد: «قائما».

(11) القول في المختصر: 34/2.

**واعلمْ** أنَّ الفعلَ معَ المفعولِ كالفعل معَ الفاعلِ في أنَّ الغرضَ منْ ذكرِهِ معَهُ إفادةُ تلبُّسِهِ بِهِ، لكنَّ تلبسَهُ بالفاعِلِ، منْ جهةِ وقوعِهِ عليهِ. فإذَا لَمْ يذكرِ المفعولُ بهِ معَ الفعلِ المتعدّي بحيثُ كانَ الغرضُ مجردَ إثباتِهِ لفاعِلِهِ أو نفيهِ[1] عنه[2] منْ غير تعرضٍ لغير ذلكَ، نُزّلَ المتعدّي منزلةَ القاصرِ، ولمْ يقدرْ لهُ مفعولٌ، لأنَّ المقدرَ بواسطةِ القرينةِ في حكمِ المذكورِ، كقولهِ تعالَى ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[3] وحيثُ لمْ يكنِ الغرضُ ذلكَ بلْ قُصدَ تعلقُهُ بمفعولٍ غير مذكورٍ، وجبَ تقديرُ[هُ][4] عامّاً أو خاصّاً[5] بحسبِ القرائنِ الدّالّةِ عليه.

## وقوله:

وبالشّرطِ لاعتباراتٍ تُعرفُ بمعرفةِ مَا بينَ أدواتِ الشّرطِ منَ التَّفْصيلِ.

وفي «إذا» للشرط في الاستقبال، لكنّ الأصل في «إن» عدم الجزمِ بوقوع الشرط.

و"لَوْ" للشّرطِ في المُضِيّ معَ القطْعِ بانتفاء الشرطِ، فيلزمُ في جُملتيْهَا المضيُّ وعدمُ[6] الثبوتِ[7].

## شرح:

هذَا معطوفٌ علَى قولهِ: «بالمفعولِ ونحوه». أيْ: ويقيدُ الفعلُ وشبهُهُ بالشرطِ لاعتباراتٍ تُعرفُ بمعرفةِ مَا بينَ أدواتِ الشرطِ [13/أ] منَ التفصيل. فإذَا قُلتَ: إنْ

(1) في المخطوط: «بقيه» تصحيف والتصويب اقتضاه السياق.

(2) في المخطوط: (عنه عنه من) بزيادة الكلمة الثانية من الناسخ. فاقتضى السياق حذفها.

(3) سورة الزمر/9.

في الإعراب للنحاس: 7/4: «والذين يعلمون: هم الذين ينتفعون بعلمهم ويعملون به. فأما من لم ينتفع بعلمه ولم يعمل به فبمنزلة من لم يعلم».

(4) زيادة اقتضاها السياق إذ بسواها لايستقيم المعنى المقصود.

(5) مثال الحذف في الدلائل: 154. «فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى ويضر وينفع، وهو يعطي ويجزل» بتقدير «كأنك قلت: صار إليه الحل والعقد، ومنه أمر ونهي وضر ونفع».

(6) في المخطوط: (وعدم وعدم الثبوت) بتكرار لفظ: «وعدم» فاقتضى السياق حذف الثانية، ويبدو أن الزيادة من سهو الناسخ.

(7) الحدّ في التلخيص: 109 - 110 والمختصر: 35/2 - 64 (بإدماج وتصرف).

كانتِ الشمسُ طالعةً فـ«النهارُ» موجودٌ. فالنهارُ محكومٌ عليهِ بالوجودِ[1]، لكنْ علَى تقديرِ طلوعِ الشمسِ بجملةِ الشرطِ[2] قيدَ بجملةِ الجوابِ، فإذَا علمتَ ذلكَ فلاَ بدَّ منْ معرفةِ ما بينَ أدواتِ الشرطِ منَ التفصيل، وإلاَّ علمَ منْ ذلكَ القصدُ في إنْ وإذَا ولَوْ لكثرةِ مباحثِها الشريفةِ المهملَةِ في علمِ النحو[3].

فـ«إنْ» و«إذَا»: للشرطِ في الاستقبالِ[4]، لكنَّ الأصلَ في «إنْ» عدمُ الجزمِ بوقوعِ الشرطِ في اعتقادِ المتكلمِ[5]. فلا يقعُ في كلامِ اللهِ تعالَى إلاَّ على الحِكايةِ أو ضربٍ منَ التأويلِ[6].

---

(1) يريد أن الوجود «محكوم به».

(2) العلاقة هنا شرطية.

(3) قال التفتازاني في (إن وإذا ولو): «لأنّ فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو» المختصر: 38/2.

وللتوسع في آراء النحويين يستحب الرجوع إلى: حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي: 3، 63 واللمع لابن جني: 193 والصاحبي لابن فارس: 193 - 195 - 252 والإنصاف: 602 - 621 وأسرار العربية: 340 والكافية في النحو: 109 - 110 - 231 وشرح ملحة الإعراب: 328 - 329 ورصف المباني: 149 - 358 - 359 ومغني اللبيب: 102/1 - 107 - 117 - 184 - 285 - 300 - 805 - 807 وشرح التصريح على التوضيح: 249/1 - 254.

(4) المصادر السابقة.

(5) من النحويين الذين تعرضوا لمعانيها الأنباري في الإنصاف: 627/2 - 632 حيث قال محتجا بقول الكوفيين في أمر (إن) «الشرطية تفيد الشك بخلاف (إذا). ألا تَرى أنه يجوز أن تقول: إن قامت القيامة كان كذا؟ لما يقتضيه من معنى الشك. ولو قلت: إذا قامت القيامة، كان جائزا، لأن إذ وإذا ليس فيهما معنى الشك».

وانظر أيضا الكافية لابن الحاجب: 108/2 - 109 وشرح التّسهيل: 67/2/4 لابن مالك.

(6) نبه عضدالدين الإيجي في الفوائد الغياثية: 64، على أن «إن الشرطية» لا تفيد الجزم، وإن دلت على عدمه. واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ (البقرة/24) حيث عقب سبحانه بما أفاد عدم وقوع الشرط.

والأصلُ في «إذَا الجزمُ بوقوعِهِ[1] علَى اعتقادٍ[2]. وأمَّا عدمُ الجزمِ بعدمِ وقوعِ الشرطِ فمشتركٌ بينهُمَا[3]. فقولُكَ: إنْ لمْ أكنْ لكَ أباً، فكيفَ تُراعِي حقّي؟ استُعملتْ في مقامِ الجزمِ لنكتةٍ. وقدْ تُستعملُ "إنْ" في مقامِ الجزمِ بوقُوعِ الشرطِ تجاهلاً لاقتضاء المقام. ذلكَ كَما إذَا سُئِلَ عبدٌ عنْ سيدِهِ هلْ هوَ في الدارِ أمْ لاَ، وهوَ يعلمُ أنَّهُ فِيها [فَيقُولُ][4]: إنْ كانَ فيهَا أُخْبركَ، فيتجاهلُ خوفاً منَ السيّدِ، أوْ لعدمِ جزمِ المخاطَبِ، كقولكَ لمنْ يُكذبُكَ: إن صدقتُ فماذَا تفعلُ؟ أوْ لتنزيلِهِ منزلةَ الجاهِلِ لمخالفتِهِ مقتضى العلمِ، كقولكَ لمنْ يؤْذِي[5] أباهُ: إنْ كانَ أباكَ فلا تؤذِهِ![6] لأنَّ مقتضى العلم ألاَّ يوذيَهُ[7].

أو للتَّغليبِ غيرَ ذوي القطْعِ، كقولكَ: إنْ قمتُمْ كانَ كذَا، حيثُ كانَ القيامُ قطعيّ الحصولِ بالنسبةِ لبعضٍ دونَ[8] بعضٍ.

وقدْ تُستعملُ "إذَا" عِندَ عدمِ الجزمِ بوقوعِ الشرطِ لنكتةٍ كقولكَ تفاؤلاً: إذا أتَى خَلِيلي أشفَى غَليلي. ولأجلِ أنَّ الأصلَ في "إنْ" عدمُ الجزمِ بالوقوعِ، والأصلَ في "إذا" الجزمُ بوقوعِهِ كانَ الحكمُ النّادرُ موقَعاً لـ «إنْ». وغلبَ لفظُ الماضِي علَى المستقبلِ في الاستعمالِ معَ "إذَا"[9]. نحوُ ﴿ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَـٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ [13/ب]

---

(1) للإيجي تنبيه آخر في الفوائد: 64 - 65 على أن «لو» لعدم الشرط ولعدم الجزاء بالفعل أو باللزوم حيث رام المتكلم الاستدلال على امتناع الشرط بامتناع جزائه، وإذا لم يرد ذلك لم يكن الجزاء معدوما. وفي الحالة الأخيرة يكون الجَزاء ثابتا لتعلق وجوده بالنقيضين، الشرط أوْلى: وله فيه تنبيهات أخْرى على ما لم يتعرض له السكاكي والقزويني.

(2) القول في المختصر: 38/2 - 39.

(3) أي: بين (إذا وإنْ) والملاحظ أن التفتازاني نبه في المختصر: 40/2 على أنّ القزويني في التلخيص لم يتعرض لهذا الاشتراك.

(4) زيادة اقتضاها السياق من المختصر: 43/2و [25/أ].

(5) في المخطوط: «يودي» تحريف والتصويب من المصدر السابق: 45/2 والمثال في المواهب: 45/2.

(6) في المخطوط: «توده» تحريف والتصويب من المصدر السابق.

(7) في المخطوط: «يوديه» تصحيف والتصويب من المصدر السابق.

(8) في المخطوط: «دول» باللام تصحيف والتصويب اقتضاه السياق.

(9) ينظر تفصيله في الإشارات: 66.

سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ﴾[1]. لأنَّ المرادَ الحسنةُ المطلقةُ التي حصولُها مقطوعٌ بهِ. ولهذَا عُرِّفتْ تعريفَ الجنسِ، أيْ تعريفَ الحقيقةِ لا الاستغراقِ[2]. والسيئةُ نادرةٌ بالنسبة إليهَا. ولهذَا نُكِّرتْ ليدُلَّ تنكيرُهَا علَى تقليلِهَا[3]. ولأجلِ أنَّ كلاً منهُما لتعليقِ أمرٍ بغيرِهِ في الاستقبالِ، كانَ كلٌّ من جملتيْ كل منهُما فعليةً استقباليّةً. ولا يخرجُ عنْ ذلكَ لفظٌ إلاَّ لنكتةٍ تطبيقاً للفظِ بالمعنَى وتجنُّباً عن مخالفةِ مقتضى الظاهرِ. وأما من جهة المعنى فلاَ يُعدَلُ عنْ ذلكَ، حتّى إنَّ قولَكَ: إنْ أكرمتني الآنَ فقدْ أكرمتُكَ أمسِ. معناهُ: إنْ تعْتَدَّ بإكرامِكَ إيّايَ الآنَ فاعْتَدَّ بإكرامي إيّاكَ أمسِ. وقوله تعالى: ﴿و[4]إنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ منْ قَبْلِكَ﴾[5] معناه: فلاَ تحزنْ واصبرْ فقد كذبتْ رسلٌ[6] منْ قبلك[7]. وقولُه تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[8] معناهُ: ينصرهُ مَنْ نصرهُ قبلَ ذلكَ. وقِسْ عليهِ.

و"لَوْ" لتعليقِ حُصولِ مضمونِ الجزاءِ بحُصولِ مضمونِ الشرطِ في الماضِي[9]، معَ القطْعِ بانتفاءِ الشرطِ، فيلزمُ انتفاءَ الجزاءِ كما لو تَقولُ: لَوْ جئتَنِي لأكرمتُكَ[10]. أيْ: انتفاءُ إكرامِهِ لأجلِ انتفاءِ مجيئِهِ، فيلزمُ في جملتيهَا المُضِيُّ وعدمُ الثبوتِ فيمَا مضَى من

---

(1) سورة الأعراف/131.

(2) في المخطوط: «الاستراق» تصحيف والتصويب من الباحث اقتضاه السياق. والمقصود استغراق الجنس.

(3) ورد في الإشارات: 66: «فإن وقوع الحسنة راجحٌ ووقوع السيئة مرجوح لكونه نادرا. وهذا يطابق قول الحكماء: (إن الخير غالب في عالم الكون والفساد، والشر أقلّ منه)».

(4) في المخطوط: «فإن» بالفاء تصحيف.

(5) سورة فاطر/4.

(6) في الإشارات: 42: «رسل ذوو عدد كثير».

(7) ذكر النحاس في الإعراب: 424/1 أنّ: «فيه تعزية له صلى الله عليه وسلم».

(8) سورة التوبة/40.

(9) لأنها تقتضي جملتين ماضيتين: شرح التسهيل: 94/2/4.

(10) المثال في المصدر السابق.

الزمن[1]. فدخولها[2] على المضارعِ[3] في نحو قولهِ تعالى ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ [4] لقصدِ استمرار الفعل[5] فيمَا مضَى وقتاً فوقتاً[6].

**الشيخ**: لأنّهُ كانَ في إرادتهمْ استمرارُ عمل النبيّ صلّى الله عليهِ وسلمَ علَى ما يستصوبُونَ، وأنّهُ كلّما عنَّ لهُمْ رأيٌ في أمرٍ كانَ معمولاً عليهِ بدليلٍ عنْ قولهِ [تَعالى][7]: ﴿ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ [8] وقالَ بعضُهُمْ: معناهُ أنَّ ذلكَ [14/أ] الأمرَ استمرارٌ وقوعُهُ. أيْ: استمرَّ وقوعُ عدمِ الفعلِ. فعدمُ طاعتِهِ لهُمْ صلّى اللهُ عليهِ وسلمَ مستمرٌّ في الأزمنةِ الماضية[9]، لأنَّ المضارعَ يدلُّ علَى ذلكَ في قولهِ تَعالى: ﴿ يَسْتَهْزِئُ

(1) هذا الشق من القول على «لو» في التلخيص: 116 والمختصر: 2/68 - 78 (بتصرف) وهو كذلك في الطراز: 303 - 304.

(2) في المخطوط: «فدخلوها» تحريف، والتصويب من المصادر السابقة.

(3) ينظر تفصيل ذلك في شرح التسهيل: 4/2/96 - 98 حيث ذكر ابن مالك: «لما كانت لو للشرط في الماضي كان على خلاف الأصل، فلم تجزمه في سعة الكلام كما تجزمه «إن» وإن كانت مثلها في الاختصاص بالفعل».

(4) سورة الحجرات/7 (الضمير في «يطيعكم» يعود على بني المصطلق): تفسير البيضاوي: 5/2/87.

(5) الرأي في المختصر: 2/68 - 78 وأيضا في التبيان للطيبي: 103.
ورفض الزمخشري في الكشاف: 4/560 أن تكون الجملة المصدّرة بلو للاستئناف وعدها في الآية المذكورة للحال.
واحتمل الأزهري الوجهين في التصريح: 1/254 فقال: «(لو يطيعكم) هو مستأنف. ويجوز أن يكون في موضع الحال، والعامل فيه الاستقرار، وإنما جاز ذلك من حيث جاز أن يقع صفة للنكرة كقولك: مررت برجلٍ لوْ كلمتهُ لكلمني».
وللتوسع تطالع المصادر النحوية التالية: الصاحبي: 252 والكافية النحوية: 1/389 ورصف المباني: 358 - 359 وشرح التسهيل: 4/2/66 - 100 ومغني اللبيب: 1/184 - 300 والتبيان للعكبري: 2/1170.

(6) انظره بتوسع في المختصر: 2/68 - 78 والتلخيص: 117.

(7) زيادة اقتضاها التأدب مع كلام الله سبحانه.

(8) سورة الحجرات/ 7.
«﴿ولعنتم﴾ أي: لَوقَعتم في العَنت والهلاك. الكشاف: 3/560 - 561.

(9) المصدر السابق: 3/360 - 361 والتبيان للطيبي: 103 وتفسير البيضاوي: 5/2/87 وتفسير المراغي: 9/128.

بِهِمْ[1] ﴾[2] وقولِهِ تعالَى: ﴿ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾[3] ودخولهَا على المضارعِ في نحو قولِهِ تعالَى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[4] لتنزيلِهِ منزلةَ الماضي[5] لصدورِهِ عمَّنْ لا خلافَ في إخبارِهِ[6]. وجوابُ "لَوْ"[7]: (رأيتَ أمْراً فظيعاً)[8]، كما في قولِهِ تعالَى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ ﴾[9]، وقِسْ علَى ذلكَ.

## [القصر]

### قوله:

ويُقصرُ لإفادةِ تخصيصِهِ لأنَّ القصرَ[10] تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ بطريقٍ مخصوصٍ كالنفي معَ الاستثناءِ وإنّما وَالعطفِ والتقديم. فإنْ وقعَ مطلقاً في التّخصيص فهوَ

---

(1) في المخطوط: «يستهزئ بها» تصحيف ظاهر.

(2) سورة البقرة/14 من قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝ ﴾ الآيتان 14 - 15، حيث لم يقل: «الله مستهزئ» بهم قصدا إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا: المختصر: 82/2 و ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ معناه: عاملهم معاملة المستهزئ: الإشارة إلى الإيجاز: 69.
قال النحاس في الإعراب: 191/1: «ويستهزئ: فعل مستقبل في موضع خبر الابتداء».
وفي المخطوط: «يستهزئ بها»: تصحيف.

(3) سورة البقرة/79 والآية تامة: ﴿ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾.

(4) سورة الأنعام/27.

(5) في المخطوط: «الواقع» والصواب ما أثبتنا من التلخيص: 117 والمختصر: 84/2 إلاّ أن يكون المؤلف قصد بالواقع الدلالة الماضوية أي: «ما وقع».

(6) في المخطوط: «أحباه» تصحيف والتصويب من المصدرين السابقين: 118 و: 85/2.

(7) جوابها محذوف قدر بما بعدها في النص.

(8) هذا جواب «لو» المقدر. «رأيت أمرا هائلا منكرا لا يعرف مثله» الإشارة إلى الإيجاز: 30.
والموقف رهيب من مواقف يوم القيامة. فهذا الأمر مستقبل في التحقق، المختصر: 84/2 - 85.

(9) سورة السجدة/12.

(10) قال في المختصر: 1/2 «القصر في اللغة الحبس».

حقيقيٌّ وإلاَّ فغيرُهُ، كـ«إنَّما» زيدٌ قائمٌ. أيْ: ليسَ بقاعدٍ[1].

## شرح:

**اعلـمْ**، وفقنـا اللهُ وإيـاكَ، أنَّ المفـردَ قـد يحـصرُ فـي غيـرهِ لإفـادةِ تخصيـصهِ بـهِ، لأنَّ القَـصْرَ[2] فـي الاصـطلاحِ عـبارةٌ عـنْ تخـصيصِ شـيءٍ بـشيءٍ بطـريقٍ مخـصوصٍ كالنفـي مـع إلاَّ، [كَ][3] قـولِكَ: مَـا قـامَ [إلاَّ][4] زيـدٌ. لا عمـرٌ[و][5]، أو الـتقديمِ كقـولِكَ: تَميميٌّ أنَا[6].

**واعْلمْ** أنَّ القصرَ منهُ حقيقيٌّ ومنهُ إضافيٌّ، لأنه إمّا أنْ يكونَ بحسبِ الحقيقةِ وفي نفسِ[7] الأمر بأنْ لا يتجاوزَهُ إلَى غيرهِ أصلاً، وهوَ الحقيقيُّ، أوْ بحسبِ الإضافةِ والنِّسبةِ إلَى شيءٍ آخرَ بأنْ لا يتجاوزَهُ إليه[8]، وهوَ الإضافيُّ، كقولنَا: إنما زيدٌ قائمٌ، بمعنَى أنْ لا يتجاوزَ منَ القيام إلى القعودِ ونحوهِ، لا بمعنَى أنَّهُ لا يتجاوزُهُ إلى صفةٍ أخرى أصلاً، ثمَّ كلٌّ منَ الحقيقيّ والإضافيّ إمَّا قصرُ الموصوفِ على الصفةِ أوْ قصرُ الصفةِ[9] علَى الموصوفِ. فالأقسامُ أربعةٌ[10].

### الأول:

**قصرُ الموصوفِ علَى الصفةِ حقيقةً**، كقولِكَ: ما زيدٌ إلاّ كاتبٌ، حيثُ إنَّهُ لا يوصفُ [14/ب] بغير الكتابةِ. وهوَ لا يكادُ أنْ يوجدَ لتعذرِ الإحاطةِ بصفاتِ الشيءِ،

---

(1) الحـدّ فـي التلخـيص: 137 - 139 - 140 - 143 والمختـصر: 166/2، 186، 191، 193، 194، 198، 203، 207، 208، 212 (بإدماج وتصرف).

(2) في المخطوط: «الحصر» تصحيف واقتضى السياق تصويبه من المختصر: 166/2.

(3) زيادة اقتضاها السياق.

(4) زيادة اقتضاها السياق إذ لا يستقيم المعنى بسواها.

(5) زيادة اقتضتها القاعدة.

والمثال في التلخيص: 140 على النحو التالي: «ما زيدٌ إلا قائم» و: «ما شاعرٌ إلا زيدٌ» وهو أيضا في المختصر: 192/2 ومعناه: ليس حاصلا لعمرو وإن كان حاصلا لبكر وخالد.

(6) «وأنت تريد قصرَه»: التلخيص: 141.

(7) في المخطوط: «ونس» تحريف والتصويب اقتضاه السياق.

(8) أي: «إلى ذلك الشيء»: المختصر: 167/2.

(9) يقصد الصفة المعنوية أي المعنى القائم بالغير (لا النعت النحوي): المختصر: 169/2.

(10) هذا التقسيم من فعل التفتازاني في المصدر السابق.

إذْ ما منْ شيءٍ إلاَّ ولهُ صفاتٌ تتعذّرُ إحاطةُ المتكلمِ بهَا[1].

**الثاني:**

**قصرُ الصّفةِ[2] علَى الموصوفِ حقيقةً.** وهوَ كثيرٌ كقولنَا: ما في الدارِ إلاَّ زيدٌ، علَى معنَى أنَّ الكوْنَ[3] في الدارِ مقصورٌ علَى زيدٍ.

**الثالث:**

**قصرُ الموصوفِ على الصفةِ إضافةً**، وهوَ ثلاثةُ أنواعٍ: «قصرُ إفرادٍ»[4] و«قصرُ قلبٍ»[5]، و«قصرُ تعيينٍ»[6]، لأنَّا إذا قلنَا: إنّما زيدٌ كاتبٌ[7]، فالمخاطبُ بهِ إذا كانَ معتقَدُهُ أنَّ زيداً يوصفُ بالكتابةِ والعلمِ معاً، فهوَ «قصرُ إفرادٍ» لقطعِ الشركة المذكورةِ، وإنْ كان معتقدُهُ أنهُ موصوفٌ بالعلمِ فقطْ، فهوَ «قصرُ قلبٍ» لقلبِ حكمِ المخاطبِ، وإن كان معتقدهُ أنهُ كاتبٌ أو عالم أو تساوى عندهُ الأمرانِ من غير تعيينٍ، فهو «قصرُ تعيينٍ»[8].

**الرابع:**

**قصرُ الصفةِ على الموصوفِ إضافةً.** وهو ثلاثةُ أنواعٍ أيضا: قصرُ إفرادٍ، وقصر قلبٍ، وقصر تعيينٍ، لأنّا إذا قلنا: إنما الكاتبُ زيدٌ، فالمخاطبُ به إما أن يكونَ

(1) شرح هذا القسم بتصرف كما في التلخيص: 37 والمختصر: 172/2.

(2) في المخطوط: «الصفات» بالجمع والتصويب من المصدر الأخير السابق.

(3) ورد بلفظ: «الحصول» في المصدر نفسه.

(4) يقصد: «بعدم تنافي الوصفين» المصدر نفسه.

(5) يقصد: «بتحقق تنافي الوصفين»: المصدر نفسه.

(6) يقصد: «لتعيين ما هو غير معين عند المخاطب»: المصدر نفسه.
وفي المخطوط: «تعين» تصحيف وتصويبه من المصدر نفسه.

(7) نبه الجرجاني في الإشارات: 98 على «أن كثيرا من أهل العربية من معاصريه ظنّ أنّ القصر بـ(إنما) هو في الأخير بخلاف (إلا). وهو فاسد، إذ لا فرق بينهما حين تقول: إنّما ضرب زيدٌ عمراً، وتقول: ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً. فزيد في الصورتين ليس ضاربا إلاّ لعمرو، وعمرٌو يجوز أن يكونَ مضروبا لغير زيد». وكأن الجرجاني هنا يقصد من أهل العربية القزويني في التلخيص: 98 رغم مجيئه بعده في الزمان.

(8) في المخطوط: «تعين» والتصويب من المختصر: 181/2.

معْتقدهُ أنَّ كلاً من زيدٍ وخالدٍ كاتبٌ، أو يكونُ معتقدهُ: خالدٌ فقطْ أو ترددَ بينهما[1].
وإنما لم تَجُزْ هذه الثلاثةُ أنواعٍ في قسمي القصرِ الحقيقيِّ لأنّ من لهُ عقلٌ لا يعتقدُ أنَّ امرأً يتصفُ بجميعِ الصفاتِ دونَ صفةٍ واحدةٍ ولا يترددُ في ذلكَ.

## [الإنشاء]

## قوله:

والمركَّبُ جملةٌ خبريةٌ وإنشائيةٌ. فالخبريَّةُ هي المحتملةُ للصدقِ[2] والكذبِ بالنظرِ لذاتِها. والإنشائيةُ[3] غيرُها[4].

## شرح:

لما فرغَ رحمه اللهُ تعالى من الكلام على المفردِ شرعَ في المركبِ، وقسمهُ إلى قسمين»: جملة[5] خبريةٌ، وجملةٌ إنشائيةٌ، لأنهُ إما أنْ [15/أ] يحتمل الصدقَ والكذبَ بالنظرِ لذاتهِ، أو لا. فإن احتملها فهو جملةٌ خبرية كقولنا: زيدٌ قائمٌ، والسماءُ فوقنا، والنار باردةٌ، وإن قام زيدٌ أكرمتهُ. وإن لم يحتملهما فهو جملةٌ إنشائيةٌ، وأنواعهُ كثيرةٌ كالتمنِّي[6] والاستفهامِ والأمرِ والنهيِ والنداءِ.

**فالتَّمنِّي** طلبُ حصولِ شيءٍ على سبيلِ المحبةِ معَ عدمِ التوقُّعِ والطماعيةِ في وقوعِهِ، سواءٌ كانَ حصولُهُ ممكناً، كـ«ليتَ» زيداً يأتِي، أوْ ممتنِعاً[7]، كـ«ليتَ» الشبابَ

---

(1) لمزيد من التوسع في القصر يستحب مثلا مطالعة: الدلائل: 138 و: 179 - 180 والتنبيهات لابن عميرة: 90 - 108 والإشارات: 90 - 98 والمختصر: 166/2 - 201 و[32 - 36/أ] والفوائد الغياثية: 67 وشرح الفوائد: 130 - 134. ويواقيت المشتري: 53.

(2) في المخطوط: (للصدق للصدق والكذب) زيادة لفظ «للصدق» والظاهر أنها من الناسخ. واقتضى السياق حذفها.

(3) ورد بشأن (الإنشاء) في التلخيص38، 151 «ما لا يحتمل صدقا ولا كذبا».

(4) الحدّ في المصدر السابق والمختصر: 238/2/2 - 240 (بإدماج وتصرف).

(5) في المخطوط: «جملية» تصحيف والتصويب اقتضاه السياق.

(6) عرف محمد الجرجاني التمني في الإشارات: 114 بقوله: «هو إنشاء إرادة حديث أمر ما، لأن إرادة شيء غير مستلزم لا مكانه. وهذا أمر تحقيق الفرق بينهما، لا ما قاله الأدباء».

(7) فارق ابن الحاجب بين التمني والترجي، فقال: «إن التمني يستعمل في الممكن والمحال. والترجي لا يستعمل إلا في الممكن» الكافية في النحو: 346/1.

يعودُ[1]. واللفظُ الموضوعُ لهُ[2]: «ليتَ»[3].

وقدْ يُتَمنّى بهلْ نحوُ ﴿هلْ لَنَا مِنْ [شُفَعَاءَ]﴾[4]. حيثُ يعلمُ أنْ لا شفيعَ، لأنَّهُ حينئذٍ يمتنعُ حملهُ علَى الاستفهامِ لحصولِ الجزْمِ بانتفائِهِ. والنكتةُ في العُدولِ عنْ «ليتَ» إبرازُهُ في صورةِ الممكنِ الَّذي لاَ جزمَ بانتفائِهِ إظهاراً لكمالِ العِنايةِ بهِ. وقد تُمنيَ بِـ«لَوْ»[5] أيضاً كقولِكَ: لوْ تأتيني فتحدثَني[6] بالنصبِ، لأنَّ النصبَ قرينةٌ تدلُّ علَى أنَّها ليستْ علَى أصلِهَا أوْ لاَ يُنصبُ المضارعُ المجابُ بهِ إلاَّ فِي جوابِ سِتَّةِ[7] أشياءَ[8].

---

(1) يُنظر في قول الشاعر أبي العتاهية من الوافر:

ألا ليتَ الشَّبابَ يعودُ يوماً فأخبرهُ بما فعلَ المشيبُ

ديوانه: 26، وفيه: «فيا ليت...»، وفي المصباح: 81، ومجالس ثعلب: 246، والبيان والتبيين: 82/3.

وهو من شواهد شرح ملحة الإعراب: 210314 وبلفظ: «فيا ليت» في مغني اللبيب: 1/ 314، والمصباح: 127، وهو في الإشارات: 115، وشرح الفوائد الغياثية: 167 والمعجم المفصل في علم البلاغة: 428 (دون عزو فيها جميعا).

قال في عروس الأفراح موضحا المغزى البلاغي في البيت: «عود الشباب ممكن عقلا ممتنع عادة» انظر شروح البيت في الإيضاح ومواهب الفتاح، وحاشية الدسوقي: 238/2.

(2) الضمير يعود على «التمني»: اللمع: 93، وحروف المعاني للزجاجي: 5 ورصف المباني: 366 ومغني اللبيب: 314/1 - 318 والتلخيص: 151 والمختصر: 240/2 وشرح التصريح: 221/2.

(3) يطالع التعريف بتوسع في المختصر: 238/2 - 239 وكذا في المصادر السابقة.

(4) في المخطوط: «من شفيع» والتصويب من القرآن الكريم، حيث لم يرد بتلك الصيغة (بهل) سوى قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ سورة الأعراف/ 53 (بجمع شفيع).

(5) التلخيص: 151 والمختصر: 241/2.

والتعريف أيضا في: المفصل للزمخشري: 381 ورصف المباني: 360 وشرح التسهيل: 93/2/4 ومغني اللبيب: 284/1 وتلخيص الفوائد وتخليص الشواهد: 259 - 267 وشرح التصريح: 254.

(6) على تقدير: «فأن تحدثني»: المختصر: 241/2 وجوز فيها الزمخشري النصب: المفصل: 295.

(7) لعله تصحيف «تسعة» كما سيأتي.

(8) قال في شرح التسهيل: 26/2/4 «وتضمر لزوما بعد فاء السبب، جواباً لأمرٍ، أو نهيٍ، أو دُعاءٍ بفعلٍ أصيلٍ في ذلك، أو لاستفهام لا يتضمّن وقوع الفعل، أو لنفي محض أو مؤول، أو عرض، =

والمناسبُ للمقامِ التمني، لأنهُ كما يفرضُ بـ«لوْ» غيرُ الواقعِ واقعاً، كذلكَ يطلبُ بـ«ليتَ» وقوعُها[1] للطماعيةِ في وقوعهِ. وقد يتمنى بلعلَّ[2] فيُعطى حُكمَ ليتَ[3]، وينصب في جوابهِ المضارعُ بإضمارِ أنْ[4] كقولك: لعلّي أخلصُ فأزورَك، بالنصب. وذلك حيثُ بعُدَ المرجوُّ عن الحصول، فيتولَّدُ منه التمني، لأنَّ الترجّيَ طلبُ شيءٍ لا وُثوقَ في حصوله مع الطماعية فيه[5]. ومن ثمَّ، لا يصحُّ قولُكَ: لعلَّ الشمسَ تغربُ. ويدخلُ في الترقُّبِ الطمعُ والإشفاقُ. فالطمعُ ترقبُ المحبوبِ[6]، والإشفاقُ ترقبُ المكروهِ[7].

وبهذا ظهرَ أن الترجيَ ليسَ بطلبٍ[8].

**والاستفهامُ:** [15/ب] طلبُ حصولِ صورةِ الشيءِ في الذهنِ. فإنْ كانتْ تلك الصورةُ وقوعَ نسبةٍ بين الشيئينِ أوْ لا وقوعُها. فحصولها هو التصديقُ، وإلاّ فهوَ التصوُّرُ[9]. والألفاظُ الموضوعةُ ثلاثةُ أقسامٍ:

---

=

أو تحضيض، أو تمنّ، أو رجاء».

وبهذا يتجاوز ستة أشياء إلى تسعة وهو لأحد سبعة في اللمع: 187 - 189 وثمانية في شرح التصريح: 238/2 وذلك كما في الأمر: زرني فأزورَك. والتقدير: فأنْ أزورَك.

(1) في المخطوط «وقوع ما» وهو تحريف.

(2) فيها لغات: الإنصاف: 224/1 - 226 وتخليص الشواهد لابن هشام: 105 - 106.

(3) أورد ابن الحاجب أنه يجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت، نحو: ليتَ زيداً قائماً. لأنه بمعنى: «تمنيت»، ومفعوله مضمون الخبر: الكافية في النحو: 346/2. انظر المفصل للزمخشري (لعل): 360 ومغني اللبيب: 318/1 - 319.

(4) تنظر علة الإضمار في أسرار العربية: 331 - 332.

(5) فارق الحريري بينهما، فالتمني عنده «فيما يقع وفيما لا يقع، والترجي لا يستعمل إلا فيما يقع» شرح ملحة الإعراب: 210.

(6) كما في: «لعلك تعطينا» الكافية في النحو: 346/2.

(7) كما في: «لعلك تموت الساعة»: المصدر السابق.

(8) لأنه مختص بالممكن بخلاف التمني فهو في الممكن والمحال: المصدر نفسه.

(9) المختصر: 246/2.

**الأول:**

**يطلبُ بع التصوُّرُ والتصديق،**[1] وهو: - أ - فقطْ.

ففي التصور: أزيدٌ جاءَ أمْ خالدٌ؟

وفي التصديقِ: أقامَ؟ والمسؤول عنهُ بها: هو ما يليها[2].

**الثاني:**

**يُطلبُ به التصوُّرُ فقطْ**، وهو: ما، ومَنْ، وأيُّ، وكمْ، وكيفَ، وأيْنَ، وأنّى، ومتى، وأيّان.

فـ«**ما**»: يطلبُ بهِ شرحُ الاسم وبيانُهُ كقولنا: ما العنقاءُ؟ ويُجابُ بلفظٍ أشهرَ، سواءٌ كان من هذه الفئةِ أو من غيرها، أو يطلبُ بها حقيقةُ الشيءِ، كقولنا: ما الإنسانُ؟ فيُجاب بالذاتياتِ من الجنسِ والفصلِ.

و«**من**»: يطلبُ بها الأمرُ الذي يعرضُ لذي العلمِ فيفيدُ تشخيصَهُ وتعيينَهُ[3]، كقولنا: من في الدّارِ؟ فيُجاب عنهُ بزيدٍ ونحْوه ممّا يفيدُ تشخيصه[4]، وأما الجواب بِنحو: رجلٌ فاضلٌ من قبيلةِ كذا، وابنُ فلانٍ، أو أخو فلانٍ، أو ما أشبه ذلك، فإنما يجوزُ حيثُ فُهِمَ التَّشخص[5] بحسب انحصارِ تلك الأوصافِ في معينٍ.

و«**أيُّ**»: يُسألُ بها عمّا[6] يميِّزُ أحد المتشاركيْن في أمرٍ يعمُّهما، كقولِكَ: أيَّ الثيابِ ملكْتَ؟

---

(1) عرفهما التفتازاني في المصدر السابق بقوله: «طلب التصديق هو انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبته تامة بين الشيئين. والتصور إدراك غير النسبة».

«والتصور» في الطراز: 532 «للسؤال عن الماهية الحاصلة في الذهن من غير أن يضاف إليها حكم من الأحكام مما هو موضوع للتصور في السؤال، كقولك: ما الجسمُ؟ وما العرضُ؟».

(2) هذا المثال في المصدر السابق. ويقصد «زيدا» في الجملة الفعلية.

(3) القول في المختصر: 279/2 - 280 بلفظ: «تعيُّنه» مكان: «تعيينه» في المخطوط.

(4) في المصدر السابق بلفظ: «تشخصه» مكان: «تشخيصه».

(5) في المخطوط: «التخشص» بالقلب المكاني، تحريف والتصويب اقتضاه السياق.

(6) في المخطوط: «عغن ما» بالفصل؛ والتصويب اقتضاه السياق بالإدغام. والقاعدة في أدب الكاتب: 195.

و«كَمْ»: يسألُ بها عن العددِ[1]، نحوُ: ﴿ سَلْ[2] بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖۗ ﴾[3].

و«كيْفَ»:يُسألُ بها عن الحالِ[4]، كقولكَ: كيفَ زيْدٌ؟

و«أيْنَ»: يسألُ بها عن المكانِ[5]، كقولكَ: أينَ جلسْتُما؟

و«أنّى»: تُستَعْمل تارةً بمعنى: كيف زيْدٌ؟[6]، وتارةً تُستَعْمل بمعنى «أينَ»، لكن في الاستعمال تكون منَويّة[7] كقوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا[8] دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ قَالَ [16/أ] يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ ﴾[9]، أي: «منْ أين» لك هذا؟ أوْ ظاهرةً كقوله[10]:

*مِنْ أيْنَ عشرونَ لَها منْ أنَّى*

و«متى»: يُسألُ بها عن الزمانِ ماضيا كان أو مستقبلاً.

و«أيّانَ»: يُسألُ بها عن الزمان المستقبَل، قيل: واستعمل في مواضع

---

(1) الحد في التلخيص: 162 - 163 والمختصر: 283/2، وهو أيضا في المفتاح: 151 والإشارات 109 قال الحريري: «ينصب ما بعدها على التمييز تشبيهاً لها بالعدد المنصوب على التمييز»: شرح ملحة الإعراب: 181.

(2) في: (سل) لغتان: سَلْ، لغة تميم واسألْ بالهمزة، والأولى لغة تميم. تفصيل ذلك في التبيان للعكبري: 104/1، وإعراب النحاس: 302/1، ويطالع كتاب: لغة تميم. د. ضاحي عبدالباقي: 402 - 403.

(3) سورة البقرة/211.

(4) التلخيص: 163 وزاد في المختصر: 282/2 أنها: «قد تأتي للتوبيخ، والتعجب معا».

(5) المصدران السابقان.

(6) التلخيص: 163 وزاد في المختصر: 282/2: «ولم يجئ: أنى زيدٌ بمعنى: كيف هو؟».

(7) في المخطوط (تكون مع منوية). انظر في المصدرين السابقين وفي شرح التسهيل، ابن مالك: 5/1.

(8) «هي هنا ظرف»، و«ما»: مصدرية، أي: كل وقت (دخل عليها)» انظر التبيان للعكبري: 37/1.

(9) سورة آل عمران/ 37.

(10) هذا شطر بيت غير معزو في المختصر: 290/2 و[38/ب] ولم أقف عليه في المصادر الميسرة.

التفخيم[1]، كقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ[2] يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝٦ ﴾[3].

**الثالث:**

[هَلْ][4]: يطلبُ بهِ التّصديقُ فقط[5]، كقولهِ: هلْ قامَ زيدٌ؟ وهلْ عمرٌ[و][6] قاعدٌ؟. ومِنْ ثَمَّ امتنعَ قولُكَ: هلْ زيدٌ قامَ أمْ خالدٌ؟ وقَبُحَ: هلْ زيدٌ ضربتَ؟ لأنَّ التقديمَ يستدعي حصولَ التصديقِ بنفسِ الفعل. وإنّما لمْ يمتنع لاحتمالِ أنْ يكونَ: [هل][7] زيداً ضربْتَهُ.

**واعلمْ** أنَّ «هلْ» تخصصُ المضارعَ بالاستقبالِ بحكمِ الوضعِ كالسينِ وسوفَ. فلا يصحُّ: هلْ تضربُ زيداً وهوَ أخوكَ؟، حيثُ أردتَ التوبيخَ علَى مَا فعلهُ[8]. ويصحُّ ذلكَ بالهمزةِ[9].

**واعلمْ** أنَّ «هلْ» قسمانِ: بسيطةٌ ومركّبةٌ[10].

فالبسيطةُ: هيَ الّتي يُطلبُ بها وجودُ الشيْءِ أوْلاَ وُجودُهُ، كقولِنَا: هل الحركةُ موجودةٌ؟

ومركبةٌ: وهيَ التي يطلبُ بها وجودُ شيءٍ لشيءٍ أوْ لاَ وجودُهُ[11] لهُ، كقوْلِنَا[12]:

---

(1) ينظر قول علي بن عيسى الربَعي نحوي بغداد، في شرح الفوائد: 177.

(2) وتقرأ بكسر الهمزة «إِيّان» وهي لغة: إعراب النحاس: 237/1. وعدها الزجاجي هنا بمعنى «متى»: حروف المعاني: 12.

(3) سورة القيامة/6.

(4) زيادة اقتضاها التصنيف.

(5) الصيغة في المختصر: 266/2.

(6) زيادة اقتضتها القاعدة.

(7) زيادة اقتضاها السياق من المختصر: 266/2.

(8) القول في المختصر: 266/2.

(9) نحو: «أتضرب زيداً وهو أخوك؟».

(10) المختصر: 266/2.

(11) القول في المختصر: [38/أ] بنفس المثال وبلفظ: «أولا موجودة».

(12) في المخطوط (له عقد لنا) تحريف بزيادة: «له» والتصويب من المختصر والمواهب: 272/2.

هل الحركةُ دائمةٌ؟ إلخ. أصلُهُ[1]: الحركةُ دائمةٌ. الدفاعُ المطلوبُ وجودُ الدوامِ للحركةِ[2].

## فائدة:

**اعلمْ** وفقنَا اللهُ وإياكَ أنَّ هذهِ الصيغَ الاستفهاميَّةَ كثيراً مَا تُستعملُ فِي غَيرِ الاستفهامِ ممَّا يُناسبُ المقامَ[3].

فمنهُ:

**الاستبْطاءُ**، كقولِكَ: كمْ دعَوتُكَ[4].

**والتَّعَجُّبُ**[5]، نحوُ: ﴿ **فَقَالَ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ** ﴾[6].

**والتنبيهُ** عنِ الضَّلالِ[7]، نحوُ: ﴿ **فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ** ۝ ﴾[8].

**والوَعيدُ**[9]، كقولِكَ لمنْ يُسيءُ الأدبَ: أَلَمْ أَضْرِبْ زَيْداً؟

**والتَّقْريرُ**[10]، بمعنَى [حمْل][11] المخاطَبِ علَى الإقرارِ بِما يعرفهُ وإلْجائِهِ إليهِ، نحوُ: ماذَا [16/ب] فعلتَ بفلانٍ؟ ومَنِ الذي قتَلهُ؟ فإنْ كانَ بالهمزةِ، فالمقرَّرُ مدخُولُها، كقولِكَ: أزيداً ضربْتَ؟.

**وللإنكارِ** كقولكَ: ماذا يَضُرُّكَ لوْ فَعلتَ؟. ومَنْ ذا فَعَلَ كَذَا؟ وكَمْ نَدْعُوكَ؟

---

(1) في المخطوط (أصل هل الحركة) بزيادة: «هل» من سهو الناسخ، والتصويب من المصدرين السابقين.

(2) هذا بخلاف ما في مثال البسيطة، فالمعتبر شيء واحدٌ هو الحركة: انظر تفصيل البساطة والتركيب في المصدرين السابقين.

(3) يقصد مقام الطلب على جهة المجاز.

(4) الصيغة والمثال في الطراز: 534.

(5) الصيغة والمثال في الإشارات: 114 بزيادة: «(ومنه التوبيخ) والتعجب».

(6) سورة النمل/20.

(7) في الفوائد الغياثية: 77 بصيغة: «التنبيه على..».

(8) سورة التكوير/ 26.

(9) الفوائد الغياثية: 77.

(10) الكشاف: 303/1 والطراز: 534 والسابق.

(11) زيادة اقتضاها السياق من المختصر: 294/2.

وكيفَ تؤذي أباكَ؟ ومِنْ أيْنَ تَعلَمُ ذلِكَ؟.

فإنْ كانَ بالهمزةِ فالمنكَرُ مدخولُها، كقولكَ: [أ][1] تُكرِمُ عدُوَّ خليلِكَ؟.

**والتَّهكُّمُ**[2]، نحوُ: ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ ﴾[3].

**والتحقيرُ**، نحوُ: مَنْ هَذَا[4]؟.

**والتهويلُ**، نحوُ: (كقراءةِ ابنِ عباسٍ): ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۝ مِن فِرْعَوْنَ ﴾[5]؟ بلفظِ الاستفهامِ ورفعِ «فرعونَ»[6].

**والاستبعادُ**[7] نحوُ: ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ۝ ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ ﴾[8]، وما أشبهَ ذلكَ.

وحاصلُهُ أنَّ كلمةَ الاستفهامِ إذا امتنعَ حملُها علَى الحقيقةِ تولَّدَ منهَا بحسبِ القرينةِ ما يناسبُ المقامَ.

وليسَ ذلك منحصراً فيمَا ذكرُوا في أداةٍ دونَ أداةٍ، بل الحاكمُ في ذلك الذَّوقُ السّليمُ وتتبعُ التراكيبِ. فعليكَ بالتَّصرفِ، واللهُ الموفقُ للصواب.

**والأمْرُ**: هو طلبُ الفعلِ والتَّركِ إمَّا بمجردِ الفعل أوْ معَ اللاَّمِ فقطْ كقولكَ:

---

(1) زيادة اقتضاها السياق.

(2) الصيغة في إعراب النحاس: 298/2 وتحرير التحبير: 135 والإشارات: 113، والطراز: 534.

(3) هود/ 87. وقبلها: ﴿ قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ ﴾ والصيغة والشاهد في التلخيص: 167.

(4) الصيغة في المصدر السابق وزاد في الطراز: 534، أنها «للتعظيم» أيضا.

(5) سورة الدخان/ 30 - 31.

(6) القراءة في الكشاف: 504/3، والبحر المحيط لأبي حيان: 37/8 وفيه: «مَنْ فرعون؟ على معنى: هل تعرفونه مَنْ هو في عتوه وشيطنته؟ ثم عرف حاله في ذلك بقوله: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾» و«من» استفهام مبتدأ وفرعون خبره. وأما تنكير (فرعون) فقد عده البيضاوي في تفسيره: 167/5 نُكْرا لما كان عليه من الشيطنة، والمعنى في المفتاح: 90 والطراز: 534 والفوائد الغيائية: 77. والمختصر: 305/2.

(7) الصيغة والشاهد القرآني في المصادر الثلاثة الأخيرة السابقة وفي الإشارات: 114 والتلخيص: 168.

(8) سورة الدخان/ 12 - 13.

أكرمْ عمْراً، واكفُفْ عنِ الضّربِ، وليحضُرْ[1] زيدٌ.

ويُشترطُ في الأمرِ الاستعلاءُ. وقد يُستعملُ صيغةُ الأمرِ لغيرِ[2] طلبِ الفعلِ أوِ التركِ: كـ«الإبَاحَةِ»، نحوُ: جالِسِ الحسنَ ]أو ابنَ سرينَ][3].

و«التّهْديدِ»، نحوُ: ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾[4].

و«التعجيز»[5]، نحوُ: ﴿ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ ﴾[6].

و«التّسْخير»[7]، نحوُ: ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً[8] خَٰسِـِٔينَ ﴾ [9]. فنقَلَهُمْ منْ حالةٍ إلى حالةٍ إذلالاً لهمْ.

و«الإهَانَةِ»[10]، نحوُ: ﴿ كُونُواْ حِجَارَةً[11] أَوۡ حَدِيدًا ﴾ [12]. والفرقُ بينَهُ وبينَ الذي قبلهُ أنَّ المقصدَ، من هذا، الإهانةُ فقطْ. ومِنَ الذي قبلَهُ الإهانةُ وصيرورَتُهمْ قِردَةً [17/أ].

---

(1) في المخطوط: «للحضر»والتصويب اقتضاه السياق من التلخيص: 168. والمختصر: 311/2، و: [39/ب].

(2) في المخطوط: «بغير» والتصويب اقتضاه السياق من المختصر: 312/2.

(3) زيادة اقتضاها السياق من التلخيص: 169 والمصدر السابق ومن جل المظان البلاغية والنحوية كإيضاح شواهد الإيضاح: 343/1.

(4) سورة فصلت/40 وتمامها: ﴿ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾.

(5) الحد في المصادر المتقدمة وفي الإشارات أيضا: 117. و(التعجيز في الآية يكون عن المأتي به).

(6) سورة البقرة/ 23.

(7) التلخيص: 169 والمختصر: 312/2.

(8) في المخطوط: (كونوا قردةً كونوا قردة) الجملة الثانية مكررة ويبدو أن زيادتها من سهو الناسخ.

(9) سورة البقرة/ 65.

(10) التلخيص: 169 والمختصر: 317/2.

(11) في المخطوط (كونو قردة حجارة...) بزيادة لفظ «قردة»، فاقتضى السياق القرآني حذفه، ذلك بأن هؤلاء المشركين سواء أكانوا حجارة أو حديدا أم كانوا عظاما، فالله قادر على إحيائهم، لأنهم قالوا من قبل: ﴿ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ ﴾؟ الإسراء/ 49 انظر الكشاف: 452/2.

(12) سورة الإسراء/ 50.

و«التَّسْويَةُ»[1]، نحوُ: ﴿ فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ ﴾[2].

والفرقُ بينهُ وبينَ الإباحةِ[3] أنَّ المخاطبَ في الإباحةِ كأنه توهّمَ أنْ ليسَ لهُ أنْ يأتيَ بالفعل، فيباحُ له ويُؤذنُ لهُ فيهِ معَ عد[م][4] الحَرجِ في التركِ. وفي التسويةِ كأنهُ توهمَ أنّ أحدَ الطرفيْنِ منَ الفعلِ والتّركِ أنفعُ [لَهُ][5] وأرجحُ، فيرفعُ ويسوَّى بينهُما.

و«التَّمَنّي»، كقول امر[ئ][6] القيسِ[7]: [طويل]

ألاَ أيُّهــا اللَّــيلُ الطّــويلُ ألاَ انْجَــل    بِـصُبْحٍ وَمَـا الإصباحُ مـنكَ[8] بِأَمْـثَلِ

أي: وليسَ الصبحُ بأفضلَ منكَ عندِي لأنّي أقاسِي همومَهُ نَهاراً كَما أُقاسيهَا ليلاً. وليسَ الغرضُ طلبَ الانجلاءِ، لأنَّهُ لا يقدرُ على ذلكَ. لكنَّهُ لمَّا قصدَ التخلصَ ممَّا[9] عرضَ لهُ في ليلهِ منْ تباريح[10] البحر[11] أو استطالةِ ليلتهِ، حتى كأنهُ لا يترقَّبُ انجِلاءَها ولا يطمعُ فيهِ، حُملَ على التمنّي دونَ التّرجّي[12].

---

(1) التلخيص: 169 والمخحتصر: 317/2.

(2) سورة الطور/ 16.

في إعراب النحاس: 255/4: «أي: سواء عليكم الصبر والجزع».

(3) «التسوية في مقام السخط، والإباحة في مقام الرضاء» انظر شرح الفوائد: 181.

(4) زيادة اقتضاها السياق من التلخيص: 169، والمختصر: 319/2.

(5) زيادة من المصدرين السابقين.

(6) زيادة اقتضاها المقام.

(7) ديوانه: 18ب46.

والبيت من الشواهد كسر الفصاحة: 179 وقانون البلاغة: 129 وتحرير التحبير: 306 ورصف المباني: 79 والإيضاح: 80/2 وشرح الكافية البديعية: 188 والعقود: 182/2.

وفيها جميعا: «منك» مكان: «فيك».

(8) في المخطوط «فيك» تصحيف والتصويب من مصادر البيت المتقدمة.

(9) في المخطوط: «عن ما» منفصلتين، اقتضت القاعدة إدغامها: ينظر أدب الكاتب: 195.

(10) التباريح: الشدائد، وتباريح الشوق: توهُّجه: اللسان (ب ر ح) 410/2.

(11) في المختصر: 320/1: «الجو» ولعله تحريف وهو بلفظ: «الجوى» في المختصر: [40/أ] مكان: «البحر» وهو أنسب، وكما يلوح فالمؤلف يقصد قول الشاعر:

ولَــيلٍ كمَــوْجِ البحــرِ أرخــى ســدولَهُ    علَــيَّ بأنــواعِ الهمــومِ ليَبْتلــي

شرح القصائد العشر للتبريزي: 100.

(12) ينظر المختصر: 300/2 والمعاهد: 264/2/1.

وقدْ تستعملُ أيضاً في طلبِ الفعلِ والتركِ، لكنْ ليسَ علَى سَبيلِ الاستعلاءِ، وذلكَ إنْ وقعَ لمنْ هوَ أعلَى، فهوَ «دعاءٌ»[1]. نحوُ ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى ﴾[2] لأنهُ على سبيل التّضرّعِ. وإنْ وقعَ لمُساوٍ فـ«التماسٌ»، كقولكَ لصديقِكَ: اِسْقِنِي.

وليسَ منْ حقِّ الأمرِ الفوريةُ خلافاً للسكاكي[3]، بلْ ليسَ مفهومُه إلاَّ الطلبَ استعلاءً. والفَورُ والتَّراخِي مفوضٌ إلَى القرينةِ.

و«**النَّهيُ**»: طلبُ [الكفِّ عنِ][4] الفعل والتركِ بالاستعلاءِ[5] كقولكَ: لاَ تضربْ زيداً، ولا تدعْ إكرامَ عمْرٍو[6]. وليسَ كالأمرِ في عدَمِ إفادةِ الفوريَّةِ والتَّكرارِ، بل الحقُّ أنَّ النهيَ يقتضي الفورَ والتَّكرارَ[7]. وقد تُستعملُ صيغةُ في غير النهيِ كَما تقدَّمَ في الأمرِ[8].

و«**النّداءُ**»: طلبُ الإقبالِ بحرفٍ نائبٍ مَنابَ: «أدعو»[9]، لفظاً أو تقديراً.

---

(1) الصيغة والمثال في الإشارات: 117.

(2) سورة نوح/ 28 وتمامها: ﴿ وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا ﴾ والشاهد أيضا في: سورة ص/35 والأعراف/ 151.

(3) قال في المفتاح: 153: «الأمر والنهي حقهما الفور».

(4) زيادة اقتضاها السياق من المختصر: 324/2 و: [40/أ].

(5) كما في الأمر.

(6) زيادة اقتضتها القاعدة.

(7) ختم القزويني في التلخيص: 171 بفائدة فيها: «وهذه الأربعة: التمني والاستفهام والأمر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وإيراد الجزاء عقبها مجزوما بإن المضمرة مع الشرط كقولك في التمني: ليتَ لي مالاً أنْفقْه. أي: إن أرزقْه أنفقْه. وأينَ بيتُك أزرْهُ، أيْ: إنْ تُعرِّفْنيهِ أزرْكَ، وأكْرمْني أكرمْكَ، أي: إنْ تُكرمْني أكرمْك، ولا تَشتمْني يكنْ خيراً لكَ، أي: إنْ لا تشتمْني يكنْ خيراً لكَ» وهي أيضا في المختصر: 327/2 - وشرح الفوائد: 183 - 184.

(8) التلخيص: 81 - 82.

(9) في المخطوط «أدوا» بالألف تصحيف، والحذف اقتضته القاعدة.

وحروفُه: الهمزةُ ويَا وأيْ وأيَا وهَيَا[1]. وزادَ الكوفيونَ: آيْ وآ بالمدِّ[2].

وأخبرَ سيبويهِ[3] روايةً[4] عن [17/ب] العرب [أن][5] الهمزة للقريبِ المُصغِي وأنّ ما سواهاَ للبعيدِ مسافةً أو حُكماً[6].

**واعلمْ** أنهُ قدْ يُنزلُ منزلةَ القريبِ تنبيهاً علَى أنّهُ حاضرٌ في القلبِ لاَ يغيبُ عنهُ أصلاً، كقولكَ: أسُكّانَ مكّةَ طيَّبَ اللهُ عَيشَكُمْ. وقدْ ينزلُ القريبُ منزلةَ البعيدِ لكونهِ نائماً أو ساهِياً، إمّا حقيقةً أو بالنسبةِ إلَى أمرٍ تنبيهاً علَى أنهُ بلغَ منْ عُلوّ الشأنِ إلى حيثُ إنَّ المخاطبَ لا يَفِي بِما[7] هو حقُّهُ منَ السعيِ فيهِ، وإنْ بذل وُسْعَهُ، فكأنهُ غافِلٌ عَنهُ.

وقد تُستعملُ صيغةُ النداءِ في غير معناهُ:

كَالإغراءِ، نحوَ قولكَ لمنْ أقبلَ يتظلَّمُ: يَا مَظلومُ! إذْ ليسَ المقصدُ طلبَ إقبالهِ، وإنَّما المقصدُ إغراؤهُ علَى التظلُّمِ وبثِّ الشكوَى[8].

و«الاختصاص» كقولكَ: أنا أفعلُ كذا أيُّهَا الرجلُ. إذِ المقصدُ تَخصيصُهُ منْ بينِ أمثالهِ.

و«الاستغاثةِ» نحوُ: يا للهِ مِنْ ألَمِ فِراقِ الأحِبَّةِ.

---

(1) اللمع: 170 والمفصل: 108 - 109 ورصف المباني: 141 - 213 - 215 - 216 - 272 - 513، والكافية النحوية: 381/2 وشرح التسهيل: 385/2/3 ومغني اللبيب: 19/1، 28، 90، 429/2.

(2) الكافية النحوية: 381/2 وشرح التسهيل: 386/2/3 ورصف المباني: 216 وشرح التصريح 163/2 - 164.

(3) الكتاب: 229/2 - 230.

(4) «والرواية أقوى من الرأي» شرح التسهيل: 386/2/3.

(5) زيادة اقتضاها السياق.

(6) عارض ابن مالك في أن الهمزة قد يستوي معها في الاختصاص أداة، بعدما ساند رأي سيبويه، ثم قال: «ومن زعم أن (أي) كالهمزة في الاختصاص بالقرب لم يعتمد في ذلك إلا على رأيه. والرواية لا تعارض بالرأي. وصاحب هذا الرأي هو المبرد» شرح التسهيل: 386/2/3.

(7) في المخطوط: «بها» تصحيف.

(8) الشرح في التلخيص: 172 - 173 والمختصر: 334/2 - 335.

و«النُّدبَةِ»[1]: والمندوبُ هوَ المذكورُ بعدَ «يَا»، كقولِ جريرٍ[2] يَرثي عمرَ بنَ عبدِالعزيزِ[3]: [بسيط]

حُمِّلتَ أمراً عَظِيماً فاصْطَبَرْتَ لهُ وقُمْتَ فيهِ بِأمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

أو بعدَ: «وَا»، كقولِ عمرَ بنِ الخطابِ رضيَ اللهُ عنه حينَ أُعلِمَ بجدْبٍ[4] شديدٍ أصابَ قوماً منَ العربِ[5]: واعُمَرَاهْ وَا عُمَرَاهْ. فنزَّلَ نفسَهُ منزلةَ المفقودِ.

وأمثالُ هذهِ المعانِي كثيرةٌ[6]، فعليكَ بالتأمل واستخراجِ مَا يناسبُ المقامَ

## [تنبيه: في صدق الخبر وكذبه[7]][8]

## قوله:

وصدقُ الخبرِ مطابقتُهُ للواقعِ. وكذبُهُ عدمُها[9].

## شرح:

لمّا ذَكرَ رحمَهُ اللهُ أنَّ الخبرَ يَقبلُ، بالنظرِ لذاتهِ، الصدقَ والكذبَ، أرادَ أن يُبيّن أنهُ لا بدّ في نفسِ الأمرِ منْ أحدِهِما فقطْ. لأنهُ إمّا أنْ يطابقَ حُكمَهُ الخارجَ[10] أوْ لاَ. فإنْ طابقَهُ فصادقٌ، وإلاّ فكاذبٌ. فعُلِمَ بذلكَ أنّ صيغةَ الإثباتِ تدُلُّ علَى الإثباتِ بالأصالَةِ. والنَّفْيِ [18/أ] مُحْتَمَلٌ، وصيغةُ النفي بالعَكس منْ ذلكَ. فالأصلُ في الخبرِ

(1) المصدران السابقان.

(2) المصدران السابقان.ديوانه: 304/1 (الصاوي) وفي شرح ديوان جرير (محمد ناصر الدين): 226. وهو من شواهد مغني اللبيب: 428/2. والقصيدة مؤلفة من ثلاثة أبيات.

(3) الخليفة الأموي (ت101هـ) انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي: 183.

(4) في المخطوط: «حذب» والتصويب اقتضاه السياق.

(5) لعله يقصد يوم الرمادة، والصيغة منسوبة إلى نادبة على عمر رضي الله عنه في غريب الحديث: 59/1.

(6) الكافية في النحو: 361/2: «حيث «يا»: للتنبيه، وأكثر ما يليها منادى أو أمرٌ أو تمنٍ أو تقليل. وقد يليها أفعل المدح والذم والتعجب» انظر شرح التَّسهيل: 115/2/4.

(7) أي: في تفسير الصدق والكذب وفي ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال والردّ والخلاف: انظر مواهب الفتاح: 173/1.

(8) زيادة اقتضاها التصنيف من التلخيص: 38 والمختصر: 173/1.

(9) الحد في التلخيص: 38 والمختصر: 175/1 (بإدماج).

(10) يقصد «الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري»: المختصر: 175/1.

الصِّدقُ[1]. والكذبُ مُحتَمَلٌ، فَتَأَمَّلْ[2].

## [أحوال الإسناد الخبري]

## قوله:

والمقصدُ منهُ إفادةُ المخاطبِ الحكمَ، أوْ إفادتُهُ كونَ المتكلمِ عالماً بهِ.

والأولُ يسمَّى: «فائدةَ الخبر» والثاني: «لازمَها»[3]

## شرح:

لاشكَّ أنَّ قصدَ المُخبرِ[4]، وهوَ مَن[5] بصددِ الإخبارِ والإعلامِ بخبرهِ: إمَّا إفادةُ الحكمِ[6] كقولكَ: زيدٌ قائمٌ، لمنْ لاَ يعرفُ أنهُ قائمٌ. وهذا الحكمُ يُسمَّى بـ«فائدةِ الخبر»، أوْ إفادةُ كونِ المتكلمِ عالماً بهِ[7]، كقولِكَ: أنتَ أقرأتَ ابنَكَ القُرآن. وكون المخبرِ عالماً بهِ يسمَّى «لازِمَ فائدةِ الخَبرِ»، لأنَّ إفادةَ الحكمِ لا توجدُ إلاَّ معَ كونِ المفيدِ عالماً.

**تنبيه:**

**قدْ يقعُ الخبرُ موقعَ الإنشاءِ:**

للتفاؤُلِ، كقولكَ: وفَّقكَ اللهُ للتقوَى.

أو لإظهارِ الحرصِ في وقوعهِ، كقولهِ: غفرَ اللهُ لأبي، لأنَّ الطالبَ إذَا عظمتْ رغباتُهُ في شيءٍ كثرَ تصورهُ إيَّاهُ. فربَّما يخيَّلُ إليه حاصلاً فيوردهُ بلفظِ الماضي.

أو للاحترازِ عنْ صورةِ الأمر كقولِ العبدِ لمولاهُ: ينظُرُ المولى إلى ساعةٍ. لأنَّ

---

(1) «وقيل: صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع» المصدر السابق.

(2) «وكذب الخبر عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ» المصدر نفسه.

(3) الحد في التلخيص: 38 والمختصر: 192/1 (بإدماج).

(4) في المخطوط: «الخبر» والتصويب اقتضاه السياق ليستقيم المعنى.

(5) المختصر: 192/1 - وفيه: «مَن يكون» قبل «بصددِ».

(6) في المصدر السابق بلفظ: «مفعول الإفادة».

(7) أي: عالماً بالحكم. والمراد به هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها: المختصر: 195/1.

قولهُ: انظرْ: في صورةِ[1] الأمرِ، وإنْ كانَ في الحقيقةِ دعاءً أو شفاعةً لا يحملُ المخاطبَ على المطلوبِ، وذلكَ حيثُ كانَ للخطابِ ممنْ لا يحبُّ أنْ يكذبَ الطالبُ كقولكَ لمنْ لا يريدُ أنْ تكذبَ: تأتيني غداً، لمقامِ: اِئْتني غداً، لأَنَّهُ إنْ لمْ ياتكَ غداً وقعتَ منْ جهةِ الظاهرِ فيمَا يَحْذَرُهُ، لكونِ كلامكَ[2] في صورةِ الخَبَرِ. فاستعمالُ الخبرِ في هذهِ الصورِ مجازٌ لأنهُ في غيرِ ما وضعَ لهُ، وقسْ على ذلكَ[3].

## [طرق التعبير]

## [الإيجاز والإطناب والمساواة][4]

## قوله:

وطرقُ التعبيرِ ثلاثة: «إيجاز» و«إطناب» و«مساواة»[5].

## شرح:

**اعلمْ** وفقنا اللهُ وإياكَ أنَّ التعبيرَ عنِ المقصودِ:

إمَّا [18/ب] أنْ يكونَ بلفظٍ مساوٍ لهُ[6] أولا[7].

الثاني إمَّا أنْ يكونَ ناقصاً عنهُ أوْ زائداً [عليه][8]. والناقصُ إمَّا أنْ يكونَ وافياً بهِ أوْ لاَ. والزائدُ إمَّا أنْ تكونَ زيادةً لفائدةٍ أوْلاَ.

فهذهِ خمسُ طرقٍ يردُّ منْهَا اثنانِ: الناقِصُ الذي لمْ يَفِ[9] بالمقصودِ، والزائدُ

---

(1) في المخطوط: «سورة» تحريف يبدو أنه من سهو الناسخ، والتصويب اقتضاه السياق.

(2) في المخطوط (لكون كلامك لا لكون كلامك) بزيادة: «لا لكون كلامك» كما يفهم من السياق والله أعلم.

(3) في شرح الفوائد: 28 قائلا: «إن منه ما يفيد التحسر أو التحزن أو الاستعطاف وهي معان مجازية».

(4) زيادة اقتضاها التصنيف من التلخيص: 209 والمختصر: 159/3 و: [48/ب].

(5) الحد في التلخيص: 209 والمختصر: 159/3 (بإدماج وباختلاف قليل في اللفظ).

(6) يقصد: «مساوٍ لأصلِ المراد»: المختصر: 159/3.

(7) أي: «أو ناقص عنه وافٍ»: التلخيص: 210.

(8) زيادة اقتضاها السياق واللفظ من المصدر السابق والمختصر: 159/3 ومن شرح الفوائد: 156.

(9) في المخطوط: «يفي» فاقتضت القاعدة النحوية حذف حرف العلة.

الَّذي زيادتهُ لغير فائدةٍ. فطرقُ التعبيرِ المقبولةُ ثلاثةٌ[1].

## [الإيجاز]

## قوله:

**والإيجازُ** تأديةُ أصلِ المرادِ بلفظٍ أقلَّ منهُ. وهوَ ضربانِ:

**إيجازُ القصرِ**: وهوَ ما ليسَ بحذفٍ كقولهِ تعالى: ﴿ **وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ** ﴾[2].

**وإيجازُ الحذفِ.**

والمحذوفُ إمَّا مستقلٌّ ليسَ بجزءٍ منْ كلامٍ، أولاَ. ومنَ الحذفِ ما يذكرُ فيهِ شيءٌ عوضَ المحذوفِ[3]، كقولهِ تعالى: ﴿ **وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ** ﴾[4].

## شرح:

لمَّا ذكرَ رحمهُ اللهُ طرقَ التعبيرِ إجمالاً، أخذَ يذكرُها تفصيلاً. فبدأ بالإيجازِ وقسَّمهُ إلى قسمينِ: «إيجازُ القصرِ»، و«إيجازُ الحذفِ»، لأنَّ الكلامَ القليلَ إنْ كانَ بعضاً منْ كلامٍ فهوَ «إيجازُ الحذفِ»، وإلا ف«إيجازُ القصرِ»، كقولهِ تعالى: ﴿ **وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ** ﴾[5] فإنَّ معناهُ كثيرٌ ولفظَهُ يسيرٌ، ولا حذفَ فيه[6]. لأنَّ الفعلَ الذي تعلقَ الظرفُ بهِ أصلُ المرادِ. ومنَ البيّنِ سدُّ الظرفِ مسدَّهُ، ووجبَ حتَّى إنهُ لو ذكرَ لكانَ تطويلاً.

---

(1) قال: «اعلم أن البلاغة قسمان: إيجاز وإطناب. والمساواةُ معتبرة في القسمين معا» التحبير: 198. والرأي أيضا في الفوائد الغياثية: 138 وشرح الفوائد: 156.

(2) سورة البقرة/ 179.

(3) الحد في التلخيص: 214، 216، 220 والمختصر: 3/186 - 207 و: [50/أ] (بإدماج وتصرف في بعض اللفظ).

(4) سورة فاطر/4.

(5) سورة البقرة/ 179.

(6) يرى ابن عبدالسلام أن فيه حذف مضاف تقديره: «ولكم في شرع الله، أو في إيجاب القصاص، أو في خوف القصاص، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنه» الإشارة: 203.

فصحَّ أنهُ ليسَ فيهِ حذفُ شيءٍ ممَّا يؤدى بهِ أصلُ المرادِ. ومنَ البيِّنِ رجحانُ هذهِ الصيغةِ على قولهِمْ: «القتلُ نفيٌ. للتَّقتُّل»[1] معَ أنهُ كانَ عندهمْ أوجزَ كلامٍ في هذا المعنى لقلةِ حروفِهَا. فإنَّ الناظرَ لقولهمْ: القَتْلُ أنْفَى للقتْلِ[2] «في القِصاصِ، حياةٌ»[3]. وهوَ أحدَ عشرَ حرفاً، وقولهمْ أربعةَ عشرَ حرفاً[4].

والمعتبرُ الحروف الملفوظةُ لا المكتوبةُ[5]، لأنَّ الإيجازَ إنَّما يتعلقُ بالعبارةِ دونَ الكتابةِ[6]. والتصريحِ بالمطلوبِ وهوَ الحياةُ [19/أ]، ولما يفيدهُ تنكيرُ: «حياةٌ» منَ التعظيمِ لمنعهمْ بهِ عمَّا كانوا عليه منْ قتل جماعةٍ بواحدٍ، ولاطِّرادِ هذه الصيغةِ، لأنَّ القصاصَ مطلقاً سببٌ للحياةِ وليسَ كلُّ قتلٍ سبباً[7] للحياةِ، بلْ منهُ ما هوَ أدعى للقتلِ، ولاستغناءِ هذه الصيغةِ عنْ تقديرِ محذوفٍ، بخلافِ قولهمْ: أيْ: القتلُ أنفى للقتلِ منْ تركهمْ، وغيرِ ذلكَ ممَّا لا يحيطُ بهِ إلاَّ العليمُ الحكيمُ.

**واعلمْ** أنَّ المحذوفَ، منْ إيجازِ الحذفِ، إمَّا أنْ يكونَ مستقلاً ليسَ بحذفٍ منْ كلامٍ، أوْلاَ.

**الأول:**

إما جملة مسبَّبةٌ عنْ سببٍ مذكورٍ[8] كقولهِ [تعالى][9]: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ

(1) ولعله يريد: «للتقتيل» أو «للتقاتل» لأن السياق الصرفي يرجح ما نذكر.

(2) القول في التلخيص: 215 والمختصر: 188/3 والإيضاح: 287/1 وكذا في نهاية الإيجاز: 81، 347، 348 والإشارات: 146 وشرح الفوائد الغياثية: 157 والطراز: 584، وهو في الدلائل بلفظ: «قتل البعض إحياء للجميع» وعد الجرجاني الإطلاق من الخطإ: 390.

(3) هذه العبارة كما يلوح تقصد قوله تعالى: (ولكمْ في القِصاصِ حياةٌ): سورة البقرة/ 178.

(4) يقصد بهذا العدد قولهم: «القتل أنفى للقتل».

(5) عدد حروف «في القصاص حياة» عشرة ملفوظة عند القزويني بدل أحد عشر كما في المخطوط والإيضاح: 287/1.

(6) قال في شرح الفوائد موضحا: 157: «القصاص مزجرة قوية عن إقدام الناس على القتل. وارتفاع سبب الموت دوام للحياة». تنظر وجوه الترجيح الثمانية بين المثل والآية في الإشارات: 46.

(7) في المخطوط: «سبب» اقتضى المقام التصويب بناء على القاعدة النحوية. إذ اللفظ خبر ليس هنا.

(8) في التلخيص: 218 والمختصر: 196/3 - وكذا في الإشارات: 150 بلفظ «أو جملة معللة بالمذكورة».

(9) زيادة اقتضاها التأدب مع كلام الله سبحانه.

ٱلْبَٰطِلَ ﴾[1] أي: فَعَلَ ما فعل ليحقَّ الحقَّ ويبطلَ الباطلَ[2].

أوْ جملةٌ هيَ سببٌ لمذكورٍ، كقولهِ تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ﴾[3] أيْ: «فاختَلفُوا»، فبعثَ اللهُ[4].

أوْ غيرهمَا، نحوُ: ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾[5] فإنهُ على حذفِ المبتدأ أوِ الخبرِ في قولِ منْ جعلَ أنَّ المخصوصَ مبتدأٌ محذوفٌ، أيْ «همْ»: «نحنُ».

وإمَّا أكثرُ منْ جملةٍ نحوُ: ﴿ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ ﴾[6] أيْ: فأرسلون[ي][7] إلى يوسفَ لأستعبرهُ الرؤيا. ففعلوا. فأتاهُ، فقالَ لهُ: يا يوسفُ[8].

**الثاني:**

بمستقلٍّ[9]، بلْ جزءُ من كلامٍ:

إمَّا مضافٌ نحوُ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[10] أيْ: أهلَ القريةِ[11].

---

(1) سورة الأنفال/ 8.

(2) التلخيص: 218 والمختصر: 196/3 - 197.

(3) سورة البقرة/ 213 وبعده: ﴿ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾.

(4) إعراب النحاس: 303/1 والإشارة إلى الإيجاز: 206 (بلفظه).

(5) سورة الذاريات/ 48 - وبدايتها: (والأرضَ فرشناها فنعمَ...).

(6) سورة يوسف/ 45 - 46.
قال العكبري في التبيان: 729/2 «الجمهور على ضم الفاء، والتقدير: يا يوسفُ، وقرأ الأعمشُ بالفتح والأشبه أن أخرجه على أصل المنادى كما جاء في الشعر:
يا عدياً لقدْ وقَتْكَ الأواقي ...
هذا شاهد نحوي مشهور.

(7) زيادة اقتضاها السياق من المختصر: 200/3 وانظر أيضا الكشاف: 224/2.

(8) التلخيص: 220 والمختصر: 200/3 وكذا الإشارات: 151 وشرح الفوائد: 161.

(9) في المخطوط: «بمستقبل» تصحيف، والتصويب من المصادر السابقة.

(10) سورة يوسف/ 82.

(11) تفصيل ذلك في تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: 321 وإعراب النحاس: 341/2 وشرح الأبيات المشكلة الإعراب: 382 - 383 وإصلاح غلط المحدثين: 388 واللمع: 35 وأحكام القرآن لابن العربي: 70/1، 309 والتبيان للعكبري: 85/2 وتحرير التحبير: 462 والإشارة إلى
=

أو موصوفٌ نحو: «أنا ابنُ جلاَ»[1] أي: ابنُ رجلٍ جلاَ: انكشف أمرُه أو كشفَ الأمورَ[2].

أو صفةٌ نحو: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [3] أيْ: كلَّ سفينةٍ صحيحةٍ أو سالمةٍ أو غير معيبةٍ[4] أو نحو ذلكَ.

**ثم اعلم** أنَّ من الحذف ما يُقامُ فيه شيءٌ مقامَ المحذوفِ، نحوُ: ﴿وإنْ [يُ][5]كذِّبوكَ فقدْ كُذِّبتْ [6]رسلٌ منْ قبلكَ﴾[7] أيْ: فاصبرْ ولا تحزنْ. لأنَّ تكذيبَ الرسلِ منْ قبلهِ سببٌ حاملٌ على الصبر وعدمِ الحزنِ. فحُذفَ المسبَّبُ، وأُقيمَ السَّببُ

---

=

الإيجاز: 254 والإشارات: 235 والفوائد: 152.

(1) هذه بداية بيت شعري لسحيم بن وثيل الرياحي الذي عاش أربعين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام. والبيت بتمامه هو (وافر):

أنا ابنُ جلاَ وطلاَّعُ الثَّنايا     متى أضعِ العمامةَ تعرِفوني

وقد تمثل به الحجاج في خطبته الأولى على المنبر إثر توليته العراق، حتى نسبته العامة إليه. وهو وترجمة الشاعر أو هو وحده في: الأصمعيات: 73 - ق76ب1 وطبقات فحول الشعراء: 579/2 والكامل للمبرد: 384/1 وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج: 27 وأمالي القالي: 52/2/3 وشرح الأبيات للفارسي: 16 والجليس الصالح لأبي الفرح: 282/3 والمنتخب من كنايات الجرجاني: 117 والفائق: 424/3 ومن الضائع من معجم الشعراء: 70 والمغرب للمطرزي: 142/1 ومقامات الحريري 22/2/4 والمثل السائر: 70/2 - 71 ومغني اللبيب: 172/1 والإشارات: 148 والإصابة: 64/3 والعقود: 33/1 والمعاهد: 339/1/1 وخزانة الأدب: 126/1 والنفحات: 283 وجامع العبارات: 234/1 والنقائض: 414 ومجموع أشعار العرب: 73ق76.

(2) المصادر السابقة.

(3) سورة الكهف/ 79.

(4) قال النحاس في الإعراب: 468/2: «أكثر أهل التفسير على أنّ «وراء»بمعنى: «أمامَ» وبمعنى «خلفهم أو أمامهم» في تفسير الماوردي: 332/3 وتفسير البيضاوي: 233/2/3 وانظر الكشاف: 495/2.

(5) زيادة اقتضاها السياق القرآني.

(6) في المخطوط: «فإن كذبوك... كُذبَ» بالفاء بدل الواو وبصيغة «كذب» الماضوية بدل «كُذبت». وما أثبتناه هو الشاهد المعتمد في التلخيص: 220 والمختصر: 202/3.

(7) سورة فاطر/4.

مقامَهُ[1].

## [الإطناب]

## قوله:

والإطنابُ تأديةُ أصل المرادِ بلفظٍ أكثَر منهُ[2] لفائدةٍ،

**كالتَّوْشيعِ**: [19/ب] وهوَ أنْ يأتيَ[3] في عجزِ الكلامِ بمثنًّى مُفَسَّرٍ باسمينِ، ثانيهمَا معطوفٌ[4] على الأوَّلِ[5].

**والإيغالِ**، وهو ختمُ[6] الكلامِ بما يفيدُ نكتةً[7] يتمُّ المعنى بدُونِها.

**والتذييلِ**، وهو تعقيب[8] جملة بجملة مشتملة على معناها للتوكيد.

**والتكميلِ**، وهوَ أنْ يأتيَ[9] في كلامٍ لا يوهمُ خلافَ المقصودِ بما يدفعُهُ، ويسمى احتراساً أيضا[10].

**والتَّتْميمِ**: وهوَ أنْ يأتيَ[11] في كلامٍ يُوهمُ خلافَ المقصودِ بفضلةٍ[12] لنكتةٍ.

---

(1) ينظر المصدران السابقان.

(2) يبدو أن «منه» يعود على «الإطناب»، وهو في التلخيص والمختصر بلفظ: «أكثر منها» يعود على «عبارة المتعارف» الواردة قبل لفظ «الإطناب» في نص التلخيص: 210 والمختصر: 163/3.

(3) في التلخيص: 222 والمختصر: 215/3: «يؤتى»بالبناء للمجهول.

(4) في المخطوط: «معطوفا» إذ بالرفع خبر «ثانيهما».

(5) انظر الحد في التلخيص: 210، 222، 223 والمختصر: 163/3، 173 - 174.

(6) في المخطوط: «حتم» بالمهملة والتصويب من التلخيص: 225 - 226 والمختصر: 220/3: وفيه بلفظ: «ختم البيت» وبلفظ «ختم الكلام وغيره» في 225/3.

(7) في المخطوط: «نكثة» بالمثلثة تصحيف.

(8) في المخطوط: «تعقب» تصحيف والتصويب من التلخيص: 227 والمختصر: 225/3.

(9) ورد: «يؤتى» بالبناء للمجهول في التلخيص: 227 والمختصر والإيضاح ومواهب الفتاح وعروس الأفراح: 231/3.

(10) انظر المصادر السابقة: 229 و: 231/3 وكذا في الإشارات: 161 - 162.

(11) ورد: «يؤتى»بالبناء للمجهول في المصادر السابقة: 230 - 231 و235/3.

(12) في المخطوط: «بلفظه» بقلب مكاني. والتصويب من المصادر السابقة.

**والاِعتراضِ:** وهوَ أنْ يأتي[1] في أثناء كلامٍ أو بينَ كلامينِ متَّصليْنِ معنى بجملة أو أكثر لا محلَّ لها من الإعرابِ لنكتةٍ سوى دفْع الإيهامِ[2].

## شرح:

لمّا فرغَ رحمهُ اللهُ منَ الإيجازِ أخذَ يذكرُ الإطنابَ[3]، وقيدَ زيادتهُ بكونها للفائدةِ احترازاً منَ التَّطويلِ: وهوَ أنْ يكونَ اللفظُ زائداً على أصلِ المرادِ لغيرِ فائدةٍ معَ كونهِ ليسَ بمعينٍ كقولهِ[4]: [وافر]

«وألْفَى[5] قَوْلَهَا كذِباً ومينَا»

لأنَّ الكذبَ والمينَ بمعنى واحدٍ[6]، ولا فائدةَ في الجمع بينهما. فتعيَّنَ أنَّ أحدَهُما زائدٌ، لكنْ ليسَ بمعينٍ. وعدَّ الحشوُ[7]، وهو الزائدُ لا لفائدةٍ، بحيثُ يكونُ

---

(1) ورد «يؤتى»بالبناء للمجهول في التلخيص: 230 - 231 والمختصر: 235/3.

(2) الحد في التلخيص: 222 والمختصر: 215/3 - 235، (بإدماج وتصرف).

(3) ذكر له محمد بن علي الجرجاني سبعة وجوه هي: الإبهام مع التفسير، وذكر الخاص مع العام، والتكرير للزجر، والإيغال، والتذييل، والتكميل، والتتميم: الإشارات: 153 - 165.

(4) القائل عدي بن زيد العبادي (تـ نحو: 604م)، وهو شاعر جاهلي له قصة مع النعمان الثالث. نشأ في الحيرة وساهم بحظ وافر في بلاط اللخميين. انظر ترجمته في الشعر والشعراء: 227/1 والأغاني: 18/2 ومجمع الأمثال للميداني: 292/2 والإملاء والمختصر للخشني: 100/1. والسيرة لابن هشام: 76/1 والمعاهد: 315/1/1.

وهو عجز بيت من الشعر وصدره: وقددت الأديم لراهشيه*...

انظر ذيل الديوان: 183، وروايته (وقدمت) مكان (وقددت).

والشطر ورد في جمهرة ابن دريد: 993/2 وطبقات ابن سلام: 63 وديوان ابن الدمينة: 82 (أورد ثعلب منه لفظي: «كذبا ومينا» في نهاية نقط الحذف في البيت).

وهو في سر الفصاحة: 208 ومعاني القرآن للفراء: 37/1 ومغني اللبيب: 412/2 والتلخيص: 211 والإيضاح: 175/3 والمختصر: 173/3 واللسان: (م ي ن) وبغية الوعاة: 376/1 والعقود: 227/1 والمعاهد: 310/1/1. وفيه: «وعلماؤنا لا يرون شعره حجةً».

والبيت في قصة قتل الزباء لجذيمة الأبرش من الأزد، - وكان أول من ملك قضاعة في الحيرة، وكان ملكا وشاعرا - . وهو يخاطب بها النعمان بن ماء السماء، ومطلعها:

ألا أيهـا المثْـرِي المرجَّـى ألـم تـسمع بِخطْـبِ الأوليـنا

(5) الضمير في «ألقى» يعود على جذيمة.

(6) جمهرة ابن دريد: 993/2.

(7) في المخطوط: «الحشر» والصواب ما أثبتنا.

الزائدُ معيناً.

ومنهُ مفسدٌ كـ«النَّدى»[1] من قوله[2]: [طويل]

ولا فضلَ [فيها][3] للشجاعةِ والندى وصبْر الفتى لَوْلا لِقَاءُ شَعُوبِ

فشَعوبُ: اسمٌ للمنيةِ غيرُ منصرفٍ للتأنيثِ والعلميةِ[4]، ولكنْ صرَفَها ضرورةً.

ومعنى البيتِ أنهُ لا فضيلةَ في الدُّنيا للشجاعةِ والعطاءِ والصَّبرِ والشدائدِ على تقريرِ عزمِ الموتِ. وذلكَ لا يصلحُ في النَّدى[5]، لأنَّ الموتَ ممَّا يزهِّدُ في المالِ.

ومنه غيرُ مفسدٍ كـ«قبلَهُ» منْ قولهِ[6]: [طويل]

وأعلَمُ عِلْمَ الْيومِ وَالأمْسِ قبلهُ ولكنَّني عن عِلْمِ ما في غدٍ عمي

وليسَ منْ ذلكَ: أبصرتُهُ بعيْني[7]، وسمعتهُ بأذني [20/أ] وأمثالُ ذلكَ ممَّا يقالُ منْ مقامٍ يفتقدُ بالتأكيدِ.

[إعلم][8] وفقنا اللهُ وإيَّاكَ أنَّ فوائدَ الزيادةِ كثيرةٌ، ذكرَ المصنِّفُ[9]

---

(1) في المخطوط: «كالنداء»والصواب ما أثبتنا.

(2) القائل هو المتنبي ديوانه: 50/1ق: 12ب: 7 (شرح العكبري).
والبيت من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 143 والإيضاح: 175/3 والتبيان للطيبي: 147 ومفتاح الخلخالي (مخ): 120 والعقود: 227/1 والمعاهد: 323/1/1.

(3) زيادة من مصادر البيت المتقدمة.

(4) ينظر المذكر والمؤنث للسجستاني: 177 والإملاء المختصر في شرح غريب السير للخشني: 150/1.
قال ابن كيران: «شعبت القوم شعبا، من باب نفع: جمعتهم وفرقتهم. فهو من الأضداد. ومن التفريق اشتُقَّ للمنية اسم شعوب بوزن رسول، لأنها تفرق الخلائق، وصار علما عليها غير منصرف» المجاز والاستعارة: 146.

(5) في المخطوط: «النداء» والتصويب اقتضاه السياق من معنى البيت.

(6) القائل زهير بن أبي سُلمى: ديوانه: 25 (صنعة الأعلم) و: 35 (صنعة ثعلب).
والبيت من شواهد كتب البلاغة كتحرير التحبير: 178 والإشارات: 144 والإيضاح: 187/3 ومفتاح الخلخالي (مخ): 120 والعقود: 228/1 والمعاهد: 325/1/1.

(7) في المخطوط: «بيعني» بقلب مكاني، تحريف، والتصويب اقتضاه السياق.

(8) زيادة اقتضاها سياق منهج المؤلف.

(9) في المخطوط: (ذكر المصنف المصنف) بتكرير لفظ: «المصنف» والزيادة كما يلوح، هي من سهو الناسخ.

منها ستّةٌ[1]:

## الأول:

## التوشيعُ:

وهوَ في اللغةِ لفُّ القطنِ بعدَ النَّدْفِ[2]. وفي الاصطلاحِ أنْ يأتي[3] في عجُزِ الكلامِ بمثنى[4]، مفسَّراً[5] باسميْنِ[6]، ثانيهما معطوفٌ على الأوَّلِ كقولهِ - صلى الله عليه وسلم - : (يشيبُ ابنُ آدمَ وتَشِبُّ منهُ خصلتانِ، الحرصُ وطُولُ الأملِ)[7].

وهذا القسمُ منْ بابِ الإيضاحِ بعدَ الإبهامِ أنْ يُرى المعنى الواحدُ في صورتينِ

---

(1) أضاف محمد الجرجاني في الإشارات: 153 - 155 سابعة هي: «ذكر الخاص مع العام» وذكر مكان: «الاعتراض» في المخطوط: «تكرير اللفظ للزجز».

(2) ينظر المختصر: 215/3 جمهرة اللغة (و ش ع): 872/2. «والوشيعة: كبةُ غزل».

(3) «يؤتى» بالبناء للمجهول: في التلخيص: 222، والمختصر: 215/3.

(4) أي: بمثنى مبهم يفسر باسمين يكون ثانيهما معطوفا على الأول.

(5) يبدو أن المؤلف أورد لفظ «مفسرا» منصوبا على الحالية، وإن جاء مجرورا على الوصفية في التلخيص: 222 وفي المختصر: 216/3.

(6) في المخطوط (باسمين ثم ثانيهما) بزيادة: «ثم» اقتضى السياق حذفها كما في المصدرين السابقين.

(7) أخرجه أحمد في مواضع من مسنده بسنده إلى أنس مرفوعا بلفظ: (يهرم ابن آدم، وتبقى منه اثنتان: الحرص والأمل): 115/3، 119، 169، 275.

وذكره الذهبي في الميزان: بلفظ: (يشيب المرء ويشبُّ منه خصلتان: الحرص والأمل) 156/4، والعجلوني في كشف الخفاء: 546/2.

وأخرجه مسلم في صحيحه بسنده إلى أنس أيضا، وبلفظ: (يهرم ابن آدم وتشب منه اثنتان: الحرص على المال والحرص على العمر)، كتاب: «الزكاة»، باب «كراهة الحرص على الدنيا»: 724/2 رقم. 1047.

والبخاري بالسند نفسه بلفظ (يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان: حب المال وطول العمر) كتاب الدعوات باب: في الأمل وطوله: 56/4.

وابن ماجة في السنن بلفظ صحيح مسلم، كتاب «الزهد»، باب «الأمل والأجل»: 1415/2 رقم: 4234. والترمذي في الجامع بلفظ: (يهرم ابن آدم ويشب منه اثنتان الحرص على العمر والحرص على المال): 493/4.

مختلفتينِ، إحداهما[1] مبهمةٌ[2] والأخرى موضحةٌ. وعلمانِ خيرٌ منْ علمٍ واحدٍ، وأنْ يمكنهُ في النفسِ، لأنَّ الشيءَ إذا ذُكر بهما ثمَّ بيّنَ، كانَ موقعه في النفسِ أبينَ ممَّا لوْ بيّنَ أولاً، وأن يكملَ لذةَ العلمِ. فإن النفس عندَ سماعِ الأوَّلِ يحصلُ لها نوعٌ منَ اللَّذةِ، أوْ أنْ يعظمَ الأمر، كقولهِ تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ ﴾[4]، حيث لم يقلْ: قواعد[5] البيت، بالإضافةِ.

ومن الإطناب[6] بعدَ الإبْهام: بابُ نِعْمَ على القوْلِ[7] المخصوصِ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ[8]، وهوَ قولُ السِّيرافي[9] وأبي عليٍّ[10]

(1) في المخطوط: «أحديهما» والتصويب اقتضاه السياق اللغوي، إذ لا مسوغ لجره أو نصبه. فهو، هنا في محل رفع بالابتداء.

(2) في المخطوط: «بهمة» تصحيف، والتصويب اقتضاه السياق.

(3) سورة الحجر: 66.

(4) سورة البقرة/ 126.

(5) الواحدة: قاعدة: المذكر والمؤنث للسجستاني: 67، وإسماعيل: عطف على إبراهيم: إعراب النحاس: 262/1 وأما الواحدة من قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ النور/ 60، «فقاعد»بغير هاء: المصدر المتقدم.

(6) يبدو أن المؤلف جعل ضمير: «منه» في التلخيص: 221 يعود على «الإطناب» كما ترى، في حين إن التفتازاني جعله يعود على «الإيضاح» الذي هو فرع من الإطناب، فجاء في المختصر: بلفظ: «ومن الإيضاح بعد الإبهام»: 213/3 ولعل هذا الاحتمال أرجح.

(7) في التلخيص: 222 «على أحد القولين» وكذا في المختصر: 213/3 وبإضافة: «أي قولُ من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف».

(8) انظر شرح ملحة الإعراب: 179، ويبدو أن ابن مالك لم يعتد بهذا الرأي في شرح التسهيل: 16/2/3 - 17 حيث مثل له بما يلي: «زيدٌ وعمرٌو، في قولك: نعم الرجل زيد وبئس القرينُ عمرٌو» ولكنه جعل في الأولوية القول الثاني وبه وافق رأي سيبويه.

(9) ويكنى أبا سعيد واسمه الحسن بن عبدالله المرزبان. كان أبوه مجوسيا ثم أسلم. نشأ بسيراف، ثم توطن بغداد، وولي القضاء فيها. كان أعلم الناس بنحوهم إذ شرح كتاب سيبويه (ت: 368هـ) ببغداد وقيل (ت: 321هـ) كما ذكر الزبيدي.

انظر: طبقات النحويين للزبيدي: 129 - 130 والفهرست: 62 ونزهة الألباء: 307 وإنباه الرواة: 312/1 ومعجم الأدباء: 145/8 وبغية الوعاة: 507/1.

(10) ويسمى بالحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفسوي أبا. أما أمه فعربية. ولد بفسا من بلاد فارس.
=

وجماعةٍ[1]. والصحيحُ أنهُ مبتدأٌ خبرهُ الجملةُ التي قبلهُ[2]، وبهِ جزمَ سيبويهِ[3] رحمه الله.

## الثاني:

## الإيغال:

منْ أوْغَلَ في البلادِ، إذا أبعدَ فيها. وهو في الاصطلاح: ختمُ[4] الكلامِ بما يفيدُ نكتةً[5] يتمُّ المعنى بدونِها، [20/ب] كزيادةِ المُبالغةِ في قول الخنساءِ ترثي أخاها صخراً[6]: [بسيط]

وإنَّ صَخْراً لَتأتمُّ الهداةُ بهِ كأنّه عَلَمٌ في رأسِهِ[7] [نارُ][8]

---

=

ورحل إلى بغداد في سنة: 307هـ حيث عكف على حلقات النحاة البغداديين. عني بالنحو والمنطق والفلسفة. وهناك توفي سنة: 377هـ.

انظر: طبقات الزبيدي: 120 والفهرست: 64 ونزهة الألباء: 315 وإنباه الرواة: 273/1 وبغية الوعاة: 496/1.

والقول في الكتاب: 176/2 - 178 وفي: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري: 655/2 - 657 بتحقيق د. رشيد بلحبيب (رسالة مطبوعة).

(1) ينظر إيضاح شواهد الإيضاح: 120/1 - 122.

(2) ينظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل: 16/2/3 - 20 (مفصلا).

(3) هو شيخ طبقة البصريين قاطبة، بل هو إمام النحاة متقدمين ومتأخرين، فارسي الأب والأم (ت: 149هـ).

والقول في الكتاب: 176/2 - 178 حيث ورد: «وأعلم أنه محال أن تقول: عبداللهِ نعم الرجلُ» أي بقلب العبارة.

(4) في المخطوط: «حتم» بالمهملة. تصحيف.

(5) في المخطوط: «نكثة» بالمعجمة تصحيف.

(6) ديوانها: 386ق49ب17. والصدر فيه مختلف على النحو التالي:

أغر أبلج تأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نارُ

وهو من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 220 وتحرير التحبير: 234 والإشارات: 156 والطراز: 462 والمختصر ومواهب الفتاح وعروس الأفراح: 221/3 والعقود: 242/1 والمعاهد: 346/1/1 - 348.

(7) في المخطوط: (في رأسه مكرر) بزيادة لفظ: «مكرر» ولعله من سهو الناسخ.

(8) زيادة اقتضاها السياق الشعري.

فإنْ قلتَ: الإطنابُ تأديةُ المرادِ [منَ] المعنَى بلفظٍ أكثر منهُ، والمراد من التشبيهِ بعلمٍ فوقه نارٌ غيرُ المرادِ منَ التشبيهِ بالعلم فقط[1].

قلتُ: يمكن أن يجاب بأنه أثبت[2] له مطلق الاقتداء. والتشبيه بالعلم كان فيه. والصور النادرة لا عبرة بها. والصواب أن لا يقال: لا يختص بالنظم بل يوجد [في][3] النثر[4]، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝ ﴾[5] لأنَّ كلاً مهتدٍ[6] لا محالةَ، لكنْ فيهِ زيادةُ حثٍّ على اتِّباعِ الرسل والاقتداءِ بهمْ.

## الثالث:

## التذْييلُ:

وهوَ تعقبُ جملةٍ بجملةٍ مشتملةٍ على معناها للتوكيدِ. وهوَ ضربانِ: ضربٌ لمْ يُخرجْ مخرجَ المثل بأنْ يكونَ غيرَ مشتملٍ بإفادةِ المرادِ، بلْ يتوقفُ على ما قبلهُ، وضربٌ أخرج مخرجَ المثلِ بأنْ يكونَ حكماً كلياً منفصلاً عمَّا[7] قبلهُ جارياً مجرى الأمثالِ. وقدِ اجتَمَعَا في قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ۝ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[8].

قوله: ﴿ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴾[9] منَ الضربِ الأول.

---

(1) و«النكتة» هي المبالغة في الاشتهار: المختصر: 220/3 - 221 والعقود: 242/1 وشرح الفوائد: 162.

(2) في المخطوط: «اثبتت» بالمهملة، تصحيف، والتصويب اقتضاه السياق.

(3) تزيادة اقتضاها السياق.

(4) هو «الفاصلة لمناسبة رؤوس الآي» فأوغل بها كما ترى. انظر التحبير: 236.

(5) سورة يس/ 20 - 21.

(6) قال النحاس في الإعراب: 389/3 «(وهم مهتدون): محمول على معنى «مَنْ»».

(7) في المخطوط: «عن ما» منفصلة، اقتضت القاعدة إدغام «عن» في «ما». انظر أدب الكاتب: 195.

(8) سورة الأنبياء/ 34 - 35.

(9) سورة الأنبياء/ 34.

جاء في الإشارات: 159 - 160: «لما كان عدمُ الخلد قبل النبي وهما يتوهم أنه لا يستلزم =

وقوله: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [1] من الضرب الثاني، كقوله تعالى: ﴿ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [2].

## الرابع:

## التكميلُ [3].

وهوَ أن يؤتى في كلامٍ يوهمُ خلافَ المقصودِ [4] بما يدفعه [5]، ويسمَّى احتراساً أيضا كقولِ طرفةَ [6]: [من الكامل]

فَسقَى ديارَكَ غيرَ مُفسدِها صَوبُ الربيعِ وديمةٌ تَهْمي [7]

فدعا لهُ [8] سقيَ ديارهِ بنزولِ مطرِ الربيعِ وديمة تسيلُ. ولوْ لمْ يقيدْ ذلكَ بقولهِ:

---

=

عدمه بعده، رفع الاحتمال بقوله: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ ﴾.

(1) سورة الأنبياء/ 35.

(2) سورة الإسراء/ 81.

قال في تلخيص البيان: 137: «فالمراد، والله أعلمُ: وهلك الباطل إن الباطل كان هالكا بمن فاضت نفسه» والآية، كما يلوح، فيها استعارة.

وأورد ابن عبدالبر في الدرر: 221 أن هذه الآية: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ ﴾ كان يرددها النبي ﷺ يوم فتح مكة وهو يشير إلى الأصنام بقضيب لتخر.

(3) انظر الفروق بين التكميل والتذييل في حاشية الدسوقي: 231/3، حيث ذكر أن التكميل أعم من التذييل، انظر: الإشارات أيضا: 161.

(4) قال في التحبير: 357: «هو كمن أراد مدح إنسان بالشجاعة ورأى مدحه بالاقتصار عليها دون الكرم مثلا غير كامل، فكمله بذكر الكرم أو البأس دون الحلم».

(5) الضمير يعود على «الإيهام».

(6) ديوانه: 88ق: 16ب: 400 وفيه: «بلادك»مكان: «ديارك».

والبيت في نقد الشعر: 185 والعمدة: 50/2 وفي الشعر النسوي في الأندلس: 83 (دون عزو).

وهو من شواهد كتب البلاغة كقانون البلاغة: 142 والمفتاح: 203 والتبيان لابن الزملكاني: 111 والإشارات: 161 والتلخيص: 230 والتبيان للطيبي: 379 - 380 والطراز: 450 والمختصر: 232/3 والعقود: 244/1 والمعاهد: 362/1/1.

قال القصيدة يهدد المسيب بن علس الشاعر ويمدح قتادة بن مسلمة الحنفي.

(7) صوب الربيع: انصباب المطر فيه: المخصص 117/2/9. والديمة: المطر الدائم مع سكون ج: دِيَم: المصدر السابق: 122/2/9 وكفاية المتحفظ: 185.

(8) أي: فدعا لقتادة بن مسلمة الحنفي (الممدوح).

«غيْرَ مفْسدِهَا» الذي هوَ حالٌ منَ «الصَّوبِ»[1]، الفاعل بـ«سقى» لَتَوهُّمِ متوهمٌ. أنه[2] دعا عليهِ، لأنَّ نزولَ المطرِ قدْ يكونُ سبباً لخَرابِ الديارِ وفسادِهَا. ومنْ ذلكَ قولهُ تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[3].

## الخامس:

## التَّتْميمُ:

وهو أن يؤتى في كلامٍ لا يوهمُ خلافَ المقصودِ بفضلةٍ لنكتةٍ[4]، كتقليل المدةِ في قوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾[5] لأنَّ الإسراءَ[6] لايكونُ إلاَّ ليلاً، لكنْ ذكرَ ليلاً للدلالةِ على تقليلِ المدةِ، وأنهُ أُسري به في بعضِ الليْلِ[7].

## السادس:

## الاِعْتِراضُ [21/أ][8]:

وهوَ أن يؤتى، في أثناءِ كلامٍ أو بين كلاميْن متصلينِ معنى، بجملةٍ أو أكثرَ لا محلَّ لها من الإعرابِ لنكتةٍ سوى دفعِ الإبهامِ. وليسَ المرادُ بالكلامِ المسندَ إليهِ والمسندَ فقط، بلْ معَ جميع ما يتعلقُ بهما من الفضلاتِ والتَّوابعِ، وذلك كالشهيةِ في

---

(1) في المخطوط: «الضرب» تصحيف والتصويب اقتضاه السياق. من البيت.

(2) في المخطوط: «لأنه» والتصويب اقتضاه السياق ولعل التصحيف ناتج عن انتقال نظر الناسخ.

(3) سورة المائدة/ 56.

(4) عرفه الجرجاني بصيغة مخالفة بقوله: «هوان يزاد في الكلام زيادة لا لإزالة غير المقصود، بل لفائدة أخرى» وانظره في الإشارات: 163.

(5) سورة الإسراء/ 1.

(6) في المخطوط: «الأسرى» والتصويب اقتضاه السياق.

(7) قال العكبري في التبيان: 811/2 «والهمزة في: أسرى هي للنقل» انظر أيضا رصف المباني: 139.

(8) «الاعتراض فيه من المحاسن المتممة للمعنى المقصود ما يكاد يمتاز به على أكثر الأنواع». شرح الكافية البديعية: 321.

قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾[1]. لأن قولهُ: (سبحانه): جملةٌ، لأنهُ في تقديرِ الفعلِ. وقد وقعَ بين متَعاطفينِ[2]. وكالدعاءِ في قولهِ[3]: [سريع]

إنَّ الثَّمانـين وبُلِّغْـتَها[4] قـدْ أحْـوجتْ سَـمْعي إلـى تُـرْجمانِ

والمرادُ باتصالِ الكلامينِ أن يكونَ الثاني بياناً للأولِ وتوكيداً له أو بدلاً منهُ، كما في قولهِ تعالى: ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾[5]. فقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾[6] اعتراضٌ بأكثرَ من جملةٍ بين كلامينِ متصلينِ معنىً، لأن قوله: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾[7]: بيانٌ لقوله: ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ

(1) سورة النحل/ 57.

(2) وافق السيوطي التفتازاني في أن الواو «فيه، اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية»، قال «وقس على هذه النكت»: العقود: 247/2.

(3) القائل هو أبو المنهال عوف بن مُحَلِّم الشيباني (ت: 220هـ)، وهو صاحب الأخبار والنوادر والأدب حتى اختصه طاهر بن الحسين ثلاثين عاما لا يفارقه. فلما مات طاهر قربه ابنه عبدالله بن طاهر فلما ألحَّ عوف في العودة إلى أهله، أمر له بثلاثين ألف درهم، فقال القصيدة التي منها هذا البيت. ومات في طريقه، ومطلعها:

يَـا بـنَ الـذي دانَ لـه المـشْرقانِ وألـبسَ الأمـنَ بـه المغـربانِ

ترجمته في: مجمع الأمثال: 194/3، 240، 448، 449، 451 وبعض خبره في الفائق: 291/3 وفي معجم الأدباء: 142/16.

والبيت في أمالي القالي: 50/1 وشرح حماسة أبي تمام: 387/1، ورسالة الغفران: 405، والعمدة: 45/2 وخاص الخاص للعالبي: 178 ومعجم الأدباء: 142/16، ومعجم البلدان: 239/5 ونهاية الأرب: 51/2، وفوات الوفيات: 164/3.

وهو من شواهد كتب البلاغة كسر الفصاحة: 139 وبدائع البدائه: 337 وتحرير التحبير: 292، 360، ومنهاج البلغاء: 315 والإيضاح: 215/3 والتلخيص: 232 ومغني اللبيب: 234/2 - 246، والمختصر: 240/3 والعقود: 247/21، ورفع الحجب: 51/2 والنفحات: 253.

(4) الدعاء في «بلغتها»: اعتراض في أثناء الكلام. والمعنى: بلغك الله إياها: المواهب: 240/3.

(5) سورة البقرة/ 222 - 223.

(6) سورة البقرة/ 222.

(7) سورة البقرة: 223.

ٱللَّهُ ﴾ [1]، يعني أن المأتى الذي أمركم به هو مكان الحرثِ[2]، لأن الغرضَ الأصليَّ طلبُ النسلِ لا قضاءُ الشهوةِ[3]، والنكتةُ[4] في هذا الاعتراضِ الترغيبُ فيما أمروا به والتنفيرُ ممَّا[5] نُهوا عنهُ. ومن نكتِ[6] الاعتراضِ تخصيصُ أحدِ المذكوريْنِ بزيادةِ التوكيدِ في أمرٍ عُلِّق بهما كقوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ[7] حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [8].

لأن قولهُ ﴿أنْ أشكرْ﴾: تفسير لـ ﴿وصينَا الانسانَ بوالديهِ﴾، وفسرَ على ذلك.

## [المساواة]

## قوله:

و«المساواةُ»[9] تأديَةُ أصلِ المرادِ بلفظٍ مساوٍ لهُ. كقوله تعالى ﴿ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ

---

=

نبه الجرجاني في الإشارات على وقوع القزويني في وهم حين اعتبر هذه الجملة اعتراضية ورده من وجوه ستة (تطالع في مكانها: 164 - 165). وهو في معنى المفعول، أي: «محروثاتكم» انظر: الإشارات إلى الإيجاز: 206 ونتائج الفكر للسهيلي: 210 وأسباب النزول للسيوطي: 44.

(1) نفسها.

(2) انظر الكشاف: 362/1 ويرى ابن عبدالسلام أن معنى (نساؤكم حرث لكم): «نساؤكم مثل مزدرع لكم» الإشارة: 206.

(3) تنظر الزيادة في تفسير الماوردي: 283/1 وحاشية الصاوي على الجلالين: 144/1 وتفسير المراغي: 155/1 - 159.

(4) في المخطوط: «النكثة» تصحيف.

(5) في المخطوط: «عما» تصحيف.

(6) في المخطوط «نكث» تصحيف.

(7) في المخطوط (بوالديه حسنا حملته) بزيادة لفظ: «حسنا». ويبدو أنه من سهو الناسخ الذي تحول إلى سورة العنكبوت الآية 7 بحيث أدمج إحداهما في الأخرى.

(8) سورة لقمان/ 14.

(9) تقدمت المساواة على الإيجاز والإطناب لأنها الأصل المقيس، وهذا رأي التفتازاني مؤيدا القزويني في المختصر: 169/3 - 171، و[49/ب] والتلخيص213. والملاحظ أن المؤلف قد أخرها في تصنيفه هنا. وجعلها البغدادي في قانون البلاغة «أحد ثلاثة مذاهب البلاغة» ص: 44 (إلى جانب الإشارة والتذييل).

ﭐلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦ ﴾[1].

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمهُ اللهُ منَ الإطنابِ[2] شرع في المساواةِ، وهوَ تأديةُ أصلِ المرادِ[3] بلفظٍ مساوٍ. ومنْ ذلك قولهُ تعالى: ﴿ وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦ ﴾[4]، وحذفُ المستثنى منهُ لا يخرجهُ عنْ ذلكَ، لانَّ ذكرَهُ لا يتوقَّفُ عليهِ تأديةُ أصلِ المرادِ حتى إنهُ لوْ ذُكِرَ لكانَ إطناباً أو تطويلاً.

## قوله:

وقدْ يوصفُ الكلامُ بالإيجازِ أو الإطنابِ باعتبار قلةِ حروفهِ وكثرتها بالنسبةِ إلى كلامٍ آخَر مساوٍ لهُ في أصلِ المعنى[5].

## شرح:

وفقنا اللهُ وإياكمْ، إنهُ كما يوصفُ الكلامُ بالإيجازِ والإطنابِ باعتبارِ كونهِ ناقصاً عمَّا يساوي أصلَ المرادِ وزائداً عليهِ، فكذلكَ يوصفُ بالإيجازِ والإطنابِ باعتبار قلَّة [21/ب] حروفهِ وكثرتها بالنسبةِ إلى كلامٍ آخرَ مساوٍ لهُ في أصل المعنى كقولهِ[6]: [طويل]

يـصدُّ عـنِ الدُّنـيا إذا عـنَّ سُـؤددُ

---

(1) سورة فاطر/ 43. والحد في التلخيص: 213 والمختصر: 169/3 - 171 (بإدماج).

(2) قال الباقلاني في إعجاز القرآن: 269: «والإطناب فيه بلاغة، فأما التطويل ففيه عيٌّ».

(3) أي: «مساواة اللفظ للمعنى من غير زيادة عليه ولا نقصان. وهو كلام لو حذف منه شيء من لفظه اختل معناه، ولم يحتج إلى زيادة عليه لفظا» الإشارات: 166.

(4) سورة فاطر/ 43.

(5) الحد في التلخيص: 234 والمختصر: 252/3 - 253 و[52/ب] (بإدماج).

(6) القائل أبو تمام، ديوانه: 379/1، وهذا صدر بيت وتمامه:

............ ولـو بـرزت فـي زيِّ عـذراءَ ناهـدِ

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالمصدرين السابقين والإيضاح: 223/3، 128/6 والعقود: 250/1 والمعاهد: 377/1.

أي: إذا طهرت سيادةٌ بالنسبةِ إلى قولِه[1]: [طويل]

ولستُ[2] بنظَّارٍ إلى جانبِ اَلْغنى    إذا كانت العلياءُ في جانبِ الفقرِ

أراد بالغنى مُسَبَّبَهُ أعني: الراحةَ، وبالفقرِ: المحنةَ. وحاصلُه أنَّ السيادةَ مع التعبِ[3] أحبُّ له من الراحةِ[4] التي لا سيادةَ فيها. فمصراعُ أبي تمامٍ إيجازٌ بالنسبةِ لهذا البيت. والبيتُ؛ بالنسبةِ إليه[5]، إطنابٌ[6].

وتمامُ بيتِ أبي تمامٍ[7]: [طويل]

ولوْ برزتْ في زيِّ عذراءَ [ناهدِ][8]

---

(1) القائل هو أبو عبدالصمد ابن غيلان ابن الحكم بن البحتري (ت: 240هـ على الراجح) وهو المعروف بالمعذل. كان أبوه شاعراً أيضا انظر الأغاني: 57/12 - 73 والمعاهد: 379/1، 382 وقد رواه العباسي أيضا لأبي سعيد المخزومي يخاطب امرأته وفيه: «بميال» مكان: «بنظار»، ومطلع الأبيات:

ثقي بجميل الصبر مني على الهجْر    ولا تثقي بالصَّبر مني على الهجرِ

والبيت معزو إلى علي بن الحسن الكاتب في العقود: 250/1.

ودون عزو في التلخيص: 234 والمختصر والمواهب والعروس: 253/3 والإيضاح: 128/6.

وأراد بالغِنى مسببه. أي الراحة، وبالفقر المحنة.

(2) في المخطوط: «وست» تحريف.

(3) في المخطوط: «الثعب» تصحيف.

(4) في المختصر: 253/3 و[53/أ]. بزيادة: «مع الخمول».

(5) الضمير يعود على المصراع السابق.

(6) المختصر: 254/3.

(7) ديوانه: 379/1 وهو بشرح الصولي وصدره:

يَصُدُّ عنِ الدُّنيَا إذَا عَنَّ سُؤْدَدٌ...

وهو له من شواهد كتب البلاغة كالمختصر: 203/3 والتبيان للطيبي: 161 والعقود: 250/1 والمعاهد: 377/1 وينظر تخريج الصدر على الصفحة المتقدمة.

(8) في المخطوط: «ناسيها» مكان «ناهد» إذ بالأول يكسر البيت.

## [(من) أحوال الإسناد الخبري][1]

## قوله:

فينبغي أن يُقتصر من التركيب على قدر الحاجةِ[2]

## شرح:

فإذا علمتَ طرقَ التعبيرِ وأن لكلِّ مقامٍ مقالاً، فينبغي أن لا تأتيَ في كلامكَ إلاّ بقدر الحاجةِ منْ غير زيادةٍ ولا نقصٍ حذراً من اللغو. ففي التأكيد مثلا إنْ كان المخاطبُ خاليَ الذهنِ من الحكم ومن الترددِ[3] فيه استغناءٌ عنِ المؤكداتِ. وهيَ: إنَّ واللامُ واسميةُ الجملةِ[4] وتكريرُها ونحوُ ذلكَ. فإنْ كان متردداً في الحكمِ طالباً لهُ[5]، حسُنَ تقويتهُ بمؤكدٍ، كقولك لمن ترددَ في قيام: زيدٌ قائمٌ، وإنْ كان منكِراً للحكمِ حاكماً بخلافهِ، وجبَ توكيدهُ بحسبِ الإنكارِ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا[6] أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٣ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ۝١٤ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ۝١٥ قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ۝١٦ ﴾ [7].

ويسمى الضربُ الأول منْ هذه الأخبار الثلاثةِ «ابتدائياً» لكونهِ وقعَ ابتداءً. والثاني «**طلبياً**»، والثالث «**إنكارياً**»[8].

---

(1) زيادة اقتضاها التصنيف من التلخيص: 41 والمختصر: 202/1 وكأنه استدراك.

(2) الحد في المصدرين السابقين.

(3) أي: لا يكون عالماً بالنسبة.

(4) في المخطوط: «اسمية والجملة» بتوسيط الواو، فاقتضى السياق تصديرها.

(5) «بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أولا وقوعها»: المختصر: 205/1.

(6) في التبيان للعكبري: 1079/2 يقصدُ «مثلا مثل أصحاب القرية»: الإشارة إلى الإيجاز: 2889 (اضربْ) «بمعنى: اِجعل. وأصحابَ: مفعول أول. ومثلا: مفعول ثان. وقيل: اضرب: بمعنى: اذكر» وينظر في إعراب النحاس: 387/3.

(7) سورة يس/ 13 - 16.

(8) انظر التلخيص، 42 والمختصر: 207/1 (بإدماج).

# [الفصل والوصل][1]

## قوله:

وحيثُ وقعتْ جملةٌ بعدَ جملةٍ وكان للأولى محلٌّ من الإعرابِ، فإنْ قُصِدَ عدمُ تشريكِ الثانيةِ لها فيهِ فالفصلُ وهو عدمُ عطفها عليهَا، وإلا فالوصل. والمقبولُ منهُ ما وقعَ بغير الواو، وبالواو مع جهةٍ[2] جامعةٍ كـ«يعطي»، و«يمنعُ» و«يشعرُ» ويكتبُ، وإنْ لمْ يكنْ للأولى محلٌّ منَ الإعرابِ فالفصلُ إنْ كان بينهما عمَّالُ الانقطاعِ بلا إيهامٍ أوْ كمالِ الاتّصالِ أوْ شبْهِ أحدِهما أوْ للأولى حكمٌ لمْ يُقْصدْ إعطاؤهُ للثانيةِ، وإلا فالوصلُ [22/أ] كان قصدَ تشريكها لها على معنىً.عاطفٍ سوى الواو[3].

## شرح:

**اعلمْ** وفقنا اللهُ وإياكَ أنَّ هذا البابَ منْ أعظمِ أبوابِ هذا العلمِ، على أنَّ بعضَ العلماءِ قصَرَ البلاغةَ على معرفةِ الفصلِ والوصلِ[4].

**والفصلُ** عبارةٌ عنْ عدمِ عطفِ الجملةِ الثالثةِ على الجملةِ المتلوةِ[5].

**والوصلُ** عطفها[6] [عليْه][7] وإنما يكونُ الوصلُ بينَ جملتينِ مشتركتينِ في جامعٍ اصطلاحيٍ بلا مانعٍ. والجملةُ التي لها محلٌّ منَ الإعرابِ وغيرُها سيّانِ في ذلك.

---

(1) زيادة اقتضاها التصنيف كما في التلخيص: 175، والمختصر: 2/3.

(2) في المخطوط: «جملة» واقتضى السياق استبدال لفظ «جهة» بها. والتصويب من التلخيص: 175 والمختصر: 9/3.

(3) الحدّ في التلخيص: 175 - 176 والمختصر: 2/3 - 15 (بإدماج وبعض تصرف).

(4) ينظر هذا القصر في: البيان والتبيين: 88/1 والصناعتين: 497 وقانون البلاغة: 76 والتبيان لابن الزملكاني: 128 والإشارات: 121 والتبيان للطيبي: 133 والطراز: 541 والمختصر: 18/3.

(5) قال العلوي في الطراز: 541 «أما الفصل فهو عبارة عن ترك الواو العاطفة بين الجملتين» انظر أيضا شرح الفوائد الغياثية: 146.

(6) اقتصر الجرجاني في الحد على القول: «الوصل هو عطف جملة على جملة أخرى» الإشارات: 121. وفي التلخيص: 175 «الوصل عطف بعض الجمل على بعض».

(7) زيادة اقتضاها السياق كما في المصدرين السابقين ولعل الضمير يعود على كلمة «عطف»، وإن كان اللفظ الأنسب هو «عليها» ليعود الضمير بذلك على «الجملة».

فليسَ المعتبرُ غيرَ الجهةِ[1] الجامعةِ سواءٌ كان للجملةِ محلٌّ من الإعرابِ أمْ كان العطفُ بالواوِ أو بغيرها، فشمرْ عن ساقِ الجدِّ والاجتهادِ وتجنَّبْ ما أوهمَ غيرَ المرادِ.

والفصلُ والوصلُ يحصلُ بكلٍ منهما إيهامُ غير المرادِ. فإنْ حصلَ الإيهامُ بالفصل والوصلُ معاً فليسَ منَ البلاغةِ، بل ليسَ منَ الفصاحةِ، كقولِ العبدِ لسيِّدِهِ: لا وأكْرمَك اللهُ[2]. جواباً لقولهِ: أتعصيني إنْ أمرتكَ؟ فإنْ فصلَ أوهمَ الدعاءَ عليهِ من جهةِ الظاهرِ[3]، وإنْ وصلَ أوْهمَ أنَّ جملةَ الإكرامِ قيدٌ في الطاعةِ، لأنَّ التقديرَ: لا أعصيكَ إنْ أمرتَني، فإنْ وقعَ ذلكَ فليرتكبْ أخفَّ الضررَيْنِ.

وإن حصلَ الإيهامُ بالفصلِ دونَ الوصل، فالفصلُ ممتنعٌ والوصلُ واجبٌ، كقولكَ لمن قال:

- أتميميٌّ زيدٌ؟.

- «لا[4] وأيَّدكَ اللهُ».

وإنْ حصلَ الإيهامُ بالوصلِ دونَ الفصل امتنعَ الوصلُ وتعينَ الفصلُ، كقولك: أكرمْ زيداً إنْ أتاكَ وأيَّدكَ اللهُ[5].

وإنْ لمْ يحصلِ الإيهامُ لا في الفصل ولا في الوصل، فهنا محلُّ النظرِ والترجيحِ.

**فأقولُ**، واللهُ الموفقُ للصوابِ: الجملةُ الأولى إمَّا أنْ يكونَ لها محلٌّ منَ الإعرابِ أولا. فإنْ كانَ لها محلٌّ من الإعرابِ، فإنْ قُصدَ عدمُ تشريكها لها فيهِ فالفصلُ، كقولهِ تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[6] فلمْ تعطفِ

---

(1) هذه الجهة هي التناسب: المختصر: 8/3 - 9.

(2) جملة دعائية إنشائية. وقد وردت العبارة في جميع المظان البلاغية بلفظ: «لا وأيدك الله». ينظر توضيحها في شرح الفوائد الغياثية: 186.

(3) في قوله: «لا وأكرمَكَ الله». ولعله يقصد الوصل.

(4) لفظ: «فتجيب»لعله ساقط من المخطوط بين «زيد» و«وأيدك» إذ به يستقيم الأسلوب أكثر ويتضح القصد.

(5) كأنه عطف على أقْرب مذكور وهو: «أتاك» إيهاما.

(6) سورة البقرة/ 14 - 15.

الجملةُ المصدرةُ باسمِ الجلالةِ[1] على مَقولِ القولِ لأنها ليست من قولهم. وإنْ قُصِدَ تشريكها لها فيه وجبَ الوصلُ لغةً. وشرطُ كونهِ مقبولاً في فنِّ البلاغةِ أنْ يكونَ بغيرِ الواوِ، كقولك: إنَّ زيداً أبوهُ راكبٌ، ثمَّ عمرٌو ذاهبٌ، وبالواو لكنْ مع جهةٍ[2] جامعةٍ، كقولك [22/ب]: زيدٌ يعطي ويمنعُ، ويشعرُ ويكتبُ[3]، فإنْ لمْ تكنْ بينهما جهةٌ جامعةٌ، قبحَ العطفُ عندَ البلغاءِ وإنْ كان شائعاً لغةً. ومنْ ثمَّ[4] عيبَ قولُ أبي تمامٍ[5]: [كامل]

لا والَّذي هو عالمٌ أنَّ النوى ... صبِرٌ وأنَّ أبا الحسينِ كريمُ[6]

إذ لا تناسبَ بينَ مرارةِ النَّوى وكرمِ أبي الحُسين[7]، فتأمله.

**واعلم** أن الجمل التي لها محلٌّ منَ الإعرابِ سبعٌ[8] جمعتها في قولهِ[9]: [البسيط]

سبعٌ منَ الجملِ احْفظها مفصَّلةً ... لها محلٌّ من الإعْرابِ مشْتهِرا

الواقعةُ[10] خبراً أوْ حالاً[11] أو تابعةً ... أو كالمضافِ، أو المفعولِ حيث ترا

---

(1) الجملة هي: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾.

(2) هذه الجهة هي التناسب الظاهر بين أن يعطي ويمنع (من التضاد)، ويكتب ويشعر. ينظر في التلخيص: 175 والمختصر: 8/3 – 9، وفي المعاهد: 270/1/1.

(3) الجهة هنا هي التضاد بين: «يعطي ويمنع»، أي: العطاء، وجهة النسبة بين الذي يكتب: يَشْعر.

(4) قال في المختصر: 10/3: «ولأنه لا بدّ في الواو من جهة جامعة».

(5) ديوانه: 290/3ق160ب:6 شرح وتعليق: شاهين عطية: 264.

وهو أيضا من شواهد كتب البلاغة ككتاب البديع: 61 والدلائل: 173 ونهاية الإيجاز: 323 والمفتاح: 271 والإشارات: 122 والإيضاح: 56/6 والتلخيص: 177 والطراز: 225 والمختصر: 11/3 والعقود: 200/1 والمعاهد: 70/1/1.

(6) في المخطوط: «أبا الحسن» تصحيف.

(7) في المخطوط: «أبي الحسن» تصحيف.

(8) المغني: 472/2، 491/1 وقد استدرك بإضافة جملتين هما: المستثناة والمسند إليها ليصير الجمع تسعا. انظر شرح قواعد الإعراب لابن هشام أيضا: 19 – 35.

(9) يغلب على الظن أنه أراد: «قولي»، أي: قول المؤلف (المغيلي) فنتج تصحيف. ذلك بأنني لم أعثر في المصادر الميسرة على الأبيات وناظمها.

(10) كذا في المخطوط، والظاهر أنه كان يستقيم سياق النسق الشعري أكثر لو جاء لفظ «واقعةٌ» نكرة.

(11) في المخطوط: «أحمالا» وهو تحريف.

كـذا المُجـابُ بهـا، شـرطٌ، وتابعـةٌ لجملـةٍ فـي محـلٍّ حـسْبَما ذُكِـرا

وإنْ لم يكن لها محلٌّ من الاعرابِ[1] فالفصلُ، إن كان بينهما كمالُ الانقطاعِ باختلافهما خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنىً، كقولك: قمْ جاء خليلكَ. فليسَ منْ كمالِ الانقطاعِ: ماتَ فلانٌ رحمه اللهُ، أو لكونهِ لا جامعَ بينهما كما سيأتي، كقولكَ: جاءَ زيدٌ ضربَ عمرٌو خالداً، أو كان بينهما كمالُ الاتصالِ لكونِ الثانيةِ مؤكدةً للأولى، كقولك: انت الصَّديقُ[2] لاشكَّ في صداقتكَ، أو لكونهَا بدلاً منها، كقولهِ تعالى: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾ ﴾[3] أو كان بينهما شبهُ كمالِ الانقطاعِ، كقولنَا: ماتَ زيدٌ رحمهُ اللهُ، أو كان بينهما شبهُ كمالِ الاتصالِ لكونِ الثانيةِ جواباً عنْ سؤالٍ اقتضتهُ الجملةُ الأولى، فتُنزَّلُ الأولى منزلةَ السؤالِ، فتفصلُ الثانيةُ عنها كما يفصلُ الجوابُ عن السؤالِ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم ﴾[4].

أو كان للأولى حكمٌ لمْ يقصدْ إعطاؤهُ للثانيةِ، كقولكَ: زيدٌ يأتي غداً أكرمْ خالداً. إذ لو عطفت لاشتركتَا في الظرفِ وإنْ لمْ يكنْ بينهما شيءٌ. وذلكَ في الوصلِ إنْ كان بينهما جملةٌ جامعةٌ كان قصدَ تشريكها لها على معنَى عاطفٍ سوى الواوِ، كقولكَ: جاء: زيدٌ ثمَّ كتبَ خالدٌ، أو معنَى الواوِ مع جملةٍ جامعةٍ كقولكَ: يشعَرُ[5] زيدٌ [23/أ] ويكتبُ خالدٌ.

---

(1) الجمل التي لا محل لها من الإعراب: تسع هي: الابتدائية والاسئنافية والتفسيرية والواقعة جواب القسم والجملة الاعتراضية وصلة الموصول وجواب الشرط غير الجازم وجواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا والتابعة لجملة لا محل لها من الإعراب. وعدها ابن هشام سبعا في شرح قواعد الإعراب: 35 - 56 ولعله جعل الابتدائية بمنزلة الاستئنافية في العد وأسقط جملة جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء.

(2) في المخطوط: «لنت التصديق» تحريف.

(3) سورة الشعراء/ 132 - 134.

وفي تقدير العكبري تعد «أمدَّكُم بأنعامٍ»: مفسِّرة لما قبلها: التبيان: 999/2.

(4) سورة القدر/ 2 - 4.

(5) في أساس البلاغة: (ش ع ر): «شعر فلان: قال الشعر».

**واعلم** أنَّ الوصلَ[1] والفصلَ طارئانِ[2] وإنما يحسنُ بينَ متناسبينِ لا متحدينِ ولا متباينينِ. والضابطُ المرشدُ لذلكَ في الحقيقةِ إنَّما هو الطبعُ السليمُ والعقلُ المستقيمُ. وما تقدمَ إنما هو إشارةٌ وتقريبٌ ليتنبّهَ بذلكَ الفَطِنُ اللّبيب.

والجامعُ الذي هوَ «التناسبُ»، إمَّا عقليٌّ أو وهميٌّ أو خياليٌّ.

فـ«العقل[يُّ][3]»: هو علاقةٌ بينَ الشيئينِ في القوةِ المفكرةِ مستندةً للعقلِ بأنْ تكونَ حقيقةً واقعةً في نفسِ الأمرِ منْ حيثُ هوَ وذلكَ الاتحادُ هما في المسندِ أو في المسندِ إليهِ أو في قيدٍ، كقولكَ: زيدٌ يكتبُ وزيدٌ يُكرمُ عمراً، وكقولك: خالدٌ يكتبُ وعمر[وٌ][4] يكتبُ أيضاً[5]، وكقولك: في الدار جلسَ زيدٌ وجاءَ خالدٌ.

- و«الوهميُّ»: هو علاقةٌ بينَ الشيئينِ في القوةِ المفكرةِ مستندةً للوهمِ بأنْ تكونَ غيرَ حقيقيةٍ، بلْ تكونَ اعتباريةً غيرَ محسوسةٍ بإحدى الحواسِّ الخمسِ الظاهرةِ. بأنْ يكون بينهما شبهُ تماثلٍ، كلونيْ بياضٍ وصفرةٍ[6] كقولكَ: صفرةُ الذهبِ حُسنٌ[7] وبياضُ الفضةِ يعجبني. فإنَّ الوهمَ يبررهما[8] في معرضِ المثلينِ. حتى إنَّ الفلاسفةَ أنكرتِ التضادَّ فيهما. ولذلك حسنَ الجمعُ بينَ الثلاثةِ في قولهِ[9]: [بسيط]

---

(1) في المخطوط «الأصل» تصحيف اقتضى السياق تصويبه.

(2) في المخطوط: «طارَ عليه» تحريف. والصواب ما أثبتنا.

(3) زيادة اقتضاها السياق.

(4) في المخطوط: «عمر» بلا واو. والزيادة اقتضتها القاعدة.

(5) الاتحاد هنا، واقع في النوع البشري لأنهما متماثلان في كونهما من أفراد الإنسان: المختصر: 91/3.

(6) الإضافة «بيانية. أي: كلونين هما بياض وصفرة» الدسوقي: 94/3.

(7) ولعله يريد: «حسنة».

(8) لعله يريد: «يبرزهما» كما في المختصر: 94/3.

(9) القائل هو محمد بن وهيب الحميري، وكنيته أبو إسحاق، شاعر بغدادي، عباسي، مطبوع، مكثر، وأصله من البصرة، وكان يتكسب بالمديح. مدح المأمون والمعتصم. وكان متشيعا وله مراث في أهل البيت.

ترجمته في الأغاني: 142/17 وطبقات ابن المعتز: 310، والموشح: 371 - 372 وأنوار الربيع: 50 والطراز: 115 وله ترجمة طويلة في المعاهد: 220/1/1 - 230.

والبيت له في العمدة: 139/2 وتحرير التحبير: 190 - 191 والمعاهد: 215/1/2 - 216 =

ثلاثــــةٌ تــــشرقُ الدُّنــــيا ببَهْجــــتِها شَمسُ الضُّحى وأبو إسحاقَ والقمرُ

أو يكونُ بينَ تصورهما تضادٌّ كالبياضِ والسوادِ، أو شبهُ تضادٍّ كالسماءِ والأرضِ، فإن الوهمَ ينزلُ المتضادينِ منزلةَ المتضايفيْنِ.

- و«الخياليُّ»: هو العلاقةُ بينَ الشيئيْن في القوةِ المفكرةِ مستندةً[1] للخيال بأن تكون غيرَ حقيقيةٍ، بل اعتباريةً لكن محسوسةً بأحدِ الحواسِّ الخمسِ الظاهرةِ. وذلك يختلفُ باختلافِ الإلف والعادةِ كقولهِ تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ[2] ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾ ﴾[3].

لأنَّ العربَ مع الخيالي. الخطابُ مع العربِ وما في خيالهمْ: الإبلُ يُحملونَ عليها، وأرضٌ تعْرى وسماءٌ تُرى وجبالٌ يتحَصَّنون بها.

**واعلم** أنَّ لصاحبِ علمِ المعاني فضلَ احتياجٍ [23/ب] لمعرفةِ الجامعِ، لاسيَّما الخياليَّ. ومن محسناتِ الوصل تناسبُ الجملتينِ في الاِسميةِ والفعليةِ، وتناسبُ الفعليتين[4] في المُضيِّ والمضارعةِ[5].

---

=

(مطلع عشرة أبيات) والعقود: 143/1، 106/2، 153.

وهو دون نسبة في الأغاني: 17 - 142، وبلفظ «ببهجَتهم» في المفتاح: 221، 254 ومنهاج البلغاء: 47 والإشارات: 131 والإيضاح: 136/3 والتلخيص: 192 والتبيان للطيبي: 95 - 96 والمختصر والمواهب والعروس: 95/3 والطراز: 454/2.

وأبو إسحاق كنية الخليفة المعتصم، ذكرها صونا لاسمه أن يجري على الألسنة.

(1) في المخطوط: «مستقرة» تصحيف لا معنى له، والتصويب اقتضاه السياق.

(2) في المخطوط: تكرارعبارة: «إلى الإبل كيف خُلقت» واقتضى السياق القرآني حذفها.

(3) سورة الغاشية/ 17 - 20.

(4) في المخطوط: «الفعلتين» تصحيف بالنقص.

(5) انظر التلخيص: 194 - 195 وكذا المختصر: 104/3 - 111 وقد زاد قوله: «فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى قلت: قام زيدٌ وقعد عمرٌو، وكذا: زيد قائم».

# [تذنيب][1]

# [ما يشبه الفصل والوصل]

## قوله:

**والجملةُ الحاليةُ** إن خلتْ عن ضميرِ الحالِ [وجبَ][2] اقترانُها بالواوِ، وامتناعُ كونها مصدَّرةً بمضارعٍ مثبتٍ، وإلاَّ وجب تجرُّدُ الفعلية [المصدَّرةِ][3] بمضارعٍ مثبتٍ[4]، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[5] وجازَ في غيرها الأمرانِ. والأرجح اقترانُ الاسميةِ بها.

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمه اللهُ من الفصل والوصل أتْبعهُ بما يشبهه. وذلك [كـ][6] «**الجملةِ الحاليةِ**»[7].

- **فأقولُ** واللهُ الموفقُ للصَّوابِ:

الجملةُ الحاليةُ إنْ كانت مؤكِّدةً[8] أي غير منتقلةٍ فليستْ محلاً للواوِ لشدةِ

---

(1) ساقطة في المخطوط والزيادة اقتضاها التصنيف من المصدرين السابقين: 198 و125/3.

(2) زيادة من المصدرين السابقين.

(3) زيادة من المصدرين السابقين.

(4) تنظر القاعدة في شرح ملحة الإعراب: 175 وشرح المكودي على الألفية 91 وشرح التسهيل: 360/1/2.

(5) سورة المدثر/ 6:
تنظر الأوجه القرائية الثلاثة والإعرابية للآية (تستكثرُ: بالرفع والنصب والجزم) في: إعراب النحاس: 66/5 ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه: 164 وإملاء العكبري: 272/2 والكشاف: 181/4 والإشارات: 137 وتفسير البيضاوي: 159/2/5 وحاشية الصاوي: 345/2.

(6) زيادة اقتضاها السياق.

(7) أقسام الحال: مؤسِّسه أو مؤكِّده أو مقصودة لذاتها أو موطنة أو حقيقية أو سببية: تنظر في شرح التصريح: 388/1 - 3924.

(8) «الحال المؤكدة ضربان: أحدهما ما يؤكد عامله، والثاني ما يؤكده خبر جملة لا عمل لجزءيها فيه» تفصيلها في شرح التسهيل: 355/2/1 - 358.

ارتباطها بما قبلها، لأنهُ يؤتى بها لتقريرِ مضمونِ الجملةِ الاسميةِ على رأي، أو لتقرير مضمونِ الجملةِ مطلقاً على رأي[1]، كقولهِ تعالى ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾[2].

وإن لم تكنْ مؤكدةً منتقلةً فقدْ تكونُ بالواوِ [و] قدْ[3] تكونُ بغيرِ واوٍ[4]. وضابطُ ذلك أنها إما أن تشتملَ على ضميرِ صاحبِ الحالِ أولا. فإن خلتْ عن ضميرِ صاحب الحالِ وجبَ اقترانُها بالواوِ لأنه لا بدّ من أحدِ الرَّابطينِ، وامتنعَ كونُها مصدرةً بمضارعٍ مثبتٍ لكونِ [صاحِبها][5] على وزنِ اسم الفاعلِ بعضاً، وبتقديرِهِ معنىً فلا تدخلُ عليهِ، كما لا تدخلُ على الحالِ من الأسماءِ، وذلك كقولكَ: جاءَ زيدٌ وأكرمَ عمرٌ[و][6] خالداً، أو: جاء زيدٌ وخالدٌ قائمٌ. أو: جاء زيدٌ ولمْ يقمْ خالدٌ، وما أشبهَ ذلكَ.وإنْ لم تخلُ عن ضمير[7] صاحبِها:

فإن كانت مصدرةً بمضارعٍ مثبتٍ[8] امتنع دخولُ الواوِ عليها ووجبَ الاكتفاءُ بالضميرِ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝ ﴾[9]، أي: لا تعطي[10] حالةَ كونك تعدُّ ما تعطيهِ كثيراً[11].

---

(1) ينظر رأي ابن مالك في المصدر السابق: 374/2/1 وقد علل خلوها عن الواو بوجهين: «أحدهما: كونها حالا، والحال وصاحبها شيء واحد غير المعنى، والثاني كونها مؤكدة، والمؤكد هو المؤكد في المعنى، فليترتب على الاتحاد من وجهتي لزوم عدم الواو».

(2) سورة البقرة/2.

تنظر الأوجه الإعرابية لكلمة: «فيه» في التبيان للعكبري: 14/1 والقرائية في الحجة للفارسي: 175/1 - 179.

(3) زيادة اقتضاها السياق.

(4) شرح التسهيل: 360/1/2 - 362 وشرح المكودي على الألفية: 91.

(5) ساقطة من المخطوط والزيادة اقتضاها السياق.

(6) زيادة اقتضتها القاعدة.

(7) في المخطوط: «ضميرها» بزيادة «ها» فاقتضى المقام حذفها من حيث لا تؤدي معنى.

(8) ينظر في شرح التسهيل: 360/1/2 وشرح المكودي: 915.

(9) سورة المدثر/6.

(10) كذا في المخطوط والراجح أنها بدون ياء، باعتبار لا ناهية جزم الفعل بها.

(11) ينظر هذا المعنى في: الكشاف: 181/4 وتفسير البيضاوي: 159/2/5 وحاشية الصاوي على الجلالين: 345/2.

وإن كانت مصدرةً بمضارعٍ منفي جازَ فيها الأمرانِ، كقولهِ تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِ ﴾(1) على قراءةِ ابن ذكوانَ(2) بتخفيف النونِ(3)، ونحو: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾(4). أي: ما نصنعُ حالةَ كوننا(5) غيرَ مؤمنينَ باللهِ.

وإنْ كانت مصدَّرةً بماضٍ لفظاً أو [مغْنى](6) جاز فيها الوجهانِ أيضاً نحوُ: ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ ﴾(7) [24/أ].

ونحو: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(8).

---

(1) سورة يونس/89 وتمامها: ﴿ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

(2) القراءة ورواياتها في الحجة للفارسي: 293/4 - 294 وإعراب النحاس: 267/2 والكشاف: 251/2 والتبيان للعكبري: 685/2 وشرح التسهيل: 368/1/2 وتحبير التيسير لابن الجزري: 123 وتفسير البيضاوي: 99/3.

وابن ذكوان: هو عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الدمشقي، ويكنى أبا عمرو. هو شيخ الإقراء بالشام، ونعته ابن الجزري بالإمام الأستاذ. له كتاب: «أقسام القرآن». توفي سنة 242هـ.

ترجمته في غاية النهاية للجزري: 404/1 - 405 رقم 1720 والمؤتلف والمختلف: 1136 وتحبير التيسير: 15 وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم: 395/1 - 531 والذهب المسبوك: 35 ووفيات ابن قنفذ: 242 وشذرات الذهب: 100/2.

(3) لالتقاء الساكنين تشبيها بنون التنوين وتخفيف تاء تبعَ: تنظر المصادر السابقة في تخريج القراءة.

(4) سورة المائدة/ 84.

(5) في المخطوط: «كونها» تصحيف. والمعنى: «شيء لنا في هذه الحال» إعراب النحاس: 37/2.

(6) زيادة اقتضاها السياق.

(7) سورة آل عمران/40 وتمامها: ﴿ وَٱمْرَأَتِى عَاقِرٌ ﴾.

(8) سورة النساء/90 وبعده ﴿ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ ﴾.

جاء في كتاب مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: 34: «حصِرةً صدورُهم، الحسن ويعقوب: حَصِرات، بألف. الضحاك: حاصرات، بألفين». وفي ذلك إضمار للحرف، ينظر:شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 68 والكافية النحوية: 213/1 ورصف المباني: 482 والإشارات: 141 ومغني اللبيب: 731/2 - 732 وفي شرح التسهيل: 36/2/1 - 371 بانفراد الضمير.

ونحو: ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾[1].

ونحو: ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ[2] لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾[3].

ونحو: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا[4] يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ﴾[5].

وإن كانت مصدرةً باسم، فالأرجح اقترانها بالواوِ.

وعلى المشهور ولعدم دلالةِ الجملةِ الاسميةِ على عدمِ الثبوتِ مع ظهورِ الاستينافِ فيها بحسن زيادةِ رابطةٍ، كقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[6] أي: وأنتم من أهل العلمِ والمعرفةِ[7].

وعلى المشهور يجوزُ التركُ أيضاً لدلالةِ الاسميةِ على المقارنةِ لكونها مستمرةً، كقولكَ: «كلَّمتُه فُوهُ إلى فيّ»[8] أيْ: مشافهةً.

---

(1) سورة مريم/ 20.

قد اجتمعت الواو والضمير هنا. الصيغة والشاهد في شرح التسهيل: 369/2/1.

(2) في المصدر السابق: 36/1/2، 368: «جاءت الحالية مصدرة بلم».

(3) سورة آل عمران/ 174.

يرى العكبري أن: «بنعمة من الله» في موضع الحال، ويجوز أن يكون مفعولا به. و(لم يمسسهم): حال أيضا من الضمير في (انقلبوا). ويجوز أن يكون العامل فيها: بنعمة، تقديره: فانقلبوا منعَّمين بريئين من سوء» التبيان: 311/1.

(4) تنظر، مواضع لمّا الثلاثة في رصف المباني: 3526.

(5) سورة البقرة/214.

(6) سورة البقرة/22.

(7) إعراب النحاس: 199/1.

(8) في الكتاب: 370/1 بلفظ: «كلمته فاه إلى فيّ» وقدره الرماني «جاعلا فاه إلى فيّ».

وهو في الدلائل: 158 و: 218 (بتح محمود محمد شاكر) والمفصل: 82 وشرح التسهيل: 365/1/2، وقد عزاه لسيبويه ثم قال: «وزعم الزمخشري، أن قولهم: كلمته فوه إلى في، نادر».

## [استدراك: المسند إليه][1]

## قوله:

وقدْ يخرجُ الكلامُ على خلافِ مُقتضى الظَّاهرِ لنُكتةٍ، فمِنهُ:

وضعُ المُضمر موضعَ الظاهِر، وبالعكس.

والتَّعبيرُ عنِ المستقبلِ بلفظِ الماضي، وباسمِ الفاعلِ والمفعولِ.

والقلبُ عند عدمِ[2] الإلباسِ.

وتلقِّي المخاطَبِ بغيرِ ما يترقبُ بحملِ كلامِهِ على خلافِ مرادِهِ تَنْبيهاً على أنهُ الأوْلى بالقصدِ.

وجعْلُ غيرِ السَّائل كالسائِلِ إذا قُدِّمَ إليهِ ما يُشيرُ بالخبَرِ فيستشرِفُ لهُ استشرافَ الطالِبِ المتَرَدِّدِ، وغيرِ المنكرِ إذا ظَهَر[3] عليه شيءٌ منْ أماراتِ الإنْكارِ، والمنكرِ كغير المنكرِ إذا كان معهُ منَ الدَّليلِ ما إن تأمّلَهُ ارتدعَ عَنْ إنكارِهِ، وخطابِ العالِمِ بخطابِ غيرِهِ لعدمِ جريهِ على موجبِ العلمِ.

و«التَّغليبُ»، وهوَ جعلُ الشيءِ تابعاً لغيره في أمرِ يختصُّ بهِ، كقوله تعالَى: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ ﴾[4]. ولاَ يشترطُ كونُ التابعِ أقلَّ أوْ أحْسَنَ منَ المتبوعِ.

و«الإلْتِفَاتُ»[5]، وهوَ التعبيرُ عنْ معنىً بطريقٍ منْ تكَلُّمٍ أوْ خِطابٍ أو غَيْبةٍ بعد التَّعبيرِ عنهُ بآخَر منها بشرطِ أن يكونَ التعبيرُ الثاني على خلافِ ما يقتضيهِ الظاهرُ ويرتقبُهُ السامعُ.

## شرح:

**اعلم** وفقنا اللهُ وإياكَ أنَّ الأغلبَ في الكلامِ أنْ يسلكَ فيهِ مقتضى الظاهرِ من

---

(1) العنوان ساقط في المخطوط والزيادة اقتضاها التصنيف من المختصر: 447/1.

(2) في المخطوط: (عند عدم عدم) اللفظ الثاني مكرر ويبدو أن الزيادة من سهو الناسخ.

(3) في المخطوط: «لظهر» بزيادة لام تصحيف.

(4) سورة التحريم/12.

(5) ينظر تعريفه (باختلاف) في الروض المريع: 986.

الحالِ[1]. وقدْ تقدمَ ذلكَ.

وقدْ يخرجُ على خلافِ مقتضى الظاهر لنكتةٍ[2] يقتضيها الحالُ.

وقدْ ذكَر المصنفُ [24/ب] منها أحدَ عشرَ موضعاً:

## الأول:

## وضعُ المضمَرِ موضعَ الظاهرِ:

كقولهمْ: نعمَ رجلاً زيدٌ.

ففي «نعمَ»، ضميرٌ عائدٌ إلى متعقلٍ معهودٍ في الذهنِ، وفُسر بنكرةٍ ليُعلَمَ[3] جنسُ المتعقلِ في الذهنِ. وإنما كان على خلافِ مقتضى الظاهرِ لعدمِ المسندِ إليهِ وعدمِ قرينةٍ تدلُّ، فكانَ مقتضى الظاهرِ: نعمَ الرجلُ زيدٌ بإظهارِ فاعل «نعمَ». وهذا كلُّهُ على مذهبِ السّيرافي[4]. والأعلمِ[5] وغيرهما في أنَّ المخصوصَ في «بابِ نعمَ» خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ. وأمَّا على الصحيحِ منْ قولِ سيبويهِ[6] رحمهُ اللهُ، وهو أنَّ المخصوصَ مبتدأٌ، خبره الجملةُ التي قبلهُ، فليسَ من هذا البابِ لجوازِ كونِ فاعلِ «نعمَ» يعودُ على زيدٍ لتقدمهِ رتبةً، إذِ التقديرُ: زيدٌ نعمَ رجلاً. ويكونُ التزامُ إفرادِ الضمير، حيثُ لم يقلْ: نِعما رجلينِ الزيدانِ، من خواصِّ هذا البابِ لكونِ نعمَ فعلاً عاملاً. كذا قيلَ، فتأمَّلْه:

ومن وضعِ[7] المضمرِ موضعَ المظهرِ على خلافِ مقتضى الظاهرِ قولُهمْ: هيَ زيدٌ عالمٌ، أو: هو زيدٌ عالمٌ. أيْ: القصةُ هيَ زيدٌ عالمٌ، أوِ: الشأنُ زيدٌ عالمٌ.

## الشيخ:

ويختارُ تأنيثُ هذا الضمير إذا كان الكلامُ مؤنثاً غيرَ فضلةٍ نحوُ: هيَ هندٌ

---

(1) يقصد: «لاقتضاء الحال إياه» المختصر: 448/1.

(2) في المخطوط: «لنكثة» بالإعجام تصحيف.

(3) في المخطوط: «ليعم» تحريف والتصويب من المختصر: 449/1.

(4) سبقت ترجمته في مبحث «التوشيح».

(5) في المخطوط: «الأعلى» تحريف. وهو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، ولد بشنتمرية مدينة بغرب الأندلس، ومما له: شرح شواهد سيبويه وأشعار الشعراء الستة الجاهليين (ت: 476هـ) بإشبيلية.

(6) الكتاب: 175/2 - 179.

(7) في المخطوط (وضع ال المضمر) زيادة «ال» بين اللفظين والتصويب من المختصر: 452/1.

مليحةٌ[1]. ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾[2] قصدَ إلى المطابقةِ لا إلى أنهُ راجعٌ إلى ذلكَ المؤنثِ. قالَ: ولمْ يُسمعْ: «هيَ الاميرُ بَنى[3] غُرفةً»، و: «هيَ زيدٌ عالمٌ»[4]،وإن كانَ القياسُ يقتضي جوازَهُ.

**واعلمْ** أنَّ النكتة[5] في وضعِ المضمرِ موضعَ المظهرِ قصدَ تمكُّنِ[6] مضمونِ الجملةِ في ذهنِ السامعِ، لأنَّ المضمرَ إذا ذكَر من غير أنْ يتقدمَهُ مفسرٌ، تهيأ السامعُ وتشوَّقَ[7] لما بعدهُ ليُفهمَ منهُ القصدُ، فيتمكنُ بعدَ وُرودهِ فضلَ تمكنٍ، لأنَّ الحاصلَ بعدَ الطلبِ أعزُّ منَ[8] المنساق[9]. بلا تعبٍ.

**الشيخ:**

ولا يخفى أن هذا التعليلَ لا يحسنُ في بابِ: نعمَ رجلاً زيدٌ، لأنَّ السامعَ ما لمْ يسمعِ المفسرَ لمْ يعلمْ أنَّ فيهِ ضميراً، فلاَ يتحققُ فيهِ التشوُّقُ[10] والاِنتظارُ[11].

**قلتُ:** وفي كلامهِ رحمهُ اللهُ نظرٌ لأنَّ التشوقَ لم يحصلْ في جملةِ «نعمَ». حصلَ في جملةِ المخصوصِ، لأنَّ السامعَ بنفسِ سماعهِ [25/أ]: نعمَ رجلاً، يقعُ في

---

(1) المختصر: 450/1 - 451 (بتصرف قليل جدا).

(2) سورة الحج/46.

(3) في المخطوط: «بنا» تصحيف «بنى» من «البني».

(4) المثال في المختصر: 450/1 عارض في أمره شارح الفوائد الغياثية: 96. والملاحظ أن العامية المغربية تستعمل نظيره. فحين تبدو آثار المرض على مذكر يقال له: «هي أنتَ مريض»!. وعلى أنثى يقال لها: «هو راكي مريضة».

(5) في المخطوط: «النكثة» بالإعجام تصحيف.

(6) لعله أراد: «تمكين» للتعدية بدل معنى اللزوم الذي يؤديه: «تمكن» في المخطوط.

(7) في المخطوط: «تشرق» تحريف اقتضى السياق تصويبه من المختصر: 451/1.

(8) في المخطوط (من من المساق) زيادة لفظ: «من» ما بينهما.

(9) في المخطوط: «المساق» تصحيف والتصويب من المختصر: 451/1.

(10) في المخطوط: «التسوف» بالمهملة. تصحيف والتصويب من المصدر السابق: 452/1.

(11) الكلام للتفتازاني في المصدر السابق: 451/1 - 452 باستثناء مثال: «نعم رجلا زيد» فهو غير مدرج.

ذهنهِ[1] أنَّ التقديرَ: نعمَ هوَ رجلاً. فيتطلعُ لما يقعُ عليهِ الضميرُ منْ جهةِ مقتضى الظاهرِ. فتكونَ جملةُ: هوَ زيدٌ، دافعةً لذلكَ الإيهامِ.

فإن **قلتَ**: التشوقُ لجملةِ المخصوص حاصلٌ مع الإظهار لأن المرادَ بالرجلِ في قولنا: زيدٌ متعقِّلٌ، معهودٌ في الذهنِ فُهِمَ باعتبارِ الوُجودِ كالمضمَرِ.

**قلتُ**: في المضمَرِ زيادةُ تشوقٍ من حيثُ افتقارهُ لمفسرٍ في كلِّ بابٍ.

## الثاني:

## وضْعُ المظهَرِ في موضعِ المضمَرِ:

فإنْ كانَ المظهرُ اسمَ إشارةٍ فيوضعُ موضعَ المضمرِ لكمالِ العنايةِ بتمييزهِ لاختصاصهِ بحكمٍ بديعٍ[2] كقولِ ابن الرَّاوُنديِ[3]: [بسيط]

سُبْحانَ مَنْ وَضَعَ الأشياءَ مَوْضِعَها — وفرَّقَ العِزَّ والإذْلالَ تَفريقا
كَمْ عاقلٍ عاقلٍ[4] أعيتْ مذاهبُهُ[5] — وجاهلٍ جاهلٍ تلقاهُ مَرزُوقَا
هذا الذي تَرَكَ الأوهامَ حائرَةً — وصَيَّرَ العَالِمَ النِّحريرَ زِنْديقَا[6]

---

(1) في المخطوط: «دهنه» بالمهملة تصحيف.

(2) الشرح في التلخيص: 90 والمختصر: 4522/1.

(3) اسمه أحمد بن يحيى بن إسحاق ويكنى أبا الحسن من أهل مرو الروذ من قرى قاسان بنواحي أصبهان. وكان من متكلمي المعتزلة، ثم فارقهم وصار ملحدا زنديقا. وأكثر كتبه الكفريات ويظن أنه هلك سنة (246هـ) ببغداد وتقدير عمره أربعون سنة ويقال إنه عاش أكثر من ثمانين سنة.

ترجمته (بتوسع) في: رسالة الغفران: 410، 412، 422 والإمتاع والمؤانسة للتوحيدي: 78/2 ووفيات الأعيان: 33/1 - 34 والأعلام للزركلي: 252/1 - 253 ومعجم المؤلفين: 200/2.

والأبيات من شواهد البلاغة أيضا كالمفتاح: 197 والتلخيص: 91 والإيضاح: 83/2 والتبيان للطيبي: 70 والمختصر: 453/1 ومفتاح الخلخالي: (مخ): 46 والعقود: 104/1 - 105 والمعاهد: 147/1/1.

(4) قال صاحب المعاهد: 147/1/1 «عاقل الثاني صفة لعاقل الأولى بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال: مررت برجل رجل: أي كامل في الرجولة» وهو أيضا الجامع لأمره ولرأيه، أو هو الذي يحبس نفسه ويردها عن هواها: الزاهر في معاني كلمات الناس: 111/1.

(5) و«أعيت مذاهبه» أعجزته.

(6) النحرير: الحاذق الماهر لأنه ينحر العلم نحرا. الزنديق: القائل بالثنوية، بالنور والظلمة، أو من لايؤمن بالآخرة وبالربوبية. المعاهد: 147/1/1.

فمقتضى الظاهرِ أن يقولَ: «هوَ الذي تركَ الأوهامَ حائرةً»، لكنْ عدلَ لاسمِ الإشارةِ الراجعِ لأمرٍ سابقٍ غيرِ محسوسٍ. وهوَ كونُ العاقلِ محروماً والجاهلِ مرزوقاً لكمالِ العنايةِ بتمييزِ ذلكَ الأمرِ لاختصاصهِ بحكمٍ عجيبٍ، وهوَ جعلُ الأوهامِ حائرةً والعالمِ والعالمِ والعالمِ[1] المتقنِ زنديقاً كافراً نافياً للصانعِ، قائلاً: لو كانَ لهُ وجودٌ لمَا كانَ الأمرُ كذلكَ.

ويوضعُ موضعَهُ أيضاً لقصدِ التَّهكُّمِ بالسامعِ كما إذا كان فاقداً البصرَ[2] أو لمْ يكنْ ثمةَ مشارٌ إليهِ، أو لقصدِ النداءِ على كمالِ بلادتِهِ.

فإنه لا يدركُ غيرَ المحسوسِ لادعاء[3] كمالِ فطنتِهِ. فإنَّ غيرَ المحسوسِ عندهُ بمنزلةِ المحسوسِ.

أو لادعاءِ كمالِ ظهورهِ[4]، كقوله[5]: [طويل]

تعاللتِ[6] كـيْ أشـجى[7] ومـا بـكِ علَّـةٌ ... تُـريدينَ قتلـي؟ قـد ظَفِـرتِ بـذلكِ
وقـدْ قلـتِ للعُـوَّادِ[8] كـيفَ تَـرَوْنهُ ... فقالـوا قتـيلاً! قلـتِ: أيْـسَرُ هالـكِ.

---

(1) كذا في المخطوط بالتثليث. ولعل «والعالم» الأخيرة زائدة من سهو الناسخ.

(2) في المخطوط: «الأصهر تحريف. والتصويب من التلخيص: 92 والمختصر: 454/1.

(3) في المخطوط: «لاوكمال» تحريف لفظ: «لا دعاء» المثبت والتصويب اقتضاه السياق من المصدرين السابقين: 92 و: 455/1.

(4) الضمير يعود على: «المسند إليه»: المختصر: 455/1.

(5) القائل ابن الدمينة واسمه عبدالله بن عبيد الله، اغتاله مصعب بن عمرو السلولي وهو عائد من الحج سنة: 130هـ. والبيتان في ديوانه: 16 (وردا في الهامش وقد ردهما إلى صاحب الحماسة البصرية بلفظ: «وقولك للعواد... أهونُ هالِكِ») والبيت الأول منهما في الأغاني: 92/17 والأشباه والنظائر للخالديين: 102/2ب8 والدلائل: 90 والعقود: 105/1.
وهما دون عزو في نهاية الإيجاز: 110 والمصباح لابن مالك: 14 والمفتاح: 94 والتلخيص: 92 والإيضاح: 83/2 والتبيان للطيبي: 70 والمختصر والمواهب والعروس: 456/1.
وعزا القالي البيت الأول لمرة من إنشاد عبدالصمد بن المعذل بلفظ: «تمارضت» و«قد رضيتِ بذلكِ» الأمالي: 30/1.

(6) تعاللت: أظهرت العلة والمرض.

(7) «كي أشجى»: كي أحزن.

(8) العوّاد: الذين يعودون من الحرب والسفر، مفرده عائد اللسان (ع ود) 316/3 - 317.

فمقتضى الظاهرِ: «قدْ ظفرتِ بهِ»[1]، لكنْ عدلَ لإشارتهِ [إليه][2] كادِّعائهِ أن قتلهُ قدْ ظهرَ[3] ظهورَ المحسوسِ بالصبرِ المشارِ إليهِ.

وإن كانَ المظهرُ الموضوعُ موضعَ المضمرِ من غيرِ أسماءِ الإشارةِ[4] فلزيادةِ التمكين كقولهِ تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ [25/ب] ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ ﴾[5] [و][6] لم يقلْ: «هو الصمدُ»[7] وكقولهِ[8] [تعالى][9] أيضاً: ﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَـٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ﴾[10] حيثُ لمْ يقلْ: «وبهِ نَزلَ»[11].

ولإدخالِ الروعِ وتربيةِ المهابةِ تقولُ: الخليفةُ أميرُ المؤمنينَ يأمرُ بكذَا. حيثُ لم يقُلْ: أنا آمرُكَ.

ولتقويةِ داعي المأمور كقولهِ [تعالى][12] ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾[13] حيثُ لمْ يقلْ: «فتوكل عليَّ» لما في اسمِ الجلالةِ[14] منْ تقويةِ داعي النبي صلى الله عليه وسلمَ إلى التوكل عليهِ.

---

(1) أي: ظفرت بقتلي.

(2) ساقطة من المخطوط والزيادة من المختصر: 456/1 (يفسره ما بعده).

(3) في المخطوط: «أظهر» تصحيف.

(4) في المخطوط: «الإرشارة» تحريف.

(5) سورة الإخلاص/ 1 - 2.

(6) زيادة اقتضاها السياق.

(7) ينظر تفصيل أحوالها في إعراب النحاس: 308/5 وشرح الأبيات المشكلة الإعراب: 131 ومختصر ابن خالويه في شواذ القرآن: 183 والخاطريات لابن جني: 196 والتبيان للعكبري: 1309/2 وهي أيضا في رصف المباني: 113 والمنزع البديع: 183 والإشارات: 54 - 55 والفوائد الغياثية: 125.

(8) في المخطوط: (ولم يقل وكقوله) بزيادة: «ولم يقل» من سهو الناسخ.

(9) زيادة اقتضاها التأدب مع كلام الله سبحانه.

(10) سورة الإسراء/ 105.

(11) وانظر أوجهها الإعرابية في التبيان للعكبري: 105/2.

(12) زيادة اقتضاها التأدب مع كلام الله جل شأنه.

(13) سورة آل عمران/ 159.

(14) في المخطوط (الجلالة ومن) حرف «الواو» زائد اقتضى السياق حذفه.

وللاِستعطافِ كقوله[1]: [وافر]

إلاهــي عــبدُكَ العاصــي أتــاكَ[ا][2] مُقِــراً بالذُّنــوبِ وقــدْ دَعــاكَ[ا][3]

فــإنْ تغفِــرْ فأنــتَ لــذاكَ أهــلٌ وإنْ تَطــردْ فَمــنْ يَــرحمْ سِــواكَ[ا][4]

لأنَّ في لفظ[5]: «عبدُك» منَ الاستعطافِ ما ليسَ في قولهِ: «أنا العاصي أتيتكَ».

**الثالث**: التعبيرُ عنِ المستقبلِ بلفظِ الماضي أوْ باسمِ الفاعلِ أوِ المفعولِ تنبيهاً على تحققِ وقوعهِ وتنزيلاً لهُ منزلةَ الواقعِ، كقولهِ تعالى: ﴿ **وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ** ﴾[6]، وكقولهِ تعالى: ﴿ **وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ۝٦** ﴾[7]، وكقولهِ تعالى: ﴿ **ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ** ﴾[8]، وإنما كانَ التعبيرُ باسمِ الفاعلِ والمفعولِ على المستقبلِ، على خلافِ مقتضى الظاهرِ، معَ أنَّ كُلاً منهما يكونُ بمعنى الاستقبالِ[9] كما يكونُ بمعنى الماضي والحالِ. لأنَّ كلاً منهما حقيقةٌ فيما تحققَ فيهِ وقوعُ الوصفِ، فجازَ فيما لمْ يقعْ. فتنزيلُ غير الواقعِ بالتعبيرِ عنهُ بما هوَ موضوعُ الواقعِ يكونُ خلافَ مقتضَى الظاهرِ.

---

(1) قائل البيتين إبراهيم بن أدهم (من مناجاته) والبيتان في العقود: 105/1، والمعاهد: 170/1/1، وشرح الفوائد: 96 وفيه: «فأنت أهل لذاك» مكان: «فأنت لذاك أهل» ويبدو أن ما في المخطوط أصح.
والأول منهما دون عزو في المفتاح: 198 (صدر البيت) والإشارات: 55 والتلخيص 93 (صدره) والإيضاح: 85/2 والتبيان للطيبي: 60 والمختصر: 489/1.

(2) حرف الإشباع «ا» ساقط في المخطوط.

(3) نفس الملاحظة.

(4) نفسها.

(5) في المخطوط: «لطفه» تحريف.

(6) سورة الزمر/68.

(7) سورة الذاريات/6.

(8) سورة هود/103.

(9) المختصر: 485/1.

**الرابع:**

**القلْبُ**: وهوَ أنْ تجعلَ أحد أجزاءِ الكلامِ مكانَ[1] الآخرِ والآخَرَ مكانَهُ، كقولكَ: عرضتُ الناقةَ على الحوضِ. أيْ: عرضتُ الحوضَ على الناقةِ[2]. وقبلَهُ السَّكاكي مطلقاً[3]، وقال: «إنهُ ممَّا يورثُ الكلامَ مَلاحةً»[4] - وردَّه غيرهُ مطلقاً[5]، لأنَّ[هُ][6] عكسُ المطلوبِ. والحقُّ أنه تضمنَ اعتباراً لطيفاً غيرَ الملاحةِ التي أورثهَا نفسُ القلبِ قَبْلُ، كقولِ رؤبةَ[7]: [مشطور رجز]

[و][8] مَهْمَــهٍ[9] مُغْبَــرَّةٍ أرجــاؤهْ كَــأنَّ لَــوْنَ أرضِــهِ سَــماؤُهْ

أي: كأنَّ لونَ سمائهِ لونُ أرضهِ.

وفي القلبِ منَ المبالغةِ ما ليسَ في تركهِ، لإشعارهِ بأنَّ لونَ السماءِ قدْ بلغ [26/أ] منَ الغبرةِ إلى حيثُ يشَبهُ بهِ لونُ الأرض في الغُبرةِ.

**الخامس:**

**تلقِّي المخاطبِ بغير ما يترقَّبُ** بحمل كلامهِ على خلافِ مُرادهِ تنبيهاً على

---

(1) في المخطوط: «فكان» تحريف والتصويب من المختصر: 487/1.

(2) المثال في جل المظان البلاغية كالمفتاح: 101 والتلخيص: 99 - 100 والمختصر: 487/1.

(3) انظر المفتاح: 101.

(4) المصدر السابق حيث أضاف قوله: «ولا يشجع عليها إلا كمال البلاغةِ، تأتي في الكلام وفي الأشعار».

(5) انظر الجرجاني في الإشارات: 58 - 59.

(6) زيادة من المختصر: 488/1.

(7) هو ابن العجاج من رُجاز العرب. (ت:145هـ) ديوانه: ص3، ق1ب1 بلفظ:

وبلَدٍ عاميةٍ أعماؤُهُ

والبيت له في أمالي المرتضى: 151 (ط عيسى الحلبي) والموازنة: 208/1.

وهو من شواهد الصابي: 330 وتأويل مشكل القرآن: 333 ومغني اللبيب: 802/2 والإنصاف: 136 (بأحواله الإعرابية) والمفتاح: 211 والإيضاح: 165/1 والتلخيص: 100 والمختصر: 488/1، والعقود: 113/1 والمعاهد: 178/1/1.

(8) زيادة من المصادر السابقة.

(9) المهمه: ج مهامِه: المفازة البعيدة والبلد المقفر: كفاية المتحفظ: 151.

أنهُ الأوْلى بالقصدِ كقولِ القَبَعْثَرى[1] [للحجاج][2]: «مثلُ الأميرِ يُحملُ على الأدهمِ والأشهبِ»، إذ قالَ لهُ الحجاجُ متوعداً بالقتلِ: «لأحمِلنَّكَ على الأدهمِ»[3] أيْ: لأقيِّدَنَّكَ[4].

**السادس:**

**من جعْلِ غيرِ السائلِ كالسائلِ**[5] إذا قدّمَ إليهِ ما يشيرُ إليهِ بالخبرِ، فيستشرفُ[6] لذلكَ الخبر استشرافَ الطالبِ المترددِ[7]، كقولهِ تعالى: ﴿ **وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ** ﴾[8] فنُزّلَ عليهِ السلامُ[9] منزلةَ السائلِ على إغْراقهمْ، فقيلَ له: ﴿ **إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ** ﴾[10] وذلكَ لاستشرافِهِ وتردده، هل حكمَ عليهمْ بالإغراقِ أمْ لا إذا قدمَ إليهِ قولهُ تعالى: ﴿ **وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ** ﴾[11] معَ ما سبقَ إليهِ منْ قولِه: ﴿ **وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ** ﴾[12].

---

(1) القبعثرى: من رؤساء العرب وفصحائهم، وكان من الخوارج على العهد الأموي.

(2) زيادة من التلخيص: 98 والمختصر: 479/1.

(3) الأدهم: هو القيد كما أراد الحجاج، وهو في مراد القبعثري: الفرس الضارب إلى سواد من بياض. وقد نبه على أن الأمير من أولى أولوياته أن يحمل على الفرس لا أن يقيد.

(4) انظر الحكاية في البيان والتبيين: 200/1 والكشاف: 242/1 والإشارات: 51 والإيضاح: 72، 94 والفوائد الغياثية: 59.

(5) في المختصر بلفظ: "فيجعل غير السائل كالسائل" 210/1.

(6) استشرف الشيء: إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس: المصدر السابق.

(7) المصدر السابق (باب أحوال الإسناد الخبري).

(8) سورة هود/37.

(9) يقصد سيدنا نوحا عليه السلام.

(10) سورة هود/ 37.

(11) سورة هود/ 37.

(12) سورة هود/37. وتمامها: ﴿ ... بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا ﴾.

## السابع:

**جعلُ غيْرِ المنكرِ كالمنكرِ** إذا ظهرَ عليهِ شيءٌ منْ أماراتِ الإنكارِ[1]

كقوله[2]: [سريع]

جـاءَ شـقيقٌ عارضـاً رُمْحَـهُ     إنَّ بنـي عمِّـكَ فـيهمْ رمـاحْ

فنُزِّلَ شقيقٌ منزلةَ المنكرِ أنَّ لبني عمِّهِ رماحاً، فخاطبهُ بقولهِ: «إنَّ بني عمِّكَ فيهمْ رماحٌ» معَ أنَّهُ لا يمكنُ ذلكَ. لكنَّ مجيئهُ واضعاً رُمحَهُ على العَرضِ[3] منْ غيرِ التفاتٍ ولا تهيؤٍ أمارةٌ تدلُّ على أنهُ يعتقدُ أنْ لا رمحَ فيهمْ، بلْ كُلُّهمْ عُزلٌ لا سلاحَ لهمْ[4].

## الثامن:

**جعلُ المنكرِ كغيرِ المنكرِ.** إذا كانَ معهُ منَ الدليل ما[5] إنْ تأمَّلهُ ارتدعَ عنْ إنكارِ[هِ][6]، كقولكَ لمنكرِ الإسلامِ: «الإسلامُ حقٌّ» من غيرِ[7] توكيدِ ذلكَ لما معهُ منَ الدَّلائلِ القاطعة بصدقِ ذلكَ[8].

---

(1) التلخيص: 42 والمختصر: 212/1.

(2) القائل حَجْل بن نضلةَ (بالفتح). واسمه أحمد بن عمرو بن عبدالقيس بن معن، شاعر جاهلي من بني عمرو بن معن. ونضلة اسم أمه ينظر: البيان والتبيين: 340/3 والمؤتلف والمختلف: 82 (وفيه البيت) والكامل في التاريخ لابن الأثير: 143/1 وحاشية الدسوقي: 212/1.
والبيت من شواهد كتب البلاغة كالدلائل: 326 والمفتاح: 174 والتبيان لابن الزملكاني: 64 والإيضاح: 75/1 والتلخيص: 43 والتبيان للطيبي: 52 والطراز: 299، والفوائد الغياثية: 113 والمختصر والمواهب: 212/1 وبعد هذا البيت قوله:

هـلْ أحـدثَ الدّهـرُ لـنا ذِلـةً     أمْ هـلْ رمـتْ أمُّ شـقيقٍ سـلاحْ

والشاعر أحد أولاد عم شقيق الذي جاء لمحاربتهم.

(3) عَرض الشيء: خلاف طوله: أدب الكاتب: 339.

(4) معاهد التنصيص: 72/1/1.

(5) في المخطوط: «أما» فاقتضى السياق حذف «أ» والتصويب من التلخيص: 43 والمختصر: 215/1.

(6) ساقطة من المخطوط والتصويب من المصدرين السابقين.

(7) في المخطوط (غيران توكيد) بزيادة لفظ: «أن» فاقتضى السياق حذفها كما في المصدرين السابقين.

(8) أي: بصدق الإسلام.

**التاسع:**

**خطابُ العالمِ بخطاب غيرهِ** لعدمِ جريهِ على موجبِ العلمِ[1]، كقولهِ لعالمٍ لمْ يصلِّ: الصلاةُ فرضٌ[2].

**العاشر:**

**التغليبُ**: وهوَ جعلُ الشيءِ تابعاً لغيرهِ في أمرٍ مختصٍ بهِ، كقولهِ تعالى في مريمَ: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ ﴾[3].

فغُلبَ المذكرُ[4] حيثُ لمْ يقلْ: «منَ القانتاتِ» وكقولكَ: «العُمَرَانِ»: في أبي بكرٍ [وعمرَ][5]، و«القَمَرانِ»: في الشمس والقمر[6]، ولا يشترطُ كونُ التابعِ أقلَّ أو أحسنَ منَ المتبوعِ[7].

**الحادي عشر:**

**اَلالْتفاتُ**[8]: والمشهورُ[9] أنهُ للتعبير عن معنى بطريقٍ من تكلُّمٍ أو خطابٍ أو غيبةٍ بعدَ التعبير عنهُ بآخرَ منهَا. فالقسمةُ سداسيَّةٌ: [26/ب][10].

- من تكلمٍ لخطابٍ[11] كقوله تعالى: ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[12].

---

(1) يقصد: الجاهل.

(2) انظر التلخيص: 41 والمختصر: 199/1 (باختلاف في بعض اللفظ).

(3) سورة التحريم/12.

(4) الإشارات: 69 وجنى الجنتين للمحبي: (باب التغليب): 125.

(5) زيادة اقتضاها السياق من المصدرين السابقين.

(6) تفصيل التغليب بالأمثلة في جنى الجنتين.

(7) المصدر نفسه: 117 - 118.

(8) وهو «المدعو عند قوم خطاب التلون» المنزع البديع: 442.

(9) أي: «عند الجمهور»: المختصر: 165/1، وينظر تعريفه مثلا في البديع: 58.

(10) القسمة في التلخيص: 95 والمصدر السابق: «ثلاثية» فرَّع عنها ثلاثا.

(11) في المخطوط: «للخطاب» بزيادة التعريف تصحيف.

(12) سورة يس/22.

أو لغيبةٍ، كقوله [تعالى][1]: ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝ ﴾[2] حيث لمْ يقلْ: «لي»[3].

ومن خطابٍ لتكلمٍ، كقولهِ[4]: [طويل]

طَحَابكَ قلبٌ في الحسانِ طروبُ ... بُعيْدَ الشبابِ عصرَ حانَ مشيبُ
يُكلِّفُني لَيلى وقدْ شطَّ[5] ولْيُها[6] ... وعَادتْ عَوادٍ بيْننا وخُطُوبُ

فخاطبَ أولاً نفسهُ بقولهِ: «بك»، ثم عبَّر عن نفسهِ بقولهِ: «يكلفني».

أو لغيبةٍ[7]، كقولهِ [تعالى][8]: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم ﴾[9] حيثُ لم يقلْ: «بكمْ».

ومن غيْبةٍ لتكلمٍ، كقوله: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ ﴾[10] أو لخطابٍ نحوَ ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝ ﴾[11].

---

(1) زيادة اقتضاها التأدب مع كلام الله.

(2) سورة الكوثر/1/2.

(3) انظر إعراب النحاس: 5/299 - 300.

(4) القائل هو علقمة بن عبدة الفحل الشاعر الجاهلي عاصر امرأ القيس (ت: 20 ق هـ): الأعلام: 4/247، والبيتان في ديوانه: 17 وطبقات الشعراء: 1/139 وكتاب الاختيارين صنعة الأخفش الأصغر: 647ق102 ورفع الحجب للغرناطي: 1/34.
وهما أيضا من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 200 والإيضاح: 2/103 والتلخيص: 95 والمختصر: 1/468 - 469 والعقود: 1/108 والمعاهد: 1/1/173.

(5) و«شَطَّ»: بعُد. ويقال: «نوىً شَطون» فقه اللغة للثعالبي: 323.

(6) «ولْيُها»: دُنُوُّها: الأساس (و ل ي): 689.

(7) يقصد: «انصراف المتكلم عن الخطاب إلى الإخبار»: تحرير التحبير: 124.

(8) زيادة اقتضاها التأدب مع كلام الله جل شأنه.

(9) سورة يونس/ 22.

(10) سورة فاطر/9، وتمامها: ﴿ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾.

(11) سورة الفاتحة/4.
وفي: «مَلِكِ» قراءة بكسر اللام من غير ألف، وهو من عَمَرَ مُلْكَهُ، يقال: مِلكٌ بيِّن المُلْكِ بالضّمّ ويقرأ: «مالك». ويقرأ بالرفع على إضمار: «هو»، ويقرأ «مليك» رفعا ونصبا وجرا، انظر الحجة للفارسي: 1/7 - 43ت (بتوسع)، والتبيان للعكبري: 1/5 - 6 ومجاز القرآن: 1/22 - 23.

ووجهُ حسنِ الاِلتفاتِ على الإطلاقِ أنَّ الكلامَ إذا نُقلَ منْ أسلوبٍ كان أحسنَ تجديداً وإحداثاً لنشاطِ السامعِ وأكثرَ إيقاظاً للإصغاءِ[1].

**واعلمْ** أنَّ منْ شرطِ الاِلتفاتِ أنْ يكونَ التعبيرُ الثاني على خلافِ ما يقتضيهِ الظاهرُ ويرقبهُ السامعُ. فليسَ منهُ: «أنتَ الذي منهُ كذا»، لأنَّ حقَّ العائدِ إلى الموصولِ أنْ يكونَ بلفظِ الغيبةِ.

**الشيخ:**

ومما يخرجُ بذلكَ الشرطِ، نحوُ: يا زيدُ قمْ، ويا رجلاً لهُ بصرٌ خذْ بيدي.

وفي التنزيل ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾؟[2].

قال: لأنَّ الاِسمَ المُظْهَرَ طريقُ غيبةٍ، فكأنَّه رحمهُ اللهُ أشارَ بهذا التعليلِ لجوابِ سؤالٍ تقديرُهُ: ينبغي أنْ يكونَ المنادَى في حكمِ الخطابِ، وعليهِ، فلا انتقالَ[3]. فأجابَ أنَّ الانتقالَ حاصلٌ لأنَّ الاِسمَ المُظْهَرَ وإنْ نوديَ فهوَ طريقُ غيبةٍ إذْ قدْ يُنَادى للغائبِ.

وليسَ منَ الاِلتفاتِ أيضاً تَكَرُّرُ الطريقِ الملتفَتِ إليهِ منْ غيرِ فصلٍ بطريقٍ آخرَ، فـ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[4]: منَ الاِلتفاتِ بخلافِ ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[5]، و﴿ ٱهْدِنَا ﴾[6] و﴿ أَنْعَمْتَ ﴾[7] لأنها كلُّها جاريةٌ على أسلوبِ ﴿ إِيَّاكَ ﴾[8] و﴿ نَعْبُدُ ﴾[9] واشترطَ بعضهمْ أيضاً أنْ يكونَ المخاطبُ في الحالَيْنِ واحداً[10]، فليسَ منَ الالتفاتِ عندَ قولِ

(1) قال في المنزع: 443: «ولو كان أسلوب القول على نهج واحد لم يكن له هذا الوقع وهذا التأثير».

(2) سورة الأنبياء/ 62.

(3) أورد صاحب التحبير 62 هذه الآية في باب: «تجاهل العارف».

(4) سورة الفاتحة/5.

(5) السابقة/5.

(6) نفسها/6.

(7) نفسها/7.

(8) نفسها/5.

(9) نفسها/5.

(10) في المخطوط: «واحد» وهو خطأ اقتضى السياق اللغوي نصبها إذ هي خبر «يكون».

جريرٍ[1]: [وافر]

ثِقَــي [بــاللهِ][2] لــيسَ لــهُ شَــريكٌ ومَـــنْ عـــندَ الخلـــيفةِ بالـــنَّجاحِ

أغِثْنـــي يـــا فِـــداكَ أبـــي وأمِّـــي بِـــسَيْبٍ[3] مـــنْكَ إنَّـــكَ ذو ارْتـــياحِ [27/أ]

لأنَّ المخاطبَ بالبيتِ الأولِ امرأتُه، وبالثاني الخليفةُ.

**الشيخ:**

وهذا[4] أخصُّ منْ تفسير الجمهور[5] والحمدُ للهِ.

(1) ديوانه: 73 - 74.

وهما أيضا من شواهد العقود: 108/1.

(2) في المخطوط: «ثفي باسه» تحريف.

(3) السيب: العطاء: اللسان (س ي ب): 47/1.

(4) يقصد «الالتفات».

(5) انظر المختصر: 467/1.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

**وصلى اللهُ على سيدنَا محمدٍ وآلِهِ وصحْبِهِ وسلمَ تسليماً[1].**

# الباب الثاني
# في علم البيان

## قوله

وهوَ علمٌ يُعرفُ بِهِ إيرادُ المعنى الواحدِ بطرقٍ مختلفةٍ في وضوحِ الدَّلالةِ عليه، ولنْ يأتيَ ذلكَ بدلالةِ المُطابقَةِ[2].

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمهُ اللهُ منَ الفنِّ الأوَّلِ، شرعَ في الفنِّ الثاني، وهوَ علمُ البيانِ، وقدمهُ على البديعِ لشدةِ الاحتياجِ إليهِ في تحصيل بلاغةِ الكلامِ. والبديعُ من التوابع[3].

**واعلمْ** أنَّ علمَ البيانِ عبارةٌ عنْ ملكةٍ يقتدرُ بها على إيرادِ المعنى الواحدِ بطرقٍ مختلفةٍ في وضوحِ الدَّلالةِ عليهِ. فلوْ علمَ أحدٌ إيرادَ معنى قولنا: زيدٌ جوادٌ، لمْ يكنْ لمجرَّدِ ذلكَ عالماً بهذا الفنِّ حتى يُعرفَ ذلك في كلِّ معنى يدخلُ تحتَ قصدِ المتكلمِ وإرادتِهِ.

---

(1) كذا في المخطوط بالبسملة والتصلية.

(2) الحد من التلخيص: 235 - 236 والمختصر: 258/3 (بإدماج).

(3) ينظر تعليق الدسوقي (مفصلا) في شروح التلخيص: 256/3.

واعلمْ أنَّ دلالةَ اللفظِ ثلاثةُ أقسامٍ: **مطابقةٌ وتضمُّنٌ والْتزامٌ**[1].

- **فالمطابقةُ**: فهمُ السامعِ، منَ اللفظِ، مجموعَ ما وُضعَ لهُ لأجلِ وضعهِ لهُ، كدلالةِ لفظِ: «إنسان» على الحقيقةِ المركبةِ منَ الحيوانيةِ[2] والناطقيةِ.

- **والتضمُّن**: فهمُ السامعِ منَ اللفظِ خبرَ ما وُضعُ له، لأجلِ وضعِ اللفظِ لكلِّ ذلكَ المفهومِ، كدلالةِ لفظِ الإنسانِ على الحيوانيةِ أو[3] الناطقيةِ.

- **والالتزامُ** فهمُ السامعِ منَ اللفظِ لازمَ ما وضعَ لهُ لأجلِ وضعِ اللفظِ لملزومِ ذلكَ المفهومِ، كدلالةِ الإنسانِ على قَبولِ صنعةِ الكتابةِ، لكنْ يشترطُ في الالتزامِ أنْ يكونَ ذهنياً[4]. ولو ترتَّب في الذهنِ[5] بعرفٍ أو غيره[6] فلا يشترطُ كونهُ عقلياً.

**واعلم** أنَّ المطابقةَ تسمى «وضعيةً»[7] اتفاقاً.

وأما التضمنُ والالتزامُ فـ«عقليتان»[8] عندَ أربابِ هذا الفنِّ، لأنَّ دلالةَ اللفظِ على جزءِ المسمَّى أو لازمِهِ إنما حصلَ منْ جهةِ حكمِ العقلِ بأنَّ حصولَ الكلِّ والملزومِ يستلزمُ حصولَ الجزءِ أوِ اللاَّزمِ. فإذا تقررَ ذلكَ فإيرادُ المعنى الواحدِ بطرقٍ مختلفةٍ في وضوح الدلالةِ عليهِ لن يأتيَ بدلالةِ المطابقةِ لتوقُّفِها على الوضعِ. وهذا لتخصيص اللَّفظِ [27/ب] بأنْ يدخلَ عندَ سماعهِ، على معنىً، لأنَّ السامعَ إنْ كانَ عالماً بوضعِ الألفاظِ، لذلكَ المعنى، لم يكنْ بعضُها أوضحَ دلالةً عليهِ منَ البعضِ؛ وإن لم يكن عالماً بهِ لم يكن كلُّ واحدٍ من الألفاظِ دالاً عليه، لأنَّ الوضعَ متَّبعٌ لا مبتدعٌ. وإنما يتأتَّى بالدلالةِ العقليةِ، لأنَّ فهمَ جزءِ لفظينِ، أو لازمهِمَا، بانتقالِ العقل منَ المسمَّى

---

(1) هذا التقسيم في التلخيص: 237 معتمدا في المختصر: 266/3.

(2) في المخطوط: «الحوانية» تصحيف.

(3) لعله أراد: «والناطقية» بالواو مكان: «أو» لأنهما مجموعتين تُكَوِّنان الحقيقة المركبة.

(4) في المخطوط: «دهينا» بالإهمال تصحيف.

(5) في المخطوط: «الدهن» بالإهمال تصحيف.

(6) «يعني العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك»: المختصر: 272/3 - 273.

(7) في المخطوط: «وضعية» تحريف بقلب مكاني.

(8) القول في التلخيص: 236 والمختصر: 266/3.

إليه. وربَّما كان الانتقالُ منْ أحدِ اللفظينِ أوهمَ، فالانتقالُ لكرمِ زيدٍ، بقولكَ: زيْدٌ[1] بحرٌ، أوضحُ منهُ بقولكَ: كثيرُ الرَّمادِ[2].

والاِنتقالُ للجسمِ بالحيوانِ أوضحُ منهُ بالإنسانِ، لأنَّ الانتقالَ في دلالةِ التضمنِ، وإنما يحصلُ بعدَ فهمِ الكلِّ، فينتقلُ الذِّهنُ للأخصِّ منَ الأجزاءِ. وليسَ فهمُ الجزءِ في دلالةِ التضمنِ متقدماً على فهمِ الكُلِّ.

ومعنى قولِهِمْ: «فهمُ الجزءِ متقدمٌ على فهمِ الكلِّ» أنَّ ذلكَ لازمٌ في تصورِ الحقيقةِ أولَ مرةٍ. وليسَ ذلكَ بلازمٍ بعدَ العلمِ بهَا.

والالتزامُ[3] أن لا نتصورَ نوعاً حتى نتصورَ جنسهُ.

وقدْ قالَ (الشيخ: الرئيسُ[4] في الشفاء يجوزُ [أن يخطرَ][5] النوعُ بالبالِ، ولا يلتفتُ الذهنُ[6] للجنسِ)[7].

## [المجاز والكناية]

## قوله:

فاللَّفظُ المرادُ بهِ جزءُ ما وضعَ لهُ أو لازمُ ما وُضعَ لهُ حيثُ حُكمَ بهِ على غير ما وُضعَ لهُ، إن قامتْ قرينةٌ على عدمِ إرادةِ ما وُضِعَ [لهُ][8] فمجازٌ، وإلاّ فكنايةٌ. وقد يمتنعُ فيها إرادةُ المعنى الحقيقيِّ بواسطةِ خصوص المادةِ، كقولهِ تعالى: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾[9] إذْ لا مماثلَ قطعاً.

---

(1) في المخطوط: «زيدا» بالنصب خطأ، ويبدو أن زيادة «ا» من سهو الناسخ.

(2) «ولو لميزَ رماد في بيته ولا على بابه»: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: 191.

(3) في المخطوط: «الالزام» تصحيف.

(4) يقصد ابن سينا الطبيب المشهور والفنان والفيلسوف والفقيه والشاعر ألف كتاب الشفاء والقانون في الطب، (ت: 424هـ) انظر تاريخ العرب (مطول) لفليب حِتي: 449/2.

(5) زيادة اقتضاها السياق من المختصر: 282/3.

(6) في المخطوط: «الدهن»» بالمهملة تصحيف.

(7) القول من المختصر: 282/3 و: [54/أ] وفيه: «إلى الجنس» بدل «للجنس».

(8) زيادة من المصدر السابق: 286/3.

(9) سورة الشورى/ 11.

ثمَّ منَ المجازِ ما يبنَى على التشبيهِ، فلا بدَّ منَ التعرضِ لهُ[1] أوَّلاً[2] [28/أ].

- **فالكنايةُ**[3] منَ الحقيقةِ[4]، لأنَّ الحقيقةَ هيَ اللفظُ المستعملُ فيما وُضعَ لهُ في اصطلاحٍ وقعَ بهِ التخاطبُ، سواءٌ كانَ ذلكَ الموضعُ مقصوداً لذاتهِ أمْ لغيرهِ، فعُلمَ أنَّ الكنايةَ لفظٌ أريدَ بهِ موضوعُهُ ليستفادَ منهُ غيرُ ذلكَ الموضوعِ[5].

**والمجازُ** لفظٌ أريدَ بهِ غيرُ موضوعهِ[6]، كقولكَ: رأيتَ أسداً يرمي.

فإنْ قلتَ: مقتضى هذا التقديرِ أنَّ الكنايةَ لا بدّ فيها منْ إرادةِ المعنى الحقيقيِّ. والحقُّ خلافهُ، لأنَّ كثيراً منَ الكنايةِ يخلُو عنْ إرادةِ المعنى الحقيقيِّ للقطعِ بصحَّةِ قولنَا: فُلانٌ طويلُ النِّجادِ[7] وإنْ لم يكن لهُ نجادٌ قطُّ.

**قلتُ**: ليسَ مرادنَا بإرادةِ المعنى الحقيقيِّ إرادتَهُ بحسبِ خصوصِ المادَّةِ وإنما المرادُ[8] إرادتُهُ منْ غيرِ توقفٍ على تحقيقِهِ في الجُزئياتِ. فقولُنا: «فلانٌ طويلُ النجادِ»: المرادُ به معناهُ الحقيقيُّ من حيثُ هوَ. فيطلقُ على من لهُ نجادٌ وعلى من ليسَ لهُ قطُّ، إذْ ليسَ المقصدُ منهُ الحقيقةَ[9]، وإنما المقصَدُ منهُ طولُ القامةِ[10]. وهي موجودةٌ فيهما. فإرادةُ المعنى الحقيقيِّ بحسب وضعِ اللفظِ لهُ في الكنايةِ لازمٌ، وإرادتَهُ بحسبِ

(1) الضمير يعود على: التشبيه.

(2) الحد في المختصر: 283/3 - 290 (بقليل تصرف).

(3) «مأخوذ من كنوت الشيء وكنيته أي: سترته» انظر التعريفات: 187 وفي المختصر: «كنوت» كنيت أو كنوت عن كذا إذا تركت التصريح به» 237/4.

(4) تنظر بتفصيل في المصدر الثاني السابق: 14/4 - 15.

(5) انظر أيضا الصناعتين: 439 وكشف الغموض عن قواعد البلاغة والعروض: 204 - 205 والمعجم في علوم البلاغة: 628 - 629.

(6) التعريف في التلخيص: 294 والمختصر: 14/4 - 15.

(7) والنجاد: حمائل السيف: الأساس (ن ج د): 619، واللسان: (ن ج د) 416/3.

(8) في المخطوط (المراد أراد إرادته) بزيادة: «أراد» بين اللفظين، ويبدو أنها من سهو الناسخ.

(9) في المخطوط (منه الحقيقة منه الحقيقة) بزيادة: «منه الحقيقة» يبدو أنها من سهو الناسخ.

(10) وردت هذه الكناية في الشعر. فهي مثلا في: كتاب الاختيارين للأخفش الصغير: 680ق108ب2، وشرح ديوان حماسة أبي تمام: 643/1، ق374ب4، والمعجم المفصل في علوم البلاغة: 229.

خصوصِ المادةِ ليسَ بلازمٍ كما تقدمَ، كقولهِ تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [1] إذْ لا مماثِلَ قطعاً، فتأملْهُ[2].

فإذا تقررَ هذا[3] وعلمَ بالنسبةِ للمتكلمِ، فإنَّ السامعَ، حيثُ سمعَ [28/ب] لفظاً محكَّماً بهِ على غير ما وُضعَ لهُ، إما أن تقومَ عندهُ قرينةٌ على عدمِ إرادةِ ما وُضِعَ لهُ أوْلا.

فإن قامت قرينةٌ على عدمِ إرادةِ ما وُضِعَ لهُ، فهوَ «مجازٌ»، وإلاَّ فـ«كنايةٌ»[4]. والمعتبرُ قيامُ القرينةِ على عدمِ إرادةِ ما وُضِعَ لهُ في الجملةِ، ولا عبرةَ بقيامِ القرينةِ على عدمِ إرادةِ ما وُضعَ له بحسبِ خصوصِ المادَّةِ، إذْ قدْ يمتنعُ في الكنايةِ إرادةُ المعنى الحقيقيِّ بحسبِ خصوص المادَّةِ، كقولهِ تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [5] إذ لا مماثلَ قطعاً.

## تنبيه:

قدْ تحددَ مما تقدمَ أنَّ الكنايةَ بحسبِ المتكلمِ، لا بدّ فيها من إرادةِ المعنى الحقيقيِّ ليتميزَ قصدُ الكنايةِ من قصدِ المجازِ عندَ الإستعمالِ. ففي المفتاح: «المرادُ بالكلمةِ المستعملةِ [إ][6] ما معناهَا وحدَهُ أو غيرُ معناها وحدهُ أو [معناهَا و][7] غيرُ معناهَا [معا][8].

(1) سورة الشورى/ 11.

(2) قال ابن عبدالسلام: «ليس مثله شيء في ذاته ولا في شيء من صفاته» الإشارة: 216 ورُفضت الكاف في الآية اسما لفساد المعنى وعدت زائدة أو بمعنى مثل أو للكناية غير زائدة. انظر: كتاب الفقه الأكبر للشافعي ص: 16 وتأويل مختلف الحديث 257/23 - 258، وجامع العبارات: 141 - 142، ورصف المباني: 277 - 278، وزهر الرياض ص: 30. والمختصر: 234/4.

(3) في المخطوط: (هذا ذلك وعلم) بزيادة أحد اسمي الإشارة. فاقتضى السياق حذف ثانيهما.

(4) انظر التلخيص: 237 - 238 والمختصر: 286/3.

(5) سورة الشورى/9.

(6) زيادة من المفتاح: 414.

(7) زيادة من المصدر السابق: 414.

(8) زيادة من المصدر السابق: 414.

والأولُ الحقيقةُ[1] [و][2] الثاني المجازُ والثالثُ الكنايةُ، قال[3]: والحقيقةُ والكنايةُ يشتركانِ في كونهما حقيقتينِ ويفترقانِ في التصريح[4] وعدمِ التصريحِ»[5] وإليه أشار في التلخيصِ بقولهِ: «فظهرَ أنَّها تخالفُ المجازَ منْ جهةِ إرادةِ المعنى مع إرادةِ لازمِهِ. أي بالنسبةِ للمستقبلِ»[6].

وقد تحددَ مما تقدم أيضا أنها بحسبِ السامعِ عبارةٌ عنِ اللفظِ المرادِ بهِ لازمُ ما وُضِعَ لهُ مع جوازِ إرادةِ ما وُضِعَ لهُ[7].

وإنما **قلتُ** هنا: «معَ جوازِ إرادةِ ما وضعَ لهُ». ولمْ نقلْ: «مع إرادةِ ما وضعَ لهُ»، لأنَّ السامعَ يُجوِّزُهُ ولا يَجزمُ بهِ. فرُبَّ لفظةٍ عندَ المستعملِ مجازٌ، وعندَ السامعِ كنايةٌ لعدمِ قرينةٍ تدخلُ على عدمِ إرادةِ ما وضعتْ لهُ، وهوَ معنى قولهِ في المفتاحِ أيضاً «أنَّ الكنايةَ لا تُنافي إرادةَ الحقيقةِ، [بلفظهَا][8] فلا يمتنعُ في قولكَ: فلانٌ طويلُ النِّجادِ، أنْ يرادَ طولُ نجادهِ[9]،معَ إرادةِ طولِ قامتهِ»[10] وإليهِ أشارَ التلخيصُ بقولهِ: «الكنايةُ لفظٌ أريدَ بهِ[11] لازمُ معناهُ[12] معَ جوازِ إرادتهِ معهُ. فظهرَ»[13] منْ ذلكَ أنْ لا منافاةَ[14] بينَ قوليْ كلِّ واحدٍ منهما خلافاً[15] لبعضِ الشُّراحِ[16].

---

(1) يقصد الحقيقة في المفرد، والمجاز في المفرد: المصدر نفسه.
(2) زيادة من المصدر نفسه.
(3) القائل هو السكاكي في المفتاح: 414.
(4) يقصد التصريح بذكر الشيء: المصدر السابق.
(5) انظر المصدر السابق: 402، 414.
(6) انظر التلخيص: 337 والمختصر: 238/4.
(7) ينظر الشرح في الحاشية على منظومة ابن كيران في المجاز والاستعارة: 43.
(8) زيادة من المفتاح: 403.
(9) في المصدر السابق بإضافة: «من غير ارتكاب تأول» بين: «نجاده» و«مع».
(10) الحد في المصدر السابق وفيه: «أن تريد» بدل «ان يراد».
(11) في المختصر: 237/4: «خرج به لفظ الساهي والسكران».
(12) المراد باللزوم هنا مطلق الارتباط ولو بعُرف لا اللزوم العقلي: المصدر السابق.
(13) الحد في التلخيص: 337.
(14) في المخطوط: «منافات» تصحيف.
(15) في المخطوط: «خلاف» والأصح ما أثبتنا بالنصب على المصدرية.
(16) انظر الخلاف مثلا في: الإشارات: 241 والفوائد الغياثية: 94 والمختصر: 238/4 - 239.

**ثم اعلم** أن منَ[1] المجازِ الاستعارةَ التي كانَ أصلَها التشبيهُ، فتعيَّنَ التعرضُ لذكرِ التشبيهِ أولاً[2].

## [التشبيه]

## قوله:

**فالتشبيهُ**: الدلالةُ على مشاركةِ أمرٍ [لأمرٍ][3] في معنىً ليسَ على وجهِ الاستعارةِ [29/أ] التحقيقيةِ، أو بالكنايةِ[4] ولاَ على وجهِ التجريدِ[5].

## شرح:

**التشبيهُ في اللغةِ الدلالة**[6] على مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ في معنىً.

فالأولُ مشبهٌ. والثاني مشبهٌ بهِ. والمعنى هوَ وجهُ الشبهِ[7].

وفي الاِصطلاحِ هوَ الدلالةُ على مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ في معنىً ليسَ على وجهِ الاستعارةِ التحقيقيةِ أو بالكنايةِ، ولاَ على وجهِ التجريدِ.

فقولهُ: «ليسَ على وجهِ الاستعارةِ التحقيقية» مخرج لكَ قولنا: رأيتُ أسداً في الحمَّامِ.

**وقولُنا**: «ولاَ على وجهِ الاستِعارةِ بالكِنايةِ» مخرج لكَ قولنا: أنشبتِ المنيةُ أظفارَهَا[8].

---

(1) في المخطوط: «في » تصحيف والتصويب من التلخيص: 238 والمختصر: 289/3.

(2) المصدران السابقان.

(3) زيادة من التلخيص: 238 والمختصر: 292/3 - 293.

(4) في المصدرين السابقين: «ولا بالاستعارة بالكناية».

(5) الحد في المصدرين السابقين: 238 - 242 و: 291/3 - 294.

(6) في المخطوط: «الدالة» تحريف والتصويب من السابقين.

(7) الصناعتين: 261 وأسرار البلاغة: 80 - 82 وتحرير التحبير: 159 والإشارات: 171 والتبيان للطيبي: 180 وشرح الفوائد الغياثية: 197 والمعجم المفصل في علوم البلاغة: 322 وكشف الغموض: 162.

(8) لعله يقصد قوله الشاعر أبي ذؤيب الهذلي (والبيت من الشواهد البلاغية):

وإذا المنيةُ أنشبت أظفارها ... ألفيتَ كلَّ تميمةٍ لا تنفعُ

=

**وقولُنا**: «ولاَ على وجهِ التجريدِ»، فخرج لكَ قولنا: رأيتُ ابنَ يزيدَ أمسِ. أو: لقِيني منهُ أسدٌ، فهذهِ الثلاثةُ[1] ليستْ في الاصطلاحِ منَ التشبيهِ، خلافاً للسكاكي[2] في التعريف. إذْ جعلهُ منْ قبيلِ التشبيهِ. ودخلَ في التعريفِ ما يسمَّى «تشبيهاً» بلاَ خلافٍ. وهوَ ما ذُكرتْ فيهِ أداةُ التشبيهِ نحو: زيدٌ كالأسدِ، أو: كالأسدِ. بحذفِ «زيدٍ»، لقيامِ قرينةٍ؛ وما يسمَّى «تشبيهاً على القولِ المختارِ»[3] هوَ ما حذِفَ فيهِ أداةُ التشبيهِ، وجُعِلَ المشبهُ بهِ خبراً عن المشبهِ أو في حُكمِ[هِ][4] سواءٌ كانَ معَ ذكرِ المشبهِ كقولكَ: زيدٌ أسدٌ، [أ][5] أوْ معَ حذفهِ كقولهِ تعالى ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾[6] أيْ: «هُمْ صمٌّ»[7]. فإنَّ المحققينَ على أنَّهُ يسمَّى تشبيهاً بليغاً، وليسَ باستعارةٍ، لأنَّ الاستعارةَ إنما تطلقُ حيثُ طُويَ ذكرُ المستارِ لهُ بالكُلّيَةِ[8] وجُعلَ الكلامُ خُلواً عنهُ صالحاً لأنْ يُرادَ بهِ المنقولُ عنهُ والمنقولُ إليهِ[9] لدلالةِ الحالِ وفحوى الكلامِ[10].

**الشيخ**: وينبغي أن يزادَ في تعريفِ التشبيهِ الاصطلاحيِّ «قولُنا»: بالكافِ ونحوهِ لفظاً أو تقديراً ليخرجَ نحوُ: قاتلَ زيدٌ عمراً، وجاءَني زيدٌ وعمرٌو[11].

---

=

المفضليات: 422ق:126ب9.

(1) يقصد الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد.

(2) انظر المفتاح: 433، 454 - 455.

(3) في المخطوط (المختار وهو) بزيادة واو بين اللفظين ولعلها من سهو الناسخ.

(4) زيادة اقتضاها السياق. إذ الهاء المتصلة «المزيدة» تعود على المشبه.

(5) زيادة اقتضاها السياق الأسلوبي.

(6) سورة البقرة/ 18، 171.

(7) الإشارة إلى الإيجاز للسلمي: 32 وجامع العبارات: 165/1 والجمان لابن ناقيا البغدادي: 97 وأضاف النحاس في الإعراب: 193/1 - 194 قراءة بالنصب: (صما بكما عميا) وعدها العكبري في التبيان «شاذة»: 34/1.

(8) في المخطوط (بالكلية بالكلية وجُعل) بتكرار اللفظ الأول ويبدو أن الزيادة من سهو الناسخ.

(9) في المختصر: 298/3: «لولا دلالة الحال».

(10) انظر المصدر السابق: 295/3 - 298.

(11) في المخطوط: «عمر» تحريف.

والصيغة والمثال في المختصر: 293/3، وفي شرح الفوائد: 197 (بتعليق).

**قلتُ**: وفي النفسِ منهُ شيءٌ. فتأملْهُ.

## [أركان التشبيه]

قوله:

وأركانُهُ أربعةٌ[1]

## شرح:

**اعلم** أنَّ البحثَ في هذا المقصدِ إنما هوَ عنْ أركانِ «التشبيهِ الاصطلاحيّ»، وهيَ أربعةٌ: طرفاه، ووجههُ[2]، وأداتُهُ، والغرضُ[3].

وإطلاقُ الأركانِ على هذهِ الأربعةِ، إمَّا باعتبارِ أنَّها مأخوذةٌ في تعريفهِ، لأنَّهُ هوَ الدَّلالةُ على مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ في معنَى الكافِ ونحوهِ، وإما باعتبارِ أنَّ التشبيهَ في الاِصطلاحِ كثيراً ما يُطلقُ على الكلامِ الدالِّ على تلكَ المشاركةِ[4].

## قوله:

**الأولُ:**

**طرفاهُ**: وَهما إمَّا حسيَّانِ، أيْ: كلٌّ منهما يدرَكُ هو وأداتُهُ بأحدِ الحواسِّ الخمسِ الظاهرةِ، أو عقليَّانِ أو مختلفانِ[5].

## شرح:

المرادُ بطرفيِ التشبيهِ: **المشبهُ والمشبهُ بهِ**. وهما [29/ب]:

حسيَّانِ، كالخدِّ والوردِ[6]، والريقِ والخَمْرِ[7] ونحو ذلكَ[8].

---

(1) الحد في المختصر: 304/3.

(2) في المخطوط: «أو أداته» بزيادة «ا» والصواب ما أثبتنا.

(3) في التلخيص: 243 والمختصر: 304/3 بصيغة: «وفي الغرض منه وفي أقسامه».

(4) انظر المختصر: 304/3 - 305 (بقليل تصرف).

(5) الحد في التلخيص: 243 والمصدر السابق: 305/3 - 309 (بإدماج وتقديم وتأخير وحذف).

(6) «في المبصَرات». (7) في المذَوَّقات».

(8) «من صوت ضعيف وخمس في المسموعات، ونكهة في المشمومات وجلد ناعم وحرير في =

[أ][1] وعقليّانِ كالعلمِ والحياةِ.

أو [مختلفانِ حيثُ][2]، المشبه حسيٌّ و[3] المشبهُ بهِ عقليٌّ، كالعطرِ[4] وخلقِ رجلٍ كريمٍ[5].

أو المشبهُ عقليٌّ والمشبهُ بهِ حسيٌّ كالمنيةِ والسبعِ[6]. لأنَّ المنيةَ عقليٌّ، إذ هيَ عدمُ الحياةِ عمَّا منْ شأنهِ الحياةُ.

**واعلم** أنَّ المرادَ بالحسيّ: المُدْرَكُ، هوَ أو مادَّتُهُ، بأحدِ الحواسِّ الخمسِ الظاهرةِ. وهيَ: البصرُ والسمعُ والشمُّ والذوقُ واللمسُ. فدخلَ فيهِ بسببِ قولنَا: «أو مادَّتُهُ».

الخياليُّ: وهوَ المعدومُ الذي فُرِضَ مجتمِعاً من أمورٍ، كلُّ واحدٍ منهَا مما يُدركُ بالحسِّ[7]، كالمشبهِ بهِ في قولِه[8]: [كامل مجزوء مرفل]

وكــأنَّ مُحمــرَّ الـشَّقيـ[9] ـــقِ إذا تَـصوَّبَ أو تـصَعَّدْ

---

= الملموسات»: المختصر: 306/3 - 307.

(1) زيادة من التلخيص: 243 والمختصر: 309/3.

(2) زيادة اقتضاها السياق من المصدرين السابقين.

(3) في المخطوط: «أو» والتصويب من المصدرين السابقين.

(4) قال التفتازاني فيه: «محسوس مشموم. والمحسوس أصل للمعقول، لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها» المختصر: 312/3.

(5) «عقلي».

(6) الظاهر أنه يتمثل بمعنى بيت أبي ذؤيب الهذلي. انظره في هامش سابق.

(7) في المخطوط: «الحسي» تصحيف والتصويب من المختصر: 314/3.

(8) القائل أحمد بن محمد، ويكنى أبا بكر الصنوبري، (ت: 334هـ)، ديوانه: 477ق: 74، وحسن التوسل لشهاب الدين الحلبي: 112.

والبيتان من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 352، والإشارات: 175، والتلخيص: 244 والإيضاح: 72/3 والتبيان للطيبي: 183 والطراز: 132 والمختصر: 314/3 - 315 (البيت الأول) والعقود: 17/2 والمعاهد: 4/1/2 وجامع العبارات: 484.

(9) في المخطوط: «محمرا للشقيق» ودون إشارة إلى ان البيت مدور.

والشقيق: أراد به شقائق النعمان: المختصر: 314/3.

أعـــــلامُ ياقـــــوتٍ نُـــــشِرْ نَ علـــى رمـــاحٍ مـــنْ زَبَـــرْجَدْ[1]

والمرادُ بالعقليِّ ما عَدَا ذلكَ. فيدخلُ فيهِ الوهميُّ الذي لا يكونُ للحسِّيِّ مدخلٌ فيهِ لكونِهِ غيرَ منتزَعٍ منهُ، ولكنهُ بحيثُ لو أُدركَ لكانَ مُدرَكاً بهِ، كالمشبهِ بهِ في قولِ امرئِ القيس[2]: [طويل]

أيقتُلُنـــي والمَـــشْرفيُّ[3] مُـــضاجِعي ومـــسنُونةٌ[4] زُرْقٌ[5] كأنْـــيابِ أغـــوالِ[6]

فالمرادُ بالخياليِّ هوَ المعدومُ الذي ركَّبتْهُ المُخيِّلةُ منَ الأمورِ التي أدركتْ بالحواسِّ الظاهرةِ.

وبالوهميّ ما اخترعتهُ المخيِّلةُ من عندِ نفسِها، كما إذا سُمِعَ أنَّ الغولَ شيءٌ يهلكُ الناسَ كالسبُعِ، فأخذتِ المخيِّلةُ في تصويرِهِ بصورةِ السبعِ واختراعِ نابٍ لهُ كالسبعِ.

ويدخلُ أيضاً في العقليِّ ما يُدركُ بالوجدانِ. أي بالقوةِ الباطنيةِ، كاللَّذَّةِ والألمِ الحسّيتينِ[7]، إذ ليس إدراكُ هذينِ المعْنَيَيْن بشيءٍ من الحواسِ الظاهرةِ. وليسا أيضاً من العقلياتِ الصِّرفةِ، لكونِهما منَ الجزئياتِ المستنِداتِ إلى الحواسِّ، بل منَ الوجدانياتِ [المدركةِ][8] بالقوةِ الباطنةِ، كالشِّبَعِ والجُوعِ والفَرحِ والغمِّ[9].

---

(1) الزبرجد: ضرب من الجوهر، عربي معروف: جمهرة اللغة: 1185/2 والمشبه به هنا هو الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح وأمرها خيالي: جامع العبارات: 486.

(2) ديوانه: 33 وشرح التسهيل: 362/2.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالدلائل: 117، 119، والكشاف: 484/4، وفي التلخيص: 244 والإيضاح: 72/3 (عجز البيت)، والطراز: 300/2 والمختصر: 316/3 - 317 والعقود: 9/2 والمعاهد: 7/1/2.

(3) المشرفي: السيف: فقه اللغة للثعالبي: 249.

(4) مسنونة: محددة مصقولة يقصد بها السهام: المصدر نفسه: 249.

(5) زرق: يقصد النصال لصفائها وجلائها: المصدر نفسه: 250.

(6) أنياب أغوال: أنياب الشياطين: المصدر نفسه: 338.

(7) في المخطوط: «الحسيتان» وهو خطأ يبدو أنه ناتج من الناسخ إذ هي نعت هنا.

(8) زيادة من المختصر: 320/3.

(9) هذا قول التفتازاني في المصدر السابق. بإضافة: «والغضب والخوف وما شاكل ذلك».

## قوله:

**الثاني:**

**وجهُهُ:** وهوَ المعنى الَّذي قُصدَ اشتراكُ الطَّرفينِ، أو صفةٍ خارجةٍ عن حقيقَتيها. وهذه الصفةُ إما حقيقةٌ حسيَّةٌ أو عقليةٌ أو إضافيَّةٌ(1).

## شرح:

**الركنُ الثاني** من أركان التشبيه:

**وجهُهُ:** وهوَ المعنى الذي قُصدَ اشتراكُ الطرفينِ فيهِ إما تحقيقاً كالجرأةِ في قولكَ: زيدٌ كالأسدِ، أو تخييلاً كتشبيهِ النُّجومِ بينَ الدُّجى بالسِّتر بين الابتداعِ في قول(2) القاضي التَّنُوخيّ(3): [خفيف]

وكأنَّ النُّجومَ بينَ دُجاهَا     سُننٌ لاحَ بينهنَّ ابتداعُ [30/أ]

فوجهُ التشبيهِ المذكورُ هوَ الهيئةُ الحاصلةُ من حصولِ أشياءَ مشرقةٍ بيضٍ في جوانبِ شيءٍ مظلمٍ. وتلكَ الهيئةُ غيرُ موجودةٍ في المشبهِ بهِ إلاَّ على وجهِ التَّخييلِ من حيثُ إنَّ صاحبَ البِدعةِ في حكمٍ من يمشي في الظُّلمةِ لكونهِ لم يَهتدِ لطَريقِ الرُّشْدِ. وصاحبُ السنةِ كمنْ يمشي في النور ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾(4).

**واعلم** أنَّ وجهَ الشَّبهِ إما غيرُ خارجٍ عن حقيقةِ الطرفينِ بأنْ يكونَ تمامُ ماهيتِهما كتشبيهِ إنسانٍ بإنسانٍ، في الإنسانيةِ، أو جزءاً منهُما مشتركاً بينهُما وبينَ غيرهِمَا، كتشبيهِ

---

(1) الحد في التلخيص: 246 والمختصر: 321/3 - 322 (بإدماج وزيادة ونقص).

(2) في المخطوط: «قوله» تصحيف بزيادة الضمير.

(3) اسمه علي بن محمد بن داود وكنيته أبو القاسم التنوخي. وكان حافظا للشعر ذكيا، (ت: 342هـ). ترجمته بتوسع في: اليتيمة: 336/2 - 345 وتاريخ بغداد: 77/12 والمعاهد: 11/1/1 - 16.
والبيت له في: المصباح: 53 وحسن التوسل: 109 والإشارات: 176 والإيضاح: 33/4 والعقود: 10/2 والمعاهد: 10/1/2.
ودون عزو في: نهاية الإيجاز: 190 والمفتاح: 343 والتلخيص: 245 والتبيان للطيبي: 209 والطراز: 135/1 والمختصر والمواهب: 322/3 وجامع العبارات: 155.

(4) سورة البقرة/ 257/258.

فَرسٍ بإنسانٍ في الحيوانيةِ، أو جزءاً منها مميِّزاً لها عن غيرِها، كتشبيهِ زيدٍ بخالدٍ في الناطقيةِ، وإما صفةٌ قائمةٌ بِهِما خارجةٌ عن حقيقتِهِما. وهذه الصفةُ إما حقيقيةٌ[1] و[إما][2] إضافيّةٌ[3].

فَالحقيقةُ[4] هَيْئَةٌ مُتمكنةٌ في الذاتِ متقرِّرةٌ فيها، وهيَ:

إمَّا حِسّيةٌ أيْ مُدْركَةٌ [بإحدَى][5] الخمس الظاهرةِ، كالألوانِ، والأشكال والمقاديرِ والحركات[6] والأصوات والحلاوة والرَّوائحِ، والحرارةِ والرطوبةِ واليُبُوسَةِ[7] والخفةِ والثقلِ وما أشبهَ ذلك[8].

وإمَّا عَقليةٌ، كالذكاءِ[9] والعلم والغضبِ والحلمِ والكرمِ والقدرةِ والشجاعةِ ونحو ذلك[10].

- و«الإضافِيَّةُ» هيئةٌ غيرُ مقرَّرةٍ في الذاتِ، بلْ تكونُ معنىً يتوقَّفُ تعلُّقُهُ على شيئيْنِ، كإزالةِ الحجابِ في تشبيهِ الحجةِ بالشمس. فإنَّهَا ليستْ هيئةً في ذاتِ الحجَّةِ ولا في ذاتِ الشمسِ ولاَ في ذاتِ الحِجابِ[11].

---

(1) في المخطوط: «حقيقة» والتصويب من التلخيص: 250 والمختصر: 333/3.

(2) زيادة من المصدرين السابقين: 251 و: 345/3.

(3) في المخطوط «وإضافة» تصحيف والتصويب من المصدرين السابقين.

(4) في المخطوط: «فالحقيقة» تحريف، فاقتضى المقام تصحيحها من التلخيص: 251 والمختصر: 332/3.

(5) زيادة من المصدر السابق الأخير.

(6) «والحركة هي الخروج من القول إلى الفعل على سبيل التدريج» المصدر نفسه: 335/3.

(7) يرى التفتازاني أن «الحرارة والبرودة من أوائل الملموسات الفعلية، والرطوبة واليبوسة انفعاليتين» المصدر نفسه: 340/3 - 341.

(8) مثل «الصلابة والبلل والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة»: المصدر نفسه.

(9) في المخطوط «كالدعاء» تحريف، والتصويب من التلخيص: 251 والمختصر: 343/3.

(10) تفسير هذه الغرائز بوضوح في المصدر السابق الأخير وفي المواهب: 343/3 - 345.

(11) هناك تقسيم آخر لوجه الشبه في التلخيص: 252 - 261 والمختصر: 373 - 384.

## قوله:

**الثالثُ: أَدَاتُهُ.** وهيَ الكَاف، وكَأَنَّ[1]، ومِثْلُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وقدْ يذكرُ فعلٌ ينبئُ عن التّشبيهِ كـ«حَسبتُ زيداً أَسَداً»[2].

## شرح:

### الركنُ الثالثُ:

أداةُ التَّشْبيهِ، وهيَ:

إمَّا حرفٌ كقولِكَ: زيدٌ مثلُ الأسدِ. وخالدٌ شِبهُ القَمرِ.

وإمَّا فعلٌ، كقولكَ: حسبتُ زيداً أسداً. وعلمتُ عمْراً قمراً ونحوُ ذلكَ.

## قوله:

### الرابعُ:

**الغَرَضُ منْهُ:** والأغلبُ منهُ عَوْدُهُ إلى المشبهِ[3] لبيان إمكانه[4] حيثُ كانَ أمْراً غريباً يُمكِّنُ دعَوى امتِناعِهِ. وقدْ يعودُ إلى المشبَّهِ [به][5] لإيهامِ أنهُ أَتَمُّ منَ المشبهِ في وجهِ الشبهِ [30/ب]، وذلكَ في وجهِ التَّشبيهِ المقلوبِ. وهوَ الذي جُعلَ فيهِ الناقصُ مشبهاً بهِ قصد ادّعاءِ كونهِ أكملَ.

أوْ بَيَانِ الاِهْتِمامِ بهِ، كتشبيهِ الجائعِ وجهاً، كأنهُ البدرُ، برغيفٍ، ويُسمَّى: «إظهارُ المطلوبِ»[6].

---

(1) «كأن» للتشبيه على الإطلاق «وذهب الكوفيون والزجاج وابن الطراوة وابن السيد إلى أنها إن كان خبرها اسما جامدا فهي للتشبيه، وإن كان مشتقا فهي للشك بمنزلة ظننت وتوهمت» انظر: عروس الأفراح: 392/3.

(2) الحد في المصدرين السابقين: 262 - 263 و388/3 - 390» بمثال: «علمت زيدا أسدا».

(3) في المخطوط: «كالمشبه» تحريف، والتصويب من التلْخيص: 263 والمصدر السابق.

(4) في المخطوط: «اماكنه» تحريف والتصويب من المصدرين السابقين.

(5) زيادة من التلخيص: 266 والمختصر: 395/3.

(6) الحد في التلخيص: 262 - 266 والمختصر: 390/3 - 392 (بإدماج).

## شرح:

### الركنُ الرابعُ:

### الغَرَضُ مِنَ التَّشْبيهِ.

والأغلبُ عودُ ذلكَ الغرضِ إلَى المشبهِ:

كبيانِ إمكانِ[1] المشبهِ، حيثُ كانَ أمراً غَريباً تُمكِّنُ دعواهُ امتِنَاعَهُ.

ومِنْهُ قولُ أبِي الطَّيِّبِ[2]: [وافر]

فـإنْ تَفُـقِ[3] الأنَـامَ وَأنْـتَ[4] مِـنْهُمْ ... فـإنَّ المِـسْكَ بَعْـضُ دَمِ الغَـزَالِ

فإنَّهُ ادَّعَى أنَّ الممدُوحَ تناهَى فِي الصفاتِ الفاضِلةِ إلَى حدٍّ يصيرُ بِهِ كأنهُ ليسَ منَ الأنَامِ.

وهذَا في الظَّاهرِ كالمُمْتَنِعِ ولاَسْتَفَادَ أنْ يَتَناهَى بعضُ آحَادِ النوعِ في الفضائِلِ الخاصَّةِ بذلكَ النوعِ إلَى أنْ يصيرَ كأنهُ ليسَ منْها. فشبَّهَ حالتَهُ بحالةِ المسكِ تشبيهاً ضِمْنياً[5] دلَّ عليهِ مضمونُ البَيْتِ.

- وكَبَيَانِ حالهِ، كتشبيهِ ثوبٍ جُهلَ لَونُه بثوبٍ عُلِمَ سَوَادُهُ[6].

- وكبيانِ مقدارِ حالِهِ، كتشبيهِ ثوبٍ أسودَ بغرابٍ[7]. وقِسْ على ذلكَ. وقدْ يعودُ الغرضُ إلى المشبهِ بهِ، وذلكَ ضربانِ:

---

(1) في المخطوط: «أماكن» تحريف والتصويب من المصدرين السابقين.

(2) ديوانه بشرح العكبري: 175ق175ب45، وبوضع البرقوقي: 151/2/3.

وهو من شواهد كتب البلاغة كالتلخيص: 263 والإيضاح: 68/4 والمختصر: 395/3 وغصن البان: 47 والمسلك السهل للإفراني: 222.

(3) في المخطوط: «اتفق» تصحيف.

(4) في المخطوط: «فأنت» تصحيف.

(5) في المخطوط: «ضمينا» تصحيف.

(6) نحو: «لون ثوبِه كلونِ هذا» شرح الفوائد: 203.

(7) نحو: «سواده كحلك الغراب» المصدر السابق.

أحدُهُما[1]: إيهامُ أنَّهُ أتَمُّ منَ المشبهِ في وجهِ الشبهِ[2]، وذلكَ فِي التشبيهِ المقلوبِ، وهوَ الذِي جُعِلَ فيهِ الناقصُ مُشبهاً بهِ قصدَ ادِّعاءِ كونهِ أكملَ. كقولكَ: الأسدُ[3] كزيدٍ. ومنهُ قولُهُ[4]: [كامل]

وبَـــدَا الـــصَّباحُ كـــأنَّ غُـــرَّتَهُ وَجْـــهُ الخَلـــيفَةِ حِـــينَ يُمـــتَدَحُ

فإنهُ قصدَ إيهامَ أنَّ وجهَ الخليفةِ أتمُّ منَ الصباحِ في الضياءِ[5].

الثاني: - بيانُ الاهتمامِ بالمشبهِ [به][6] كتشبيهِ الجائعِ وجهاً، كأنَّهُ البدْرُ في الإشراقِ والاستِدارةِ، برغيفٍ. ويُسمَّى هذا التشبيهُ المشتملُ علَى هذَا الغرضِ: «إظْهارُ المطْلُوبِ»[7].

## قوله:

وحيثُ أريدَ مجردُ الجمعِ بينَ شيئينِ في أمرٍ منْ غَيرِ تعرضٍ لنقصٍ أوْ زيادةٍ،

---

(1) في المخطوط: (أحدهما ذلك إيهام) بزيادة لفظ: «ذلك» ويبدو أنها من سهو الناسخ إذ لا معنى لإثباته.

(2) في المخطوط: «التَّشبُه» والتصويب اقتضاه السياق من المختصر: 400/3.

(3) في المخطوط: (الأسد الأسد كزيد) بتكرير لفظ: «الأسد» ويبدو أنها زيادة من سهو الناسخ.

(4) القائل أبو جعفر محمد بن وهيب - أو وهب - الحميري، شاعر من أهل بغداد من شعراء الدولة العباسية أصله من البصرة. كان يتشيع. (ت: 225هـ).
انظر طبقات ابن المعتز: 210 ومعجم الشعراء: 320 - 321 وربيع الأبرار: 285/3 والأعلام للزركلي: 134/7.
والبيت من قصيدة يمدح بها المأمون مطلعها:

العُـــذرُ إن أنـــصفتَ مُتـــضحُ وشُـــهودُ حـــبكَ أدمُـــعٌ سُـــفَّحُ

وهو له من شواهد عيار الشعر: 114 والصناعتين: 46 - 364 ومعجم الشعراء: 330 - 321 وسر الفصاحة: 260 وقانون البلاغة: 120 - 121 ونهاية الإيجاز: 220 والإشارات: 191 والإيضاح: 75/4 والعقود: 24/2 وغير معزو من شواهد: المفتاح: 343 ومنهاج البلغاء: 322 والتلخيص: 266 والطراز: 551 والفوائد الغياثية: 148 والمختصر: 407/3 - 408 ورفع الحجب المستورة: 16/1 - 157 وزهر الرياض الزكية: 61 والمسلك السهل: 223 وفي المجاز والاستعارة لابن كيران: 131.

(5) المصادر السابقة.

(6) زيادة من التلخيص: 267 والمختصر: 410/3.

(7) انظر المصدرين السابقين.

فالأحسنُ أنْ يُعدلَ عن التشبيهِ للحكمِ بالمُشابهةِ[1].

## شرح:

اعلمْ أنَّ مَا تقدمَ منَ التشبيهِ مشعرٌ بأنَّ أحدَ الطرفينِ أقوَى فِي وجهِ الشبهِ، بحيثُ أريدَ مجردُ الجمعِ بينَ شيئينِ في أمرٍ منْ غيرِ تَعرضٍ لنقصٍ أوْ زيادةٍ. فالأحسنُ أنْ يُعدلَ عنِ التَّشبيهِ للمشابهَةِ احترازاً منْ ترجيحِ أحدِ المتَساويَيْنِ[2] كقولهِ[3]: [طويل]

تَشَابَهَ دَمْعِي[4] إذْ[5] جَرَى وَمُدَامَتِي    فمِنْ مِثْلِ مَا فِي الكَأْسِ عَيْنايَ[6] تَسْكُبُ
فَواللهِ[7] مَا أدْري أ بِالخَمْرِ أسْبَلَتْ[8]    جُفُونِيَ أمْ مِنْ عَبْرَتِي[9] كُنْتُ أشْرَبُ [31/أ]

ويَجوزُ عِندَ إرادةِ الجمعِ فِي أمرِ التشبيهِ أيضاً، كتشبيهِ غُرَّةِ الفرسِ بالصبحِ، والصبحِ بغرةِ الفرسِ حيثُ أريدَ ظهورُ مُنيرٍ في مُظْلِمٍ أكثَرَ منهُ من غيرِ تعرضٍ لغير ذلك.

---

(1) الحد في المصدرين السابقين: 268 و: 412/3 (بشيء من الاختلاف).

(2) في المخطوط: «متساوين» تصحيف اقتضى السياق تصويبه.

(3) القائل هو أبو إسحاق الصابي واسمه إبراهيم بن هلال بن هارون الحراني. وهو أوحد العراق في البلاغة (ت448هـ).
انظر: يتيمة الدهر: 241/2 - 256 وربيع الأبرار: 50/4 والمعاهد: 61/1/2 - 78.
انظر: يتيمة الدهر: 241/2 - 256 وربيع الأبرار: 50/4 والمعاهد: 61/1/2 - 78. والبيتان في اليتيمة: 256/2 وهما من شواهد كتب البلاغة كالكشاف 549/4 والإيضاح: 342/2 والتلخيص: 268 والإيضاح: 4،78 والتبيان للطيبي: 202 - 203 والمختصر والمواهب والعروس: 413/3 - 414 والعقود: 25/2 والمعاهد: 59/1/2.

(4) في المخطوط: «دمع» تصحيف.

(5) في المخطوط «إثا» تصحيف.

(6) في المصادر المتقدمة: «عينيّ» ولعله جعلها هنا، بالرفع، فاعلا مقدما، أي: «تسكب عيناي من مثل ما في الكأس».

(7) في المخطوط: «فراسه» تحريف.

(8) في المخطوط: «سبلت» تصحيف مخل بالوزن، والصواب ما أثبتنا. وأسبلت: أمطرت: القاموس المحيط: (س ب ل) 392/3.

(9) في المخطوط: «عبرة» تصحيف.

## [أقسام التشبيه]

## قوله:

**وأقسامُهُ بحسبِ إفرادِ طرفيهِ وتركيبِهِمَا، أربعةٌ.**

وحيث تعدَّدَ طرفاهُ معاً فـ«مَلفوفٌ»[1]، إنْ ذُكرتِ المشبهاتُ كلُّها ثمَّ ذكرتْ بعدَ ذلكَ المشبهاتُ بها، وإلاَّ فـ«مَفْروقٌ».

وإن تعددَ طرفُ[2] واحدٍ فـ«تشبيهُ التَّسْويَةِ» إن كان هو المشبَّهَ، وإلاَّ فـ«تشبيهُ الجَمْعِ»[3].

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمَهُ اللهُ من ذكرِ أركانِ التشبيهِ، أخذَ يذكرُ أقسامَهُ، فقسَّمهُ بحسبِ كلٍّ من تلكَ الأركانِ الأربعةِ، وبدأ بتقسيمهِ بحسبِ طرفَيْهِ، وذلكَ من وجهيْنِ:

### الأولُ:

«من جهةِ إفرادِ طَرفَيْهِ وتركيبِهِمَا»، وهُوَ بحسبِ ذلكَ أربعةُ أقسامٍ: تشبيهُ مُفردٍ بمُفردٍ، كتشبيهِ الخدِّ بالوردِ، وكتشبيهِ ساعٍ لاَ يحصلُ من سعيهِ على طائلٍ، براقمٍ على الماءِ[4]، وكتشبيهِ الشمس بالمِرآةِ في كفِّ الأشَلِّ[5]، وعَكْسُهُ.

---

(1) في المخطوط: «فما فوق» تحريف.

(2) في المخطوط: (طرف طرف واحد) بتكرير لفظ: «طرف» ولعل الزيادة من سهو الناسخ. والمراد: «طرفُ الأولِ» أي: المشبه، المختصر: 429/3.

(3) الحد في المختصر: 417/3 - 429 وأصله في التلخيص: 271 - 273 (بإدماج واختلاف قليل جدا).

(4) المثال في التلخيص: 269 - 270 والإيضاح: 365/2 والمختصر والمواهب والعروس والحاشية: 418/3.

(5) يفهم من المثال أنه يقصد قول الشاعر: «رجز»

والشمسُ كالمرآةِ في كفِّ الأشلّ        لمّا رأيتُها بدتْ فوقَ الجبلْ

انظر في التلخيص: 270 والإيضاح: 366/2 والمختصر: 419/3، والأسرار 158، 180، والأشل: من يبست يده أو ذهبت: المصدر السابق الأخير: 452/3.

وقد اختلف في قائله. فعزي إلى الشماخ (مخضرم) مرة، وإلى ابن أخيه أخرى، وقيل هو لأبي النجم وقيل لابن المعتز: المعاهد: 32/1/2.

=

- وكتشبيه مُركبٍ بمركبٍ. وهو كونُ كلٍّ من الطرفينِ كيفيةً حاصلةً من مجموعِ أشياءَ قد تَضامَّتْ وتلاَصقَتْ حتَّى عادَتْ شيئاً واحداً، كقَوْلِ بَشَّارٍ[1]. [طويل]

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ[2] فَوْقَ رُؤُوسِنَا وأسْيَافنَا لَيْلٌ[3] تَهاوَى كَواكِبُهْ

فإن لَمْ يُرِدْ تَشبيهَ مُثارِ النقعِ باللَّيلِ. فإنهُ غيرُ طائلٍ، ولا تشبيهَ السيوف بالكواكبِ لأنَّهُ غَيْرُ[4] طائلٍ أيضاً، وإنمَا قصدَ تشبيهَ الهيئةِ الحاصلةِ من مُثارِ النَّقعِ والسُّيوفِ، بالهيئةِ الحاصلةِ منَ الليل والكواكبِ المتهاويةِ.

- وتشبيهُ مُفْرَدٍ بمُرَكَّبٍ كَمَا مَرَّ منْ تشبيهِ الشَّقيقِ بأعلامِ ياقوتٍ نُشِرْنَ[5] على رماحٍ من زَبَرْجَدٍ[6]، فشبهَ الشقيقَ، وهو مفردٌ، بهيئةٍ مُرَكَّبَةٍ من أعلامِ ياقوتٍ مَنْشورةٍ على رماحٍ من زبرجَدٍ.

- وتشبيهُ مُرَكَّبٍ بمُفردٍ كقول أبي تمامٍ[7]: [كامل]

---

=

وهو في ديوان الشماخ بن ضرار: 109 ضمن أرجوزة منسوبة إلى جبار بن جزء بن ضرار بن أخي الشماخ، أولها:

قالت سُلَيْمَى لستُ بالحادي المُذلْ مَا لَكَ لا تملكُ أعْضَادَ الإبِلْ (الحاشية)

وقد عُزي لابن المعتز أو لأبي النجم في العقود: 27/2 - 33 وفي أراجيز العرب: 133 وهو غير معزو في ديوان المعاني: 348/1 (وفيه الشاهد يمثل عجز البيت) وفي أسرار البلاغة: 144 ونهاية الإيجاز: 210 والإشارات: 180 والإيضاح: 366/2.

(1) في المخطوط: «شمار» تحريف بشار. انظر ديوانه: 312/1 بتحقيق محمد الطاهر بن عاشور، وعيون الأخبار: 207/1 والفاضل: 45 والأشباه والنظائر للخالديين: 228/2.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالدلائل: 75، 315، 413 والمفتاح: 337، 351 والإيضاح: 50/4 والمختصر: 421/3 والنفحات: 198 والمسلك السهل: 222.

(2) النقع: الغُبار، القاموس المحيط (ن ق ع) 90/3.

(3) في المخطوط: «ليلا» والتصويب من مصادر البيت.

(4) في المخطوط: «على» تحريف.

(5) في المخطوط: «تشرق» تحريف.

(6) يقصد بيت الصنوبري المتقدم ذكره.

(7) ديوانه بشرح التبريزي: 294/2ب11 - 12.

والبيتان من شواهد كتب البلاغة كالمثل السائر: 397/1 والإيضاح: 369/2 والطراز: 141 والمختصر: 425/3 - 426 والمعاهد: 08/1/2.

يَـا صَـاحِبَيَّ تَقَـصَّيَا نَظَـرَيْكُمَا    تَـرَيَا وُجُـوهَ الأرضِ كَـيْفَ تَـصَوَّرُ
تَـرَيا نَهَـاراً مُشْمِـساً قَـدْ شَـابَهُ    زَهْـرُ الـرُّبَا فكأنَّمَـا هُـوَ مُقْمِـرُ

فشبهَ الهيئةَ الحاصلةَ من نهارٍ مشمسٍ اختلطتْ بهِ أزهارُ الرَّبواتِ، فنُقِضَتْ[1] باخْضِرارِهَا من ضوءِ شمْسِهِ حتَّى صارَ يَضرِبُ إلى السَّوادِ، بليلٍ مُقمرٍ، فتأمَّلْهُ[2].

**الثاني:**

«من جهةِ تعدُّدِ طرفيْهِ»، وهُوَ بحسبِ ذلكَ أربعةُ [31/ب] أقسامٍ أيضاً، لأنَّ طرفَيْهِ إمَّا أن يتعدَّدا معاً أوْ يتعدَّدَ أحدُهُمَا فقطْ. فإنْ تعدَّد [ا][3] معاً، فـ«ملفوفٌ»[4] إن ذُكرتِ المشبهاتُ كلُّها ثم ذُكرتْ بعدَ ذلك المُشبّهاتُ بها على طريقِ العطفِ أوْ غيرهِ كقولِ امرئِ القيسِ في وصفِ العُقابِ لكثرةِ اصطيادِ الطيُورِ[5]: [طويل]

كـأنَّ قُلُـوبَ الطَّيْـرِ[6] رَطْباً ويَابِساً    لَـدَى وَكْـرِهِ العُـنَّابُ[7] والحَشَفُ البَالـي[8]

فشبهَ الرَّطْبَ بالعُنَّابِ. واليابسَ بالحشَفِ البالي، إذْ ليسَ لاِجتماعِهِمَا هيئةٌ مَخْصوصَةٌ يُعتدُّ بهَا ويُقصدُ تَشبيهُهَا[9]، وإن لم تُذكرِ المُشبهاتُ كلُّهَا، ثُمَّ ذُكِرَ بعدَهَا المشبهاتُ بِهَا. بلْ ذُكِرَ مشبهٌ ومشبَّهٌ بهِ ثمَّ آخرُ وآخرُ فـ«مفروقٌ»، كقولهِ في وصفِ

---

(1) لعله يقصد أيضا: «فنَقَّصتْ».
(2) شرح مضمن البيتين في مصادر تخريجهما المتقدمة.
(3) زيادة اقتضاها السياق.
(4) في المخطوط: «فما وفق» تحريف والتصويب من المختصر: 425/3 - 426.
(5) ديوانه: 38ب51 والبيت في مصادر بيت أبي تمام المتقدمة.
(6) في المخطوط: «الطيور» تحريف.
(7) «العُنَّابُ»: من جنس الشجر العظام وهو بري وبستاني وأحمر وأبيض والأحمر المقصود. ويُعرف عند العامة بفاس بالزفزوف. وقيل ثمرة شجرة بجرجان.
ينظر تفصيل تعريفه في: القانون في الطب: 244 وعمدة الطبيب لأبي الخير الأشبيلي: 574/2 وحديقة الأزهار للغساني: 206 وتنقيح الجامع لابن البيطار: 178 وكتاب: في الفلاحة لأبي الخير الأندلسي: 49 وتصنيف النباتات الوعائية: 986.
(8) «الحشفُ»: ما تَحشَّفَ أي تقَبَّضَ ويبسَ من التمر ولم يكن له لحاء ولا دبس. ويقال له: الحثَا والحفَا أيضا: انظر كتاب النخل للسجستاني: 83 والنبات والشجر للأصمعي: 86.
(9) هذا التفسير في الدلائل: 536 وقانون البلاغة: 138 والمفتاح: 160 ورفع الحجب: 60/1 والمختصر: 49/3 والعقود: 28/2 والمعاهد: 80/1/2 والنفحات: 198 والأمير الجاهلي بتحقيق د. علي الجندي: 118 - 218.

نِساءٍ[1]: [سريع]

النشرُ[2] مِسْكٌ و[الوُجوهُ][3] دَنَا نيرٌ و[أطْرافُ][4] الأكُفِّ عَنَمْ

فشبَّهَ طيبَ رائحتِهنَّ بالمسكِ ووجوهَهُنَّ بالدنانيرِ وأكُفَّهُنَّ بالعَنَمِ[5].

وهوَ شجرٌ أحمرُ ليِّنٌ[6]. هو أنْ تُعددَ أحدَ الطرفينِ فقطْ.

فإنْ كانَ المتعدِّدُ هو المشبهَ، فـ«تَشبيهُ التَّسويَةِ»، كقولِه[7] [مجتث]

صُدْغُ الحَبيبِ وَحَالِي كِلاَهُمَا كاللَّيالي

---

(1) القائل هو المرقش الأكبر، واسمه عمرو بن حرملة أحد عشاق العرب، عمُّ المرقِّش الأصغر عمِّ طرفةَ بن العبد، وينتهي نسبه لبكر بن وائل. وكان على عهد مهلهل بن ربيعة. انظر الشعر والشعراء: 210 ومعجم الشعراء: 10 - 11 والمؤتلف: 4، 124 والخزانة: 515/3.

والبيت له في المفضليات: 238ق54ب6 والأغاني: 179/5 وأمالي القالي: 242/2 ومعجم الشعراء: 10 والجليس الصالح: 316/1 والعمدة: 149/1 وفي شرح غريب السير: 103 - 105 واللسان: (ن ش ر): 206/5. وغير معزو من شواهد: الدلائل: 535 والمفتاح: 550 والإشارات: 182 والتلخيص: 273 والإيضاح: 88/4 والمختصر: 429/3 وأورده في الأشباه والنظائر: 174/1.

قال في المعاهد: 81/1/2، «وهي قصيدة طويلة ليست بصحيحة الوزن ولا المعنى إلا قوله: «النشر مسك... عنم»». وفي الفائق (نشر): 297/3 بلفظ: «الريح نشر والوجوه...».

(2) النشر: الريح الطيبة أو ريحُ فم المرأة وأعطافها بعد النوم: القاموس المحيط (ن ش ر): 142/2.

(3) في المخطوط: «النساء» تحريف والتصويب من مصادر البيت.

(4) ساقطة من المخطوط والزيادة من مصادر البيت.

(5) العَنَم تشبه به الأصابع حين تخضب بالحناء.

(6) انظر المختصر: 429/3، وفي جمهرة اللغة: 952/2 هو: «ضرب من الشجر له نَوْر أحمر تشبه به الأصابع» وفي كفاية المتحفظ: 198: «له أغصان دقاق يشبه بها البنان».

ينظر تعريفه بتفصيل في: النبات والشجر للأصمعي: 59 وتنقيح الجامع لابن البيطار: 253 وعمدة الطبيب للإشبيلي: 579/2.

(7) البيتان معزوان لرشيد الدين الوطواط، كان من نوادر الزمان في النظم والنثر (ت573هـ) بخوارزم ويصل نسبه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر معجم الأدباء: 103/1، 29/10 - 36 وبغية الوعاة: 226/1.

وهما في حسن التوسل: 117 غير أني لم أقف عليهما في ديوانه.

ودون نسبة في الإشارات: 184 وأنوار الربيع: 242/5 ونهاية الإيجاز: 195 والإيضاح: 89/4 والعقود: 32/2 - 39 والمعاهد: 88/1/2: (البيت الأول)، 91/1/2: (البيت الثاني).

وثَغـــــرهُ فـــــي صَـــــفاءٍ وأدْمُعـــــي كالَّلآلـــــي

وإن كان المتَعدّدُ هو المشبهَ به فـ«تشبيهُ الجمع»، كقولهِ[1]: [سريع]

كأنَّمـــا يَبـــسمُ عـــن لُؤلـــؤٍ مُنـــضَّدٍ أو بَـــرَدٍ أو أقـــاحٍ

فشبَّهَ ثغَره بثلاثةِ أشياءَ، بلؤلؤٍ مُنظمٍ، وبحَصى[2] الغمامِ، وبأقاحٍ (وهو جمع أُقحوان،وهو ورد له نَوْر)[3].

## قوله:

**وبحسب وَجْههِ**[4] «تَمثيل» إن انتُزع[5] وجهه من مُتَعدِّدٍ، وإلاَّ فغيرُهُ. وحيثُ ذُكرَ وجهُ الشبهِ فـ«مُفَصَّلٌ»، وإلاَّ فـ«مُجْمَلٌ» ظاهرٌ أوْ خفِيٌّ. وحيثُ كانَ الذهنُ ينتقلُ فيهِ من المشبهِ إلى المشبهِ بهِ من غير تدقيقِ نَظرٍ لِظهور وجههِ، ابتداءً، فـ«قَريبٌ مُبْتَذَلٌ» وإلاَّ فـ«بَعيدٌ غَريبٌ».

و«التشبيهُ البَليغُ» مَا كان من هذَا الضَّربِ، لأنَّ نيلَ الشيءِ بعدَ طلبهِ ألَذُّ، وموقعَهُ في النفس ألطفُ.

---

(1) القائل هو البحتري: ديوانه: 435ق176ب21 وانظر أمالي المرتضى: 179/2 بلفظ: «كأنما تبسم» والأشباه والنظائر للخالديين: 171/1.
والبيت من شواهد كتب البلاغة أيضا كغرائب التنبيهات: 145 وتحرير التحبير: 162 - 564 والمنزع البديع: 262 والإشارات: 183 والتلخيص: 273 (البيت الأول) والإيضاح: 89/4، 124 والمختصر: 429/3.

(2) الكلمة في المخطوط غير واضحة لكنها أميل إلى اللفظ الذي أثبتنا. وقد يكون أراد: «وبحَبِّ» كما في هامش الإيضاح: 371/2. وقصدُه من اللفظ: «البَرد».

(3) لعل المقصود به البابونج الأبيض إذ هو يمثل نوعا من الأقاحي يشبه به الثغر في الرّتَل. ذلك بأن ورقاته متفلجة بيضاء تشبه بها الأسنان، ويراد طيبة الفم الناتجة عن التفلج الذي لا يمكّن بقايا الطعام من الترسب فينتن الفم.
انظر تعريفه في: تنقيح الجامع لابن البيطار: 53، وأدب الكاتب: 78 وكشف الرموز: 21 وحديقة الأزهار: 17 وفيه: «الأقحوان اِسم جنس جمعي بينه وبين مفرده سقوط التاء كبقرة وبقر».

(4) في المخطوط: «وجهيه» تصحيف.

(5) في المخطوط: «ارتنزع» تحريف.

وقدْ يتصرفُ في القريبِ بمَا يُنَزِّلُهُ مَنزلةَ الغريبِ كقولهِ[1]: [كامل]

عَــزَمَاتُهُ[2] مِــثْلُ الــنُّجُومِ ثَواقِــبا[3] ... لَــوْ لَــم يكُــنْ للثّاقِــباتِ أفــولُ

ويُسمَّى هذا التشبيهُ الذي في البيتِ بـ«التشبيهِ المشروطِ». وهو مَا قُيدَ فيهِ أحدُ الطرفيْن[4] أو كلاهُما بشرطٍ[5] وجُوديٍ أو عدمِيٍ يدلُّ عليهِ صريحُ اللفظِ أو سِياقُهُ[6].

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمهُ اللهُ من تَقسيمِ التَّشبيهِ بحسبِ الطرفينِ، [32/أ] أخذَ يقسمُهُ بحسبِ وجهِهِ، وذلكَ من ثلاثِ جِهاتٍ:

**الأول: «من جهةِ تعدُّدِ مأخذِ وجهِهِ»** فإن انتُزِعَ أصلُ وجهِهِ منْ مُتَعدِّدٍ، فهو «**تمثيلٌ**» كتَشبيهِ الشمس بمرآةٍ في كفِّ الأشلِّ[7]، وكتشبيهِ الكلبِ بالبدويِّ المُصْطَلِي[8]، وكتشبيهِ اليهودِ بالحمارِ[9] في قولهِ تعالى: ﴿**مثَلُ الَّذينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ**

---

(1) القائل رشيد الدين الوطواط (ت: 573هـ).
والبيت له من شواهد كتب البلاغة كالعقود: 34/2 والمعاهد: 94/1/2 - 95.
ودون عزو في التنبيهات: 189 والتلخيص: 286 والإيضاح: 123/4 والمختصر: 463/3 - 654.

(2) العَزمات: ما يريد فعله: اللسان: (ع ز م): 398/12.

(3) الثواقب: ج ثاقب وهو النجم المرتفع على النجوم، المضيء: اللسان (ث ق ب): 240/1 ومن هنا كان التشبيه بالنجوم مبتذلا، إلا أنه أخرجه إلى الغرابة باشتراط عدم الأفول.

(4) الطرف المشروط هو المشبه به هنا، وهو «النجوم».

(5) في المخطوط: «يشترط» تصحيف.

(6) الحد في التلخيص: 274 - 286 والمختصر: 432/3 (بإدماج وبعض اختلاف).

(7) هذا التشبيه مفصلا في المختصر: 452/3.

(8) أي: بوضع الإقعاء وهو جالس على أليتيْه.

(9) «الطرفان في مثال اليهود مركبان عقليان، لأنه لا يقصد تشبيه محسوس من الأحبار بمحسوس من الحمار، وإنما أريد انتزاع هيئة تتعقل من أحواله، فاتضح أنه مثال للجامع العقلي مع عقلية الطرفين، وكونه اعتباريا لا ينافي كونه مركبا عقليا لأنه قسم منه» وقد قسموا المركب العقلي إلى الحقيقي والاعتباري حيث قال: «ولم يذكروا مثالا يتميز به هذا عن هذا وجعلوا (الآية المذكورة) من الاعتباري» انظر التفصيل في المخطوط (مجهول المؤلف) رقم: 313م خزانة تطوان بعنوان: أسئلة واستكشافات ص: 121 - 123.

لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارَ[ا][1]﴾[2]. وكَتَشْبيهِ الثُّرَيَّا بالعُنقودِ المُنَوِّرِ.

وإنْ لَمْ يُنتزعْ وجهُهُ من مُتعدِّدٍ فـ«**غَيْرُ تَمثيلٍ**» كتشبيهِ الخدِّ بالوردِ.

**الثاني:**

«**منْ جهةِ ذِكرِ وجهِهِ**». فإنْ ذُكِرَ وجهُهُ فَـ«**مُفَصَّلٌ**»، كقولكَ: زَيدٌ كالأسدِ في الجُرأةِ، أو خَدُّهُ كالورد في الحُمرةِ، وقدْ يتَسامحُ بذكرِ ما يستلزمُ وجهَ الشبَهِ (من طِباعِهِ)[3] كقولهمْ: الكلامُ الفصيحُ كالعسلِ في الحلاوةِ. فإنَّ الجامعَ لازمُ الحلاوةِ، وهوَ ميلُ الطبْعِ[4] إليهِ.

وإن لم يُذكرْ وجهُهُ فـ«**مُجْمَلٌ**». ووجهُهُ إما **ظاهرٌ**، كقولكَ: زيدٌ كالأسدِ[5]، أو **خفِيٌّ** لا تفهمُهُ إلاَّ الخاصَّةُ[6]، كقولكَ في جماعَةٍ [هُمْ][7] مُتَنَاسِبُونَ في الشرَفِ بحيثُ يمتنعُ تفضيلُ بعضِهمْ على بعضٍ: هُمْ كالحلقةِ المفرغَةِ[8]. أيْ في تَنَاسُبِ الأجزاءِ في الصورةِ، بحيثُ يمتنعُ تعيينُ طرفِها من وسطِها.

ومنَ المجمَل ما يوصفُ فيهِ أحدُ جُزئَيْهِ بوصفٍ فيهِ إيماءٌ إلى الشبهِ، كقولكَ: زيدٌ أسدٌ، وكقولنا: زيدٌ الفاضلُ أسدٌ. ومنهُ ما ذُكِرَ فيهِ وصفُ أحدِ الطرفَيْنِ بوصفٍ مُشعرٍ بوجهِ الشبه[9]، كقولكَ: زيدٌ الكَريمُ كالبحرِ. أو: زيدٌ كالأسدِ الجريءِ. وكقولهِ[10]: [طويل]

---

(1) زيادة اقتضاها السياق القرآني.

(2) سورة الجمعة/5.

وقُرئَ: «كمثلِ حمارٍ» بالتنوين: ابن مسعود في: «مختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه: 755 وفي الإشارات: 182 وقد أورده في «المركب العقلي».

(3) في المخطوط «هو طاعته» تحريف كما يبدو، لأن «الطباع» مشترك بين العسل والكلام. ففي المختصر: «وهو ميل الطبع»: 441/3، فاستبعدنا ما في المخطوط إذ لا يؤدي معنى.

(4) في المخطوط: «الصبع» بالمهملة تصحيف.

(5) المثال في التلخيص: 275: «زيد أسد».

(6) في المخطوط: «بخاصة» والتصويب من المصدر السابق والمختصر: 643/3.

(7) زيادة اقتضاها السياق من المصدرين السابق 276، 436/3.

(8) في المخطوط: «المفرعة» بالمهملة تصحيف.

(9) في المخطوط: «للشبه» تصحيف.

(10) القائل هو النابغة الذبياني: ديوانه: 56ق8ب10. والبيت أيضا في جمهرة ابن دريد: 125/1 =

كأنَّــكَ شَــمْسٌ والمُلُــوكُ كــواكِبُ إذا طَلَعَــتْ لَـمْ يَـبْدُ[1] مِـنْهُنَّ كَـوْكَبُ

ومنهُ ما ذُكِرَ فيهِ وصفُ الطرفينِ معاً، كقولِ أبي تَمَّامٍ[2]: [بسيط]

سَتُصْبِحُ العيسُ[3] بِي واللَّيْلُ عِنْدَ فَتًى كَثيرِ ذِكْرِ الرِّضَى في سَاعَةِ الغَضَبِ

صَـدَفْتُ[4] عَـنْهُ ولَـمْ تَـصْدِفْ مَواهِـبُهُ عَنِّـي وعَـاوَدَهُ ظَنِّـي فَلَـمْ يَخِـبِ

كالغَـيْثِ إنْ جِئْـتَهُ وافَـاكَ رَيِّقُـهُ[5] وإنْ تَـرَحَّلْتَ عَـنْهُ لَـجَّ فـي الطَّلَـبِ[6]

**الثالث:**

«**منْ جهةِ ظُهُورِ وجهِهِ**»، بحيثُ كانَ الذِّهنُ ينتَقِلُ فيهِ مِنَ المشبَّهِ إلَى المشبَّهِ بهِ منْ غيرِ تدقيقِ نَظرٍ لِظُهورِ وجهِهِ في أوَّلِ الرأيِ فَقَريبٌ مُبتَذَلٌ كَتَشبيهِ الشَّمسِ بالمِرآةِ المَجْلُوَّةِ وإلاَّ **فبعيدٌ غريبٌ**، كتشبيهِ الشمسِ بالمرآةِ **في** كفِّ الأشَلِّ.

**والتَّشبيهُ البَليغُ** مَا كَانَ منْ هذَا [32/ب] الضرْبِ. أيْ منَ البَعيدِ الغريبِ[7]،

---

=

والجليس الصالح: 304/3 والصاحبي: 323 وشرح مقامات الحريري: 72/2 وفي جل المظان البلاغية.

وبهذا البيت عد من «أشعر العرب»: طبقات فحول الشعراء: 211/1.

(1) في المخطوط: «يبدو» خطأ من سهو الناسخ كما يلوح، والصواب ما أثبتنا لأنه فعل جزم بحذف حرف العلة.

(2) الديوان: 113/1 والأبيات في جل مظان كتب البلاغة.

وهنا قد وصف الشاعر الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه، أعرض أو لم يعرض، وكذا وصف الغيث بأنه يصيبك جئته أو ترحلت عنه. وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه الذي هو الإفاضة في حالتي الطلب وعدمه، وهذا هو التشبيه المجمل المذكور فيه المشبه والمشبه به. انظر المعاهد: 901/1/2.

(3) العيسُ: ج أعْيَس وعَيْساء: الناقة البيضاء المباركة التي يخالط بياضها شقرة: القاموس المحيط (ع ي س): 234/2.

(4) صدفت: أعرضت وانصرفت: المصدر السابق (ص د ف) 161/3.

(5) ريقه: أفضله والرَّيْقُ: تردد الماء على وجه الأرض من الضحضاح (ما رق من الماء على وجه الأرض): المصدر السابق (ر ي ق): 239/3.

(6) في المخطوط: «طلب» تصحيف.

(7) يعني: «دون القريب المبتذل»: المختصر: 457/3.

لأنَّ نيلَ الشيءِ، طَلَبُهُ ألَذُّ وموقعُهُ في النفس ألطفُ وبالسّيرةِ أوْلَى. وإنما يُعدُّ الخفاءُ في التعقيدِ حيثُ كانَ سببُهُ سوءَ تَرتيبِ الألفَاظِ واختلالَ الإنتقالِ منَ المعنَى المذكورِ إلى المعنَى المقصودِ. وقدْ يُتصرفُ في التشبيهِ القريبِ المبتذَلِ بمَا نزلَهُ منزلَةَ الغريبِ كقولِ أبِي الطَّيبِ[1]: [كامل]

لمْ تَلْقَ هذَا الوَجْهَ شمسُ نَهارنَا ... إلاَّ بِـوَجْهٍ لَـيْسَ فِـيهِ حَـيَاءُ

فإنَّ تشبيهَ الوجهِ الحسنِ بالشمس قريبٌ مُبتذَلٌ. لكنَّ حديثَ الحياءِ أخرجَهُ عنِ الابتذالِ، وصيَّرهُ غريباً[2].

والتَّشبيهُ في البيتِ مُكنًّى غيرُ مصرَّحٍ، وكقولِ الوطواطِ[3]: [كامل]

عَـزَمَاتُهُ مِـثْلُ الـنُّجُومِ ثَواقِـبا ... لَـوْ لَـمْ يَكُـنْ للثَّاقِـبَاتِ أفُـولُ

فإنَّ تشبيهَ العَزَماتِ بالنجومِ مُبتَذَلٌ. لكنَّ الشرطَ المذكورَ، وهوَ أنْ لاَ يكونَ لَهَا أُفولٌ، غريبٌ. ويُسمَّى هذَا التشبيهُ الذي في البيتِ بـ«التشبيهِ المشروطِ»، وهوَ أنْ يُقيدَ المشبّهُ [أوْ][4] المشبهُ بهِ أوْ كِلاهُمَا بشرطٍ وُجوديٍّ أو عدمِيٍّ، يدُلُّ عليهِ صريحُ اللَّفظِ أوْ سِياقُهُ.

## قوله:

**وبِحَسَبِ أدَاتِهِ: «مُرسَلٌ» إنْ ذُكِرَتْ، وإلاَّ فمُؤَكَّدٌ**

ومنهُ مَا أُضيفَ فيهِ المُشَبَّهُ بهِ إلى المشبَّهِ[5].

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمهُ اللهُ منْ تقسيمِ التشبيهِ بحسبِ وجههِ، أخذَ يقسمُهُ بحسبِ أداتهِ. فإنْ ذُكرتْ أداتُهُ فمرسَلٌ، كقولكَ: زيدٌ كالأسدِ، وإنْ حُذفَتْ أداتُهُ فمؤكَّدٌ كقوله تعالى:

---

(1) ديوانه: 31/1/1ق3ب44 (العكبري). و155/1 (البرقوقي).

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالإيضاح: 122/4 والمختصر: 457/3 والعقود: 35/2 والمعاهد: 39/1/2.

(2) في المخطوط: «بليغا» خطأ من سهو الناسخ، والتصويب من المصادر المتقدمة.

(3) سبق تخريج بيت الوطواط.

(4) زيادة اقتضاها السياق من المختصر: 464/3.

(5) الحد في التلخيص: 287 - 288 والمختصر: 458/3 - 466 (بإدماج وتقديم وتأخير).

﴿وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾[1]، أيْ: مثلَ مرِّ السحابِ[2].

ومنَ المؤكَّدِ ما أُضيفَ فيهِ المشبَّهُ بِهِ إلى المشبَّهِ كقولهِ[3]: [كامل]

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بالغُصُونِ وقَدْ جَرَى ذهبُ الأصيلِ على لُجَيْنِ المَاءِ

أيْ: على ماءٍ كاللُّجينِ، بضمِّ اللاَّمِ وفتحِ الجيمِ، وهوَ الفِضَّةُ[4].

## قوله:

**وبحَسَبِ الغرضِ** «مقبولٌ» إن أوْفَى بإفادتِهِ، وإلاَّ فَـ«مَرْدُودٌ»[5].

## شرح:

هذا تقسيمٌ بحسبِ رُكنِهِ الرابعِ وهو «الغرضُ».

فالتشبيهُ إنْ أوفى بإفادةِ الغرضِ **فمقبولٌ**، كالتشبيهِ بالمِسكِ في الرائحةِ، وإلاَّ **فمَردودٌ** كالتشبيهِ بالمسكِ في السَّوادِ لأنَّ أعرفَ الأشْياءِ فيهِ رائحتُهُ[6].

---

(1) سورة النمل/ 88.

(2) يرى النحاس في إعراب القرآن: 223/3: أن «تقديره: مراً مثل مرِّ السحاب» والملاحظة أيضا في الإشارة إلى الإيجاز: 279. والحديث هنا عن الجبال تزول عن مواضعها من هول يوم النفخ في الصور: انظر الجمان في تشبيهات القرآن: 176 - 177.

(3) هو أبو إسحاق واسمه إبراهيم بن أبي الفتح بن خفاجة ولد بمدينة شُقْر، شرق الأندلس (ت: 533هـ): ديوانه: 6.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالإيضاح: 125/4 والعقود: 37/2 والمعاهد: 95/1/2 وجامع العبارات: 772/2 - 773 وزهر الرياض الزكية: 19.

(4) القاموس المحيط (ل ج ن): 266/4.

(5) الحد في التلخيص: 288 والمختصر: 467/3 - 469.

(6) انظر في بيت أبي الطيب المذكور سابقا.

## [خاتمة][1]

## قوله:

[أعْلَى][2] مَراتبِ التشبيهِ في المبالغةِ حذفُ وجهِهِ وأداتِهِ فقطْ، [أ][3] أوْ مَعَ حذفِ المشبَّهِ ثم حذفِ وَجهِهِ أوْ أداتِهِ، أو حذفِ أحدِهِمَا معَ المشبَّهِ أيضاً. ولاَ قُوَّةَ لغيرِ ذلكَ[4].

## شرح:

لمَّا فَرغَ رحمَهُ [33/أ] [الله من ذكر التشبيه بحسب الغرض مقبول هو أو مردود][5] هذا بيانُ ما بينَ صِيَغِ التَّشبيهِ، إمَّا بعمومِ وجهِ الشبهِ منْ جهةِ الظاهرِ، وذلكَ يحصلُ بحذفِ وجهِهِ، وإمَّا بإجراءِ المشبَّهِ بهِ على المشبَّهِ[6]. هوَ نظرٌ إلَى الظاهرِ، وذلكَ إنَّما يحصلُ بحذفِ أداتِهِ.

فما اشتمَلَ علَى هذيْنِ الأمريْنِ فَهُوَ في غايةِ القُوةِ، كقولكَ: زيدٌ أَسَدٌ، وكقولكَ: أَسَدٌ. في مقامِ الإخْبارِ عنْ زَيْدٍ لكونهِ أسداً وإليهِ أشرتُ **بقَوْلِي**: «وأعْلَى مراتبِ التشبيهِ في المبالغةِ حذفُ وجههِ وأداتِهِ فَقَطْ، أوْ مَعَ حذفِ المشبهِ»[7] ومَا اشتَمَلَ على أحدِهِمَا فهوَ متوسِّطٌ في القوة والضعف، كقولكَ: زيدٌ كالأسدِ. أوْ: زيدٌ أسدٌ، في الجرأة. وكقولكَ: الأسدُ، وأسدٌ، في الجرأةِ. حيثُ أخبرتَ بذلكَ عنْ زيدٍ، **وإليهِ أشرتُ بقَوْلِي** «ثم حذفِ وجْهِهِ أوْ أداتِهِ أو حذفِ أحدِهِمَا معَ المشبَّهِ أيضاً»، ومَا خلاَ عنهُما فلاَ قوةَ لهُ، كقولكَ: زيدٌ كالأسدِ، في الجرأةِ، وكقولكَ: الأسدُ، في الجرأةِ: مُخبراً عنْ زيدٍ، **وإليهِ أشرتُ بقولي**: «ولاَ قوةَ لغَيرِ ذلكَ».

---

(1) زيادة اقتضاها التصنيف من التلخيص: 289 والمختصر: 946/3.

(2) زيادة من المصدرين السابقين.

(3) زيادة من المصدرين السابقين.

(4) الحد في المصدرين السابقين (بإدماج واختلاف في اللفظ).

(5) زيادة اقتضاها السياق من المصدرين السابقين.

(6) في المخطوط: «المشبه به» والتصويب من المختصر: 475/3.

(7) قوله هذا من الحد المتقدم حيث سقط لفظ [أعلى] من المخطوط.

**الشيخ**[1] رضي اللهُ عنهُ: ولاَ يبعُدُ أنْ يفرقَ بينَ الأربعةِ المتوسطةِ. فإنَّ حذفَ الأداةِ أقوَى منْ حَذْفِ وجهِ الشبهِ. فجعلَ المشبهُ عينَ المشبهِ بهِ منْ جهةِ الظَّاهِرِ.

**قلتُ:** وهوَ حَسَنٌ ظاهِرٌ.

## [المجاز المفرد]

## [قوله][2]

والمجازُ إمَّا **مُفردٌ**[3] **أو مُركَّبٌ.** فالمفردُ هوَ الكلمةُ المستعمَلَةُ في غير مَا وُضِعَتْ لهُ في اصطِلاحِ التَّخاطُبِ على وجهٍ صحيحٍ معَ قرينةِ عدمِ إرادةِ مَا وُضعتْ [لَهُ][4].

## شرح

لَمَّا فرغَ رحمَهُ اللهُ منْ ذكرِ أحكامِ التَّشبيهِ، أخذَ في المقصَدِ الثَّاني منْ علمِ [البيانِ][5] وهوَ المجازُ. وهُوَ إمَّا مفردٌ[6] أوْ مُركَّبٌ.

فالمُركَّبُ يَأتي إنْ شاءَ اللهُ.

**والمفردُ** هوَ الكلمةُ المستعملَةُ[7] في غير مَا وُضعتْ في اصطلاحٍ وقعَ بهِ التَّخاطُبُ على وجْهٍ صحيحٍ معَ قرينةِ عدمِ إرادةِ مَا وُضعتْ لهُ[8].

فقولُهُ: «هوَ الكلمةُ» جنسٌ، وقولُهُ «المستَعملَةُ»: أخرجَ بهِ غيرَ المُسْتعْملةِ، لأن الكلمةَ قبلَ اسْتعمالِها لا تُسمّى حقيقة ولا مجازاً، وقوله: «في غير ما وُضعتْ له في

(1) انظر قول التفتازاني في المختصر: 475/3 (باختلاف قليل).
(2) زيادة اقتضاها التصنيف.
(3) في المخطوط: (والمجاز إما مفرد إما مفرد) بتكرار لفظ «إما مفرد» فاقتضى حذفه.
(4) زيادة من التلخيص: 294 والمختصر: 2/4 - 3 حيث الحد (بإدماج وتقديم وتأخير).
(5) بياض في المخطوط والزيادة اقتضاها السياق من المختصر: 2/4.
(6) قال في شرح الفوائد: 245: «إن المراد بالمفرد عندهم ما يقابل الجملة لا ما يقابل المركب».
(7) في المختصر: 6/4 - 22: «الكلمة قبل الاستعمال، لا تُسمى حقيقة ولا مجازا».
(8) انظر التلخيص: 293 - 294 والمختصر: 5/4 (باختلاف في اللفظ) وانظر بماذا يعرف المجاز في تسهيل الحصول: 122.

اصْطِلاحٍ وقعَ به التّخاطُبُ أخرجَ بِهِ الحقيقةَ[1]، وهيَ اللفظُ المستعملُ فيمَا وضعتْ في اصطلاحٍ وقعَ بِهِ التخاطبُ.

فدخلَ مجازٌ مُستعملٌ فيمَا وُضعَ لهُ في اصْطلاحٍ آخَرَ[2]، كالصلاةِ إذَا استُعملتْ، في خطابِ عُرْفِ الشَّرعِ في الدُّعاءِ، وكذَا [33/ب] إذَا استُعْملتْ في خطابِ عُرْفِ اللُّغةِ في ذاتِ الأركانِ.

وقولُهُ «على وجهٍ صحيحٍ»[3]: أُخرجَ بِهِ الغلطُ[4]. وهوَ ما وقعَ منْ غير علاقةٍ مُعتبرةٍ. نوعُها كقولكَ: خذْ هذا الفرَسَ مُشيراً لِكتابٍ[5].

وقولُهُ: «معَ قرينةِ عدمِ إرادةِ مَا وُضعتْ لهُ»: يُخرجُ الكنايةَ لأنهَا مستعملةٌ في غير ما وُضعتْ لهُ مع جوازِ إرادتِهِ[6].

## قوله:

فإنْ كانتِ العلاقةُ غيرَ المشابهَةِ **فمُرسَلٌ** كتسميَةِ الشيءِ باسمِ جُزْئهِ أوْ سببِهِ أو عكْسِهِما أو باسم ما كانَ عليهِ، أو مَا يكونُ عليهِ أو حالِهِ، أو مَحَلِّهِ أو آلَتِهِ، وإلا **فاستعارةٌ**، وهيَ اللفظُ المستعملُ فيمَا شبهَ بمعناهُ الأصليّ لعلاقةِ المشابهةِ. وكثيراً ما تُطلقُ على فعلِ المتكلمِ. وهو استعمالُ اسمِ المشبَّهِ بهِ في المشبَّهِ، فيكونُ المشبَّهُ بهِ مُستعاراً منْهُ، والمشبَّهُ مستعاراً لَهُ واللفظُ مُستعاراً منَ الأوّلِ لِلثَّانِي[7].

---

(1) لعل الحقيقة تعرف بعلامة التبادر؛ وعدم صحة النفي بخلاف المجاز. تسهيل الحصول: 157.

(2) انظر متى يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز ومتى لا يجوز في المصدر السابق، حيث ذكر الدمشقي أنه لا يجوز ذلك بينهما عند الحنفية والبيانيين، وهو جائز عند النحويين كما في التضمين النحوي. ففيه جمع بينهما لأنه إشراب كلمة معنى كلمة أخرى لتتعدى تعديتها بخلاف التضمين البياني فإنه استعمال اللفظ في الموضوع له، وتقدير حال من المعنى الآخر.

(3) أي: «متعلق بالمستعملة»: المصدر السابق الثاني: 24/4.

(4) يقصد: من تعريف المجاز: المصدر نفسه: 26/4.

(5) المثال في المختصر: 26/4 بزيادة: «لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح».

(6) يقصد: «لإرادة ما وضعت له».

(7) الحد في التلخيص: 295 - 298، والمختصر: 27/4 - 42 (بإدماج وبعض اختلاف).

# شرح

**اعلمْ**، وَفَّقَنَا اللهُ وإياكَ، أنَّ المجازَ، بسببِ علاقتهِ[1] قسمانِ:

**الأول**: يسمَّى **مُرْسَلاً**: وهوَ ما كانتِ العلاقةُ فيهِ غيرَ المُشابهةِ.

فمنهُ تَسميَةُ الشيءِ باسمِ جُزْئِهِ، كتَسميَةِ الجاسوسِ عَيْناً.

ومنهُ تَسميتُهُ[2] باسمِ سَبَبِهِ، كقولهِمْ: رَعَيْنَا الغَيْثَ. أيْ: النباتَ الذي سَبَّبَهُ الغيثُ.

ومنهُ تسميةُ الجزءِ باسمِ كُلِّهِ، كقولهِ تعالَى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم[3] مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ[4] حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[5]. فَأطلقَ الأصابعَ على الأنامل الَّتي هي جُزْؤُهَا[6].

ومنهُ تسميةُ الشيءِ باسمِ مُسبَّبِهِ نحوُ: أمْطرتِ السماءُ نباتاً. أيْ غَيْثاً.

ومنهُ تسميةُ الشيءِ باسمِ ما كانَ عليهِ، كقولهِ تعالى: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾[7]، أيْ: الَّذين كانُوا يَتَامَى. إذْ لاَ يتِمُ بعدَ البُلوغِ[8].

ومنهُ تَسميةُ الشيءِ باسمِ لا يكونُ فِي الزَّمَانِ المستقبلِ، كقولكَ: وجدتُهُ يَعصِرُ خَمْراً[9]. أيْ: عَصيراً يُؤُولُ إلى الخَمْرِ[10].

---

(1) قال في جامع العبارات: 83 «ان العلماء حصروا بالاستقراء طرق الاتصال [علائق المجاز] في خمسة وعشرين نوعا تنظر أيضا في كتاب الحذاقة بأنواع العلاقة للدمنهوري: 1 - 4 وتسهيل الحصول: 165 - 167.

(2) في المخطوط: «تسمية» تصحيف.

(3) أي: «في أصمغة آذانهم» الإشارة إلى الإيجاز لابن عبدالسلام: 195.

(4) أي: «من أجل الصواعق أو من خوفها» المصدر السابق.

(5) سورة البقرة/ 19.

(6) اعتبر في جامع العبارات: 83 - 231: «الجعل في الآذان حقيقة لا مجازا باعتبار نسبته لبعض منه وهو الأنملة».

(7) سورة النساء/2.

(8) تنظر أمثلة قرآنية أخرى في جامع العبارات: 239.

(9) لعله استوحى المثال من قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ يوسف/ 36.

(10) المختصر: 41/4.

ومنهُ تَسميةُ الشَّيءِ باسمِ حَالِّهِ، أيْ: باسمِ مَا حَلَّ فيهِ، كقولهِ تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾[1] أيْ: فَفي الجنَّةِ الَّتي تَحُلُّ فِيهَا الرَّحمةُ[2].

ومنهُ تسميةُ الشيءِ باسمِ مَحَلِّهِ كقولهِ تعالى: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾ ﴾[3]، أي: فلْيدْعُ أهْل ناديه[4]، أي: أهْلَ مَجْلِسِهِ.

ومنهُ تَسميةُ الشيءِ باسمِ آلَتِهِ، نحوُ: ﴿ وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْآخِرِينَ ﴿٨٤﴾ ﴾[5] أي: ذِكْراً حَسَناً [34/أ][6].

## [الاستعارة]

**الثاني**: يُسمَّى **استعارةً** وهيَ اللفظُ المستعملُ فيمَا شُبِّهَ بِمَعْنَاهُ الأصْلِيِّ لِعلاقَةِ المُشابهَةِ، كقولكَ: أرَأيْتَ أَسَداً يَرْمِي؟. وهيَ مجازٌ لُغويٌّ[7]، لأنها موضوعةٌ للمشبَّهِ لاَ للمشبَّهِ بِهِ ولاَ لأعمَّ منهُما[8].

والاستعارةُ تُفارقُ الكذبَ بالبِناءِ على التَّأْويلِ[9]، وهُوَ جَعْلُ أفرادِ المشبَّهِ بِهِ قسمَيْن وبِنَصْبِ القَرينَةِ على إرادةِ خلافِ الظاهرِ[10]، فلا تكونُ الاستعارةُ عَلَماً لِمَا علمتَ منْ أنَّهَا تقتَضِي إدخالَ المشبهِ في جنْسِ المشبَّهِ بهِ فجَعَلَ أفرادَهُ قسمَيْن: مُتَعارَفاً وغيرَ مُتعارَفٍ.

(1) سورة آل عمران/ 107.
(2) تنظر أمثلة قرآنية أخرى في الإشارات: 236 وجامع العبارات: 238.
(3) سورة العلق/ 17.
(4) التبيان للعكبري: 1295/2 والدرر في اختصار المغازي والسير: 46 والإشارة إلى الإيجاز: 109 والمختصر: 41/4 وجامع العبارات: 234.
(5) سورة الشعراء/ 84.
(6) التلخيص: 299 - 300 والمختصر: 42/4.
(7) المصدران السابقان: 304 و: 45/4 - 68.
(8) انظر ترادف المجاز والاستعارة عند الأصوليين في تسهيل الحصول: 164.
(9) في المصدرين السابقين: 306 و68/4 بزيادة «في الثاني».
(10) زاد في المختصر: 68/4: «بخلاف الكذب فإن قائله لاينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر».

فإِذَا تضمَّنَ العلمُ نَوْعَ وَصْفيَّةٍ بسببِ اشتهارهِ بوصفٍ منَ الأوصافِ[1]، يُتَجَوَّزُ بهِ للاستعارَةِ، فتقولُ: رأيتُ حاتِمًا. لأنَّهُ تَضمَّنَ الاتِّصافَ بالجودِ حتَّى كأنَّهُ موضوعٌ[2] لِلجَوَادِ. فيتناولُ المفردَ المتعارفَ المعهودَ منْ طَيِّئٍ[3].

والمفردُ الغيرُ المتعارفِ، وهوَ مَنِ اتصفَ بالجودِ لكنَّ استعمالَهُ فيهِ استعمالٌ في غيرِ الموضوعِ لَهُ، فَهُوَ استعارةٌ[4].

**واعلمْ** أنَّ[5] كَثيراً مَا تُطلقُ الاستعارةُ على فِعل المتكلِّمِ، أعنِي على استعمالِ اسمِ المشبَّهِ بهِ في المشبَّهِ، فتكُونُ مصدراً ويَصِحُّ منهُ الاِشتقاقُ، فيكونُ المتكلمُ مُسْتَعيراً أو[6] يكونُ المشبَّهُ بهِ مُستعاراً، أو[7] يكونُ المشبَّهُ بهِ للمشَبَّهِ.

قوله:

وهيَ **بِحسبِ اجتماعِ الطَّرفيْنِ**: «وِفَاقِيَّةٌ»، إنْ أمْكَنَ اجتماعُهُما في شيْءٍ سُمِّيتْ «تَمَلُّكَ الاِستعارةِ».

وفاقيةٌ كـ(أحْيَيْنَاهُ) في قولهِ تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾[8].

## [شرح][9]

فالمستعارُ منهُ الحياةُ، والمُستَعارُ الهُدَى[10]. وهُمَا مِمَّا يُمكنُ اجتماعُهُما.

---

(1) حتى يصير متى أطلق فُهِمَ منه الوصف.

(2) في المخطوط: «موضع» تصحيف والتصويب من المختصر: 71/4.

(3) في المخطوط: «وطئ» تحريف. والتصويب من المصدر السابق.

(4) القولُ في المختصر: 71/4 بمثال: «رأيتُ اليوم حاتماً». و«الفرد» مكان «المفرد».

(5) لعله يريد: «أنه»فسقط ضمير الشأن.

(6) لعله يريد: «و» بدل «أو» فيهما.

(7) نفس الملاحظة.

(8) سورة الأنعام/ 122.

(9) زيادة اقتضاها سياق التصنيف.

(10) المختصر: 76/4 والإشارات: 214 – 215 وفيه: «أي: ضالافهديناه» ونتائج الفكر في النحو: 26.

وإنْ لمْ يكُنِ اجْتماعُهُما في شيْءٍ سُمِّيتْ «عِنَادِيَّةً»[1]، كَ(مَيّتاً) مِنْ قولهِ تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾[2]، لأنَّ المستعارَ منهُ «الموتُ»، والمستعارَ لهُ «الضَّلالُ». ولاَ يمكنُ اتِّصافُ الميتِ بالضَّلالِ[3].

## قوله:

**وبحَسَبِ الجَامعِ** «[عَامِّيَّةٌ][4] مُبْتَذَلَةٌ]، إنْ كانَ، الجامعُ مبتذَلاً ظاهِراً وإلاَّ فـ«خَاصِّيَّةٌ غَرِيبَةٌ».

وقدْ تَحصُلُ الغَرابةُ في العامِّيةِ بالتصرفِ فيهَا، وجامعُ الطرفَيْنِ إذَا دخلَ في حقيقةِ الطرفَيْنِ أوْلاً[5].

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمهُ اللهُ منْ تقسيمِ الاستعارةِ بحسبِ الطَّرفَيْنِ أخَذَ يُقسمُها بحسبِ «الجامِعِ» وهُوَ المعنَى الَّذي قُصِدَ اشتِراكُ الطرفيْنِ فيهِ، وهُوَ الَّذي يُسمَّى في التشبيهِ «وجهاً».

فالجامِعُ [34/ب]. إن كانَ مُبْتَذَلاً[6] ظاهراً سُمِّيَتْ تِلكَ الاستعارةُ **عاميَّةً** لاطِّلاعِ[7] العامَّةِ عليْهَا، كقولكَ: رأيْتُ أَسَداً يَرْمِي[8]، وإلاَّ سُميَتْ **خَاصِّيَّةً**، أو لا يطلعُ عَليهَا إلاَّ الخاصَّةُ.

والغَرابةُ قَدْ تكونُ في نفسِ الشَّبهِ كَـ«احْتَبَى» منْ قولهِ في وصفِ فَرسِهِ بالعَقْلِ، إذْ يَجْعلُ عِنانَهُ بِقَرَبُوسِهِ[9]، ويذهبُ لزيارةِ أحِبَّتِهِ فيمكثُ بِمكانِهِ يَعلِكُ الحديدَةَ

(1) ينظر تفصيلها في جامع العبارات: 86 - 215.

(2) سورة الأنعام/ 123.

(3) في المخطوط: «بالإضلال» تصحيف والتصويب من التلخيص: 308 والمختصر: 4/75 - 77.

(4) بياض في المخطوط فاقتضى السياق زيادة اللفظ من التلخيص: 310 والمختصر: 4/85.

(5) الحد في المصدرين السابقين (بإدماج وتصرف في بعض اللفظ).

(6) في المخطوط: «متبذلا» تصحيف.

(7) في المخطوط: «الاطلاع» تصحيف.

(8) المثال في اتلخيص: 311 والمختصر: 4/86.

(9) والقَرَبوس: مقدمة سرجه: جمهرة اللغة: (باب فَعَلول) 3/1240. قال في المعاهد: 2/1/132: «ولا =

المُعْتَرِضَةَ في فَمِهِ[1]. [كامل]

وإذَا احْتَبَــى قَرَبُوسَــهُ بِعِــنَانِهِ        عَلَكَ الشَّكِيمَ إلى انْصِرَافِ الزَّائِرِ

فشبَّهَ هَيْئَةَ وُقوعِ العِنَانِ في موقعِهِ من القَرَبوسِ مُمتداً إلى جانِبَيْ فَمِ الفَرسِ بِهَيْئَةِ وقوعِ الثوبِ موقعَهُ من رُكبةِ المُحْتَبِي، كقولِهِ[2]: [طويل]

ولَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنىً كُلَّ حَاجَةٍ        ومَسَّحَ بالأرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

وشُدَّتْ على دُهْمِ المَهَارِي رِحَالُنَا        ولَمْ يَنظُرِ الغادِي الذِي هُوَ رائِحُ

أخَذْنَا بأطْرَافِ الأحَادِيثِ بَيْنَنَا        وَسَالَتْ بأعْنَاقِ المَطِيّ الأبَاطِحُ.

أي: لَمَّا فرغْنَا منْ أدَاءِ مناسِكِ الحَجِّ ومسَّحنَا[3] أرْكَانَ البيتِ عندَ طوافِ الوَداعِ

---

=

تُسكَّن الراء إلا في ضرورة الشعر» وشرح الفصيح للزمخشري: 403/2.

(1) القائل يزيد بن مسلمة بن عبدالملك بن مروان، يصف فرسا له بأنه مؤدب: في الإيضاح: 71/5 والمعاهد: 213/1/2.

وهو لمحمد بن يزيد من ولد مسلمة بن عبدالملك: في كتاب البديع لابن المعتز: 20 والإشارات: 216.

والبيت دون عزو في التلخيص: 311 والمختصر: 86/4 - 87.

وقد استعار الاحتباء للهيئة الحاصلة من قربوس السرج والعنان بجامع السكون والتأدُّب، والزائر هو الشاعر.

(2) القائل هو كثير (ت105هـ بالمدينة): ديوانه بتحقيق د. إحسان عباس: 255ق: 5.

والأبيات له في زهر الآداب: 405/1/2 والكشاف: 528/4 والإيضاح: 241/5 وزهر الرياض الزكية: 85 - 86. وفي العقود: 50/2 عزاها إلى كثير أو ابن الطثرية» (ت: 126هـ) وفي ديوانه أيضا: 64.

والبيت الأول والثالث في المثل السائر: 340/1 والمنزع البديع: 211 والتبيان للطيبي: 252 - 253 والطراز: 115.

وهما لكثير وغيره في ربيع الأبرار: 249/1، ولعقبة بن كعب وليزيد بن الطثرية في المثل السائر: 340/1 - 341.

والبيت الثالث مفردا دون عزو في الدلائل: 74، 75، 294، 296 والتبيان لابن الزملكاني: 45 وجامع العبارات: 284/1. وهو لابن الطثرية في قانون البلاغة: 91 وفتح القدوس (مخ): 368 وفي المجاز لابن كيران: 117. ودون نسبة في أمالي القالي: 166/ ذ والصناعتين: 73 وأسرار البلاغة: 21 - 22 والإشارات: 144 والإيضاح: 424/2 (عجز البيت الثالث فقط).

(3) في المخطوط: «مسكنا» تصحيف.

وشددْنَا الرِّحَالَ على سُودِ[1] المَهاري (جمعُ مَهْرِيَّةٍ، وهيَ النَّاقةُ المنسوبَةُ إلى المَهْرَةِ بن عَيْدَانَ بَطْنٍ مِنْ قُضَاعَةَ)[2]، وارتحلْنَا ولمْ ينظُرِ السَّائِرونَ في الغَدَاةِ السَّائرينَ[3] في الرَّواحِ، أخَذْنَا في الأحاديثِ وأخذَتِ المَطَايَا في سُرعةِ السيْرِ، فاستعارَ سيْلاً منَ السُّيولِ الواقِعةِ في الأباطِحِ لسَيْرِ الإبِلِ سيْراً بسُرعةٍ وسلاسَةٍ. والشَّبَهُ[4] فيهَا ظاهرٌ عامِّيٌّ، لكنْ تصرَّفَ فيهِ بمَا أفادَهُ اللَّطَافَةَ والغَرابَةَ حيثُ أسندَ السيلانَ إلى الأباطحِ دونَ المطِيِّ وأعناقِهَا، فأفادَ أنَّهُ امتلأتِ الأباطحُ منَ الإبِلِ. وإنَّما جعلَ السيلَ بالأعناقِ لأنَّ بهِا في الغالبِ تَظهَرُ سرعةُ سيْرِ الإبلِ[5].

**واعلمْ** أنَّ الجامعَ تارةً يكونُ داخلاً بِمفعومِ الطرفيْنِ[6]، كقولكَ: زيدٌ طارَ إلى الحرْبِ[7]. فاستعرتَ الطَّيرانَ إلى العَدْوِ، والجامِعُ بَيْنَهُمَا قَطعُ المسافَةِ بسرعةٍ وهوَ داخلٌ فيهِمَا، إلاَّ أنَّهُ في الطَّيرانِ أقْوَى[8].

وتارةً يكونُ غيرَ داخِلٍ في مفهومِ الطرفَيْنِ كاستعارةِ الشمس للوجْهِ المُتَهَلِّلِ[9] في قولكَ: رأيتُ شمساً، واللهُ أعلمُ.

## وقوله:

**وبحسبِ الطَّرفَيْنِ والجامعِ** سِتَّةُ أقسامٍ، لأنَّ الطرفيْنِ إمَّا حِسّيَّانِ، والجامعُ

---

(1) في المخطوط: «سودي» بالياء تصحيف.

(2) «مهرة أيضا منطقة في جنوب الجزيرة العربية بين حضرموت واليمن، اشتهرت باللبان» تاريخ العرب (مطول): 22/1 - 43 - 68.

(3) في المخطوط: «سائرين» بالتنكير، تصحيف، والتصويب من المواهب: 89/4.

(4) في المخطوط: «المشبه» تصحيف والصواب ما أثبتنا.

(5) الشرح في مواهب الفتاح: 89/4 - 91 (باختزال) والعرب تطلق العنق على الجماعة متتابعة: المذكر والمؤنث للسجستاني: 112، وفي الحديث: (يخرج عنق من النار...) مسند أحمد: 336/2 والترغيب: 46/4.

(6) هما المستعار له والمستعار منه.

(7) يبدو أنه استمد المثال من قوله صلى الله عليه وسلم: (خير الناس رجلٌ ممسكٌ بعنان فرسه كُلَّما سمع هيعةً طار إليها): كما في مواهب الفتاح: 89/4 - 91. والحديث في سنن ابن ماجة: 1316/2 رقم: 3777 (باختلاف في اللفظ قليل).

(8) التلخيص: 310 والمختصر: 80/4 بزيادة صيغة: «أقوى منه في العدو».

(9) في المخطوط: «المهتال» تحريف، وتصويبه من المصدرين السابقين: 313 - و85/4.

حِسِّيٌّ أو[1] عَقْلِيٌّ أو مُخْتلِفٌ، وإمَّا عَقْلِيَّانِ أو مُختلِفَانِ، والجامِعُ [35/أ] عَقْلِيٌّ[2].

## شرح:

لَمَّا فَرَغَ رحمةُ اللهُ منْ تقسيمِ الاستعارةِ بحسبِ الجامعِ، أخَذَ يُقسِّمُهَا بحسَبِ «الطَّرفيْنِ والجامعِ». وهيَ بِحسبِ ذلكَ ستةُ أقسامٍ[3] الأولى.

### الأوَّلُ:

«كلٌّ منَ الطرفيْنِ حِسِّيٌّ والجامعُ حِسِّيٌّ»، كقولهِ تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا[4] جَسَدًا ﴾[5]. فالمستعارُ منهُ ولدُ البقرةِ، والمستعارُ لهُ الحيوانُ الذي خلقَهُ اللهُ منْ حُلِيِّ القِبطِ التي سَبكتْها نارُ السَّامِرِيِّ[6] عندَ إلْقائِهِ[7] في تلكَ الحلِيِّ التُّربةِ الَّتي أخذَهَا منْ مَوْطِئِ فرسِ جبريلَ عليهِ السلامُ، والجامعُ الشَّكلُ[8]. فإنَّ ذلكَ الحيوانَ كانَ على شَكْلِ وَلَدِ البقَرَةِ. وكلٌّ منَ الثَّلاثَةِ يدرَكُ بالبَصَرِ.

### الثاني:

«كلٌّ منَ الطرفَيْنِ حِسِّيٌّ والجَامعُ عقْلِيٌّ» كقولهِ تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾[9]. فالمستعارُ منهُ كشطُ الجلدِ عنِ الشَّاةِ ونحوهَا.

---

(1) في التلخيص: 312 والمختصر: 93 - 94 بلفظ: «وإما».

(2) الحد في المصدرين السابقين: 313، 4/90 - 97 (بإدماج).

(3) الأقسام والتقسيم في المصدرين السابقين: 312 - 313 و4/91 - 97 وأيضا في الإشارات: 218 - 219.

(4) أي: عجلا بدنا. و: جسدا: منصوب على البدلية: الكشاف: 118/2.

(5) سورة طه/ 88.

(6) وأما السامري واسمه موسى بن المظفر فقد كان من القوم الذين يعبدون البقر: التعريف والإعلام للسهيلي: 108 - 205 وقصص الأنبياء: 220.

(7) في المخطوط: «القائمة» تصحيف.

(8) هذا الشرح في المختصر: 92/4 (بتصرف) وانظره في الكشاف: 118/2 والإشارات: 218 - 219 حيث قال «إنما قال: جسدا ليخرج الصورة المنقوشة على الحائط المشابهة لولد البقرة في الصورة فقط فإنها ليست بجسد».

(9) سورة يس/ 37.

والمستعارُ لَهُ كشفُ الضَّوءِ عنْ مكانِ الليلِ، وهُمَا حِسِّيَّانِ والجامعُ تَرتيبُ ظُهورِ اللَّحمِ على كشطِ الجلدِ، وتَرتيبُ ظهورِ الظُّلمةِ على كشفِ الضَّوءِ عنْ مكانِ اللَّيل[1]. وهذا مَعْنَى عقليٌّ فتأمَّلْهُ[2].

## الثالث:

«كلٌّ منَ الطرفَيْنِ حِسِّيٌّ والجامعُ مُختلفٌ»، أيْ: بعضُهُ حسيٌّ وبعضهُ عقليٌّ، كقولكَ: رأيتُ شَمساً، حيثُ أردتَ إنساناً[3] كالشمس في حُسنِ الطَّلْعَةِ ونَباهَةِ الشَّأنِ. لأنَّ حسنَ الطلعةِ حِسيٌّ ونباهةَ الشَّأنِ عقليٌّ، والجامعَ مِنْهُمَا[4].

## الرابع:

«كلٌّ منَ الطرفيْنِ عقْلِيٌّ والجامعُ عقليٌّ» نحوُ: ﴿ مَنْۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾[5] فإنَّ المستعارَ منْهُ النَّوْمُ[6]، والمستعارَ لَهُ الموتُ والجامعُ البعْثُ. وهوَ في النَّوْمِ أقْوَى. كُلٌّ مِنَ الثلاثَةِ عقليٌّ[7].

## الخامس:

«المستَعارُ منهُ حِسِّيٌّ والمستَعَارُ لَهُ عقْلِيٌّ والجامعُ عقليٌّ»، كقولهِ تعالى:

---

(1) قال في تلخيص البيان: 229 - 230 ﴿ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴾: «فإذا الناس قد دخلوا في الظلام كما يقال أفجروا وأنجدوا وأتهموا» وكأنه يقصد أن الهمزة للصيرورة.

(2) انظر المختصر: 94/4 - 95 وأيضا: إعراب النحاس: 394/3 وتلخيص البيان: 229 - 230. والإشارات: 219 والتبيان للعكبري: 1083/2 وجامع العبارات: 289.

(3) في المخطوط: «غناسا» تصحيف، والتصويب من التلخيص: 3/3 والمختصر: 102/4.

(4) الشرح في المصدرين السابقين (بتصرف).

(5) سورة يس/ 52.

ويقرأ شاذا: ﴿ مَنْ بَعَثَنَا ﴾ متعلق «بويل» تفصيله في إعراب النحاس: 399/3 - 401 والتبيان للعكبري: 4108/2، 399/3 - 401.

(6) في التلخيص: 313 والمختصر: 103/4 بلفظ: «الرُّقاد».

(7) انظر التلخيص: 3/3 والمختصر: 104/4 وتلخيص البيان: 230 والإشارات: 220 وجامع العبارات: 292/1.

﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾[1]. فإنَّ المُستعارَ [مِنْهُ][2] شَقُّ الزُّجاجةِ وغيرِهَا، وهوَ حِسّيٌّ والمستعارُ لهُ إبانَةُ الأمرِ[3]. والجامعُ التَّأثيرُ، وكلٌّ منهُمَا عقليٌّ فَتَأمَّلْهُ.

## السادس:

«المُستَعَارُ منْهُ عَقْلِيٌّ، والمُستعارُ لَهُ حِسّيٌّ، والجامعُ عَقْلِيٌّ»، كقولهِ تعالى: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ حَمَلۡنَٰكُمۡ فِي ٱلۡجَارِيَةِ ۝ ﴾[4]. فالمستعارُ منهُ التَّكبُّرُ. لأنَّ الطُّغيَانَ حقيقةٌ فيهِ[5]. وهوَ عقليٌّ، والمستعارُ لهُ كثرةُ الماءِ، وهوَ حِسّيٌّ، والجامعُ الاستِعلاءُ المُفرطُ وهو عقلي[6].

## تنبيه:

القسمةُ[7] العقليةُ تقتضي اثْنيْ[8] عشَرَ قِسْماً، لأنَّ الطَّرفَيْنِ [35/ب] إمَّا حِسّيانِ أو عقليَّانِ والمستعارُ منهُ فقطْ حسّيٌّ والمستعارُ لهُ عقْليٌّ أو حسيٌّ أو مختلفٌ، لكن سقطتْ منْهَا ستَّةٌ وهي التي يلزمُ منْهَا أن يكونَ الجامعُ حسّياً أو مُختلِفاً، وأحدُ الطرفينِ أو كلاهُمَا عَقليٌّ، لاستحالةِ أن يُدركَ بالحِسّيِ من[9] غيرِ الحِسّيِ شيءٌ، لأنَّ وجهَ الشَّبَهِ أمرٌ مأخوذٌ منَ الطَّرفَيْنِ موجودٌ فيهمَا. وكلُّ ما يُؤخذُ منَ العقليِّ ويوخَذُ فيهِ أن يُدركَ بالعقليِّ لا بالحسِّيِ، لأنَّ المدرَكَ بالحسِّيِ لا يكونُ جِسماً أو قائماً بالجِسمِ.

---

(1) سورة الحجر/ 94 وتمامها: ﴿ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾.

(2) زيادة اقتضاها المقام من التخيص: 313 والمختصر: 106/4.

(3) في المصدرين السابقين: 314 و106/4، «والمستعار له: التَّبليغ».

(4) سورة الحاقة/ 11.

(5) معنى ﴿ طَغَا ٱلۡمَآءُ ﴾: كثر على خزانه، فلم يضبطوا مقدار ما خرج منه كثرة، لأن للماء خزنة وللرياح خزنة من الملائكة عليهم السلام»: تلخيص البيان: 302.

(6) التلخيص: 314 والمختصر: 107/4. (بتقديم وتأخير).

(7) في المخطوط: «القسيمة» تصحيف.

(8) في المخطوط: «اثنا».

(9) لعله أراد: «و» بدل: «مِن».

## قوله:

**وبِحسبِ اللَّفظِ المستعارِ:** «أصْليَّةٌ»[1] إنْ كانَ اسمَ جِنْسٍ[2]، كأسدٍ وقَتْلٍ، وإلا فـ«تَبَعيَّةٌ»، كالصفةِ والفعلِ[3] والحرْفِ[4].

## شرح:

لمَّا فرغَ من تَقسيمِ الاستعارةِ بحسبِ الطرفينِ والجامعِ، أخذَ يقسمُها بحسبِ اللَّفظِ المستعارِ.

فاللفظُ المُستَعارُ إنْ كانَ اسمَ جنسٍ تحقيقاً، كقولكَ: رأيتُ أسداً يَرْمي. أو تأويلاً، كقولكَ: رأيتُ اليومَ حاتِماً، فالاستعارةُ «أصْلِيَّةٌ»، كانَ ذلكَ الجنسُ منَ الأعيانِ كما تقدمَ أو منَ المعَاني، كالقَتْلِ إذَا استُعيرَ للضَّربِ الشديدِ، وإنْ لمْ يكنِ اسمَ جنسٍ فالاستعارةُ «تَبَعِيَّةٌ»، كقولكَ في أصلِ[5] الفعلِ[6]، نطقتِ الحالُ بكذا، وكقولكَ في الصِّفَةِ[7]: الحالُ ناطقةٌ[8] بكذا، وكقولكَ في الحرفِ: زيدٌ في نعمةٍ.

**تنبيه:**

تشبيهُ الاستعارةِ التَّبعيَّةِ في الصفةِ والفعلِ بمعنَى المصدرِ: لأنَّ المقصدَ الأهمَّ منَ الصفاتِ وأسماءِ الزمانِ والمكانِ والآلةِ إنَّما هُو المعنَى القائمُ بالذاتِ، لأنَّـ[ـهُ][9] نفسُ الذاتِ.

وفي الحرفِ لِمتعلّقِ[10] معناهُ. ومنْ ثَمَّ سُميتْ تَبعيةً. والمرادُ لمتعلّقِ معنَى

(1) في المخطوط: «أصليا» تصحيف والتصويب من التلخيص: 314.

(2) «حقيقةً أو تأويلاً»: المختصر: 108/4.

(3) في التلخيص: 314: «وما يشتق منه» أي من الفعل.

(4) الحد في المصدر السابق وفي المختصر: 108/4 - 113 (بقليل اختلاف).

(5) في المخطوط: (أصل في الفعل) بزيادة لفظ «في» فاقتضى السياق تصويبه.

(6) أضاف في التلخيص: 314: «وما يشتق من الفعل».

(7) ما يشتق من الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة.

(8) في المخطوط: «ناصفة».

(9) زيادة اقتضاها السياق.

(10) في المختصر: 116/4 «لمتعلق» ويقصد: «لما تعلق به معنى الحرف».

الحرفِ مَا يعبَّرُ بهِ عنْهُ عندَ تفسيرِ معانيهِ[1]، كقولكَ:

«مِنْ»: معناهَا ابتداءُ الغايةِ.

و«في»: معناهُ الظَّرفيةُ

و«كَيْ»: معناهُ الغرضُ

و«لَعَلَّ»: معناهُ التَّرجِّي.

فابتداءُ الغايةِ والظرفيةُ والغرضُ والترجِّي ليستْ مِنْ معاني الحروفِ، وإلاَّ لَمَا كانتْ حُروفاً لأن الاِسميَّةَ والحرفيَّةَ إنما هي باعتبارِ المعْنَى، وإنَّمَا هيَ مُتَعَلَّقاتُ معانيهَا[2].

## قوله:

**وبحسبِ غيرِ الطرفينِ والجامعِ** «مُطْلَقَةٌ» إنْ لمْ تَقْتَرِنْ[3] بصفةٍ ولا تفريعِ كلامٍ، وإلا فإنْ كانَ المقارَنُ مُلائماً للمُستعارِ له «فمجرَّدةٌ» وإن كانَ مُلائماً للمسْتعارِ منهُ «فمُرَشَّحَةٌ». وقدْ يُجمعُ التَّرشيحُ والتَّجريدُ. وأبْلغُهَا التَّرشيحُ المنفردُ. ومَبْنَى التَّرشيحِ [36/أ] على تناسي التشبيهِ وادِّعاءِ أنَّ المستعارَ لهُ نفسُ المستعارِ [مِنْهُ][4] لا شيءَ شبيهٌ بهِ، حتَّى إنهُ يُبْنَى على عُلُوّ القدر ما يُبنى على علوّ المكانِ ونحو ذلكَ[5].

## شرح:

قسَّمَ الاِستعارةَ بحسبِ غيرِ الطرفيْنِ والجامعِ ثلاثةَ أقسامٍ[6].

**الأول[7]:**

**مُطْلَقَةٌ** وهيَ التي لمْ تقترنْ بصفةٍ ولا تَفريعِ كلامٍ ممَّا يُلائمُ المستعارَ منهُ أوِ

---

(1) القول في المفتاح: 380 والمختصر: 117/4 (بتصرف قليل).

(2) انظر تفصيل القول في المختصر: 117/4 نقلا عن السكاكي في المفتاح: 380.

(3) في المخطوط: «يقترن» بالياء تصحيف، والتصويب من التلخيص: 317 والمختصر: 127/4.

(4) ساقطة من المخطوط والزيادة اقتضاها السياق من المختصر: 134/4.

(5) الحد في التلخيص: 317 - 319 والمختصر: 127/4 - 135 (بإدماج).

(6) كذا في المصدرين السابقين.

(7) في المخطوط: «الأولى» والتصويب اقتضاه المقام.

المستعارَ لهُ، كقولكَ: رأيتُ أسداً.

**الثاني:**

**مُجَرَّدةٌ** وهيَ التي قُرنتْ بصفةٍ أو تفريعِ كلامٍ ممَّا يُلائمُ المستعارَ لهُ ملاءمةً حقيقيَّةً أمْ[1] مَجازيَّةً، كقولكَ: رأيتُ بحراً يَسُرُّه أن يُسألَ.

**الثالث:**

**مُرَشَّحَةٌ** وهيَ التي قُرنتْ بصفةٍ أو تفريعِ كلامٍ ممَّا يُلائمُ المُستعارَ منهُ كقولكَ: رأيتُ بَحْراً زاخِراً مُتلاطِمَ الأمْواجِ. والمرادُ بالصِّفةِ: «المعنويَّةُ»، ولوْ لمْ تكنْ وصفاً نَحوياً[2].

وقدْ يُجمَعُ الترشيحُ والتجريدُ كقولكَ: رأيتُ بحراً زاخراً لمْ أرَ أحداً مثلَهُ.

وأبلغُ الأقسامِ التَّرشيحُ المنفردُ لاِشتِمالِهِ على تحقيقِ المبالغةِ في تشبيهِ الاستعارةِ بسببِ القرينةِ الملائمةِ للمستعارِ منهُ.

**واعلمْ** أنَّ مبنَى الترشيحِ على تناسي التشبيهِ وادِّعاءِ أن المستعارَ لهُ نفسُ المستعارِ منهُ، لا شيءَ شبيهٌ بهِ، حتَّى إنَّهُ يُبنَى على عُلُوِّ القدرِ ما يُبنَى على علوِّ المكانِ[3]، كقولِ أبي تمَّامٍ في قصيدةٍ يمدحُ بها خالدَ بنَ يَزيدَ الشِّيبانيَّ ويذكُرُ أباهُ[4]: [متقارب]

ويَصْعَدُ حتَّى [يَظُنّ][5] الجَهولُ     بأنَّ لَهُ حَاجَةً[6] في السَّماءِ

فاستعارَ الصُّعودَ لِعُلُوِّ قدرِ الممدوحِ[7]، ثمَّ بنَى عليهِ ما يبنَى على علوِّ المكانِ والارتقاءِ إلى السماءِ منْ ظنِّ الجَهولِ أنَّ لهُ حاجةً في السماءِ.

---

(1) لعله أراد: «أو» بدل «أم» لأنه الأنسب إذ لا ينم السياق عن تخيير.

(2) في المختصر: 128/4، بصيغة: «لا النعت النحوي الذي هو من التوابع».

(3) الإشارة هنا من التلخيص: 319 - 320 والمختصر: 127/4 - 135 (بإدماج وتصرف).

(4) ديوانه: 351/1.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالأسرار: 263 والمفتاح: 385 والتلخيص: 320 والإيضاح: 103/5 والمختصر: 513/4.

(5) زيادة من الديوان: 351/1.

(6) في الديوان: 351/1: «أن» بدون باء و«منزلا» مكان «حاجة».

(7) الممدوح هو: الأب.

ونحوُ البناءِ على عُلُوِّ القدرِ ما يُبنى على علوِّ المكانِ لتَناسي[1] التشبيهِ: «التعجُّبُ» في قولهِ[2]: [كامل]

قَامَــتْ تُظَلِّلُنــي مِــنَ الــشَّمسِ ... نَفْــسٌ أعَــزُّ علَــيَّ مِــنْ نَفْــسي
قامَــتْ تُظَلِّلُنــي [و][3] مِــنْ عَجَــبٍ ... شَــمْسٌ تُظَلِّلُنــي مِــنَ الــشَّمسِ

## [المجاز المركب]

## قوله:

**والمُرَكَّبُ** هوَ اللفظُ المستعملُ فيمَا شبهَ بمعناهُ الأصليِّ تشبيهَ التَّمثيلِ للمُبالغةِ، كما يُقالُ للمُتردِّدِ في أمرٍ: أراكَ[4] تُقدِّمُ رِجْلاً وتُؤَخِّرُ أخرَى. ويُسمَّى «تمثيلاً» على سبيلِ الاستعارةِ.

فإنْ فَشَا استعمالُهُ كذلكَ[5] سُمِّيَ: «مثَلاً»، ويُعْتَبَرُ[6] في المثلِ معناهُ الأصليُّ مطلقاً، لأنَّ استعمالَهُ في المعنَى الثاني بطريقِ العَاريةِ له[7].

---

(1) في المخطوط: «لتناهي» تصحيف والصواب ما أثبتنا.

(2) لابن العميد أبي الفضل واسمه: محمد بن الحسين زعيم الكتاب، وجاحظُ البلاغة في عصره (ت: 390هـ) على الراجح.

ترجمته في: يتيمة الدهر: 153/3 - 185 وإنباه الرواة: 277/1 والمعاهد: 114/1/2.

والبيتان من شواهد كتب البلاغة كنهاية الإيجاز: 252 - 253 والتلخيص: 304 والإيضاح: 54/5 وكتاب المجاز لابن كيران: 77.

والبيت الثاني في اليتيمة: 178/3 والمفتاح: 371 والمختصر: 137/4 وغصن البان: 46 (في الأخيرين باختلاف).

والبيتان قالهما في غلام جميل قام على رأسه يظلله من الشمس.

(3) زيادة اقتضاها السياق الشعري، من مصادر البيت.

(4) في المخطوط «أرك» تصحيف.

(5) في المخطوط: «كقولك» تصحيف والتصويب من التلخيص: 324 والمختصر: 147/4 و«كذلك»: على سبيل الاستعارة.

(6) في المخطوط «يعبر» تصحيف.

(7) الحد في المصدرين السابقين: 322 - 324 و145/4 - 149 (بإدماج وزيادة ونقص).

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمهُ اللهُ منَ المجازِ المُفردِ شرعَ في **المركَّبِ**.

فقولُهُ: «هُوَ اللفظُ المستعملُ فيمَا شبهَ بمعناهُ الأصليّ»: أيْ الذي يدلُّ عليهِ بالمطابقة [36/ب] جِنْسٌ.

وقولُهُ: «تشبيه التمثيل» وهوَ مَا يكونُ وجهُهُ مُنْتَزَعاً منْ متعدِّدٍ أخرجَ بهِ الاستعارة في المفردِ.

وقولهُ: «للمبالغةِ في التشبيهِ»: إشارةٌ إلى اتِّحادِ الغايَةِ في الاستعارةِ[1] في المفردِ والمركَّبِ.

فالأشارَةُ في المفردِ، كقولِ متَرَدِّدٍ[2] في أمرٍ: «أراكَ[3] تقدمُ رِجْلاً وتؤخرُ أخرَى»[4] بتشبيهِ صورةِ ترددِهِ في ذلكَ الأمرِ بصورةِ ترددِ منْ قامَ ليذهبَ في أمْرٍ، فتارةً يُريدُ الذَّهابَ فيقدمُ رجلاً، وتارةً يُريدُ عدمَه فيؤخرُ أخْرَى. ووجهُ التَّشبيهِ بينهُمَا الإقْدَامُ تارةً والإحجَامُ أخرَى، وهُوَ مُنتزعٌ مِنْ عدَّةِ أمورٍ.

وتَحقيقُ ذلكَ أنَّ الكلامَ في نفسِهِ حقيقةٌ باعتبارِ مُفرداتِهِ، ولكنَّهُ جُعِلَ مثلاً لغيرِه. فالاستعارةُ تقعُ في مجموعِهِ، فيُخالفُ مجازَ الإفرادِ لأنَّهُ في الكلمةِ المفردَةِ، ويُخالفُ المجَازَ العقليَّ المسمَّى بالمجازِ المركَّبِ أيضاً لا في الإسْنَادِ.

واعلمْ أنَّ المجازَ المركَّبَ يُسَمَّى التمثيلَ على سبيلِ الاستعارةِ، لأنَّ وجهَهُ منتزعٌ منْ متعدِّدٍ، وقدْ ذكرَ المشبهُ بهِ وأريدَ المشبهُ معَ تركِ المشبهِ بالكُلِّيَّةِ. وقدْ يُسمَّى «تمثيلاً» منْ غيرِ تَقييدٍ بقولِنَا: «على سبيلِ الاستعارَةِ»، ويتَميَّزُ عن التشبيهِ بأنْ يُقالَ في التشبيهِ: تشبيهُ تمثيلٍ، أوْ تَشْبيهٌ تَمْثِيليٌّ.

ومتَى فشَا استعمالُ المجازِ المركَّبِ على سبيلِ الاستعارةِ سُمِّيَ مثلاً.

---

(1) في المخطوط: (في الاستعارة الاستعارة) بتكرار لفظ: «الاستعارة» من سهو الناسخ.

(2) في المخطوط: «شمرود» تحريف.

(3) في المخطوط: «أرك» تصحيف.

(4) المثال في التلخيص: 323 والمختصر: 143/4.

ويُعتبرُ فيهِ معناهُ الأصليُّ مُطلقاً[1] تذكيراً وتأنيثاً[2] وإفراداً[3] وجَمْعاً، لأنَّ استعمالَهُ في المعْنَى الثاني بطريقِ العاريَةِ لَهُ[4]، فلَوْ وقعَ فيهِ إنَّمَا كانَ هوَ اللَّفظَ الَّذي يخصُّ المشبَّهَ بأنْ يكونَ عاريَةً[5].

**الشيخ:** في تخصيصِ المجازِ المركبِ بالاستعارةِ نظرٌ، لأنَّهُ كمَا أنَّ المفرداتِ موضوعةٌ بحسَبِ الشخصِ،فالمركَّباتُ موضوعةٌ بحسبِ النوعِ فإذَا استُعملَ المركبُ في غير مَا وُضِعَ لهُ فَلا بُدَّ منْ أنْ يكونَ ذلكَ لعلاقةٍ، فإنْ كانتْ هيَ المُشابهةَ فاستعارةٌ وإلاَّ فغيرُ استعارةٍ. وهو كثير في الكلام[6]، كقولِهِ: [طويل][7]

هَـوايَ مَـعَ الـرَّكْبِ اليَمانِـيِّ مُـصْعِدٌ (البـــــــــــــيت)

فإنَّ الرَّكْبَ موضوعٌ للإخبارِ، والغرضُ منهُ إظهارُ التحزُّنِ والتحيُّرِ بحصرِ المجازِ المركَّبِ في الاِستعارةِ، وتعريفُهُ بما ذُكرَ عدُولٌ عنِ الصَّوابِ.

**قلت:** وإنْ سَلِمَ ذلكَ كلُّهُ فهوَ اعتراضٌ على الاِصطلاحِ المتعارفِ بينَ أربابِ الفَنِّ، فلاَ يتوجَّهُ، واللهُ أعلمُ [37/أ] بالصَّوابِ.

## [«فصل»[8] في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية]

## قوله:

وقد يُضمرُ التشبيهُ في النفسِ فلاَ يُصرحُ بشيءٍ منْ أركانهِ سوَى المشبهِ، لكنْ يَدُلُّ

---

(1) في المخطوط: (مطلقا وتا) بزيادة «وتا» ولعله ناتج عن انتقال نظر من الناسخ بعده إلى لفظ «وتأنيثا».

(2) في المخطوط: «تأنثا» تصحيف.

(3) في المخطوط: «إفراد» بدون ألف فاقتضت القاعدة إثباته لأنه معطوف على المنصوب.

(4) كقولهم: «الصيفَ ضَيَّعتِ اللبنَ، بكسر التاء لأنه في الأصل لامرأة»: المختصر: 149/4.

(5) ينظر في المصدر السابق: 147/4 - 149.

(6) انظر قول الشيخ في المختصر: 146/4 - 147 (باختلاف قليل).

(7) تقدم تخريج البيت. وتمامه.

... جنـــيبٌ وجثمانـــي بمكـــة موثـــقُ

(8) زيادة اقتضاها التصنيف من التلخيص: 324 وبقية العنوان من المختصر: 150/4.

على ذلكَ التشبيهُ المضمرُ في النفسِ بأنْ يُثبتَ للمشبَّهِ أمرٌ مُختَصٌّ بالمشبهِ[1] بهِ، ويُسمَّى ذلكَ التشبيهُ المضمرُ **استعارةً بالكنايةِ**، ويسمَّى إثباتُ ذلكَ الأمرِ المختَصِّ **استعارةً تَخْييلِيَّةً**[2].

## شرح:

لما فرغَ رحمه اللهُ منَ الاستعارةِ التحقيقيةِ شرعَ في الاستعارةِ بالكنايةِ والاستعارةِ التَّخْييلِيَّةِ[3]. وكيفيةُ ذلكَ أنْ يُضمرَ التَّشبيهُ في النفسِ، ويُطوى المشبهُ بهِ والأداةُ ووجهُ الشبهِ، ويُصرَّحَ بالمشبهِ فقطْ معَ إثباتِ أمرٍ مُختصٍّ بالمشبهِ بهِ لذلكَ، فيُسمَّى ذلكَ التشبيهُ المُضمَرُ **استعارةً بالكنايةِ** أوْ مُكنَّى عنهَا، ويُسمَّى إثباتُ ذلكَ الأمرِ المختصِّ بالمشبهِ بهِ للمشبَّهِ **استعارةً تخْييليَّةً**[4]، كقولِ أبي ذُؤَيْبٍ الهُذلِي[5] في مرثيةِ بنيهِ[6]:

---

(1) المخطوط: «بالشبه» تصحيف.

(2) في المخطوط: «تخليلية» تصحيف والتصويب من التلخيص: 327 والمختصر: 153/4 والحد في المصدرين السابقين: 324 - 327 و: 150/4 - 153 (بإدماج).

(3) في المخطوط: «التخليلية» تصحيف.

(4) في المخطوط: «تخليلية» تصحيف.

(5) اسمه خويلد بن خالد بن محرث، (ت: 27هـ) ينتهي نسبه لنزار. شاعر مخضرم فحل، أدرك الإسلام.
ترجمته في: المفضليات: 421 وعيون الأخبار: 274/1 والأغاني: 5864/6 ومن الضائع من معجم الشعراء: 54 والمعاهد: 165/1/2 - 171 والأعلام: 325/2.
البيت في ديوان الهذليين: 3/1 والمفضليات: 422ق126ب9 وجمهرة أشعار العرب: 29 وعيون الأخبار: 274/1 والأشباه والنظائر: 356/2 والفاضل للمبرد: 51 واليتيمة: 160/3 وعيار الشعر: 50 - وأمالي القالي: 255/2 ومن الضائع من معجم الشعراء: 54، والمغرب للمطرزي: 107/1 والإصابة: 63/7 - 64.
ويعد من شواهد كتب البلاغة كالصناعتين: 219 وسر الفصاحة: 115 ونهاية الإيجاز: 251 والمفتاح: 384 والإشارات: 228 والتلخيص: 327 والتبيان للطيبي: 227 والطراز: 111/1 والفوائد: 155 والمختصر والمواهب والعروس: 154/4، والعقود: 60/2 والمعاهد: 163/1/2 وجامع العبارات: 96/1، 425/2 وفي المجاز والاستعارة لابن كيران: 123 وزهر الرياض: 41، 71 وقد عدت هذه القصيدة أحسن مرثية للعرب.

(6) وهو من قصيدة في بنيه الخمسة حين هلكوا في عام واحد بالطاعون وكان لهم بأس ونجدة، وقد كانوا هاجروا إلى مصر، ومطلعها:

=

[كامل]

وإذا المَنِـــيَّةُ أنْـــشَبتْ أظْفارَهَـــا ألفَـــيْتَ كُـــلَّ تَمـــيمَةٍ لاَ تَـــنْفَعُ

فشبَّهَ المنيةَ بالأسدِ تَشبيهاً مُضمراً في النفسِ بحيثُ لمْ يُصَرِّحْ إلا بالمشبهِ فقطْ وأثبتَ لهُ أمراً مختصاً بالمشبَّهِ بهِ وهوَ الأظْفَارُ[1] التي لا يكملُ الاغتيالُ في السبُعِ بدُونِهَا. فتشبيهُ المنِيَّةِ بالسبُعِ «استعارةٌ بالكنايَةِ»، وإثباتُ الأظفارِ للمنيةِ «استعارةٌ تَخْييلِيَّةٌ»[2].

هذا مذهبُ صاحبِ تلخيصِ المفتاحِ[3] فيهِمَا. وعليه، فكلٌّ منْ لفْظَي الأظفارِ والمنيةِ حقيقةٌ مُستعملةٌ في المعنى الموضوعِ لهُ، وليسَ في الكلامِ مجازٌ لغويٌّ، وإنَّمَا المجازُ هو إثباتُ شيءٍ لشيءٍ ليس هُوَ لَهُ. وهذا عقْلِيٌّ، [كإثباتِ][4] الإنْبَاتِ[5] للرَّبيعِ. فالاستعارةُ بالكنايةِ والاستعارةُ التَّخييلِيَّةُ[6] أمرانِ معنويَّانِ، وهُما فِعلانِ للمتكلمِ ويتَلازمانِ بحيثُ لا تُحقَّقُ إحداهُما بدونِ الأخرَى.

## [«فصل»[7] في شرائط حسن الاستعارة]

## قوله:

وحسنُ كلٍّ منَ **الاستعارةِ التحقيقيةِ والتمثيلِ** برعايةِ حُسنِ التشبيهِ كأنْ لا تُشمَّ رائحةُ التشبيهِ لَفْظاً: فينْبَغي ح أن يكونَ وجهُ الشبهِ بينَ اللفظينِ[8] جَلياً بحيث لا تصيرُ إلْغازاتٍ وتعميةً. فإذا خفِيَ وجهُ الشبهِ لم تحسنِ الاستعارةُ، وتَعَيَّنَ التشبيهُ. وإذا

---

=

أمِـــنَ المـــنُونِ وريـــبِها تـــتوجعُ والدهـــرُ لـــيسَ بمعـــتِبٍ مَـــنْ يجْـــزَعُ

(1) في المخطوط: «الإظهار» تصحيف.

(2) في المخطوط: «تخليلية» تصحيف.

(3) انظره عند القزويني في التلخيص: 327.

(4) زيادة اقتضاها السياق من المختصر: 156/4.

(5) في المخطوط: «الإثبات» تصحيف.

(6) في المخطوط: «التخليلية» تصحيف.

(7) زيادة اقتضاها التصنيف من التلخيص: 334 وبقية العنوان من المختصر: 221/4.

(8) يقصد باللفظين: «الطرفين» المصدران السابقان: 335 و22/4.

قويَ[1] التشبيهُ بين الطرفيْنِ حتَّى اتَّحدَا لمْ يَحسنِ التشبيهُ، وتَعَيَّنَتِ الاستعارةُ. وحُسْنُ المَكْنِيِّ عَنْها كحُسنِ التَّحقيقيَّةِ، وحسنُ الاستعارةِ التَّخييليَّةِ بحَسَبِ حُسْنِ[2] المكْنِيِّ عنهَا[3].

## شرح:

لما فرغَ منْ تعريفِ الاستعارةِ أخذ يذكرُ شرائطَ [37/ب] حُسْنِهَا.

**فاعلمْ** أنَّ حسنَ كلِّ واحدةٍ منَ **الاستعارةِ التحقيقيةِ والتمثيلِ** على سبيلِ الاستعارةِ برعايةِ جهاتِ حُسنِ التشبيهِ كأنْ يكونَ وجهُ الشبهِ شاملاً للطرفيْنِ وافياً بإعادَةِ ما عُلِّقَ بهِ منَ الغَرَضِ ونَحوِ ذلكَ، وبأنْ لا تُشمَّ رائحةُ التشبيهِ لفظاً، لأنَّ اشتمامَها رائحةَ التشبيهِ يُبْطِلُ الغرضَ من الاستعارةِ الَّذي هوَ ادعاءُ دخولِ المشبَّهِ في جنس المشبهِ بهِ لما في التشبيهِ منَ الدلالةِ على كونِ المشبَّهِ بهِ أقْوَى في وجهِ الشبهِ.

وإذا علمتَ أن منْ[4] شرْطِ حسنِهِما أنْ تُشَمَّ رائحتُهُما لِتشبيهٍ لفظاً، يُوَصَّى أن يكونَ وجهُ الشبهِ بينَ اللفطينِ[5] جلياً لئلاً يصيرَ كلٌّ منهُمَا إلغازاً. أي تَعْمِيَةً، كما لوْ قيلَ في «التَّحقيقيةِ»: رأيتُ أسداً، وأُريدَ إنسانٌ[6] أبْخَرُ[7]، [و][8] في «التمثيلِ»: رأيتُ إبلاً مائةً، لا تجِدُ فيها رَاحِلَةً. فإذا خَفيَ وأريدَ «الناسُ» منْ قولهِ صلى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: (الناسُ كإبلِ مِائَةٍ لاَ تَجِدُ فيهَا رَاحِلَةً)[9].

---

(1) في المخطوط: «قرى» تصحيف والتصويب من المصدرين السابقين.

(2) في المخطوط: «حسنى» تصحيف، وتصويبه من المصدرين السابقين.

(3) الحد في المصدرين السابقين: 334 - 335 و: 221/4 - 230 (بإدماج).

(4) في المخطوط زيادة لفظ «حسن» بين «من» و«شرط» اقتضى السياق حذفها. انظر في المختصر: 224/4.

(5) يقصد «الطرفين».

(6) في المخطوط: «إنسانا» بالنصب خطأ والتصويب اقتضاه السياق التركيبي فاللفظ هنا نائب فاعل، وصفته بعده مرفوعة في المخطوط.

(7) الأبخرُ: من كان في فمهِ بَخَرَ، أي نتن خبيث كحال الأسود أكلَةِ اللحوم: اللسان (ب خ ر): 47/4، وأساس البلاغة (ب خ ر): 30 والصيغة والمثال في المختصر: 225/4.

(8) زيادة اقتضاها السياق من المصدر السابق الأخير: 226/4.

(9) أخرجه البخاري في صحيحه بسنده إلى ابن عمر بلفظ (إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة) كتاب «الرقاق» باب «رفع الأمانة»: 2038/4 رقم: 6498، ومسلم في صحيحه بالسند =

فإذا خفيَ وجهُ الشبهِ بينَ الطرفينِ لمْ تحسُنِ الاستعارةُ. وتعيَّنَ التشبيهُ إذا قويَ الشبهُ بين الطرفينِ حتَّى اتَّحدَا مِنْ جهةِ الظاهرِ كالعلمِ والنورِ والجَهْلِ والظُّلمةِ[1] لمْ يحسُنِ التشبيهُ وتعيَّنتِ الاستعارةُ.

**واعلمْ** أن الاستعارةَ المكَنَّى عنْها حُسنُها كحُسنِ التَّحقيقيةِ، أي برعايَةِ جهَاتِ حُسنِ التشبيهِ لأنها تشبيهُ مُضْمرٍ وأنَّ الاستعارةَ التخييليةَ حسنُها بِحَسَبِ[2] حُسْنِ المكَنَّى [عَنْهَا][3] لأنها لا تكونُ إلا تابِعةً لها. وليسَ لهَا في نفْسِهَا تشبيهٌ لأنها حقيقَةٌ كما تقدَّمَ. فحسنُها تابعٌ لِحسنِ مَتْبُوعِهَا.

---

=

نفسه وبلفظ: (تجدون الناس كإبل مائة لا يجد الرجل فيها راحلة): كتاب «فضائل الصحابة» باب «قوله صلى الله عليه وسلم: (الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة)»: 1973/4 رقم: 2547. والترمذي في السنن بلفظ: (إنما الناس كإبل مائة لا يجد الرجل فيها راحلة) كتاب: «الأمثال» باب «ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأمله»: 141/5، وابن ماجة في السنن، كتاب «الفتن» باب «من ترجى له السلامة من الفتن»: 1321/2، وأحمد في المسند بلفظ: (إنما الناس كإبل المائة لا يوجد فيها راحلة): 7/2، 44، 70، 88، 109، 121، 130.

وهو من شواهد جل الكتب البلاغية. قال السيوطي في العقود: يعني أن المرض المستحب منهم في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الإبل. فهذا المعنى الذي أداه النبي صلى الله عليه وسلم بطريق التشبيه، فلو أداه أحد بطريق الاستعارة كما تقدم لم يستحسن لخفاء الجامع. وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلاً من الاستعارة والتمثيل».

(1) التفسير في التلخيص: 335 والمختصر: 229/4.

(2) في المخطوط: «لحسن» تصحيف.

(3) زيادة اقتضاها السياق من التلخيص: 335 والمختصر: 230/4.

## [«فصل»[1]

## في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه]

### قوله:

وقدْ يُطلقُ المَجَازُ على كلمَةٍ تَغَيَّرَ حُكمُ إعرابِها بحذفِ لَفظٍ أو زِيادَةٍ[2].

### شرح:

اعلمْ وفقنَا اللهُ وإياكَ أنَّ الكلمةَ كما توصفُ بالمجازِ لنقْلهَا عنْ معناها الأصليِّ فكذلكَ تُوصفُ بهِ لِنَقلِها عَنْ إعرابِهَا الأصليِّ بحذفِ لفظٍ أو زيادَةٍ.

فالحذفُ، كقولهِ تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[3] أيْ: وجاءَ أمرُ ربّكَ[4].

والزِّيادَةُ، كقولهِ تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[5]. أي: ليسَ مِثلَهُ شَيْءٌ[6].

---

(1) «الفصل» في التلخيص: 336 وهو وبقية العنوان من المختصر: 221/4.

(2) الحد في المصدرين السابقين وفيهما: «أو زيادة لفظ».

(3) سورة الفجر/22. وتمامها: ﴿ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾.

(4) هذا على مذهب التأويل بتقدير المضاف المحذوف: الإشارة إلى الإيجاز: 14 بزيادة «أو: عذاب ربك أو: بأس ربك» وجامع العبارات: 234 وأضاف في تلخيص البيان: «أي: جاء ملائكةُ ربِّكَ 277» والتلخيص: 337 والمختصر: 232/4 وفي الكشاف: «وجاءت آيات اقتداره وآثار قهره وسلطانه»: 253/4.

وفي أسرار البلاغة: 391، وتحرير التحبير: 151 وتفسير البيضاوي: 185/5 وتفسير المراغي: 152/10 تأويل آخر هو: «فجعل جلائل آياته مجيئا له سبحانه».

(5) سورة الشورى/ 11.

(6) تنظر الاختلافات في تفسير معنى الآية والكاف في هامش باب «المجاز والكناية» سابقا.

وعلل زيادة الكاف في رياض الأزهار بقوله «كانت (مثلُ) في الأصل لنصب خبر ليس، ولما زيدت الكاف جُرَّ. والحامل على القول بزيادة الكاف أن المقصود نفي المثل لا نفي مثل المثل» ص: 30.

## [الكناية][1]

## وقوله:

والكنايةُ لفظٌ أُريدَ بهِ لازمُ مَعناهُ معَ جَوازِ إرادتِهِ معَهُ[2].

وهيَ إمَّا أنْ يُطلَبَ بها عَينُ[3] الصِّفةِ أو عَيْنُ الموصوفِ أو تَخصيصُ الصفةِ بالموصوفِ[4].

## شرح:

لما فرغَ رحمهُ اللهُ منَ المَجازِ بأقسامِهِ أخذَ يذْكُرُ الكنايةَ وأقسامَها.

وبيانُ حقيقتها واضِحٌ مما تقدمَ في صدر الباب[5]. وهي ثلاثة أقسام[6]:

**الأول:**

كنايةٌ طُلب بها عينُ الموصوفِ[7] وهي:

إمَّا [38/أ] **معنًى مختصٌّ بالموصوفِ كقولِهِ**[8]: [كامل]

---

(1) زيادة اقتضاها سياق التصنيف من التلخيص: 339 والمختصر: 237/4 وفيهما: «غير صفة ولا نسبة» ومن المعاهد: 73/11/2.

(2) أي: إرادة ذلك المعنى مع لازمه.

(3) في المخطوط «عيرّ» والتصويب من المصدرين السابقين: 339 و: 247/4.

(4) الحد في المصدرين السابقين: 337 - 339 و: 237/4، 247 - 274 (بإدماج).

(5) ينظر باب البيان من هذا البحث.

(6) التلخيص: 337 والمختصر: 237/4.

(7) يقصد: «المطلوب بها غير صفة ولا نسبة» المختصر: 247/4.

(8) القائل عمرو بن معد يكرب (ت: 21هـ): شعره: 162ق62ب28 وانظر الشعراء: 219/2 وخزانة الأدب: 422/1، 460/3.

والبيت من شواهد كتب البلاغة: كالصناعتين: 234 وسر الفصاحة: 220 (دون عزو).

والموازنة: 317/1 والمثل السائر: 66/1 والإشارات: 240 والإيضاح: 163/5 والتلخيص: 337 (عجز البيت دون عزو) وزهر الرياض: 75 والمختصر والمواهب والعروس والحاشية: 248/4 والمعاهد: 172/1/2.

الـــضَّاربينَ[1] بكـــلِّ[2] أبـــيضَ مِخْـــذَمٍ[3] والطَّاعنـــينَ مَجامـــعَ الأضـــغانِ[4]

فقولُهُ: «مَجامعَ الأضغانِ» معنًى وَاحِدٌ، كنايةٌ عنِ القُلوبِ[5].

وإمَّا مَجموعُ معانٍ **مختصٍّ**، كقولكَ كنايةً عن الإنسانِ: حَيٌّ مُسْتوي القامَةِ، عريضُ الأظفارِ[6].

## الثاني:

كِنايةٌ طُلِبَ بها صفةٌ منَ الصِّفاتِ[7]. وهِيَ:

إمَّا قَريبَةٌ[8]. وهيَ التي ينتقلُ الذهنُ[9] منْهَا إلى المَطلوبِ منْ غَيْرِ واسِطٍ. ومنْهَا «واضحةٌ»[10] كقولِكَ كنايةً عنْ طَويلِ القامةِ: «فُلانٌ طويلٌ نجادُهُ»، أو «طَويلُ النِّجادِ»[11].

ومنهَا خَفيةٌ[12]، كقولِهِمْ كِنايةً عنِ الأبلهِ: «فُلانٌ عَريضُ القَفَا» فإنَّ عَرْضَ[13] القَفَا وعِظَمَ الرأسِ بالإفراطِ ممَّا يُستدلُّ بهِ على بلاهَةِ الرجُلِ[14]، لكنْ في الانتِقالِ منهُ

---

(1) في المخطوط: «الصاربين» بالمهملة تصحيف.

(2) في المخطوط: «كل» بدون باء تصحيف.

(3) في المخطوط: «مخدم» بالمهملة تصحيف.
والمِخذَمُ: البتارُ والحاسمُ، وهو من صفات السيف ونعوته: كفاية المتحفظ: 116.

(4) في المخطوط: «الأظغان» تصحيف. والأضغانُ: ج: ضغينةٌ وهي الأحقادُ: كفاية المتحفظ: 116.

(5) ونحوه قول البحتري (طويل):
فأتْبعـــتُها أخـــرى فأضـــللتُ فـــصلها بحـيـثُ يكـونُ اللُّـبُّ والـرُّعبُ والحقـدُ
المعاهد: 173/1/2 والمثال في مصادر البيت المتقدم.

(6) المثال في التلخيص: 339 والمختصر: 249/4: «وهذا يسمى: خاصة مركبة».

(7) «كالجود والكرم ونحو ذلك»: المصدر السابق الثاني.

(8) في المخطوط: «قرينة» تصحيف.

(9) في المخطوط: «الدهن» تصحيف.

(10) أي: «يحصل الانتقال منها بسهولة».

(11) انظر المثال في التلخيص: 340 والمختصر: 252/4 (بشيء من التفصيل).

(12) «وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل وإعمال روية» المصدر السابق الثاني: 254/4.

(13) في المخطوط: «عريض» تصحيف والتصويب من المختصر: 255/4.

(14) المثال في المختصر: 255/4 «قريبة» في الكشاف أيضا: 339/1 وفيه من إنشاد بعض البدويات:
عـــريضُ القفَـــا ميـــزانهُ فـــي شـــمالهِ قـدِ انحصَّ مـن حسْبِ القـراريطِ شـاربهْ

للبلاهَةِ نوعٌ خفِيٌّ لا يَطَّلِعُ عليهِ كلُّ أحدٍ.

وإما بَعيدَةٌ: وهيَ التي يكونُ[1] الانتقالُ فيها بواسطةٍ فأكثَر، كقولِهِمْ كنايةً عن المِضْيَافِ: «فلانٌ كَثيرُ الرَّمادِ».

فإنهُ يُنتقَلُ منْ كَثْرَةِ الرمادِ إلى كثرةِ إحراقِ الحطبِ تحتَ القُدورِ، ومنها إلى كثرةِ الأكَلَةِ، ومنها إلى كثْرةِ الضِّيفَانِ، ومنهَا إلى كونِهِ مِضْيافاً.

**الثالث:**

كِنايةٌ طُلبَ بهَا إثباتُ[2] أمرٍ لأمرٍ أو نفيُهُ عنه[3] كقولِهِ[4]: [كامل]

إنَّ السَّماحَةَ والمُرُوءَةَ والنَّدى    في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابنِ الحَشْرَجِ

فإنهُ أرادَ أنْ يُثبتَ اختصاصَ ابنِ الحشرَجِ[5] بهذهِ الصِّفاتِ [فَ][6] تركَ التَّصريحَ[7] باختصاصهِ بها، بأنْ يقولَ: إنهُ مختصٌّ بها أو نحوهُ، إلى الكنايةِ بأنْ يجعلَ تلكَ

(1) في المخطوط: (التي لا يكون) بزيادة لفظ: «لا» فاقتضى السياق حذفه كما في المختصر: 255/4 وإثباته يتعارض مع الحد.

(2) في المخطوط «المثبات» تصحيف.

(3) يقصد: «المطلوب بها نسبة» المختصر: 258/4.

(4) القائل زياد الأعجم، أو زياد بن جابر نشأ في أصفهان، ومات سنة 100هـ.
ترجمته في كُنى الشعراء: 291 والأغاني: 14 - 98، ومعجم الشعراء: 344 وشرح ديوان حماسة أبي تمام: 1025/2 وربيع الأبرار: 193/4، 386 وفوات الوفيات: 29/2.
والبيت له في شعره: 79 وفي شرح ديوان حماسة أبي تمام: 1025/2 - 1151ق: 666، والبحر المحيط لأبي حيان: 435/7.
وهو من شواهد كتب البلاغة كالدلائل: 306 - 307 والكشاف: 357/4 - 451 ونهاية الإيجاز: 270، 271 والمفتاح: 407 والتبيان لابن الزملكاني: 38 والإشارات: 245 والإيضاح: 170/4 والتلخيص: 342 والطراز: 85، 198 والفوائد الغياثية: 162 ومواهب الفتاح: 264/4 والعقود: 71/2 - 72 والمعاهد: 173/1/2 وزهر الرياض: 76.

(5) اسمه عبدالله بن الأشهب من سادات قيس وشعرائها. ولي أكثر أعمال خرسان وبعض أعمال فارس وكرمان في عهد عبد الملك بن مروان. وكان امر للشاعر بعشرة آلاف درهم. (ت: 90هـ) وكان من الجود حتى أعطى فراشه ولحافه.
انظر الأغاني: 144/10 والأعلام: 212/4. والمعاهد: 174/1/2 - 175.

(6) الزيادة اقتضاها السياق من التلخيص: 342 والمختصر: 259/4.

(7) في المخطوط: «الصريح» تصحيف والتصويب من المصدرين السابقين ومن المعاهد: 173/1/2.

الصفاتِ في قبةٍ[1] مضروبةٍ عليهِ، إذا أُثبتَ الأمرُ في مكانِ الرجلِ وحيّزهِ فقد أُثبتَ لهُ. ومنهُ قولهمْ: «المجدُ بينَ ثوبيهِ» و«الكرمُ بينَ بُرديهِ»[2] فإذا علمتَ ذلكَ، فالموصوفُ في القسمِ الثاني والثالث قد يكون مذكوراً، كما مرَّ. وقد يكونُ غيرَ مذكورٍ، كما يقالُ في عُرضٍ[3] مَنْ يؤْذي المسلمين: (المسلمُ مَنْ سَلِمَ المسلمونَ من لسانهِ ويدهِ)[4] ونحو ذلكَ.

ومنَ التعريضِ[5] الجيّد ما كتبهُ عمرُو بنُ مسعدَةَ إلى المأمونِ[6]: «أما بعدُ فقد استشفعَ بي فلانٌ إلى أمير المؤمنينَ ليتطوَّلَ عليهِ في إلحاقهِ بِنُظَرائهِ فيما يرتزقونَ.

---

(1) القبة فوق الخيمة يتخذها الرؤساء وكبراء القوم. وهي رمز الشرف والعزة ومنه قول أبي تمام (الكامل):

لـولا بـنو جُـشَمِ بـن بكـرٍ فـيكُم ... كانـت خـيامكُم بغيـر قِـبابِ

المعاهد: 173/1/2.

(2) أي: هو مجيد وكريم، والمثال في التلخيص: 343 والمختصر: 261/4 وهو أيضا في نهاية الإيجاز: 170 - 171 والإشارات: 245، ونظيره: فلان طاهر الذيل، وطاهر الثياب، ومنه قوله تعالى: (وثيابك فطهر) على قول من عده كناية عن النفس.

(3) العُرض بالضم: الناحية والجانب. والمراد به هنا التعريض بمن يؤذي: المختصر: 264/4.

(4) هذا طرف من حديث شريف تمامه: (.. والمُهاجرُ من هجرَ ما نهى اللهُ عنهُ) أخرجه البخاري في صحيحه بسنده إلى ابن عمر، كتاب «الإيمان». باب: «المسلمُ من سلمَ المسلمون من لسانه ويدهِ»: 29/1 رقم11. وفي كتاب «الرقاق» باب «الانتهاء عن المعاصي»: 2034/4 رقم6484.

ومسلم بسنده إلى جابر (دون زيادة الطرف الثاني) كتاب «الإيمان» باب «تفاضل الإسلام» 65/1 رقم65. والترمذي في السنن: 17/5ح: 2627 كتاب الإيمان. باب «ما جاء في أن المسلم من سِلمَ المسلمون من لسانه ويدهِ». وأخرجه أيضا في كتاب: «صفة القيامة»: 661/4 من حديث أبي موسى، وقال: هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه. وأبو داود في السنن: كتاب: الجهاد باب في الهجرة هل انقطعت، بإسناده إلى عبدالله بن عمر. 62، رقم 2481.

وجاء في المخطوط بلفظ: «من يده ولسانه» بالقلب.

(5) في المخطوط: «من التفريق» تحريف.

(6) عمرو بن مسعدة من أسرة الصوليين التركية الأصل، اشتهرت بأدبائها وعلمائها وساستها، فإخوته هم: مجاشع ومسعود ومحمد. وكان عمرو وزيرا للمأمون وكاتبا ديوانيا صافي الذهن، واسع الحيلة، ذا علم وفضل وبلاغة وخلق، توفي قبل المأمون، فحزن عليه، انظر معجم البلدان: 88/6 ونهاية الأرب: 260/7.

واسم المأمون عبدالله، وكنيتُه: أبو العباس بن الرشيد (ت218هـ) بالبدنون من أقصى الروم. ونقل إلى طرسوس، فدفن بها: تاريخ الخلفاء: 251 وطبقات سلاطين الإسلام: 22.

فأعلمتهُ أنَّ أمير المؤمنينَ لمْ يجعلني في مراتبِ المستشفعِ بهمْ. وفي ابتدائهِ بذلك تُعلمُ طاعتهُ فيَّ. والسَّلامُ. وفي كتابهِ: قد عرفنا تصريحكَ لهُ وتعريضكَ بنفسكَ، وحبَّبناكَ[1] إليهما ووفقناكَ عليهما».

وأشار الزَّمخشري[2] إلى الفرقِ بينَ الكنايةِ والتعريضِ في «قولهِ تعالى: ﴿**ولا جُنا [38/ب] حَ عليكم فيما عَرَّضتُمْ**﴾[3] الآية، بأنَّ الكنايةَ ذكرُ[4] الشيءِ بغير لفظِهِ الموضوعِ لهُ.

والتعريضُ ذكرُ شيءٍ[5] تدلُّ بهِ على شيءٍ لمْ تذكرهُ، كما يقولُ المحتاجُ للمحتاجِ إليهِ: جئتُ[6] لأسلِّمَ عليكَ»[7].

## [فصل][8]

## قوله:

**تنبيهان:**

**الأول:** الإسنادُ[9]:

منهُ **حقيقةٌ عقليةٌ**، وهوَ[10] إسنادُ [الفعلِ][11] أو ما في معناهُ

---

(1) في المخطوط: «وأُحبنك» تصحيف.

(2) اسمه محمود بن عمر (ت: 538هـ) بجرجانية نشأ متحمسا للاعتزال متمذهبا بمذهب الأحناف. وقد ذُكرت له من المصنفات اثنان وخمسون.

(3) سورة البقرة/ 235. وبعده:﴿ بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ ...﴾.

(4) في الكشاف: 372/1 بلفظ: «أن تذكرَ».

(5) المصدر نفسه: 373/1 بصيغة: «أن تذكر شيئا».

(6) نفسه: بلفظ: «جئتك».

(7) تم قول الزمخشري من الكشاف: 372/1 - 373.

(8) زيادة اقتضاها سياق التصنيف من الإيضاح: 80/1 و«فصل» هذا فيه بعنوان: «الحقيقة العقلية والمجاز العقلي» داخل تحت «القول في أحوال الإسناد الخبري».

(9) هو من «أحوال الإسناد الخبري» كما في التلخيص: 40 - 44.

(10) في المصدر السابق: 40 والمختصر: 225/1 بلفظ: «وهي» ليعود الضمير على «حقيقة» لا على «الإسناد» كما يرى المؤلف، إن لم يكن الناسخ وقع في سهو.

(11) زيادة اقتضاها السياق من المصدرين السابقين.

[إلى ما][1] هوَ لهُ عندَ المتكلمِ في الظاهرِ. ومنه **مجازٌ عقليٌّ** وهو إسنادهُ لما يلابسهُ من غير ما هوَ لهُ بتأولٍ. ولا بدّ[2] من **قرينةٍ** صارفة[3] عن إرادةِ ظاهرةٍ. ومعرفةُ حقيقتهِ إما ظاهرةٌ، كقولهِ تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾[4] أو[5] خفيَّةٌ، كقولكَ: «سرَّتني رؤيتُكَ». أي: سرَّني اللهُ عندَ رؤيتِكَ[6].

## شرح:

ختمَ رحمهُ اللهُ بابَ البيانِ بتنبيهيْنِ[7]:

الأول منهما في الإسنادِ، وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

### الأول:

حقيقةٌ عقليةٌ[8]: وهوَ إسنادُ الفعل أو ما في معناهُ من مصدرٍ أو اسم فاعلٍ أو مفعولٍ أو صفةٍ مشبهةٍ أو اسمِ تفضيلٍ أو ظرفٍ إلى ما هوَ لهُ منْ فعلٍ أو نائبٍ عنهُ عندَ المتكلمِ في الظاهرِ ولوْ لم يطابقِ الواقعَ، ولا الاعتقادَ.

فمن ذلكَ: ضُربَ زيدٌ، وماتَ خالدٌ، وكقولِ المؤمن[9]: أنبتَ اللهُ البقلَ[10]،

---

(1) زيادة اقتضاها السياق من المصدرين السابقين.

(2) ورد في التلخيص: 50 بزيادة: «له» بعد «لا بدّ» وكذا في مخطوط خاص مجهول المؤلف.

(3) في المخطوط: «الأرفة» تصحيف.

(4) سورة البقرة/16.

(5) في التلخيص: 51 بلفظ: «وإما»ليكون جواب «إما» في الأسلوب.

(6) الحد في التلخيص: 44 - 45، 50 - 51 والمختصر: 274/4 (بإدماج).

(7) لعل المتكلم هو الناسخ، عن الخاتم الذي هو سيدي محمد بن عبدالكريم المغيلي رحمه الله. ذلك بأن المؤلف خالف كلا من القزويني في التلخيص والتفتازاني في المختصر فجمع التنبيهين الأول منهما من الجزء الرابع الصفحة: 274 ومن التلخيص: 44 - 45، 50 - 51. وقد فُصِلا فيهما.

(8) أقسامها أربعة عند التفتازاني في المختصر: 228/1.

(9) «هذا الأول يطابق الواقع والاعتقاد جميعا»: المصدر السابق.

(10) البقل هو كل نبات ينبت من بزره لا من أرومتهِ الباقية تحت الأرض. ويبلغ عدد أنواع البقول أحد عشر ألفا، ذكر منها الأصمعي ما ينيف على الأربعين. وبما أن كثرة البقل هي التي تحدد اللون العام الذي يطبع المكان، فقد قالوا: «سواد» على جهة التغليب، كما قالوا: «أخضر ناضر باقل» انظر: كتاب النبات والشجر: 29 - 32 وأمالي القالي: 36/1، وعمدة الطبيب للإشبيلي: =

وكقولِ الجاهلِ[1]: أنبتَ الربيعُ البقلَ، وكقولِ المعتزليّ[2] لمنْ لا يعرفُ حالهُ: خلقَ اللهُ الأفعالَ كلَّها، وكقولكَ[3]: جاءَني زيدٌ، وأنت تعلمُ أنه لم يجئْ، والمخاطبُ لم يعلمْ بعلمِكَ.

## الثاني:

مجازٌ عقليٌّ[4]: ويسمى «مجازاً حِكَمياً»، و«مجازا في الإثباتِ»، و«إسناداً مجازياً»[5]. وهوَ إسنادُ الفعلِ أو ما في معناهُ لما يلابسهُ من غيرِ ما هوَ لهُ[6] بتأوُّلٍ. أي: مع نصبِ قرينةٍ، على أنَّ ذلكَ الإسنادَ إلى غيرِ من هو له، كقولهم: عيشةٌ راضيةٌ[7]، وشعرٌ شاعرٌ[8]، ونهارُهُ صائمٌ[9]، ونهرٌ جارٍ[10]، وبنى الأميرُ المدينةَ[11].

---

=

121/1. والنبات الاقتصادي: 236.

(1) الثاني «يطلق الاعتقاد فقط»: نفسه: 229/1.

(2) الثالث «يطابق الواقع فقط»: نفسه.

(3) «لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد»: نفسه: 230/1.

(4) «يلاحظ أن السكاكي أنكر المجاز العقلي واعتبره من قبيل الاستعارة بالكناية. فقد جعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه، وجعل نسبة الانبات إليه قرينة للاستعارة» مجهول في مخطوط خاص: وانظر المفتاح: 400 - 401.

(5) المختصر: 231/1.

(6) «يعني: غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول به سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر» نفسه: 232/1.

(7) أي مرضية. وهذا: «فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به» المختصر: 238/1 وقال ابن عبدالسلام: ويجوز أن يكون من باب النسب كلابن وتامر، ومعناه: فهو في عيشة ذات رضى: الإشارة: 112. وانظر تلخيص البيان: 344.

(8) «في المصدر»، لأن الشعر هنا بمعنى المفعول، أي: إذا شعر فيه الشعر: المصادر السابقة.

(9) «في الزمان». لأن الشخص صائم في النهار: المصادر السابقة. وفي تلخيص البيان: 199 «نهار صائم» و«ليل خائف» أي يخاف فيه و: «ليل أعمى» أي: لا يبصر الناس فيه لشدة ظلمته: ص: 172 و«ليل ساهر» أي: يسهر فيه ص: 344 و«نهار مبصر» أي: أهله مبصرون فيه ص: 156 و«سرٌّ كاتِمٍ» أي: مكتوم ص: 363.

(10) «في المكان». لأن الماء جارٍ في النهرِ: المختصر: 232/1.

(11) في السبب لأن الأمير سبب، وإلا فإن الفاعلين هم البناؤون. والمثال في الإيضاح: 87/1.

وقولنا: «بتأولٍ» مخرجٌ لنحوِ قولِ الجاهلِ: أنبتَ الربيعُ [البقلَ][1]، لأنَّ ذلكَ مُعتقَدُهُ ومرادُهُ[2]، ومخرجٌ للكذب أيضاً[3].

وأقسام المجاز العقلي أربعةٌ[4]، لأن طرفيْهِ[5] إما حقيقتانِ[6] لغويَّتانِ[7] نحوُ: أنبت الربيعُ البقلَ، أو مجازانِ[8] لغويَّانِ، نحوُ: أحْيى الأرضَ شبابُ الزمانِ[9].

أو أحدهما حقيقةٌ والآخر مجازٌ، نحوُ: أنبتَ البقلَ شبابُ الزمانِ[10]، ونحوُ: أحيى الأرضَ الربيعُ[11].

**[الثالث]**[12]:

[قرينة][13]: وليسَ مختصا بالخبرِ بلْ يجري في الإنشاءِ، كقولهِ [تعالى][14]: ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا ﴾[15] لا بدّ فيهِ من قرينةٍ صارفةٍ عن إرادةٍ ظاهرةٍ، لأنَّ المتبادَرَ[16] إلى الفهمِ عندَ انتفائهِ هو الحقيقةُ. ثم القرينةُ إما لفظيةٌ أو معنويَّةٌ.

---

(1) زيادة اقتضاها السياق من المختصر: 238/1.

(2) كما في: شفى الطبيب المريض: المصدر السابق.

(3) لعله يقصد إلى التعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط: نفسه.

(4) التقسيم في المصدر السابق وفي التلخيص: 48 - 49.

(5) في المخطوط: «طرفاه» خطأ يبدو أنه من سهو الناسخ. ويقصد بهما المسند والمسند إليه.

(6) في المخطوط: «حقيقان» تصحيف والصواب ما أثبتنا.

(7) جاء في المخطوط الخاص: «وضعيتان» بدل: «لغويتان».

(8) في المخطوط: «مجازا» بدون نون تصحيف.

(9) ورد في المخطوط الخاص: «والمراد بشباب الزمان ازدياد قوته النامية وهي في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة».

(10) «فيما المسند حقيقة والمسند إليه مجاز»: مخطوط خاص.

(11) «في عكسه»: المختصر: 250/1.

(12) زيادة اقتضاها التصنيف، ولعل سقوطها من سهو الناسخ.

(13) نفس الملاحظة.

(14) الزيادة اقتضاها التأدب مع كلام الله سبحانه.

(15) سورة غافر/ 36 والآية تامة: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ ﴾.

(16) في المخطوط: «المتبار» تصحيف.

فاللفظيةُ، كقولِ أبي النجمِ: «أفناهُ[1] قيلُ اللهِ [39/أ] للشمسِ[2] اطلُعي» من قوله[3]: [رجز]

قَـــدْ أصـــبحتْ أمُّ الخـــيارِ تدَّعـــي عـلـــيَّ ذنـبـاً[4] كلُّــهُ[5] لــم أصـنعِ
مَـــنْ أنْ رأتْ رَأســـي كـــرأسِ الأصـــلَعِ مَيَّـــزَ عـــنهُ قُنـزُعاً[6] عـــن قُنـزُعِ[7]

---

(1) في المخطوط: «أندى» تحريف.

(2) في المخطوط: «للمشمس» تصحيف.

(3) القائل هو الفضل بن قدامة، أبو النجم من رجاز العرب من بني بكر بن وائل. وكان ينزل بسواد الكوفة في موضع يقال له الفِرك في العصر الأموي (ت: 130هـ): الشعر والشعراء: 603/2 والمعاهد: 147/1/1 والخزانة: 49/1.

والأبيات له من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 25، والإيضاح: 88/1 حيث أضاف «حتى إذا واراك أفْق فارجعي» والفوائد: 155، والمجاز لابن كيران: 178 (حيث شرحها شرحا لطيفا).

والبيت الأول في: الكتاب: 85/1، 127، 137، 146، ومجاز ابن المثنى: 84/2، والدلائل: 278، والكشاف: 450/4، ونتائج الفكر للسهيلي: 581 (عجز البيت) ونهاية الإيجاز: 414، والمفتاح: 393، والتبيان لابن الزملكاني: 56 والمصباح لابن مالك: 69، ومغني اللبيب: 225/1، وتخليص الشواهد لابن هشام: 281، والتبيان للطيبي: 87، 255، والطراز: 526/2، وشرح شواهد المغني: 185، وهمع الهوامع: 97/1، والعقود: 103/1، والمعاهد: 147/1.

والبيتان الأخيران: في التلخيص: 48 والمختصر: 245/1 - 246.

(4) في المخطوط: «دنيا» تصحيف.

(5) «كله»: بالنصب ويجوز بالرفع. قال الجرجاني في الإشارات: 53: «ووجه الاحتياج أن المروي عنه هو رفع كل وقرائن الأحوال تدل على أنه أراد عموم الأفراد. فلولا أن الرفع يفيد العموم والنصب لا يفيده، لم يعدل عن النصب إلى الرفع لأن الفصيح في مثله النصب».

وخالف في المعاهد: 147/1/1 قائلا:

«والشاهد فيه أن «كل» إذا تقدمت على النفي لفظا. ولم تقع معمولة للفعل المنفي عمَّ النفي كل فرد مما أضيف إليه كل، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد. ومن ثم أتى بـ«كل» مرفوعةً عادلا عن نصبها الغير المحتاج إلى تقدير ضمير لأنه لا يفيد نفي عموم ما ادعته أم الخيار عليه والله أعلم».

(6) القنزع: جمع قنازع: من الشعر ما تبقى في نواحي الرأس متفرقا: اللسان (ق ن ز ع): 303/8 والمختصر: 245/1.

(7) في المخطوط: «قنوع» تصحيف.

جَــذْبُ الليالــي أبطِئــي[1] أو أســرعي[2]   أفــناهُ قــيلُ اللهِ للــشمسِ اطلُــعِ

والمعنويةُ[3]، كاستحالةِ قيامِ المسندِ بالمذكورِ عقلاً، كقولكَ: محبتُكَ جاءتْ بي إليكَ، أو عادةً، كقولكَ: لم يهزمِ[4] الأميرُ الجيشَ، وكصدور: أنبتَ الربيعُ البقلَ، من موحدٍ. ومعرفةُ حقيقتهِ منَ الفاعلِ والمفعولِ بهِ للذي إذا أُسندَ إليهِ كان الإسنادُ حقيقةً، إما ظاهرةً كقولهِ تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾[5] أي: فما رَبِحوا في تجارتهم[6]، وإما خفيةً لا تظهرُ إلا بتأملٍ كما في قولكَ: سرَّتني رؤيتُكَ. أي: سرَّني اللهُ عندَ رؤيتكَ[7].

## [فصل][8]

## قوله:

**الثاني**[9]:

أطبقَ البلغاءُ على أن المجازَ أبلغُ منَ الحقيقةِ وأنَّ الكنايةَ أبلغُ منَ التصريحِ، لأنَّ الانتقالَ فيهما منَ الملزومِ إلى اللازمِ. فهوَ كدعوى الشيءِ ببيّنةٍ.

والاستعارةُ أبلغُ منَ التشبيهِ بأنها فرعٌ[10] منَ المجازِ[11]، وقد عُلِمَ أنهُ أبلغُ منَ الحقيقةِ.

والمرادُ بقولنَا: «المجازُ... والكنايةُ أبلغُ» لأنَّ كلا منهما يفيدُ زيادةَ توكيدٍ في

---

(1) في المخطوط: «أبطأ» تصحيف.

(2) في المخطوط: «أسرع» تصحيف.

(3) الكلام على القرينة.

(4) في المخطوط: «يلزم» تصحيف والتصويب من الإيضاح: 101/1، وهو في التلخيص: 50 «هزم الأمير الجند».

(5) سورة البقرة/ 16.

(6) انظر الإشارة إلى الإيجاز: 112 في «وصف الإعراض بصفة من قامت به» وهم التجار هنا.

(7) المثال في التلخيص: 51. والمختصر: 245/1 - 246.

(8) الزيادة اقتضاها التصنيف من التلخيص: 346 والمختصر: 274/4 وفيه كلام على أفضلية المجاز والكناية على الحقيقة في الجملة.

(9) هذا التنبيه الثاني ورد في المصدرين السابقين عقب الكناية وقبل البديع.

(10) ورد في التلخيص: 346 والمختصر: 274/4 بلفظ: «نوع».

(11) هذا الشرح من المصدرين السابقين (باختلاف قليل جدا).

الإثباتِ فقط، وليسَ المرادُ أنَّ شيئاً منهما يوجبُ أن يحصلَ في الواقعِ زيادةٌ في المعنى لا تؤخذُ في الحقيقةِ والتصريحِ[1].

## شرح:

لما فرغَ رحمهُ اللهُ من التنبيهِ الأول شرعَ في الثاني.

**فأقولُ**، واللهُ الموفِّقُ للصوابِ:

اتفقَ البلغاءُ على أنَّ المجازَ أبلغُ من الحقيقةِ وأنَّ الكنايةَ أبلغُ من التصريحِ، لأنَّ الانتقالَ في كل واحدٍ منهما منَ الملزومِ إلى اللاَّزمِ فهوَ كدعوى الشيءِ معَ قيامِ البينةِ عليهِ. لأنكَ إذا قلتَ: رأيتُ أسدا يقصدكَ، [أفاد][2] إثباتَ الجرأةِ لزيدٍ، وكأنكَ أقمتَ ذلكَ بيّنةً. وهيَ كونهُ أسداً فهوَ أبلغُ منْ قولكَ: رأيتُ جريئاً.

وقد أطبقوا أيضا على أن الاستعارةَ أبلغُ منَ التشبيهِ، لأن الاستعارةَ فرعٌ[3] منَ المجازِ، والتشبيهُ فرعٌ منَ الحقيقةِ. وقدْ عُلمَ أنهُ أبلغُ منها.

**واعْلم** أن قولَنا: «المجازُ أبلغُ منَ الحقيقةِ، والكنايةُ أبلغُ منَ التصريحِ» ليسَ المرادُ بهِ أنَّ شيئاً منهما يوجبُ أن تَحصُلَ في الواقعِ زيادةٌ ليستْ في الحقيقةِ والتصريحِ، بل المرادُ أنَّ كلاًّ منهما أبلغُ من جهةِ زيادةِ توكيدٍ في الإثباتِ. فليستْ مزيَّةً كقولنَا: رأيتُ أسداً، على قولنا: رأيتُ رجلاً هوَ والأسدُ في الجرأةِ سواءٌ[4] من جهةِ زيادةٍ في الجرأةِ بل من جهةِ إفادةِ تأكيدِ تلكَ المساواةِ. واللهُ الموفِّقُ للصوابِ.

---

(1) الحد في التلخيص: 346 والمختصر: 274/4 (ببعض تصرف من المؤلف)، وانظر كفاية الطالب: 157.

(2) زيادة اقتضاها السياق.

(3) في المختصر: 277/4 بلفظ: «نوع».

(4) الصيغة والمثال في المختصر: 278/4 وهما منسوبان إلى الشيخ عبدالقاهر الجرجاني. انظر الدلائل: 70 (بتصرف من المؤلف).

# الباب الثالث
# في علم البديع (1)

## قوله: [39/ب]

وهوَ علمٌ تُعرفُ(2) به وجوهُ تحسينِ الكلامِ بعدَ رعايةِ مطابقةِ مقتضى الحال ورعايةِ وضوح المعنى.

ووجهُ تحسينهِ لفظيٌّ ومعنويٌّ(3).

## شرح:

لما فرغ رحمةُ الله من فنَّي(4) المعاني والبيانِ شرعَ في الفنِّ الثالثِ، في البديعِ(5). فقولهُ: «علمٌ» أي: ملكةٌ.

وقوله: «تُعرفُ بهِ وجوهُ تحسينِ الكلامِ»: فصلٌ أخرجَ الفنَّين(6).

وقوله «بعدَ رعايةِ مطابقةِ مقتضى الحالِ ورعايةِ وضوحِ المعنى»: إشارةٌ إلى أنَّ هذهِ الوجوهَ لا تسمى محسِّنةً إلا إذا حصلت بعد ذلكَ. فلو حصلتْ من غيرِ رعايةِ ذلك لكانت كجوهرةٍ في رقبةِ قردةٍ.

---

(1) أورد النابلسي تعريفا مفصلا طريفا لعلم البديع أحصى فيه ضروبه وأعداده، وتناول تطور الكتابة فيه عبر التاريخ، وذكر رواده من ابن المعتز إلى الباعونية: النفحات: 2 - 3.

(2) في التلخيص: 347 بلفظ: «يعرف».

(3) الحد في المصدر السابق والمختصر: 282/4 - 284 (بإدماج وبعض تصرف).

(4) في المخطوط: «في» تصحيف لا يستقيم به المعنى.

(5) أوصله القنوجي في غصن البان: 95 - 96: إلى مائة واثنين وأربعين لقبا».

(6) أخرجهما لأن وجوه تحسين الكلام، كما يبدو، ليست من اهتمام أرباب المعاني والبيان.

ووجهُ تحسينهِ إما **لفظيٌّ أو معنويٌّ**. فالمعنويُّ[1] راجعٌ إلى المعنى واللَّفظيُّ راجعٌ للَّفظِ.

[المحسنات المعنوية]

## [المطابقة[2]]

## قوله

**فالمعنويُّ** «منهُ المطابقةُ» ويسمى «الطباقَ» ايضا[3]. وهوَ الجمعُ بينَ متضاديْنِ (أي: معنييْنِ) متقابلينِ[4] في الجملةِ تحقيقاً[5] أو تقديراً. و[6] هو ضربانِ: مطابقةُ الإيجابِ[7]، ومطابقةُ السلبِ.

ومن المطابقةِ ما يختصُ باسمِ «المقابلةِ». وهوَ أن يؤتى بمعنيينِ أوْ أكثرَ متوافِقَين، أي غير متقابلين، ثم يُؤتى بما يقابلُ ذلكَ المذكورَ على الترتيبِ، كقولهِ تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾[8].

## شرح:

بدأ رحمه الله بالمعنويِ لأنَّ القصدَ الأصليَّ والغرضَ الأهمَّ[9] هو المعنى. واللفظُ تابعٌ[10]. وقد ذكرَ من ذلك ثلاثين لقباً[11].

---

(1) في المخطوط: «فالمعنى» تحريف.

(2) انظر تعريفها في كفاية الطالب: 128.

(3) انظر التلخيص: 348 وأضاف مرادف: «التضاد» في المختصر: 286/4.

(4) في المخطوط (معنيين ومتقابلين) بزيادة حرف «و» بين اللفظين فاقتضى السياق حذفه كما في التلخيص: 348 والمختصر: 286/4.

(5) يسميه المتكلمون «التضاد الحقيقي»: شرح المقاصد للتفتازاني: 61/2، 68 - 69.

(6) في المخطوط: «أو» تصحيف.

(7) في المخطوط: «الاتجاب» تصحيف.

(8) سورة التوبة/82.

(9) في المخطوط: «الأوهم» تحريف.

(10) المختصر: 286/4 (بتصرف).

(11) ذكر له صاحب قانون البلاغة إحدى وأربعين شعبة: 84.

## الأول:

**المطابقةُ:** ويسمى: «الطباق» أيضا و«التطبيق»، و«التكافؤ»[1]: وهيَ الجمعُ بين معنييْنِ بينهما تقابلٌ في الجملةِ. أيْ: يكونُ بينهما تقابلٌ وتنافٍ ولو في بعضِ الصُّوَرِ، سواءٌ كان التقابلُ حقيقياً أو اعتبارياً[2]. وسواءٌ كان تقابلَ التضادِّ كالبياضِ والسوادِ أو تقابلَ الإيجابِ والسلبِ أو نحو[3] ذلك.

والمطابقةُ قسمانِ:

### - الأول:

«مطابقةُ الإيجابِ»، وهيَ أربعةُ أنواعٍ:

[1]. بين اسميْنِ، كقولهِ تعالى: ﴿ وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ ﴾[4].

[2]. وبين فعليْن، نحوُ: ﴿ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ ﴾[5].

[3]. وبين حرفيْنِ، نحوُ: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ ﴾[6].

فإنَّ في «اللام» معنى الاِنتفاعِ، وفي «على» معنى التَّضَرُّرِ[7].

[4][8] وبين اسمٍ [و][9] فعلٍ كقولهِ تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ ﴾[10]، فإنَّ

---

(1) ينظر التبيان لابن الزملكاني: 170 وشرح الفوائد الغياثية: 271 والنفحات: 39.

(2) في المخطوط: «اعتبارا» تحريف والتصويب من المختصر: 287/4.

(3) «مثل تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف»: المصدر السابق.

(4) سورة الكهف/ 18.

(5) سورة البقرة/ 258، آل عمران/ 156، الأعراف: 158، التوبة/ 116، يونس/ 56، المؤمنون/ 80، غافر/ 68، الدخان/8، الحديد/2.

(6) سورة البقرة/ 286.

(7) في المخطوط: «التصور» تصحيف وتصويبه من المختصر: 288/4.

(8) زيادة الأرقام الأربعة بين معقوفتين اقتضاها سياق التصنيف.

(9) زيادة اقتضاها السياق.

(10) سورة الأنعام/ 122.

بينَ الموتِ والإحياءِ[1] تقابلاً[2] في الجملةِ.

- **الثاني:**

«مطابقةُ السلبِ»، وهيَ أن تجمعَ بين فعليْ مصدرٍ واحدٍ أحدُهما مثبتٌ والآخر منفيٌّ، كقولهِ تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝ ﴾ ﴿ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[3].

أو أحدُهما [40/أ] أمرٌ والآخر نهيٌ[4]، كقولهِ تعالى: ﴿ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ ﴾[5].

- ومن المطابقةِ ما يختصُّ باسمِ «المقابلةِ»[6]: وهيَ أن يؤتى بمعنَيَيْن أو أكثرَ متوافقَيْن[7]، ثم يؤتى بما يقابلُ تلكَ المعانيَ المتوافقةَ على الترتيبِ:

*ففي معنييْنِ، كقولهِ تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾[8].

*وفي ثلاثةٍ، كقولهِ[9]: [بسيط]

---

(1) باستعارة الموت للضلال لجامع الجهل، والإحياء للهداية لجامع العلم، ويمكن اجتماعهما، والمعنى: «أو من كان ضالا فهديناه»: الإشارات: 214 - 215 - 260 وجامع العبارات: 86، 270 - 271.

(2) في المخطوط: «تقابل» والصواب ما أثبتنا لأنه اسم إن مؤخر ويبدو أنه من سهو الناسخ.

(3) سورة الروم/ 6 - 7.

(4) الشرح في المختصر: 290/4 - 291.

(5) سورة المائدة/ 44.

(6) جعل السكاكي وغيره المقابلة قسما برأسه من المحسنات المعنوية.

(7) المراد بالتوافق: خلاف التقابل وسماه السكاكي في المفتاح: 352: «إيهام التضاد».

(8) سورة التوبة/ 82.

(9) القائل أبو دلامة. واسمه زيد بن الجون من شعراء العباسيين (ت161هـ) ديوانه: 104/1.
والبيت من شواهد كتب البلاغة: كأنوار الربيع: 96 وتحرير التحبير: 181 والإشارات: 263 والتلخيص: 353 والإيضاح: 17/6 والمختصر: 298/4 والمعاهد: 207/2/1 وشرح الفوائد الغياثية: 272.
وقد أنشده للمنصور حين سأله عن أشعر بيت في المقابلة بين ستة أضداد. وهو مما لم يقل مثله غيرُه من قبل كما ذُكر. (فقد قابل بين: أحسن وأقبح، والدين والكفر، والدنيا والإفلاس).

مـا أحـسنَ الـدينَ والدنـيَا إذا اجتمعا وأقـبحَ الكفـرَ والإفـلاسَ بالـرَّجُلِ

*وفي أربعةٍ كقولهِ تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝ ﴾ [1] لأنَّ بين الاستغناءِ والتقوى مقابلةً من حيثُ إن الاِستغناءَ عما عندَ اللهِ تعالى بشهواتِ الدنيا عن نعيم الجنةِ مستلزمٌ لعدمِ التقوى. وقد جعلَ السكاكيُّ وغيرُهُ[2] المقابلةَ قسماً، "يُعَين"[3] برأسهِ، منَ المحسناتِ المعنويةِ[4].

ومن المطابقةِ ما يسمّيهِ بعضُهم «تدبيجاً»[5]، من دبَّجَ[6] المطرُ الأرضَ أي زيَّنها. وهو أن يُذكرَ في معنى منَ المدحِ أو غيرهِ لوْنانِ أو أكثَر:

- إما كنايةً[7]، كما في قولِ أبي تمامٍ[8]: [طويل]

تَـردَّى ثِيابَ المـوتِ حُمـراً فمـا أتـى لها الليلُ إلا وهْيَ [مِنْ][9] سندسٍ خُضرُ

---

(1) سورة الليل/ 5 - 10.

(2) انظر المفتاح: 423 وقانون البلاغة: 92 والتبيان لابن الزملكاني: 171 وشرح الفوائد الغياثية: 272.

(3) كذا في المخطوط ولعلها زائدة، ولم ترد في المختصر: 297/4 ولا في الفوائد: 97 (ضمن التعريف).

(4) انظر المصدر السابق الأول.

(5) ينظر أمر التدبيج بهذا المعنى في المعاهد: 178/2/1 وبأمثلة متعددة في النفحات خاصة: 239 - 294.

(6) في المخطوط: «ذبح» تصحيف.

(7) يسمى: «تدبيج الكناية» في المعاهد: 178/2/1.

(8) ديوانه: 32 تحقيق د. شاهين عطية في رثاء الطوسي.

والبيت من شواهد كتب البلاغة: كسر الفصاحة: 193 والمثل السائر: 96/1 وتحرير التحبير: 351 والإيضاح: 12/6 والتلخيص: 350 والطراز: 437 والفوائد الغياثية: 97 بلفظ: «تروى» بدل «تردى» والمختصر والمواهب: 292/4 والعقود: 82/2 والمعاهد: 178/2/1 وشرح الفوائد الغياثية: 271 بلفظ: «تروى».

(9) زدياة من مصادر البيت السابقة.

أي: ترَدَّى[1] بالثيابِ المُلْتطِخةِ بالدمِ لما[2] قُتِلَ[3]، فلم ياتِ الليلُ عليهِ إلا وقدْ بدلتْ بثيابٍ[4] خضرٍ في الجنةِ.

فكنى عنِ القتلِ بالحمرةِ، [و][5] عن دخولِ الجنةِ بالخُضرةِ.

- وإمَّا **تورية**[6] كقولِ الحَريريّ[7]:

«فَمُذِ اغْبَرَّ[8] العَيْشُ الأخْضَرُ[9]، وازْوَرَّ المحْبوبُ الأصْفَرُ[10]، اسْوَدَّ يَوْمي الأبْيَضُ، وابيَضَّ فَوْدي[11] الأسْوَدُ، حتَّى رَثَى لي العَدُوُّ الأزْرَقُ[12]، فَيا حَبَّذَا الموْتُ الأحْمَرُ[13]». فَوَرَّى عَنِ الذَّهبِ الأصْفَرِ. لأنَّ المُتَبَادَرَ لِلذِّهْنِ: الإنسانُ الَّذي لهُ صُفرةٌ.

**تنبيه:**

ألحقَ بالمطابقةِ نوعانِ[14]:

---

(1) في المخطوط: «تريد» تصحيف وفي المختصر: 292/4: «ارتدى الثياب الملطخة».

(2) في المخطوط: «مما» تصحيف.

(3) حيث تجلى استشهاده في الجهاد، وحيث لبس لباسا دنيويا وقد احمر من الدماء.

(4) أي: ما أتى الليل إلا وقد زهقت روحه من الدنيا، وإذا هو صائر إلى الجنة يرفل في ثياب السندس الأخروية.

(5) زيادة اقتضاها السياق.

(6) في المخطوط:«ترية» تصحيف.

(7) شرح مقامات الحريري: 41/2 - 42 للشريشي والقول في المختصر: 293/4 - 294 والإيضاح: 483/2 وفي العقود: 83/2 - 84 بلفظ: «غبر» مكان: «اغبر» وفي الإشارات: 261 - 262 (بتقديم وتأخير) وشرح الفوائد الغياثية: 271.

(8) في المخطوط: «فما عنّ» تحريف.

(9) واغبر العيش الأخضر: خشن بعد إذ كان ليّنا. في فقه اللغة للثعالبي عده استعارة: 75.

(10) المحبوب الأصغر: الدينار الذهبي المصدر السابق.

(11) الفُود: الشعر بين الأذن والجبهة: القذال.

(12) العدوّ الأزرق: الروم أعداء العرب لزرقة عيونهم. فقه اللغة للثعالبي: 75.

(13) الموت الأحمر: الشديد ونقيضه الموت الأبيض الذي هو موت العافية لأنه يأخذ الإنسان ببياض لونه. المختصر: 293/4 - 294 وانظر المصدر السابق.

(14) المصدر السابق: 294/4 - 295.

**الأوّل:**

«الجمعُ بينَ معنيين». أحدُهما يتعلقُ بمَا يقابلُ الآخرَ. نوعٌ متعلقٌ كقولهِ تعالَى: ﴿ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾[1]، لأنَّ الرحمةَ سببُ اللّينِ الذي هوَ ضدُّ الشِّدةِ[2]، وكَقولهِ تعالَى: ﴿ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا ﴾[3]، لأنَّ إدخالَ النارِ مُستلزمٌ للإحراقِ المضادِّ للإغراقِ.

**الثاني:**

«الجمعُ بينَ معنيينِ غيرِ مُتَقابلينِ» بلفظيْن، مَعناهُما الحقيقيَّانِ مُتقابلاَنِ، كقولهِ[4]: [كامل]

لا تعْجَبي يا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ... ضَحِكَ المَشيبُ برأسِهِ فَبَكَى

فالمعنَى الحقيقيُّ المرادُ منْ «ضَحِكَ» إنَّمَا هوَ ظُهورُ الشَّيْبِ تَامّاً[5] وليسَ بَيْنَهُ وبينَ البكاءِ تَقابلٌ. ويسمَّى هَذا النوعُ «إيهَامَ التَّضَادِّ».

فكلٌّ منَ النوعيْنِ منَ المطابَقةِ «إلحاقٌ».

---

(1) سورة الفتح/ 29.

وقد قرئت: (أَشِدّاءَ.. رُحَمَاءَ.ز) بالنصب على المدح: انظر مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: 142 وإعراب النحاس: 205/2 وهي بالرفع في التبيان للعكبري: 1169/2.

(2) أي: الرحمة، وإن لم تكن مقابلة للشدة: المختصر: 294/4.

(3) سورة نوح/ 25 وبدايتها: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ ...﴾.

(4) القائل هو دِعْبَل بن علي بن رزين وكنيته أبو عليّ، شاعر عباسيّ هجّاء مشهور قتل في سنة: 246هـ وقصته مع الرشيد في الديوان: 117 والموشح: 270 والمعاهد: 202/2/1 - 214.

والبيت في ديوانه. 117ق: 153ب2 وفي زهر الآداب: 351 وربيع الأبرار: 402/1 ودعبل الصورة الفنية في شعره: 66.

وهو من شواهد كتب البلاغة كقانون البلاغة: 85 والتبيان لابن الزملكاني: 170 وتحرير التحبير: 113 والإيضاح: 15/6 والتلخيص: 352 والطراز: 385 والمختصر: 294/4 والعقود: 80/2 وشرح الفوائد الغياثية: 231 والمسلك السهل: 232 والنفحات: 40.

(5) في المخطوط: «اتاما» تصحيف.

## [مراعاة النظير]

### قوله:

ومنهُ «مُراعاةُ النَّظيرِ». وتُسمَّى[1] بـ«الإيلافِ» و«التَّناسُبِ» [40/ب] و«التَّوفيقِ» و«التَّلفيقِ»[2]، وهِيَ جمعُ أمرٍ ومَا يناسِبُهُ لاَ علَى سبيلِ التَّضادِّ[3].

ومِنْهَا مَا يُسميهِ بعضُهُم بـ«تشابُهِ الأطرافِ»: وهوَ أنْ ينتهيَ الكلامُ بمَا يُناسبُ ابتداءَهُ في المعنَى.

ويَلْحَقُ بِمُراعاةِ النظيرِ «إيهامُ التناسُبِ». وهوَ أنْ يُجمعَ بينَ معنييْنِ غيرِ مُتَناسبيْن بلفظيْنِ يكونُ لهُما مَعْنيانِ مُتَناسبانِ، وإنْ لَمْ يكونَا مَقْصودَيْنِ ح[4].

**شرح**: أيْ ومنَ المعنويِّ «مراعاةُ النَّظيرِ»، كقولهِ تعالَى: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ ﴾[5]، وكقول ابن رشيق[6]: [طويل]

أَصَحُّ وأقْوَى مَا سمِعْنَاهُ فِي النَّدَى ... مِنَ الخَبَرِ المأثُورِ مُنْذُ قَدِيم
أحاديثُ تَرويهَا السُّيُولُ عنِ الْحَيَا ... عنِ البَحْرِ عَنْ كَفِّ الأمِيرِ تَمِيم

فَنَاسَبَ فيهِ بينَ الصّحةِ والقوةِ والسماعِ والخبرِ المأثورِ، والأحاديثِ والرِّوايةِ،

---

(1) في التلخيص: 354 بلفظ: «ويسمى» ولعله بالتأنيث يعود على «الحال» مؤنثة «مراعاة النظير».

(2) المختصر: 301/4 والفوائد: 273.

(3) السابقان؛ وقد أضاف في الفوائد: «الجمع بين المتشابهات» وفي النفحات: 114 بلفظ: «المؤاخاة» وفي التلخيص: 354 بلفظ: «وهو».

(4) الحد في التلخيص: 354 - 355 والمختصر: 303/4 - 305 (بإدماج وبقليل من الاختلاف).

(5) سورة الرحمن/ 5، وتمام الآية: ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝ ﴾.

(6) اسمه الحسن، وكنيته أبو علي صاحب العمدة. (ت: 456هـ بمازر بصقلية).
والبيتان من شواهد كتب البلاغة كتحرير التحبير: 365 - 366 والإشارات: 265 والإيضاح: 21/6 والتبيان للطيبي: 350 والطراز: 469 وفيه: «ما رويناه في الندى» والمعاهد: 234/2.
قالهما من قصيدة مدح بها أمير المهدية تميم بن المعز باديس، من أمراء الدولة الصنهاجية بعدما قامت فتن في القيروان سنة 449هـ. فرحل عنها بمعية الشاعر. (ينظر في الأعلام من الأدباء والشعراء. إعداد الشيخ عويظة ص: 19).

وناسبَ فيهِ أيضاً بينَ السيْلِ والحيَا، والبحرِ وكفِّ الأميرِ[1].

ومنْ مُراعاةِ النظيرِ «تشابهُ الأطرافِ»،[2] كقولهِ تعالَى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾ ﴾[3] فإنَّ اللطيفَ يُناسبُ كونَهُ غيرَ مُدرَكٍ [بِـ[4]] الأبصارِ، والخبيرُ يناسبُ كونَهُ يُدركُ الأشْياءَ[5].

وألحقَ بمراعاةِ النظيرِ «إيهامُ التَّناسُبِ»، كَما فِي النَّجْمِ مَعَ الشمس والقمرِ منْ قولهِ تعالى: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴿٥﴾ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾ ﴾[6] فالنَّجْمُ: هُنَا النَّبَاتُ الذِي لاَ سَاقَ لَهُ كالبَقْلِ[7]، لكنَّهُ لمّا كانَ قدْ يطلقُ علَى الكوكبِ أوْهمَ المناسبةَ منْ جِهةِ[8] الظَّاهرِ[9].

## [الإرصاد]

## قوله:

ومنْهُ «الإرْصَادُ»، ويسَمَّى بـ«التَّسهيمِ»،[10] أيضاً، وهو أنْ يُجعلَ قَبْلَ العَجْزِ منَ

---

(1) انظر الشرح في الطراز: 469 بتفصيل حيث قال: «وكأنه جعل كفّ الممدوح أصلا للبحر مبالغة. وانظر إلى العنعنة من الأصغر إلى الأكبر كما في الحديث».

(2) الإشارات: 265.

(3) سورة الأنعام/ 103.

(4) زيادة اقتضاها السياق.

(5) وكأنه تعليل له: تحرير التحبير: 363 والإشارات: 265 فالمدرك للأشياء يدرك الأبصار.

(6) سورة الرحمن/ 5 - 6.

(7) ويُسمّى: النجيل والنجيز وحشيشة الحصى. والمختصّ به الثَّيِّل ينبسط على الأرض: انظر عمدة الطبيب لأبي الخير الإشبيلي: 73/1، 154، 244، 507 وتنقيح الجامع لابن البيطار: 352 وحديقة الأزهار للغساني: 186.

(8) في المخطوط: «جيهة» تصحيف.

(9) الشرح من المختصر: 304/4 - 305 (بتصرف).

(10) في المخطوط: «بالتفهيم» تصحيف والتصويب من التلخيص: 355 - 356 والمختصر: 305/4 وأيضا من المعاهد: 236/1/2 وشرح الفوائد: 276 والنفحات: 135.
ويسمى «التوشيح أيضا» في قانون البلاغة: 101 - 102: وفي شرح الكافية البديعية: 74.

الفَقْرةِ أوِ البيتِ مَا يدُلُّ عليهِ إنْ عُرِفَ الرَّويُّ[1] وشِبْهُهُ[2].

## شرح:

ففي النَّظْمِ[3]: [وافر]

إذَا لَـــمْ تَـــسْتَطِعْ شَـــيْئاً فدَعْـــهُ وجـــاوِزْهُ[4] إلَـــى مَـــا تَـــسْتَطِيعُ[5]

وفي الفقرة، وهيَ في النثرِ بمنزلةِ البيتِ في النظمِ، كقولهِ تعالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[6].

**واعلمْ** أنَّ الرويَّ هوَ الحرفُ الذِي تُبنَى عليهِ القصيدةُ، فتُسمَّى فائدةَ الوزنِ.

---

(1) الروي: هو الحرف الذي يلزم القافية من أوّل القصيدة إلى آخرها، وتُنسبُ إليه. وهو إمّا أن يكون محركا ويُسمى مطلقا، وإمّا أن يكون مسكّنا ويُسمَّى مقيَّدا: ينظر التعريف في الجامع في العروض: 266 والكافي في العروض: 502 والباقي من كتاب القوافي: 42.

(2) يعني بقوله: «شبهُه» أن: «جميع الحروف التي تصلح أن تكون رويا إلاّ حروفا معينة، كحروف العلة والهمزة المبدلة من ألف السكت والتنوين بأنواعه ونون التوكيد الخفيفة وهاء السكت وهاء الضمير المتحرك ما قبلهاوالمنقلبة عن تاء التأنيث أوْ واو الضمير وياؤه بعد حركة تجانسها، وهناك حرف يجوز أن يكون رويا وألا يكون» ينظر تفصيل هذا الإحصاء في كشف الغموض: 325 - 326 والحدّ في التلخيص: 365 - 356 والمختصر: 305/4 - 308 (بإدماج وتصرف).

(3) البيت لأبي عبدالله عمرو بن معد يكرب الزبيدي، فارس اليمن (ت: 21هـ). وقد كان أسلم ثم ارتد ثم عاد إلى إسلامه حتى توفي.

راجع بتوسع الشعراء: 219/2 وخزانة الأدب: 422/1، 460/3 والمعاهد: 240/2 - 251.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كسر الفصاحة: (دون عزو) والمنتخب من كنايات الجرجاني: 127 والمفتاح: 255 والتلخيص: 356 (دون عزو) والإيضاح: 26/6 والمختصر: 308/4 (دون عزو) والعقود: 89/2 ورفع الحجب: 72/1 والمعاهد: 236/2.

وهو من قصيدة أوّلها:

أمِــنْ ريْحانَــةَ الداعــي الــسميعُ يُؤرّقُنـــي وأصـــحابي هُجـــوعُ

والإرصاد في قوله: «إذا لم تستطع».

(4) في المخطوط: «وجوازه» تصحيف.

(5) في المخطوط: «ما تستطع» تصحيف.

(6) سورة العنكبوت/ 40.

ذلكَ، والرويُّ هو الحرفُ الذِي تُبنَى عليهِ الفقرةُ، لأنَّها في النثْر كالبيتِ في النظمِ[1].

## [المشاكلة]

## قوله:

ومنْهُ «المُشاكلةُ»[2]: وهيَ ذكرُ الشيءِ بلفظِ غيرِهِ لوقوعِهِ في صُحبةِ ذلكَ الغيرِ تحقيقاً أو تقديراً[3].

## شرح:

فالتحقيقُ كالأمرِ بالطبخِ منْ قولِهِ[4]: [كامل]

قالُوا اقْتَرِحْ شَيْئاً نُجِدْ[5] لَكَ طَبْخَهُ  قُلْتُ اطْبُخُوا[6] لِي جُبَّةً وقَمِيصَا

أيْ: «خِيطُوا»، فذكَرَ الخياطةَ بلفظِ الطبخِ لأنَّهَا وقعتْ في صُحبَتِهِ.

---

(1) الشرح في المختصر: 308/4.

(2) ألحقها السبكي بالقول بالموجب: 409/4 وعدها السجلماسي نوعا من التكرير في المنزع البديع: 477، 498.

(3) الحدّ في التلخيص: 356 والمختصر: 309/4 - 310 وهو في شرح الفوائد: 272 والنفحات: 238.

(4) يقصد أبا الرقعمق واسمه أحمد بن محمد الأنطاكي الشاعر المشهور؛ كان نادرة الزمان وممن تصرف بالشعر الجزل في أنواع الجد والهزل. وهو أحد المداح المجيدين. مدح ملوك مصر ووزراءها، (ت: 399هـ). ترجمته: في اليتيمة: 310/1 - 334 ووفيات الأعيان: 255/1 والمعاهد: 253/1/2 - 255.

والبيت له في المعاهد: 152/2. وهو دون عزو من شواهد المفتاح: 424 والتلخيص: 356 والإيضاح: 27/6 والفوائد: 164 وشرح الكافية البديعية: 182 والمختصر: 311/4 وعروس الأفراح: 409/4 والعقود: 91/2، 138 والكليات لأبي البقاء: 843 وزهر الرياض: 80.

ويروى أنه قال: كان لي إخوان أربعة، وكُنت أنادمهم أيام الأستاذ كافور الإخشيدي. فجاءني رسولهم في يوم بارد وليست لي كسوة تحصنني من البرد، فقال: إخوانك يقرأون عليك السلام ويقولون لك: قد أصبحنا اليوم، وذبحنا شاة سمينة فاشتَهِ علينا ما نطبخ لك منها، قال: فكتبت إليهم:

إخوانُنا قصدوا الصَّبوحَ بسحرة  فأتى رسولُهم إليَّ خصوصا (ثم البيت)

قال: فذهب الرسول بالرقعة، فما شعرت حتى عاد ومعه أربع خلع وأربع صرر. في كل صرة عشرة دنانير. فلبست إحدى الخلع وصرتُ إليهم» المعاهد: 152/2.

(5) في المخطوط: «تجد» تصحيف.

(6) في المخطوط: «أطبخ» تصحيف.

ومنهُ: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [1] حيثُ أطلق النفسَ علَى ذاتِ اللهِ تَعالَى[2] لِوُقوعِهَا فِي صُحبَةِ «نَفْسِي».

والتقديرُ كالصّبغةِ فِي قولهِ [41/أ] تعالَى: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ [3]. أيْ: تَطهيراً للهِ بالإيمانِ. فذكرَ التطهير[4] بلفظِ الصَّبْغِ[5] لوقوعهِ في صُحبةِ الصبغِ تقديراً، لأنَّ النصارى كانُوا يَغمسونَ أولادَهُم في ماءٍ أصفرَ يُسمُّونَهُ «المَعْمُودِيَّةَ»[6]، ويقولونَ: إنَّ ذلكَ الغمسَ تطهيرٌ[7] لهمْ، حتّى إنَّ الواحدَ منهمْ إذَا فعلَ ذلكَ بِولَدٍ قالَ: الآنَ صارَ نصرانياً حقّاً[8]، فأمرَ اللهُ المسلمينَ بأنْ يقولُوا لهُمْ: ﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ۝١٣٦ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ

(1) سورة المائدة/ 116.

(2) ورد حكاية عن المسيح عليه السلام «وهذه استعارة لأن القديم تعالى لا نفس له. والمُراد: "تعلم ما عندي ولا أعلم ما عندك"» إعراب النحاس: 52/2 وانظر أيضا تلخيص البيان: 43.

(3) سورة البقرة/ 138.

(4) أقام الصبغ مقام التطهير ليشاكل صبغ النصارى.

(5) قال ابن رشيق في العمدة: 274/1 «يريد الختان، وقيل الفطرة» وقال العكبري في الإملاء: 66/1: «الصبغة هنا الدين» وفي إعراب النحاس: 267/1: «هو قول حسن لأن أمر الله جلّ وعز ونهيه ودلائله مخالطة للمعقول كما يخالط الصبغ الثوب» وفي الإشارة إلى الإيجاز «المراد بها: توحيده ودينه»: 152.

(6) في المخطوط: «المقودية» تحريف.

وتسمى «المعموديةُ» «التعميدَ» أيضا. وهو تطهير لهم كالختان. هذه عادة يفعلونها بعد سبعة أيام من ولادة الطفل النصراني، وكله ضلال وكفر. انظر أمر «المعمودية» في: الكشاف: 316/1 والإشارات: 268 والتلخيص: 357 والمختصر والمواهب والعروس: 313/4 وحاشية الصاوي: 92/1 وتفسير البيضاوي: 193/1.

(7) في المخطوط: «تطهيرا» خطأ آت كما يبدو من سهو الناسخ إذ هو خبر إن.

(8) تفسير الماوردي: 195/1 والمختصر: 314/4.

فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾ ﴾[1].

فالصِّبْغَةُ: قيلَ مصدرٌ مؤكِّدٌ لآمَنَّا باللهِ[2]، منصوباً بآمنَّا، وقيلَ: هوَ منصوبٌ علَى الإغراءِ بـ«الزَمُوا»[3].

## [المزاوجة]

## قوله:

ومنهُ «المُزَاوَجَةُ»[4]: وهوَ أنْ تجمعَ بينَ معنييْنِ في الشرطِ والجزاءِ[5].

## شرح:

أيْ: ومنَ **المعنويِّ** «المزاوجَةُ». وهيَ أنْ تجمعَ بينَ معنييْن وقعا[6] في الشرطِ والجزاءِ بأنْ يترتّبَ علَى الواقعِ منهُمَا فِي الجزاءِ، ما ترتّبَ علَى الواقعِ في الشرطِ كمَا في قولهِ[7]: [طويل]

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِيَ الْهَوى      أَصَاخَتْ[8] إِلَى الواشِي فلَجَّ بِهَا الهَجْرُ[9]

---

(1) سورة البقرة/ 136 - 138.

(2) المختصر: 312/4 - 313 وفيه: «مؤكداً لمضمون: (آمنا بالله)».

(3) وقيل: هو بدل من «(ملة إبراهيم)، وتمييز»: التبيان للعكبري: 122/1.

(4) أطلق عليها العسكري في الصناعتين: 466 لفظ: «المجاورة» وفي تحرير التحبير: 536: «التَّمزيج».

(5) الحدّ في التلخيص: 358 والمختصر: 316/4 (بإدماج).

(6) في المخطوط: «وقفا» تصحيف، والتعريف في كفاية المتحفظ: 138.

(7) القائل هو البحتري (ت: 246هـ): ديوانه: 101/1.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالدلائل: 93 والمفتاح: 425: «أصاخ» والتبيان لابن الزملكاني: 91 والتلخيص: 358 والإيضاح: 24/6 وشرح الكافية البديعية: 307 العقود: 92/2. و«أصاخ.. فلج به الهجر» في رفع الحجب: 86/1: وقد سماه: «التعطف» رادا التسمية إلى بعض المتأخرين والمختصر والمواهب والعروس: 316/4 - 317، والمعاهد: 255/1/2 وشرح الفوائد: 273: 273 والنفحات: 140.

(8) أصاخت: استمعت.

(9) في المخطوط: «في البحر» تحريف، والتصويب من المصادر السابقة للبيت.

أيْ إذا مَنَعنِي عنْ وَصْلِهَا المانِعُ فلجَّ في الهوَى صدقَتِ المواشاةُ فيمَا افترَوْا عليَّ، فلجَّ في البحرِ. فجمعَ بينَ النهي والإصاخَةِ باللجاجِ بأنْ ترتَّبَ لَجاجُ الهوَى علَى نهيِ النّاهِي، ولجاجُ الهجر[1] علَى إصاخَتِها.

## [العكس]

## قوله:

ومنهُ العَكْسُ[2]،وهو أنْ تقدمَ في الكلامِ جزءاً علَى جزءٍ، ثمَّ تعكسُ فتقدمُ ما أخّرتَ وتؤَخِّرُ ما قدّمْتَ[3].

## شرح:

«عَاداتُ الساداتِ ساداتُ العاداتِ»[4]، كقولهِ تعالَى: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾[5]، وكقولهِ تَعالَى: ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾[6].

---

(1) في المخطوط «البحر» تحريف.

(2) سماه في قانون البلاغة: 109: «التبديل» وفي النفحات: 70 «تعاكس الجُمل» إضافة إلى العكس والتبديل. وأشار إلى مراد آخر هو: «القلب» لكنه لم يُقِرَّه. ينظر أيضا في تحرير التحبير: 318 (في الشعر) والتبيان للطيبي: 495 وكفاية المتحفظ: 136 وشرح الفوائد: 277.

(3) الحد في التلخيص: 358 والمختصر: 318/4 - 320 (بإدماج).

(4) الكلام لأبي الفتح البستي وهو في يتيمة الدهر: 305/4 والإشارات: 270 والتلخيص: 358 والإيضاح: 24/6 والتبيان للطيبي: 494 حيث قال: «وهو بمنزلة العين من الإنسان والإنسان من العين» وفي المختصر والمواهب والعروس وحاشية الدسوقي: 318/4 وجنى الجناس: 226 والعقود: 174/2 وشرح الفوائد: 277 والنفحات: 70.

(5) سورة الروم/ 19.

(6) سورة الممتحنة/ 10.

# [الرجوع]

## قوله:

ومنْهُ «الرُّجُوعُ»[1]، وهوَ العَوْدُ إلَى الكلامِ السَّابِقِ بنقْضِهِ وإبْطالِهِ لنُكْتَةٍ[2].

## شرح:

كما في قول زهير[3]: [بسيط]

قِـفْ بالـدِّيَارِ الَّتِـي لَـمْ يَعْفُهَـا[4] القِـدَمُ    بَلـى وغَيَّـرَهَا الأرْوَاحُ[5] والـدِّيَمُ[6]

فذكر أوّلاً أنَّ تلكَ الدِّيَارَ لمْ يُبلها تَطاوُلُ الزَّمانِ وتَقادُمُ العهدِ، ثمَّ عادَ إليهِ ونقضَهُ بقولهِ: إنَّ الأرْيَاحَ والأمطارَ قدْ غَيّرَتْهَا.

والنكتَةُ في ذلكَ إضمارُ الحُزنِ والكآبةِ وإبداءُ الحيْرَةِ والدَّهشةِ حَتَّى [41/ب] أخبرَ أولاً بغيرِ الواقعِ. ثمَّ لمَّا أفاقَ نقضَ ذَلِكَ[7].

---

(1) سماه في قانون البلاغة: 27 «الاستدراك» وكذا في المنزع البديع: 455، وهو «النقض» في الإشارات: 271، غير أنه في شرح الكافية البديعية: 321 رفضه بهذه التسمية الأخيرة.

(2) الحد في التلخيص: 359 والمختصر: 321/4 - 322 (بإدماج).

(3) يقصد ابن أبي سلمى، ديوانه: 116 صنعة ثعلب وص: 100 صنعة الأعلم.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كقانون البلاغة: 112 والمنزع البديع: 455 والإشارات: 271 والتلخيص: 359 والإيضاح: 26/6 (دون عزو) والتبيان لابن الزملكاني: 182 والمختصر والمواهب والعروس: 321/4 - 322 والمعاهد: 257/1/2 وشرح الفوائد: 277.

(4) في المخطوط: «لم يعقبها» تصحيف والتصويب من مصادر البيت السابقة.

(5) الأرواح: ج: ريح: فقه اللغة للثعالبي: 283.

(6) الديم: ج: ديمَةٌ: مطرٌ يدومُ مع سُكونٍ يوما أو يومين: المصدر السابق وكفاية المتحفظ: 185.

(7) أي: ذلك الكلام السابق: المختصر: 322/4.

## [التورية][1]

## قوله:

ومنهُ «التَّوْرِيَةُ»[2]: وتسمَّى بـ«الإيهامِ»[3] أيضاً، وهِيَ أنْ يؤتَى بلفظٍ لهُ معنيانِ: بعيدٌ وقريبٌ، ومرادٌ بهِ البعيدُ اعتماداً علَى قرينةٍ خفيةٍ. فإنْ جمعتْ شيئاً يُلائمُ المعنَى القريبَ فمُرشَّحَةٌ، وإلاَّ فمُجَرَّدَةٌ[4].

## شرح:

- **فالتوريةُ المجرّدةُ** كقولهِ تعالَى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝ ﴾[5] إذِ المرادُ بهِ معناهُ البعيدُ، وهوَ الاستيلاءُ[6]. ولمْ تقرنْ[7] بمَا يلائمُ المعنَى القريبَ الذي هوَ الاستِقرارُ[8].

---

(1) زيادة اقتضاها التصنيف كما في التلخيص: 359 والمختصر: 322/4.

(2) جعل القنوجي هذا النوع في غصن البان: 23: «سلطان المحسنات ولواء الحمد بين الرايات والموجود في جميع ألسنة البرايا» وهي في الطراز: 428 «مندرجة تحت الإلغاز، وليس بينهما تفرقة».

(3) كما في التلخيص: 359 والمختصر: 322/4 وكذلك في التبيان للطيبي: 299 وشرح الفوائد: 275 غير أن «الإيهام» عند النابلسي في النفحات: 66 هو «غير التورية»، وسماها في التحبير: 268: «التوجيه» وكذلك في التبيان للطيبي: 300، لكن صاحب النفحات: 91 رده بهذا الإطلاق الأخير. ولم يعدَّ السجلماسي «الإيهام» تورية في المنزع البديع: 456.

(4) الحدّ في التلخيص: 360 - 361 والمختصر: 322/4 - 326 (بإدماج).

(5) سورة طه/ 5.

(6) «الاستيلاء»: القدرة والسلطان: تلخيص البيان: 153 والإشارة إلى الإيجاز: 186. وهناك من المفسرين من أعرض عن مثل هذا القرآن المتشابه، فلم يقل فيه، انظر مثلا تفسير الماوردي: 393/3.

(7) القرينة هنا عقلية في تقدير الجرجاني: الإشارات: 272.

(8) ينظر أمر الاستواء بتفصيل في: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: 328 وقانون التأويل لابن العربي: 355 ورصف المباني: 433 - 434 والإشارات: 272 وشرح المقدمات للسنوسي: 50 - 52 والعقود: 94/2 وجامع العبارات: 178.

ويجوز نصب: (الرحمن) على المدح، وخفضها على البدلية من «مَن» والرفع بالابتداء أو البدلية: انظر إعراب النحاس: 32/3 - 33 وانظر التبيان للعكبري: 885/2 حيث عد «بعض =

- **والتوريةُ المُرشَّحَةُ** كقولهِ تعالَى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ ﴾[1] إِذِ المرادُ بالأيْدِ: القُدْرَةُ[2]، وقدْ جمعتْ شيئاً يلائمُ معناهَا القريبَ الذي هوَ الجارِحةُ المخصوصَةُ[3].وهو قولُهُ: ﴿ بَنَيۡنَٰهَا ﴾.

## [الاستخدام][4]

## قوله:

ومنهُ «الإِستخدامُ»[5]: وهوَ أنْ يُؤتَى بلفظٍ لهُ معنيانِ، فيريدُ بهِ أحدَهُما، وبضمير[هِ][6] الآخرَ، أوْ يُريدُ بأحَدِ ضميريْهِ أحدَهُما[7] وبالآخرِ الآخرَ[8].

## شرح:

فالأولُ كقوله[9]: [وافر]

=

الغلاة (ما) فاعل (استوى) بتقدير «استوى» (له ما في السماوات)، فقال: «وهو بعيد» وقال: «وفي الآية تأويلات أخر لا يدفعها الإعراب».

(1) سورة الذاريات/ 47.

(والسماءَ) منصوب بإضمار فعل: «بنينا السماء (بنيناها بأيد)»: النحاس: 249/4 (بالنصب على الإعلاء).

(2) انظر تفسير الماوردي 373/5 وجامع العبارات: 178/2، 252 و«الأيْد» هنا أيضا بمعنى «القوة» في أدب الكتاب للصولي: 175 والمنتخب من كنايات الأدباء: 6 واللسان (أ ي د): 76/3 حيث ذكر معنى (الأيد) أنه: «القوة» أيضا.

(3) وإن كانت اليد الجارحة في الإطلاق العربي يراد بها أيضا القوة والبطش، كما يراد بها الرحمة والسخاء والحق.

(4) زيادة اقتضاها التصنيف من المختصر: 326/4.

(5) ذكر في الكافية البديعية: 256 أنه: «نوع عزيز الوقوع شديد الالتباس بالتورية، قلما تكلّفه بليغ».

(6) زيادة اقتضاها السياق من التلخيص: 360 والمختصر: 326/4.

(7) يعود الضمير على: أحد المعنيين.

(8) الحد في التلخيص: 360 والمختصر: 326/4 - 327 (بإدماج).

(9) القائل هو معود الحكماء معاوية بن مالك في المفضليات 358ق: 105 والأصمعيات: 214 ق76 بـ23 بلفظ: «إذا نزل السحاب» وهو في معجم الشعراء: 391. وعيار الشعر: 84 والروض الأنف: 174/2 والمختصر والمواهب والعروس: 327/4 والعقود. وغير منسوب في: أمالي القالي: 181/1 ومعجم مقاييس اللغة: 98/3 والصاحبي: 110 وتفسير أرجوزة أبي نواس:

=

إِذَا نَــزَلَ الــسَّمَاءُ بِــأَرْضِ قَــوْمٍ     رَعَيْـــنَاهُ وإِنْ كَانُـــوا غِـــضَابَا

فأرادَ بالسماءِ الغيثَ، وبضميره النباتَ. فكلٌّ من الغيثِ والنباتِ، يطلقُ عليه السماءُ مَجازاً[1]. وقدْ أرادَ أحدَهما بلفظِهِ والآخَر بضميرِهِ.

والثاني كقولِهِ[2]: [كامل]

فَسَقَى الغَضَا وَالسَّاكِنِيه وإِنْ هُـمُ     شَـبُّوهُ بَـيْنَ جَـوَانِحٍ وضُـلُوعِ

فالغضَا: شجرٌ[3] أرادَ بضميرِهِ المجرورِ في «السَّاكنيهِ» موضعَهُ. ثمَّ بضميرِهِ المنصوبِ في «شَبُّوهُ»[4] النارَ الموقودةَ منْ شجرِ الغَضَا. وكلاهُمَا مجازٌ لأنَّهُ أرادَ أنهمْ أَوْقدُوا بينَ جَوانحهِ نارَ الهَوى التي تشبهُ نارَ الغَضَا.

---

=

118 والأشباه والنظائر للخالديين: 288/2 والإيضاح: 42/6 وشرح الفوائد: 277 والكليات: 104 وزهر الرياض: 36 والنفحات: 79. ومطلع القصيدة:

أجـدّ القلـبُ مـن سَـلمى اجتـنابا     وأقـصرَ بعـدَ مـا شـابتْ وشَـابا

ونسب إلى جرير بن عطية وهماً في العمدة: 266/1 وصدره: «إذا سقط..» وفي تحرير التحبير: 458 وشرح الكافية البديعية: 208. ويجوز أن يكون الوهم آتيا من قول جرير في ديوانه: 31/1.

إذا غـضبت علـيك بـنو تمـيم     حـسبت الـناس كلهـم غـضابا

(1) عدَّ السهيلي ذلك في الروض: 185/4 من «الاسم المشترك بين شيئين».

(2) القائل هو البحتري: ديوانه: 246/1 بلفظ: «وقلوب» مكان: «وضلوع».
والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة كالتحبير: 275 والتلخيص: 361 والإيضاح: 42/6 (وقد صححه المحقق كما في الديوان) وفي المختصر والمواهب والعروس: 328/4 والعقود: 101/2 وشرح الفوائد الغياثية: 277، وهو في الكليات: 104.
وبرواية الديوان في شرح الكافية البديعية: 297 والمعاهد: 269/1/2 ورفع الحجب: 14/1 والنفحات: 80.

(3) الغضا: شجر دائم الخضرة ذو خشب صلب، حسن النار يبقى طويلا قبل أن ينطفئ. يضرب بحرارة جمره المثل. ولا يكون غَضاً إلاّ في الرمل. وقد رمزوا به إلى التأجج النّفسيّ وحرقة الصبابة: أمالي القالي: 138 - 139/ذ وعمدة الطبيب للإشبيلي: 617/2.

(4) في المخطوط: «سبوه» بالمهملة تصحيف. وشَبُّوهُ: أوْقَدوه.

## [اللف والنشر]

### قوله:

ومنهُ «اللفُّ والنشرُ»[1]: وهوَ أن يؤتَى بِمتَعدِّدٍ مفصَّلاً أو مُجملاً ثمَّ يذكرُ بعدَ ذلكَ مَا يتعلقُ بكلٍّ من آحادِ ذلكَ المتعددِ منْ غيرِ تعْيينٍ[2]، ثِقةً[3] بِفَهْمِ السَّامعِ[4].

واللفُّ المتعدِّدُ تفصيلاً إنْ ترتَّب نشرُهُ منْ أولهِ فـ«مرتبٌ»، وإنْ ترتبَ من آخرهِ فمعكوسٌ وإلاَّ فـ«مشوّشٌ».

### شرح:

قسمَ رحمهُ اللهُ اللفَّ والنشرَ إلَى أربعةِ أقسامٍ:

**الأول:**

ما تعدّدَ لفُّهُ إجْمالاً، كقولهِ تعالَى: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾[5]. فالأصلُ: وقالتِ اليهودُ لنْ يدخُلَ الجنَّةَ إلاّ مَنْ كانَ هوداً[6]، وقالتِ النصارى لنْ يدخلَ الجنَّةَ إلاَّ منْ كانَ نصارَى بدليل قولهِ تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ[7] لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾[8]. فلفَّ بينَ القولين إجْمَالاً بقوله: (وَقَالُوا) ثم ذكرَ بعدَ ذلكَ مَا لكلٍّ منهُما، للعِلم بتَضليل كلِّ فرقةٍ

---

(1) كاد يقصره على الشعر دون النثر في شرح الكافية البديعية: 76.

(2) في المخطوط: «تعيّن» تصحيف والتصويب من التلخيص: 361 والمختصر: 329/4.

(3) أوضحه في النفحات: 51 بقوله: «أي» يميز ما لكل واحد منهما ويرده إلى ما هو له».

(4) لعله «ذكر الشيئين على جهة الاجتماع مطلقين من غير تقييد، ثم يرمي بما يليق بكل واحدٍ منهما اتكالا على قريحة السامع بأن يلحق بكل واحد منهما ما يستحقه» الطراز: 564.

(5) سورة البقرة/ 111.

(6) أجاز الفراء في إعراب القرآن: 272/1 أي يكون: «هُوداً» بمعنى:«يهودي» وحذف منه الزائدة، وأن يكون جمع: هائد، كعائذ وبازل لأن معنى: «مَنْ»: جمعٌ: انظر إعراب النحاس: 256/1 والكشاف: 304/1 والتبيان للعكبري: 105/1.

(7) قال أبو علي الفارسي في شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 48: «(ويهود) إذا كان المراد به الإفراد لا يلحقه اللام، لأن الاسم قد صار غالبا يُرادُ به القبيلة».

(8) سورة البقرة/ 113.

منهُمَا [41مكرر/أ][1] الأخرى.

**الثاني:**

ما تَعَدَّدَ لَفُّهُ تَفْصِيلاً، ثمَّ رُتبَ نشرهُ منْ أولهِ. كقولهِ، تعالَى: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ ﴾[2].

فالسكونُ راجعٌ للليلِ، والابتغاءُ للنهارِ[3].

**الثالث:**

مَا تعدّدَ لفُّهُ تفصيلاً ثمّ رُتبَ نَشرُهُ منْ آخِره[4]: [خفيف]

... غُـــــــــــــــــــــــــــصْنٌ، وغَــزَالٌ لحظـــاً وقَـــدّاً (وَرِدْفـــاً)[5]

---

(1) هذه الورقة رتبت دون أن ترقم في المخطوط.

(2) سورة القصص/ 73.

(3) عَلّقَ في التحبير: 179 – 180 قائلا: «فانظر إلى مجيء الليل والنهار في صدر الكلام، ثم قابلْهما في عجز الكلام بضدين. وهما السكون والحركة على الترتيب، ثم عبّر عن الحركة بلفظ الإرداف. فاستلزم الكلام ضربا من المحاسن زائدا على المقابلة وعدل عن لفظ الحركة إلى لفظ: ابتغاء الفضل) لكون الحركة تكون لمصلحة ولمفسدة. وابتغاء الفضل حركة لمصلحة دون المفسدة» وانظر أيضا الفوائد الغياثية: 165.

(4) يسمى «معكوس الترتيب» في النفحات: 52.

(5) زيادة اقتضاها المقام من التلخيص: 362 والمختصر: 332/4.

وهذا جزء من بيت شعري لأبي العباس بن حنون. واسمه أحمد بن تميم بن هشام البهراني الإشبيلي. (ت: 625هـ): نفح الطيب 623/2، 206/3 وينظر أيضا في مجلة المناهل العدد: 51/ محرم صفر: 1417 يونيو 1996 حيث رفع الأستاذ عبدالعزيز الساوري وهما في تسمية صاحب البيت ص: 305 – 324 والبيت بتمامه:

كـيفَ أسـلو وأنـتِ حِقـفٌ وغُـصنٌ وغـــزالٌ لحظـــاً وقـــدّاً وردفـــا

وهو شاهد هذا القسم في المصدرين السابقين، والمواهب والعروس وحاشية الدسوقي: 332/4 وهو في الإشارات: 276 والإيضاح: 43/6 (عزاه لابن حيوس ت: 473هـ) والتبيان للطيبي: 400 والمعاهد: 273/1/2 حيث عزاه لابن حيوس وقال: «ولم أره في ديوانه ولعله ابن حيوس الإشبيلي» وترجم له في: 278/1/2 – 283 وهو أيضا في النفحات: 53 (دون عزو).

ونظير المثال قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ﴾ سورة الروم: 23 تقديره: وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار إلى الابتغاء: ينظر في شرح الفوائد: 274.

**الرابع:**

ما تعددَ لفُّهُ تَفصيلاً ثم ذُكرَ نشرُهُ، وَغُيّرَ ترتيبُهُ كقولِهِ: إنهُ لشَمْسٌ وأسدٌ وبَحْرٌ جُوداً[1] وبَهاءً وجُرأةً[2].

## [الجمع]

## قوله:

ومنهُ «الجمعُ»: وهوَ أنْ يُجمعَ بينَ مُتعددٍ في حكمٍ، كقولِهِ[3]: [رجز]

إنَّ الــــشَّبابَ والفَــــراغَ والجِــــدَهْ مَفْـــــسَدَةٌ لِلمَـــــرْءِ أيُّ مَفْـــــسَدَهْ[4]

## شرح:

بيَّنَ الثلاثةَ في المفسدةِ[5]. ومنهُ قولهُ تعالَى: ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[6] ومنهُ قولُهُ:[7]: [بسيط]

ثلاثَـــــةٌ تُـــــشْرِقُ الدُّنْـــــيَا بِبَهْجَـــــتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وأبُو إسْحَاقَ والْقَمَرُ

---

(1) في المخطوط: «ومجر جوادا» تحريف والتصويب من المختصر والمواهب والحاشية: 332/4.

(2) والتقدير: «انه لشمسٌ بهاءً وأسدٌ جرأةً وبحر جودا» وفي المعاهد: 274/1/2 أمثلة شعرية متنوعة وكذا في النفحات: 53 - 54.

(3) القائل هو أبو العتاهية الشاعر العباسي المشهور.
ديوانه: 448 مِنْ أرجوزة ذات الأمثال. رقم: 1.ب:30 - 31 على النحو التالي:
عِلِمـــتَ يـــا مجاشِـــعُ بـــنَ مـــسعَدهْ أن الـــــشبابَ والفَـــــراغَ والجَـــــدَه
مفـــــسدةٌ للمـــــرءِ أيُّ مَفْـــــسَدَه
وهو أيضا في الأشباه والنظائر للخالديين: 222/2 وفتح القدوس (مخ) (وجد) ص: 155 وأبو العتاهية أشعاره وأخباره: 448 وأبو العتاهية حياته وأغراضه الشعرية: 256.
وهو من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 424 والإشارات: 273 والتلخيص: 263 والإيضاح: 45/6 والطراز: 467 والعقود: 106/2 والمعاهد: 283/1/2 - 284 وشرح الفوائد: 277 والنفحات: 148. (وكلها أوردته كما في المخطوط).

(4) الحد في التلخيص: 363 والمختصر: 335/4 (بإدماج).

(5) يعني الجمع في حكم واحد.

(6) سورة الكهف/ 46.

(7) القائل هو محمد بن وهيب وقد مرت ترجمته وتخريج البيت.

[التفريق]

## قوله:

ومنه التَّفْريقُ: وهوَ إيقاعُ التَّبايُنِ بينَ أمْرَينِ منْ نوعٍ في مدح أو غيره كقوله[1]: [خفيف]

مَـا نَـوَالُ[2] الغَمـامِ وَقْـتَ رَبـيعِ ... كَـنَوالِ الأمِيـرِ يَـومَ سَـخَاءِ
فَـنوالُ الأميـرِ بَـدْرَةُ[3] عَـيْنٍ[4] ... ونَـوالُ الغَمـامِ قَطْـرَةُ مـاءِ

## [شرح][5]

فنوالُ الغَمامِ وَنَوالُ الأميرِ منْ نوعٍ واحدٍ، وقَدْ أوْقَعَ التَّبايُنَ بينَهُما مُبالَغَةً في المدْحِ[6].

## [التقسيم]

## قوله:

ومنهُ «التَّقْسيمُ»: وَهوَ ذِكرُ متعدِّدٍ ثمَّ إضافَةُ مَا لِكُلٍّ إليهِ على التَّعْيينِ

---

(1) القائل رشيد الدين الوطواط واسمه: محمد بن محمد بن عبدالجليل. (ت: 573هـ).
ترجمته في بغية الوعاة: 226/1 والمعاهد: 300/1/2.
والبيتان في كتابه: «حدائق السحر في دقائق الشعر» ص: 75 وفيه: «وقت سخاء» وفي نهاية الأرب: 152/4: «يوم ربيع» وهما من شواهد كتب البلاغة كالعقود: 106/2 والمعاهد: 300/1/2. ودون نسبة في المفتاح: 424 والتلخيص: 363 - 364، «وقت سخاء» والإيضاح: 47/6 والطراز: 466 «يوم ربيع» وشرح الكافية: 167 - 168 والمختصر والعروس: 336/4 والفوائد الغياثية: 165 والكليات: 298 والنفحات: 137 - 138: «بدرة مال».

(2) في المخطوط: «أنوال» تصحيف والتصويب من المصادر السابقة.

(3) في المخطوط: «بردة» تصحيف والتصويب من المصادر السابقة.
والبدرة: كيس فيه ألف دينار أو عشرة آلاف درهم: اللسان (ب د ر) 49/4.

(4) العين: المال أو الذهب: جمهرة اللغة (ع ي ن) 955/2 واللسان: (ع ي ن) 305/13.

(5) زيادة اقتضاها التصنيف.

(6) بعدما جمع النوالين في العلو والدنوّ فرّق بينهما.

كقوله[1]: [بسيط]

وَلاَ يُقِيمُ علَى ضَيْمٍ[2] يُرادُ بِهِ ... إلاَّ الأذَلاَّنِ عَيْرُ الحَيِّ والوَتِدُ

هَذَا[3] علَى الخَسْفِ[4] مَربُوطٌ بِرُمَّتِهِ ... وَذَا[5] يُشَجُّ فَلاَ يَرْثِي لَهُ أحَدُ

## [شرح][6]

فالربطُ على الذلِ راجعٌ للعَيْرِ: وهو الحِمارُ، أنيساً[7] كانَ أوْ وَحْشِيّاً[8].

والشجُّ راجعٌ للوتدِ. وقد عُيّنَ كلٌّ منهما بالإشارةِ إليهِ لأنَّ الإشارةَ الأولَى راجِعَةٌ لأبْعَد مذكورٍ لِمَا في حرفِ التَّنْبيهِ منَ الإيماءِ للبُعدِ، فتعيّنتِ الثانيةُ.

الثاني[9]: أوْ لأن المتكلمَ تَعرضَ للتّعيينِ، ولمْ يثقْ بِفهمِ السامعِ[10].

---

(1) القائل جرير بن عبدالمسيح المعروف بالمتلمس الضُبيعي خال طرفة من قصيدة مطلعها:

إنَّ الهَوان حِمارُ الأهلِ يعرِفُهُ ... والحُرُّ ينكِرُه والرسلةُ الأجُدُ

والبيتان في نشوة الطرب: 660/2 بلفظ: «ذلّ» مكان: «ضَيم» وفي عيون الأخبار: 195/2 والشعراء: 190/1 والعقد الفريد: 138/2 وفصل المقال للبكري: 283 والبداية والنهاية: 2/5 والإصابة: 384/5 وبلوغ الأرب للألوسي: 112/3 وأنوار الربيع: 293/5 وشعراء النصرانية: 343/1.

وهما أيضا من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 183 والإيضاح: 47/6 - 48 والتلخيص: 364 والتبيان للطيبي: 403 والمختصر: 337/4 والعُقُود: 107/2 والمعاهد وفيه: «والاستثناء في (إلا الأذلان) مفرغ، وقد أسند إليه فعل الإقامة في الظاهر وإن كان مسندا في الحقيقة إلى العام المحذوف: 307/2/1.

(2) «على» بمعنى: «مع» أي: مع ظلم.

(3) «هذا»: للعير.

(4) على الخسف: مع الذل.

(5) «ذا»: للوتد.

(6) زيادة اقتضاها التصنيف.

(7) أنيسا: أهليا.

(8) مبادئ اللغة للإسكافي: 160.

(9) كذا في المخطوط بالتذكير.

(10) انظر التعليق في المختصر: 337/4 - 338.

والرُّمّةُ قِطعة حبلٍ[1] بَاليةٌ. وبقيدِ التَّعيينِ خرجَ اللفُّ والنشرُ. فَهمَا مُتَبايِنانِ[2].

## [الجمع مع التفريق]

## قوله:

و«منهُ الجَمْعُ معَ التَّفْريقِ»: وَهُوَ أنْ يُدخِلَ شَيْئَين في معنًى، ويُفَرقَ بينَ جِهَتَي الإدْخالِ[3].

## شرح:

كقوله[4]: [متقارب]

[فـ][5] وَجْهُـكَ كَالـنَّارِ فـي ضَـوْئِها وقَلْبِـــيَ كالـــنَّارِ فـــي حَـــرِّها

فأدخلَ قلبه ووجهَ[6] الحَبيبِ في كونِ كلٍّ منهُما كالنّارِ. ثمَّ فرّقَ بينَهُما في جهةِ الإدخالِ[7].

---

(1) جمهرة اللغة: 803/2 (رمه) وفقه اللغة للثعالبي: 346: (يشترط البلى فيه) وأساس البلاغة، (ر م م) 253 وكفاية المتحفظ: 239.

(2) ذكر التفتازاني أن السكاكي بهذا القيد قد أهمل اللف والنشر، فتوهم بعضهم أن «التقسيم» عنده أعم منهما: المختصر: 336/4.

(3) الحد في التلخيص: 364 - 365 والمختصر: 339/4 وفيهما: «يُدخَل شيئان» بالبناء للمجهول.

(4) القائل رشيد الدين الوطواط (ت. 573هـ) وقد تقدمت ترجمته. والبيت له في العقود: 107/2 والمعاهد: 4/3/2.

وغير منسوب في نهاية الإيجاز: 295، والتلخيص: 365، والإيضاح: 507/2 والطراز: 466 والمختصر: 339/4.

(5) زيادة من المصادر السابقة.

(6) في المخطوط: «ووجهه» بزيادة هاء، تصحيف.

(7) قال في المختصر: 339/4: «وجه الشبه في الوجه: الضوء واللمعان، وفي القلب: الحرارة والإحراق».

# [الجمع مع التقسيم]

## قوله:

ومنهُ[1] «الجَمْعُ معَ التَّقْسيمِ»: وهُوَ أنْ يُجمعَ بينَ مُتَعَدِّدٍ تحتَ حُكمٍ ثمَّ يُقَسَّمَ، أو بالعكسِ[2].

## شرح:

ذكرَ رحمهُ الله أنَّ الجمعَ معَ التقسيم قسمانِ: [41مكرر/ب]

**الأول:**

أنْ تَجمعَ مُتعدداً[3] تحتَ حُكمٍ ثم تقسِّمَ، كقولهِ[4]، [بسيط]

حتَّى (أ)[5] قامَ علَى أرْبَاضِ[6] خَرْشَنَةٍ[7] ... تَشْقَى بهِ الرُّومُ والصُّلْبَانُ والْبِيَعُ

للسَّبْيِ[8] مَا نَكَحُوا والقَتْلِ مَا وَلَدُوا ... والنَّهْبِ مَا جَمَعُوا والنَّارِ مَا زَرَعُوا

فجمعِ أنواعًا[9] منَ الرومِ بالممدوحِ الذِي نزلَ فيمَا حولَ مدينَتِهِمْ في قولهِ: «تَشقَى بِهِ الرُّومُ»، ثمَّ قسم ذلك فِي البيتِ التَّالِي[10].

---

(1) الضمير يعود على «المعنوي».

(2) الحد في التلخيص: 365 والمختصر: 339/4 (بإدماج وبعض تصرف).

(3) في المخطوط: «متعدد» وهو خطأ، لأنه بالنصب مفعول به ولعله آت من سهو الناسخ.

(4) القائل المتنبي: ديوانه بشرح العكبري: 2/1//224ق: 138ب - 12 - 13.
والبيت الثاني من شواهد كتب البلاغة كحدائق السحر للوطواط: 77 ونهاية الإيجاز: 296 والمفتاح: 425 والمنزع البديع: 358 والتلخيص: 365 والإيضاح: 49/6 والطراز: 467 وشرح الكافية البديعية: 171 والفوائد الغياثية: 166 ورفع الحجب المستورة: 20/1 والمختصر: 340/4 والعقود: 108/2 والمعاهد: 5/2/3 والنفحات: 210.

(5) زيادة من مصادر البيت.

(6) الأرباض: ج: رَبَض: سور المدينة المعاهد: 5/2/3.

(7) خرشنة: بلد بالروم، وهي التي تسمى الآن: أماضية:

(8) لام «للسبي» للعاقبة. أي: عاقبتهم إلى كذا: المعاهد: 5/2/3 وفيه: أيضا «وإنما لم يقل (من نكحوا) أو (من ولدوا) ليوافق قوله: (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا) وللدلالة على إهانتهم وقلة المبالاة بهم، حتى كأنهم ليسوا من جنس من يعقل فيخاطبون بخطابه» ص: 6/2/3.

(9) في المخطوط «أنواع» خطأ، يبدو أنه من سهو الناسخ.

(10) المراد أن جيوش الخليفة سبت وقتلت الأولاد ونهبت الأموال وأحرقت الزروع: الديوان =

**الثاني:**

أن تقسمَ ثمَّ تجمعَ، كقولِ حسّانَ رضيَ اللهُ عنهُ[1]: [بسيط]

قَــومٌ إذَا حارَبُــوا ضَــرُّوا عَــدُوَّهُمُ أوْ حَاوَلُــوا الــنَّفْعَ[2] فِــي أشْـيَاعِهِمْ نَفَعُــوا
سَــجِيَّةٌ[3] تِلْــكَ مِــنْهُمْ غَيْــرُ مُحْدَثَــةٍ إنَّ الخَلائِـــقَ فَـــاعْلَمْ شَـــرُّها الـــبدَعُ

وقسّمَ في البيتِ الأوّل صفة الممدوحينَ إلَى [ضَرِّ][4] الأعْدَاءِ، ونَفْعِ الأولياءِ. ثمّ جمعَهُما في قوله: «سَجِيَّةٌ»[5].

## [الجمع مع التفريق والتقسيم]

## قوله:

ومنهُ «الجمعُ مع التَّفريقِ والتقسيمِ»[6] كذلكَ.

**وقد يُطلقُ «التقسيمُ» أيضاً على ذكر أحوالِ الشيءِ** مضافاً إلى كُلٍّ منْ تلكَ الأحوالِ (مَا يليقُ بهِ)، وعلَى استيفاءِ أقسامِ الشَّيْءِ[7].

## شرح:

**اعلمْ**، وفَّقنَا اللهُ وإيّاكَ، أنَّ «الجمعَ معَ التَّفريقِ» مُرَكَّبٌ ممَّا تقدمَ، وصفتُهُ بَيّنَةٌ

---

=

(العكبري): 2/1/224.

(1) ديوانه: 138 ق:113 ب: 3/4 بتحقيق د. سيد حنفي.
والبيت من شواهد كتب البلاغة كالإيضاح: 49/6 والتلخيص: 366 والمختصر: 341/4.

(2) في المخطوط: «سجية منهم تلك» بتقديم لفظ: «منهم» على: «تلك» والتصويب بالترتيب من الديوان ومصادر البيت المتقدمة.

(3) في المخطوط: «النفس» تحريف والتصويب من الديوان.

(4) زيادة من المختصر: 341/4.

(5) الشرح في المصدر السابق: 341/4.

(6) التعليق في الطراز: 466: على هذه الأمور الثلاثة أنها «من عوارض البلاغة. وإذا وقعت في الكلام بلغ مبلغا عظيما في حسن التأليف وإعطاء الفصاحة حقها».

(7) كذا الحد في التلخيص: 366 - 367 والمختصر: 341/4 - 345 (بإدماج).

منهُ. ولذلكَ قالَ[1] «كذلكَ»: «ومنهُ قولهُ تعالَى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي[2] لا تكلَّمُ نَفْسٌ إلاَّ بإذْنِهِ، فمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعيدٌ فأ[ما] [3] الّذينَ شَقُوا ففِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفيرٌ وَشَهيقٌ خَالِدينَ فيهَا مَا دَامَتِ السَّماواتُ والأرضُ إلاّ مَا شَاءَ رَبُّكَ [إنّ ربَّكَ فعّالٌ لمَا يُريد، وأمّا الذينَ سَعِدُوا ففي الجنَّةِ خَالِدينَ فيها مَادامت السماواتُ والأرضُ إلاّ مَا شَاءَ رَبُّكَ] [4] عَطَاءٌ غيرَ مَجْذُوذٍ﴾[5] أيْ:غيرَ مَقْطوعٍ.

فجمعَ الأنفس في عدمِ التكلمِ[6] في قوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾. ثمَّ فرَّقَ بينَ ذلكَ بأنْ أوقعَ التبايُنَ بينَهُمَا بأنَّ بعضاً شَقيٌّ وبعضاً سَعيدٌ بقولِهِ: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، ثمَّ قسم بأنْ أضافَ إلى السُّعداءِ مَا لهمْ منَ الثوابِ، وإلَى الأشقياءِ ما لهمْ منْ عقابٍ.

وقد يُطلق التقسيمُ علَى أمْرينِ آخريْنِ[7]:

### الأول:

أنْ تذْكُرَ أحوالَ الشيءِ، وتُضيفَ لكلٍّ منْ تلكَ الأحوالِ مَا يليقُ[8] بهِ كقولهِ[9]:

[طويل]

---

(1) القائل هو التفتازاني عن القزويني في المصدرين السابقين.

(2) ورد في المختصر: 342/4: «أي يأتي الله: أي أمره، أو يأتي اليوم، أي هوله» تنظر أحواله الإعرابية والقرائية في التبيان للعكبري: 713/2 - 714.

(3) زيادة اقتضاها السياق القرآني.

(4) نفس الإجراء.

(5) سورة هود/ 105 - 108.

(6) في المخطوط: «المتكلم» تصحيف.
ويعني «بما ينفع من جواب أو شفاعة»: المختصر: 342/4 - 344.

(7) التلخيص: 366 - 367 والمختصر: 4//344.

(8) في المخطوط: «يلق» تصحيف، والتصويب اقتضاه السياق.

(9) القائل المتنبي: الديوان بشرح العكبري: 373/1ق: 73 ب: 2 - 3.
والبيتان من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 277 والتلخيص: 367 والإيضاح: 52/6 والتبيان للطيبي: 411 والمختصر: 345/4 - 346 والعقود: 110/2 والمعاهد: 8/3/2 - 9.

سَـأَطْلُبُ حَقِّـي بالقَـنَا وَمَـشَايِخٍ كَـأَنَّهُمْ مِـنْ طُـولِ مَـا الْتَـثَمُوا مُـرْدُ
ثِقَـالٌ إذَا لاَقَـوْا[1] خِفَـافٌ إذَا دُعُـوا كَثِيـرٌ إذَا شَـدُّوا قَلِـيلٌ إذا عُـدُّوا

فذكرَ أحوالَ المَشايخِ، وأضافَ لكلٍ منهمْ[2] مَا يُناسبُهُ.

**الثاني:**

استيفاءُ أقسامِ الشيءِ[3]، كقولهِ تعالَى: ﴿ لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝٤٩ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ﴾[4].

لأنَّ الإنْسانَ إمَّا عَقيمٌ، أوْ [يَهَبُ][5] لهُ ذكوراً أوْ [يَهَبُ][6] لهُ إناثاً أو [يهبُ][7] لهُ ذكوراً وإناثاً.

وأمَّا الخُنثى المُشْكِلُ فهوَ، في نفسِ الأمرِ، إمَّا ذكرٌ[8] أوْ أنْثَى.

وإنمَا أشكلَ علينَا تَمَيُّزُ[9] أحَدِهِما، ومنهُ قولُهُ[10]: [بسيط]

إنْ يَسْمَعُوا الخيرَ أخْفَوْهُ وإنْ سَمِعُوا الشَّـ ـرَّ أذاعوا[11]، وإنْ لَمْ يَسْمعُوا كَذَبوا

---

(1) في المخطوط: «ألا نقوا» تحريف، والتصويب من المصادر السابقة.
(2) في المخطوط: «منهما» تصحيف، والصواب ما أثبتنا.
(3) التلخيص: 367 - 368 والمختصر: 348/4.
(4) سورة الشورى/ 49 - 50.
(5) زيادة من المختصر: 348/4 - 349.
(6) نفس الإجراء.
(7) نفسه.
(8) في المخطوط: «ذكرا» بالنصب خطأ يبدو أنه من سهو الناسخ.
(9) قد يكون قصد: «تمييز» للتعدية.
(10) البيت لطريح في الإيضاح: 53/6 ولابن إسماعيل الثقفي الشاعر الأموي في عروس الأفراح: 347/4.

وهو عند محقق الإيضاح على النحو التالي:

إن يعلموا الخير يخفوه وإن علموا شرا أذاعوا، وإن لم يعلموا كذبوا

(11) في المخطوط: «أذاعوه» اقتضى السياق الشعري حذف الهاء.

## [التجريد]

### قوله:

ومنهُ «التجريدُ»: وهوَ أنْ يُنتزَعَ منْ أمرٍ ذي صفةٍ [42/أ] آخرُ مثلُه، في تلكَ الصفة مُبالغةً في كَمالِها فيهِ[1]، حتَّى كأنهُ بلغَ منَ الاتصافِ بهَا إلى حيثُ يصحُّ أنْ يُنتزع منهُ موصوفٌ[2] آخَرُ بتلكَ الصفةِ[3].

### شرح:

كقولهِمْ: لي منْ فلانٍ صديقٌ حميمٌ، أيْ صديقٌ قريبٌ يَهْتمُّ لأمري. فكانَ فلانٌ بالِغاً[4] منَ الصّداقةِ حدّاً[5] يصحُّ معهُ أنْ يُستخلصَ منهُ صديقٌ آخَرُ مثلهُ فيهَا. وكقولهِ تَعالَى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾[6] أيْ: لهمْ[7] في جهنَّمَ ﴿ دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾، فانتزعَ منها داراً أخرى تهويلاً لأمرهَا، ومبالغةً في وصفِها بالشدةِ[8].

## [المبالغة المقبولة]

### قوله:

ومنهُ «المُبَالَغَةُ المقْبُولَةُ»[9]: وهيَ ادِّعاءُ غير المستحيلِ عقلاً.

---

(1) التلخيص: 368.

(2) في المخطوط: «موصوفا» بالنصب إذ ربما عد فعل «ينتزع» مبنيا للمعلوم من حيث عده صاحب المصدر السابق مبنيا للمجهول. ونرى أن الوجه الثاني أنسب.

(3) الحد في التلخيص: 368 والمختصر: 348/4 - 349 (بإدماج).

(4) في المخطوط: «بالغ» خطأ يبدو أنه من سهو الناسخ. فهو خبر كان.

(5) في المخطوط: «جدا» تصحيف.

(6) سورة فصلت/ 28.

(7) الكلام على الكفار في الآية: التلخيص: 369 والمختصر: 351/4.

(8) سماه في المنزع البديع: 280 «التجريد البسيط» ورجح في جامع العبارات: 218 «أن يكون استعارة» بعد إذ احتمله تجريدا.

(9) يبدو أن لعلماء البيان في المبالغة مذاهبَ ثلاثة: فمنهم من رفضها لأنها غير معدودة في محاسن الكلام، ومنهم من عدها من أجلِّ المقاصد في الفصاحة وأعظمها في البراعة، ومنهم من توسط في قبولها: تنظر زيادة التفصيل في الطراز: 456 - 457. وكفاية الطالب: 199.

فالمبالغةُ إنْ أمكنتْ عقلاً وعادةً فـ«تبليغٌ»، وإن أمكنتْ عقلاً لاَ عادةً فـ«إغْراقٌ»، وإلاَّ فـ«غُلُوٌّ»[1].

## شرح:

قسَّمَ رحمهُ اللهُ المبالغةَ إلَى ثلاثةِ أقسامٍ[2]:

**الأول**[3]:

«الممكنةُ عقلاً وعادةً»، ومَثَّلَ بقولِ امرئ القيْس في وصفِ فرسٍ صرعَ منْ بقرِ الوحشِ ذكَراً[4] وأنثى[5] صرعاً مُتَتابِعاً[6]: [طويل]

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ ... دِرَاكاً[7] فَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

فالعِداءُ بكسرِ العَيْنِ: المُوالاةُ بينَ السَّيْرَيْنِ، يَصرعُ أحدَها علَى إثْرِ الآخرِ في طلقٍ واحدٍ[8]، فيكونُ الفرسُ أدركَ ثوراً وبقرةً منَ الوحشِ في مضمارٍ واحدٍ، فلمْ يَعْرَقْ: (مُمكنٌ عقلاً وعادَةً)[9].

---

(1) الحد في التلخيص: 370 - 371 والمختصر: 357/4 - 360 (بإدماج وتصرف بتقديم وتأخير).

(2) تنظر مفصلة في المنزع البديع: 273 - 336 والطراز: 455 - 457 وشرح الكافية البديعية: 152 - 155 والنفحات: 247.
وأضاف في المعاهد قسما رابعا سماه: «الاستظهار» 24/2/3.

(3) الذين جاؤوا بعد قدامة سموا هذا القسم: «التبليغ»، لأنه أطلق عليه «المبالغة» عموما: نقد الشعر: 141 وانظر الإشارات: 257 والنفحات: 247. وسماه في الصاحبي: 453 «الإفراط» وفي تحرير التحبير: 147 «الإفراط في الصفة».

(4) هو: «الثور» ذكرا.

(5) هي: «النعجة»: البقرة الوحشية: المذكر والمؤنث للسجستاني: 154، 162.

(6) ديوانه: 22ب: 62 (من المعلقة في وصف الصيد).
والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة كالتحبير: 154 والإشارات: 278 والتلخيص: 371 والإيضاح: 61/6 والمختصر: 359/4 - 360 ورفع الحجب: 21/1 والعقود: 114/2 والمعاهد: 16/2/3 وفيه «ولم ينضح» ومعناه: لم يفُر: اللسان (ن ض ح): 618/2.

(7) في المخطوط «دركا» تصحيف.

(8) انظر شرح المقصور والممدود لابن دريد الأزدي:39.

(9) نبه في المعاهد: 16/2/3 على أن امرأ القيس قد استعمل «هذا المعنى في شعره كثيرا فقال مثلا (طويل):

=

**الثاني**[1]:

«الممكنةُ عقلاً لا عادةً» كقوله[2]: [وافر]

ونُكْــرِمُ جارَنَــا مــادَامَ فيــنَا ... ونُتْــبِعُهُ الكَــرامَةَ حــيثُ مَــالاَ

فإتْباعُهُ إيّاهُ بالكرامةِ حيثُ مالَ جائِزٌ عقلاً ممتنِعٌ عادةً[3].

وكلٌّ منَ القسميْنِ مقبولٌ، خلافاً لمَنْ رَدَّ المُبالغةَ كُلَّها قائلاً: إنَّ خيرَ الكلامِ ما خرجَ [مخرجَ][4] الحقِّ وجاءَ على مِنْهاجِ الصّدقِ، مستدِلاً بقولِ حسَّانَ رضيَ اللهُ عنهُ[5]:

---

=

وعاديــت مــنه بــين ثــور ونعجــة ... وكــان عِدائــي إذا ركــبتُ علــى بالــي

وقال أيضا (طويل):

فأقــصدَ نعجــةً وأعــرضَ ثــورُها ... كفحــل الهِجــانِ يُنتحــى لغَــضيضِ

(1) يقصد «الإغراق». وتفصيله في تحرير التحبير: 321 - 322 والإشارات: 279 والتبيان للطيبي: 327 والطراز: 456. وقسمه في المنزع البديع أربعة أنواع.

(2) القائل عمرو بن الأهتم التغلبي الذي كان نصرانيا فأسلم (ت: 57هـ) وبنو الأهتم أهل بيت وبلاغة في الجاهلية.

ترجمته في: سيرة ابن هشام: 213/4 والشعراء: 638/1 وعيون الأخبار: 342/1 وتاريخ الطبري: 152/3/2 ومعجم الشعراء: 24 وزهر الآداب: 38/1 والاستيعاب: 1164/3 ومجمع الأمثال: 9/1، 473 والروض الأنف: 339/4، 345 وأسد الغابة: 694/3.

والبيت في شرح ديوان حماسة أبي تمام: 1100/2 ق: 723 ونقد الشعر: 50 وفيه: «سارا» مكان: «مالا» وفي الصناعتين: 404.

وهو لابن الأيهم «بالتحتيتين» في حاشية الدسوقي: 360/4 والعقود: 114/2.

وهو دون نسبة في قانون البلاغة: 96 والإشارات: 279 والتلخيص: 382 والإيضاح: 82/6 والمختصر والمواهب والعروس: 360/4 والكليات: 851 وغصن البان: 41.

والملاحظ أن المترجمين لعمرو بن الأهتم وعمرو بن الأيهم وقع لهم لبس في أنهما رجلان. فظلوا يترجمون للاسمين غير عابئين أنهما رجل واحد هو الشاعر نفسه.

(3) يبرز ذلك في ادعاء الشاعر أن جاره لا يميل عنه إلى جانب إلا وهو يرسل العطاء إليه شاهدا وغائبا: انظر: التحبير: 148 ومواهب الفتاح: 160/4 والطراز: 456.

(4) ساقطة من المخطوط والزيادة اقتضاها السياق إذ لا يستقيم المعنى بدونها ولعل ذلك من سهو الناسخ.

(5) ديوانه: 277ق: 171 ب:2/1 وفيه: «وإن» مكان: «فإن».

والبيتان من شواهد كتب البلاغة كالتحبير: 150 بلفظ: «وإنَّ» والطراز: 457.

والبيت الثاني في شرح الفوائد: 278 بلفظ: «وإن» و«بيت» ساقط من العجز.

[بسيط]

وإنّما الشِّعْرُ لُبُّ الْمَرْءِ يَعْرِضُهُ ... على الْمَجالِسِ إنْ كَيْساً وَإنْ حُمُقَا
فإنَّ أشْعَرَ[1] بيتٍ أنتَ قائِلُهُ ... بَيْتٌ يُقالُ إذا أنشَدْتَهُ صَدَقَا

لأن قولَ حسَّانَ رَضيَ اللهُ عنهُ يذُمُّ «مَنْ» تعمَّدَ الكذبَ لأنَّ: «مَنْ» أُسندَ لأصلِ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾[2] إلَى قولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ لزينبَ بنتِ قيسٍ: (أمَّا معاويةُ فصعلوكٌ لاَ مَالَ لهُ، وأما أبو جَهْمٍ فلا يَضعُ الصَّقرَ عنْ عاتقِهِ)[3].

**الثالث:**

«الممتنعُ عقلاً وعادةً»[4]، كقوله[5]: [كامل]

وَأَخَفْتَ أهْلَ الشِّرْكِ حَتَّى إنَّهُ ... لَتَخَافُكَ النُّطَفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ

وهذا القسمُ ليسَ بمقبولٍ خلافاً لِمنْ زَعمَ أنَّ المبالغةَ مقبولةٌ مُطلقاً، قائلاً: «إنَّ

---

(1) في المخطوط: «الشعر» تحريف والتصويب من مصادر البيت المتقدمة.

(2) لعله يقصد آية سورة الشعراء/ 225 -226: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾﴾.

(3) والرواية في إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (ت: 702): 54/4 - 55، كتاب الطلاق وفيه: «فاطمة بنت قيس» حين طلقها زوجها أبو عمرو حفص ثلاثا. فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد عند ابن أم مكتوم الضرير. فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباها. فقال رسول الله ﷺ: (أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له: انكحي أسامة بن زيد فنكحته). وهي أيضا في الفائق للزمخشري (ع ود): 410/2 منسوبة لفاطمة بنت قيس كذلك لا لزينب كما في المخطوط.

(4) يقصد الغلو. وسماه الطيبي في التبيان: 329 «المردود» بعدما أدرجه تحت (الإغراق).

(5) القائل هو أبو نواس: ديوانه:؛ 401 وانظر العقد الفريد: 38/1، 334/5 وفي الموشح: 96، 312، 328، 340، 356، 357 بلفظ: «لتهابك».

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالعمدة: 62/2 وسر الفصاحة: 256 والمثل السائر: 314/2، 315 والإشارات: 278 والتلخيص: 372 والإيضاح: 63/6 والتبيان للطيبي: 329 وشرح الكافية البديعية: 155 والمختصر والمواهب والحاشية: 361/4 والعقود: 115/2 والمعاهد: 27/2/3 والنفحات: 203.

وقد حوسب الشاعر على فرط المبالغة فيه (انظر المصادر المتقدمة).

أحسنَ الشِعرِ أكذبُهُ، وخَيرَ الكَلامِ ما بولغَ فيه»[1]، لأنَّ الممتنعَة عقْلاً وعادةً بنفسِ سماعِ ما جزمَ السامعُ بكذبِها وبإذنِ ذلكَ ليسَ بموجودٍ في الموصوفِ، فينقلبُ المصدقُ بالبديهَةِ[2].

## [المذهب الكلامي]

### قوله:

ومنه «المذْهَبُ الكَلاَمِيّ»[3]: [وَهُوَ][4] إيراد حجةٍ للمطلوبِ علَى طريقةِ أهلِ الكلامِ [42/ب][5].

### شرح:

فَطريقةُ أهلِ الكلامِ أنْ يُركَّبَ كلامٌ منْ مقدماتٍ[6]، إذَا سَلِمَتْ استلزمَتِ المطلوبَ[7]، كقولهِ تعالَى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [8].

---

(1) القول في سر الفصاحة: 256 وفيه: «وهو من مذهب اليونانيين». وفي تحرير التحبير: 148 وعقّب: «وهذا قول من لا نظر له» وهو في الطراز: 456.

(2) جاء في المختصر: 361/4 - 362: «فقد بالغ في إخافته أهل الشرك حتى صيره تخافه النطف التي لم توجد أصلا. ومعلوم أن خوف النطف محال لأن شرط الخوف عقلا الحياة، فيستحيل الخوف من الموجود بدونها».

(3) قال فيه عبدالله بن المعتز: «ما أعلم أني وجدت منه شيئا في القرآن. وهو ينسب إلى التكلف، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا» البديع: 53.

(4) زيادة من التلخيص: 374 والمختصر: 368/4.

(5) الحد في المصدرين السابقين (بإدماج).

(6) يقصد المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى والنتيجة.

(7) المختصر: 369/4. ولابن أبي الأصبع والنابلسي تعريف آخر هو أن: «علم الكلام عبارة عن إثبات أصول الدين بالبراهين العقلية القاطعة»: التحبير: 119 والنفحات: 148.

(8) سورة الأنبياء/ 22.

وتقرأ برفع لفظ «الله» على أن «إلا» صفة بمعنى «غير» و«بنصبها»: انظر الوجوه في التبيان للعكبري: 914/2.

وقد عد الشيخ محمد رضا المظفر هذا الإطلاق من الاستدلال الشرطي حيث يكتفى عن المستثنى وقال في الآية: «كأنه قال: لكنهما لم تفسدا، فليس فيهما آلهة إلا الله، فحذف ذلك لوضوحه» انظر كتاب المنطق: 146/3.

=

ومنْهُ قولُ النَّابغةِ منْ قصيدةٍ يعتذرُ فيهَا إلَى النعمانِ بن المنذرِ، إذ[1] مَدحَ أعداءَهُ[2]، [طويل]

حَلَفْتُ فَلَمْ أتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً ... وليسَ وَراءَ اللهِ[3] للمرْءِ مَطْلَبُ
لَئِنْ كُنتَ قدْ بُلّغتَ عنّي خِيانةً ... لَمُبلغُكَ الوَاشِي أغَشُّ وأكْذَبُ
ولكنَّنِي كُنتُ امْرأً لِيَ جانبٌ ... مِنَ الأرضِ فيهِ مُسْتَرادٌ وَمذْهبُ[4]
مُلوكٌ وإخوانٌ[5] إذا ما مَدَحْتُهمْ ... أحَكَّمُ في أمْوالِهِمْ وأُقَرَّبُ
كَفِعْلِكَ في قَومٍ أراكَ اصْطَفَيْتَهُمْ ... فَلَمْ تَرَهمْ في مَدْحِهِمْ لَكَ أذْنَبوا[6].

أيْ لاَ تَلومَنّي في مدحِ مَنْ قدْ أحسنَ إليَّ[7]، كَما لا تلومُ قوماً مَدَحوكَ وقدْ

=

وعدها الجرجاني: «مقدمة شرطية» فقال: «والاستثنائية نقيض التالي: أي: لكن لم تفسد السماوات والأرض، تنتج: ليس فيها إله غير الله. وبيان الملازمة ما ذكره المتكلمون وسموه برهان التمانع» الإشارات: 280.

وعقب السجلماسي عليها بقوله: «هذا أبلغ ما يكون من الحجاج وهو الأصل الذي ابتنت عليه دلالة التمانع في الكلام».

المنزع البديع: 419 - 420 وينظر أيضا في المختصر: 369/4.

(1) في المخطوط: «إذا» تصحيف.

(2) الديوان: 54 - 55 ق: 8 تحقيق محمد الطاهر ابن عاشور. وفيه: «مذهب» مكان: «مطلب» و: «إذا ما أتيتهم» مكان: «إذا ما مدحتهم» و«في شكر ذلك أذنبوا» مكان: «في مدحهم لك أذنبوا».

والأبيات أيضا في الديوان: 72 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

وهي من شواهد كتب البلاغة كقانون البلاغة: 126 والمثل السائر: 310/2 وتحرير التحبير: 121 «لنفسي» مكان: «لنفسك». والإيضاح: 66/6 والتلخيص: 375 والمختصر والمواهب والعروس: 370/4 - 371.

واللام في: «لئن كنت» لتوطئة القسم.

(3) «ليس وراء الله»: ليس بعد اليمين بالله مذهب للحاجات. الديوان: 72.

(4) مذهب: حيث ملوك جفنة المصدر نفسه.

(5) «ملوك وإخوان»: بدل اشتمال من «مستزاد».

(6) في المخطوط: «أذنب» بدون واو الجماعة تصحيف.

(7) يقصد آل جفنة المحسنين.

أحسنْتَ إليهِمْ.

فكَما أنَّ مدحَ مادِحِكَ لا يُعدُّ ذَنْباً، كذلكَ مدْحي لمنْ أحسنَ إليَّ. وهذهِ الحُجَّةُ «تُسَمَّى تَمْثيلاً»[1]، وترجِعُ إلَى «القِياس الاسْتِثْنائِيّ»[2]، فَقَوْلُكَ «لَو كان مَدْحِي لآلِ جفنةَ ذنباً لكانَ مدحُ ذلكمُ القومِ لكَ أيضاً ذنباً»[3]،لأنَّ كلَّ لازمٍ باطلٌ[4]، فالملزومُ مثلُه.

## [حسن التعليل]

## قوله:

ومنهُ[5] حُسْنُ التَّعْليلِ[6]: وهُوَ أنْ يُدَّعَى لوَصْفٍ عِلَّةٌ مُناسبةٌ [لَهُ][7] باعتبارِ لطيفٍ غيرِ[8] حقيقيّ. وتلكَ الصفةُ إمَّا ثابتةٌ أوْ لاَ. والثَّابتةُ إمّا أنْ تظهرَ لهَا عِلّةٌ في العادةِ أوْ لاَ.

[وَ][9] غيرُ الثابتةِ إمَّا مُمكنةٌ أوْ لاَ[10].

---

(1) انظر المختصر: 371/4 - 372 (ببعض تصرف).

(2) قال السكاكي: «القياس الاستثنائي عبارة عن الاستدلال بثبوت الملزم على ثبوت لازمه، وبنفي اللازم على انتفاء ملزومه، دون مقابليهما، إلا في ما إذا كان اللازم مُساويا» المفتاح: 501 وأشار في المختصر: 473/4 إلى أن هذه تسمية الفقهاء.
قال فيه الإمام الكراماستي (ت899هـ): «هو إظهار مثل حكم الأصل في الفرع، بمثل علته فيه كإظهار تحريم النبيذ بمشاركته الخمر المحرم للإسكار فيه» الوجيز في أصول الفقه ص: 64، وانظره في أصول الفقه للشيخ محمد الخضري: 339 - 340.

(3) العبارة من المختصر: 373/4.

(4) في المخطوط (لازم ذنبا باطل) بزيادة لفظ: «ذنبا» فاقتضى المقام حذفه من حيث لا يؤدي فائدة.

(5) الضمير يعود على «البديع المعنوي».

(6) سماه في سر الفصاحة أيضا «الاستدلال بالتعليل»: 261 كما في التعريفات: 61. وقسمه صاحب الطراز: 465 على وجهين: «إتيانه صريحا، أو عدمه».

(7) زيادة من التلخيص: 375 والمختصر: 373/4.

(8) في المخطوط (غير حير حقيقي) بزيادة لفظ: «حير» بينهما. ويبدو أنها من سهو الناسخ. نتج عن بدء رسم كلمة: «حقيقي» فنقل نظره إلى:«غير» فعدل عنه.

(9) زيادة من التلخيص: 375 والمختصر: 378/4.

(10) الحد في المصدرين السابقين: 375 - 378 و: 373/4 - 383 (بإدماج).

## شرح:

إنَّما قيّدَ العملَ بكونِها مناسِبةً لذلكَ الوصفِ معَ أنَّ العلةَ لا تكونُ إلاَّ مناسبةً لأنَّها ليستْ بعلةٍ حَقيقَةً.

وقولُهُ[1]: «باعتبارٍ لَطيفٍ» مُتعلّقٌ بِيُدَّعَى[2].

وقولهُ: «غيرَ حقيقي»[3]: شرطٌ في كونِهِ مِن مُحاسَنَةِ الكلامِ، إذْ لوْ كَا[نَ][4] ما اعتبرَهُ علّةً حقيقيةً لمَا كانَ للمتكلمِ قرينةٌ[5] لعدَمِ تَصْديقهِ[6].

وقدْ قسمَ رحمهُ اللهُ هذَا اللَّقبَ أربعةَ أقسامٍ[7]:

### الأول[8]:

ما كانتْ فيهِ الصفةُ ثابتةً، وظهرتْ لهَا علةٌ في العادةِ غيرُ تلكَ العلةِ التي ادُّعِيَتْ، كقولِ أبي الطيّبِ منْ قصيدة خارجةٍ عن قواعِدِ العَروضِ[9]، إذْ هيَ (منَ الرَّمَل)، ولمْ يُحذَف عَروضُهُ:

مَـــا بِـــهِ قَـــتْلُ أعاديـــهِ ولَكِـــنْ    يَتَّقِي إخْـلافَ مَـا تَـرْجُوا الـذِئابُ[10]

فإنَّ علةَ قتل الملوكِ الأعداءِ في العادةِ دفعُ مضرَّتهم، لاَ مَا ادَّعاهُ منْ مُخالَفةِ أن

(1) يقصد التفتازاني في المختصر: 373/4 نقلا عن القزويني في التلخيص: 375.

(2) حاشية الدسوقي: 373/4.

(3) يقصد: «غير مطابق للواقع»: المختصر والعروس والحاشية: 373/4 - 474.

(4) زيادة من المصادر السابقة.

(5) في المخطوط: «قرية» تصحيف، والتصويب اقتضاه السياق من المصادر السابقة.

(6) في المخطوط: «تصديه» تصحيف، والتصويب اقتضاه السياق من المصادر نفسها.

(7) المختصر: 375/4.

(8) الضرب الأول هنا هو ثان في المصدر السابق: 376/4 - 377.

(9) اضطراب القطعة في الوزن جاء من كونه جعل العروض (فاعلات) وهو أصلها في الدائرة. وإنما تستعمل محذوفة السبب. ووزنها: فاعل.

(10) البيت من قصيدة مضطربة الوزن مدح بها بدر بن عمار ارتجالا وهو على الشراب والفاكهة حوله: الديوان بشرح العكبري: 134/1 ق: 25ب: 4.

وهو من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 281 والإيضاح: 69/6 والتلخيص: 376 والمختصر: 377/4 والمعاهد: 53/2/3 - 54. وانظر في كشف الغموض: 242 (بتعليق).

يَخيبَ رجاءُ الذِئابِ

**الثاني**[1]:

ما كانتْ فيهِ الصفةُ ثابتَةً، ولمْ تظهرْ لهُ علةٌ فِي العادةِ، كقولِ أبي الطيّبِ أيضاً[2]: [كامل]

لَمْ تَحْكِ نائِلَكَ[3] السَّحَابُ وإنَّمَا حُمَّتْ بِهِ فَصَبيبُهَا الرُّحَضَاءُ

فزعمَ أنَّ علةَ نَزْلِ[4] المطرِ منَ السَّحابِ صيرورتُها محمومَةً بسبَبِ تَفَرُّقِ[5] عطاءِ الممدوحِ عليهَا. فَصبيبُها ليسَ بماءٍ،إنَّما هوَ الرُّحَضَاءُ. أيْ عَرقُ الحُمَّى[6]. ونزولُ المطرِ لمْ تظهرْ لَهُ عِلّةٌ في العادةِ.

**الثالث**[7]:

مَا كانتْ فيهِ الصّفةُ غيرَ ثابتةٍ لكنَّها مُمكنةٌ كقولهِ[8]: [بسيط]

---

(1) في المختصر: 375/4 - 376 ورد هذا الضرب الثاني في الأول.

(2) الديوان (العكبري): 1/4ق: 3ب: 43.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالإيضاح: 86/6 بلفظ: «لم يحك» والعقود: 181/2 والنفحات: 66 بلفظ: «لم يحك» والتلخيص: 376 والمختصر: 375/4 - 376.

(3) النائل: العطاء.

(4) لعله أراد: «نزول»، وقد يكون اكتفى بوزن القياس: «نَزْلٌ» من «نَزَلَ».

(5) لعله أراد: «تفوق» كما ورد في المختصر: 375/4 والنفحات: 166.

(6) العرق الكثير: غريب ما في تفسير الصحيحين: 232 وقال في العقود: 12/2 «حسدا (من السحاب) للمدوح وغيرة منه».

(7) هذا الضرب الثالث جعله التفتازاني ثانيا في المختصر: 378/4 - 379.

(8) القائل هو مسلم بن الوليد الأنصاري، ويلقب بصريع الغواني (ت: 208هـ). وهو أول من طلب البديع وأثر فيه، وتبعه في ذلك أبو تمام. وقد تولى بريد جرجان. قال عنه في النعم السوابغ: 6

«لا تكن مسلما سريع التواني كمسلم صريع الغواني»

والبيت في ديوانه: 328ق: 153 ب: 1.

وهو أيضا من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 282 والتبيان للطيبي: 382 والإيضاح: 71/6 والتلخيص: 377 (دون نسبة) والطراز: 466 والمختصر: 378/4ت والمعاهد: 54/2/3 والنفحات: 167.

يَـا وَاشِـياً حَـسُنَتْ فيـنَا إسَـاءَتُهُ نَجَّى حِذارُكَ[1][43/أ] إنْسانِي[2] منَ الغَرقِ

فاستحسانُ إساءةِ الواشِي صفةٌ غيرُ ثابتةٍ وهيَ ممكنةٌ لَكِنْ كانَ ذلكَ الاستحسانُ ممَّا خالفَ الشاعرُ فيهِ الناسَ. عَلَّلهُ[3]، بأنّهُ سببُ نَجاتِهِ منْ غَرَقِهِ في دمعِهِ، حيثُ تركَ البكاءَ خوفاً منهُ[4].

## الرابع[5]:

مَا كانتِ الصفةُ المعلَّلةُ فيهِ غيرَ ممكنةٍ، كقولِ صاحبِ تلخيصِ المِفتاحِ[6]، مترجِماً عنْ معنَى بيتٍ فارسيّ: [بسيط]

لَـوْ لَـمْ تكُـنْ نِـيَّةُ الجَـوْزَاءِ خِدْمَـتَهُ لمـا رَأيْـتَ علـيْهَا عِـنْدَ مُنْـتطِقٍ[7]

فنيَّةُ الجوزاءِ خدمَةَ الممدوحِ صفةٌ غيرُ ممكنةٍ[8]، عُللتْ بانتطاقِها بكواكبَ يقالُ لهَا: نطاقُ الجوزاءِ[9]. فكأنَّهُ رحمَهُ اللهُ قصدَ أنَّ الانتطاقَ نيةُ الخدَمِ في الغالبِ.

فلمَّا مَنْطَقَتْها تعيّنَ عليهَا أن تَنُوءَ بهِ خدمةً للممدوحِ لتورُّطِهَا في نيةِ الخدمِ، وانفرادُهُ باستحقاقِ نيةِ الخدمةِ مسبَّبةٌ عن الانتطاقِ. واستثناءُ نقيضِ تالي الشرطيةِ التي في البيت، يُنْتجُ نقيضَ مقدَّمِها. أيْ: لكنَّها رُئيتْ منتطقةً. فنيتُها خدمةُ الممْدوحِ[10].

---

(1) نجى حذارك: أي حذاري إياك، المعاهد: 54/2/3.

(2) إنساني: إنسان عيني: المصدر نفسه.

(3) في المختصر: 379/4: «عقبه» مكان: «علله».

(4) في الطراز: 466 «خوفا على محبوبته من وشايته».

(5) سيق هذا الضرب ثالثا في المختصر: 379/4 - 380.

(6) يقصد الإمام جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزويني الخطيب (ت: 739هـ) في الإيضاح: 71/6 والتلخيص: 378.
والبيت من شواهد كتب البلاغة كأسرار البلاغة: 278 والإشارات: 283 والمختصر والمواهب: 379/4 والنفحات: 167.

(7) منتطق: قد شد النطاق، أي الإزار الذي له حجزة، ورجل منتطق: عزيز: أساس البلاغة (ن ط ق): 639 - 640.

(8) أي نيتها خدمته ممتنعة: الإيضاح: 522/2.

(9) الجوزاء: برج من البروج الفلكية وحولها نجوم تسمى بنطاق الجوزاء: مواهب الفتاح: 380/4.

(10) تفصيل الشرح في مواهب الفتاح: 379/4 - 382.

## [التفريع]

### قوله:

ومنْه[1] «التَّفريعُ»[2]: وَهُوَ أنْ يُثبِتَ لمتَعَلَّقِ أمرٍ حُكماً بعدَ إثباتِ ذلك الحكمِ لمتعلقٍ آخرَ منْ متعلقاتِ ذلكَ الأمرِ[3].

### شرح:

كقولِ الكُمَيْتِ[4] في قصيدةٍ يمدحُ بها أهلَ البيتِ [بسيط]

أحلامُكُمْ لِسَقامِ الجهلِ شافيةٌ ... كَما دِماؤُكُمْ تَشفي منَ الكَلَبِ

ففرَّعَ شفاءَ دمائِهِمْ على شفاءِ أحلامِهِمْ، وكلٌّ منَ الدّماءِ والأحلامِ منْ مُتعلَّقاتِ الممدوحينَ[5].

والكلَبُ، بفتحِ اللامِ شبهُ جُنونٍ، يحدثُ للإنسانِ منْ عضّ الكلْبِ، وهُوَ كلْبٌ يأكلُ لحومَ الناسِ فيأخذُهُ منْ ذلكَ شبهُ جُنونٍ لا يعَضُّ إنساناً إلاّ كلَبَ، قيل: ولا دواءَ لهُ إلاّ التَّجرُّعُ منْ دمِ شَريفٍ[6] بِشَرْطِ الأصابعِ اليُسْرى منْ [رجلِهِ][7] اليُسْرى، ويُؤْخَذُ

---

(1) يعود الضمير على: «المعنوي».

(2) قسم أيضا ابن أبي الأصبع هذا التفريع نوعين وذكر أنه كان السباق إلى ابتكار أولهما وأن بعض المتأخرين سماه: «النفي والجحود» التحبير: 372. ويسمى «التعليق والإدماج» في كفاية الطالب: 189.

(3) الحد في التلخيص: 379 والمختصر: 383/4 (بإدماج وبعض تصرف).

(4) وكنيته أبو المستهل ابن زيد بن خيس الأسدي. شاعر الهاشميين من أهل الكوفة (ت: 126هـ) انظر معجم الشعراء: 212 - 214 وربيع الأبرار: 369/1.

البيت في ديوان حماسة أبي تمام: 1174/2 ق: 800 وشرح التسهيل: 227/1.

وهو من شواهد كتب البلاغة كالتلخيص: 379 والإيضاح: 74/6 والطراز: 463 والمختصر: 384/4 والعقود: 123/2. والمعاهد: 88/2/3 - 89 وشرح الفوائد الغياثية: 278.

وفي تحرير التحبير: «يشفى بها الكلب»: 165. وهو من قصيدة أولها:

هل للشباب الذي قد فات من طلب ... أم ليس غابره الماضي بمنقلب

(5) لعله يقصد أن ممدوحيه ذوو حاجة في العقول وشرف في المحتد وتمكن من الملك.

(6) في المختصر والمواهب والعروس: 385/4 بلفظ: «ملك» مكان: «شريف» كما في المعاهد: 88/2/3 - 89.

(7) زيادة اقتضاها المقام من المصادر السابقة.

مِنْ دمِهِ [قطرةٌ][1] على تَمرةٍ وتطعمُ المعضوضَ منهُ[2].

**قُلت:** وفِعلُ ذلكَ يحرمُ، لأنَّ الدمَ محرَّمٌ[3] وزادَ **الشيخُ**[4] في ذيلِ حديثِ التَّفريع ما نصُّه: «علَى وجهٍ يُشْعِر بالتَّفريع والتعقيب. وهوَ لاحترازٍ[5] عنْ نحو قولِنا: غُلامُ زَيدٍ راكبٌ وأبوهُ رَاكبٌ[6]»[7].

**قلت:** ظاهرُ عبارتهِ أنَّ القيدَ المَزيدَ يُخرجُ ذلكَ المثالَ، ولَولاهُ لدخلَ. وفيهِ نَظرٌ، فتأمّلْ ذلك.

## [تأكيد المدح بما يشبه الذم]

## قوله:

ومنْهُ «تأكيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمِّ»[8].

وأفضلُهُ أنْ يُستثنَى منْ صفةِ ذمٍّ منفيةٍ صفةُ مدحٍ يَتَقدَّرُ دُخولُها في صفةِ الذّمِّ أوْلاً.

وقدْ يُسْتثنَى منْ صفةِ مدحٍ مثبتةٍ صفةُ مدحٍ أيضاً.

ومنْ تأكيدِ المدحِ بما يُشبهُ الذَم أنْ تَأْتيَ بمُستثنىً فيهِ معنَى المدحِ معمولاً لفعل

(1) زيادة من المصادر نفسها.

(2) يقصد من البيت أن الممدوحين ملوك وأشراف وأرباب عقول.

(3) هذا قول المؤلف. ينظر في قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ ﴾ المائدة/ 3.

(4) التفتازاني في المختصر: 384/4.

(5) في المصدر السابق بلفظ: «احترازا» مكان: «وهو الاحتراز».

(6) في المخطوط: «وأبوه راجل» مكان: «راكب» خطأ يبدو أنه من سهو الناسخ والتصويب من المختصر: 384/4.

(7) المصدر السابق.

(8) عنوانه في الصناعتين: 459 «في الاستثناء»، وفي الصاحبي: 452 «إخراجهم الشيء المحمود بلفظ يوهم غير ذلك» وفي قانون البلاغة: 119 «يبدل المدح بصورة الذم» وفي الإشارات: 283 «تأكيد المدح بالاستثناء المنقطع» وفي شرح الكافية البديعية: 305 «المدح في معرض الذم» وفيه أيضا: «وسماه قوم: النفي والجحود» وفي المنزع: 296 «ورود المدح في صورة الذم».
وشهد الإيجي في الفوائد: 100 أن هذين اللونين «يكاد يكون الخطيب فارس حلبتهما».

فيهِ معنى الذَّمِّ. [43/ب] والاستدْراكُ في هذا اللَّقَبِ كالاستثناء[1].

## شرح:

تأكيدُ المدحِ بِمَا يُشبهُ الذمَّ ضربانِ:

### الأوّل:

أنْ يُروَى بصفةِ ذَمٍّ منفيةٍ ثمَّ يُستثنَى منْ صفةِ مدحٍ بتقديرِ دخولِها في صفةِ الذَّمِّ أولا، كقولِ النابغةِ الذُّبيانِيِّ[2]:[طويل]

وَلاَ عَـيْبَ فِـيهِمْ غيْـرَ أنَّ سُـيُوفَهُمْ بِهِـنَّ فُلُـولٌ مِـنْ قِـرَاعِ الكَـتائِبِ

### الثاني:

أنْ يُثبَتَ لشيءٍ صفةُ مدحٍ وتُعقبَ بأداةِ استثناءٍ تاليها صفةُ مدحٍ آخرَ، كقولهِ ﷺ: (أنا أفْصَحُ العَرَبِ بَيْدَ أنِّي مِنْ قُرَيْشٍ)[3]: أيْ: غيرَ أنِّي مِنْ قُريشٍ[4].

**واعلمْ** أنَّ الضربَ الأوّلَ أفضلُ منَ الثَّاني، لأنَّ تأكيدَ المدحِ فيهِ منْ وجهيْنِ: أحدُهُما أنَّ فيه تعليقَ ثباتِ الذمِّ علَى المُحالِ، فهوَ كدَعْوَى الشيء ببيّنَتِهِ، أيْ: لاَ عَيْبَ فيهِمْ إلاَّ فُلولُ سُيُوفِهِمْ عَلَى تَقْديرِهِ كَوْنَهُ عَيْباً. وهوَ مُحالٌ لأنهُ كِنايةٌ عنْ كَمالِ الشجاعَةِ وكثرةِ مُضاربَةِ الجيوشِ.

---

(1) الحد في التلخيص: 380 - 382 والمختصر: 386/4 - 395 (بإدماج).

(2) ديوانه: 47 والعمدة: 48/2 والأشباه والنظائر للخالديين: 27/1 وربيع الأبرار: 434/4 وشرح المقامات للشريشي: 377/1.
والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة كالبديع لابن المعتز: 62 والصاحبي: 452 وإعجاز القرآن: 127 وسر الفصاحة: 257 والمنتخب من كنايات الجرجاني: 380 وقانون البلاغة: 115 وحدائق السحر: 37 وتحرير التحبير: 132 والتبيان لابن الزملكاني: 111 والإشارات: 283 والإيضاح: 75/6 والتلخيص: 380 والتبيان للطيبي: 391 والطراز: 86، 292 والمختصر والمواهب: 387/4 وشرح الكافية البديعية: 305 والعقود: 124/2 والمعاهد: 107/2/3.

(3) الحديث الشريف في الشفا للقاضي عياض: 178/1 والأسرار المرفوعة: 116 - 117 وهو بلفظ: (أنا أفضل من نطق بالضاد) في تذكرة الموضوعات: 87 وكشف الخفا: 132/1 والفوائد المجموعة للشوكاني: 321 وهو بلفظ المخطوط في جل المصادر البلاغية السابقة كالإشارات: 284 والإيضاح: 75/6 والمختصر: 490/4، وينظر في الصاحبي: 7.

(4) المختصر: 390/4.

الثاني[1] أنَّ الأصلَ في الاستثناءِ الاتّصالُ، بحيثُ يَكُونُ المستثنى يدخلُ فِي المستثنى منهُ علَى تقديرِ السُّكوتِ علَى الاستثناءِ.

فالاستثْناءُ المُنقَطِعُ مَجازٌ[2]. فإذَا ذُكرتْ أداتُهُ قبلَ ذكر المستثنى توهَّمَ السامعُ إخراجَ شيءٍ ممَّا قبلَها وإن يُبهَمْ شيءٌ منَ الغيبِ، فإذا ذكرَ بعدَها[3] صفةُ مدحٍ وتحولَ ذِهنُ السامعِ منَ الاتصالِ إلَى الانقطاعِ، جاءَ التأكيدُ فيهِ منَ المدحِ إلى[4] المدحِ.

وأمَّا الضربُ الثاني فقوتُهُ منَ الوجهِ الثَّانِي فقطْ. ولنْ يأتِيَ[5] فيهِ الوجهُ الأوَّلُ لأنَّهُ مبنيٌّ على التعليقِ بالمُحالِ المبنيّ علَى تقديرِ الاستثناء متَّصلاً.

ومنْ تأكيدِ المدحِ بمَا يُشبهُ الذَّمَّ «أنْ يُؤتَى بالاستثناءِ مفرَّغاً. ويكونُ العاملُ[6] ممَّا فيهِ معنَى الذَّمِّ، والمستثنَى ممَّا فيهِ معنَى المدحِ»[7]، نحو: ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتۡنَاۚ رَبَّنَآ ﴾[8]: أيْ: ما تَعيبُ مِنَّا إلاَّ أصلَ المَفاخِرِ[9] كُلِّها، وَهوَ الإيمانُ بآيَاتِ اللهِ تَعالَى.

ومنهُ قولُهُ تَعالَى ﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا ﴾[10].

يُقالُ: نَقِمَ مِنْهُ وانْتَقَمَ مِنْهُ: إذَا عَابَهُ[11] وكَرِهَهُ عليهِ[12]. وهذَا النوعُ كالضربِ

(1) يبدو أن هذا الترقيم استدراكي من المؤلف حيث بني الباب على الاستثناء المنقطع.
(2) ويسمى أيضا: «الاستثناء من غير الجنس»: مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة: 76.
(3) أي: بعد الأداة.
(4) في المخطوط: «على» تصحيف.
(5) في المخطوط: «يات» خطأ يبدو أنه من سهو الناسخ.
(6) أي: يكون العامل فعلا.
(7) انظر مواهب الفتاح: 393/4، وفيه إضافة أن «المستثنى هنا المعمول لهذا الفعل الذي فيه معنى الذم».
(8) سورة الأعراف/ 126. وتمامها: ﴿ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَتَوَفَّنَا مُسۡلِمِينَ ﴾.
(9) في المختصر: 393/4 بلفظ: «المناقب والمفاخر».
(10) سورة المائدة/ 59.
(11) في المخطوط: «أعابه» تصحيف والتصويب من المختصر: 394/4.
(12) أساس البلاغة (ن ق م): 653 واللسان (ن ق م): 590/12، وفيهما: «أنكره عليه» مكان «كرهه».

الأوَّلِ، فيهِ إفادَةُ التأكيدِ منْ وَجهيْنِ.

**واعلمْ** أنَّ حرفَ الاستِدراكِ في تأكيدِ المدحِ بِما يُشبهُ الذمَّ كأداةِ الاستثناءِ في إفادةِ المُرادِ[1]. ومنهُ قولُهُ[2]: [طويل]

هُـوَ الـبَدْرُ إلاّ أنَّـهُ الْبَحْـرُ زَاخِـراً    سِـوَى أنَّـهُ الـضِّرْغَامُ لكـنَّهُ الْـوبْلُ

## [تأكيد الذم بما يشبه المدح]

## قوله:

ومنه «تأكيدُ الذَّمِ [44/أ] بمَا يُشْبِهُ المَدْحَ»[3]:

وهوَ أنْ يُسْتثنَى منْ صفةِ مدحٍ مَنفيةٍ عن شيء بصفة ذمٍ بتَقديرِ دخولِها فيه[4]. وقد يُثبتُ لشيء صفةُ ذمٍ ويُعقَّب بأداة استثناءٍ تليها صفةُ ذمٍ أخرى[5].

## شرح:

**فالأوّلُ**، كقولكَ: فُلانٌ لاَ خيرَ فيهِ إلاَّ أنَّهُ يُسيءُ [إلى مَن][6] أحسنَ إليهِ.

**الثاني**: كقولكَ: فلانٌ فاسِقٌ إلاَّ أنهُ جاهلٌ[7].

---

(1) المختصر: 494/4 (باختلاف في بعض اللفظ).

(2) القائل هو أحمد بن الحسين الملقب ببديع الزمان. وكنيته أبو الفضل، ولد عام: 358هـ في همذان من أسرة عربية ذات مكانة بهراة. وكان كاتبا وشاعرا (ت: 398هـ) على الأرجح:
انظر ترجمته في العقد الفريد: 254/1 واليتيمة: 400/4 ومعجم الأدباء: 161/2 ووفيات الأعيان: 129/1 والمعاهد: 111/2/3.
والبيت في ديوانه: 120.
وهو له من شواهد كتب البلاغة كنهاية الإيجاز: 293 والمنزع البديع: 289 والإيضاح: 77/6 بلفظ: «زاخر» بالرفع والعقود: 126/2.
ودون عزو من شواهد المفتاح: 202 والتلخيص: 382 وفي الطراز: 465 بلفظ «خلا» مكان: «سوى» والمختصر: 395/4.

(3) قال في المختصر: 395/4 «وهو ضربان».

(4) في التلخيص: 382 والمختصر: 395/4 بلفظ: «فيها» أي «في صفة المدح».

(5) الحد في المصدرين السابقين (بإدماج وبزيادة «له» في الأخير».

(6) في المخطوط: «لما» والتصويب من التلخيص: 382 والمختصر: 396/4.

(7) المثال في المصدرين السابقين.

فالأولُ يُفيدُ التَّأكيدَ منْ وَجهيْنِ. والثانِي يُفيدُهُ مِنْ وَجْهٍ واحِدٍ[1] وتَحقيقُهما على [قياسِ][2] مَا مَرَّ[3]. ويَأتِي[4] منهُ الاستثناءُ المفرَّغُ، كقولكَ: فلانٌ لا يُستحسنُ منهُ إلاَّ جَهلُهُ[5]. والاستدراكُ فيهِ بمنزلةِ الاستثناءِ[6].

## [الاستتباع]

## قوله:

ومِنْهُ[7] «الاسْتِتْباعُ»[8]:

وهوَ المدحُ بشيءٍ علَى وجهٍ يَستَتْبعُ المدحَ بشيءٍ آخَرَ[9].

## شرح:

كقولِ أبِي الطَّيبِ[10]: [طويل]

نَهَبْتَ مِنَ الأعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ     لَهُنِّئَتِ الدُّنيا بأنَّكَ خَالِدُ

(1) انظر المختصر: 396/4.

(2) زيادة من المصدر السابق والتلخيص.

(3) يقصد: تأكيد المدح بما يشبه الذم.

(4) في المخطوط: «يات» خطأ يبدو أنه من سهو الناسخ.

(5) هذا المثال غير وارد عند القزويني ولا عند التفتازاني.

(6) انظر المختصر: 394/4، 396. وأضاف في مواهب الفتاح: 396/4 «إذ الاستثناء المنقطع كالاستدراك».

(7) الضمير يعود على «المعنوي».

(8) سماه في الصناعتين: 477 - 478 «المضاعفة» وفي تحرير التحبير: 443 «التعليق» وفي معيار النظار للزنجاني «الموجَّه» وهو كذلك في شرح الكافية البديعية: 288.

(9) الحد في التلخيص: 383 والمختصر: 396/4 (بإدماج).

(10) ديوانه (العكبري): 277/1 ق: 59 ب: 7.

والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة كالصناعتين: 478 ونهاية الإيجاز: 292 وحدائق السحر: 35 والإشارات: 284 والتلخيص: 383 والإيضاح: 78/6 والتبيان للطيبي: 389 والطراز: 465 وشرح الكافية البديعية: 289 والفوائد الغياثية: 167 والمختصر: 397/4. والعقود: 127/2 والمعاهد: 132/2/3 والنفحات: 295.

فَمدحَهُ بالنِّهايةِ فِي الشَّجاعةِ[1] لِكثرةِ قَتْلاهُ علَى وجهٍ استتبعَ بِهِ مدحَهُ بكونِهِ سبباً لِصلاحِ الدُّنيا ونظامِها، حيثُ جعلَ الدُّنيا مُهَنَّأَةً[2] بِخُلُودِ[ه][3].

## [الإدماج]

## قوله:

ومنهُ «اَلإِدْماجُ»:

وهوَ أنْ يُضَمَّنَ كلامٌ سِيقَ لمدحٍ أوْ غيرِهِ معْنىً آخرَ[4].

## شرح:

**اعلمْ وفَّقَنا اللهُ وإيّاكَ أنَّ الإدماجَ «أعمُّ منَ الاسْتِتْباعِ»[5] عموماً مطلقاً لتَخصيصِ** الاستتباعِ بالمدْحِ دونَ غيرِهِ. وصدقُ الإدماجِ كقولِ أبِي الطَّيِّبِ[6]: [وافر]

أُقَلِّبُ فيهِ أجفانِي كأنّي ... أعُدُّ بِهَا[7] علَى الدَّهْرِ الذُّنُوب[ا][8]

فساقَ الكلامَ لإفادةِ كثرةِ تقلُّبِ أجفانهِ في ذلكَ الليل، وضمَّنَهُ الشكايةَ منَ الدهرِ وكثرةَ ما أولاهُ منَ الذُّنوبِ.

---

(1) في المخطوط: «الشجعة» تصحيف.

(2) في المخطوط: «مهانة» تصحيف.

(3) زيادة اقتضاها السياق.

أورد التفتازاني في البيت وجهين آخرين من المدح في المختصر: 397/4 .

(4) الحد في التلخيص: 383 والمختصر: 398/4 (بإدماج).

وقد عرفه ابن أبي الأصبع أيضا في التحبير: 449 بقوله: «هو أن يدمج المتكلم غرضا له في ضمن معنى قد نجاه من جملة المعاني ليوهم السامع أنه لم يقصده، وإنما عرض في كلامه لتتمة معناه الذي قصد إليه».

(5) انظر الحكم في التلخيص: 384.

(6) الديوان (العكبري): 140/1 ق: 28 ب: 15.

والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة كالمنزع البديع: 469 «أعد به» والإشارات: 285 والإيضاح 375/2 والتلخيص: 384 والتبيان للطيبي: 390 والعقود: 128/2 والمعاهد: 134/2/3.

(7) في المخطوط: «أعذبها» تصحيف.

(8) زيادة اقتضاها السياق الشعري.

## [التوجيه]

## قوله:

ومنهُ «التوجيهُ»[1]:

وهوَ أنْ يرادَ[2] الكلامُ محتمِلاً لوجهَيْنِ مختلفيْنِ[3].

## شرح:

كقولكَ[4] في أعورَ اسمُه عمرٌو: [مجزوء رمل]

خـــاطَ لـــي عَمْـــرٌو قِـــباءً[5]    لَـــــيْتَ عَيْنَـــــيْهِ سَـــــوَاءُ

لأنهُ يحتمِلُ المدحَ وضدّهُ. ويحتملُ تمنّي الخير وضدَّه.

---

(1) سماه التفتازاني في المختصر: 400/4 «محتمل الضدين» أيضا، وابن أبي الأصبع في التحبير: 596 «الإبهام».

(2) في المختصر: 400/4 بصيغة: «وهو إيراد». ومن هنا يكون قد قصد «يورد» بدل «يراد» فوقع الناسخ في التصحيف سهوا.

(3) الحد في المصدر السابق بإدماج ما في التلخيص. وهو مما ليس واردا فيما نعتمده لعبد الرحمن البرقوقي، وإنما اكتفى فيه بذكر عجز البيت السابق، وقبله قوله: «ومنه من قال لأعور...» والظاهر أن سقوطا أو خرما وقع في المخطوط المنقول عنه كتاب التلخيص المطبوع.

(4) القائل هو بشار بن برد الشاعر العباسي المشهور (ت: 167هـ)، ديوانه: 14/1.

والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة كالمنتخب من كنايات الجرجاني: 92 ونهاية الإيجاز: 292 - 293 وحدائق السحر: 36 والمفتاح: 200 والتحبير: 597 (وفيه قصة) والإشارات: 285 والتلخيص: 384 والإيضاح: 81/8 والطراز: 465 وشرح الكافية البديعية: 89 والفوائد الغياثية: 67 والمواهب والعروس: 40/4 والعقود: 130/2 والمعاهد: 138/2/3 وشرح الفوائد: 276 والنفحات: 67.

قال البيت في خياط أعور، والبيت بعده:

قلـــتُ شـــعرا لـــيس يُـــدرى    أمـــــديح أم هِجـــــــاءُ

وهما معا في مواهب الفتاح: 401/4.

(5) القباء: ثوب يلبس فوق الثياب.

## [الهزل الذي أريد به الجد]

### قوله:

ومنهُ «الهَزْلُ الذي أريدَ بِهِ الجِدُّ»، كقوله[1]: [طويل]

إذَا مَـــا تَميمِـــيٌّ أتَـــاكَ مُفَاخِـــراً     فقُلْ: عَدِّ عَنْ ذَا كَيْفَ أكلُكَ: لِلضَّبِّ[2]

### شرح:

فَفيهِ إشارةٌ إلى أنَّ التَّميميَّ حقيرٌ عنْ أنْ يُفاخرَ، وأن شأنهُ الاشتغالُ بأكل الضّبِّ ونحوهِ منَ البُهْمِ النازِلَةِ.

## [تجاهل العارف]

### قوله:

ومنه «تَجاهُلُ العَارِفِ»: وهو سَوْقُ المعلومِ مَساقَ غيرِهِ لنكتةٍ[3] كالتَّوبيخِ أوِ المبالغ[ةِ][4] في مدحٍ أوْ ذَمٍّ[5].

### شرح:

فـ«التوبيخُ»، كقولِ الخارجيَّةِ تَرثي أخاها[6]: [طويل]

---

(1) القائل هو أبو نواس، ديوانه: 510 (بتحقيق أحمد عبدالمجيد).

وهو أيضا من شواهد كتب البلاغة كالبديع: 63 وقانون البلاغة: 135 والتبيان لابن الزملكاني: 189 والتحبير: 139 والإيضاح: 83/6 والتلخيص: 385 والطراز: 438 وشرح الكافية البديعية: 80 والمختصر: 402/4 والعقود: 134/2 والمعاهد: 156/2/3 والنفحات: 151.

(2) البيت من قصيدة يهجو فيها تميما وأسدا ويفتخر بقحطان.

(3) انظر المفتاح: 426 وقد أحال إليه صاحب التلخيص: 385 وصاحب المختصر: 403/4.

(4) زيادة اقتضاها السياق.

(5) زيادة عبارة «في مدح أو ذم» يبدو أنها من إدراج المؤلف. والحد في التلخيص: 385 - 386 والمختصر: 403/4 (بإدماج).

(6) اسمها ليلى بنت طريف التغلبية (ت: 200هـ) وهي أخت الوليد بن طريف.

والبيت في أمالي القالي: 274/2 والأشباه والنظائر للخالديين: 235/2 والجليس الصالح: 125/2 وسمط اللآلئ: 913 والكشاف: 504/3، 460/4 والروض الأنف: 159/1 ومغني اللبيب: 60 وهبةالأيام في ما يتعلق بأبي تمام: 212.

=

أيـا شَـجَر الخَابـورِ مالَـكَ مُـورقاً     كَأنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ[1] على ابنِ طَرِيفِ[2]

فاستعملتْ «كَأنَّ» للدّلالةِ على الشكِّ توبيخاً، لعلمِها أنَّ الشجرَ لاَ يجزَعُ.

و«المُبالغةُ في المدْحِ»، كقولِهِ[3] [بسيط]

أَلَمْـعُ بَـرْقٍ سَـرَى أمْ ضَـوْءُ مـصْبَاحِ     أمِ ابْتِـسَامَتُهَا بِالْمَنْظَـرِ الـضَّاحِي

أي: «الظَّاهرِ». فبالغَ في مدحِ ابتسامتِها بكونِه لمْ يفرقْ بينهَا وبينَ لمعِ البرقِ [44/ب] وضوءِ المصباحِ.

والمبالغةُ في الذمِّ كقولِ زهير[4]: [وافر]

---

=

وهو من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 192 والإشارات: 286 والتلخيص: 386 والإيضاح: 84/6 والمختصر: 403/4 - 404 والعقود: 126/2 والنفحات: 46.

وهو في الذهب المسبوك للمقريزي: 49 بلفظ «فيا».

والبيت واحد من أحد عشر تألفت منها القصيدة، أولها:

بتَلِّ نباتي رسـمُ قَبـرٍ كأنَّـهُ     علـى علَـمٍ فـوقَ الجِبالِ مُنـيفِ

وكان أخوها الوليد هذا رأسا من رؤوس الخوارج الشراة ينتقل بين نصيبين والخابور (النهر الكبير بين رأس عين والفرات حيث كان مصبه) وذلك بعد خروجه بالجزيرة الفراتية في عهد هارون الرشيد (سنة: 178هـ) وأخذ أرمينية ثم سار إلى أرض السواد، وعبر دجلة، فسيَّر إليه الرشيد جيشا وقتله في سنة: 179هـ: انظر القصة في تاريخ الطبري: 65/10 والكامل في التاريخ لابن الأثير: 46/6 والنجوم الزاهرة: 95/2 والمعاهد: 161/2/3.

وذكر ياقوت الحموي للخابور موضعين في كتاب: المشترك وضعا والمفترق صقعا: 150.

(1) في المخطوط: «لم تحزن» تحريف والتصويب من مصادر البيت المتقدمة.

(2) في المخطوط: «ابن الطريف» تصحيف والتصويب من مصادر البيت نفسها.

(3) القائل هو البحتري: ديوانه: 422/1 ق: 179 ب: 1 (بتحقيق حسن كامل الصيرفي).

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 286 والعقود: 135/2 والتلخيص: 386 والإيضاح: 84/6 والمختصر: 404/4.

(4) ديوانه: 65 (صنعة ثعلب) و: 136 (صنعة الأعلم)، وهو في تفسير أحكام القرآن لابن العربي: 168/4 وشرح التسهيل لابن مالك: 256/1 ونهاية الأرب: 132/7.

والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة كالبديع: 62 والعمدة: 66/2 وقانون البلاغة: 134 والإشارات: 286 والتلخيص: 386 والإيضاح: 84/6 والطراز: 438 والمختصر: 405/4 والعقود: 189/1 والنفحات: 43.

وَمَــا أدْري وَسَــوْفَ إخَــالُ أدْرِي    أقَــوْمٌ آلُ حِــصْنٍ أمْ نِــسَاءُ[1]

ومنهُ «مَا يُرادُ للمُبالغَةِ في الدَّهشَةِ والتَّحيُّرِ في الحبِّ» كقوله[2]: [بسيط]

بــالله يــا ظَبَـيَّاتِ القــاعِ قُلْــنَ لَـنَا    لَـيلايَ مِـنْكُنَّ أمْ لَيْلَـى مِـنَ البَـشَرِ

ومنه «ما يراد لغير ذلك».

## [القول بالموجب]

## قوله:

ومنه «الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ»[3]:

وهو إمّا أنْ تقعَ صفةٌ في كلامِ الغيرِ كِنايةً عنْ شيءٍ أُثبتَ لَهُ حكمٌ، فتُثْبِتُها أنتَ في كلامكَ لغيرِ ذلك الشيءِ منْ غيرِ تعريضٍ لِثُبوتِ ذلكَ الحكمِ لهذا الغيرِ، أوْ نفيهِ عنهُ. وإمَّا أن تحملَ لفظاً وقعَ في كلام الغير على خِلافِ مُرادِهِ ممَّا يَحْتمِلُه لفظُهُ بأنْ تَذكرَ بعضَ مُتعلِّقاتِ ذلكَ اللَّفظِ[4].

---

(1) في المخطوط: «أو نساء» مكان «أم نساء» الواردة في جميع المصادر المتقدمة.

(2) البيت مختلف في نسبته: فهو للمجنون في التبيان للطيبي: 57 والعقود: 66/1 (وليس في ديوانه). وهو لذي الرمة غيلان بن عقبة البدوي (ت: 117هـ) في ملحق ديوانه: 1876/3 (ثاني بيتين). وللحسين بن عبدالله العرجي في ديوانه: 180 (الذيل) وفي العمدة: 66/2 والكشاف: 315/4 وتحرير التحبير: 136 والإيضاح: 84/6 والعقود: 136/2. وهو لبعض العرب في الصناعتين: 446. ونسبه ابن سعيد المغربي في عروس الأفراح: 405/4 للحسين بن عبدالله الغريني (ولعله يقصد العرجي المتقدم الذكر). وهو غير منسوب في قانون البلاغة: 135/1 والتبيان لابن الزملكاني: 189 والزهرة (النصف الأول): 236 والتلخيص: 386 والطراز: 438 وإنما قال: «والأكثرون على أنه للعرجي».

(3) ونعتُه في المعاهد: 180/2/3 «القول بالموجب أسلوب الحكيم».

وعرفه في النفحات: 94 بأنه: «بكسر الجيم على الأظهر، لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم فهو اسم فاعل من أوجب. ويحتمل فتح الجيم إن أريد به القول بالحكم الذي أوجبته الصفة، فيكون اسم مفعول. والمعنيان صحيحان لأن كل واحد منهما مقول به».

وقد أثبت في شرح الكافية: 96 أن مخترعه الأول هو ابن أبي الأصبع.

(4) الحد في التلخيص: 386 - 387 والمختصر: 406/4 - 409 (بإدماج).

## شرح:

### فالأوّل:

نحو: ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ[1] وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2].

فالأعزُّ: صفةٌ وقعتْ في كلامِ المنافقينَ كنَايةً عنْ فريقِهِمْ[3].

والأذَلُّ: كنايةٌ عن المؤمنينَ، وقد أثْبتُوا لفَريقِهِمُ الإخراجَ، فأثبتَ اللهُ تلكَ الصفةَ المكنَّى بِهَا عنْ فريقهم[4] للمؤمنينَ، وأثبتَ الذُّلَّ للكفارِ.

### الثاني:

كقوله[5]: [خفيف]

قلتُ ثَقَّلْتُ إذْ أتَيْتُ مِراراً قالَ ثَقَّلْتَ كاهِلي[6] بالأيادي[7]

أيْ: ثَقَّلتَ عاتِقي بالمِنَنِ والنِّعَمِ.

ومنهُ البيتُ الأخيرُ منْ قولهِ[8] [وافر]

---

(1) في المخطوط: «وللرسوله» بالتعريف تصحيف.

(2) سورة المنافقون/ 8.

(3) وتقرأ عند ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن: 157 - 158 «﴿ليخرجن الأعز منها الأذل﴾ و﴿لنخرجن الأعز﴾. أو الأذل بالنون والنصب فيهما».

(4) في المخطوط: «فريقتهم» تصحيف.

(5) القائل هو الحسن بن أحمد المعروف بابن الحجاج الشاعر الهازل: ترجمته مطولة في اليتيمة: 30/4 - 102 ونهاية الأرب 171/7 (حيث البيت) وأنوار الربيع: 200 ونسبه مع بيت ثان سِبط ابن الجوز صاحب مرآة الزمان لمحمد بن إبراهيم الأسدي. انظر المعاهد: 180/2/3.
والبيت من شواهد كتب البلاغة كالتحبير: 599 والإشارات: 287 والتلخيص: 387 والإيضاح: 87/6 وشرح الكافية البديعية: 96 - 97 والمختصر والمواهب والعروس والحاشية: 409/4 والعقود: 138/2 والنفحات: 95.

(6) الكاهل: مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق، وفيه ست فقر.

(7) الأيادي: قصد بها الأيادي البيضاء، وهذه كناية عن النعمة والمنة.

(8) القائل ابن الرومي: ديوانه: 809/2 ق: 661 وفيه: «تخذتم» مكان «حسبتم» و: «فكانوا» مكان: «فكانوها».

=

وإخـــوانٍ حَـــسِبْتُهُمْ دُرُوعَـــا فكَانُـــوها ولَكِـــنْ للأَعَـــادي[1]
وخِلْـــتُهُمْ سِـــهَاماً صَـــائِبَاتٍ فكَانُـــوهَا ولَكِـــنْ فـــي فُـــؤَادي
وقَالُـــوا قَـــدْ صَـــفَتْ مِـــنَّا قُلـــوبٌ لَقَـــد صَـــدَقُوا[2] وَلَكِـــنْ مِـــنْ وِدادِي

وأمَّا البيتانِ الأوّلانِ فَقَريبانِ منهُ، لأنَّ اللفظَ المحمولَ علَى معنىً آخرَ لمْ يقعْ في كلامِ الغير، بلْ وقعَ في ظَنِّهِ[3].

## [الاطراد]

## قوله

ومنهُ «الاطِّرادُ»[4]:

وهوَ أنْ يؤتَى [بأسماءِ][5] الممدوحِ أوْ غيرِهِ معَ أسماءِ آبائِهِ علَى ترتيبِ الولادةِ منْ غيرِ تكلُّفٍ في السبْكِ[6].

## شرح:

كقولِه[7]: [كامل]

---

=

والأبيات منسوبة في العقود: 139/2 للمعري بلفظ: «راشقات» مكان: «صائبات» و«عن وداد» مكان: «مِنْ».

وهي دون عزو من شواهد التحبير: 331، 480 (باب الاستدراك والرجوع وباب حسن الإتباع) ونهاية الأرب: 151/7 والإيضاح: 533/2 والتبيان للطيبي: 392 (باب الرجوع) وشرح الفوائد: 276 والنفحات: 97 (بإضافة بيت رابع) وفي البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ: 70، 122 وحسن التوسل: 279.

والملاحظ أنها من غير شواهد التلخيص والمختصر.

(1) في المخطوط: «للأعداء» تصحيف.

(2) في المخطوط: «فصدقوا» تصحيف.

(3) ينظر تفصيل شرح الأبيات في العقود أيضا: 139/2.

(4) يرى في شرح الكافية: 132: أنه «مشتق من اطراد الماء في التَّتابع».

(5) زيادة من التلخيص: 387 والمختصر: 410/4.

(6) الحد في المصدرين السابقين: 389 - 390 و: 410/4 (بإدماج).

(7) القائل ربيّعَة بن ذؤاب بن أسعد الأشطر الأسدي: في العقد الفريد: 87/6 (يوم خو) والمؤتلف والمختلف: 125 - 126 والبيت له في أمالي القالي: 72/2 - 73 وفيه: «بيوتهم» مكان:

=

إنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ[1] عُروشَهُمْ بِعُتَيْبَةَ بْنِ الحارثِ[2] بْنِ شِهابِ

ومنهُ قولهُ ﷺ: ((الْكَريمُ ابْنُ الكَريمِ ابنِ الكريمِ ابنِ الكَريمِ يُوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ ابنِ إبراهيمَ))[3].

# [المحسنات اللفظية]

## [الجناس التام]

### قوله:

و((**اللَّفْظِ[يُّ]**))[4]: منهُ الجناسُ بين اللفظيْنِ، وهوَ تَشابُهُهُما في التَّلَفُّظِ. و((**التامُّ**))[5] منـ[ـهُ][6] كونُهُما مُتَّفِقَينِ في أنْواعِ الحُروفِ وأعدادِهَا وهيْئاتِها.

---

=

((عروشهم)) والدلائل: 253 وقانون البلاغة: 148 وفيه: ((فقد عتكت بيوتهم)) والمثل السائر: 274/1.

وفي شرح ديوان حماسة أبي تمام: 511/1ق: 274 ب: 4: ((قال رجل من بني نصر بن قعَّيْن)) وفي المعاهد: 202/2/3 عزاه لربيعة من بني نصر بن قعين.

وهو دون نسبة من شواهد شرح مقامات الحريري للشريسي: 211/2 والإشارات: 288 والإيضاح: 86/6 والتلخيص: 388 والطراز: 445 والمختصر والمواهب والعروس: 411/4 والعقود: 141/2 والنفحات: 130.

(1) في المخطوط: ((تللت)) بالمثناة تصحيف. وثللت: هدمت.

(2) في المخطوط ((الحارت)) بالمثناة تصحيف.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه بسنده إلى ابن عمر، كتاب ((أحاديث الأنبياء)) باب ((قول الله تعالى ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴿٧﴾ ﴾: 1045/2، 1047 رقم: 3382، 3390، وفي الأدب المفرد: 89، وفتح الباري: 228/7.

وأخرجه مسلم بالسند المتقدم بلفظ: (يوسف نبي الله ابنُ نبي الله ابنُ خليل الله)، كتاب ((الفضائل)) باب ((من فضائل يوسف عليه السلام)): 1846/4 رقم 2378.

والحديث الشريف من شواهد كتب البلاغة كالمثل السائر: 158/2 والإشارات: 13 والإيضاح: 89/6 والمختصر: 411/4 والعقود: 19/2، 141 والمعاهد: 202/2/3 وشرح الفوائد: 278.

(4) زيادة اقتضاها السياق، وقد انتقل هنا إلى المحسن اللفظي بعدما أنهى أنواع المحسنات المعنوية.

(5) التام المفرد: ويسمى أيضا الكامل، والفصيح، والحقيقي، وهو أعلى أنواع الجناس: انظر جنى الجناس: 73.

(6) زيادة اقتضاها السياق. والضمير يعود على ((الجناس)).

فإنْ كانَا اسميْنِ أوْ فعليْنِ أو حرفيْنِ سُمِّيَ «مُمَاثِلاً». وإنْ كانَا منْ نَوعيْنِ سُمِّيَ «مُسْتَوْفىً»[1] أيضاً. فإنْ كانَ أحدُ لفظَيْهِ مُرَكَّباً والآخرُ مفرداً سُمِّيَ «جناسَ التَّركيبِ»، وح إنِ اتّفقَ ذلكَ المفردُ والمركبُ في الخطِّ خُصَّ باسْمِ «المتَشابهِ»[2]. وإلاَّ خُصَّ [45/أ] باسمِ «المَفْرُوقِ». وهذَا إذا لمْ يكُنِ اللفظُ مرَكّباً منْ كلمةٍ وبعضِ كلمةٍ وإلاَّ خُصَّ باسمِ «المرْفُو»[3].

## شرح:

لمَّا فرغ رحمهُ اللهُ تعالَى منْ ذكرِ المحسناتِ المعنويَّةِ أخذَ يذكرُ **المحسناتِ اللفظيَّةَ**، وذكرَ منْها سبعةَ ألقابٍ[4]:

### الأول[5]:

«الجِناسُ بيْنَ اللفظيْنِ»:

وهوَ قِسمانِ: تامٌّ وناقِصٌ. وبدأ بالتامِّ وقسَّمَهُ أولاً إلَى قسميْنِ:

- **الأولُ:**

«الجناسُ المُماثِلُ»: وهوَ أنْ يكونَ كلٌّ منَ اللفظيْنِ المتماثليْنِ[6] اسماً أوْ فعلاً أوْ حرفاً، كقولِهِ تعالَى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾[7].

---

(1) في المخطوط: «مستوفيا» بصيغة اسم الفاعل من «استوفى»، خطأ يبدو أنه من سهو الناسخ، والتصويب من التلخيص: 388 والمختصر: 416/4 وفي الوساطة: 42 وكفاية الطالب: 104 وفي العمدة: 321/1 أطلق عليه: «المماثلة».

(2) في المخطوط: «المشابهة» تصحيف والتصويب من التلخيص: 388 والمختصر: 418/4.
وسماه السيوطي في جنى الجناس «الخَطّي» و«المجموع»: 121.

(3) الحد في المصدرين السابقين الأولين: 387 - 389 و: 412/4 - 420 (بإدماج).

(4) جمعها في الإشارات: 279 وهي: «الجناس التام والجناس الناقص والملحق بالجناس ورد العجز على الصدر والأسجاع والتصريع ولزوم ما لا يلزم».

(5) في المخطوط: «الأولى» تصحيف.

(6) قال في المختصر: 415/4 «جريا على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل هو الاتحاد في النوع».

(7) سورة الروم/ 55.
هناك من أنكر الجناس في هذه الآية حيث عد «الساعة» و«الساعة» من المجاز: انظر الاختلاف في المختصر: 416/4 وجنى الجناس: 74.

ويُقالُ: ليسَ في القُرآنِ جناسٌ[1] تامٌّ غيرُها[2] وكقولِهِ: «قَرْبانُ[3] جُبّه[4] منْ نَارِ حُبِّه»، وكقوله: «في دارِ الأميرِ مِلكٌ في سَرير»[5].

- **الثاني:**

«الجناسُ المُستَوْفَى»: وهُوَ أنْ يكونَ اللَّفظانِ منْ نوعيْنِ: اسمٌ وفعلٌ أو اسمٌ وحرفٌ أو فعلٌ وحرفٌ[6]، كقولِ أبي تمامٍ[7]: [كامل]

مَـا مَـاتَ مـنْ كَـرمِ الـزَّمانِ فإنَّـهُ ... يَحْيَـى لَـدَى يحْيَـى بـنِ عَـبْدِ اللهِ

وكقولكَ: ذُدْتُ عنْ زَيْدٍ وَوَقَفْتُ مِنْ عَنْ[8] يَمينِه. وكقولكَ: خلاَ القومُ الدارَ خلاَ زيدٍ. ثمَّ قسّم التَّام[9] إلى جناسِ التركيبِ وغيرِه.

فجناسُ التركيب أنْ يكونَ أحدُ اللفظينِ مركباً منْ كلمتَينِ، واتّفقَ معَ المفردِ في

---

(1) في المخطوط: «جنس» تصحيف.

(2) الضمير يعود على «الآية»: الطراز: 372 وشرح الكافية البديعية: 64.
والجب: البئر المعطلة.

(3) وإناء قَرْبَان: إذا قارب الامتلاء: جمهرة اللغة: 1240/3 (باب فعلان) وقد يكون قصد «قُرْيان ج. قَرِيٌّ: مسيل الماء إلى الروضة» لأنه قد يؤدي المعنى أيضا: انظر اللسان (ق ر ا): 179/15 وإيضاح شواهد الإيضاح: 812/2.

(4) في المخطوط: «حيد» تحريف.

(5) هذان المثالان غير واردين في التلخيص والمختصر.

(6) انظر المختصر: 416/4. وتأمل كفاية الطالب: 104.

(7) ديوانه: 347/3.
والبيت من شواهد كتب البلاغة كالأسرار: 17 والوساطة: 42 وقانون البلاغة: 88 والتبيان لابن الزملكاني: 166 والتحبير: 104 والإشارات: 290 والتلخيص: 388 والإيضاح: 92/6 والطراز: 373 والمختصر والعروس: 417/4 والعقود: 161/2، 171، وجنى الجناس: 110 والمعاهد: 206/2/3.

(8) «عن» اسم هنا بدليل دخول «مِنْ» عليها: رصف المباني: 429 واللسان (ع ي ن): 295/13، وقد ساق أبو علي القيسي شاهدين شعريين، منهما قول رجل من بني سعد: (رجز)

غـدت علـيه كـل ريـح سـيهوجْ ... مِـنْ عـن يمـين الخـط وسَـماهيجْ

إيضاح شواهد الإيضاح: 326/1.

(9) في المخطوط: «تاما» والتصويب اقتضاه السياق.

الخطِّ[1]، كقولكَ[2]: [متقارب]

إِذَا مَلِـــكٌ لَـــمْ يَكُـــنْ ذَا هِـــبَهْ فَدَعْـــهُ فَدَوْلَـــتُهُ ذَّاهِـــبَهْ

**الثاني:**

مَا كَانَ فيهِ اللفظُ المركبُ مركباً منْ كلمتيْنِ، ولمْ يتَّفِقْ معَ المفردِ في الخطِّ[3]، كقوله[4]: [مجزوء رمل]

كلُّكُـــم قـــدْ أخَـــذَ الجَـــا مَـــن ولاَ جَـــامَ لَـــنَا

مَـــا الَّـــذِي ضَـــرَّ مُديـــرَ الْـــ جـــامِ لَـــوْ جَامَلَـــنَا[5]

أيْ: عَاملَنا[6] بالجَميل

**الثالث:**

ما كان فيهِ اللفظُ المركبُ مركباً منْ كلمةٍ وبعض كلمةٍ. ويخصُّ باسمِ «الْمَرْفُو»[7]، كقولِ الحريري[8]: [طويل]

---

(1) سمي باسم «المتشابه» في التلخيص: 389 والمختصر: 418/4.

(2) القائل هو أبو الفتح واسمه علي بن محمد البستي الكاتب الشاعر (ت: 400هـ أو: 401هـ) ببخارى، انظر اليتيمة: 429/1 ووفيات الأعيان: 58/3 - 59 والمعاهد: 310/2/3.
والبيت له في شعره: 228.
وهو له من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 290 والإيضاح: 93/6 وعروس الأفراح: 418/4 والعقود: 159/2، 171 وجنى الجناس: 126 وشرح الفوائد: 280 والنفحات: 15.
ودون نسبة في نهاية الإيجاز: 132 والمفتاح: 427 وتحرير التحبير: 109 - 110 والتلخيص: 389 والفوائد: 168 والمختصر والمواهب: 418/4.

(3) هذا النوع يسمى «المفروق» في التلخيص: 389 والمختصر: 418/4.

(4) القائل هو أبو الفتح البستي أيضا: شعره: 187.
والبيتان له أيضا من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 202 وتحرير التحبير: 110 والإشارات: 291 والإيضاح: 93/6 وعروس الأفراح: 418/4 وجنى الجناس: 24 والعقود: 16/2.
ودون نسبة في نهاية الإيجاز: 132 والمفتاح: 203 والتلخيص: 389 والفوائد: 168 والمختصر والمواهب: 418/4 وشرح الفوائد: 280.

(5) المدير: الذي يدير كأس الخمر (الساقي).

(6) في المخطوط: «عملنا» تصحيف والتصويب من المختصر: 419/4.

(7) في المخطوط «المرفق» تصحيف والتصويب من المصدر السابق.

(8) شرح مقامات الحريري للشريشي: 173/2 (المقامة الحادية والعشرون: الرازية).

=

ولا تَلْـهُ عَـنْ تَـذكارِ ذنْـبِكَ وابْكِـهِ    بِدَمْـعٍ يُـضاهي الـوبْل[1] حـالَ مَـصابِهِ[2]

ومـثّل لعينـيْك[3] الحِمـامَ ووقْعَـه    وروعـــــةَ مَلقـاهُ وَمَطْعَـمَ[4] صـابِهِ[5]

**تنبيه:**

تحصَّلَ مما تقدمَ في التامّ خمسةُ أقسامٍ وبقيَ سادسٌ، وهوَ ما كان فيهِ كلٌّ من المتجانسيْنِ مركَّباً[6]، كقوله[7]: [مجزوء الوافر]

إلـــى حتْفـــي[8] سَـــعَى قَدَمِـــي    أرَى قَدمـــــــي أراقَ دَمـــــي[9]

ويسمى «جِناسَ التَّلْفِيقِ»[10].

## [الجناس غير التام: الناقص]

## قوله:

و«غيرُ التّامّ» بخلافهِ. فإنِ اختلَفَا في هيئةِ[11] الحروفِ فقطْ، سُميَ: «مُحَرَّفاً». والحرفُ المشدَّدُ في حكمِ ألمخفَّفِ. ولا عبرةَ بالتنوينِ وإنِ اختلَفا في أعدادِها فقطْ

---

=

وهما من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 290 والإيضاح: 93/6 وجنى الجناس: 142 والعقود: 162/2 - 171 والنفحات: 14.

(1) الوبل: أكثر المطر.

(2) حال مصابه: حال وقوعه.

(3) في المخطوط: «لعيْنك» بالإفراد تصحيف والتصويب من المصادر السابقة.

(4) في المخطوط: «معظم» تصحيف والتصويب من المصادر السابقة.

(5) صابه: مرُّه من شجره: عروس الأفراح: 417/4.

(6) هذا القسم غير وارد في التلخيص.

(7) القائل هو أبو الفتح البستي (تقدمت ترجمته). شعره: 174.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كشرح الكافية البديعية: 62 وعروس الأفراح: 419/4 وجنى الجناس: 143 والعقود: 162/2 - 171 والنفحات: 19 وهو أيضا في الكليات (دون عزو) بلفظ «مشى قدمي».

(8) في المخطوط: «حتف» تصحيف، والتصويب من المصادر السابقة.

(9) في المخطوط «أرى من دمي» تحريف والتصويب من المصادر السابقة.

(10) عروس الأفراح: 419/4. وليس واردا في التلخيص والمختصر.

(11) هذه الكلمة بصغة: «هيآت» في التلخيص: 389 والمختصر: 420/4.

بأنْ يكونَ في أحدِ اللفظيْن حرفٌ زائدٌ وأكثرُ إذا سقط حصلَ الجناسُ التامُّ سُمِيَ «ناقصاً»، لكنْ إنْ كانَ الزائدُ في آخرِ الكلمةِ سُميَ جناساً «مُطَرَّفاً»[1] إنْ كانَ حرفاً واحداً، أوْ «مُذَيَّلاً» إنْ كانَ أكثرَ منْ حرفٍ واحدٍ.

وإنِ اختلَفَا [45/ب] في أنواعِ الحروفِ اشترُطَ أن لا يقعَ الاختلافُ بأكثرَ من حرفٍ واحدٍ. ثم الحرفانِ المختلفانِ في النوعِ، إنْ تقَاربَا في المخرجِ سُمِّيَ الجناسُ «مُضَارِعاً»، وإلا سُميَ «لاحقاً».

وإن اختلَفَا في ترتيبِ الحروفِ سُميَ «تجنيسَ القَلْبِ»، فإن انعكستِ الحروفُ كلُّها فَـ«قَلْبُ الكلِّ» وإلا فـ«قَلبُ البَعْضِ»، كـ(فَتْح) مع (حَتْف)، و(فَكير) مع (كَفير).

وإن وقعَ [أحدُ][2] المتجانسيْن بالقَلبِ أولَ البيتِ والآخرُ آخرَه فـ«جناسٌ مَقْلُوبٌ مُجَنَّحٌ». وحيث وليَ مُجانسٌ مُجَانَسَهُ سُميّ تجانسُهما «مُزدوَجا»[3]، و«مُكرَّراً» و«مُردَّداً»[4].

## شرح:

لمَّا فرغَ رحمهُ اللهُ منَ الجناسِ التامِّ، أخذَ يذكرُ النَّقائصَ.

**فاعلمْ** وفَّقَنا اللهُ وإيَّاكَ أنَّ المتجانسيْنِ إمَّا أنْ يختلِفا في هيئةِ الحُروفِ فقطْ، أوْ في أعدادِها فقطْ، أوْ في أنواعِها فقطْ، أوْ في تَرتيبِها فقطْ، لأنهُما لو اختلَفا في اثنيْن منْ ذلكَ لمْ يعُدْ ذلكَ منْ بابِ التجنيسِ لبُعدِ المشابهَةِ بينهُما، فوجبَ انحصارُهُ في أقسامِ أربعةٍ:

### الأوّل:

ما اختلفتْ فيهِ حروفُ المتجانسيْن في[5] الهيئَةِ فقطْ. ويُسمَّى «مُحرَّفاً»[6]

---

(1) في المخطوط: «جناس مطرف» خطأ، ويبدو أنه من سهو الناسخ إذ إنه مفعول به.

(2) زيادة من التلخيص: 392 والمختصر: 429/4.

(3) في المخطوط: «من دوزجا» تحريف والتصويب من اتلخيص: 392 والمختصر: 429/4.

(4) الحد في المصدرين السابقين: 389 - 393 و: 420/4 - 429 (بإدماج).

(5) في المخطوط (المتجانسين من في) بزيادة لفظ «من» بينهما، فاقتضى السياق حذفها من حيث لا تؤدي معنى.

(6) سماه السيوطي «المغاير» والمختلف». وتعريفه عنده: أن «يتفق ركناه في الحروف دون =

لانْحرافِ هيئةِ أحدِ الطرفيْن عنْ هيئةِ الآخَرِ، كالبُرْدِ بضمِّ الباءِ، والبَرْدِ بفتحِها منْ قولِه: «جُبَّةُ[1] البُرْدِ[2] جُنَّةُ[3] البَرْدِ»[4] ومنهُ قولُهم: "الجاهلُ إمّا مُفْرِطٌ وإمَّا مُفَرِّطٌ»[5]، لأنَّ الحرفَ المشدَّدَ في حكمِ المخفَّفِ[6].

**الثاني:**

ما اختلفَ حروفُ المتجانسيْنِ في العَددِ فقطْ، بحيثُ لوْ حُذفَ الزائدُ لَحصل بينهُما الجناسُ التامُّ، كقولهِ تعالى: ﴿ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴿٣٠﴾ ﴾[7] وكقولك: «جَدِّ[ي][8] جَهْدِ[ي]»[9]، وكقولِ أبي تمامٍ[10]: [طويل]

---

=

الحركات» جنى الجناس: 161.

(1) الجبة ضرب من مقطعات الثياب تلبس، وهي من أسماء الدرع: اللسان (ج ب ب): 249/1.

(2) البرد: من الثياب فيه خطوط: اللسان (ب ر د): 87/3.

(3) في المخطوط: «جبة» تصحيف.

(4) المثال في التحبير: 106 والإشارات: 291 والتلخيص: 389 والمختصر: 420/4 والإيضاح: 338/2 وفي شرح الفوائد: 279 بلفظ: «البُرد يمنع البَرد» والعقود: 171/2.

(5) المثال بلفظ: «الجهول... أو مفرط» في المفتاح: 202 والتحبير: 107 والإشارات: 291 والتلخيص: 389 (بسقوط: «وإما») والإيضاح: 538/2 بلفظ: «أو مفرد» والمختصر: 420/4 وجنى الجناس: 163 بلفظ: «ما ترى الجاهل إلا مفرطا أو مفرطا» وشرح الفوائد: 279 بلفظ: «الجهول...».

(6) التعليل في التلخيص: 389 والمختصر: 420/4 - 421 وفي التحبير: 106 وشرح الفوائد: 274.

(7) سورة القيامة/ 29 - 30.

(8) زيادة ياء المتكلم من التلخيص: 390 والإيضاح: 538/2 والمختصر: 422/4. ومن التحبير: 292 والتبيان للطيبي: 483 والعقود: 164/2، 171 وشرح الفوائد: 279.

(9) نفس الإجراء.

(10) ديوانه: 206/1.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالبديع: 31 وقانون البلاغة: 89 ونهاية الإيجاز: 128 والمثل السائر: 249/1 والتحبير: 108 والمنزع: 486 والإشارات: 292 والتلخيص: 390 والإيضاح: 538/2 والتبيان للطيبي: 483 والطراز: 375 ورفع الحجب: 14/1 والمختصر: 423/4 وجنى الجناس: 252 والعقود: 164/2 والمعاهد: 225/2/3 والنفحات: 31.

يَمُـدُون مِـنْ أيْـدٍ عَـواصٍ عَواصِـمٍ تَـصولُ[1] بأسْيافٍ قَـواضٍ[2] قَواضِـبِ

أيْ يَمدّونَ سَوَاعِدَ منْ أيدٍ عواصٍ، جمعُ عاصيَةٍ من عَصاهُ: ضربَهُ بالعَصا[3]، حاميَاتٍ للأوْلياءِ، بألفٍ على الآخرِ. أيْ: بأسيافٍ حاكماتٍ بالقتْلِ، قاطِعاتٍ.

وحيثُ كانَ الزائدُ في آخرِ الكَلمةِ، سُميَ «جِناساً[4] مُطَرَّفاً» إنْ كانَ الزائدُ حَرْفاً واحداً كَما في قولِ أبي تَمّامٍ[5].

وإنْ كانَ الزائدُ أكثَر منْ حرفٍ سُميَ «مذَيَّلا» كقولِ الخَنساءِ[6]: [مجزوء كامل مرفل]

إنّ الـــبكاءَ هـــو الـــشفا ءُ مـــن الجـــوى[7] بـــينَ الجـــوانحِ

**الثالث:**

ما اختلفتْ فيهِ حروفُ المتجانسيْنِ في النَّوعيةِ فقطْ. ويُشتَرطُ في هذَا القسمِ أنْ لاَ يَدخلَ الاِختِلافُ بأكثَر منْ حرفٍ واحدٍ. ثمَّ الحرفانِ المختلِفانِ في النَّوعيةِ إنْ تَقاربا في المخرَجِ سُميَ الجناسُ مُضارِعاً[8]، نحوُ: «بَيْني[9] وبيْنَ كِنِّي - أيْ بَيْتي - لَيلٌ دامسٌ وطَريقٌ طامِسٌ[10]»[11]. ونَحْوُ: ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ

---

(1) في المخطوط: «توصل» تصحيف، والتصويب من المصادر السابقة.

(2) في المخطوط: «قراض» تصحيف، والتصويب من المصادر نفسها وقواض: قواطع.

(3) جمهرة اللغة: 1076/2، 1266/3. وهو أيضا من: «عصا يعصو عصوا: إذا ضرب بالعصا».

(4) في المخطوط: «جناس» خطأ يبدو أنه من سهو الناسخ، إذ اللفظ هنا مفعول به.

(5) ينظر البيت المتقدم.

(6) ديوانها: 329 - ق: 42 ب: 3. والبيت في الاشتقاق لابن دريد: 209، 309 والاستيعاب: 266/4، 295 وخزانة الأدب: 433/1.

وهو أيضا من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 292 والتلخيص: 391 والإيضاح: 98/6 والمختصر: 426/4 والعقود: 160/2 والمعاهد: 230/2/3 والنفحات: 32 (دون نسبة).

(7) الجوى: الهوى الباطن بين الشغف والتيم: فقه اللغة للثعالبي: 171، وكفاية المتحفظ: 55.

(8) المضارع: المشابه. وهو أن يكون أحرف المبدل من مخرج المبدل منه أو قريبا منه.

(9) في المخطوط: «بني» تصحيف.

(10) في المخطوط: «مامس» تصحيف.

(11) المثال في التحبير: 108 والإشارات: 292 والتلخيص: 391 والإيضاح: 96/6 والمختصر: 426/4 والعقود: 165/2، 172 وجنى الجناس: 219، وفيه الشق الثاني فقط «ليل دامس وطريق طامس» وشرح الفوائد: 279 وهو في المفتاح بلفظ: «دامس وطامس»: 426.

عَنْهُ ﴾[1]، ونحوُهُ: (الْخَيْلُ مَعْقُودٌ [46/أ] فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ)[2]. وإنْ لَمْ يَتَقارَبا في المَخْرَجِ سُميَ «لاَحِقاً»، نحوُ: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ﴾[3]. ونحو: ﴿ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ

(1) سورة الأنعام/ 26.
أي: «ينهون الناس عن تصديقه ويبعدون عن تصديقه» عليه السلام. انظر الإشارة إلى الإيجاز: 173.

(2) أخرجه مالك في الموطأ بسنده إلى ابن عمر «كتاب» الجهاد «باب» ما جاء في الخيل»: 408.
والبخاري في الصحيح بسنده إلى عروة بن الجعد كتاب «الجهاد والسير» باب «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»: 881/2 رقم: 2850، وباب «الجهاد ماض مع البر والفاجر» رقم: 2852، وبسنده إلى أنس بلفظ: (الخيل في نواصيها الخير) كتاب «المناقب» باب «سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية»: 1121/3 رقم: 3645، وبلفظ: (الخيل في نواصيها الخير) رقم: 3644، وبلفظ (الخير معقود بنواصي الخيل) رقم: 3643.
ومسلم في الصحيح بسنده إلى عروة البارقي كتاب «الإمارة» باب «الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»: 1494/3 رقم: 1873، وهو بزيادة ونقص واختلاف رقم: 1871، 1872، 1873 (مكرر)، وبسنده إلى أبي هريرة، كتاب «الزكاة» باب «إثم مانع الزكاة»: 683/2.
والترمذي في الجامع بسنده إلى أبي هريرة، كتاب «فضائل الجهاد باب «ما جاء في فضل من ارتبط فرسا في سبيل الله»: 148/4 رقم: 1636، وبسنده إلى عروة البارقي وباختلاف في كتاب «الجهاد» باب «ما جاء في فضل الخيل»: 175/4 رقم: 1694.
وأبو داود في السنن بسنده إلى عتبة بن عبدالسلمي، وباختلاف في اللفظ قليل، كتاب «الجهاد» باب «في كراهية جز نواصي الخيل وأذنابها»: 26/2 رقم: 2542.
والنسائي في السنن «كتاب» الخيل «باب» 1، ب7.
وابن ماجة في السنن بسنده إلى أبي هريرة كتاب «الجهاد» باب «ارتباط الخيل في سبيل الله»: 932/2. رقم: 2788.
وأحمد في المسند: 49/2 - 58، 104/4 وطبقات ابن سعد: 21/6، 147/7 وأبو نعيم في الحلية: 43/3، 127/8 والبيهقي في السنن الكبرى: 81/4، 329/6 وأورده الشريف الرضي في المجازات النبوية: ص: 52 رقم: 29.

(3) سورة الهمزة/ 1.
«والهمزة الذي يعيب الناس في وجوههم ومن ورائهم» إعراب القرآن للنحاس: 287/5. وهو هنا بصيغة (فُعَلَة) اسم فاعل.

ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝ ﴾ (1) ونحوُ: ﴿ وَإِذَا(2) جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ ﴾ (3).

## الرابع:

مَا اختَلَفَتْ فيهِ حُروفُ المتجانِسَيْنِ في التَّرتيبِ فقطْ. ويُسمَّى «تَجْنيسَ القَلْبِ»، لكنْ إنِ انْعَكَسَتِ الحُروفُ كلُّها علَى التَّرتيبِ سُمِّيَ «قَلْبَ الكُلِّ»، [نَحْوُ](4): «حُسَامُهُ فتحٌ لأوْليَائِهِ، حَتْفٌ(5) لأعدائِهِ»(6)، وإلاّ سُمِّيَ: «قَلْبَ البَعْضِ»(7) نحوُ: (اللَّهُمَّ استُرْ عَوْرَاتِنَا(8) وآمِنْ رَوْعَاتِنَا(9))(10)، ونحوَ قولهِمْ: «رَحِمَ اللهُ امْرَأً أمْسَكَ مَا بَيْنَ فَكَّيْهِ(11)

---

(1) سورة العاديات/ 7 - 8.

(2) في المخطوط: «فإذا» تحريف.

(3) سورة النساء/ 83، وتمامها: ﴿ ... أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ﴾. وفي المخطوط: «فإذا» تصحيف.

(4) زيادة من التلخيص: 391:فقه اللغة للثعالبي: 133.

(5) الحتف: الموت من غير قتل: فقه اللغة للثعالبي: 133.

(6) المثال من شواهد كتب البلاغة كنهاية الإيجاز: 140 والمفتاح: 427 والإشارات: 293 والإيضاح: 97/6 والتلخيص: 391 والطراز: 446 والفوائد الغيائية: 168 والمختصر: 428/4 وجنى الجناس: 198 والعقود: 166/2 وشرح الفوائد: 281 والنفحات: 24.

والظاهر أنه مأخوذ من قول الأحنف بن قيس:

حسامُك فيهِ للأحبابِ فَتْحٌ ورمحكَ فيهِ للأعداءِ حَتْفٌ

والبيت في جل المصادر البلاغية.

(7) التلخيص: 392 والمختصر: 428/4.

(8) العورة: الفعلة القبيحة.

(9) الروعات: ج روعة: الخوف.

(10) حديث شريف رواه أحمد في مسنده عن أبي سعيد الخدري يوم الخندق: 3/3.

وأخرجه أبو داود في السنن بلفظ: (اللهم استر عورتي) وقال عثمان: (عوراتي وآمن روعاتي) كتاب: «الأدب» باب «ما يقول إذا أصبح»: 740/2 رقم: 5074. وعن أبي نعيم في الحلية عن ثلاثة من الصحابة بلفظ (اللهم أقلني عثرتي وآمن روعتي واستر عورتي). والطبري في الكبير عن خباب الخزاعي بلفظ (اللهم استر عورتي وآمن روعتي واقض عني ديني) وهو في جل المصادر البلاغية كالإشارات: 294 والتلخيص: 392 والمختصر والمواهب والعروس والحاشية: 428/4. والعقود: 166/2 وشرح الفوائد: 281.

(11) الفك: اللحي، ويقال: «مقتل الرجل بين فكيه» النعم السوابغ للزمخشري: 31.

وَأطْلَقَ مَا بَيْنَ كَفَّيْهِ[1]»[2]. وحيثُ وقعَ أحدُ المتجانِسيْنِ بالقلْبِ أوّلَ البيْتِ، [و][3] الآخَرُ[4] آخِرَهُ، [فهَذا][5] [الْ][6] مُجانِسُ: «مَقْلُوبٌ مُجَنَّحٌ»[7]، كَقولهِ[8]:

لاَحَ أنـــــوارُ الْهُـــــدى مِـــنْ كَفِّـــهِ فـــي كُـــلِّ حَـــالِ

وحيثُ وليَ أحَدُ المتجانسين - تَجَانُسَ قَلْبٍ أوْ غَيْرِهِ - الآخَرَ سُمّيَ الجناسُ «مُزْدَوَجاً» و«مُكَرَّراً» و«مرَدَّداً»[9]. نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[10] وتَقَدَّمَ منْ ذلكَ كَثيرٌ[11].

## [الاشتقاق وشبهه]

## قوله:

ويَلحقُ بالجناسِ أن يُجمعَ بينَ اللفظَيْن «الاشتقاقُ» أو شبهُهُ»[12].

---

(1) في المخطوط: «كسفيه» تصحيف.

(2) القول في الإشارات: 294 والتبيان للطيبي: 490 والمختصر: 428/4 والإيضاح: 97/6 والعقود: 166/2، وجنى الجناس: 199، وشرح الفوائد: 281، وفي النعمُ السوابغ: «رب صِدْقةٍ من بين فكيك خيرٌ من صَدَقةٍ من بطن كفيك».

(3) زيادة من التلخيص: 392 والمختصر: 429/4.

(4) «الآخر»: اللفظ.

(5) زيادة من التلخيص: 392، والمختصر: 429/4.

(6) زيادة اقتضاها السياق، و«المجانس» أو المتجانس» هنا هو: تجنيس القلب» انظر المصدر السابق الأخير.

(7) سمي مجنحا لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت: المصدر نفسه.

(8) البيت غير منسوب في التبيان للطيبي: 490 والطراز: 446 والمختصر والمواهب والعروس: 429/4 وجنى الجناس: 19 والعقود: 167/2 في «المجنح المقفى» وشرح الفوائد الغياثية: 281 والنفحات: 25: «لاح لنا نور الهدى*...» فقوله: «لاح»: مقلوبة: «حال». وهو رجز باعتبار محذوف مثل «قد» في صدره، أو كامل باعتبار سابقه أو لاحقه.

(9) في المخطوط: «مردودا» تصحيف والتصويب من التلخيص: 392 والمختصر: 429/4 وكذا من الطراز: 376 والتبيان للطيبي: 485.

(10) سورة النمل/ 22.

(11) في المختصر: 499/4: «هذا من التجنيس».

(12) الحد في التلخيص: 392 والمختصر: 430/4 (بإدماج واختصار).

## شرح:

«الاشْتِقاقُ»:[1]:

هوَ تَوافُقُ الكَلمتَيْنِ في حُروفِ الأصولِ معَ التَّرْتيبِ. والاتِّفاقُ في أصلِ المعْنَى[2]، نَحوُ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ﴾[3] فإنَّهُما مُشتَقّانِ[4] منَ القِيامِ[5].

و«شِبْهُ الاشتقاقِ»:

أنْ يوجدَ في كلٍّ منَ اللَّفظيْنِ جميعُ مَا يوجدُ في الآخرِ منَ الحروفِ أوْ أكثرُ. لكنْ لاَ يَجتَمِعانِ في أصلٍ واحدٍ منَ الاشتِقاقِ نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ۝١٦٨﴾[6].

فَعُلِمَ بذلكَ أنَّ المُرادَ بالاشتِقاقِ هنَا هوَ «الصَّغيرُ»[7]، لأنَّ «الكَبيرَ» هُوَ الاتِّفاقُ في الحروفِ الأصولِ منْ غيرِ رِعايةِ التَّرتيبِ، كالقَمَرِ والرَّقْمِ والْمَرَقِ وَما أشْبَهَ ذلكَ[8].

## [رد العجز على الصدر]

## قوله:

ومنهُ «رَدُّ العَجُزِ عَلَى الصَّدْرِ»[9] بلفظيْنِ مُكَرَّرَيْنِ أوْ مُتَجانِسيْنِ وذلكَ في النَّثْرِ بأنْ تَجعلَ أحَدَهُما في أوّلِ الفقرةِ والآخَرَ في آخرِهَا، وَفي النظْمِ[10] بأنْ يُجعلَ أحدُهما في

---

(1) جعله محمد بن علي الجرجاني: مما يلحق بالجناس وفرعه نوعين: الإشارات: 294.

(2) المختصر: 430/4.

(3) سورة الروم/ 43.

(4) في المخطوط: «مشقاق» تصحيف.

(5) هذا على مذهب البصريين القائلين بأن الاشتقاق من المصدر، وأما رأي الكوفيين فالفعل هو الأصل. يعني هنا «قام يقوم» انظر الاختلاف في الإيضاح في علل النحو: 56 - 63.

(6) سورة الشعراء/ 168.

(7) عرفه الجرجاني في كتاب التعريفات: 27 بقوله: «هو أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والترتيب، نحو: ضَرَب من الضرْب».

(8) في التعريفات للجرجاني: 27 إضافة «جبذ من الجذب»، ويسميه الصرفيون: القلب المكاني.

(9) قال في التحبير: 116 «سماه المتأخرون: التصدير» انظر أيضا النفحات: 47.

(10) قال في الصناعتين: 429 «وهذا يدلك على أن لرد الأعجاز على الصدور موقعا جليلا من البلاغة.. وأن له في المنظوم خاصة محلا خطيرا».

آخِرِ البيْتِ والآخَرُ[1] في غير حَشْوِ مِصْراعِهِ الثَّانِي[2].

## شرح:

يَعني أنَّ منَ المُحسِّناتِ اللَّفظيَّةِ «ردُّ العجُزِ علَى الصَّدرِ»، ولهُ موضعانِ:

**الأوّل:**

«النثرُ»: وذلكَ بأنْ تَجعلَ أحدَ اللفظيْنِ «المكرَّريْنِ»: وهمَا المتَّفِقانِ في اللفظِ والمعنَى، و«المُتَجَانِسَيْنِ»: وَهُما المُتشابهانِ في اللفظِ دونَ المعنَى، و«الملحقَيْنِ بهِمَا»: وهُما اللَّفظانِ اللَّذانِ يجمعُهمَا الاشتقاقُ أو شبهُهُ في أوَّلِ الفَقرةِ والآخرُ في آخرِهَا[3].

نَحو: ﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾[4].

ونحو: «سَائِلُ اللَّئيمِ رَجَعَ ودَمْعُهُ سَائِلٌ»[5].

ونحو: ﴿ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴾[6].

ونحو: ﴿ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾[7]

ولَيْسَ منهُ: «عَادَاتُ السَّادَاتِ سَادَاتُ [46/ب] العَادَاتِ»[8] لأنَّهُ إنَّما وقَعَ فيهِ أحَدُ اللَّفْظَيْنِ في أوَّلِ فقرةٍ، والآخَرُ في آخِرِ الأخْرى[9].

---

(1) في المخطوط: «والأخرى» تصحيف، والمصوَّب يعود على «أحدهما المذكر».

(2) الحد في التلخيص: 93 والمختصر: 433/4 (بإدماج وبعض تصرف).

(3) المختصر: 433/4 - 434 (ببعض تصرف).

(4) سورة الأحزاب/ 37. «هذا في المكررين» المختصر: 334/4.

(5) المثال في التلخيص: 393 والإيضاح: 543/2 وفي المصدر السابق بلفظ: «يرجع» وهو أيضا في الإشارات: 298 وشرح الفوائد: 281.

(6) سورة نوح/ 10. «هذا في الملحقين» المختصر: 434/4.

(7) سورة الشعراء/ 168.
«هذا في الملحقين بشبه الاشتقاق» المصدر السابق: 435/4.

(8) هذا الاستثناء غير وارد في التلخيص ولا في المختصر وهو في المثل السائر: 254/1 وعروس الأفراح للسبكي: 434/4 وقد تقدم تخريجه.

(9) انظر المصدر السابق الأخير بلفظ: «سجعة» مكان: «فقرة».

**الثاني:**

«النَّظْمُ»: وذَلِكَ فيهِ بأنْ تَجعلَ أحدَ ذيْنِكَ اللَّفْظيْنِ في آخرِ البيتِ والآخرَ في غيرِ حشْوِ مِصراعِهِ الثاني. وذلكَ: إمَّا في أوَّلِ البيتِ[1]، كقولهِ[2]: [طويل]

سَريعٌ إلَى ابْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ ... ولَيْسَ إلَى دَاعي[3] النَّدى بِسَريعِ[4]

*أوْ في حَشوِ مِصراعِهِ الأوَّلِ، كقوله[5]: [وافر]

تمتَّعْ مِنْ شَميمِ عَرَارِ نَجْدٍ ... فما بعدَ العَشِيةِ مِنْ عَرارِ

والعَرارُ دَوْحَةٌ ناعِمَةٌ صَفْراءُ طيّبَةُ الرَّائحَةِ[6].

*أوْ في آخِرِ مِصراعهِ الأوَّلِ، كقولهِ[7]: [طويل]

---

(1) ذكر التفتازاني أن «المصنف أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل ثلاثة» منها البيت اللاحق: المختصر: 436/4.

(2) القائل: هو المغيرة بن عبدالله بن المعرض الأسدي المعروف بالأقيشر (ت: 80هـ).
ترجمته في الأغاني: 252/11 والإصابة: 309/6 والمعاهد: 242/2/3.
والبيت في ديوانه: 55 ق: 29 ب: 1.
وهو له في الدلائل: 111 ومعجم الشعراء: 244 وفي الإشارات: 34 (لرجل من العرب).
وغير منسوب في البديع لابن المعتز: 174 والمفتاح: 176 والتحبير: 116 والمنزع البديع: 410 والتلخيص: 393.
والإيضاح: 7/2 والمختصر: 436 ورفع الحجب: 21/1 والعقود: 174/2.

(3) في المخطوط: «داع» تصحيف والتصويب من مصادر البيت.

(4) في المخطوط: «سريع» تصحيف والتصويب من مصادر البيت.

(5) القائل هو عبدالله الملقب بالصمة القشيري شاعر إسلامي. والبيت له في: شرح التبريزي للحماسة: 271/1، 159/2 والمعاهد: 250/2/3 ومعجم شواهد العربية: 184/1.
وغير منسوب في حماسة أبي تمام: 778/2 وأمالي القالي: 32/1 والأزمنة والأمكنة: 249/2 والإشارات: 296 والتلخيص: 394 والإيضاح: 7/2 والمختصر: 436/4 والعقود: 175/2.

(6) والعرار أيضا هو بُهار البر. انظر تعريفه في: كتاب النبات والشجر للأصمعي: 42 وأدب الكاتب: 78 والمخصص: 155/3 وكفاية المتحفظ: 194.

(7) القائل أبو تمام: ديوانه: 236/3 ق: 145 ب: 16.
والبيت من شواهد كتب البلاغة كالإيضاح: 103/6 والطراز: 392 وعقود الجمان: 175 ونفحات الأزهار: 49.

ومَنْ كانَ بالبيضِ الكَواعِبِ[1] مُغْرما    فمازلتُ بالبيضِ القَواضيبِ[2] مُغْرَما

●أوْ في أولِ مِصراعِهِ الثاني كقوله[3]: [طويل]

وإنْ لَمْ يَكُنْ إلاَّ مُعَرَّجُ سَاعةٍ    قليلاً فإنِي نافعٌ لي قَليلُها

فهذِهِ أربعةُ أمثلةٍ فِي اللفظِ المكرَّرِ وفي المتجانسيْنِ كَذلك، وفي الملحَقيْن كَذلك. فالأمثلةُ ستةَ عشرَ.

## [السجع]

## قوله:

ومنه[4] «السَّجْعُ»:

وهو توافُقُ[5] الفاصلتيْنِ[6] في النثرِ على حرفٍ واحدٍ.

فإن اختلفَتِ الفاصلتانِ في الوزنِ فـ«مُطرَّفٌ»، وإلاَّ[7] فإنْ كانَ [في][8] كُلِّ منَ القرينتَيْنِ مَا يُقابِلُ مَا فِي الأخْرى[9] في الوزنِ والتَّقْفِيَةِ فـ«تَرصيعٌ» وإلاَّ فـ«مُتَوازٍ»[10].

و«السجعُ» مَبْنِيٌّ علَى سكونِ (آخِرِ فواصلِ القرائِنِ)[11]، إذْ لا يَتمُّ المقصودُ منهُ

---

(1) الكواعب: ج: كاعب هي التي نتأ ثديها كالكعب أساس البلاغة: 512، 546.

(2) البيض القواضب: ج: أبيض وقاضب: السيوف الصوارم: المصدر السابق.

(3) القائل هو ذو الرمة: ديوانه: 906/2 ق: 28 ب: 14 وفيه: «تعلل» مكان: «معرّجِ».
والبيت في عيون الأخبار: 23/2/4 وأمالي الزجاجي: 160 وكتاب الزهرة: 97 وديوان حماسة أبي تمام: 936/2 ق: 588 ب: 2.
وهو من شواهد كتب البلاغة أيضا كقانون البلاغة: 103 ونهاية الإيجاز: 137 والتحبير: 117 «تعرس» مكان «معرج» والإشارات: 296 والتلخيص: 394 (دون عزو) والإيضاح: 103/6 والطراز: 392 والمختصر: 437/4 والعقود: 174/2. وهو في صاحبته مية.

(4) الضمير يعود على «اللفظي».

(5) ورد مكانه «تواطؤ» في التلخيص: 397 والمختصر: 445/4 وفي التبيان للطيبي: 502.

(6) في المخطوط: «الفلتين» تصحيف.

(7) «أي وإن لم يختلفا في الوزن»: المختصر: 447/4.

(8) زيادة من التلخيص: 398 والمختصر: 447/4.

(9) في المخطوط: (الأخرى وفي) بزيادة «و» بينهما فاقتضى السياق حذفه من حيث لا يؤدي فائدة.

(10) في المخطوط: «فمتوان» تصحيف.

(11) وهي «الأعجاز» أيضا: التلخيص: 400 والمختصر: 450/4 - 451.

إلاَّ بِهِ. وأحسَنُهُ مَا استوَتْ قَرائنُهُ ثُمَّ كانتِ المؤخَّرَةُ فِيهِ أفْضَلَ[1].

## شرح:

قَسَّمَ السجعَ إلَى ثلاثةِ أقسامٍ[2]:

### الأول:

«المطرَّفُ»: وهوَ ما اختلفَ فيهِ وزنُ الفاصلتَيْنِ نَحو: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ۝ ﴾[3].

فالفَاصِلَتَانِ: (وقارا)، و(أطوارا)[4] قدِ اختلفَ وزنُهُما.

### الثاني:

«التَّرصيعُ»[5]: وَهُوَ مَا اتَّفقَ فيهِ الفاصلتَانِ في الوزْنِ، وكانَ ما في إحدَى القَرينَتيْنِ مِثْلُ مَا يُقابِلُهُ[6] منَ الأخْرى في الوزْنِ والتَّقْفِيَةِ[7]، كقَوْلِ الحَريريّ[8]: «فَهُوَ يَطْبَعُ الأسْجَاعَ بجَواهِرِ لفْظِه، ويقرعُ الأسْماعَ[9] بزواجِرِ وَعْظِه[10]».

---

(1) الحد في المصدرين السابقين: 397 - 400 و: 445/4 - 452 (بإدماج).

(2) التقسيم في المختصر: 446/4 ونبه الجرجاني أنه «لا يشترط في حسن الأسجاع الإعراب»: الإشارات: 300.

(3) سورة نوح/ 13 - 14.

(4) في المخطوط: (أطوارا وقد) بزيادة: «و» فاقتضى السياق حذفه من حيث لا يؤدي فائدة لأن الجملة خبر المبتدأ: «الفاصلتان»، لا حالية.

(5) جعل ابن أبي الأصبع «الترصيع» «كالتسجيع في كونه يجزئ البيت إما ثلاثة أجزاء إن كان سداسيا، أو أربعة إن كان ثمانيا»: التحبير: 302 والملاحظة أيضا في النفحات: 168.

(6) في المخطوط: «يقابه» تصحيف.

(7) في المخطوط: «التقيفة» تصحيف.

(8) شرح المقامات: 17 (المقامة الصنعانية).

والقول أيضا من شواهد كتب البلاغة كالمثل السائر: 259/1 والإشارات: 298 والتلخيص: 398 والإيضاح: 107/6 والمختصر والمواهب والعروس والحاشية: 447/4 وشرح الكافية البديعية: 190.

(9) في المخطوط: «الآذان» تحريف والتصويب من شرح المقامات والمصادر المتقدمة.

(10) في المخطوط: «عظمه» مكان: «وعظه» تحريف.

فَكُلُّ مَا في القَرينةِ الثانيةِ، لهُ مُقابِلٌ منَ القَرينةِ الأولَى، وإنِ انْفردَ «هُوَ» منْ غيرِ مُقابلةٍ، لأنَّ الحُكمَ للأكْثَرِ، فلاَ يلزَمُ أنْ تَحصلَ المقابلةُ في الكلِّ، بلْ في الكلِّ أوِ الأكثرِ بحيثُ لوْ قالَ: «فهوَ يطبَعُ الأسجاعَ بجواهِرِ لَفْظِهِ، ويقرَعُ الأسماعَ[1] بزواجِرِ وعظِهِ». لَكانَ منَ التَّرصيعِ[2] أيضاً.

**الثالث:**

«المُتَوَازي»: وهوَ مَا لمْ يَكنْ مَا في إحدَى القرينَتيْنِ ولاَ أكْثَرَ مثلَ مَا يقابلُهُ منَ الأخْرى في الوزْنِ والتَّقْفيَةِ[3] نحوُ: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ۝ ﴾[4] ونحو: ﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ۝ ﴾[5] ونحو قولك: «حَصَلَ[6] الناطقُ والصّامِتُ، وهلكَ الحاسدُ والشَّامتُ[7]»[8] ونحوَ قولهِ [تعالَى][9] ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝ ﴾[10].

---

(1) في المخطوط: «الآذان» تحريف والتصويب من مصادر القول المتقدمة.

(2) أي لكان مما توافق فيه ألفاظ القرينتين في عدد الحروف والحركات والسكنات (مع توافق الأعجاز) ومع (تقاربها): شرح الفوائد الغياثية: 282.

(3) عرفه النابلسي تعريفا آخر في النفحات: 182 فقال: «السجع الموازي وهو اتفاق القرينة مع نظيرتها في الوزن والروي».

(4) سورة الغاشية/ 13 - 14.

(5) سورة المرسلات/ 1 - 2.

(6) «حصل»: بقي وثبت: اللسان (ح ص ل): 153/11.

(7) الشامت: الذي يفرح ببلية تنزل بمن يعاديه: اللسان (ش م ت): 51/2.

(8) المثال في المختصر والمواهب: 449/4 وشرح الفوائد الغياثية: 282.

(9) زيادة اقتضاها التأدب مع كلام الله سبحانه.

(10) سورة الكوثر/ 1 - 3.

واعلمْ أنَّ الأسْجَاعَ مَبنيَّةٌ علَى سكونِ [47/أ] الأعْجَازِ، وهِيَ فِي آخِرِ فواصل القَرائنِ، إذْ لاَ يَتِمُ التَّواطُؤُ[1] والتَّزاوُجُ بَيْنَ الفواصِلِ إلاَّ بالوَقْفِ والبِناءِ علَى السُّكونِ[2]، كقولِهِمْ: مَا أَبْعَدَ مَا فَاتَ، وَمَا أَقْرَبَ ما هُوَ آتٍ[3].

واعلمْ أنَّ أحسنَ السجْعِ ما استَوتْ قَرائنُهُ[4]. نحوَ: ﴿ فِي سِدْرٍ[5] مَّخْضُودٍ[6] ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ ﴾[7].

وَيَليهِ[8] في الحُسْنِ مَا كَانَتِ القَرينةُ المُؤَخَّرةُ[9] فيهِ أطولَ طولاً لاَ يُخرجُهُ عن الاعْتِدالِ كقولِهِ تعالَى: ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ ﴾[10] ونحو: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ﴾[11].

ومنَ العَيْبِ أنْ يُؤْتَى[12] بالأخْرى[13] أقْصَرَ لأنَّ السَّامِعَ[14] قَدِ اسْتَوْفَى أمَدَهُ في

(1) في المخطوط: «التواطئ» خطأ يبدو أنه من سهو الناسخ، إذ القاعدة تقتضي الهمزة المتطرفة على الواو، لأن ما قبلها مضموم.

(2) يرى في صناعة الكتابة: 549 أنه يقصد «سكون الأعجاز».

(3) المثال في التلخيص: 400 والإيضاح: 110/6 والمختصر والمواهب والعروس والحاشية: 451/4 وكذا في الإشارات: 300 والتبيان للطيبي: 505.

(4) بلفظ «تساوت» في التلخيص: 399 والمختصر: 449/4 والإشارات: 299.

(5) في المخطوط: «السدر» تحريف.

(6) في المخطوط: «في السدر المخضوض» تحريف، والتصويب من الآية الكريمة.

(7) سورة الواقعة/ 28 – 29.

(8) في المخطوط: «ويله» تصحيف.

(9) يقصد الثانية أو الثالثة: التلخيص: 399 والمختصر: 449/4.

(10) سورة النجم/ 1 – 2.

(11) سورة الحاقة/ 30 – 31.

قال العكبري في التبيان: 1237/2 «الجحيم منصوب بفعل محذوف».

(12) في المخطوط: «يأتي» تصحيف، والتصويب من المختصر: 450/4.

(13) يقصد بالأخرى: «القرينة».

(14) في المختصر: 450/4 بلفظ: «السجع».

الأولَى[1]. فإذَا جاءَ في الثَّانِيَةِ قَصيراً بَقِيَ كمنْ عَثَرَ دُونَ الغايَةِ[2].

وأحسَنُ السَّجْعِ أيضاً مَا قَصُرتْ فَواصِلُهُ. واللهُ الموَفِّقُ[3] لِلصَّوابِ.

## [الموازنة]

## قوله:

وَمِنْهُ «المُوازَنَةُ»[4]:

وَهِيَ تَسَاوِي الفاصلتينِ في الوزنِ نَظْماً أوْ نَثْراً مِنْ غَيْرِ تَقْفِيَةٍ. فإنْ كانَ فيهِ شِبْهُ التَّرصيعِ خُصَّ بِلفْظِ «المُماثَلةِ»[5]، كقولهِ تعالَى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ۝١١٧ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝١١٨ ﴾[6].

## شرح:

اِعلمْ وَفَّقَنَا اللهُ وإيَّاكَ أنَّ المُوازَنَةَ عِبارَةٌ عنْ تَساوي الكَلِمَتَيْنِ الأخيرَتَيْنِ[7] منَ الفقرتَيْنِ أوِ المِصْراعَيْنِ[8] في الوزنِ دُونَ التَّقْفِيَةِ[9]، كَقولهِ تَعالَى: ﴿ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ۝١٥ وَزَرَابِىُّ مَبْثُوثَةٌ ۝١٦ ﴾[10] إذْ لاَ عِبرَةَ بِتاءِ التَّأنيثِ[11]، وكَقولِهِ: [طويل]

---

(1) يقصد: الفاصلة أو القرينة الأولى (بطوله).

(2) في الإشارات: 300 والطراز: 563 «المقصد» مكان: «الغاية».

(3) في المخطوط: «الموافق» تصحيف.

(4) في المخطوط: «الموازية» تصحيف.

(5) ينظر تعريفها مفصلا في التلخيص: 404 والمختصر: 4/455 - 457.

(6) سورة الصافات: 117 - 118.

والحد في التلخيص: 404 والمختصر: 4/445 - 457 (بإدماج وبعض تصرف).

(7) في المخطوط: «الاخرتين» تصحيف والتصويب من المختصر: 4/455.

(8) في المخطوط: «الصراعين» تصحيف والتصويب من المصدر السابق.

(9) انظر المصدر نفسه.

(10) سورة الغاشية/ 15 - 16.

(11) أورد في الإشارات: 300 أنه: «لا يشترط في حسن الأسجاع الإعراب. ألا ترى أنك لو أعربت لفسد أكثر الأسجاع؟» تنظر الأمثلة المتقدمة في مكانها.

هو الشمسُ قدْراً والملوكُ كَواكِبُ    هو البَحْرُ جُوداً والكِرامُ[1] جداولُ

وحيثُ كانَ في قرينَةِ المُوازنَةِ شِبْهُ التَّرصيعِ بأنْ يكونَ مَا في إحْدى القَافِيتَيْنِ أوِ الأكثرِ، مثْلُ مَا يُقابِلُهُ منَ الألفاظِ منَ القَرينةِ الأخْرَى في الوزْنِ فَقَطْ، ومعَ التّقفيَةِ خُصَّ باسمِ «المُماثَلةِ»، كقولهِ تعالَى: ﴿ وَءَاتَيْنَهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ۝ وَهَدَيْنَهُمَا[2] ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ ﴾[3]، وكقوله[4]: [طويل]

مَهَا[5] الوَحْشِ إلاَّ أنَّ هَاتَا أوَانِسُ    قَنَا الخَطِّ إلاَّ أنَّ تِلْكَ ذَوَابِلُ

وإنَّما مُثِّلَتْ في الأصْلِ تَنْبيهاً علَى أنَّ المُماثلة[6] لاَ تختَصُّ بالنَّظْمِ، خِلافاً لِبَعْضهِمْ.

## [القلب]

## قوله:

ومِنْهُ «القَلْبُ»: وهوَ كونُ الكلامِ بحيثُ لوْ بدأتَ قِراءَتَهُ منْ حُروفِهِ الأخيرةِ[7] إلى أوَّلِه، لَكانَ الحاصلُ منْ عكسِهِ مَا يحصُلُ مِنْ طَرْدِهِ[8]، كقولِهِ تَعالَى ﴿ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ ﴾[9].

---

(1) البيت غير منسوب في حاشية الدسوقي: 455 والعقود: 182/2. ولم أقف على قائله فيما سواهما. وفي المخطوط: «الكرم» تصحيف.

(2) في المخطوط: «هديناهم» تصحيف.

(3) سورة الصافات/ 117 - 118.

(4) القائل أبو تمام: ديوانه: 116/3 ق: 129 ب: 93.
والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة كالتحبير: 368 وقانون البلاغة: 86 والمنزع البديع: 188 والإشارات: 198 - 199 والتلخيص: 404 والإيضاح: 113/6 والطراز: 385، 417 والمختصر: 458/4 والعقود: 183/2 «نواضر» مكان «ذوابل» النفحات: 139.
والخط: مرفأ للسفن بالبحرين. وإليه تنسب الرماح لأنها تباع فيه لا لأنه الخط النبات.

(5) في المخطوط: «مها»تصحيف والتصويب من مصادر البيت المتقدمة.

(6) اعتبرها السيوطي «من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع» العقود: 183/2.

(7) في المخطوط: «الأخير» تصحيف، والتصويب اقتضاه السياق اللغوي.

(8) الحد في المختصر: 459/4.

(9) سورة يس/ 40.

## شرح:

وكَقَولِهِ تَعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[1]، وكَقَوْلِهِ[2]: [وافر]

مَـوَدَّتُهُ تَـدومُ لكـلِّ هـوْلٍ     وَهَـلْ كُـلٌّ مَـوَدَّتِهِ تَـدومُ

والمُعتَبَرُ الحروفُ المكتوبَةُ. فالمشَدَّدُ كالمخَفَّفِ. والمتحرِّكُ كالسَّاكِنِ.

## [التشريع]

## قوله:

ومنه «التَّشْريعُ»: ويُسَمَّى «التَّوشيحُ»[3] و«ذُو القَافِيَتَيْنِ»[4]. وهوَ بِناءُ البَيْتِ على قافيتَيْنِ يَصِحُّ الوزنُ والمعنى عِند الوقْفِ عَلَى كُلٍّ مِنْهما[5].

## شرح:

كقولِ الحَريري[6]: [كامل]

(1) سورة المدثر/ 3.

(2) القائل هو ناصح الدين أبو بكر أحمد بن محمد بن الحسين الأرجاني (ت: 544هـ) ديوانه: 1234/3.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالتلخيص: 404 (دون نسبة) والإيضاح: 113/6 والتبيان للطيبي: 491 والمختصر والمواهب والعروس والإيضاح والحاشية: 459/4 والعقود: 187/2 والمعاهد: 295/2/3 وشرح الفوائد: 281 والنفحات: 351 وهو في زهر الآداب: 426 والكليات: 743 (عجز البيت).

(3) التسمية في نقد الشعر: 168 والمثل السائر: 341/2 والطراز: 432.

(4) انظر الترادف في المختصر: 461/4 وشرح الفوائد: 283. وسماه في التحبير: 522 «التوأم».

(5) الحد في التلخيص: 405 وفيه: «الوقوف» مكان: «الوقف». وبزيادة لفظ «الوزن» في المخطوط وهو أيضا في المختصر: 461/4 - 462 (بإدماج).

(6) مقاماته بشرح الشريشي: 212/2 (المقامة الشعرية: 23).

والأبيات أيضا من شواهد كتب البلاغة كمواهب الفتاح بلفظ «من يومها» وعروس الأفراح وحاشية الدسوقي: 461/4 - 462 وفي المعاهد: 299/2/3 وشرح الفوائد: 283.

والبيت الأول منها والثاني: في الكشاف: 335/4، 400 والمثل السائر: 341/2 وشرح الكافية البديعية: 113 والعقود: 192/2 والنفحات: 117.

والبيت الأول في التحبير: 523 والتلخيص: 405 والإيضاح: 114/6 والطراز: 432 =

يـــا خاطـــبَ الدُّنْـــيا الدَّنـــيَّةِ إنَّهـــا شَـــرَكُ الـــرَّدَى وقَـــرارَةُ الأكْـــدارِ
دَارٌ مَتـى (مـا)[1] أضْـحَكَتْ فِـي يَـوْمِهَا أبْكَـــتْ غَـداً[2] بُعْـداً لَهَـا[3] مـنْ دَارِ
غَاراتُهـــا[4] لا تَنْقَـــضِي وأسِـــيرُهَا لاَ يُفـتَدَى بجَلائِـلِ الأخْطـارِ [47/ب]

فَهذِهِ الأبْياتُ (من الكامل) منْ ضَرْبِهِ [الثاني][5] وإذا قلت فيها:

يـــا خاطـــب الدنـــيا الدنـــيةِ إنَّـــ ـهــــا شـــــراكُ/ الــــرَّدى/[6]
دارٌ مَتَـــــى (مـــــا) أضــــحَكَتْ فـــي[7] يَـــوْمِها أبْكـــتْ/ غَــدَا
غَاراتُهــــــا لاَ تَنْقَــــــضي وَأســــــيرُها لاَ/ يُفْــــــتَدَى

صارَ منْ ضَربِهِ الثَّامِنِ[8].

واعلمْ أنَّ القَافيةَ[9] عندَ الخَليلِ منْ آخرِ حَرْفِ[10] البيت إلى أول ساكنٍ يَليهِ[11]

=

والمختصر: 4/461 - 462.

(1) زيادة اقتضاها السياق الشعري كما في مصادر البيت السابقة.

(2) في المخطوط: «عدا» بالمهملة تصحيف.

(3) في النفحات: 117 بلفظ: «تَبّاً لها» مكان:«بعدا لها».

(4) في المخطوط: «غارتها» بالإفراد تصحيف، والتصويب من مصادر الأبيات المتقدمة.

(5) كذا في المختصر: 4/461 - 462 وفي النفحات: 117.
و«الضرب الثاني هو (أكدار) مقطوع من العروض الأولى: (متفاعل) نقل إلى: (فعلاتن): انظر الجامع في العروض والقوافي: 120 والكافي للخطيب التبريزي: 59.

(6) فَصَلَ في المخطوط بين الصدر والعجز فانتهى الأول عند كلمة «الدنية». انظر الصواب في المختصر: 4/462 والمصادر البلاغية المتقدمة لتخريج قول الحريري.

(7) في المخطوط: «في» جاءت نهاية الصدر حيث لا يستقيم الوزن بها.

(8) في المخطوط: «الثاني» تصحيف والثامن». من مجزوء الكامل.
انظر تفصيل ذلك في المختصر: 4/461 - 464 وشرح الكافية البديعية: 114 والنفحات: 117.

(9) سميت قافية لأنها تقفو الكلام، أي تجيء في آخره: انظر تعريفها وأسماءها وأنواعها في الكافي للتبريزي: 149 وكتاب القوافي: 3.

(10) بإسقاط لفظ: «حرف» في الجامع في العروض والقوافي: 262 (لأحمد العروضي ت: 342هـ) والكافي للتبرزي: 149.

(11) المصدران السابقان.

مَعَ الحَرَكةِ التي قبلَ ذلكَ السَّاكِنِ. وقدْ رُويَ غيرُ ذلكَ[1].

## [لزوم ما لا يلزم]

### قوله:

ومنهُ «لُزومُ مَا لا يلزَمُ»[2] ويُقالُ لهُ «الالتِزامُ»[3] و«التَّضْمينُ» و«التَّشْديدُ»[4] هوَ أنْ يُؤتَى قبلَ حرفِ الرَّويّ منْ فاصِلتِهِ أوْ قافيَتِهِ بمَا ليسَ بلازمٍ[5] كقولهِ [تعالَى][6] ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝ ﴾[7].

### شرح:

وكقوله[8] [طويل]

---

(1) قال الأخفش: «هي آخر كلمة في البيت أجمع.. ومنهم من يسمي البيت قافية، ومنهم من يسمي القصيدة قافية، ومنهم من يجعل حرف الروي هو القافية». والجيد المعروف من هذه الوجوه قول الخليل والأخفش: المصدران السابقان.
وقد عرفها حازم فقال: «إن القافية في اصطلاح المحققين من أصحاب علم القوافي هي الأجزاء المتطرفة من بيوت الشعر التي وضعت الحركات والسكنات والحروف الهوائية فيها وضعا متحاذي المراتب لتتساوق المقاطع الشعرية في جميع ذلك تساوقا واحدا. وهي مقطع البيت الذي طرفاه ساكنان ليس بينهما ساكن، أو الذي جملته ساكنان» الباقي من كتاب القوافي: 36.

(2) تطالع تنبيهات الجرجاني في الإشارات: 304 وكذا النابلسي في النفحات: 316.

(3) القول في تحرير التحبير: 517. والطراز: 563 وشرح الكافية البديعية: 202 وسماه الطيبي في التبيان: 507 «الإعنات».

(4) تنظر المترادفات في المختصر: 463/4 بزيادة لفظ «الإلزام» مكان: «الالتزام» ولفظ «الإعنات».

(5) أي: في السجع.

(6) زيادة اقتضاها التأدب مع كلام الله تعالى.

(7) سورة الضحى/ 9 - 10 والحد في التلخيص: 407 والمختصر: 463/4 (بإدماج).

(8) القائل هو أبو الأسود الدؤلي، واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان الكناني واضع علم النحو، ويقال هو أول من نقط المصحف (ت 67هـ).
والأبيات في ديوانه: 250ق: 3 وفي سمط اللآلئ: 166 (البيت الأول) ومجمع الأمثال للميداني: 383/1، 152/3 وتايخ مولد العلماء ووفياتهم: 189/1 وعقود الجمان: 60/1، 189/2 (البيتان الأولان).
وهي منسوبة لمحمد بن سعد الكاتب التميمي البغدادي في معجم الشعراء: 322ق: 690 وفيه:
=

سأشْكُرُ عَمْراً[1] إنْ[2] تَراخَتْ مَنِيَّتِي أيَادِيَ[3] لَمْ[4] تُمْنَنْ وَإنْ هيَ جَلَّتِ
فَتىً غَيْرَ مَحْجُوبِ الغِنَى عنْ صَدِيقِهِ وَلاَ مُظْهِرُ الشَّكْوَى[5] إذَا النَّعْلُ زَلَّتِ[6]
رَأى خَلَّتِي مِنْ حيثُ يَخفَى مَكانُها فَكَانَتْ قَذَى عيْنَيْهِ[7] حَتَّى تَجَلَّتِ

- فالرّاءُ في الآيةِ في معنَى حروفِ الرَّويّ، وقدْ أتَى قبلَها بالهاءِ مع أنَّ السجعَ يتمُّ بدونِ ذَلكَ، وحرفُ الرَّويِّ[8] في الأبياتِ[9] هو التاءُ. وقدْ أتَى قبلَها باللاّمِ معَ أنَّ الرَّويَّ لا يفتقرُ لذلِكَ. واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ.

## قوله:

والأصلُ في المُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ أنْ تَكونَ الألفاظُ تابعةً للمعاني دُونَ العكس لِئَلاَّ يَصيرَ اللَّفْظُ كغِمْدٍ منْ ذهبٍ على سيفٍ منْ خشَبٍ[10].

---

«رأى حلة» مكان:«رأى خلتي». وهي لبعض الأعراب في أمالي القالي: 40/1.
وغير منسوبة في عيون الأخبار: 180/2/3 والفاضل للمبرد: 98 - 99 وقد أضاف بيتا رابعا هو:
إذا استُقبلتْ منه المودةُ أقبلتْ وإنْ غُمِزتْ منهُ القناةُ اكفهرَّتِ
والمفتاح: 176 والتلخيص: 408 والمختصر: 465/4 - 466 و(البيتان الأولان) في الدلائل: 115 والإيضاح: 115/6 والتبيان للطيبي: 55 - 56.
وهي لعبدالله بن الزبير الأسدي في مدح عمرو بن عثمان بن عفان في ديوانه بتحقيق د. يحيى الجبوري. وهي له مرة في حماسة أبي تمام: 1057/2 - 1058 ومرة أخرى لمحمد بن سعيد يمدح عمرو بن سعيد بن العاص: 1057/2 - 1058ق 690 ولمحمد بن سعيد أيضا في الزهرة: 137/2 - 138.

(1) في المخطوط: «عمروا» تصحيف والتصويب من المصادر المتقدمة للأبيات.
(2) في جل مصادر البيت بلفظ: «ما تراخت» مكان: «إن» والتصويب من مصادر البيت المتقدمة.
(3) هي الأيادي البيضاء عليه، وما أسبغه عليه من نعم.
(4) في المخطوط: «لا» تصحيف، والتصويب من مصادر البيت المتقدمة.
(5) في المخطوط: «الشك» تصحيف: نفسها.
(6) في المخطوط: «زالت» تصحيف: نفسها.
(7) في المخطوط «قدى عينه» بالمهملة والإفراد تصحيف: نفسها.
(8) في المخطوط: «الراوي» تحريف والتصويب اقتضاه السياق.
(9) في المخطوط (الأبيات وهو) بزيادة «و» حيث لا تؤدي فائدة.
(10) الحد في التلخيص: 408 والمختصر: 469/4 (بإدماج).

## شرح:

أوْ كَلِباسٍ حسنٍ علَى وجهٍ قبيحٍ، فينْبَغِي أنْ يُجتنبَ مَا يفعلُهُ بعضُ المتأخرينَ المغرَمينَ بإيرادِ المحسناتِ اللفظيةِ. فيصرفونَ هِمَّتَهُمْ لجمعِ عدةٍ منها منْ غيرِ مبالاةٍ[1] بخفاءِ الدلالةِ وركاكةِ المعنَى.

(1) في المخطوط: «مبالات» تصحيف.

## [فصل:[1]
# من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء][2]

### قوله:

فينبغي للمتكلمِ شاعراً كانَ أوْ كاتباً أن يتأَنّقَ[3] في «الابتداء والتخلص والانتهاءِ» حتَّى تكونَ أعذبَ لفظاً[4] وأحسنَ سَبْكاً وأَصَحَّ مَعْنىً[5].

### شرح:

**اعلمْ** وفقَنا اللهُ وإياكَ أنَّ الكتبَ في الاصطلاحِ عبارةٌ عن عيْنِ[6] الشاعِرِ كتَبَ أمْ لاَ.

و«التأَنُّقُ»[7]: التَّتَبُّعُ للمَحاسنِ. يقالُ: تأَنَّقَ[8] في «الروضِ» إذَا وقعَ فيهَا متتبعاً

---

(1) زيادة «فصل» اقتضاها التصنيف كما في التلخيص: 429 والمختصر: 529/4. وهذا الفصل ورد فيهما عقب باب السرقات وما يتصل بها، وهو خاتمة كتابي التلخيص والمختصر.

(2) زيادة اقتضاها سياق التصنيف من المختصر: 529/4.

(3) في المخطوط: «يتأنى» تصحيف والتصويب من التلخيص: 429، والمختصر: 529/4، ومن الإشارات: 321، والتبيان للطيبي: 455.

(4) في المخطوط: «لفظ» وهو خطأ يبدو أنه من سهو الناسخ. فاللفظ منصوب على التمييز.

(5) الحد في التلخيص: 429، والمختصر: 529/4 - 530 (بإدماج).

(6) في المخطوط: «غير» تحريف.

(7) في المخطوط: «التأني» تصحيف.

(8) في المخطوط: «تأني» تصحيف.

طريقَ نَيْقٍ[1]. أيْ: يُعجبُهُ، فيطلب التأنُّقَ[2] في الابتداء، لأنَّهُ أولُ مَا يَقْرعُ[3] السامعَ[4]، فإنْ كانَ عذباً حسنَ السَّبكِ، صحيحَ المعنَى [أ][5] أقبلَ السامعُ علَى الكلامِ فوعَى جميعَهُ وإلاَّ [أ][6] عرضَ عنهُ ورفضَهُ.

ويطلبُ «التَّأنُّقُ»[7] أيضاً في التخلص لأنَّ السامعَ يكونُ مُرتَقِباً للانتقالِ مِن[8] «الافْتَتاحِ» إلَى المقصدِ[9] كيفَ يكونُ. فإذا كانَ حَسَناً مُلائِمَ[10] الطَّرفيْنِ حرَّكَ النشاطَ وَ[أ][11] عانَ علَى الإصغَاءِ.

ويطلبُ «التأنُّقُ[12]» أيضاً فِي الانتهاءِ، لأنَّهُ آخِرُ ما يفيدُ السامعَ ولمْ يرتسمْ في النَّفس[13]. فإنْ [48/أ] كانَ حسناً جَبَر ما تقدمَ وصارَ خاتِمُهُ مسكاً، وإلاَّ فبالعكس منْ ذلكَ.

**واعلمْ** أنَّ «التأنُّقَ»[14] في ذلكَ كلِّهِ بعذوبةِ اللفظِ وحسنِ السبكِ ووضوح المعنَى. فعُذوبةُ اللفظِ بخُلوصِهِ منَ التنافُرِ والثِقَل وتحليتِهِ بأنواعِ المحسناتِ اللفظيةِ.

---

(1) في المخطوط: «نقه» تصحيف. والنَّيْق: كالأنوق في النِّيقِ أي: الحُسن والبهاء: الأساس (ن ي ق): 662 و: (أ ن ق): 23، وينظر أيضا في المختصر: 529/4.

(2) في المخطوط: «التأني» تصحيف.

(3) في المخطوط: «نفرّ» تصحيف والتصويب من المختصر: 531/4.

(4) في المصدر السابق بلفظ «السمع».

(5) زيادة من المختصر: 531/4.

(6) زيادة من المصدر السابق.

(7) في المخطوط: «التأني» تصحيف.

(8) في المخطوط: «و» تحريف، والتصويب من المختصر: 536/4.

(9) في المصدر السابق بلفظ: «المقصود».

(10) في المصدر نفسه بلفظ: «متلائم».

(11) زيادة من المصدر نفسه.

(12) في المخطوط: «التأني» تصحيف.

(13) ذكرالطيبي أنه «ينبغي تأنق المتكلم ليحسن كلامه ويتلاءم في أربعة مواضع هي: المطلع والمخلص والمطلب والمقطع» التبيان: 455 - 456 (ينظر تفصيل ذلك في مكانه).

(14) في المخطوط: «التأني» تصحيف.

وحسنُ السبكِ بخلوصِهِ منَ التعقيدِ [والتقديمِ][1] والتأخير[2] المُلبِس، وبمناسبةِ المعانِي لألفاظِها بحيثُ يكتسِي[3] اللفظُ الشريفُ [المعنى][4] السخيفَ[5]. ووضوحُ المعنى بسلامتِهِ منَ التناقضِ[6] والامتناعِ ومخالفةِ العرفِ والابتذالِ[7]، ونحوِ ذلكَ ممَّا يجبُ استعمالُ اللفظةِ الدقيقةِ في ذكرِ الأشواقِ[8]، ووصف أيامِ البِعادِ واستجلابِ المودَّاتِ ومُلايَناتِ الاستِعطافِ.

## [الابتداء]

## قوله:

ف«الابتداءُ»[9]، ويسمَّى: «المطْلَعَ»[10]، أحسنُهُ ما كانَ مُناسباً لِما قُصدَ منَ القَصيدةِ أوْ غيرِها[11]. ويُسَمَّى «براعةَ الاستِهلالِ»[12]. ويجبُ في المدْحِ تَجنُّبُ ما يُتَطَيَّرُ بهِ[13].

## شرح:

ذكرَ رحمَهُ اللهُ الأماكنَ التي يتأكَّدُ فيها التأنّقُ في الجملةِ.

أخذَ يُفصِّلُها، فَبدأ بـ«الابْتِداءِ»، وهوَ «المطلعُ». وذكرَ أنَّ أحسنَهُ ما كانَ مُناسِباً لِما

---

(1) زيادة اقتضاها السياق من المختصر: 530/4.

(2) في المخطوط: «التأخر» تصحيف والتصويب اقتضته القاعدة الصرفية والمصدر السابق.

(3) في المخطوط: «لا يسكن» تحريف، والتصويب من المصدر نفسه.

(4) زيادة اقتضاها السياق من المصدر نفسه.

(5) في المخطوط: «الخسيف» تحريف والتصويب من المصدر نفسه.

(6) في المخطوط: «التناق» تحريف والتصويب من المصدر نفسه.

(7) في المخطوط: «الابتدال» بالمهملة تصحيف.

(8) يقصد: «الابتداء» وكأنه يقدم له.

(9) قال في التحبير: 168 «هذه تسمية ابن المعتز، وأراد بها ابتداءات القصائد» انظر البديع: 75 والملاحظة في الإشارات: 326 وترجمان البلاغة: 83.

(10) التسمية في التبيان للطيبي: 456. ومصطلح «المطلع» لم يرد في التلخيص.

(11) انظر التحبير: 172 في معرض حديثه عن الابتداءات كما في فواتح السور في القرآن.

(12) هذه المصطلحات الثلاثة في شرح الكافية البديعية: 58.

و«براعة الاستهلال» سماها في التحبير: 168 «حسن الابتداء» وفي الطراز: 333 «الافتتاح» وفي العقود: 225/2 «أصل الاستهلال».

(13) الحد في التلخيص: 429 - 430 والمختصر: 531/4 (بإدماج وتقديم وتأخير).

قُصِدَ[1] منَ القَصيدةِ أوْ غيرِها، ويُسمَّى ذلكَ ح «بَراعَةَ الاِستهلالِ»، منْ برعَ الرَّجلُ براعةً: إذَا فاقَ أصْحابَهُ في العِلمِ أو غيرِهِ[2].

ففِي تَذْكارِ الأحِبَّةِ وَالمَنازِلِ قولُ امرئِ القَيسِ[3]: [طويل]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ[4] اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وَفي التَّهْنِئَةِ قَولُهُ[5]: [بسيط]

بُشْرَى فَقَدْ أنْجَزَ الإقْبالُ مَا وَعَدَا وَكَوْكَبُ[6] المَجْدِ في أُفْقِ العُلاَ صَعِدَا

وقولُ أبي تَمامٍ يَمدَحُ المعتصمَ باللهِ في فَتحِ عَمُّوريَّةَ، وقدْ كانَ أهلُ التَّنْجيمِ زَعَمُوا أنَّها لا تُفْتَحُ في ذلكَ الوقتِ[7]: [بسيط]

---

(1) المقصود: هو المضمون.

(2) اللسان: (ب ر ع): 8/8.

(3) ديوانه: 8ق: 1 ب: 1.

والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة كالدلائل: 363، 410 وقانون البلاغة: 129 والتحبير: 169 والمفتاح: 249، والإيضاح: 146/6، والتلخيص: 429 (صدره) والتبيان للطيبي: 456 (صدره) والطراز: 414 والمختصر والمواهب: 531/4 والعقود: 181/2، 282 وشرح الفوائد: 285 (صدره).

(4) في المخطوط: «بسط» تصحيف.

(5) القائل أبو محمد الخازن يهنئ الصاحب ابن عباد بسبطه الشريف أبي الحسن عباد بن علي الحسني، انظر: اليتيمة: 321/3 - 335 والمعاهد: 235/4 - 238.

والبيت مطلع قصيدة، وهو من شواهد الإيضاح: 151/6 والتلخيص: 431 (صدره) والمختصر والمواهب: 534/4.

(6) في المخطوط: «كربك» تحريف.

(7) ديوانه: 29/1 ق: 13.

والبيتان في معجم الأدباء: 174/18 وتايخ الخلفاء: 34.

وهما من شواهد كتب البلاغة كالمثل السائر: 229/2 والتحبير: 285 والمنزع البديع: 487 (البيت الثاني) والإشارات: 322 (صدر الأول) والإيضاح: 151/6 والتبيان للطيبي: 458 وشرح الكافية البديعية: 58 بلفظ: «السيف كان أصدق...» والعقود: 82/2، 225 وجنى الجناس: 198 (البيت الثاني).

السَّيفُ أصدقُ أنْباءً مِنَ الكُتُبِ　　فِي حَدِّه[1] الحَدُّ بينَ الجِدِّ واللَّعِبِ
بِيضُ الصَّفائحِ لاَ سُودُ الصَّحائفِ في　　مُتونِهِنَّ جَلاَءُ الشَّكِّ والرِّيبِ

ومنه الإشارةُ في أوَّلِ الكُتُبِ إلَى العلمِ المُصَنَّفِ فيهِ.

واعلمْ أنهُ يَجبُ علَى المادحِ تجنُّبُ مَا يُتَطيَّرُ بهِ، فليَحْذَرْ أنْ يَفْعَلَ كابْنِ مُقاتِلٍ الضَّريرِ[2]، حيثُ قالَ في مطلعِ قصيدةٍ

أنْشَدَهَا الدَّاعي[3] العلَوي: [رجز]

مَوْعِدُ[4] أحْبابِكَ بالفُرْقَةِ غَدْ

فقال[5] لهُ الدَّاعي: [رجز]

مَوْعِدُ أحْبابِكَ يَا أعْمَى ولَكَ المَثَلُ السُّوءُ

وَرُوِيَ أنَّهُ ألْقاهُ عَلى بَطْنِهِ وضَرَبَهُ خَمْسِينَ عَصاً، وقال:

إصلاحُ أدَبِه أبلغُ منْ ثَوابِه

## [التخلص]

## قوله:

و«التَّخَلُّصُ» هوَ الانتقالُ مِمَّا فُتحَ[6] بِهِ الكَلامُ[7] إلَى المقْصودِ[8] معَ رعايَةِ

---

(1) في المخطوط: «حده» تصحيف.

(2) 229/2/4 وهي أيضا في المفتاح: 154 والمختصر: 532/4 - 533.

والقول من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 324 والإشارات: 321 بزيادة: «بل» وإسقاط «يا أعمى» والتلخيص: 430 (الشق الأول) والإيضاح: 150/6 بسقوط: «يا أعمى» والمختصر: 533/4 بلفظ «يا عمي» والعقود: 224/2 بلفظ «بل موعد» والمعاهد: 229/2/4.

(3) في المخطوط: «الراعي» تصحيف والتصويب من المصادر السابقة.

(4) في المخطوط: «موعدا» تصحيف والتصويب من المصادر نفسها.

(5) في المخطوط (فقال فقال له) بزيادة «فقال» فاقتضى السياق حذفها من حيث لا تؤدي فائدة.

(6) في المختصر: 536/4 بلفظ «افتح». وفي المفتاح: «مما شبب الكلام به».

(7) من غزل أو فخر أو غيره.

(8) «المقصود» في الطراز: 483 - 484 هو «كالمدح مثلا».

المُناسَبَةِ[1]. وقدْ يُنتقَلُ منْ غير رِعايتِها وَهُوَ «الاقتِضابُ»، وَ[هُوَ][2] مَذْهَبُ العَرَبِ الجاهليَّةِ ومَنْ يَليهِمْ مِنَ المُخضرَمينَ، أيْ: الَّذينَ أدركُوا الجاهلية والإسلاَمَ[3].

و«الاقْتِضَابُ»[4] مَا يَقرُبُ منَ التَّخَلُّص بأنْ يَشوبَهُ [48/ب] شيءٌ منَ المُناسَبةِ كقولِهِ بَعْدَ «رَحِمَهُ اللهُ»[5]: «أمَّا بعدُ، فإنَّهُ كَانَ كَذَا وَكَذا»[6]، القَصدُ نوعٌ منَ الرَّبطِ علَى مَعْنى: «[مَهْمَا][7] يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ: رحمَهُ اللهُ، فإنَّهُ كانَ كَذَا».

ومنهُ أيْضاً قَولُ الكاتِبِ عندَ الانتقالِ منْ حَديثٍ إلَى آخَرَ: «هذَا بابٌ»، لأنَّهُ لَمْ يَنتقِلْ للحديثِ الآخَرِ بَغْتَةً[8].

## شرح:

فمِنْ رِعايَةِ المُناسَبَةِ في ذلكَ قولُ أَبِي تَمَّامٍ[9]: [بسيط]

---

(1) يقصد رعايتها «بين ما شُبب به الكلام وبين المقصود»: المختصر: 536/4.

(2) زيادة اقتضاها المقام من التلخيص: 433 والمختصر: 538/4.
ويجوز الاستغناء عن الواو في المخطوط قبلها للوصل: «وهو الاقتضاب مذهب العرب» وفي المعاهد: 267/2/4 بزيادة: «وهذا هو مذهب...».

(3) الحد في التلخيص: 432 - 433 والمختصر: 538/4 (بإدماج وتقديم وتأخير).

(4) هو «في اللغة: الاقتطاع والارتجال» المختصر: 538/4 وانظر المعاهد: 267/2/4 وأدرجه، في المنزع ضمن جنس الإشارة حيث ذكر تحته: التشبيه والكناية والتعريض والتلويح: 262 - 266.

(5) في التلخيص: 434 والمختصر: 540/4 بصيغة: «بعد: (حمدا لله)».

(6) سمي في المصدرين السابقين: «فصل الخطاب» وتفصيله في المصدر الثاني.

(7) زيادة اقتضاها السياق مكان لفظ «لغا» التي لا تؤدي فائدة.

(8) الحد في التلخيص: 434 والمصدر السابق: 540/4، 543 (بإدماج).

(9) ديوانه: 59/2 ق: 59 ب: 1 - 2، وفيه: «صحبي» مكان: «قومي»، و«تنوي» مكان: «تبغي». و(البيت الثاني) في وفيات الأعيان: 84/3.
وهما من شواهد كتب البلاغة كالتحبير: 436 بلفظ «صحبي» مكان «قومي» والإيضاح: 153/6 والتلخيص: 432 بلفظ «تومي» و«المكرية» (بتصحيف في المطبوع)، والطراز: 484 وشرح الكافية البديعية: 131 (البيت الثاني) ورفع الحجب: 61/1، 194 والمختصر: 536/4 - 537 والعقود: 223/2 بلفظ «صحبي» و«سري المهرية» وفتح القدوس (مخ): 136 وزهر الرياض الزكية: 89.
والبيتان في عبدالله بن طاهر (انظر الخبر في المعاهد: 248/2/4).

يقـولُ فـي قُـومَسٍ[1] قَوْمـي وقَـدْ أخَـذَتْ ... مِـنَّا[2] الـسُّرى وخُطَـا الْمَهْـرِيَّةِ[3] القُـودِ
أمَطْلِـعَ الـشَّمْسِ تَبْغـي أنْ تَـؤُمَّ بِـنا؟ ... فَقُلْـتُ كَـلاً وَلَكِـنْ مَطْلِـعَ الْجُـودِ

أيْ: يَقولُ قَوْمِي فِي «قُوْمَسٍ»، وَهوَ اسمُ مَوْضِعٍ[4] والحالةُ أنَّهُمْ قدْ أثَّرتْ فيهمْ ونَقصتْ مِنْ قُواهُمْ مُزاولَةُ السُّرى وَمُسايرةُ المطايا الطَّويلةِ الظُّهورِ والأعْناقِ[5]:

أمَطلِعَ الشَّمسِ تَبغي أنْ تَؤُمَّ بنَا؟ فقلتُ - دُعاءً لَهُمْ وتَنْبيهاً - : كَلاً! ولكنْ أبْغي مَطلعَ الجودِ. وَأحسَنُهُ مَا وَقَعَ في بيتٍ واحدٍ كقولِ أبي الطَّيبِ[6]: [طويل]

نُـوَدِّعُهُمْ[7] والْبَـيْنُ فِيـنا كأنَّـهُ ... قَـنَا ابْـنِ [أبـي][8] الْهَـيْجَاءِ فـي قَلْـبِ فَـيْلَقِ[9]

و(المُخضْرمينَ)، بخَاءٍ وضادٍ مُعْجَمتَيْنِ: همُ الذينَ أدركُوا الجاهليةَ والإسلامَ، مثلَ لَبيدٍ. منْ قولهمْ: «مُخَضْرَمَةٌ»[10]: أي جُدِعَ[11] نِصفُ أُذُنِها[12]، فكأنَّهُ قُطِعَ نصفُهُ حيثُ كانَ في الجاهليةِ[13].

وقدْ يَرْتكِبُ بيتَ «الاِقتضابِ» شُعراءُ الإسلامِ[14] كقولِ أبي تَمامٍ، وهوَ منْ

---

(1) في المخطوط: «قموس» تصحيف. وقومس: بضم القاف وتسكين الواو وفتح الميم ثلاثة مواضع: انظر المشترك وضعا والمفترق صقعا لياقوت: 362، وتاريخ ابن الأثير: 427/2، والقومس أيضا هو القائد على مائتين: الكليات: 250.

(2) في المخطوط: «منها» تصحيف. وأخذت منا: نالت منا بالنصب.

(3) المهرية الإبل من نتاج مهرة، وهي قبيلة قضاعة: كفاية المتحفظ: 91.

(4) ولعله صقع كبير بين خراسان وبلاد الجبل، أو هو بين العراق وخراسان وطبرستان بالقرب من أصفهان. وكانت على طريق القوافل بين الري وخراسان..

(5) يقصد «القود» التي واحدها: أقود ومؤنثها: قوداء.

(6) الديوان (شرح العكبري): 308/1/2 ق: 152ب: 14.
والبيت من شواهد كتب البلاغة كالتلخيص: 433 والمختصر: 539/4.

(7) في المخطوط: «تودعهم» بالتاء، تصحيف.

(8) زيادة اقتضاها السياق الشعري من المصادر السابقة. وأبو الهيجا: والد سيف الدولة.

(9) الفيلق: الكتيبة من الجيش. يقول: إن فتك حرارة الفراق كفتك رماح سيف الدولة بجيوش الأعداء.

(10) أي: ناقة «مخضرمة»: المختصر: 539/4.

(11) في المخطوط: «خدع» تصحيف.

(12) في المخطوط: «ودنها» تصحيف.

(13) الشرح في أساس البلاغة للزمخشري: (خ ض ر م): 166.

(14) في المختصر: 539/4 «كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين: أي دأبهم وطريقتهم، لا =

الشُّعراءِ الإسلاميَّةِ في الدَّولةِ العَبَّاسيَّةِ[1] [خفيف]

لَـوْ رَأى[2] اللهُ (أنَّ)[3] فـي الـشَّيبِ خَيْـراً   جَاوَرَتـهُ الأبـرارُ فـي الخُلْـدِ شِـيبا[4]

كـــلَّ يَـــوْمٍ تُـــبدي صُـــروفُ اللَّيَالـــي   خُلقـاً مـــنْ أبـــي سَـعيدٍ غَـــريبا[5]

وممَّا يُنَاسِبهُ التخلُّصُ[6] مَا يكونُ بلفظِ: «هَذا»، كقولهِ تَعالَى بعدَ ذِكرِ الجنَّةِ: ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾[7]، فهوَ «اقْتِضابٌ»، لكنْ فيهِ نوعُ ارتباطٍ لأنَّ الواوَ بعدَهُ حاليَّةٌ[8]. ولفظ «هذَا» إمَّا خَبَرٌ عنْ مُبتدإٍ محذوفٍ: أيْ: «الأمرُ هَذا»[9]، أوْ مُبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ، أيْ: «هذَا»، كما ذُكرَ. وقدْ يكونُ خبرُهُ مَذْكوراً، كقولهِ تَعالى بعدَ أنْ ذَكرَ جمْعاً منَ الأنبياءِ: ﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾[10].

---

=

ينافي أن يسلكه الإسلاميون» وهذا رأي نقدي وجيه.

(1) ديوانه: 63/1.

والبيتان من شواهد كتب البلاغة كالإيضاح: 154/6، والعقود: 227/2 - 228 بلفظ: «صرف» مكان: «صروف» والمعاهد: 266/2/4 بلفظ: «رغيبا» مكان:«غريبا» وزهر الرياض: 89 (البيت الأول).

(2) في المخطوط: «لو رد» تحريف.

(3) زيادة اقتضاها السياق الشعري من مصادر البيت المتقدمة.

(4) الشيب: بكسر الشين: ج: شائب وأشيب. والرغيب: الواسع، ولعله أنسب في غرض المدح.

(5) في المخطوط نهاية الصدر عند كلمة: «خلقا» مكان: «الليالي».

(6) في المخطوط: «التلخص».

(7) سورة ص/ 55.

(8) هذه الواو هي للاستئناف لا للحال عند العكبري في الإملاء: 212/2.

(9) إعراب النحاس: 469/3 وإملاء العكبري: 212/2.

(10) سورة ص/ 49.

## [حسن الانتهاء]

## قوله:

وَ«الاِنْتهاءُ»[1]: أحْسَنُهُ مَا كانَ مُشعِراً بانتهاءِ الكلامِ حَتَّى لاَ يُبقِيَ للنفس تَشَوُّفاً[2] لِما وَراءَهُ. وجَميعُ فَواتِحِ السورِ وخَواتِمِها علَى أحسنِ الوُجوهِ[3] وأكملِها[4].

## شرح:

فمِنْ «أحسن الاِنتهاءِ»[5] قولُهُ: [طويل]

بَقيتَ بَقاءَ الدَّهرِ يَا كَهْفَ أهْلِهِ ... وهَذا دُعاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلُ[6]

وقد قَلَّتْ عِنايةُ المتقدمينَ بهذَا النوعِ، واجتهدَ فيهِ المتأخِّرونَ وسَمَّوْهُ «حُسْنَ المَطْلَعِ»[7]، و«بَراعَةَ المَقْطَعِ»[8].

---

(1) هو في التحبير: 616 «حسن الخاتمة»، وفي التبيان للطيبي: 466 «المقطع»، وفي شرح الكافية البديعية: 333 «براعة الختام».

(2) في المخطوط: «تشرفا» والتصويب من المختصر: 544/4 والعقود: 229/2 وزهر الرياض الزكية: 90.

(3) في المخطوط: «الوجه» تصحيف والتصويب من التلخيص: 435 والمختصر: 544/4.

(4) الحد في المصدرين السابقين.

(5) المعاهد: 273/2/4.

(6) البيت للمعري في: زهر الرياض: 90 وشرح الفوائد الغياثية: 285.

وهو له وللمتنبي في المعاهد: 273/2/4 لكن العباسي استدرك قائلا: «ولم أره في ديوان واحد منهما».

وهو دون عزو في التلخيص: 435 والإيضاح: 156/6 (حيث احتمل المحقق د. محمد عبدالمنعم خفاجي أن يكون للمعري أو للمتنبي) والمختصر: 544/4.

(7) يبدو أنه جمع في حديثه بين «الابتداء والانتهاء» إذ الأول في: المعاهد: 224/2/4 «براعة المقطع» وكذا في شرح الفوائد الغياثية: 484 والنفحات: 4 وشرح الكافية البديعية: 57. وهو في التبيان للطيبي: 456 «المطلع» وفي التحبير: 168 «حسن الابتداءات».

وقد يكون الأمر متعلقا بتصحيف وآنئذ يكون قد قصد «حسن المقطع» لأنه سمة «الانتهاء».

(8) كذا في شرح الفوائد الغياثية: 285. وهو في التحبير: 616 «حسن الخاتمة» وفي التبيان للطيبي: 466 «المقطع» وفي شرح الكافية البديعية: 333 «براعة الختام» وفي النفحات: 341 «حسن الختام».

# الخاتمة: في السرقات الشعرية وما أشبهها(1)

## قوله:

فاتفاقُ القائِلَيْنِ(2): إنْ كانَ في الغرضِ العامّ أوْ في طَريق الدَّلالة عليه بمَا اشتَرَكَ الناسُ فيهِ لم يُعدَّ(3) سرقةً، [49/أ] ولا استِعانةً(4) لتقرُّرِهِ فِي العُقولِ وَالعاداتِ، وإلاَّ جازَ أنْ يُدَّعَى فيهِ السَّبْقُ. ومنهُ: «ظاهِرٌ» و«غيرُهُ»(5).

## شرح:

**اِعْلمْ** وفَّقَنا اللهُ وإياكَ أنَّ الغرضَ العامَّ كالوصفِ بالشجاعةِ والسخاءِ وحُسنِ الوجْهِ والبَهاءِ ونحو ذلكَ. وإنما كان لا يُعَدُّ سَرِقةً لتقرُّره في العُقولِ والعاداتِ حتَّى كأنَّهُ اشتركَ فيهِ الفَصيحُ والأعْجَمُ، والشاعِرُ والمُعْجِمُ(6). ومثلُه اتّجاهُ القائِلَيْنِ فِي وجهِ الدَّلالةِ على الغرضِ بتَشبيهٍ أوْ مجازٍ أوْ كِنايةٍ إنْ كانَ ذلكَ الوجهُ مِمَّا اشتركَ الناسُ فِي معرفتِهِ، وتقَرَّرَ في العُقولِ والعاداتِ، كتشبيهِ الشُّجاع بالأسدِ، والجوادِ بالبحر ونحوِهِما، وإلا جازَ أن يدَّعيَ فيهِ المتقدمُ السبقَ وأن يَدَّعِيَ فيهِ أحدُهما الزِّيادةَ علَى الآخرِ.

ثم الأخذُ قِسمانِ: «ظاهرٌ وغَيرُهُ». وسنَذكرُ كُلاًّ مِنهما إنْ شاءَ اللهُ.

---

(1) يرى التفتازاني أن «مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء»: المختصر: 474/4. وانظر تعريف السرقات في كفاية الطالب: 109.

(2) يقصد الاتفاق على لفظ التثنية، لا الجمع، أحدهما متقدم والآخر متأخر: المختصر: 476/4.

(3) يقصد الاتفاق بالنظر فيما بين كل اثنين.

(4) في المخطوط: «والاستعانة» تصحيف، وأضاف في المختصر: 476/4 «ولا أخذا ونحو ذلك».

(5) الحد في التلخيص: 408 - 409 والمختصر: 476/4 - 479 (بإدماج).

(6) المعجم الذي يذهب بالكلام إلى العُجمة.

## [الأخذ الظاهر]

### قوله:

فـ«الظَّاهِرُ» أنْ يأخذَ[1] المعنى كلَّه. فإن أخَذَهُ بلفْظِهِ من [غيرِ][2] تغْيِيرٍ[3] لنظْمِهِ، فهو مَذمومٌ لأنه سَرقةٌ بَيِّنَةٌ. ويُسَمَّى «نَسْخاً»[4] وانْتِحَالاً».

ومنه أن يُبدِّلَ منَ الكلماتِ كُلِّها[5] ما يُرادِفُها.

وإنْ أخَذَ بعضَ اللَّفظِ فقط، لاَ[6] كلَّهُ معَ تغييرِ نظْمِهِ فـ«إغَارَةٌ»[7] و«مَسْخٌ»[8]. وح إن كان الثاني أبلغَ من الأوّلِ، لِفضيلةٍ[9] لمْ توجدْ فيهِ فَـ«مَمْدُوحٌ»، وإنْ كانَ دونهُ فـ«مذمُومٌ» وإلاَّ فـ«مُتَوسِّطٌ»، والفضلُ لِصاحبِ الأوّلِ، وإن أخذَ المَعنَى وحدَهُ فَـ«إلْمَامٌ وسَلْخٌ»[و][10] «مَمْدُوحٌ ومَذْمومٌ» و«مُتَوسِّطٌ» كذلك[11].

### شرح:

ذكرَ رحمةُ اللهُ منَ الظَّاهرِ سَبْعَةَ أقْسامٍ.

**الأول:**

«[النَّسخُ والانْتِحَالُ]»

أن يأخذَ المعنَى كلَّهُ بلفظِهِ من غيرِ تغييرٍ لنظمه، وهوَ «مَذمومٌ»[12] كما حُكي عن

---

(1) في التلخيص: 409 بصيغة «يؤخذ».

(2) زيادة من التلخيص: 409 والمختصر: 481/4.

(3) في المخطوط: «تعين» تصحيف والتصويب من المختصر: 481/4.

(4) «فسخا» مكان: «نسخا» في الإشارات: 306 كما في التلخيص: 409 والمختصر: 481/4.

(5) في التلخيص: 411 بلفظ «كلها أو بعضها» (بزيادة).

(6) في المخطوط: «أو» تصحيف والتصويب من المصدر السابق والمختصر: 485/4.

(7) في المخطوط: «فإعارة» بالمهملة تصحيف والتصويب منهما.

(8) في المخطوط: «مسح» بالمهملة تصحيف والتصويب منهما.

(9) في المخطوط: «الفضيلة» بالتعريف تصحيف والتصويب منهما.

(10) زيادة من المصدرين السابقين. والإلمامُ في كفاية الطالب «التغاير»: 111.

(11) الحد في المصدرين السابقين: 409، 412، 414 و: 485/4، 487، 492 (بإدماج وبعض تصرف).

(12) علل التفتازاني ذلك في المختصر بقوله: «لأنه سرقة محضة»: 481/4.

عبدالله بنِ الزُبير[1] أنه أنشد عندَ معاوية[2] قولَ مَعْنِ بنِ أوْسٍ المُزَنيّ[3]: [طويل]

إذَا أنــتَ لــم تُنْـصِفْ أخــاكَ وجَدْتَــهُ      علَــى طَـرَفِ الهِجْـرانِ إنْ كــانَ يَعْقِــلُ
وَيــركَبُ حَــدَّ الــسَّيفِ مــنْ أنْ تَــضِيمَهُ      إذَا لَـمْ يكـن عـنْ شَـفْرَةِ الـسَّيفِ مَـزْحَلُ

فقالَ لهُ معاويةُ: لقدْ شَعَرتَ بعدِي. ولمْ يفارقْ عبدُ اللهِ المجلسَ حتَّى دخلَ معنُ بنُ أوْسٍ[4]، فأنشدَ قصيدتَهُ التي أوَّلُها[5]: [طويل]

لَعَمْــرُكَ مَــا أدْري وَإنِّــي لأوْجَــلُ      عَلَـــى أيِّـــنَا تَغْـــدُو المَنِـــيَّةُ أوَّلُ

ومنْ جُملتِها البيتَانِ. فأقبلَ مُعاويةُ على عبدِ اللهِ. وقالَ لهُ: ألمْ تُخبَرْ أنَّها لكَ؟ وقالَ[6]: اللَّفظُ لَهُ والمعنَى لِي. وبَعدُ فإنَّهُ أخِي منَ الرضاعَةِ، وأنَا أحقُّ[7] بشعرِهِ.

ومنْ هذَا القسمِ أن يُبدَلَ منَ الكلماتِ كلِّها مَايُرادِفُهَا، كَما يُقالُ في قولِ

---

(1) عبدالله بن الزبير الشاعر ولد عام الهجرة وتوفي سنة: 73هـ.

(2) ولد معاوية بن أبي سفيان قبل البعثة بخمس سنين على الأرجح ومات سنة 60هـ.

(3) ديوانه: 36 - 37.

والبيتان في الكامل للمبرد: 497/1 ونوادر القالي: 218، 269، 289 بلفظ: «إن كنت تعقل» و«معدل» مكان: «مرحل».

وهما من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 306 - 307 والتلخيص: 410، والإيضاح: 122/6 والتبيان للطيبي: 498 والعقود: 204/2.

والمعنى: إذا ظلمت أخاك فلا بدّ له من تجشم المصاعب لحفظ كرامته وصون كبريائه.

ومعن هذا هو رضيع عبدالله بن الزبير الأسدي، وكان مصاحبا له. وقد مدح الصحابة وعُمر إلى زمان الفتنة بين ابن الزبير ومروان بن الحكم حتى كف بصره.

(4) في المخطوط: «أويس» تصحيف.

(5) ديوانه: 36.

وفي معجم الشعراء: 289 بلفظ: «فوالله» مكان: «لعمرك» وفي زهر الآداب: 873/3 «تأتي» مكان: «تعدو». وفي التبيان للطيبي: 438 «تغدو» مكان: «تعدو» وفي الإصابة: 308/6: «لعمري لا» مكان: «لعمرك ما» وفي العقود: 204/2 حيث مناسبة القصيدة والشاعر يستعطف صديقا له.

(6) في المختصر: 483/4 «فقال».

(7) في المصدر السابق وفي الإشارات: 307 بلفظ: «وأنا لاحق» وهو أيضا في ديوان حماسة أبي تمام: 683/2.

الحطيئةِ[1]: [بسيط]

دعِ المكـارمَ لا تـرحلْ[2] لِبُغيَـتِهـا    واقعُـدْ[3] فإنَّـكَ أنـتَ الطَّـاعمُ الكاسِـي

ذَرِ المآثِـرَ لا تَـذهبْ لمطْلَـبِها[4]    واجلِـسْ فإنـكَ أنـتَ الآكِـلُ اللاَّبِـسْ

ويقرُبُ منهُ أن يبدَلَ بالألفاظِ ما يُضادُّها في المعنَى معَ رعايةِ النَّظْمِ والترتيبِ كَما يُقالُ[5] فِي قولِ [49/ب] حَسّانَ رضيَ اللهُ عنهُ[6]: [كامل]

بـيضُ[7] الوُجـوهِ كـريمةٌ أحْـسَابُهُمْ[8]    شُـمُ الأنـوفِ مـنَ الطِّـرازِ[9] الأوَّلِ

سـودُ الوجـوهِ لئـيمَةٌ أحْـسَابُهمْ    فُطْسُ الأُنُـوفِ منَ الطرازِ[10] الأول.

---

(1) ديوانه: 108 والشعر والشعراء: 328/1.

والبيتان من شواهد كتب البلاغة كالإعجاز والإيجاز: 146 والدلائل: 471، 487 والتبيان للطيبي: 449 - 450 (حيث البيت الثاني دون نسبة) والمختصر: 483/4 - 484.

والبيت الأول منهما في عيون الأخبار: 212/1 وطبقات فحول الشعراء: 116/1 والأشباه والنظائر للخالديين: 104/1 والموشح: 23 وفي الإشارات: 231 بلفظِ: «فاذهب» مكان: «واقعد» وكذا في العقود: 204/2.

(2) في المخطوط: «ترجل» تصحيف.

(3) في المخطوط: «واعقد»، بقلب مكاني، تصحيف.

(4) في المخطوط: «لطلبها» تصحيف.

(5) في المختصر: 484/4 «كما لو قيل».

(6) ديوانه: 123ق: 27ب: 12 (دون البيت الثاني).

ويبدو أن البيت الأول له والثاني لمن يضاهيه (وهو الصواب).

وهما معا في المختصر: 484/4 والعقود: 204/2 بلفظ: «من الطراز الآخر».

والبيت الأول في العقود: 177/2 وفتح القدوس (مخ): 246 (البيت الأول حيث قصته) ورفع الحجب المستورة (حيث ضمنَ البيتَ الأول بعضٌ من أهل تونس قصيدة) وشرح الفوائد: 284.

(7) في المخطوط: «ببعض الوجوه» تصحيف.

(8) في المخطوط: «إحسانهم» تصحيف.

(9) في المخطوط: «الطرار» تصحيف.

(10) في المخطوط: «الطرر» تصحيف.

والطراز: ما ينسج من الثياب للسلطان. وهو الجيد من كل شيء (فارسي معرب): اللسان (ط ر ز): 368/5. والمغرب: 289.

**الثاني:**

«أنْ يأخذَ المعنَى كُلَّه[1] إمَّا مع أخذِ بعضِ اللَّفظِ أو معَ أخذِ كُلِّهِ معَ تَغييرِ نَظمِهِ»[2]. وَيَكونُ أبلغَ منَ الأوَّلِ[3]، كقَوْلِ سَلْمٍ[4] وهوَ الَّذي بَاعَ مُصحفاً ورثَهُ واشتَرى بثَمنِهِ عُوداً يَضرِبُهُ: [مخلع بسيط]

مَــنْ راقَــبَ الــناسَ مــاتَ غَمّــاً[5] وفــــازَ باللَّـــذَّةِ[6] الجَـــسُورُ

بعدَ أنْ قالَ بَشَّار[7] [بسيط]

مَـنْ راقَـبَ الـناسَ لـمْ يَظْفَـرْ بِحَاجَـتِهِ[8] وفـازَ بالطَّيِّـباتِ الفَاتِـكُ اللّهِـجُ[9]

---

(1) في المخطوط: «كلها»، فاقتضى السياق تصويبه.

(2) في المخطوط: «نصمه» تصحيف. وقال في التلخيص: 412 هذه «إغارة ومسخ».

(3) أي هو ممدوح: المصدر السابق.

(4) هو سلم بن عمرو بن عطاء، قيل اشترى بثمن المصحف دفترا من شعر وقيل طنبورا، واستطعمه الرشيد حديثا فاستطرفه فأمر بأن يسمى بسلم الرابح. أخباره كثيرة في الأغاني، وقد كان شاعرا خليعا ماجنا من أهل البصرة (ت186هـ) انظر: الجليس الصالح لأبي الفرج: 366/2 - 367 وربيع الأبرار: 474/2 والمثل السائر 360/2 والمعاهد: 26/2/4 - 28.

والبيت في الجليس الصالح: 367/2 وفي كشف الخفاء: 84/2.

وهـو مـن شـواهد كـتب الـبلاغة كالـصناعتين: 234 والمـثل الـسائر: 368/2 والإشـارات: 309 والتلخـيص: 412 والإيـضاح: 125/6 والمختـصر: 486/4 والعقـود: 205/2ت والمعاهـد: 26/2/4.

وهو من قصيدة مطلعها:

بـــان شـــبابي فمـــا يخـــور وطـــال مـــن ليلـــي القـــصيرُ

(5) في المخطوط: «هما» تصحيف.

(6) في المخطوط: «بالذات» تصحيف.

(7) ديوانه: 60ق: 74 ب: 4. والجليس الصالح: 366/2.

والبيـت مـن شـواهد كـتب الـبلاغة كالإشـارات: 309 والتلخـيص: 412 والمختـصر: 480/4، والإيضاح: 125/6 والعقود: 205/2 والمعاهد: 26/2/4.

(8) في المخطوط: «بحياته» تصحيف.

(9) الفاتك اللهج: هو بمعنى الجسور، وهو الشديد الجراءة. وهو أصرح في المعنى وأخص. فالمعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس لا يفوز بطلبته ومن راعاهم فاته المطلوب.

فَبيْتُ سلمٍ أجودُ سبْكاً وأخْصَرُ[1] لَفْظاً.

ورُوِيَ أنَّ بَشاراً لَمَّا سَلَخَ قولَ[هُ][2] سلْمٌ قالَ إليهِ: «ذهبَ بَيْتِي فهوَ أحقُّ منهُ وأعذَبُ. وَاللهِ لاَ أكلتُ اليومَ ولاَ شرِبْتُ»[3].

**الثالث:**

«أن يأخذَ المعنى كلَّه معَ بعضِ اللفظِ أو كلِّ اللفظِ معَ تغييرِ نَظْمِهِ». ويكونُ الأولُ أبلغَ منهُ[4]. كالمصراعِ الثَّاني من قولِ أبي الطيب[5]، [كامل]:

أعْدى الزمانَ سخاؤه[6] فَسَخا بِهِ ... ولَقد يكونُ بِهِ الزَّمانُ بَخيلاً[7]

بعد أن قالَ أبو تَمَامٍ في مَرثيته[8]: [كامل]

هيهاتِ[9] مَا يأتي الزَّمانُ بمثْلَهِ ... إنَّ الزَّمَانَ بمِثْلِهِ لبَخيلُ

فَمِصراعُ بيتِ أبي الطيبِ[10] مأخوذٌ مِنَ [أل][11] مِصراعِ الثَّاني منْ بيتِ أبِي تَمامٍ[12].

---

(1) في المخطوط: «وأحصر» بالمهملة تصحيف.

(2) زيادة اقتضاها المقام من مصادر البيت المتقدمة إذ بحذفها ينقلب المعنى.

(3) ويكون مذموما أيضا.

(4) انظر الرواية في المعاهد: 28/2/4.

(5) ديوانه (العكبري): 236/3 ق: 204 ب: 13.
والبيت من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 309 والتلخيص: 413 والمختصر: 488/4 والعقود: 205/2 والمعاهد: 47/2/4 وفن البديع: 163.

(6) اعدى الزمان سخاؤه: تعلم منه السخاء وسرى سخاؤه إلى الزمان فسخا به. أي أخرجه من العدم إلى الوجود: المختصر: 488/4.

(7) في المخطوط: «الزمان به» بقلب تحريف جلب كسرا في البيت.

(8) ديوانه: 335 بشرح وتعليق د. شاهين عطية وقد عزاه المبرد في الفاضل: 61 إلى أحد المحسنين.
والبيت من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 309 والتلخيص: 413، والإيضاح: 125/6 والمختصر: 487/4 والعقود: 205/2 والمعاهد: 46/2/4، وهو في رثاء محمد بن حميد، وكان في بعض غزواته.

(9) في «هيهات» ثمان لغات. تنظر في المفصل للزمخشري: 194 - 195 وفي شرح ابن يعيش: 165/4 وشرح الأشموني: 199/3.

(10) المصراع الثاني «ولقد يكون به الزمان بخيلا».

(11) زيادة اقتضاها السياق.

(12) أي: «إن الزمان بمثله لبخيل».

**الشيخ**[1]: «ومصراعُ بيتِ أبي تَمَّامٍ أجودُ سَبْكاً، لأنَّ قولَ أبي الطَّيبِ تالٍ[2]، وإنْ سُلمَ أنَّ ذلكَ، علَى حذفِ مُضافٍ»[3].

والمعنى: لقدْ يكونُ الزمانُ بهلاكِهِ بخيلاً، فهوَ تقديرٌ لا قرينةَ عليهِ ولمْ يَحتَجْ لهُ قولُ أبي تمامٍ[4].

**قلتُ**: والظاهرُ عندِي أنَّ معنَى قولِ أبي الطيِّبِ أنَّ الزمانَ وإنْ شحَّ بهِ، فَلقدْ يكونُ، بمثلهِ بعدَ موتِهِ، بخيلاً. فلمْ يوجدْ مثلُهُ أبداً. فالفِعلُ مُستقبلٌ والمقدَّرُ المِثْلُ، والقرينةُ بيّنَةٌ.

وإنَّما كانَ قولُ أبي تمامٍ أبلغَ، لِما فيهِ منَ التَّأكيدِ بإنَّ والجملةِ الإسميةِ[5]، ولِما فيهِ منْ أنَّ الزَّمانَ بَخيلٌ بمَنْ يُدانيهِ، فكيفَ بمنْ يُساويهِ. وأمَّا قولُ أبي الطيبِ ففيهِ إدْخالُ "قَدْ" علَى المضارعِ[6]. وبحذف «المِثْلِ»[7] أشْعَرَ أنَّ الزمانَ قد يَبخلُ بمُساويهِ.

## الرابع:

«أن يأخذَ المعنى كلَّه». إما معَ أخذِ بعضِ اللفظِ، أو معَ أخذِ كل اللفظِ معَ تغيير

(1) في المختصر: 489/4.

(2) في المخطوط: «قال» تصحيف. ولعل المؤلف يقصد: «ثان» فوقع للناسخ وهم آخر.

(3) في الإيضاح: 490/4 بلفظ: «تقدير» وخالف في الحاشية هذا الطرح فقال: «وحاصله أنا لا نسلم أن بيت أبي الطيب دون بيت أبي تمام لأن كلام أبي الطيب على حذف مضاف. أي: ولقد يكون بهلاكه الزمان بخيلا»: 489/4.

(4) انظر تفصيل الآراء في المختصر والمواهب والحاشية: 487/4 - 490.

ويرى صاحب الإشارات أن المتنبي لم يصب محزه في الأخذ حين وضع «يكون» بلفظ المضارع موضع «كان» لأن المعنى على المضي. والمراد: «ولقد كان» وزاد المعنى فسادا بلفظ: «قد» لأنه يفيد التقليل في الغالب فتفيد بالمفهوم على عدم بخل الزمان بمثله. و«يكون» للزمان المستقبل فتفيد بالمفهوم على عدم بخله به في الماضي. ينظر أيضا في المعاهد: 46/2/4.

(5) لأنها تفيد ثبوت الحكم والدوام.

(6) أفادت هنا الجملة الفعلية التقليل بظاهر «قد» مع المضارع. انظر التعليقات في الإيضاح: 126/6. والمختصر والمواهب: 486/4 - 489. وكفاية الطالب: 110.

(7) لعله المضاف المحذوف أو المقدر في «به».

نَظمِه. ويكون كلٌّ منهما مثلَ الآخَرِ[1]، كقولِ أبي الطّيب[2]: [بسيط]

لـولاَ مُفارقَـةُ الأحبابِ ما وَجَدَتْ يَـدُ المَنايَا إلـى أرواحِنا سَبيلا

بعد أن قال أبو تمام[3]: [كامل]

لَوْ حارَ[4] مُرتادُ المنيةِ[5] لَم يَجِدْ إلاّ الفِراقَ علـى النفوسِ دَلـيلا

أي لو تَحيَّرتِ المنيَّةُ الطالبةُ لِلنُّفوسِ في الطريقِ، ولمْ يمكنْها [50/أ] التوصلُ إليها[6]، لمْ يكنْ لَها دليلٌ عَلَيْها إلاَّ الفِراقَ.

**واعلمْ** أنَّ هذا القسمَ بَعيدٌ منَ الذَّمِّ. والفضلُ لِصاحبِ الأوَّلِ. اللهمَّ إلاَّ أنْ يكونَ في الثّانِي دلالةٌ علَى السَّرقةِ[7] باتّفاقِ الوزنِ والقافية فيكون مذموما جدا، كقولِ أبي الطيّب[8] [وافر]

وَإنّـي عَـنْكَ بَعدَ غَـدٍ لَغـادِ مُحِبكَ حيْثما اتجهَتْ[9] ركابِي[10]

---

(1) يعني: متوسطا.

(2) ديوانه: (العكبري): 163/2/3 بلفظ: «لها» مكان: «يد» و: «سُبلا» مكان: «سبيلا».
والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة كالتلخيص: 414، والإيضاح: 127/6 «سُبلا» والمختصر: 491/4 والعقود:205/2 والمعاهد: 50/2/4. وفيها جميعا لفظ: «لها» مكان: «يد». وقال التفتازاني في المختصر: 491/4 «وروي: يد».

(3) ديوانه: 112/3.
والبيت من شواهد كتب البلاغة كالتلخيص: 414، والإيضاح: 127/6 والمختصر: 490/4 والعقود: 205/2 والمعاهد: 50/2/4.

(4) في المخطوط: «حان» تصحيف.

(5) مُرتاد المنية: الباحث عن المنايا المنقب على النفوس ليهلكها. وإضافة المرتاد إلى المنية بيانية كما يلوح، أي: المنية الطالبة للنفوس.

(6) الضمير يعود على: النفوس.

(7) في المخطوط: «السريقة» تصحيف.

(8) ديوانه (العكبري): 365/1/1.
والبيتان من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 310 - 311 والإيضاح: 127/6، وعروس الأفراح: 491/4 والعقود: 205/2 - 206 والمعاهد: 53/2/4.

(9) في المخطوط: «اتهجت» بقلب مكاني، وهو تحريف.

(10) في المخطوط: «ركاتب» تصحيف.

وقَلْبِي[1] عنْ فِنائِكَ غَيْرُ غادِ[2] وضَيْفُكَ[3] حيثُ كنتُ منَ البلادِ

بعدَ أنْ قالَ أبو تَمَّامٍ[4] [وافر]

مُقيمُ الظنِّ عندَكَ والأماني وإن قَلِقَتْ[5] ركابي في البلاد

ولا سافرْتُ[6] في الآفاقِ إلا ومن جَدْواكَ[7] راحِلَتِي وَزَادي

**واعلمْ** أنْ ليسَ المرادُ بقولِنَا «أخْذُ المعنَى كُلِّهِ»، أنَّ منْ شَرطِ ذلكَ اتِّحادَهُما فيهِ بحيثُ لاَ يكونُ بينَهُما تَفاوُتٌ[8] أصْلاً.

**الخامس:**

«أن يَأخُذَ المعنَى وحدَه ويكونَ أبلغ»، كقول أبي الطيب[9]: [خفيف]

ومنَ الخير بُطءُ[10] سَيْبِك[11] عنّي أسرَعُ السُّحْبِ في المسيرِ الجهامُ[12]

---

(1) في المخطوط: «وقلب» تصحيف.

(2) في المخطوط: «عاد» تصحيف.

(3) في المخطوط: «ظيفك» خطأ في الرسم من سهو الناسخ.

(4) ديوانه: 72 بشرح وتعليق د. شاهين عطية (بتقديم البيت الثاني على الأول) وفيه: «وما» مكان: «ولا».
وهما من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 310 - 311 والإيضاح: 127/6 والمختصر والعروس: 491/4 والعقود: 205/2.

(5) في المخطوط: «فلقت» تصحيف.

(6) في المخطوط: «سفرت» تصحيف.

(7) في المخطوط: «جذواك» بالمعجمة تصحيف.

(8) في المخطوط: «تفوات» تصحيف.

(9) ديوانه (العكبري): 100/2/4.
والبيت من شواهد كتب البلاغة كالمثل السائر: 271/2 والتلخيص: 415 والإيضاح: 128/6 والمختصر: 492/4 والعقود: 206/2 والمعاهد: 56/2/4 - 57.

(10) في المخطوط: «يصر» مكان: «بطء» تحريف والتصويب من مصادر البيت السابقة.

(11) السَّيْبُ: العطاء.

(12) الجهَامُ: السحاب الذي لا ماء فيه، أو الذي هراق مَاءَه: فقه اللغة للثعالبي: 251 وكفاية المتحفظ: 180، ويقصد أن السحاب يكون سريعا سرعة عطاء الممدوح.

بعدَ أنْ قالَ أبُو تَمّامٍ[1]: [طويل]

هـو الـصُّنعُ إن يَعْجَـلْ[2] فخيـرٌ وإن يَـرِثْ فلَلـرّيثُ فـي بعـضِ المواضـعِ أنفـعُ[3]

أي: الشّأن الإحسانُ إن يُعجّلْهُ فَهوَ خَيرٌ، وإنْ تَبطأ بهِ في بعضِ المواضعِ أنفعُ.

قولُ أبِي الطَّيب أبلغُ لاشتِمالهِ علَى زيادةِ بيانٍ لِلْمَقصودِ[4]، حيثُ ضربَ المثلَ بالسَّحابِ.

## السادس

«أنْ يَأخذَ المعنَى وحدَهُ. ويَكونَ الثانِي دونَ الأوَّلِ، كقولِ أبي الطيّب[5]: [بسيط]

كـأنَّ ألـسُنَهُمْ فـي الـنُّطقِ قـد جُعلـتْ على رمـاحِهِمُ فـي الطَّعْـنِ خُرْصَـانا[6]

أي: أسِنَّةً.

بعدَ أنْ قالَ البُحتُري[7]: [كامل]

وإذا تألَّق في النّدِيّ كلامُهُ[8] المَصْقولُ خِلتَ لسانَهُ منْ عضْبِهِ[9]

أيْ: «سيْفِهِ القاطع» ففاتَ أبَا الطَّيّب مَا أفادَ البُحتُري.

---

(1) ديوانه: 332/2 ق: 91 ب: 42.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالمثل السائر: 372/2 والتلخيص: 415 والإيضاح: 128/6 والمختصر: 492/4 والعقود: 206/2 وفيه: «تعجل».

(2) في المخطوط: «تعجل»، والتصويب من مصادر البيت.

(3) في المخطوط: نهاية صدر البيت عند لفظ: «فخير»: كسر فيه.

(4) في المخطوط: (للمقصود وحيث) بزيادة: «و» ويبدو أنه من سهو الناسخ. فاقتضى السياق حذفها من حيث لا تؤدي معنى.

(5) ديوانه (العكبري): 4. 2. 228 ق: 270 ب: 28.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالتلخيص: 416 والمختصر: 494/4 والإيضاح: 130/6 والعقود: 206/2 والمعاهد: 58/2/4.

(6) والخرصان: واحدها: خرص (بالحركات الثلاث على الخاء): كفاية المتحفظ: 121.

(7) ديوانه: 64 ق: 55 ب: 16.

والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة كالتلخيص: 416 والإيضاح: 129/6 والمختصر: 494/4 والعقود: 206/2.

(8) في المخطوط: نهاية صدر البيت عند لفظ: «كلامهم» تصحيف نتج عنه كسر.

(9) العضبُ: السيف القاطع: اللسان (ع ض ب): 609/1.

فلفْظُ «تألّقَ»[1] أيْ: لَمَعَ، و«المَصْقولُ»[2] منَ الاستعارَةِ التخييليَّةِ حيثُ أثْبَتَها للكلامِ كَإثباتِ الأظفارِ للمنيَّةِ. ويَلزمُ مِنْ هذا تَشْبيهُ الكلامِ بالسَّيْفِ. وهِيَ استِعارةٌ بالكِنايةِ[3].

## السابع:

«أنْ يَأخذَ المعنَى وحدَهُ، ويكونَ الثَّانِي كالأوَّلِ»، كقولِ أشْجَعَ[4]: [متقارب]

وليسَ بأوْسَعِهِمْ فِي الغِنَى ... ولكنَّ مَعْروفَهُ أوسعُ

بعدَ أنْ قالَ أعرابيٌّ[5]: [وافر]

ولَمْ يَكُ أكثَر الفِتيانِ مالاً ... ولكنْ كانَ أرحَبَهُمْ ذِراعا[6]

أي: أكْرَمَ مِنْهُمْ[7]

(1) في المخطوط: «تألوا» تصحيف.

(2) المصقول: الشحيذ المجلو: اللسان (ص ق ل): 380/11.

(3) ينظر هذا الشرح في المختصر: 495/4 والعقود: 206/2 والمعاهد: 58/2/4.

(4) هو ابن عمرو السلمي شاعر فحل ولد باليمامة ونشأ بالبصرة وتأدب بها واتصل بالبرامكة ونال حظوة عند الرشيد (ت195هـ) انظر ترجمته بتوسع في المعاهد: 62/2/4 - 75.
والبيت في شعره: 204 وفي نقد الشعر: 191 والأشباه والنظائر للخالديين: 10/2 والموشح: 222.
وهو من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 312 والتلخيص: 417 والإيضاح: 131/6 والمختصر: 496/4. والعقود: 206/2 والمعاهد: 59/2/4. والبيت من قصيدة يمدح فيها جعفر بن يحيى البرمكي.

(5) هو أبو زياد يزيد بن الحر الكلابي ابن عبدالله صاحب النوادر. قدم بغداد أيام المهدي من البادية حيث أقام أربعين سنة: ترجمته في الفهرست: 67 وجمهرة أنساب العرب: 308 والفائق: 223/2، 389/3 والمعاهد: 62/2/4 والخزانة: 467/6. والبيت له في شرح ديوان حماسة أبي تمام: 1061/2 ق: 692 ب: 2 (ثاني بيتين) وفي الأشباه والنظائر للخالديين: 10/2.
وهو من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 312 والتلخيص: 416 والإيضاح: 130/6 والمختصر: 495/4 والعقود: 206/2 والمعاهد: 59/2/4.

(6) في المخطوط: «لاعا» تصحيف.

(7) أرحبهم ذراعاً: كناية عن الوصف بالسخاء، إذ يقال: فلان رحب الذراع، وواسع الذراع، أي: سخي.

## [الأخذ غير الظاهر]

### قوله:

و«غيرُ الظاهرِ» تَشابهُ المعنيينِ، نقلُ المعنَى لِمعنىً آخر، وكون المعنى الثَّاني أشملَ.

و«القلْبُ»: وهوَ كَوْنُ مَعْنَى الثَّاني نقيضَ الأوَّل، وأخْذُ بعضِ المعْنَى مَعَ زِيادَةِ مُحَسِّنٍ[1].

### شرح:

لَمَّا فَرَغَ رحمهُ اللهُ منْ تَفْصيلِ الأخْذِ الظّاهِرِ شَرَعَ في غَيْرِ الظَّاهرِ مِنْهُ. وَذَكَرَ منْ ذَلكَ خَمْسَةَ أنواعٍ:

**الأول:**

«تشابُهُ المعنَيَيْنِ»[2]، كَقَوْلِ [50/ب] أَبِي الطَّيِّبِ[3]: [وافر]

ومَـــن فـــي كَفِّـــهِ[4] مـــنْهمُ قـــناةٌ    كمَـــن فـــي كَفِّـــهِ[5] مـــنهُمْ خِـــضَابُ[6]

بعدَ أنْ قالَ جَريرٌ[7]: [وافر]

---

(1) الحد في التلخيص: 417 - 420 والمختصر: 4/496 - 507 (بإدماج وبعض تصرف).

(2) يقصد معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني.

(3) ديوانه (العكبري): 1/85 ق: 17 ب: 38.

والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة كالتلخيص: 418 والإيضاح: 6/132 والمختصر والمواهب والعروس والحاشية: 4/497 والعقود: 2/206.

(4) في المخطوط: «فكه» بقلب مكاني، والتصويب من مصادر البيت السابقة.

(5) نفسه.

(6) في المخطوط: «خطاب» تصحيف.

(7) شرح ديوانه: 147 بلفظ: «ولا تمنعك».

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالمثل السائر: 2/355 وفيه: «ولا يمنعك» والتلخيص: 206 والإيضاح: 6/132 والمختصر: 4/497 والعقود: 2/206.

فــلا يَمْــنَعْكَ مــن إرَبٍ[1] لِحــاهُمْ[2]    ســـــواءٌ ذو العِمامـــــةِ والخِمـــــار

فَبَيْتُ أبِي الطيبِ كالمِصراعِ الأخيرِ منْ قَولِ جَريرٍ. ويجوزٌ في تشابُهِ المعنيَيْنِ اختلافُ البَيْتَيْنِ سَبّاً ومَدْحاً ونحوَ ذلكَ، لأنَّ الحاذِقَ منَ الشعراءِ إذا قصدَ أنْ يَنظمَ معنىً مُختلَساً تَخيَّلَ، في إخفاءِ أخذَه بغيرِ لفظِهِ ونَوعِهِ ووَزْنِهِ وقافيتِهِ.

**الثاني:**

«نقلُ المعنَى بِمَعنىً آخَرَ». أيْ لمحلٍّ آخرَ، كقولِ أبِي الطيِّبِ[3]: [كامل]

يَــبِسَ النَّجــيعُ[4] علــيه وَهْــوَ مُجــرَّدٌ    مــنْ غِمــدِهِ فَكَأَنَّمــا هُــوَ مُغْمَــدُ

بعدَ أنْ قالَ البُحتُري[5]: [كامل]

سُــلِبُوا وأشْــرَقَتِ الــدِّماءُ عَلَــيْهِمُ    مُحْمَــرَّةً فكــأَنَّهمْ لــمْ يُــسلَبُوا

فنقلَ المعنَى منَ الجرْحى والقَتلى إلى السيْفِ.

**الثالث:**

«كَونُ المعنَى الثَّانِي أشملَ منَ الأوَّلِ»، كقولِ أبي نُواسٍ[6]: [سريع]

---

(1) «إرَبٌ»: ج إرْبةٌ، وإرْبٌ وأرَبٌ: الحاجة، والإرْبُ: الفرج أيضا: اللسان (أ ر ب): 288/1، ويجوز في البيت: «أرَب».

(2) في المخطوط: «قحاهم» تصحيف، ولحاهم: ج: لحية: أي كونهم في صورة الرجال. وقال في دراسة حول السرقات ومآخذ المتنبي: «فيهما كناية واضحة عن ضعف كل من النساء والرجال، إذ إن الأول أفاد التساوي وعبر عن النساء بذوات الخضاب، وعن الرجال بذوي القنا. والثاني عبر عن النساء بذوات الخمار وعن الرجال بذوي العمامة»: 11 - 12 وانظر تعليق صاحب: فنون التصوير البياني: 305.

(3) ديوانه (العكبري): 337/1 ق: 65 ب: 31. وفي (البرقوقي): 60/1/2 بلفظ: «وكأنما» بزيادة الواو. والبيت من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 313 والتلخيص: 419 والإيضاح: 133/6 والتبيان للطيبي: 448 والمختصر: 499/4.

(4) في المخطوط: «البجيع» تصحيف. والنجيع: الدم إلى سواد: فقه اللغة للثعالبي: 111.

(5) ديوانه: 76 ق: 27 ب: 39.

والبيت أيضا من شواهد كتب البلاغة المتقدمة لبيت المتنبي، وفي رفع الحجب: 152/2 والعقود: 106/2.

(6) ديوانه: 454 والكشاف: 232/2، 433.

=

ولَــــــيْسَ للهِ بِمُـــــــسْتَنْكَرٍ أن يَجمـعَ[1] العـالَمَ فـي واحِـدِ

بعدَ أن قال جريرٌ[2]: [وافر]

إذا غَــضِبتْ علـيكَ بَــنُو تَمــيمٍ وجــدتَ الــنّاسَ كُلَّهُــمُ غِــضابا

## الرابع:

«القَلْبُ»: وهُوَ أنْ يَكونَ المعنَى الثَّانِي نَقيضَ المعنَى الأوَّلِ، كقوْلِ أبِي الطَّيِّبِ[3]: [كامل]

أأحِــبُّهُ وأحــبُّ فــيه مَلامــةً إنَّ المَلامَــةَ فــيهِ مــنْ أعدائــه

بعدَ قولِ أبي الشّيص[4]: [كامل]

---

=

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالدلائل (شاكر): 196، 424 ونهاية الإيجاز: 162 والمثل السائر: 364/2 والتحبير: 151، 475 والإشارات: 314 والطراز: 94/4 والإيضاح: 133/6 (بدون واو في صدر البيت) والمختصر: 500/4 والعقود: 207/2 والمعاهد: 80/2/4 والنفحات: 223.

والبيت من قصيدة كتبها للرشيد يمدح الفضل بن الربع.

(1) في المخطوط: «تجمع» تصحيف.

(2) ديوانه: 64 وفيه: «حسبت الناس» وفي شرح ديوان جرير: 78/1 (الصاوي).

والبيت في العمدة: 153/2 بلفظ: «وجدت» والإشارات: 313 والتلخيص: 419 والمختصر: 449/4.

في الكتاب: 298/2 - 299 وتفسير أرجوزة أبي نواس: 100 والأشباه والنظائر للخالديين: 103/1 وبدائع البدائه: 327 - 329 (وفيه قصة) والمثل السائر: 365/2 وتحرير التحبير: 478 والطراز: 493 وشرح الكافية البديعية: 221 ورفع الحجب: 70/1 والعقود: 207/2 والمعاهد: 80/2/4.

وهو من قصيدة في هجاء الراعي النميري وتسمى «الدامغة» وقافيتها المنصورة.

(3) ديوانه (العكبري): 4/1/1 ق: 1 ب: 10 والعمدة: 287/2.

والبيت من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 314 والتلخيص: 420 والتبيان للطيبي: 448 والطراز: 492 والمختصر: 501/4 والعقود: 207/2 والمعاهد: 85/2/4.

(4) اسمه محمد بن عبيد الله بن رزين الخزاعي، من أهل الكوفة. وهو ابن عم دعبل. وكانا في زمن الرشيد. قتل سنة: 196هـ.

والبيت في ديوانه: 101 ق: 59 ب: 4.

وهو من شواهد كتب البلاغة كالإشارات: 314 والتلخيص: 420 والتبيان للطيبي: 448 والإيضاح: 134/6 والطراز: 492 والمختصر: 501/4 والعقود: 207/2.

أجِـدُ الملامـةَ فـي هـواكَ لَذيـذةً حُـبّاً لذِكْـرِكَ فلْيَلُمْنـيَ اللُّـوَمُ

**الخامس:**

«أنْ يأخذَ بعضَهُ ويُضيفَ إليهِ ما يُحَسِّنُهُ»، كقَوْلِ أبِي تَمّامٍ[1]: [طويل]

وقـد ظُلِّلَـتْ[2] عِقْبانُ أعْلامِـهِ ضُـحىً بِعِقْبـانِ طَيْـرٍ فـي الـدِّماءِ نَـواهِلُ

أقامَـتْ مـعَ الـراياتِ حَتَّـى كأنَّهـا مـنَ الجَـيْشِ، إلاّ أنَّهـا لـم تُقاتِـلِ

بعدَ أن قال الأفْوَه[3]: [رمل]

وتَـرى الطَّيْـرَ علـى آثارنـا[4] رَأيَ عـينٍ ثِقَـةٍ أن سَـتُمارُ[5]

فإنَّ أبا تمّامٍ لَمْ يُلِمَّ بِمعنَى قولِ الأفْوهِ: «رأيَ عَيْنٍ»، ولاَ بِمَعنَى قولِ[ه][6] «ثِقَةٍ أ[نْ][7] سَتُمارُ»، لكنْ زادَ عليهِ بقولِهِ: «فِي الدِّماءِ نَواهِلُ»، وبإقامَتِها معَ الرَّاياتِ صَحَّ الاِستِثْناءُ.

---

(1) ديوانه: 3/82 ق: 126 ب: 15 - 16.
والبيتان أيضا من شواهد كتب البلاغة كالمثل السائر: 2/383 - 384 والإشارات: 314 والتلخيص: 420 والإيضاح: 6/135 والعقود: 2/207 - 208 والمعاهد: 4/2/95 - 96.
والمعنى أنه شبه البنود بالعقبان الطير لما اعتادت من أكل الأعداء والعقبان الأولى هي الرايات الضخمة، والقول في معرض مدح المعتصم والأفشين.

(2) في المخطوط: «ضللت» بالضاد تصحيف.

(3) هو صلاءة بن عمر بن مالك من بني أود، شاعر يمني من قدماء الشعراء في الجاهلية، وكان يكنى أبا ربيعة، ولقب بالأفوه لأنه كان غليظ الشفتين. والعرب تعده من حكمائها:
ترجمته في عيون الأخبار: 2/1/130 والشعر والشعراء: 110 والمعاهد: 4/2/107 - 109.
والبيت في الصناعتين: 246 والوساطة: 270 والذخيرة لابن بسام: 1/242 والإشارات: 314 والتلخيص: 420 والمختصر: 4/503 والعقود: 2/207 والمعاهد: 4/2/95.

(4) في المخطوط: «على ما ثارنا» تحريف، والتصويب من مصادر البيت السابقة.

(5) ستمار: ستطعم الميرةَ وهي هنا لحوم قتلانا من الأعداء لا محالة لأنها واثقة من ذلك: المعاهد: 4/2/95.
وأول القصيدة هو:

إن تَـرَيْ رامـيَ فـيه بـزغٌ وشـواتي خُلـةٌ فـيها دُوار

(6) زيادة اقتضاها السياق.

(7) زيادة اقتضاها السياق.

واعلمْ أنَّ أكثرَ هذهِ الأنواعِ الخَفِيَّةِ الأخْذِ[1] مقبولةٌ، بلْ منْها مَا يُخرِجُهُ حُسْنُ التَّصرُّفِ مِنْ[2] حيِّزِ الاتِّباعِ إلى حيِّزِ الابْتِداعِ.

وكُلَّما خَفيَ لِدَعمٍ منْها واشتدَّ خَفاؤُهُ، بحيثُ لا يُعرفُ أنَّ الثانيَ مأخُوذٌ[3] منَ الأوَّلِ إلاَّ بعدَ مَزيدِ تأمُّلٍ، كانَ أقربَ إلَى القَبولِ لكونهِ أبْعَدَ منَ الاتِّباعِ وأقربَ للابْتِداعِ.

## قوله:

ومَا ذَكَرَهُ منَ الظَّاهر وغيره لا يُنسَب إلاّ لمنْ عُلمَ أنَّه أخذَه مِمَّنْ قَبلَهُ بأنْ يُقِرَّ بذلكَ أو يعلمَ أنّه كانَ يَحفظُهُ ح، فإنْ لَم [51/أ] يَعلَمْ[4]، قيلَ: «قالَ فلانٌ كَذا. وسَبقَ[5] إليهِ فلانٌ، فقالَ كَذا»[6].

## شرح:

وذلكَ لاحتِمالِ[7] أنْ يكونَ اتفاقُهما في اللفظِ والمعنَى، أوْ في المعنى فقط من قِبل تَوارُد الخَواطرِ على مَوْرودٍ واحدٍ، كَما يُحكَى أنَّ سُلَيْمانَ بنَ عبدِ الملكِ أُتِيَ[8] بأسارى منَ الرُّومِ، وكانَ الفرزدَقُ[9] حاضِراً، فأمرَ سُليمانُ[10] أنْ يُضربَ عنقُ واحدٍ منهمْ، فاسْتَعْفى فَما أُعْفِيَ. وقَدْ أُشيرَ إلى سيفٍ غيرِ صالحٍ لِلضَّرْبِ فقالَ الفرزدقُ: بلْ

---

(1) في المخطوط: «الأحذ» بالمهملة تصحيف.

(2) في المخطوط: «في» تحريف والتصويب من التلخيص: 421 والمختصر: 507/4.

(3) في المخطوط: «مأخود» بالمهملة تصحيف.

(4) أي: لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول.

(5) في التلخيص: 422 والمختصر: 509/4: «سبقه».

(6) الحد في المصدرين السابقين: 421 - 422 و: 507 - 509. (بإدماج).

(7) في المخطوط: «الاحتمال» بالتعريف تصحيف يبدو أنه من سهو الناسخ.

(8) في المخطوط: «أوتي» تحريف اقتضت القاعدة الصرفية حذف واوه إذ لا يصح بناء المجهول من «أتى به» على وزنه.

(9) يقصد الفرزدق الشاعر الأموي (ت110هـ).

(10) تقدمت ترجمته.

أضربُ بسيفِ أبي رَغْوانَ مُجاشِعٍ[1]. يعنِي نَفْسَهُ[2]؛ ثُم ضَربَ بسيفِهِ الرُّوميَّ. فاتَّفَقَ أن السيفَ نَبا، فَضَحِكَ سُليمانُ ومَن حولَه[3]، فقالَ الفَرزدقُ[4]: [بسيط]

أيَعجبُ الناسُ أنْ أضْحَكْتُ[5] سَيِّدَهمْ ... خَليفةَ اللهِ يُستَسْقَى بهِ المطَرُ
لَمْ يَنْبُ[6] سَيفي مِنْ رُعْبٍ وَلا دَهَشٍ ... عَنِ الأسيرِ[7] ولكِنْ أخَّرَ القَدَرُ
وَلَنْ يُقَدِّمَ نَفساً قَبلَ مِيتَتِهَا[8] ... جَمْعُ الْيَدَيْنِ ولاَ الصَّمْصَامةُ[9] الذَّكَرُ

ثم أغمدَ سيفَهُ وهوَ يقول[10]: [رجز]

مَا إنْ يُعابُ سيدٌ[11] إذَا صَبا
ولا يُعابُ صَارمٌ إذا نَبا[12]

(1) مجاشع: أبو قبيلة، وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم: جمهرة أنساب العرب: 217.
(2) في المعاهد: 99/2/4 - 100 بلفظ: «سيفه» مكان: «نفسه» تصحيف، وذلك بعد أن قدم: «سيف» على «مجاشع»: - سيف مجاشع - .
(3) القصة في طبقات الشعراء: 298/1 والنقائض: 412/1 - 415 والأغاني: 76/8 - 77 والموشح: 137 - 138 وبدائع البدائه: 327 - 329 والعقود: 208/2 والمعاهد: 99/2/4 - 100 وتنظر أيضا في كتاب: الفرزدق حياته وشعره: 28 - 29.
(4) ديوانه (الصاوي): 563/1.
والأبيات من شواهد كتب البلاغة كالمفتاح: 579 وفيه: «لم تنب» والعقود: 208/2 والمعاهد: 100/2/4.
(5) في المخطوط: «ضحكت» تصحيف، والتصويب من مصادر البيت السابقة.
(6) لم ينبُ: لم يكلَّ السيفُ عن الضرب.
(7) في المخطوط: «ولا سير» تحريف، والتصويب من المصادر نفسها.
(8) في المخطوط: «منيتها» تصحيف، والتصويب من السابقة.
(9) الصمصامة: السيف العريض الصارم الذي لا ينثني: اللسان (ص م م): 347/12. وكفاية المتحفظ: 116.
(10) القول في المفتاح: 579 والمعاهد: 100/2/4 والفرزدق حياته وشعره: 30 (حيث لم يرد الجزء الثالث).
(11) في المخطوط: «سيدا» خطأ من سهو الناسخ.
(12) في المخطوط: «إذ نبا» تصحيف من سهو الناسخ. وصبا: من الصبوة. ونبا: كلٌّ: أساس البلاغة (ن ب و): 616.

ولا يُعابُ شاعرٌ إذا كَبَا

ثم جلس يقولُ: كأنَّني[1] بابنِ المراغَةِ[2] - يَعْنِي جَريراً - قَدْ هَجَانِي[3]، فَقَالَ[4]: [طويل]

(بِسَيْفِ) أبي رَغوانَ سَيفِ مُجاشِعٍ ضَرَبْتَ ولَمْ تَضربْ بِسَيْفِ ابنِ ظَالِمِ

وقَامَ وانصرَفَ. وحضَرَ جريرٌ فأُخْبَرَ الخَبَر، ولَمْ يُنْشَدِ الشّعرَ وأنشأ يَقُولُ[5]: [طويل]

بِسَيْفِ أبي رَغْوانَ[6] سَيْفِ مُجَاشِعٍ ضَرَبْتَ ولَمْ تَضْرِبْ بِسَيْفِ ابنِ ظَالِمِ[7]

فأعجبَ سُليمانَ ما شاهدَ، ثم قال جريرٌ: يا أميرَ المؤمنينَ، كَأَنّي بابنِ القَيْنِ[8]، (يَعني الفرزدقَ)، قدْ أجابَني؛ فقالَ[9]: [طويل]

وَلاَ نَقْتُلُ الأسْرَى وَلَكِنْ نَفُكُّهُمْ إذَا أثقلَ الأعناقَ حَمْلُ المغارِمِ

ثمَّ أُخْبِرَ الفَرَزْدَقُ بالهَجْوِ[10] فقالَ مُجيباً[11]: [طويل]

(1) في جل المصادر المتقدمة جاء بلفظ: «كأني».

(2) المراغة: الأتان، وهي أنثى الحمار كما مر.

(3) في المخطوط: «أهجاني» تصحيف.

(4) ديوانه (الصاوي): 563/1 و(كرم البستاني): 462 و(محمد ناصر الدين): 426 وطبقات فحول الشعراء: 132 - 133 والنقائض: 43/1 ق: 52 وشعراء الأعراب: 83.
وهو أيضا من شواهد كتب البلاغة كالمنتخب من كنايات الجرجاني: 94 - 95وبدائع البدائه: 327 - 328 والمفتاح: 580 والعقود: 209/2.

(5) انظر المصادر المتقدمة.

(6) أبو رغوان: كنية مجاشع بن دارم جد الفرزدق. لقب به لأنه كان خطيبا سليطا لسنا يرغو إذا خطب كما يرغو البعير.

(7) ابن ظالم المري: هو الحارث، كان من فتاك العرب، قاتل خالد بن جعفر في حجر النعمان بن المنذر.

(8) القَيْنُ: الحداد والصانع، لضعة صنعته: اللسان (ق ي ن): 350/13.

(9) ديوان الفرزدق: 321/2 والعمدة: 190/1 والنقائض: 383/1 ق: 51 ب: 10 بلفظ: «فلا» و: 753/2 ق: 51 ب: 30، وبدائع البدائه: 328 - 329 والمفتاح: 275.

(10) في المخطوط: «باللحو فقط» تحريف، والتصويب من المصادر المتقدمة.

(11) الأبيات للفرزدق: في المصادر المتقدمة نفسها وفي جلها بلفظ: «فهل» مكان: «وهل».

كـــذَاكَ سُــيوفُ الهِــندِ تَنْــبُو ظُــبَاتُها[1] ويَقْطَــعُ أحــياناً مَــنَاطَ[2] الــتَّمائِمِ
ولا نَقْــتُلِ الأسْــرى ولكــنْ نَفُكُّهُــمْ إذا أثْقَــلَ الأعْــناقَ حمــلُ المَغــارِمِ
وهَــلْ ضَــربَةُ الرُّومِــيِّ جاعِلَــةٌ لَكُــمْ أبــاً عَــن كُلَــيْبٍ أمْ أخــاً مِــثْلَ دَارِمِ[3]

(1) في المخطوط: «ضياتها» تصحيف.
والظبات: ج: ظَبَّةٌ: غرب السيف وطرفه: كتاب مبادئ اللغة للإسكافي: 94 وكفاية المتحفظ: 119.

(2) في المخطوط: «مناه» تصحيف. ومناط التمائم: الأعناق.

(3) دارم هو جد الفرزدق (الديوان: 321/2).

# فائدة

ذكرَ أبُو عُمرَ يوسفُ بنُ عبدِاللهِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ البرّ[1] في «مختصر السِّيرة النبويَّةِ»[2] أنَّ نبيَّنا محمداً[3] صلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ تكلمَ بألفاظٍ لمْ يُسبقْ إليْها[4].

فمِنْها: (يَا خَيْلَ[5] اللهِ ارْكَبِي وأَبْشِري[6] بالجنَّةِ)[7].

---

(1) هو حافظ المغرب وإمامه، ينتهي نسبه إلى معدّ بن عدنان، اشتهر بمصنفاته القيمة المفيدة التي منها: «التمهيد» و«الاستذكار» وهما شرحان موسعان للموطأ، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، و«الدرر في اختصار المغازي والسير» وغير هذه كثير، جعلها ابن يعيش تنيف على 32 مصنفا في رسالته حول ابن عبدالبر.

ترجمته في: جذوة المقتبس: 344 وترتيب المدارك: 550/4 والصلة: 239/1 وبغية الضبي: 474 والتكملة: 371/1 ووفيات الأعيان: 66/7 وتذكرة الحفاظ: 1128/3 والنفح: 292/1، وهناك دراسات تناولته منها: الحافظ ابن عبدالبر وجهوده في التاريخ. إنجاز د. لين سعود، والإمام أبو عمر ابن عبدالبر حياته وآثاره، منهجه في فقه السنة: إنجاز محمد بن يعيش.

(2) لعله الموسوم بـ«الدرر في اختصار المغازي والسير» الذي حققه الأستاذ الكبير د. شوقي ضيف، وصدر عن دار المعارف بالقاهرة.

(3) في المخطوط: «محمد» بالرفع على أنه خبر «أن» و«تكلم»: جملة نعتية. لكن يرجح النصب على البدلية، و«تكلم»: خبر «أن»، وهو ما جرى به الاستعمال تركيبا.

(4) العبارة في الروض الأنف: 206/4 (غزوة حنين) وذلك قبل سرد مجموعة من الأحاديث الواردة هنا في المخطوط.

(5) في المخطوط: «يا خليل» تحريف واضح.

(6) في المخطوط: «أبشر» تصحيف.

(7) الخطاب للفرسان بالخيل مجاز مرسل. والحديث عن سعيد بن جبير في قصة المحاربين: انظر الدرر: 464 والروض الأنف: 206/4 حديث عدها «من الكلم التي لم يسبق إليها ﷺ» وانظره في الزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري: 94/2 وفي تلخيص البيان: 311، وجاء ما يقاربه في سنن أبي داود بسنده إلى سمرة بن جندب قال: «فإن النبي سمى خيلنا خيل الله»: كتاب «الجهاد» باب «النداء عند النفير»: 30/2 رقم: 2560، وفي الدلائل للبيهقي: 187/3 ذكر القصة وعزاها لابن إسحاق في السيرة بلفظ: «يا خيل الله اركبوا».

ومنها: (لاَ يُلْدَغُ المُؤمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ)[1].

ومنْها: (لَيْسَ الخَبَرُ إلاَّ حَمْيُ الوَطيس[2])[3].

ومِنْهَا: (الشَّديدُ مَنْ غَلَبَ نفْسَهُ)[4].

---

(1) أخرجه بهذا اللفظ الإمام مسلم في صحيحه، كتاب «الزهد»، باب «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»: 227/2، وابن ماجة في السنن، كتاب «الفتن»، باب «العزلة»: 1318/2، وهما بالسند إلى أبي هريرة، وأبو داود في السنن، كتاب «الأدب»، باب «لا يلدغ المؤمن...»: 368/4، والإمام أحمد في المسند بسنده إلى ابن عمر: 115/2 وبسند آخر إلى أبي هريرة: 373/2، والإمام الطبراني في الكبير بسنده إلى ابن عمر: 287/12، وفي إسناده ضعف جاءه من «زمعة بن صالح».
وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب «الأدب»، باب «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» بلفظ: (من جحر واحد مرتين): 1932/4 رقم: 6133، كما أورده صاحب كنز العمال بلفظ: (لا يلسع..) مكان «لا يلدغ»، وعزاه للعسكري في الأمثال: 166/1، 831/2، وانظره في الدرر رقم: 453 والروض الأنف: 206/4 (غزوة حنين)،قالها لأبي عزة الجمحي يوم أحد.

(2) قد أراد اسم موضع الحرب حيث استحرت. والوطيس جمع، واحدته: وطيسة، وهو حجارة مدورة إذا حميت لم يقدر أحد أن يطأ عليها، ويضرب مثلا للأمر إذا اشتد: الزاهر في معاني كلمات الناس: 96/2، والوطيس: التنور يخبز فيه: الأساس (و ط س): 681.

(3) كلام كاد لا يؤدي معنى، والذي وقع هنا، والله أعلم، تخطي السطور، إذ انتقل نظر الناسخ إلى حديث سيأتي وهو: (ليس الخبر كالمعاينة) فنقل عبارة (ليس الخبر) إلى حديث: (الآن حمي الوطيس) وحذفت نون «الآن» لتصير «إلا» فنتج عن ذلك كلام لا معنى له.
والصواب، في نظرنا، كما في الأمهات: (الآن حمي الوطيس).
أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب «الجهاد» باب «في غزوة حنين» في قصة طويلة: 1399/4 رقم: 1775، وأحمد في المسند: 207/1، وابن سعد في الطبقات: 129/2 - 151، وانظره أيضا في الدرر: 240 وقد ذكر المحقق في الهامش أنها «من الكلم التي لم يسبق إليها الرسول ﷺ» والروض الأنف: 206/4 والإملاء المختصر: 97/3 والزاهر في معاني كلمات الناس: 94/2. وفيها جميعا باللفظ المذكور سابقا.

(4) هذا طرف من حديث، أخرجه الإمام مالك في الموطأ بسنده إلى أبي هريرة بلفظ: (ليس الشديد من غلب الناس، إنما الشديد من غلب نفسه) باب «ما جاء في الغضب" ص: 47، وينظر في التمهيد: 321/6 وفي صحيح ابن حبان، كتاب «الرقاق»، باب «الشديد الذي غلب نفسه عند الشهوات»: 493/2، وأخرج الإمام البخاري بما يقاربه في صحيحه بسنده إلى أبي هريرة وبلفظ: (ليس الشديد بالصرعة، وإنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب) كتاب «الأدب» باب «الحذر من الغضب»: 1928/4 رقم: 6114، والإمام مسلم في صحيحه، كتاب «البر والصلة»،
=

ومنْهَا: (لَيْسَ الخَبَرُ كَالمُعايَنَةِ)[1].

ومنْها: (بُوركَ لأُمَّتِي فِي بُكورِهَا)[2].

ومنْها: (المَجَالِسُ بالأَمَانَةِ)[3].

ومنْها: (سَاقِي القَوْمِ آخِرُهمْ شُرْباً)[4].

---

=

باب «فضل من يملك نفسه عند الغضب» رقم: 107، وأبو داود في السنن بزيادة (ولكنه الذي يملك نفسه عند الغضب) 663/2 رقم: 4778 وأورده البغوي في «شرح السنة» رقم: 3582.

(1) هذا طرف من حديث شريف تمامه: (إن الله عز وجل أخبر موسى بما صنع قومه في العجل، فلم يلق الألواح، فلما عاين ما صنعوا ألقى الألواح فانكسرت).
أخرجه أحمد في المسند بسنده إلى ابن عباس: 215/1، 271، وبسنده إلى أنس في الأوسط للطبراني: 46/1، 497/7، وإلى ابن عمر في المجمع للهيثمي: 153/1، والحاكم في المستدرك: 321/2، والديلمي في الفردوس: 399/3، 400 وانظره في صحيح الجامع الصغير: 87/5 رقم: 5374، وجاء عند ابن قتيبة في غريب الحديث بلفظ: (ليس الخبر كالمعاين).

(2) أخرج نحوه أبو داود في السنن بلفظ: (اللهم بارك لأمتي في بكورها)، كتاب «الجهاد»، باب «الابتكار في السفر»: 41/2 رقم: 2606 والترمذي في الجامع: كتاب «البيوع»، باب «ما جاء في التبكير بالتجارة» 517/3 رقم: 1212، وابن ماجة في السنن، كتاب «التجارات»، باب «ما يرجى من البركة في البكور»: 752/2 رقم: 2236، والأربعة بأسانيدهم إلى صخر الغامدي، وأخرجه ابن ماجة أيضا بسنده إلى أبي هريرة وبزيادة: (في بكورها يوم الخميس) رقم: 2236، وأحمد في المسند بالسند نفسه بلفظ: (في بكورهم): 416/3، 384/4، 390، والبيهقي في السنن الكبرى: 151/9. وقال البوصيري في مجمع الزوائد: ضعيف لضعف عبدالرحمن، لأنه أخرجه من طريقه: 62/4. وأورده في الكنز رقم 35202، 35205، وقد عزاه لعبد الغني.

(3) هذا طرف من حديث شريف، وتمامه: (إلا ثلاثة مجالس: سفك دم حرام أو فرج حرام أو اقتطاع مال بغير حق).
أخرجه أبو داود في السنن بسنده إلى جابر بن عبد الله مرفوعا، كتاب «الأدب»، باب «في نقل الحديث» 248/4 رقم 4869، والترمذي في السنن، بالسند نفسه باختلاف في اللفظ، كتاب «البر والصلة»، باب «ما جاء أن المجالس أمانة»: 301/4 رقم: 1959، وأحمد في المسند: 342/3، والبيهقي في السنن: 247/1، وينظر في الدرر رقم: 365.

(4) أخرجه أبو داود في السنن بسنده إلى ابن أبي أوفى، كتاب «الأشربة»، باب «الساقي متى يشرب»: 364/2 رقم: 3725، والترمذي في الجامع بسنده إلى أبي قتادة، كتاب «الأشربة»، باب «ما جاء أن ساقي القوم آخرهم شربا»: 271/4 رقثم: 1894، وابن ماجة في السنن، كتاب «الأشربة»، باب «ساقي...»: 1135/2 رقم: 3434، والدارمي في السنن، كتاب «الأشربة»، باب «ساقي...»، وأحمد في المسند: 354/4، 303/5. والهيثمي في المجمع: 83/5.

ومنْها: (لوْ بَغَى جَبَلٌ عَلَى جَبَلٍ [51/ب] لأذَلَّ اللهُ الباغِيَ منْهُما)(1).

ومنْها: (خَيْرُ الزَّادِ مَا يَكْفِي)(2).

ومنْها: (الْيَدُ العُلْيا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى)(3).

ومنْها: (اِبدَأْ بِمَنْ تَعولُ)(4).

---

(1) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرج نحوه البخاري في الأدب المفرد، عن ابن عباس موقوفا بلفظ: (لو أن جبلا بغى على جبل لدُك الباغي)، وهو بلفظ البخاري في: الضعفاء لابن حبان: 155/1، والسيوطي في الدر المنثور: 304/3، والعلل لابن أبي حاتم: 341/2، والشوكاني في الفوائد المجموعة: 212، وفي المقاصد: 342 وكشف الخفاء: 154/2.

(2) لم أقف عليه بهذا اللفظ،وإنما وقفت على ما يقاربه في المعنى، من ذلك ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده بلفظ: (خير الرزق ما يكفي): 63/2، وبزيادة (وخير الذكر الخفي) في الفردوس: 180/2، وبلفظ (خير الرزق ما كان يوما بيوم كفافا).

(3) هما من حديث شريف واحد لفظه: (يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك، وإن تمسكه شر لك، ولا تلام على كفاف، وابدأ بمن تعول، واليد العليا خير من اليد السفلى).

أخرجه مالك في الموطأ، كتاب «الصدقة»: 867 والبخاري في صحيحه في مواضع بسنده إلى حكيم بن حزام بلفظ: (اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول)، كتاب «الزكاة»، باب «لا صدقة إلا عن ظهر غنى»: 425/1 رقم: 1427. وبسنده إلى أبي هريرة بتقديم وتأخير في الكتاب نفسه والباب، رقم: 1426، وبالسند نفسه 1426/1 رقم 1428 وبإسناده إلى ابن عمر، رقم: 1429.

وأخرجه مسلم أيضا في الصحيح بسنده إلى موسى بن طلحة وإلى ابن عمر، كتاب «الزكاة»، باب «أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح»: 717/2 رقم: 1033 - 1034، والترمذي في الجامع بسنده إلى أبي أمامه حيث قدم الحديث الأول على الثاني مخالفا ما في المتن، كتاب «الزهد»، باب: 32 (المعجم)، وقال أبو عيسى حديث حسن صحيح: 495/4 رقم: 2343، والنسائي في السنن: 60/5 - 61 - 69 وأحمد في المسند: 152/2، والبيهقي في الصغير: 150/2، والحاكم في المستدرك: 414/1. وساقه الصنعاني في مصنفه بلفظ (خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، وابدأ بمن يعول، واليد...) 76/9، 101/11، وبلفظ (أفضل الصدقة ما ترك غنى واليد العليا...) وهو في صحيفة همام بن منبه: 123 وفي الاستذكار: 41178/27.

(4) نفسه.

ومنْها: (الحَرْبُ خَدْعَةٌ[1])[2].

ومنْها: (المُسلمُ مِرآةُ المُسْلِمِ)[3].

ومنْها: (إنَّ البَلاءَ مُوَكَّلٌ بالمَنْطِقِ)[4].

ومنْها: (تَرْكُ الشَّرِ صَدقةٌ)[5].

---

(1) وفي «خدعة» ثلاث لغات مشهورات (خَدْعة، خُدْعة، خُدَعة) واتفقوا على أن أفصحهن: خَدْعة»: انظر إصلاح غلط المحدثين للخطابي رقم: 122. وشرح الفصيح للزمخشري: 403/2 وتهذيب اللغة للأزهري: 158/1.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه بسنده إلى أبي هريرة، كتاب «الجهاد»، باب «الحرب خدعة»: 930/2 رقم: 3030، ومسلم في الصحيح بالسند نفسه، كتاب «الجهاد والسير»، باب «جواز الخداع في الحرب»: 1361/3: رقم: 1737، وأبو داود في السنن بسنده إلى عمرو عن جابر، كتاب «الجهاد» باب «المكر في الحرب»: 49/2 رقم: 2636، وبسنده إلى محمد بن عبيد رقم: 2637، والترمذي في الجامع بسنده إلى جابر بن عبدالله، كتاب «الجهاد»، باب «ما جاء في الرخصة في الكذب والخديعة في الحرب»: 166/4 رقم: 1675، وابن ماجة في السنن كتاب «الجهاد»، باب «الخديعة في الحرب»: 935/2 رقم: 1833، وأحمد في المسند: 81/1، 224/3، والسخاوي في المقاصد: 187 والطبراني في المعجم الكبير: 83/11، 149/5، 11/ 300، وابن أبي شيبة في مصنفه: 529/12، وابن عساكر في تاريخ دمشق: 167/20، وأبو نعيم في الحلية: 247/7، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد: 320/5 وهو في الكنز: 10891 وفي إتحاف السادة المتقين: 83/10 كما أورده ابن سعد في الطبقات: 170/6 والعقيلي في الضعفاء: 456/3، 220/4.

(3) طرف من حديث شريف تمامه: (فإذا رأى به شيئا فليأخذه). أورده المناوي في كنوز الحقائق: 157 وعزاه لابن سعد في الطبقات، ولم أقف عليه فيها، وأورده ابن حجر في المطالب العالية: 210/2 وعزاه للإمام أحمد في الزهد: 370/2.
والحديث بلفظ: (المؤمن مرآة المؤمن) رواه أبو داود في السنن بسنده إلى أبي هريرة، كتاب «الأدب»، باب «في النصيحة والحياطة»: 280/4 رقم: 4818. وهو بلفظ: (المسلم مرآة أخيه) في الأدب المفرد: 37 وأورده المناوي أيضا في كنوزه بهذا اللفظ: 155 وعزاه لابن عساكر في التاريخ. إلا أنه غير وارد فيه باللفظ المذكور.

(4) حديث نبوي شريف لم يخرجه أصحاب السنن، وقد أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه، بسنده إلى أبي الدرداء: 389/7، وهو عند العسكري في الأمثال: 52/1 وفي: الكافي الشافي: 157 وعند علي القاري في الأسرار المرفوعة: 155، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة: 294/2 - 295 والسخاوي في المقاصد الحسنة: 147، والعجلوني في كشف الخفاء: 290/1 رقم: 926، وينظر أيضا في النوافح العطرة رقم: 72.

(5) أورده بهذا اللفظ في الكشف: 303/1 رقم: 966، وقريبا منه عند أحمد في المسند: 395/4، =

ومنْها: (الغِنَى غِنَى النَّفْس)(1).

ومنْها: (فضلُ العلمِ خَيْرٌ منْ فَضلِ الزَّادِ)(2).

ومنْها: (الأعْمالُ بالنِّياتِ ولِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى)(3).

---

=

411.

وأخرجه البخاري بما يوافق معناه في الصحيح، كتاب «وجوب الزكاة»، باب «على كل مسلم صدقة، فمن لم يجد فليعمل بالمعروف»: 1904/4 رقم: 6022، وهو أيضا في كتاب «الأدب»، باب «كل معروف صدقة»: 1904/4 رقم: 6021 وكذا في الأدب المفرد: 35، 47، ومسلم في الصحيح بسنده إلى سعيد بن أبي بردة عن أبيه بلفظ: (يمسك عن الشر فإنها صدقة)، كتاب «الزكاة»، باب «بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف»: 699/2 رقم: 1008.

(1) هو جزء من حديث شريف أوله: (ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس).
أخرجه البخاري في صحيحه بسنده إلى أبي هريرة، كتاب «الدعوات»، باب «الغنى غنى النفس»: 2025/4 رقم: 6446، ومسلم في الصحيح بالسند نفسه، كتاب «الزكاة»، باب «ليس الغنى عن كثرة العرض»: 726/2 رقم: 1051 وابن ماجة في السنن بالسند نفسه كتاب «الزهد»، باب «القناعة»: 1386/2 رقم: 4137 والترمذي في الجامع بالسند نفسه، كتاب «الزهد»، باب «ما جاء أن الغنى غنى النفس»: 506/4 - 507 رقم: 2373، وأحمد في مواضع من مسنده بالسند نفسه: 390/2، 438، 539، 540، وينظر في المقاصد الحسنة: 161 رقم: 680.

(2) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والذي في المصادر الميسرة: (فضل العلم خير من فضل العبادة، وخير دينكم الورع).
أخرجه الطبراني في الأوسط بسنده إلى حذيفة بن اليمان: 569/4 رقم: 3972، والحاكم في المستدرك: 93/1، وأورده في الترغيب: 93/1، 560/2، 294 وعزاه للبزار، وانظره في المجمع عند الهيثمي: 120/1، وفي فيض القدير: 430/4 وفي الجامع الصغير رقم: 4090: وإسناده حسن.

(3) حديث مشهور، أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، كتاب «بدء الوحي»، باب «كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم» بلفظ: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى): 21/1 رقم: 1 وفي كتاب «النكاح»، باب «من هاجر أو عمل» بلفظ: (العمل بالنية، وإنما لامرئ ما نوى): 1633/3 رقم: 5070، وفي كتاب «الإيمان والنذور»، باب «النية في الأيمان» بلفظ: (إنما الأعمال بالنية وإنما لامرئ ما نوى): 2088/4 رقم: 6689، وفي كتاب: «الحيل»، باب «في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى» بلفظ: (يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية وإنما لامرئ ما نوى): 2175/4 رقم: 6953، وفي كتاب: «الإيمان»، باب «ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى»: 42/1 رقم: 41. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب «الجهاد»،

=

ومنْها: (الْحياءُ خَيرٌ كُلُّهُ)[1].

ومنْها: (الْيَمينُ الفَاجِرَةُ تَدَعُ الدِّيارَ بَلاَقِعَ)[2].

ومنْها: (الْخَيْلُ مَعْقُودٌ في نَوَاصِيهَا الخَيْرُ)[3].

ومنْها: (عِدَةُ المُو[مِنِ دَيْنٌ وعِدَةُ الكَافِرِ][4] كَالأخْذِ بالْيَدِ)[5].

ومنْها: (السَّعيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ)[6].

=

باب «إنما الأعمال بالنية»: 1515/3 رقم: 1907 والترمذي في الجامع، كتاب «فضائل الجهاد»، باب «ما جاء فيمن يقاتل رياء»: 153/4 رقم: 1646 والنسائي في السنن، كتاب «الطهارة»: باب «النية في الوضوء»: 58/1 - 59 وابن ماجة في السنن، كتاب «الزهد»، باب «النية»: 1413/2 رقم: 4227 وفيها جميعا بسنده إلى عمر بن الخطاب. وانظره أيضا في إحكام الأحكام لابن دقيق العيد كتاب «الطهارة»: 1007/1.

(1) أخرجه البخاري بسنده إلى عمران بن حصين في الأدب المفرد باب «الحياء»: 190، ومسلم في صحيحه بالسند نفسه، كتاب «الإيمان» باب «عدد شعب الإيمان»: 64/1 رقم: 61، وأبو داود في السنن، كتاب «الأدب»، باب «في الحياء»: 667/2 رقم: 4796، وأحمد في مواضع من مسنده: 426/4، 436، 440. والهيثمي في المجمع: 91/1 - 92 وفيها جميعا بالسند المتقدم.

(2) جزء من حديث شريف أوله: (ليس شيء أُطيعَ اللهُ فيه أعجلَ ثوابا من صلة الرحم، وليس شيء أعجل عقابا من البغي وقطيعة الرحم، واليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع).
أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب «الإيمان»، باب «ما جاء في اليمين الغموس»: 35/10، وفي شعب الإيمان رقم: 4842، والطبراني في المعجم الأوسط باختلاف في اللفظ: 155/1/2، وانظره في الترغيب: 622/2 ومجمع الزوائد: 179/4.

(3) تقدم تخريج الحديث.

(4) زيادة اقتضاها السياق من مصادر الحديث.

(5) أورده الديلمي في الفردوس بسنده إلى علي: 44/3، وذكره المناوي في فيض القدير: 308/4 رقم: 5404، والكنوز: 94 وقال: فيه دارم بن قبيصة، قال الذهبي: لا يعرف. وأخرجه البخاري في الأدب المفرد موقوفا: 53، وينظر في جامع الأحاديث للسيوطي: 163/6 رقم: 4079، وهو في كنز العمال: 6870 وفي النوافح العطرة: رقم: 1061. وبلفظ: (العدة دين) في المعجم الأوسط مرفوعا: 308/4. وفي المجمع: 166/5.

(6) طرف من حديث شريف أوله: (الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد...).
أخرجه مسلم في صحيحه بسنده إلى ابن مسعود، كتاب «القدر»، باب «كيفية الخلق للآدمي في بطن أمه»: 2037/4 رقم: 2645، وابن ماجة في مقدمة سننه بالسند المتقدم، باب «اجتناب البدع والجدل»: 18/1، وينظر عند العجلوني في الكشف: 452/1 رقم: 1475.

ومنْها: (إنَّ مَنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً، وإنَّ منَ البَيَانِ سِحْراً)[1].

ومنْها: (الصِّحَّةُ والفَراغُ مَغْبونٌ فيهِما كَثيرٌ منَ النَّاسِ)[2].

ومنْها: (عَفْوُ المُلوكِ بَقاءٌ لِلْمُلْكِ)[3].

ومنْها: (ارْحَمْ مَنْ فِي الأرْضِ يَرْحَمْكَ مَنْ فِي السَّماءِ)[4]

(1) أخرجه مالك في الموطأ بسنده إلى ابن عمر، كتاب «الكلام»، باب «ما يكره من الكلام بغير ذكر الله»: 855، وأخرج البخاري طرفه الثاني في صحيحه بالسند المتقدم، كتاب «النكاح»، باب «الخُطبة»: 1656/3 رقم: 5146، وأخرج مسلم طرفه الثاني أيضا في صحيحه بسنده إلى عمار، كتاب «الجمعة»، باب تخفيف الصلاة والخُطبة»: 594/2 رقم: 869.
وأخرج الترمذي طرفه الثاني في السنن بسنده إلى الأول، كتاب «البر والصلة»، باب «ما جاء في إن من البيان سحرا»: 329/4 رقم: 2028، وأخرج أبو داود طرفه الأول في السنن بسنده إلى أبي بن كعب، كتاب «الأدب»، باب «ما جاء في الشعر»: 721/2 رقم: 5010، وأخرجه تاما بتقديم وتأخير بسنده إلى ابن عباس قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فجعل يتكلم بكلام، فقال رسول الله ﷺ: (إن من البيان سحرا وإن من الشعر حكما): 721/2 رقم: 5011 وفي الحديث رقم: 5012 زيادة في وسطه، وأحمد في المسند: 269/1 - 303 وأخرج البخاري طرفه الأول في الأدب المفرد بسنده إلى ابن عباس، باب «من الشعر حكمة»: 172، وأخرجه بسند آخر إلى أبي بلفظ: (من الشعر حكمة)، باب «الشعر حسن كحسن الكلام ومنه قبيح»: 173، وأخرجه تاما بالسند الأول، باب «من قال إن من البيان سحرا»: 174 وهي رواية أبي داود نفسها والحاكم في المستدرك: 613/3، والبيهقي في السنن الكبرى: 237/10، وأبو نعيم في الحلية: 224/3. والهيثمي في المجمع: 22/8، 91.

(2) أخرجه البخاري بألفاظ متقاربة في صحيحه، ولفظه: (نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس، الصحة والفراغ) كتاب «الرقاق»، باب «ما جاء في الرقاق وأن لا عيش إلا عيش الآخرة».
وأخرجه الترمذي في الجامع، كتاب «الزهد»، باب «الصحة والفراغ نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس»: 477/4 رقم: 2304، وابن ماجة في السنن، كتاب «الزهد»، باب «الحكمة»: 1396/2 رقم: 4170، وأحمد في مسنده: 258/1، 344، والدارمي في السنن، كتاب «الرقاق»: 370/3، والحاكم في المستدرك: 306/4 (وفيها جميعا بسنده إلى ابن عباس).

(3) أورده في الكنز وعزاه للرافعي عن علي من حديث مرفوع بلفظ: (عفو الملوك أبقى للملك) رقم: 14788، وفي كنوز الحقائق للمناوي: 94 وتمييز الطيب من الخبيث للشيباني: 107 وهو في النوافح: 1080.

(4) هذا حديث مشهور مسلسل بالأولية، يقول فيه كل راو «حدثني فلان»، وهو أول حديث سمعته ممن قال إلي ما قبل رسول الله ﷺ بحلقتين، فإنه انقطع فيه التسلسل، ولفظه: (الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء)، وكان علماء الحديث =

ومنْها: (اِسْتَعِينُوا علَى حَوائِجِكُمْ بِالكِتْمانِ)[1]

ومنْها: (الْمَكْرُ والخَديعَةُ فِي النَّارِ)[2].

ومنْها: (الْمَرْءُ معَ مَنْ أَحَبَّ ولَهُ مَا اكْتَسَبَ)[3].

---

=

المتأخرون يفتتحون إجازاتهم لطلبتهم بهذا الحديث الشريف.

والحديث رواه الطبراني في الكبير بسنده إلى عبدالله: 356/2، ورواه أيضا في الأوسط: 227/2 وفي الصغير: 187/8، وأورده الهيثمي في المجمع، وزاد نسبته لأبي يعلى.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد باختلاف في اللفظ، باب «ارحم من في الأرض»: 56، والترمذي في الجامع بسنده إلى أسامة بن زيد، كتاب «الجنائز»، باب «في البكاء على الميت»: 2506/1 رقم: 1588، وأبو داود في السنن بسنده إلى ابن عمر بلفظ (الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء) كتاب «الأدب»، باب «في الرحمة»: 703/2 رقم: 4941، والبيهقي في السنن الكبرى: 41/9، والحاكم في المستدرك: 248/4، وينظر عند الخطيب البغدادي في التاريخ: 260/3، 438، وفي المناهل السلسة في الاحاديث المسلسلة: محمد الأيوبي: 6 - 11، فقد أورده من عدة طرق وتكلم عليه، وينظر أيضا في العجالة في الأحاديث المسلسلة لشيخ ياسين المكي: 9 - 11.

(1) وتمامه: (فإن كل ذي نعمة محسود).
أخرجه بهذا اللفظ أبو نعيم في الحلية: بسنده إلى معاذ بن جبل وثمامة: 215/5، وأخرجه أيضا بلفظ: (استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان): 96/6 وبهذه الصيغة أخرجه الطبراني في الأوسط: 226/3، والخطيب في تاريخ بغداد: 56/8 - 57، وينظر الحديث عند العقيلي في الضعفاء الكبير: 109/2، وابن حجر في لسان الميزان: 107/3، وفي المجمع: 195/8 وفي كنز العمال: 16800. وهو في موسوعة أطراف الحديث: 508/1 وقد عزاه للسهمي.

(2) طرف من حديث شريف أوله: (من غشنا فليس منا، والمكر والخديعة في النار):
أخرجه ابن حبان في الصحيح بسنده إلى ابن مسعود: 326/2 والطبراني في الكبير: 138/10، والحاكم في المستدرك بسنده إلى أنس وبزيادة: (والخيانة في النار) وسكت عنه: 607/4، وأورده الصنعاني في المصنف: 234/9 والهيثمي في المجمع: 102/1 وعزاه للبزار، وقال: «فيه عبيد الله بن أبي حميد: أجمعوا على ضعفه».

(3) أخرج البخاري طرفه الأول في صحيحه بسنده إلى عبدالله، كتاب «الأدب»، باب «علامة الحب في الله عز وجل»: 1943/4 رقم: 6168، 169،وبسنده إلى ابن أبي الجعد في الكتاب نفسه والباب، رقم: 170، وأخرجه مسلم في صحيحه بالسند الأول، كتاب «البر والصلة»، باب «المرء مع من أحب»: 2034/4 رقم: 2640، والترمذي في الجامع بسنده إلى أنس، كتاب «الزهد»، باب «المرء مع من أحب»: 514/4 رقم: 2386، وبسنده إلى صفوان بن عسال في الباب نفسه، رقم: 1387، وأحمد في المسند بلفظ: (العبد مع من أحب): 79/1، 187، والبيهقي في
=

ومِنْها: (مَن قُتِل دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شهيدٌ)[1].

ومنْها: (المُسْتَشَارُ بِالْخِيارِ وَإنْ تَكلَّمَ فَهُوَ مُؤْتَمَنٌ)[2].

ومنْها: (لاَ يَحِلُّ لِلمُؤمِنِ أنْ يَهْجُرَ أخاهُ فَوْقَ ثَلاثِ لَيالٍ)[3].

---

= الشعب: 524/7 قرم: 11210 والطبراني في الصغير: 58/1، 130/2، والدارقطني في السنن: 132/1، وابن عبدالبر في الاستذكار: 40375/27.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه بسنده إلى ابن عمر، كتاب «المظالم»، باب «من قاتل دون ماله»: 744/2 رقم: 2480، ومسلم في الصحيح بالسند السابق، كتاب «الإيمان»، باب «فيمن قتل دون ماله فهو شهيد»: 21/4 رقم: 1418، 1419، وأبو داود في السنن بسنده إلى سعيد بن زيد، كتاب «السنة»، باب «في قتال اللصوص»: 660/2 رقم: 4772، والنسائي في السنن، كتاب «التحريم»، باب: 22، وابن ماجة في السنن بسنده إلى ابن زيد أيضا، كتاب «الحدود»، باب «من قتل دون ماله فهو شهيد»: 861/2 رقم: 2580، وأحمد في المسند: 79/1، 187، والطبراني في الكبير: 353/1 - 354 والحاكم في المستدرك: 639/3 وهو في صحيفة همام بن منبه: 136.

(2) أخرج نحوه البخاري في الأدب المفرد بلفظ (إن المستشار مؤتمن)، باب «المستشار مؤتمن»: 40، وأخرجه الترمذي في الجامع بسنده إلى أبي هريرة، كتاب «الأدب»، باب «إن المستشار مؤتمن»: 115/5 رقم: 2822، وقال: حديث حسن، وأخرجه بسنده إلى أم سلمة في الباب نفسه رقم: 2883، وأبو داود في السنن بسنده إلى أبي هريرة أيضا، كتاب «الأدب»، باب «في المشورة»: 755/2 رقم: 5128، وبلفظ: (إن المستشار مؤتمن) في كتاب «الزهد»، باب: (39 المعجم): 505/4 رقم: 2369، والنسائي في السنن، كتاب «البيوع»، باب «وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما»: 247/4 - 248 وابن ماجة في السنن بسنده إلى أبي هريرة أيضا، كتاب «الأدب»، باب «المستشار مؤتمن»: 1223/2 رقم: 3745، وبسنده إلى ابن مسعود في الباب نفسه رقم: 3746، وقال في الزوائد: إسناد ابن مسعود صحيح، رجاله ثقات: 1293/2 وأحمد في المسند: 278/5، وابن حجر في العلل المتناهية: 746/2.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه بسنده إلى ابن الزبير في مواضع، بلفظ: (لا يحل لمسلم...)، كتاب «الأدب» باب، «الهجرة» 1917/4، 1918 رقم: 6073، 6074، 6075، 6076، وبسنده إلى أبي أيوب رضي الله عنه في كتاب «الاستئذان»، باب «السلام للمعرفة وغير المعرفة»: 1963/4 رقم: 6237، وبالسند نفسه والباب وبلفظ: (لا يحل لرجل...) رقم: 6077، ومسلم في صحيحه بسنده إلى ابن عمر وبلفظ: (لا يحل للمؤمن...)، كتاب «البر والصلة»، باب «تحريم التحاسد والتباغض والتدابر»: 1983/4 رقم: 2561، وبسنده إلى أبي أيوب في الباب نفسه وبلفظ: (لايحل لمسلم...) رقم: 2559، 2560، وأخرجه الترمذي في الجامع بالسند نفسه =

ومنْها: (النَّدَمُ تَوْبَةٌ)(1).

ومنْها: (الدَّالُّ علَى الخَيْرِ كَفاعِلِهِ)(2).

ومنْها: (الْوَلَدُ لِلْفِراشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ)(3).

=

وباللفظ، كتاب «البر والصلة»، باب «كراهية الهجر للمسلم»: 288/4، 289 رقم: 1932، وأبو داود في السنن بسنده إلى أنس وباللفظ، كتاب «البر والصلة»، باب «كراهية الهجر للمسلم»: 288/4، 289 رقم: 1932، وأبو داود في السنن بسنده إلى أنس وباللفظ السابق، كتاب «الأدب»، باب «فيمن يهجر أخاه المسلم»: 690/2 رقم: 4910، 4911، وبلفظ: (لا يحل لمؤمن أن يهجر مؤمنا...): 696/2 رقم: 4912، وأحمد في المسند: 176/1، 110/3، 20/4.

وأخرجه مالك في الموطأ باب «ما جاء في المهاجرة» بلفظ (لا يحل لمسلم أن يهاجر أخاه فوق ثلاث ليال): 791 رقم: 13، 14، وينظر أيضا عند ابن الأثير في المثل السائر (بلفظه الوارد): 144/1.

(1) وتمامه: (والتائب من الذنب كمن لا ذنب له) أخرجه ابن ماجة في السنن بسنده إلى أبي عبيدة عن أبيه، كتاب «الزهد»، باب «ذكر التوبة»: 1420/2 رقم: 4252، وأحمد في المسند: 376/1/1 - 423، والحاكم في المستدرك: 243/4، والبيهقي في السنن الكبرى: 154/10، وفي الشعب: 434/5 رقم: 7173 - 7174، وباختلاف: 382/5 والطبراني في الأوسط وبسنده إلى جابر: 103/1، 172/8، وإلى عبدالله بن مسعود: 409/7 وإلى عبدالله: 403/6 وابن عبدالبر في التمهيد: 45/4، وهو في الكنز أيضا: 10301.

(2) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب «الدال على الخير»: 38، وأخرج مسلم نحوه في صحيحه بسنده إلى ابن مسعود، وبلفظ: (من دل على خير فله مثل أجر فاعله) كتاب «الإمارة»، باب «فضل إعانة الغازي»: 1506/3 رقم: 1893، والترمذي في الجامع بسنده إلى أنس وبلفظ مسلم في الصحيح، كتاب «العلم»، باب «الدال على الخير كفاعله»: 40/5 رقم: 2670، وبسنده إلى أبي مسعود الأنصاري في الباب نفسه وبلفظ: (من دل عل بخير فله مثل أجر فاعله) رقم: 2671، وأبو داود في السنن بالسند المتقدم، كتاب «الأدب»، باب «في الدال على الخير»: 755/2 رقم 5129، وأحمد في المسند: 109/4، والطبراني في الكبير: 230/6، والأوسط: 196/3، وأبو حنيفة في المسند: 481/1، وهو في تاريخ ابن عساكر: 185/12 وفي الاستذكار: 20326/14، وأورده في المجمع: 166/1.

(3) أخرجه مالك في الموطأ كتاب «الأقضية»، باب «القضاء بإلحاق الولد بأبيه»: 646، 647، والبخاري في صحيحه بسنده إلى عائشة رضي الله عنها، كتاب «الفرائض»، باب «الولد للفراش حرة كانت أو أمة»: 2109/4 رقم: 6749، وفي كتاب «الأحكام»، باب «من قضي له بحق أخيه فلا يأخذه»: 2245/4، 2246 رقم: 7182، وفي كتاب «الوصايا»، باب «قول الموصي لوصيه: تعاهدْ ولدي...»: 843/2 رقم: 2745، وفي كتاب «البيوع»، باب «تفسير المشبَّهات»: 611/2، =

ومنْها: (كُلُّ مَعْروفٍ[1] صَدَقةٌ[2])[3].

ومنْها: (لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ)[4].

=

612 رقم: 253، وبسنده إلى أبي هريرة بلفظ: (الولد لصاحب الفراش): 2109/4 رقم: 6750. وأخرجه مسلم في صحيحه بسنده إلى عائشة مرة، وإلى الزهري أخرى، كتاب «الرضاع»، باب «الولد للفراش وتوقي الشبهات»: 1080/2 - 1081 رقم: 1457، وبسنده إلى أبي هريرة في الباب نفسه رقم: 1558، والترمذي في الجامع بسنده إلى أبي هريرة أيضا، كتاب «الرضاع»، باب «ما جاء أن الولد للفراش»: 463/3 رقم: 1157، وبسنده للباهلي في كتاب «الوصايا»، باب «لا وصية لوارث»: 377/4 رقم: 2120، وبسنده إلى عمرو بن خارجة في الباب نفسه: 2121، وأبو داود في السنن بسنده إلى عائشة، كتاب «الطلاق»، باب «الولد للفراش»: 692/1 رقم: 2273، وبسنده إلى عمرو ابن شعيب عن أبيه في الباب نفسه رقم: 2274، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب «الطلاق» باب «إلحاق الولد بالفراش إذا لم ينفه صاحب الفراش»: 180/6 - 181 وفي الكبرى: 413/7، وابن ماجة في السنن بسنده إلى أبي هريرة، كتاب «النكاح»، باب «الولد للفراش»: 647/1 رقم: 206، وبسنده إلى الباهلي في الباب نفسه رقم: 2007، وأحمد في المسند: 59/1، 65، 186/4، والدارمي في السنن: 152/2، والصنعاني في مصنفه: 149/4، 99/7، 149، 214، 442، 443، 48/9 وهو عند الزمخشري في الفائق: 260/2.

(1) في المخطوط: «معروفة». تصحيف.

(2) أي: ما عرف فيه رضا الله فثوابه كثواب الصدقة.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه بسنده إلى جابر بن عباس، كتاب «الأدب»، باب «كل معروف صدقة»: 1904/4 رقم: 6021، ومسلم في صحيحه بسنده إلى ابن أبي شيبة، كتاب «الزكاة»، باب «بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف»: 697/2 رقم: 1005، والترمذي في الجامع بسنده إلى جابر، كتاب «البر والصلة» باب «ما جاء في طلاقة الوجه وحسن البشرة»: 306/4 رقم: 1970، وأبو داود في السنن بسنده إلى حذيفة، كتاب «الأدب» باب «في المعونة للمسلم»: 705/2 رقم: 4947، وأحمد في المسند: 344/3، 360، 307/4، والطبراني في المعجم الكبير: 320/8 والصغير: 30/1، وهو عند ابن عبدالبر في التمهيد: 93/3. والاستذكار: 20662/14، 30208/21.

(4) أخرجه أبو داود في السنن بسنده إلى أبي هريرة، كتاب «الأدب»، باب «في شكر المعروف»: 671/2 رقم: 4811، وأخرجه الترمذي في الجامع بالسند نفسه ولفظه: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)، وقال: حسن صحيح، كتاب «البر والصلة»، باب «الشكر لمن أحسن إليك»: 299/4 رقم: 1954، وأحمد في مسنده بلفظ: (من لم يشكر الناس لم...): 258/2، 295، 32/3، 74، 4/ 278، والطبراني في الكبير: 162/1، 408/2، والبيهقي في السنن الكبرى: 180/6. وهو في

=

ومنْها: (لاَ يأتِي الضَّلالَةَ إلاَّ ضَالٌّ)[1].

ومنْها: (مَطْلُ[2] الغَنِيّ ظُلْمٌ)[3].

ومنْها: (السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذابِ)[4].

---

صحيفة همام بن منبه: 241.

(1) أظنه: (لا يأوي الضلالة إلا ضال)، كذا أورده المناوي في كنوزه: 182 وعزاه للإمام مسلم، ولم أقف عليه فيه.

والحديث عند أبي داود في سننه بسنده إلى جرير بلفظ: (لا يأوي الضالة إلا ضال)، كتاب «اللقطة»، باب «التعريف باللقطة»: 537/2 رقم: 1720، وأحمد في مسنده: 360/4، 362.

وأخرجه مسلم بسنده إلى زيد الجهني، بلفظ: (من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها)، كتاب «اللقطة»، باب «في لقطة الحاج»: 1351/3 رقم: 1725، وأحمد في مسنده أيضا: 117/4، وعند ابن ماجة بسنده إلى المنذر بن جرير عن والده بلفظ: (لا يؤوي الضلالة إلا ضال)، كتاب «اللقطة»، باب «ضالة الإبل والبقر والغنم»: 876/2 رقم: 2503.

(2) المطل: منع قضاء دين استُحق أداؤه، وصاحبه: «اللَّيَّانُ»: انظر النعم السوابغ: 39.

(3) أخرجه مالك في الموطأ بسنده إلى أبي هريرة وبزيادة: (وإذا أُتبع أحدُكم على مليء فليتْبَعْ) كتاب «البيوع»، باب «جامع الدين والحول»: 585 رقم: 87، والبخاري في صحيحه بالسند نفسه، كتاب «الاستقراض»، باب «مطل الغني ظلم»: 2715/2 رقم: 2400، وفي كتاب: «الحوالات»، باب «في الحوالة»: 675/2 رقم: 2287، وفي الكتاب نفسه، باب «إذا أحال على ملي فليس له رد»: 2675/2 رقم: 2288، ومسلم في صحيحه بالسند نفسه، كتاب «المساقاة»، باب «تحريم مطل الغني»: 1197/3 رقم: 1564، والترمذي في الجامع بالسند نفسه، كتاب «البيوع»، باب «ما جاء في مطل الغني أنه ظلم»: 600/3 رقم: 1308، وبسنده إلى ابن عمر في الباب نفسه، رقم: 1309، وأبو داود في السنن بالسند الأول، كتاب «البيوع»، باب «في المطل»: 267/2، رقم: 3345، والنسائي في السنن: 317/7، وابن ماجة في السنن بسنده إلى ابن عمر، كتاب «الصدقات»، باب «الحوالة»: 803/2 رقم: 2404، وبسنده إلى أبي هريرة في الباب نفسه وبلفظ: (الظلم مطل الغني) رقم: 2404، وأحمد في المسند: 71/2، 245.

(4) أخرجه مالك في الموطأ بسنده إلى أبي هريرة مرفوعا، كتاب «الاستئذان»، باب «ما يؤمر به من العمل في السفر»: 848، والبخاري في صحيحه بالسند نفسه، كتاب «العمرة»، باب «السفر قطعة من العذاب»: 531/1 رقم: 1804، وفي كتاب «الجهاد والسير»، باب «السرعة في السير»: 922/2 رقم: 3001، وفي كتاب «الأطعمة»، باب «ذكر الطعام»: 1745/4 رقم: 5428، وتمام الحديث: (... يمنع أحدكم طعامه وشرابه ونومه، فإذا قضى نهمته فليعجل إلى أهله).

وأخرجه مسلم في الجامع بالسند المتقدم، كتاب «الإمارة» باب «السفر قطعة من العذاب واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله بعد قضاء شغله»: 1526/3 رقم: 1927، وابن ماجة في

ومنْها: (الْمؤمِنونَ عِندَ شُروطِهِمْ إلاَّ شَرْطاً أَحَلَّ حَراماً أَوْ حَرَّمَ حَلالاً)[1].

ومنْها: قال صلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ: (النّاسُ مَعادِنُ، خِيارُهُمْ في الجاهِليَّةِ خِيارُهُمْ[2] في الإسْلامِ إذا فَقِهُوا)[3]. بِكَسْرِ القافِ[4]: انظر القَسْطَلانِيَّ[5] عَلَى الصَّحيحِ[6].

=

السنن بالسند المتقدم، كتاب «المناسك»، باب «الخروج إلى الحج»: 962/2 رقم: 2882، وأحمد في المسند: 236/2، 45، والدارمي في السنن: 286/2، والطبراني في الصغير: 210/1.

(1) أخرج البخاري نصفه الأول في صحيحه بلفظ: (المسلمون عند شروطهم)، كتاب «الإجارة»، باب «أجر السمسرة»: 670/2 رقم: 2274، وأخرجه الترمذي في الجامع بسنده إلى كثير عن أبيه عن جده، كتاب «الأحكام»، باب «ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس»: 634/3 رقم: 1352، وقال: حسن صحيح، وأخرج أبو داود طرفه الأول في السنن بسنده إلى سليمان بن داود بلفظ: (المسلمون على شروطهم)، كتاب «الأقضية»، باب «في الصلح»: 328/2 رقم: 3594، وابن ماجة في السنن بسنده إلى أنس، كتاب «الأحكام»، باب «الصلح»: 788/2 رقم: 2354، والحاكم في المستدرك: 49/2.

(2) في المخطوط: (خياركم) يبدو أنه تصحيف من سهو الناسخ، والتصويب من مصادر الحديث.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه بسنده إلى أبي هريرة، كتاب «أحاديث الأنبياء»، باب «قول الله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾»: 1046/2 رقم: 3383، وفي كتاب «المناقب»، باب «ما يُنهى عن دعوى الجاهلية»: 1088/3 رقم: 3493، وباب «علامات النبوة في الإسلام»: 1109/3 رقم: 3588، وأخرجه مسلم في الصحيح بالسند السابق، كتاب «البر والصلة»، باب «الأرواح جنود مجندة»: 2031/4 - 2032 رقم: 2638 (مكرر بزيادة)، وأخرج طرفه الأخير أيضا بالسند نفسه كتاب «الفضائل» باب «من فضائل يوسف عليه السلام»: 1846/4 رقم: 2378.

(4) فقِهوا: أي علموا، وكل علم بشيء فهو فقه، ثم اختُص به علم الشريعة فقيل لكل عالم بها فقيها، فإذا قيل فقُه بضم القاف فمعناه: صار فقيها: انظر تفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي: 154.

(5) هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبدالملك بن أحمد بن محمد بن الحسين بن علي القسطلاني القاهري الشافعي (851هـ - 923هـ) ويكنى أبا العباس، وهو صاحب إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ولطائف الإشارات بفنون القراءات، واللآلئ السنية في المقدمة الجزرية في التجويد، ومقدمة شرح البخاري، والمواهب اللدنية بالمنح المحمدية.

ترجمته في الضوء اللامع: 103/2 - 104 رقم: 313، والكواكب السائرة: 126/1 - 127.

(6) يقصد كتابه الموسوم بإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري المطبوع المتداول في طبعتين، الأولى ببولاق على هامشها شرح النووي على مسلم في عشرة مجلدات، والثانية مستقلة في =

ومنْها: (الرجُلُ أحَقُّ بصدرِ مَجلِسهِ وصَدرِ دابَّتِهِ)[1].

ومنْها: (جُبلتِ النّفوسُ على حُبِّ مَنْ أحسنَ إليها وبَغْضِ مَن أساءَ إليها)[2].

ومنْها: (التَّائِبُ مِن ذَنبه كَمن لا ذنبَ له)[3].

ومنْها: (ما نَقَصَ مالٌ من صدقةٍ)[4].

---

=

خمسة عشر مجلدا.

(1) هذا حديث شريف مركب من شقي حديثين مختلفين:
أخرج البخاري طرفه الثاني في صحيحه بلفظ: (صاحب الدابة أحق بصدر الدابة إلا أن يأذَن له)، كتاب «اللباس»، باب «حمل صاحب الدابة غيره بين يديه»: 1889/4، وأخرج أبو داود طرفه الثاني أيضا في السنن بسنده إلى أنس، كتاب «الجهاد»، باب «رب الدابة أحق بصدرها»: 33/2 رقم: 2572، وفي كتاب «الأدب» باب «إذا قام من مجلسه ثم رجع» بسنده إلى أبي هريرة، بلفظ (إذا قام الرجل من مجلس ثم رجع إليه فهو أحق به): 680/2 وأخرج الترمذي في الجامع بسنده إلى أبي بردة، كتاب «أدب»، باب «ما جاء أن الرجل أحق بصدر دابته»: 92/5 رقم: 2773، وقال حديث حسن غريب من هذا الوجه، وبسنده إلى حذيفة في الكتاب نفسه بلفظ: (الرجل أحق بمجلسه، وإن خرج لحاجته ثم عاد فهو أحق بمجلسه): 83/5 رقم: 2751، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وأخرجه أحمد بما يقارب معناه في المسند بسنده إلى أبي هريرة بلفظ: (إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع فهو أحق به): 483/2، والحاكم في المستدرك: 272/4، والبيهقي في السنن الكبرى: 150/6، وفي الصغير: 553/2.

(2) أورده الزبيدي في إتحاف السادة المتقين بهذا اللفظ: 174/6، وبلفظ: (جبلت القلوب...) وعند أبي نعيم في الحلية بسنده إلى ابن مسعود: 121/4، والبيهقي في شعب الإيمان بلفظ: (جبلت القلوب..): 371/1 رقم: 466 والهيثمي في المجمع: 61/8 والخطيب في تاريخ بغداد: 277/4، والشهاب في مسنده وحاشيته: 350/1 وصاحب الكنز رقم 44102. وانظره في المقاصد الحسنة: 184 رقم: 365.

(3) تقدم تخريج الحديث، ص: 422 هامش (رقم 1).

(4) طرف من حديث شريف أخرجه الترمذي في الجامع بسنده إلى أبي كبشة الأنماري بلفظ: (ثلاثة أقسم عليهن وأحدثهن حديثا فاحفظوه، قال: ما نقص مال عبد من صدقة...)، كتاب «الزهد»، باب "ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر": 487/4 رقم: 2325. وأخرج نحوه مسلم في صحيحه بسنده إلى أبي هريرة بلفظ: (ما نقصت صدقة من مال)، كتاب «البر والصلة»، باب "استحباب العفو والتواضع": 2001/4 رقم: 2588، وأحمد في المسند: 235/2، 386، والبيهقي في السنن الكبرى: 235/10، والطبراني في الصغير: 54/1، وأورده في الكنز: رقم: 16135. وأورده الهيثمي في المجمع: 105/3.

ومنْها: (اِتَّقوا النَّارَ ولو بِشِقّ تَمرةٍ[1])[2].

ومنْها: (أهلُ المعْروفِ في الدُّنيا أهلُ المعروفِ في الآخرةِ)[3].

ومنْها: (الْجنَّةُ تَحتَ ظلالِ السُّيوفِ)[4].

---

(1) في المخطوط: "ثمرة" بالمثلثة تصحيف.

(2) طرف من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، وتمامه: (فإن لم تجد فبكلمة طيبة)، كتاب «الأدب»، باب "طيب الكلام": 1904/4 رقم: 6023، وضمن حديث طويل في كتاب «المناقب»، باب «علامة النبوة في الإسلام»: 1110/3 رقم: 3596، وفي كتاب «الرقاق»، باب «من نوقش الحساب عذب»: 2048/4 رقم: 6540، وباب «صفة الجنة والنار»: 2053/4 رقم: 6563، وأخرجه مسلم في صحيحه بسنده إلى عدي بن حاتم، كتاب «الزكاة»، باب «الحث على الصدقة ولو بشق تمرة»: 704/2 رقم: 67، 68، وبسنده إلى ابن جرير رقم: 1017، والترمذي في الجامع بالسند المتقدم وبلفظ: (من استطاع منكم أن يقي وجهه حر النار ولو بشق تمرة فليفعل)، كتاب «صفة القيامة»، باب «في القيامة»: 528/4، رقم: 2415، والنسائي في السنن كتاب «الزكاة »، باب «القليل في الصدقة»: 75/5 وابن ماجة في السنن بالسند المتقدم وبلفظ: (فمن استطاع منكم أن يتقي النار ولو بشق تمرة فليفعل)، المقدمة، باب «فيما أنكرت الجهمية»: 66/1 رقم: 185، وبما يشبه معناه في كتاب «الزكاة»، باب «فضل الصدقة»: 590/1 رقم: 1842، والدارمي في السنن، كتاب «الزكاة»، باب: 24، وأحمد في المسند: 388/1، 446، 256/4، والبيهقي في السنن الصغير: 336/1/2 رقم: 1280، وأورده الهيثمي في المجمع: 105/3 وهو عند الزمخشري في الفائق: 211/2.

(3) أخرجه الطبراني في الأوسط بسنده إلى أبي هريرة وبزيادة في أوله: 135/1، 490/5 وإلى أم سلمة: 51/7، وإلى ابن عباس: 203/10، والحاكم في المستدرك إلى علي رضي الله عنه: 321/4، ورواه أحمد في المسند: 21/3، وأبو نعيم في الحلية: 319/9، وهو في الأدب المفرد بزيادة: (إن أهل...) في أوله: 34 - 35، وابن الجوزي في العلل: 506/2 وأورده الهيثمي في المجمع: 362/7، وزاد نسبته للبزار وللطبراني في الأوسط عن أبي هريرة: 135/1، 490/5، وعن أم سلمة: 51/7. وعن ابن عباس: 203/10، وذكره ابن الجوزي في العلل:506/2.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه بسنده إلى ابن أبي أوفى بلفظ: (اعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف)، كتاب «الجهاد»، باب «الجنة تحت بارقة السيوف»: 872/2، رقم: 2818، ومسلم في صحيحه بالسند السابق، كتاب «الجهاد»، باب «كراهة تمني لقاء العدو والأمر بالصبر عند اللقاء»: 1363/3، رقم: 1742، والترمذي في الجامع بسنده إلى الأشعري، كتاب «فضائل الجهاد»، باب ما «ذكر أن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف»: 159/4 رقم: 1659، وأبو داود في السنن بالسند الأول، كتاب «الجهاد»، باب «كراهية تمني لقاء العدو»: 47/2، رقم: 2631، وأحمد في المسند: 354/4، وشرحه ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام، كتاب «الجهاد»: =

ومنْها: (رأسُ الحِكْمَةِ مَعرفَةُ اللهِ)[1].

ومنْها: (الدُّنْيا سِجْنُ المُؤمِنِ وَجَنَّةُ الكافِرِ)[2].

ومنْها: (الدُّعاءُ سِلاحُ المُؤمِنِ)[3].

ومنْها: (مَا أملَقَ تَاجِرٌ صَدوقٌ)[4].

---

= 223/4 - 224، وجاء فيه قوله: (من باب المبالغة والمجاز الحسن، فيجوز أن يكون من مجاز التشبيه مع حذف المضاف، فإن ظل الشيء لما كان لازما له، جعل ثواب الجنة واستحقاقها لازما لذلك كما يلزم الظل" وقد درج اللسان العربي على إطلاق ظل الشيء على الشيء نفسه.

(1) لم أقف عليه في الأصول، وقد أورده في إتحاف السادة المتقين: 448/8، والكنز: 5873، والكشف: 352/1، 507، وهو ضعيف الإسناد، وفي الأمثال للعسكري: 222/1، وهو عند النسائي بلفظ: (رأس الحكمة مخافة الله)، وهو المشهور، عزاه إليه المناوي في الكنوز: 78، وهو في شعب الإيمان: 470/1 - 471 رقم: 741 - 743 - 744 ومسند الشهاب: 100/1، رقم: 116. وفي أسنى المطالب: 109، وبلفظ: (رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس) في الأوسط للطبراني: 51/7 - 52، وكذا في تاريخ ابن عساكر: 9/26.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه بسنده إلى أبي هريرة، كتاب «الزهد والرقائق»: 2272/4، رقم: 2956، والترمذي في الجامع بالسند السابق، كتاب «الزهد»، باب «الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر»: 486/4 - 487 رقم: 2324، وابن ماجة في السنن بالسند نفسه، كتاب «الزهد»، باب «مثل الدنيا»: 1378/2 رقم: 4113، وأحمد في المسند: 197/2، 323، والطبراني في الكبير: 236/6، والأوسط: 376/3، 66/10 وهمام بن منبه في صحيفته: 136 والحاكم في المستدرك 601/3، وابن حجر في المطالب العالية: 173/3 وهو عند الزمخشري في الفائق: 139/2. وهو في تاريخ ابن عساكر: 191/3، 265/4، 215/18، 138/21.

(3) طرف من حديث شريف تمامه: (... وعماد الدين ونور السماوات والأرض):
أخرجه الحاكم في المستدرك: 492/1، وهو في مسند الشهاب: 116/1، رقم: 143، وأورده الهيثمي في المجمع: 147/10، وعزاه لأبي يعلى، وابن حجر في المطالب العالية: 226/3 وزاد نسبته لأحمد بن منيع، ولابن عدي في الضعفاء الكبير: 186/6، والكشف: 403/1.

(4) طرف من حديث ابن عباس، بلفظ: (يا معشر قريش لا يسلبنكم المال على التجارة فإن الرزق عشرون بابا تسعة عشر منها للتاجر وباب واحد للصانع، وما أملق تاجر صدوق إلا تاجر حلاف مهين):287/5: حديث رقم8205.
في الفردوس بمأثور الخطاب لأبي شجاع الديلمي (ت509)، دار الكتب العلمية بيروت 1986، ط1، تح السعيد بن بسيوني زغلول. وينظر ما يقاربه في المعنى في الأوسط للطبراني بلفظ: (التاجر الصدوق الأمين مع الشهداء: 192/8.

ومنْها: (خَيْرُ الأمُورِ أوْسَطُها)(1).

ومنْها: (إذا أتاكُمُ الزَّائِرُ فأكْرِمُوهُ)(2).

ومنْها: (رأسُ الإيمانِ الصَّبْرُ والسَّمَاحَةُ)(3).

ومنْها: (مَا هَلَكَ امْرُ[ؤٌ](4) عَنْ مَشُورَةٍ)(5).

ومنْها: (مَا عالَ(6) مَنِ اقْتَصَدَ)(7).

---

(1) وهو بلفظ: (أوساطها) في السنن الكبرى للبيهقي: 273/3 وفي الشعب: 261/5 رقم: 6601، والشفا للقاضي عياض: 175/1 وتفسير القرطبي: 154/2، 343/5، 276/6، ومناهل الصفا: 12 وكشف الخفا: 165/1 وأورده المناوي في الكنوز بلفظ: (خير الأمور عوازمها): 72.

(2) أورده في الكنز رقم: 25485 وعزاه للخرائطي في مكارم الأخلاق، وأخرجه ابن ماجة في السنن بسنده إلى ابن عمر بلفظ: (إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه)، كتاب «الأدب» باب «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه»: 2223/2، رقم: 3712، والحاكم في المستدرك: 292/4 وقال: صحيح الإسناد، والبيهقي في السنن الكبرى: 168/8، ولم يخرجاه بهذه السياقة، وسكت عليه الذهبي، وأخرجه الطبراني في الأوسط بسنده إلى جرير بن عبدالله البجلي: 125/6، 158/7، وبسنده إلى أبي هريرة 198/6، وبسنده إلى ابن عباس: 270/6، وأبو نعيم في الحلية: 205/6، وهو عند ابن حجر في لسان الميزان: 2684/2، والزمخشري في الفائق: 271/3.

(3) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد أورده الديلمي في الفردوس بما يشبه معناه: (الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد)، بسنده إلى ابن مسعود: 415/2، وهو في الكنز: 65014، وزاد نسبته للبيهقي في الشعب عن علي مرفوعا: 242/6 رقم: 8014، 122/7 رقم: 9711 - 9712، وأخرج نحوه أحمد في المسند، بسنده إلى عمرو بن عنبسة قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: (الحديث) وفيه: (ما الإيمان؟ قال: (الصبر والسماحة)، وأورده الهيثمي في المجمع بسنده إلى جابر وباللفظ السابق وعزاه لأبي يعلى: 59/1.

(4) زيادة اقتضاها سياق الحديث الشريف.

(5) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب بسنده إلى سهل بن سعد الساعدي بلفظ: (ما شقي عبد قط بمشورة، وما سعد باستغناء برأي)، يقول الله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾، وفي سنده سلمان بن عمرو وهو كذاب: انظر المسند: 6/2 رقم: 773، وفي الكشف بلفظ: (ما سعد أحد برأيه، ولا شقي عن مشورة): 185/2، رقم: 2205.

(6) في المخطوط: "عان" تصحيف.

(7) رواه أحمد في المسند بسنده إلى ابن مسعود: 447/1، والطبراني في الكبير: 108/10 - 109، والأوسط: 44/6، وفي أسانيدهم إبراهيم بن مسلم الهجري، وهو ضعيف، وله شاهد من حديث ابن عباس بلفظ: (ما عال مقتصد قط). رواه في الكبير والأوسط، ورجاله وثقوا، وانظره في =

ومنْها: (مَا هَلَكَ امْرؤٌ عَرَفَ نفْسَهُ)[1].

ومنْها: (ما قَلَّ وكَفى خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ وَ[أَ][2]لْهَى)[3].

ومنْها: (مَنْ أَثْنى [52/أ] [فَقَدْ شَكَرَ، وَمَنْ كَتَمَ][4] فَقَدْ كَفَرَ)[5].

ومنْها: (شَرُّ العَمَى عَمَى القَلْبِ)[6].

ومنْها: (الكَذِبُ مُجانِبٌ للإيمانِ)[7].

---

= الفتح الرباني: 18/19، وأخرجه أبو الفيد في الأمثال: 85، والبيهقي في شعب الإيمان: والقضاعي في مسند الشهاب: 5/2 رقم: 769.

(1) رواه القاضي عياض في الشفا بلفظ: (ما هلك امرؤ عرف قدره)، وقال السيوطي في مناهل الصفا: "ابن السمعاني في تاريخه من حديث علي بسند من لا يعرف حاله": 49.

(2) زيادة من مصادر الحديث.

(3) طرف من حديث شريف لفظه تاما: (ما طلعت شمس قط إلا بعث بجنبها ملكان يناديان يسمعان أهل الأرض إلا الثقلين: يا أيها الناس هلموا إلى ربكم، ما قل وكفى خير مما كثر وألهى): أخرجه أحمد في المسند: 197/5، والقضاعي في مسند الشهاب: 255/2، رقم: 1261، 1262، 1263، وأخرجه الحاكم في المستدرك: 445/2، وأبو نعيم في الحلية: 226/1، وأورده الهيثمي في المجمع رقم: 16124 وزاد نسبته للطبراني في المعجم الكبير: 262/8 - 263 والطيالسي في المسند: 859. وابن عبدالبر في الاستذكار: 10783/8.

(4) زيادة اقتضاها سياق الحديث.

(5) جزء من حديث شريف، أخرجه الترمذي في الجامع بسنده إلى جابر وبلفظ: (من أُعطي عطاءً فوجد فليَجز به، ومن لم يجد فليُثن، فإن من أثنى فقد شكرَ، ومن كتم فقد كفر، ومن تحلى بما لم يعطه كان كلابس ثوبي زور)، وقال حسن غريب، كتاب «البر والصلة»، باب «ما جاء في المتشبع بما لم يُعْطَهُ»: 332/4 - 333، رقم: 2034. والجزء الأخير من هذا الحديث في صحيح مسلم مفردا: 1681/3، رقم: 2129، 2130.وأبو داود في السنن بسنده إلى جابر أيضا وبلفظ (... فليُثن به، فمن أثنى به فقد شكره ومن كتمه فقد كفره)، كتاب «الأدب» باب «في شكر المعروف»: 671/2، رقم: 4 والبيهقي في السنن الكبرى: 182/6. والطبراني في الكبير بلفظ: (من أولى معروفا فليذكره، فمن ذكره فقد شكره، ومن كتمه فقد كفره): 115/1.

(6) أخرجه البيهقي في الشعب بلفظ: (ليس الأعمى من عمي بصره، الأعمى من عميت بصيرته): 226/4 - 207 رقم: 4804 - 4805 وأورده السيوطي في الدر المنثور بما يقارب لفظه: 62/6، والديلمي في الفردوس بلفظ: (ليس العمى من يعمى بصره ولكن العمى من يعمى بصيرته): 403/3.

(7) هذا حديث موقوف على أبي بكر الصديق بلفظ: (... مجانب الإيمان)، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: 206/4 - 207 رقم: 4804 - 4815 وأخرجه أحمد في المسند: 5/1، وأورده =

ومنْها: (شَرُّ النَّدامَةِ [ندامةُ][1] يَوْمِ القِيامَةِ)[2].

ومنْها: (الْمُؤمِنُونَ هَيْنونَ[3] [لَيْنُونَ][4])[5].

ومنْها: (أقيلوا عَثْرةَ الكِرَامِ)[6].

ومنْها: (اِنْتِظَارُ الفَرَجِ بالصَّبْرِ عِبادَةٌ)[7].

---

=

السيوطي في الدر المنثور: 295/3، وابن حجر في الفتح: 508/10، والديلمي في الفردوس والمناوي في كنوز الحقائق: 112، وعزاه للبيهقي في الشعب.

(1) زيادة من المصادر المتقدمة ومن الدر المنثور للسيوطي: 62/6.

(2) أورده السيوطي في المصدر السابق: 225/2 بلفظ: (شر الندامة ندامة يوم القيامة).

(3) في المخطوط: «المؤمن هنوٌ هينون». تحريف.

و«هيْنٌ ليْنٌ» مخففة كهيّن وليّن، وكميّت وميْت: الإملاء المختصر للخشني: 125/3. ومعنى «هينون لينون»: لا يعرفون الخشونة، ومنه قول الكميت: (منسرح)

هَيْنونَ ليْنونَ في بيوتهمُ سِنْخُ التُّقى والفضائِلِ والرُّتبِ

عيون الأخبار: 3281، واللسان (هـ ي ن): 394/3.

(4) الزيادة اقتضاها سياق الحديث.

(5) طرف من حديث تمامه: (المؤمن كالجمل الأنف إن قدته انقاد وإن أنخته أناخ) كذا في السنن لابن ماجة: 16/1، وعند أحمد في المسند: 126/4 والحاكم في المستدرك: 96/1، وأورده في الكنز: 693 وعزاه للبيهقي في الشعب وفي المشكاة بسنده إلى مكحول: 5086، وإسناده حسن. وانظر الحديث في المجازات النبوية: 231 وفي الكشف بسنده إلى أبي هريرة بلفظ: (المؤمن هينٌ لينٌ ينقاد بشعرة): 291/2. والكنز: 690، والحديث من شواهد كتب البلاغة أيضا.

(6) ورد بلفظ (أقيلوا الكرام عثراتهم): أخرجه الطبراني في الأوسط بسنده إلى عائشة وبزيادة: (إلا الحدود): 362/6، وأبو داود في السنن، كتاب «الحدود» باب «في الحد يشفع فيه»: 538/2، رقم: 4375، وأورده في الكنز بزيادة في أوله وعزاه لابن عساكر رقم: 15057، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد بلفظ: (أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم): 68، وفي مسند أحمد بزيادة: (إلا حدا من حدود الله): 181/6، والبيهقي في السنن الكبرى: 287/8، وابن حجر في الفتح: 88/12، والهيثمي في المجمع: 272/6، وأورده المناوي في كنوزه بلفظ: (أقيلوا ذوي الهنئات عثراتهم إلا الحدود): 26 تصحيف لا ريب فيه.

(7) أخرجه الترمذي في الجامع بسنده إلى عبدالله بلفظ: (... وأفضل العبادة انتظار الفرج) كتاب «الدعوات» باب «في انتظار الفرج وغير ذلك»: 528/5، رقم: 3571، وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب: 62/1، رقم: 46 - 47، وأورده في الجامع الكبير: 196/2 رقم: 4808 وعزاه

=

ومنْها: (كادَتِ الحَاجَةُ[1] أنْ تَكُونَ كُفْراً)[2].

ومنْها: (لَمْ يَبْقَ من[3] الدُّنْيا إلاَّ بَلاءٌ وفِتْنَةٌ)[4].

ومنْها: (ليس مِنَّا مَنْ غَشَّنا)[5].

ومنْها: (لاَ خَيْرَ في صُحْبَةِ مَن لاَ يَرى لك مِثْلَ[6] الَّذي يَرَى لِنَفْسِه)[7].

=

للقضاعي عن أبن عمر وعن ابن عباس، وأورده في الكنز رقم: 5407 وعزاه أيضا للقضاعي، وأورده الذهبي في الميزان: 256/3.

(1) في المخطوط: «العامة» تحريف.

(2) أخرجه الطبراني في الأوسط بسنده إلى أنس بلفظ: (كاد أحد يسبق القدر، وكادت الحاجة أن تكون كفرا): 34/5 - 35، رقم: 4056، وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب بسنده إلى أنس أيضا بلفظ: (كاد الفقر أن يكون كفرا): 553/8، 109، وأبو نعيم في الحلية: 53/3، وأورده ابن حجر في المطالب العالية بلفظ القضاعي: 5/3،وهو في الكنز: رقم: 16682، والمجمع: 78/8، والمقاصد: 311.

(3) في المخطوط: «في» تصحيف.

(4) أخرجه ابن حبان في الصحيح بسنده إلى معاوية، كتاب «الرقائق»، باب «الزهد والقناعة»: 39/2، رقم: 689، وابن ماجة في السنن بسنده إلى ابن جابر، كتاب «الفتن»، باب «شدة الزمان»: 1339/2، رقم: 4035 (وقال البصيري في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات)، وهو في الكشف: 221/1 - 268، رقم: 340.

(5) طرف من حديث شريف أخرجه مسلم في الصحيح بسنده إلى أبي هريرة بلفظ: (من غشنا فليس منا)، كتاب «الإيمان» باب «قول النبي ﷺ: (من غشنا فليس منا)»: 99/1، رقم: 101، والترمذي في الجامع بالسند نفسه وبلفظ: (من غش فليس منا)، كتاب «البيوع»، باب «ما جاء في كراهية الغش في البيوع»: 606/3، رقم: 1395، وأبو داود في السنن بسنده إلى ابن عمر بلفظ: (ليس منا من غش)، كتاب «البيوع»، باب «في النهي عن الغش»: 294/2، رقم: 3452، وابن ماجة في السنن بسنده إلى أبي الحمراء وبلفظ: (ومن غشنا فليس منا) كتاب «التجارات»، باب «النهي عن الغش»: 749/2، رقم: 2225، وبسنده إلى أبي هريرة بلفظ: (ليس منا من غش)، وفي الباب نفسه: 2224، وأحمد في المسند: 50/2، 242، 366/3، وانظره عند الزمخشري في الفائق: 437/2.

(6) في المخطوط (مثل معين الذي) بزيادة لفظ: «معين» فاقتضى السياق حذفه من حيث لا يؤدي فائدة.

(7) أخرجه القاضي عياض في الشفا: 174/1، وأورده في الكنز بسنده إلى سهل بن سعد: 24824 وعزاه لابن حبان في روضة العقلاء، والمناوي في الكنوز: 178 وفي الكشف بزيادة: (من الخير...) بعد (لا يرى لك....): 2514/1، وعده صاحب مختصر المقاصد موضوعا: 215.

=

ومنْها: ((إنَّ الدُّنيا])[1] حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ[2] وإنَّ اللهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ[3] فيها فَناظِرٌ كَيْفَ تَعْمَلُونَ)[4].

=

وفي تمييز الطيب من الخبيث: 152 وبلفظ: (لا خير لك في صحبة من لا يرى لك مثل ما ترى له): 193.

(1) زيادة من مصادر الحديث إذ بدونها يتعمى الحديث الشريف.

(2) في المخطوط «نظره» تصحيف.

(3) في المخطوط: «مستعملكم» تصحيف، والصواب ما أثبتناه من الأصول.

(4) أخرجه مسلم في الصحيح بسنده إلى أبي سعيد الخدري، بزيادة: (واتقوا الدنيا واتقوا النساء)، كتاب «الرقاق»، باب «أكثر أهل الجنة الفقراء، وأكثر أهل النار النساء. وبيان الفتنة بالنساء»: 2038/4، رقم: 2742، والترمذي في الجامع بسنده إلى أبي سعيد أيضا، كتاب «الفتن»، باب «ما أخبر النبي أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة: 419/4، وابن ماجة في السنن بالسند السابق، كتاب «الفتن»، باب «فتنة النساء»: 1325/2، رقم: 4000، وأحمد في المسند: 21/3، 364/6، والطبراني في المعجم الكبير: 340/19، 350، وأبو نعيم في الحلية: 64/2، وابن حجر في المطالب العالية: 206/3 وأورده الهيثمي في المجمع: 246/10، وصاحب الكنز 6075، والمنذري في الترغيب: 162/4.

# [ما يشبه السرقات الشعرية]

# [1 الاقتباس]

## قوله:

ومِمَّا يُشبهُ السَّرقاتِ الشعريةَ الاقْتِباسُ والتَّضْمينُ والعَقْدُ والحَلُّ والتَّلْميحُ.

فالاِقتباسُ تَضْمينُ الكلامِ شيئاً مِنَ القُرآنِ أوِ الحديثِ معَ عدَمِ الإشعار بكونهِ منها[1].

## شرح:

فالاِقْتِباسُ[2] إمَّا في النَّظْمِ أو في النثْرِ. وكلٌّ منهُما إمَّا أن يَتَضمَّنَ قرآناً أو حديثاً. فهوَ أربعةُ أنواعٍ:

### الأول:

كقوله:[3] [سريع]

---

(1) الحد في التلخيص: 422، والمختصر: 509/4 - 510 (بإدماج وتصرف).

ولعل ضمير: «منها» يعود على السرقات الشعرية، وإلا فاللفظ هو: «منهما» أي: من القرآن والحديث، والمقصود كون الكلام غير مشعر أنه من القرآن والحديث كما يقال: «قال سبحانه»، «قال عليه السلام».

(2) يرى في مواهب الفتاح أنه «أخذ من اقتباس نور المصباح من نور القبس، وهو الشهاب، لأنه القرآن والحديث أصل الأنوار العلمية»: 510/4.

(3) القائل أبو القاسم بن الحسن الكاتبي.

والبيتان له من شواهد كتب البلاغة كالعقود: 211/2 والمعاهد: 109/2/4، ودون نسبة في الكشاف: 388/4، 472، والإيضاح: 138/6، والمختصر والعروس: 511/4.

والاقتباس هنا من القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾: يوسف/ 18 - 83 وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ آل عمران/ 173.

إنْ كُـنْـتَ أزمَعْـتَ[1] علَـى هَجْـرِنَا[2] مِـنْ غَيـرِ مَـا جُـرْمٍ[3] فَـصَبْرٌ جَمِـيلْ[4]
وإنْ تَـبَدَّلْتَ بِـنَا غَيْـرَنا فَحَـسْبُنا اللهُ ونِعـمَ الوَكِـيلْ

**الثاني:**

كقوله[5]: [رمل]

قَـالَ لِـي إنَّ رَقيبِـي سَـيِّءُ الخُلْـقِ فَـدارِهْ
قُلْـتُ دَعْنِـي وَجْهُـكَ الجَـنَّةُ حُفَّـتْ بِالمَكَـارِهْ[6]

**الثالث:**

كقول الحريري[7]:

---

(1) أزمعت: ثبتَ على الأمر وأجمعت.

(2) في المخطوط: «هجرتنا» تصحيف.

(3) الجرم: الذنب.

(4) الصبر الجميل: الذي لا شكوى فيه، كما أن الصفح الجميل هو الذي لا عتب فيه، والهجر الجميل هو الذي لا غيبة فيه.

(5) القائل هو الصاحب ابن عباد، واسمه إسماعيل بن العباس بن عباد بن أحمد بن إدريس الطالقان. وهو أول من سمي بالصاحب من الوزراء لأنه صحب مؤيد الدولة من الصبا، ثم سمي به كل من ولي الوزارة بعده (تـ 385هـ).
ترجمته في اليتيمة: 188/3، 235، ووفيات ابن خلكان: 206/1، والمعاهد: 111/2/4.
والبيتان من شواهد كتب البلاغة كالإيضاح: 139/2 ورفع الحجب: 70/2 والعقود: 212/2 والمعاهد: 110/2/4 والنفحات: 243.
والاقتباس من الحديث الشريف: (حُفَّتِ الجنَّةُ بالمكارهِ وحُفَتِ النارُ بالشهَواتِ): أخرجه مسلم في صحيحه بسنده إلى أنس، كتاب «الجنة وصفة نعيمها وأهلها»، باب «حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات»: 2174/4 رقم: 2822، والترمذي في الجامع بالسند السابق، كتاب «صفة الجنة»، باب «حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات»: 598/4 رقم: 2559، 2560، وأبو داود في السنن بسنده إلى أبي هريرة بلفظ: (ثم حفها بالمكاره) كتاب «السنة» باب «في خلق الجنة والنار»: 650/2، رقم: 4744 والكنز: 6805 والبداية والنهاية: 13/12 والكشف: 348/1، وانظره عند الزمخشري في الفائق: 352/1 وهو أيضا في المقاصد: 191.

(6) في المخطوط: «البالمكارم» تحريف.

(7) شرح مقامات الحريري، المقامة الثانية «الحلوانية»: 57/1/1، وفيها: «فلم يكن» بإثبات النون. والقول أيضا في الإيضاح: 137/6 والتلخيص: 422 والمختصر: 510/4.

=

«فَلَمْ يَكُ إلاَّ كَلَمْحِ البَصَرِ أوْ هُوَ أقربُ، حتَّى أنْشَدَ فَأغْرَب»[1]

**الرابع:**

كقوله[2] أيضا:

«قُلْنا شَاهَتِ الوُجُوهُ[3]، وقَبُحَ اللُّكَعُ[4]، ومَنْ يَرْجُوه» وقَولُنا معَ عدمِ الإشعارِ بكونهِ منهُما ممَّا اقترنَ بمَا يدُلُّ علَى أنَّهُ منهُما كقولِنا: قالَ اللهُ تعالَى»، أوْ: «قالَ النبيُّ عليه السلامُ»، أوْ: «جاءَ[5] في القرآنِ»، أوْ: «جاءَ في الحديث» أوْ نحو ذلكَ.

## قوله:

ورُبَّما نُقِلَ اللفظُ المُقتَبَسُ عَنْ مَعناهُ الأصليِّ أوْ غُيِّرَ تَغْييراً[6] يَسيراً للوزنِ أو

---

=

والاقتباس من القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿وما أمر الساعةِ إلا كلمحِ البصرِ أو هوَ أقربُ﴾ النحل/ 77.

(1) في المخطوط: «وأغرب». ومعناه: أتى بغريب.

(2) القائل هو الحريري أيضا: شرح مقاماته، «المقامة المغربية» السادسة عشرة: 24/2/3.

والقول أيضا من شواهد كتب البلاغة كالإيضاح: 139/6، والمختصر: 211/2، 215.

ونسب لعمر في هجرته في تاريخ الخلفاء للسيوطي: 91.

والاقتباس من قوله عليه السلام يوم حنين، وقد رمى الكفار بكف من حصباء: (شاهت الوجوه) وفيها نزل قوله تعالى: ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾ سورة الأنفال/ 17.

والحديث أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب «المغازي»، باب «قول الله تعالى (ويوم حنين)»: 1302/3، ومسلم في الصحيح، كتاب «الجهاد والسير»، باب «في غزوة حنين»: 1402/3 رقم: 1777، وأحمد في المسند: 303/1، والحاكم في المستدرك: 57/3 والطبراني في الكبير: 203/3، 7/ 298 – 299، وهو عند فاطمة الزهراء (ض) في مسندها: 233 وعند ابن عبدالبر في الدرر: 240 وكشف الخفاء: 14/2، وابن دريد الأزدي في المجتبى: 22 والسهيلي في الروض الأنف: 228/4.

(3) شاهت الوجوه: قَبُحت: تفسير غريب ما في الصحيحين: 144/1.

(4) اللُّكَعُ: بوزن (صَرَد)، هو اللئيم أو العبد أو الأحمق، فهو من ألفاظ الحريري. انظر شرح المقامات: 57/1/1، وفي المذكر والمؤنث للسجستاني: 233، وفيه:«يا لُكع» بضم اللام، ومؤنثه: «لَكاعِ» مبني على الكسر.

(5) في المخطوط (أو جاء أو جاء في) بتكرير: «أو جاء» فاقتضى المقام حذفها من حيث لا تؤدي فائدة.

(6) في المخطوط: «تمعيرا» تحريف.

غَيره[1].

## شرح:

[في الأوّل كقوله][2] [هزج]

[لَــئِنْ][3] أخْطَــأْتُ فـــي مَـــدْحِـ ـكَ مَـــا أخْطـــأتَ فـــي مَنْعـــي

لَقَـــدْ [أ][4] نْـــزَلْتُ حَاجَاتِـــي بِـــوَادٍ غَيْـــرِ ذِي زَرْعٍ[5]

وفي الثاني قولهُ[6]: [مخلع بسيط]

قَـدْ كَـانَ مَـا خِفْـتُ أنْ يَكُـونَا إنَّـــا إلَـــى اللهِ رَاجِعُـــونا[7]

وفي الآية: ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾[8].

---

(1) الحد في التلخيص: 423 والمختصر: 512/4 - 513 (بإدماج).

(2) زيادة اقتضاها التصنيف من المختصر. والقائل ابن الرومي: ديوانه: 1553/4 (تحقيق د. حسين نصار)، وفي الإيضاح: 139/6 والمختصر والعروس: 513/4 والإشارات: 316 والعقود: 212/2.

والبيتان منسوبان لإسماعيل القراطيسي في الفضل بن الربيع في ربيع الأبرار: 191/3، وفيه:

«... فـــي مـــد حـــك...»

وقد أضاف الزمخشري فيه بيتا ثالثا قبلهما هو:

ألا قـــل للـــذي لـــم يهـــده الله إلـــى نفعـــي

وهما دون عزو في التلخيص: 423 ومواهب الفتاح: 513/4.

والاقتباس من قوله تعالى: ﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ ﴾ إبراهيم/ 37.

(3) زيادة من مصادر البيت المتقدمة.

(4) زيادة من مصادر البيت المتقدمة.

(5) أي: واد لا ماء فيه ولا نبات، فنقله إلى جناب لا خير فيه ولا نفع.

(6) القائل أبو تمام، ديوانه: 677/4، والبيت فيه خال عن لفظ: «قد»، وهو بلفظ: «الذي» مكان: «ما».

والبيت معزو إلى بعض المغاربة في الإشارات: 316 والإيضاح: 136/6 والمختصر والمواهب والعروس: 514/4 وهو دون عزو في التلخيص: 424.

(7) في المخطوط: «راجعون»بدون الألف المتولدة عن الإشباع.

(8) البقرة/ 156.

وهذا أيضا من الاقتباس، غير أن السبكي رفضه وقال:

«في تسمية هذا اقتباسا نظر، لأن هذا اللفظ ليس في الأصل من القرآن، والورع اجتناب ذلك كله، وأن ينزه عن مثله كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم لاسيما إذا أخذ شيء من =

## [التضمين]

## قوله:

و«التَّضمينُ»: هُوَ أنْ يُضَمَّنَ الشِّعرُ شَيْئاً مِن شِعرِ الغَيرِ مَعَ التَّنْبِيهِ عَليهِ إنْ لَمْ يَكنْ مَشْهوراً عندَ البُلَغَاءِ. وأَحْسَنُهُ مَا زادَ[1] علَى الأصلِ بِنُكْتَةٍ. وَلاَ يَضُرُّ تَغْيِيرٌ يَسيرٌ لِيَدخلَ في معْنَى شِعْرِهِ. ورُبَّما سُمِيَّ تَضْمِينُ البَيْتِ فَما زَادَ[2]: «استعانَةً» وتَضمينُ المِصْراعِ فَما دُونَهُ: «إيداعاً»[3] و«رَفْواً»[4].

## شرح:

اِعلَمْ وفقَنا اللهُ وإياكَ أنَّ الشُّهرةَ تختلفُ بحسَبِ الأماكِنِ والأزمِنَةِ. فرُبَّما اشتَهَرَ عِنْدَ بُلَغاءِ قُطْرٍ أو زَمانٍ مَا لَمْ يشتهرْ [52/ب] عندَ غيرهِمْ.

فالمُعتَبَرُ الاشتهارُ عندَ بُلغاءِ ذلكَ الوقْتِ والمكانِ، وإنَّما اشتُرِطَ في التَّضْمينِ التَّنبيهُ، أو الشُّهرةُ لتُميِّز بذلكَ، على الأخذِ والسَّرقَةِ[5]. وأحسنُ التَّضمينِ ما زَادَ على الأصلِ بِنُكْتَةٍ كالتَّوْريةِ والتَّشبيهِ في قوله[6]: [طويل]

---

= القرآن الكريم وجعل بيتا أو مصراعا، فإن من الإساءة ما لا يناسب المتيقن» عروس الأفراح: 514/4.

(1) في المخطوط: «دار» تحريف.

(2) نفسه.

(3) في المخطوط: «إبداعا» تصحيف.

(4) الحد في التلخيص: 424 - 426 والمختصر: 513/4 - 514 (بإدماج وبعض تصرف).

(5) «السرقة»: من شعر الغير.

(6) القائل هو عبدالعظيم بن عبدالواحد بن ظافر المعروف بابن أبي الأصبع المصري، صاحب التحبير (ت 654هـ).

والبيتان له في تحرير التحبير: 382 (وهما في قصيدة من أربعة أبيات)، وهما في الإيضاح: 143/6 وعروس الأفراح: 517/4 - 518.

وهما لبعض المشارقة في رفع الحجب المستورة: 98/1.

ودون عزو في الإشارات: 318 والتلخيص: 425 والتبيان للطيبي: 415 والعقود: 217/2 والمعاهد: 154/2/4 والمختصر والمواهب: 418/4.

والبيتان في الغزل ضمنهما المصراعين الأخيرين اللذين يمثلان مطلع قصيدة للمتنبي في مدح =

إذا الـوَهْمُ أبْـدى لـي لَماهـا[1] وثَغْـرَهَا تَذَكَّـــرْتُ مَـــا بـــيْنَ العُـــذَيْبِ وبـــارِقِ
ويُذْكِرُنِـــي مِـــنْ قَـــدِّها[2] ومَدامِعـــي مَجَـــرَّ[3] عَواليـــنَا[4] ومَجْـــرى الـــسَّوابقِ[5]

فإنَّ قوله:

«تَذَكّـرتُ مـا بـين العـذيبِ وبـارقٍ مَجَـرَّ عَواليـنا ومَجْـرى الـسّوابقِ»:

مطلع قصيدة لأبي الطيب[6] و«العُذَيْبُ وبَارِقٌ»: موضِعانِ[7] مَعْرُوفانِ[8].

وَ«مَجْرى»[9]: بَدَل من: «ما بيْنَ».

والمعنى أنهُم كانوا نُزولاً بينَ هذَيْنِ الموْضِعيْنِ، وكانُوا يَجُرُّونَ الرماحَ عند مُطاردَةِ الفُرسانِ، ويُسابِقونَ بالخيلِ[10]. فأرادَ المُضَمِّنُ بالعُذَيبِ وبارقٍ معناهُما البَعيدَ. لِذا[11] جُعلَ «العُذيبُ» تصْغيراً لـ «عَذْبٍ». وعَنى به شفَةَ الحَبيبِ، وبِـ«بارقٍ» ثغرَهُ الشبيهَ بالبَرْقِ. وبما بينهما «ريقَهُ». وشَبَّهَ تبختُرَ قَدِّهِ بتمايُلِ الرُّمحِ، وجريَانَ دمعِه بجَريانِ الخيلِ السوابقِ، فزادَ على أبي الطيبِ بهذهِ التَّوريَةِ والتّشبيهِ[12].

---

=

سيف الدولة. وقد علق ابن أبي الأصبع على ذلك بقوله: «وإن أُخذ نصفُ بيت لغيري فابتدأ به، وثنى عليه تتمة البيت لا غير، فذلك (تمليط)، وإن بُني عليه كل ما يخطر له من أبيات لتمام غرضه، فذلك (توطيد)» التحبير: 382.

(1) في المخطوط: «لموها» تصحيف.

(2) في المخطوط: «مدها» تصحيف.

(3) انتصب «مجرَّ» على أنه مفعول ثان لـ «يذكرني»، وفاعله ضمير يعود إلى «الوهم»: المختصر: 518/4.

(4) العوالي: الرماح.

(5) السوابق: الخيل.

(6) ديوانه (البرقوقي): 60/2/3.

(7) في المخطوط: «موضوعان" تحريف.

(8) هما معروفان بظاهر الكوفة وهذا هو المعنى القريب. انظر شرح الديوان (البرقوقي): 60/2/3.

(9) في المختصر: 519/4 «مجر: بدل منه». والظاهر أنهما معا بدل من: «ما بين»، لأن الثاني «مجرى» معطوف على الأول «مجر».

(10) في المختصر: 519/4 بلفظ «على الخيل».

(11) في المخطوط: «إذا » تحريف، لأن اللام في معرض تعليل.

(12) المصدر نفسه (بتصرف).

واعلمْ أنهُ لاَ يضرُّ التغييرُ اليَسيرُ لِما قُصدَ تَضمينُه ليُدْخَلَ في مَعنَى شعريِّ المُضَمَّنِ، كقولِ بعضِهِمْ[1]، متهكِّماً، في يَهوديِّ به داءُ الثَّعْلَبِ[2]: [وافر]

أقــولُ لِمعْــشَرٍ[3] غَلَطُــوا[4] وغَــضُّوا[5] مِــنَ الــشَّيْخِ الرَّشــيدِ وأنْكَــروهُ

هُــوَ ابــنُ جَــلاَ وطَــلاَّعُ الثَّــنايَا متَــى يَـضَعُ العِمامَـةَ تعـرفوُهُ[6]

فالبيت لسحيم بن وثيل[7]. وأصله[8]: [وافر]

أنــا ابــنُ جَــلا وطَــلاَّعُ الثَّــنايَا مَتَــى أضــعِ العِمامــةَ تعرفونــي

ورُبَّما سُمِّيَ تضمينُ البيتِ فما زاد[9]: «استِعانةً»، وتضمينُ المِصراعِ فما دونَهُ.

---

(1) القائل هو ضياء الدين موسى بن ملهم الكاتب في هجاء اليهودي الرشيد عمر الفُوي، وكان أقرع أجلع (بأسنان بارزة).
والبيتان له في تحرير التحبير: 272 - 273 بلفظ: «من الشيخ» مكان: «عن» والإشارات: 318 - 319 وفي العقود: 217/2: «من».
وهما لبعض المغاربة في التلخيص بلفظ: «عن الشيخ» مكان «من...»: 425. ولبعض المتأخرين في الإيضاح: 143/6. ودون نسبة في رفع الحجب المستورة: 99/1 والمختصر والمواهب والعروس: 519/4 - 520.

(2) داء الثعلب: هو علة تصيب جلدة الرأس أو اللحية فيتناثر الشعر، أو يصيب مواضع منهما، ويسلم الجلد من التقرح. ويسمى بداء الثعلب تشبيها بالثعلب الذي يتساقط شعره في كل سنة. انظر: حديقة الأزهار للغساني: 417 وحاشية الدسوقي: 519/4 وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات لأحمد قدامة: 761.

(3) في المخطوط: «أقول لي» تحريف.
والمعشر هنا: جماعة من اليهود غلطوا في حق ذلك اليهودي حيث ذكروه على وجه التمليح بما يناسب ما كان يفتخر به عليهم، وإلا فهم لم يغلطوا في تبعيده واحتقاره: حاشية الدسوقي: 520/4.

(4) في المخطوط: «عاطو» تحريف.

(5) في المخطوط: «عضوا» تصحيف.

(6) في المخطوط: «تعرفه» تحريف.

(7) البيت لسحيم على طريقة المتكلم، غيَّره على طريقة الغيبة ليدخل في المقصود: وهو التهكم باليهودي، وأنه ابن شَعَر، أي صاحب شعَر جلا الرأس منه وانكشف عن الرأس، وأنه طلاع الثنايا: أي ركاب صعاب الأمور، وهي مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان. ومراده بالرشيد: الغوي، على وجه التهكم. ومتى وضع العمامة عن رأسه عرف داؤه ولا يغر افتخاره آنئذ.

(8) تقدمت ترجمة الشاعر وتخريج البيت في هذا البحث.

(9) أي: فما زاد على البيت.

«إيداعاً»[1] و«رَفْواً»، لأنَّ البيتَ الكاملَ مستقلٌ صالحٌ للإعانةِ بخلافِ المصراعِ فما دونَهُ، فهُوَ كالوَديعةِ وكالرُّقعَةِ للثَّوْبِ[2].

## [العقد]

## قوله:

و«العقدُ» أنْ يَنْظِمَ[3] نَثْراً مِنَ القُرآنِ أوْ غيْرِهِ علَى غير جهةِ الاِقتباسِ[4].

## شرح:

نظمُ النَّثرِ منْ غيرِ القُرآنِ والحَديثِ منَ «العَقدِ» علَى أيِّ طريقٍ كانَ، لا مَدْخلَ للاِقتباسِ فيه، كقولِ أبي العَتاهيَّةِ[5] [سريع]

مَا بالُ مَنْ أوَّلُهُ نُطْفَةٌ ... وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ؟[6]

فإنه عقدَ قولَ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ[7]: «وَمَا لابْنِ آدَمَ والفَخْرَ، وإنَّما أوَّلُهُ نُطْفَةٌ وآخِرُهُ جِيفةٌ».

و[8] نَظْمُ القُرآنِ والحديثِ[9] إنَّما يكونُ «عَقْداً» إذَا كانَ علَى غَيرِ طريقِ الاقْتباسِ

(1) «كأنه أودع شعره شيئا قليلا من شعر الغير» المختصر: 520/4.

(2) في المخطوط: «الرقعة كالثوب» تحريف يبدو أنه من سهو الناسخ، إذ المعنى أنه كالرفو للثوب، أي كالرقعة له. وليس المقصود تشبيها بالثوب. انظر المختصر والمواهب: 520/4 - 521.

(3) في المخطوط: «بنظم» تصحيف.

(4) الحد في التلخيص: 426 والمختصر: 521/4 (بإدماج).

(5) المستدرك على الديوان: 590 والبيت في ديوان المعاني: 195/1.

وهو من شواهد كتب البلاغة كالتحبير: 442 والإشارات: 319 والتلخيص: 426 والإيضاح: 145/6 والمختصر والمواهب: 522/4 والعقود: 220/2 والمعاهد: 182/2/4 والنفحات: 326.

(6) في المخطوط: «يعجز» تحريف.

(7) انظر نهج البلاغة: 726 (عن الأمثال للميداني: [454/2]).

والقول أيضا من شواهد كتب البلاغة كالتحبير: 442 والإشارات: 319 والإيضاح: 585/2 والمختصر: 522/4 والعقود: 220/2 والمعاهد: 82/2/4 والنفحات: 326.

(8) في المخطوط (وإنما نظم) بزيادة لفظ: «إنما» فاقتضى السياق حذفه من حيث لا يؤدي معنى.

(9) في المخطوط (والحديث فإنما) بزيادة: «ف» فاقتضى السياق حذفها من حيث لا تؤدي معنى.

بتغييرٍ كثيرٍ: أوْ بإشْعارٍ كقوله[1]: [وافر]

أنِلْنِـي[2] بالّـذي استَقْرَضْـتَ حَظّـاً[3] ... وأشْـهِدْ مَعْـشَراً قـدْ شـاهدُوهُ[53/أ]

فــإنَّ اللهَ خَــلاَّقُ[4] البَــرايَـا[5] ... عَـنَتْ[6] لِجَـلالِ هَيْبَـتِهِ[7] الْوُجُـوهُ

يَقُــولُ[8] إذَا تَدايَنْــتُمْ بِــدَيْنٍ ... إلَـى أجَـلٍ مُـسَمّىً فَاكْتُبُوهُ

وقَوْلِ الشّافعيّ رضيَ اللهُ عنه[9]: [خفيف]

---

(1) الأبيات معزوة إلى أبي القاسم الحسين بن الحسين الواساني الدمشقي أحد الفضلاء المجيدين في الهجاء في هامش تحقيق الإشارات: 319.
وهو دون عزو في الإيضاح: 144/6. والمختصر والمواهب والعروس والحاشية: 521/4 - 523.
وبعض شعر الشاعر وأخباره في اليتيمة دون الأبيات: 335/1 - 355.

(2) انلني: أعطني.

(3) في المختصر: «خطاء" تحريف فيه: 521/4.

(4) في المخطوط: «خالق» تصحيف.

(5) في المخطوط: «البرا» تصحيف.

(6) في المخطوط: «سلبيه» تحريف.

(7) نبه بلفظ: «يقول» على أنها من القرآن: مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي: 522/4.
وقد عقد قوله تعالى: ﴿ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ﴾ البقرة/ 282.

(8) عنت: خضعت.

(9) والبيتان لم أقف عليهما في ديوان الشافعي بتحقيق الأستاذ: محمد عبد المنعم خفاجي ولا في ما راجعه الدكتور محمد زهدي وعلق حواشيه.
وهما منسوبان إليه وبلفظ: "المشْبَهات" في التبيان للطيبي: 423 - 424، وفي أنوار الربيع: 298/6، والإيضاح: 144/6 والمعاهد: 186/2/4 والنفحات: 325، لكن السيوطي نسبهما إلى أبي الحسن الطاهر بن معوذ الإشبيلي وقال: " لا للإمام الشافعي على ما زعمه بعضهم" العقود: 219/2. وهما لمعوذ أيضا عند ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام: 9/1 - 10. في معرض بيان حديث (إنما الأعمال بالنيات) - وفي كتاب: منتهى الآمال في شرح حديث (إنما الأعمال): 46 للسيوطي، عزا نظمها لأبي الحسن طاهر بن مغرور الإشبيلي برواية:

عُمــدةُ الــدين عــندنا كلمــاتٌ أربــعٌ ... مــن كــلام خيــر البــريّه

اتــق الــشبهاتِ وازهــد ودعْ ... مــا لــيسَ يعنــيكَ واعملــنَّ بنــيَّهْ

فاتضح أن فساد الرواية وكسر البيت من المحقق.
والبيتان أوردهما ابن بشكوال في الصلة: 236/1، ترجمة أبي الحسن طاهر بن مُفَوَّز الإشبيلي (ت 484 هـ) رقم: 545، وقال: وله شعر حسن منه قوله:

عــدة الــدين عــندنا كلمــات ... أربــع مــن كــلام خيــر البــريه

=

عُمْدَةُ الخَيرِ عِندنَا كَلماتٌ أرْبعٌ قالَهُنَّ خَيرُ البريَّه
اتَّقِ الشُّبُهاتِ وازهَدْ ودَعْ ما لَيْسَ يَعنيكَ[1] واعمَلَنَّ[2] بِنِيَّهْ[3]

فعقَدَ قولهُ عليهِ السلامُ: (الْحَلالُ [بَيِّنٌ][4] والْحَرامُ بَيِّنُ وبينَهُما أمورٌ مُتَشابِهَاتٌ)[5].

---

=

اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنيه

فصحت نسبتهما لأبي الحسن طاهر بن مفوز بن أحمد بن مفوز المعافري الشاطبي تلميذ ابن عبد البر الحافظ الثبت الثقة، كان من أهل العلم مقدما في المعرفة والفهم، عني بالحديث العناية الكاملة، وشهر بحفظه وإتقانه.

ونسبهما ابن رجب الحنبلي أيضا إلى ابن مفوز. في جامع العلوم: 6.

وقال في الكشف: "نظمهما طاهر بن مفوز الإشبيلي، وقيل الإمام الشافعي" 12/1، فأصاب بالشق الأول من احتماله.

والملاحظ أن عزة العطار محقق الصلة في الهامش، ذكر أن رواية الأبيات عن النعمان بن بشير، وقال: جمع الإمام الشافعي أربعة أحاديث هي:" الحرام بين..." في قوله: "عمدة...". وكأن ابن بشير الصحابي لم يكن سابقا على الإمام الشافعي بما ينيف على القرنين، فوقع المحقق في وهم آخر،زد على هذا أنه لم يبين مرجعية ما ذهب إليه.

(1) في المخطوط: " بعينك" وهو تصحيف والتصويب من الأصول.

(2) في المخطوط: "واعلمن" وهو تحريف، والتصويب من الأصول، إذ به لا يستقيم المعنى وتظل رابعة العمد معلقة: (العمل بالنية).

(3) في المخطوط: "بينة" وهو تحريف.

(4) زيادة من مصادر الحديث.

(5) هذا الحديث "من أجمع الأحاديث للمعاني الكثيرة": المثل السائر: 110/2.

أخرجه البخاري في صحيحه بسنده إلى النعمان بن بشير، كتاب: "الإيمان"، باب "فضل من استبرأ لدينه" بلفظ: (الحلال بين والحرام بين وبينهما مُشبّهاتٌ): 14/1 رقم: 52، وبلفظ: الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مُشتبهةٌ)، كتاب "البيوع"، باب "الحلال بين والحرام بين وبينهما مُشّبهات" 611/2، رقم: 2051.

ومسلم في صحيحه بلفظ: (إن الحلال بين والحرام بين وبينهما مُشَبّهاتٌ) كتاب "المساقاة"، باب "أخذ الحلال وترك الشبهات": 1219/3، رقم: 1599، وابن ماجة في السنن بالسند نفسه وبلفظ: (الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات) كتاب "الفتن"، باب "الوقوف عند الشبهات": 1318/2. رقم: 3984. والبيهقي في السنن الكبرى: 24/5 وأحمد في المسند: 271/4 والدارمي في السنن: 245/2 والطبراني في الصغير: 1/ 19 وأورده في المجمع:

=

وقوله: (ازْهَدْ فِي الدُّنْيا يُحبَّكَ اللهُ)[1] وقوله: (منْ حُسْنِ[2] إسلامِ الْمرءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنيهِ[3] [و][4] قَولهُ: (إنَّما الأعمالُ بالنّياتِ)[5].

## [الحل]

## وقوله:

والحَلُّ أنْ يَنثُرَ منظوماً. وشَرطُ قَبولهِ كَوْنُ سَبْكِهِ مُخْتاراً لا يَتَقاصَرُ عَنْ سَبْكِ النَّظْمِ معَ كونِهِ حسَنَ المَوْقِعِ غيرَ قَلِقٍ[6].

---

=

213/10.73/4 وهو في التمهيد لابن عبد البر: 201/9 وإحكام الأحكام لابن دقيق العيد: 298/2 وفي تفسير القرطبي: 336/8.58/2، وانظره في الأربعين النووية بشرح الشرنوي: 26.

(1) طرف من حديث شريف تمامه: (وازهد فيما في أيدي الناس يحبوك).
أخرجه ابن ماجة في السنن: 4102، والحاكم في المستدرك: 313/4، والطبراني في الكبير: 193/6. وابن حجر في لسان الميزان: 829/1، والمنذري في الترغيب: 156/4، وأبو نعيم في الحلية: 36/7، والجراحي في الكشف: 117/1، رقم: 323، وهو عند ابن عساكر في التاريخ: 58/10، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين: 309/8، والعقيلي في الكبير: 11/2، والكامل في الضعفاء: 902/3 وابن عبد البر في التمهيد: 201/9، ورواه النووي في الأربعين بلفظ: (ازهد فيما عند الناس يحبك الناس) من حديث خالد بن عمر والقرشي عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، دلني على عمل إذا عملته أحبني الله وأحبني الناس، فقال ازهد، وذكره. ثم قال: حديث حسن، عزاه لابن ماجة وغيره.

(2) في المخطوط: "أحسن" وهو تصحيف.

(3) أخرجه مالك في الموطأ بسنده إلى علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، كتاب "حسن الخلق"، باب "ما جاء في حسن الخلق": 788 رقم: 47، والترمذي في الجامع بسنده إلى أبي هريرة، كتاب "الزهد"، باب فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس": 383/4 رقم: 2317، وابن ماجة في السنن بالسند نفسه، كتاب "الفتن" باب "كف اللسان في الفتنة": 1315/2 - 1316 رقم: 3976، وانظره في الأوسط للطبراني: 128/3، 184/9.420/3، وأورده أيضا في المجمع: 18/8 وفي الكشف: 285/2 رقم: 2650، وفي الأربعين النووية: 34 رقم: 12.

(4) زيادة اقتضاها السياق.

(5) تقدم تخريج الحديث الشريف، ص: 270.

(6) الحد في التلخيص: 426 والمختصر: 523/4 (بإدماج ونقص).

## شرح:

كقولِ بَعضِهِمْ[1]: "فإنَّهُ لَمّا قَبُحَتْ فَعَلاَتُه[2]، وحَنْظَلَتْ[3] نَخَلاتُه[4] لم يزَلْ سوءُ الظَّنِّ يقتادُه، ويُصدِّقُ توهُّمَهُ الذي يعتَادُه[5] فإنَّهُ حَلَّ قولَ أبي الطَّيب[6]: [طويل]

إذا ساءَ فِعلُ المرْءِ ساءَتْ ظُنونُهُ    وصَدَّقَ ما يعتَادُهُ من توهُّم

## [التلميح]

## قوله:

والتَّلْميحُ[7]: أَنْ يُشيرَ في الكَلامِ إلى قِصَّةٍ أو شِعرٍ أو مثَلٍ سائرٍ منْ غير ذِكْرِه[8]

---

(1) القول منسوب إلى بعض المغاربة في التلخيص: 426 - 127 والمختصر: 523/4 والإيضاح: 146/6 والتبيان للطيبي: 430 والعقود: 220/2 والمعاهد: 193/2/4. ولم أعثر على القائل من المغاربة.

(2) "قبحت فعلاته": ساءت.

(3) و(4) في المخطوط: "حنظلت" وهو تصحيف.

قال التفتازاني: "هذه جملة تمثيلية بحيث شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بغاية ما يستقبح من الأوصاف، بحال من له نخلات تثمر الحلو ثم انقلبت تثمر مرا" المختصر: 523/4.

وحنظلت نخلاته": صارت ثمارها كالحنظل في المرارة، ومنه قول أبي الحسن الموسوي في قصيدة فخر في المعاهد: 193/2/4 [طويل]:

فإن أثمرت لي نلت ما كنت آملا    ولا ذنب لي إن حنظلت نخلاتها

(5) "يعتاده": أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة.

(6) ديوانه: 135/4 ق: 252 ب:8.

والبيت من شواهد كتب البلاغة المتقدمة. وفي التبيان للطيبي: "ساء ظنونه": 430.

(7) في المخطوط: "التلميح" بالمعجمة والقلب المكاني، وهو تحريف.

و"التلميح" يسمى: "حسن التضمين" في البديع: 64 والتحبير: 140 وشرح الكافية البديعية: 328. وأثبت صاحب الطراز قيمته فقال: "له في البلاغة موقع شريف، ويحل من الصحافة في محل مرتفع منيف": 480. وقد قدم أمثلة فيها أخذ القرآن من الأمثال العربية، فخالف غيره بذلك.

(8) الحد في التلخيص: 427 والمختصر: 524/1 - 525 (بإدماج وبعض تصرف).

## شرح:

كقولِ الحَريري:[1] "فبِتُّ بِلَيْلةٍ نَابِغيَّةٍ، وأحْزانٍ يَعْقُوبيَّةٍ"[2] فأشارَ إلى قولِ النابغة[3]: [طويل]

فَبِتُّ كأنِّي سَاوَرَتْني[4] ضَئيلَةٌ[5] مِنَ[6] الرُّقش[7] في أنيابها السُّمُّ[8] ناقِعُ[9]

وأشارَ إلى قِصةِ يَعقوبَ عليهِ السلامُ.

وقَولِ أبِي تَمّامٍ[10]: [طويل]

---

(1) شرح مقامات الحريري للشريشي: 360/2/3. المقامة السابعة والعشرون "المقامة الوبرية".
والقول أيضا من شواهد كتب البلاغة كالإيضاح: 148/6 ومواهب الفتاح: 4/ 528 والعقود: 221/2 وجامع العبارات: 278 - 279.

(2) يريد أنه لم تكتحل عينه بسنة نوم من وطأة ما أصابه من الكوابيس وقهر الانزعاج وشدة الأسى.

(3) ديوانه: 29 - 30 ق: 2 ب: 11، والكتاب: 89/2 والموشح: 42 ومغني اللبيب: 655/2.
والبيت من شواهد كتب البلاغة كالإيضاح: 148/6 ومواهب الفتاح: 528/4 والعقود: 222/2 وجامع العبارات: 278 - 279.

(4) "ساورتني": واثبتني: أساس البلاغة (س ور): 312.

(5) في المخطوط: "ضيلة" وهو تصحيف. و"ضئيلة" من الحيات: الدقيقة كالأفعى: الأساس (ض أ ل): 369.

(6) في المخطوط: "ممن" وهو تصحيف.

(7) في المخطوط: " الاقس" تصحيف. و" الرقش": ج: أرقش م: رقشاء: ذو الطفيتين، الذي له خطان أسودان: فقه اللغة للثعالبي: 163.

(8) في المخطوط: "اسم" وهو تحريف.

(9) "ناقع": ثابت ومجتمع: جمهرة اللغة (ن ق ع): 943/2. و"ناقع: خبر للسُّم، والظرف متعلق به، أو خبر ثان": مغني اللبيب: 655/2.

(10) ديوانه: 320/2 ق: 91 ب: 6.
والبيت من شواهد كتب البلاغة أيضا، كالإشارات: 198 والتلخيص: 427 والإيضاح: 122/4 ورفع الحجب المستورة: 25/1 والمختصر والمواهب والعروس والحاشية: 526/4 والعقود: 220/2 - 221 والمعاهد: 194/2/4 والنفحات: 185، 188 وجامع العبارات: 277.

فَــوَاللهِ مَـــا أَدْرِي أَأَحْـــلَامُ نَـــائِمٍ        أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرَّكْبِ يُوشَعُ[1]

وقد تَمَّ بحمدِ اللهِ شرحُ التِّبيانِ في علمِ البَيانِ، وصلى اللهُ على سَيِّدِنا مُحمدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّمَ تسليماً، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ[2].

انتهى وكَمُلَ بحمدِ اللهِ تعالى وحُسنِ عَوْنِهِ، مُخْتَصَرا التَّلخيص[3] المنسوب لسعدِ الدينِ التفتازانِيِّ[4] على يدِ كاتبِهِ لِلْفَقيهِ النَّبيهِ الأعزِّ ذي الرَّأيِ البَيِّنِ البَرَكَةِ سَيِّدي مُحمدٍ (ضَمّاً) العَرْب[ي][5] ابن الخَيِّرِ البَرَكَةِ المرحومِ سيِّدِي يُوسُفَ نفَعنا اللهُ ببركاتِهِ وبِعُلومِهِ آمينْ.

في الثالثِ والعِشرينَ منَ المحرَّمِ عامَ أربعةٍ وعشرينَ ومائَتَينِ وألفٍ. عرَّفنا اللهُ خيرَهُ وَوَقانا شرَّهُ.[6]

عُبيدُ اللهِ تَعالى المذنِبُ الخاطي، الرّاجي عَفْوَ مولاهُ، مَحَمّدٌ (فَتحاً) الصالحُ ابن

---

(1) يوشع بن نون هو فتى موسى عليهما السلام. فحين قاتل الجبارين يوم الجمعة دعا الله أن يستوقف الشمس حتى لا تدخل ليلة السبت بغيابها فيحرم عليه القتال قبل أن يستوفي منهم، فاستجاب.
انظر القصة مفصلة، إضافة إلى ما في مصادر البيت المتقدمة: صحيح البخاري: قصة يوشع في سورة الكهف، كتاب "أحاديث الأنبياء"، باب " حديث الخضر مع موسى عليه السلام": 1053/2 - 1054 رقم: 3400، وصحيح مسلم بالسند إلى أبي هريرة: 1841/4 - 1842 وأحمد في المسند: 325/2 والكامل في التاريخ لابن الأثير: 153/1 - 154.
وقد روي أن أبا تمام غير هذا البيت لما سمع أن الشيعة تزعم أن علي بن أبي طالب ردت له الشمس: الديوان: 320/2 وقصص الأنبياء لعبد الوهاب النجار: 298. وكما يبدو فإن غاية الشاعر كلها أن يشبه ظهور وجه الحبيب المرتحل من جانب الخدر في ظلمة الليل، بطلوع الشمس، ثم استعظم ذلك واستجهله، وقال: أهذا حلم نائم أم كان في الركب يوشع الذي منع الشمس عن غروبها؟

(2) تم هنا قول المؤلف.

(3) لعل القصد هو مختصر المغيلي ومختصر التفتازاني. وربما جاء الوهم في اسم الكتاب عند أصحاب التراجم من طريق الجمع ثم التفريق ههنا.

(4) في المخطوط: "التلمساني" وهو تحريف، إذ لم أقف على مؤلف مختصر في علم البيان بهذا الاسم (انظر: مبحث "النسخ المساعدة" ضمن الدراسة).

(5) زيادة اقتضاها المقام.

(6) يقصد خير شهر المحرم وشره.

المكّـيّ البزمكـي[1]، غفـرَ اللهُ ولـوالِديْهِ ولأشـياخِهِ ولجمـيعِ المؤمنـينَ والمؤمـناتِ والمسلمينَ والمسلماتِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

(1) بحثت على هذا العلم بالاسم المذكور في كتب النساخ فلم أعثر عليه. انظر ما يتصل بـ" الناسخ" ضمن الدراسة.

# الفهارس العامة

## للنص المحقق

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث الشريفة

فهرس المصطلحات

فهرس الأقوال والأمثال

فهرس الأشعار

فهرس الأرجاز

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس الأعلام

فهرس المواضع والطوائف ونحوها

مصادر الكتاب ومراجعه

فهرس الموضوعات

# فهرس الآيات القرآنية

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾ ﴾ | 136-138 | 320 |
| ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗ ﴾ | 138 | 319 |
| ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾ | 156 | 437 |
| ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴾ | 179 | 205 |
| ﴿ سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖ ﴾ | 211 | 194 |
| ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ﴾ | 213 | 207 |
| ﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُم ﴾ | 214 | 232 |
| ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ ﴾ | 222 | 218 |
| ﴿ فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ | 222 | 219 |
| ﴿ نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ ﴾ | 223 | 218 |
| ﴿ فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ ﴾ | 222-223 | 218-219 |
| ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا عَرَّضۡتُم ﴾ | 235 | 301 |
| ﴿ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ | 258 | 310 |
| ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾ | 257-258 | 258 |
| ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ ﴾ | 286 | 310 |
| **سورة آل عمران** | | |
| ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ | 37 | 194 |
| ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ ﴾ | 40 | 231 |
| ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ ﴾ | 107 | 278 |
| ﴿ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ | 138 | 144 |
| ﴿ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ | 159 | 238 |
| ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ ﴾ | 174 | 232 |
| ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ ﴾ | 184 | 145 |

| الآية | رقمها | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ ۝ ﴾ | 21-20 | 215 |
| ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝ ﴾ | 22 | 243 |
| ﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ۝ ﴾ | 37 | 283 |
| ﴿ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ ﴾ | 40 | 378 |
| ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾ | 52 | 284 |
| ﴿ ۞ أَلَمۡ أَعۡهَدۡ ﴾ | 59 | 130 |
| سورة الصافات | | |
| ﴿ وَءَاتَيۡنَٰهُمَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلۡمُسۡتَبِينَ ۝ وَهَدَيۡنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝ ﴾ | -117 118 | -377 378 |
| سورة ص | | |
| ﴿ هَٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ۝ ﴾ | 49 | 391 |
| ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ ۝ ﴾ | 55 | 391 |
| سورة الزمر | | |
| ﴿ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ | 9 | 182 |
| ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ | 68 | 239 |
| سورة غافر | | |
| ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا ﴾ | 36 | 304 |
| ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ | 60 | 151 |
| سورة فصلت | | |
| ﴿ لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ ﴾ | 26 | 336 |
| ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾ | 40 | 198 |
| سورة الشورى | | |
| ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ | 11 | -249 -251 296 |
| ﴿ لِّلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثٗا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝ أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ﴾ | 50-49 | 335 |
| سورة الدخان | | |
| ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكۡرَىٰ وَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مُّبِينٞ ۝ ثُمَّ تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ ﴾ | 13-12 | 197 |
| ﴿ وَلَقَدۡ نَجَّيۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡمُهِينِ ۝ مِن فِرۡعَوۡنَ ﴾ | 31-30 | 197 |

# فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

# فهرس المصطلحات

# فهرس الأقوال والأمثال

# فهرس الأشعار

| كلمة القافية | البحر | الشاعر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| سواء | مجزوء رمل | بشار بن برد | 353 |
| نساء | وافر | زهير | 556 |
| الرحضاء | كامل | المتنبي | 344 |
| حياء | كامل | المتنبي | 272 |
| سخاء | خفيف | الوطواط | 329 |
| السماء | متقارب | أبو تمام | 288 |
| ماء | خفيف | الوطواط | 329 |
| الماء | كامل | ابن خفاجة | 273 |
| غضابا | وافر | معاوية بن مالك | 325 |
| غضابا | وافر | جرير | 406 |
| الذنوبا | وافر | المتنبي | 352 |
| شيبا | خفيف | أبو تمام | 391 |
| غريبا | خفيف | أبو تمام | 391 |
| الذئاب | رمل | المتنبي | 343 |
| خضابُ | وافر | المتنبي | 404 |
| حاجب | طويل | ابن أبي السمط | 144 |
| كذبوا | بسيط | إسماعيل الثقفي | 335 |
| كوكب | طويل | النابغة الذبياني | 271 |
| تسكب | طويل | أبوا إسحاق الصابي | 263 |
| أشرب | طويل | أبو إسحاق الصابي | 263 |
| مطلب | طويل | النابغة الذبياني | 341 |
| أكذب | طويل | النابغة الذبياني | 341 |
| مذهب | طويل | النابغة الذبياني | 341 |
| أقرب | طويل | النابغة الذبياني | 341 |
| أذنبوا | طويل | النابغة الذبياني | 341 |
| يسلبوا | كامل | البحتري | 405 |
| مشيب | طويل | علقمة بن عبدة الفحل | 244 |
| خطوب | طويل | علقمة بن عبدة الفحل | 244 |

| كلمة القافية | البحر | الشاعر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| لتجتمدا | طويل | عباس بن الأحنف | 134 |
| الوتدُ | بسيط | المتلمس الضبيعي | 330 |
| أحد | بسيط | المتلمس الضبيعي | 330 |
| مرد | بسيط | المتنبي | 335 |
| عدوا | بسيط | المتنبي | 335 |
| وحدي | طويل | أبو تمام | 136 |
| واحد | سريع | أبو نواس | 406 |
| ابعدِ | طويل | دريد بن الصمة | 150 |
| للأعادي | وافر | ابن الرومي | 358 |
| فؤادي | وافر | ابن الرومي | 358 |
| ودادي | وافر | ابن الرومي | 358 |
| غاد | وافر | المتنبي | 401 |
| البلاد | وافر | المتنبي | 401 |
| البلاد | وافر | أبو تمام | 401 |
| زادي | وافر | أبو تمام | 401 |
| تصعدْ | كامل مجزوء مرفل | الصنوبري | 256 |
| زبرجد | كامل مجزوء مرفل | الصنوبري | 257 |
| خالد | طويل | المتنبي | 351 |
| مغمد | كامل | المتنبي | 405 |
| القودِ | بسيط | أبو تمام | 390 |
| الجود | بسيط | أبو تمام | 390 |
| بالأيادي | خفيف | ابن الحجاج أو غيره | 357 |
| ستمارُ | رمل | الأفوه | 407 |
| نار | البسيط | الخنساء | 214 |
| الهجر | طويل | البحتري | 320 |
| يفخر | سريع | أبو العتاهية | 441 |
| المطر | بسيط | الفرزدق | 409 |
| القدر | بسيط | الفرزدق | 409 |
| الذكر | بسيط | الفرزدق | 409 |
| والقمر | البسيط | محمد بن وهيب الحميري | 328-228 |
| الجسور | مخلع بسيط | سلم الخاسر | 397 |
| خضر | طويل | أبو تمام | 312 |

| كلمة القافية | البحر | الشاعر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| تصور | طويل | أبو تمام | 266 |
| مقمر | طويل | أبو تمام | 266 |
| عمرَا | البسيط | جرير | 202 |
| مشتهرا | بسيط | مجهول أو مؤلف | 225 |
| ترا | بسيط | مجهول أو مؤلف | 225 |
| ذكرا | بسيط | مجهول أو مؤلف | 226 |
| الزائر | كامل | يزيد بن مسلمة | 281 |
| الأكدار | كامل | الحريري | 380 |
| دار | كامل | الحريري | 380 |
| الأخطار | كامل | الحريري | 380 |
| عرار | وافر | الصمة القشيري | 372 |
| الخمار | وافر | جرير | 405 |
| البشر | بسيط | ذو الرمة وغيره | 356 |
| الفقر | طويل | المعذل | 221 |
| الكاسي | بسيط | الحطيئة | 396 |
| اللابس | بسيط | الحطيئة | 396 |
| نفسي | كامل | ابن العميد | 289 |
| الشمس | كامل | ابن العميد | 289 |
| قميصا | كامل | أبو الرقعمق | 318 |
| ذراعا | وافر | أبو زياد الكلابي | 403 |
| سمعا | منسرح | أوس بن حجر | 161 |
| ابتداع | خفيف | القاضي التنوخي | 258 |
| أوسع | متقارب | أشجع السلمي | 403 |
| يوشع | طويل | أبو تمام | 447 |
| تصرعوا | بسيط | عبدة بن الطبيب | 151 |
| نفعوا | بسيط | حسان بن ثابت | 333 |
| البدع | بسيط | حسان بن ثابت | 333 |
| أنفع | طويل | أبو تمام | 402 |
| تنفع | كامل | أبو ذؤيب الهذلي | 293 |
| ناقع | طويل | النابغة الذبياني | 446 |
| المجامع | طويل | الفرزدق | 152 |

| كلمة القافية | البحر | الشاعر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| المغارم | طويل | الفرزق | 411 |
| دارم | طويل | الفرزدق | 411 |
| تهمي | كامل | طرفة | 216 |
| توهم | طويل | المتنبي | 445 |
| الجهام | خفيف | المتنبي | 401 |
| دمي | مجزوء وافر | أبو الفتح البستي | 363 |
| والسلم | بسيط | ابن الرومي | 152 |
| ظالم | طويل | الفرزدق | 410 |
| ظالم | طويل | جرير | 410 |
| العظم | طويل | البحتري | 177 |
| عمي | طويل | زهير ابن أبي سلمى | 211 |
| قديم | طويل | ابن رشيق | 315 |
| تميم | طويل | ابن رشيق | 315 |
| خرضانًا | بسيط | المتنبي | 402 |
| جام لنا | مجزوء رمل | أبو الفتح البستي | 362 |
| جاملنا | مجزوء رمل كامل | أبو الفتح البستي | 362 |
| راجعونا | مخلع بسيط | أبو تمام | 436 |
| الأضغان | كامل | عمرو بن معد يكرب | 298 |
| ترجمان | سريع | عوف بن محلم | 218 |
| تعرفوني | وافر | سحيم بن وثيل | 440 |
| أعدائهٔ | كامل | المتنبي | 406 |
| البريه | خفيف | طاهر بن مفوز الشاطبي | 443 |
| بنيه | خفيف | طاهر بن مفوز الشاطبي | 443 |
| ذاهبه | متقارب | أبو الفتح البستي | 362 |
| شاهدوه | وافر | أبو القاسم الواساني | 442 |
| الوجوه | وافر | أبو القاسم الواساني | 442 |
| فاكتبوه | وافر | أبو القاسم الواساني | 442 |
| فداره | رمل | الصاحب بن عباد | 435 |
| بالمكاره | رمل | الصاحب بن عباد | 435 |
| كواكبه | طويل | بشار بن برد | 265 |
| مصابه | طويل | الحريري | 363 |
| صابه | طويل | الحريري | 363 |

| كلمة القافية | البحر | الشاعر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| عضبه | كامل | البحتري | 402 |
| يقاربه | طويل | الفرزدق | 211 |
| حرها | متقارب | رشيد الدين الوطواط | 331 |
| قليلها | طويل | ذو الرمة | 373 |
| أنكروه | وافر | موسى بن ملهم الكاتب | 440 |
| تعرفوه | وافر | موسى بن ملهم الكاتب | 440 |
| عبد الله | كامل | أبو تمام | 361 |

# فهرس الأرجاز

| كلمة القافية | الشاعر | الرقم |
|---|---|---|
| سماؤه | رؤبة | 240 |
| السوء | الداعي العلوي | 388 |
| صبا | الفرزدق | 409 |
| نبا | الفرزدق | 409 |
| كبا | الفرزدق | 410 |
| مسرجا | العجاج | 132 |
| بالفرقة غد | الداعي العلوي | 388 |
| مفسده | أبو العتاهية | 328 |
| قبر | مجهول | 135 |
| أصنع | أبو النجم | 305 |
| قنزع | أبو النجم | 305 |
| اطلع | أبو النجم | 305 |
| من أنى | مجهول | 194 |
| الأول | أبو النجم | 133 |

# فهرس أنصاف الأبيات



(1) **ملاحظة**: الشطر الرابع ورد من صدر بيته الكلمة الأخيرة، وسقطت من عجزه الكلمة الأخيرة أيضا. ولم يفصل المؤلف بين الصدر والعجز في المخطوط.

# فهرس الأعلام[1]



(1) اقتصرت هنا على ذكر الأعلام المصرح بهم في متن النص.

# فهرس المواضع والطوائف ونحوها

# مصادر الكتاب ومراجعه

**المطبوعات**

المصحف الشريف برواية حفص.

**1**.ابن أبي محلي الفقيه الثائر ورحلته الإصليت الخريت: عبد المجيد القدوري. منشورات عكاظ، الرباط.

**2**.ابن العربي المالكي الإشبيلي وتفسيره أحكام القرآن، دراسة وتحليل د. مصطفى إبراهيم المشني. ط1، 1411هـ/1991. دار الجيل، بيروت- دار عمان، عمان.

**3**.ابن رشيق القيرواني الشاعر البليغ: إعداد الشيخ كامل محمد محمد عويضة، ط 1، 1413هـ/1993. دار الكتب العلمية، بيروت.

**4**.أبرو العتاهية، أشعاره وأخباره: تحقيق: د. شكري فيصل، ط 1964. مكتبة دار الفلاح، دمشق.

**5**.أبو العتاهية، حياته وأغراضه الشعرية: إعداد د. محمد عليان،ط 1، 1411هـ/ 1991. دار الكتب العلمية بيروت.

**6**.أبو الفتح البستي، حياته وشعره ، د. محمد مرسي الخولي، ط، 1980. دار الأندلس للطباعة والشر.

**7**.إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: محمد بن محمد الحسيني الزبيدي. ط1، 1409هـ/1989.

**8**.إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع: عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة، تنسيق وتحقيق د. محمد حجي، ط1، 1417هـ/ 1997. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

**9**.الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، 1985، دار التراث- القاهرة.

**10**.الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين بن الخطيب. تحقيق: محمد عبد الله عنان. ط 2، 1393هـ/1973. مكتبة الخانجي القاهرة.

**11**.إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: الحافظ ابن دقيق العيد (ت 702هـ). دار الكتب العلمية بيروت (د.ت).

**12**.أحكام أهل الذمة: ابن قيم الجوزية، تحقيق وتعليق طه عبد الرؤوف سعد، ط1، 1415 هـ/1995.دار الكتب العلمية، بيروت.

**13**.أخبار النحويين البصريين ومراتبهم: أبو سعيد السيرافي (ت368هـ). تحقيق: محمد إبراهيم البنا ط1، 1985. دار الاعتصام.

14.أدب الكاتب: ابن قتيبة (ت276هـ) تحقيق وضبط وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد.

15.أدب الكتاب: الصولي، بعناية وتصحيح وتعليق محمد بهجة الأثري. دار الباز للطباعة والنشر (د.ت).

16.أدب المغاربة والأندلسيين: محمد رضا الشبيبي، ط2، 1404 هـ/1984. دار إقرأ للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت.

17.الأدب المغربي: محمد بن تاويت –محمد الصادق عفيفي، ط2، 1969. دار الكتاب اللباني، بيروت.

18.الأربعين حديثا النووية، النووي(ت656هـ)، شرح الشيخ عبد المجيد الشربوبي الأزهري. المكتبة الشعبية بيروت (د.ت).

19.إرشاد الأريب: ياقوت الحموي (ت626هـ)، بإشراف أحمد فريد الرفاعي. مكتبة عيسى البابي الحلبي(د.ت).

20.الأزمنة والأمكنة لأبي علي المرزوقي (ت421هـ). نشر: أمير قطر. ط 1388هـ/ 1968. مكتبة نظام يعقوب، البحرين.

21.أزهار الرياض في أخبار عياض: أحمد المقري التلمساني، ط 1398 هـ/1978. نشر اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

22.الأزهرية في قواعد اللغة العربية: الشيخ خالد الأزهري (ت905هـ)، تحقيق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي، ومحمد السعدي فرهود، وعبد العزيز شرف. مكتبة مصر، الفجالة (د.ت).

23.أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، تحقيق عبد القادر زبادية، ط1974، الجزائر.

24.أساس البلاغة : الزمخشري (ت538هـ)، ط1، 1412هـ/1992.دار صادر بيروت.

25.أساليب التوكيد في القرآن، عبد الرحمن المطردي، ط1، 1395هـ/1986. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس – ليبيا.

26.أسباب النزول: عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، ط. دار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان (د.ت).

27.الاستذكار: ابن عبد البر النمري (ت463هـ) توثيق وتخريج وترقيم د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، 1414هـ/1993. مؤسسة الرسالة.

28.الاستغناء في أحكام الاستثناء: شهاب الدين القرافي المالكي (ت684هـ)، تحقيق: طه محسن، ط1982، مطبعة الإرشاد، بغداد.

29.الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: الناصري، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف صاحبي السعادة: الأستاذ جعفر الناصري- والأستاذ محمد الناصري، ط 1954. دار الكتاب، الدار البيضاء.

30.الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر (ت463هـ)، تحقيق علي محمد

البجاوي، ط1، 1412هـ/1992. دار الجيل، بيروت.

31.أسد الغابة: عز الدين بن الأثير(ت630هـ)، تحقيق د. محمد البنا ود. محمد عاشور، ط1393هـ. دار الشعب القاهرة.

32.أسرار البلاغة: عبد القادر الجرجاني(ت471هـ)، تحقيق: هـ. ريتر، ط3، 1403هـ/ 1983. دار المسيرة بيروت.

33.أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، ط1، 1412هـ/1991. مطبعة المدني بالقاهرة- دار المدني بجدة.

34.أسرار العربية: أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق (د.ت).

35.الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية: د. مجيد عبد الحميد ناجي، ط 1984. بيروت.

36.الإسلام والثقافة العربية في إفريقية: محمد حسن أحمد، ط 1943، القاهرة.

37.أسماء المغتالين من الأشراف: أبو جعفر محمد بن حبيب (ت245هـ) (طبع في نوادر المخطوطات) بإشراف عبد السلام هارون. القاهرة (د.ت).

38.أسنى المطالب: البيروني، ط 1346هـ. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

39.الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: محمد بن علي الجرجاني(ت729هـ)، تحقيق د. عبد القادر حسين. دار نهضة مصر والنشر، القاهرة(د.ت).

40.الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز: الإمام عز الدين ابن عبد السلام (ت660 هـ)، تحقيق: محمد بن الحسن بن إسماعيل. ط1، 1416هـ/1995. دار الكتب العلمية، بيروت.

41.الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين: الخالديان(371هـ) و: 380هـ) تحقيق السيد يوسف، ط1958، القاهرة.

42.اشتقاق الأسماء: أبو سعيد الأصمعي( ت216هـ)، تحقيق وتقديم د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي، ط1400هـ/1980. مكتبة الخانجي بمصر.

43.الاشتقاق: ابن دريد ( ت321هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، مصر.

44.الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر (ت 852هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي. دار نهضة مصر(د.ت).

45.إصلاح المنطق: ابن السكيت (ت244هـ)، شرح وتحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون ط4، 1976. دار العارف مصر.

46.إصلاح غلط المحدثين: الخطابي(ت 388هـ)، تحقيق ودراسة: د. حاتم صالح الضامن، ط2، 1405هـ/1985. مؤسسة الرسالة، بيروت.

47.الأصمعيات: أبو سعيد عبد الله الأصمعي (ت216هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد

شاكر، وعبد السلام هارون ط4، 1976. دار المعارف مصر.
48.أصول الفقه: الشيخ محمد الخضري، ط7، 1405هـ/1985، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
49.إعجاز القرآن: أبو بكر الباقلاني(ت372هـ) تحقيق: الشيخ عماد الدين احمد حيدر، ط1، 1411هـ/1991. مؤسسة الكتب الثقافية.
50.الإعجاز والإيجاز: أبو منصور الثعالبي. ط1987. المطبعة العمومية، القاهرة.
51.إعراب الحديث النبوي، صنعة الشيخ محب الدين العكبري(ت616هـ) دراسة وتحقيق د. حسن موسى الشاعر، ط2، 1408هـ/1987. دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة.
52.إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس( ت338هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط3 (منقحة)، 1409هـ/1988. عالم الكتب بيروت.
53.إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه (ت370هـ) دار الكتب العلمية بيروت(د.ت).
54.أعلام المغرب العربي ج2: عبد الوهاب بن منصور، ط 1399هـ/1979.المطبعة الملكية، الرباط.
55.الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، ط 1974. دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط.
56.الأعلام: الزركلي خير الدين( ت1396هـ)، ط7، 1986 دار العلم للملايين.
57.الأعلام، قاموس تراجم: خير الدين الزركلي، ط11/1995. دار العلم للملايين، بيروت.
58.الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني( ت356هـ) دار الكتب المصرية وط الساسي بمصر.
59.إفريقا فصول في الماضي والحاضر: الطاهر أحمد. المكتبة الإفريقية 2.
60.إفريقيا السوداء سياسة وحضارة: يوسف روكز، ط1، 1406هـ/1986. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
61.الأمالي (غرر الفوائد ودرر القلائد): الشريف المرتضى(ت436هـ) تحقيق أبو الفضل إبراهيم ط 1954 مطبعة الحلبي، مصر.
62.أمالي الزجاجي(ت340هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط2، 1407هـ/1987. دار الجيل، بيروت.الإمام أبو عمر يوسف ابن عبد البر، حياته وآثاره، دراسة وإعداد: د. محمد بن يعيش، ط 1410هـ/1990، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
63.الأمالي: أبو علي القالي(ت356هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت(د.ت).
64.الإمام الشافعي المكي: د. فاروق عبد المعطي، ط1، 1413هـ/1992. دار الكتب العلمية، بيروت.
65.الإملاء المختصر في شرح غريب السير: الفقيه أبو ذر مصعب بن مسعود الخشني(ت 604هـ)، تحقيق ودراسة د. عبد الكريم خليفة، ط1412هـ/1991، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

**66**.إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن: أبو البقاء العكبري (ت616هـ) تصحيح وتحقيق: إبراهيم عطوة عوض. دار الحديث(د.ت).

**67**.الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1407هـ/1987. المكتبة العصرية بيروت.

**68**.إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور: محمد بلو بن عثمان فودي، تحقيق بهيجة الشاذلي، ط1، 1996. منشورات معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة. الرباط.

**69**.أنوار الربيع في أنواع البديع: ابن معصوم، تحقيق شاكر هادي شكر، ط1388، 1389 /1968-1969، مطبعة النعمان في النجف الأشرف.

**70**.أهم مصادر التاريخ والترجمة في المغرب: أحمد المكناسي، ط 1963. المطبعة المهدية، تطوان.

**71**.إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: إسماعيل باشا البغدادي، ط 1413 هـ/1992. دار الكتب العلمية، بيروت.

**72**.إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن القيسي، دراسة وتحقيق د. محمد الدعجاني، ط1، 1408هـ/1987. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

**73**.الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، ط5، 1406هـ/1986. دار النفائس، بيروت.

**74**.الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني (ت739هـ)، شرح وتعليق وتنقيح د. محمد عبد المنعم خفاجي،ط3، 1414هـ/1993. دار الجيل، بيروت.

**75**.الباقي من كتاب القوافي: أبو الحسن حازم القرطاجني(ت684هـ)، تقديم وتحقيق د. علي لغزيوي، ط1، 1417هـ/1996(سلسلة نصوص تراثية). دار الأحمدية للنشر، الدار البيضاء.

**76**.البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي(ت745هـ)، ط1، 1328. مطبعة السعادة، مصر.

**77**.بحوث في تاريخ السودان: محمد إبراهيم أبو سليم، ط1، 1992. دار الجيل، بيروت.

**78**.بدائع البدائه: علي بن ظافر الأزدي(ت613هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1970. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

**79**.بداية الحكم المغربي في السودان الغربي: د. محمد الغربي، ط 1982. مؤسسة الفليج للطباعة والنشر، الكويت. توزيع الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد. دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام.

**80**.البداية والنهاية: ابن كثير(ت774هـ)، ط1966، مكتبة المعارف، بيروت- ومكتبة النصر، الرياض.

**81**.بديع الزمان الهمذاني بين المقالة والرسالة: مامون بن محيي الدين الجنان، ط، 1، 1413هـ/1993. دار الكتب العلمية، بيروت.

82.البديع: عبد الله بن المعتز(ت1296هـ)، اعتنى بنشره أغناطيوس كراتشقوفكسي. ط 1935. لندن.

83.برنامج المكتبة الصادقية، جامعة الزيتونة ج3، تونس.

84.البرهان في وجوه البيان: إسحاق بن وهب، تحقيق وتقديم حنفي شرف، ط 1969. مكتبة الشباب.

85.البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان: ابن مريم التلمساني، ط 1986. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

86.البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي(ت بعد380هـ)، ط1373هـ. مطبعة لجنة التأليف بمصر.

87.بغية الطالب في تاريخ حلب، صنعة ابن العديم: الصاحب كمال الدين عمر بن أحمد ابن أبي جرادة، تحقيق وتقديم د. سهيل زكار. دار الفكر، بيروت(د.ت).

88.بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس: ابن أحمد الضبي(ت599هـ)، ط1967، دار الكاتب العربي، القاهرة.

89.بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس: الحافظ العلائي صلاح الدين(ت761هـ)، تحقيق وتعليق حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، 1405هـ/1985. عالم الكتب، بيروت.

90.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1384هـ/1964. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، وط دار المعرفة، بيروت(د.ت).

91.البغية في ترتيب أحاديث الحلية: عبد العزيز بن محمد بن الصديق. مطبعة دار التأليف بمصر(د.ت).

92.بلاد شنقيط: الخليل النحوي، ط 1987. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

93.البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية: د.محمد حسنين أبو موسى. دار الفكر العربي، القاهرة.

94.البلاغة: أبو العباس المبرد(ت285هـ)، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ط2، 1405هـ/ 1985. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

95.البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: أبو عبد الله محمد بن عذاري (ت 695 هـ)، ط3، 1983. دار الثقافة، بيروت.

96.البيان والتبيين: الجاحظ(ت255هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط1960. مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد.

97.تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين: محمد بن عبد الكريم المغيلي، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، ط1، 1415هـ/ 1994. دار ابن حزم، بيروت.

98.تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري(ت393هت)، تحقيق أحمد

عبد الغفور عطار، ط2، 1399هـ/1979. دار العلم للملايين، بيروت.

**99**.تاج المفرق في تحلية علماء المشرق: أبو البقاء خالد بن عيسى البلوي، تحقيق الحسن بن محمد السائح. صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة(د.ت).

**100**.تاريخ ابن خلدون (ت779هـ)، دار البيان (د.ت).

**101**.تاريخ إفريقيا: شارل أندريه جوليان، ترجمة طلعت عوضى أباظة، مراجعة د. عبد المنعم ماجد. دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة.

**102**.تاريخ الأدب الجزائري: محمد الطمار. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

**103**.تاريخ الأدب العربي: بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، ط4، 1962.دار المعارف، القاهرة.

**104**.تاريخ الأمم و الملوك: أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1387هـ/1967، دار المعارف بمصر.

**105**.تاريخ الجزائر العام: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، ط 1375هـ/1955. المطبعة العربية، الجزائر.

**106**.تاريخ الدولة العلوية السعيدة: محمد بن عبد السلام الرباطي الملقب بالضعيف، دراسة وتحقيق الأستاذ محمد البوزيدي الشيخي، ط1، 1409 هـ/ 1988. دار الثقافة. الدار البيضاء.

**107**.تاريخ السودان: الشيخ عبد الرحمن السعدي، طبع السيد هوداس بمشاركة تلميذه السيد بلوة . librairie d'Amérique et d'Orient Andrien Maisonneuve Paris 1981

**108**.تاريخ العلماء الرواة بالأندلس:الحافظ أبو الوليد عبد الله ابن الفرضي (ت 403 هـ)ج 1، عني بنشره وصححه ووقف على طبعه السيد عزت العطار، ط2، 1408هـ/1988.مطبعة المدني، القاهرة.

**109**.تاريخ الفتاش: القاضي محمود كعت،وذيله لبعض من حفدته. طبع السيد هوداس والسيد دلافوس .librairie d'Amérique et d'Orient Andrien Maisonneuve.Paris 1981

**110**.تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب: د. عبد اللطيف أكنوش. ط إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

**111**.تاريخ بغداد: أبو بكر الخطيب البغدادي (ت463هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

**112**.تاريخ علماء الأندلس: أبو الوليد عبد الله الأزدي(ت403هـ)، ط1966، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

**113**.تاريخ مدينة دمشق: الإمام أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر(ت571هـ)، دراسة وتحقيق محب الدين العمروي، ط2، 1416هـ/1996. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

**114**.تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: أبو سليمان الربعي الدمشقي، دراسة وتحقيق، د. عبد

الله الحمد، ط1، 1410هـ/1989. دار العاصمة الرباط.

115.تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة(ت276هـ)، تحقيق محيي الدين الصقر، ط1، 1409هـ/1989. دار الإشراف للطباعة والنشر، المكتب الإسلامي، بيروت.

116.التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري(ت616هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ط2، 1407هـ/1987. دار الجيل بيروت.

117.التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: ابن الزملكاني(ت651هـ)، تحقيق د. أحمد مطلوب، ودة، خديجة الحديثي.ط1، 1384هـ/1964. مطبعة العاني، بغداد.

118.التبيان في علم المعاني والبديع والبيان: شرف الدين الطيبي(ت743هـ)، تحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي، ط1، 1407هـ/1987. عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية.

119.تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة: الإمام محمد ابن يوسف الجزري(ت833 هـ)، ط1، 1404هـ/1983. دار الكتب العلمية، بيروت.

120.التحبير في علم التفسير: عبد الرحمن السيوطي(ت911ه)، ط1، 1408هـ/1988. دار الكتب العلمية، بيروت.

121.تحرير التحبير: ابن أبي الأصبع المصري (ت654هـ)، تحقيق د. حنفي محمد شرف، ط1963. الجمهورية العربية المتحدة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر.

122.تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر: الأمير محمد بن عبد القادر الجزائري، شرح وتعليق د. ممدوح حقي، ط2، 1374هـ/1964.

123.تحفة الفضلاء ببعض فضائل العلماء: أحمد بابا التنبوكتي، تحقيق سعيد سامي، ط 1413هـ 1992. منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط (نشر بمناسبة مرور أربعة قرون على مقام أحمد بابا بمراكش).

124.تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي، ط1، 1406هـ/1985. دار الكتاب العربي.

125.تذكرة الحفاظ: الإمام الذهبي (ت748هـ)، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).

126.تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب: داود بن عمر الأنطاكي. دار الفكر(د.ت).

127.ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك: القاضي عياض السبتي (ت544هـ)، تحقيق عبد القادر الصحراوي، ط2، 1403هـ/1983. طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

128.ترتيب المدارك وتقرير المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك: القاضي عياض السبتي، تحقيق أحمد محمود الكبير، ط1، 1388 هـ/ 1968. دار مكتبة الحياة، بيروت.

129.ترجمان البلاغة: محمد بن عمر الرادوياني (ت450هـ)، ترجمه وقدم له د. محمد نور الدين عبد المنعم، ط 1987. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

130.الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: أبو محمد زكي الدين المنذري (ت656هـ)،

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، 1381هـ/1962. مطبعة السعادة، القاهرة.
**131**.تسهيل الحصول على قواعد الأصول: محمد أمين سويد الدمشقي(ت1355هـ)، تحقيق وتعليق د. مصطفى سعيد الخن، ط1، 1412هـ/1991. دار القلم، دمشق.
**132**.تصنيف النباتات الوعائية: جورج.هـ.م لورانس، ترجمة د. أحمد محمد مجاهد – د.تادرس منقريوس، ط1969. دار الفكر العربي، القاهرة.
**133**.التعازي والمراثي: المبرد (ت286هـ)، تحقيق محمد الديباجي، ط1976. مطبوعات مجمع اللغة العربي، دمشق.
**134**.تعريف الخلف برجال السلف: أبو القاسم محمد الحفناوي، ط1، 1402هـ/ 1982. مؤسسة الرسالة –المكتبة العتيقة، تونس.
**135**.التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء الأعلام: عبدالرحمن السهيلي (ت 581هـ) دراسة وتحقيق عبدالله محمد علي النقراط، ط1، 1401هـ/1992. منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا.
**136**.التعريفات: علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)، ط3، 1408هـ/1988. دار الكتب العلمية، بيروت.
**137**.تفسير أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (310هـ) المسمى «جامع البيان في تفسير القرآن»، ط1323هـ، المطبعة الأميرية، بولاق القاهرة.
**138**.تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع وزير الرشيد الأمين: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق محمد بهجة الأثري، ط2، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د.ت).
**139**.تفسير البيضاوي (ت692هـ) المسمى «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت (د.ت).
**140**.تفسير الدر المنثور في التفسير بالمأثور: عبدالرحمن السيوطي (ت911هـ)، ط1، 1403هـ/1983. دار الفكر للطباعة والنشر.
**141**.تفسير القرطبي (ت668هـ)، المسمى: جامع أحكام القرآن المبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان، دار الكتب المصرية (د.ت).
**142**.تفسير الماوردي (ت450هـ)، المسمى: النكت والعيون. مراجعة وتعليق عبدالمقصود بن عبدالرحيم، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ودار الكتب العلمية بيروت.
**143**.تفسير المراغي: أحمد مصطفى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).
**144**.تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، دراسة وتحقيق دة. زبيدة محمد سعيد عبدالعزيز، ط1، 1415هـ/1995. منشورات مكتبة السنة القاهرة.
**145**.تقييد ما اشتمل عليه إقليم توات من الإيالات السعيدة من القصور، ووثائق أخرى، ط 1381 هـ/1962.المطبعة الملكية، الرباط.

**146**.تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب: محمد بن علي الصابوني، تحقيق وتعليق،د. مصطفى جواد، ط 1377هـ/1957. مطبعة المجمع العلمي العراقي.

**147**.تلخيص البيان في مجازات القرآن: أبو محمد الشريف الرضي (ت486هـ)، تحقيق محمد عبدالغني حسن، ط1، 1374هـ/1955. دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاؤه، القاهرة.

**148**.التلخيص في علوم البلاغة: الإمام جلال الدين القزويني، ضبط وشرح المرحوم عبدالرحمن البرقوقي. دار الكتاب العربي-بيروت (د.ت).

**149**.تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية: مصطفى عبد الرزاق، ط3، 1386هـ/1955. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

**150**.التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: يوسف بن عبدالبر (ت463هـ)، ط. وزارة الأوقاف المغربية.

**151**.تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث: الإمام عبدالرحمن الشيباني الشافعي. دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت).

**152**.التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات: أبو المطرف أخمد بن عميرة (ت650هـ)، تقديم وتحقيق د. محمد ابن شريفة، ط1، 1412هـ/1981. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

**153**.تنزيه الأنبياء: الشريف المرتضى، ط1، 1412هـ/1991. منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

**154**.تنقيح الجامع بمفردات الأدوية والأغذية: ابن البيطار، تحقيق وتهذيب محمد العربي الخطابي، ط1990. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

**155**.تهذيب الإيضاح: عز الدين التنوخي، ط 1949. مطبعة الجامعة السورية، دمشق.

**156**.تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ) تحقيق عبدالسلام هارون، ومراجعة محمد علي النجار، ط1384هـ/1964. دار القومية العربية للطباعة، القاهرة.

**157**.توات في مشروع التوسع الفرنسي بالمغرب، من حوالي: 1850 إلى 1902: الأستاذ. أحمد العمري، ط1، 1408هـ/ 1988. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس.

**158**.توشيح الديباج وحلية الابتهاج: بدر الدين القرافي، تحقيق وتقديم أحمد الشتيوي، ط 1، 1403 هـ/1983. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

**159**.ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي (ت 938 هـ)، دراسة وتحقيق د. عبد الله العمراني، ط1، 1403هـ/ 1983. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

**160**.ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (النكت للرماني، وإعجاز القرآن للخطابي، والرسالة الشافية للجرجاني)، تحقيق خلف الله وزغلول سلام، ط1955. دار المعارف، مصر.

**161**.الجامع الصحيح، وهو: سنن الترمذي: أبو عيسى بن سورة(ت 269)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).

**162**.جامع العبارات في تحقيق الاستعارات:أحمد الطرودي التونسي (ت1167هـ)، دراسة

وتحقيق د. محمد رمضان عبد التواب، ط1، 1395هـ/1986. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

**163**.جامع الفرق والمذاهب الإسلامية: ع. أمير مهنا وعلي خريس ط 1، 1992. المركز الثقافي العربي بيروت.

**164**.الجامع في العروض والقوافي: أبو الحسن العروضي (ت342هـ)، تحقيق وتقديم د. زهير غازي زاهد، ود. هلال ناجي، ط1، 1416هـ/1996. دار الجيل،بيروت.

**165**.جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس: أحمد ابن القاضي المكناسي، ط 1973-1974 (ج1-ج2). دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط.

**166**.جذوة المقتبس: محمد بن أبي نصر الحميدي، تحقيق محمود علي مكي، ط 1973 بيروت.

**167**.جرير شاعر الجزالة والرقة والعذوبة: إعداد د. عبد المجيد الحر، ط1، 1412هـ/ 1992. دار الكتب العلمية ، بيروت.

**168**.جلال الدين السيوطي إمام المجددين والمجتهدين في عصره: فاروق عبد المعطي، ط1، 1413هـ/1992. دار الكتب العلمية، بيروت.

**169**.الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: أبو الفرج الجريري (ت390هـ) ، دراسة وتحقيق د. محمد مرسي الخولي، ط1، 1413هـ/1993. عالم الكتب، بيروت.

**170**.الجمان في تشبيهات القرآن: ابن ناقيا البغدادي، د. مصطفى الصاوي الجويني. منشأ المعارف بالإسكندرية (د.ت).

**171**.الجمل في النحو: عبد القاهر الجرجاني (ت485هـ)، شرح ودراسة وتحقيق يسرى عبد الغني عبد الله، ط1، 1410هـ/1990، دار الكتب العلمية بيروت.

**172**.جمهرة أشعار العرب: أبو زيد القرشي(ت170هـ) شرح وضبط وتقديم د. عمر فاروق الطباع. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).

**173**.جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري (ت395هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، ط1، 1384هت/1964. المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة.

**174**.جمهرة اللغة:ابن دريد (ت321هـ)، تحقيق وتقديم د. ركزي منبر بعلبكي، ط1، 1987. دار العلم للملايين، بيروت.

**175**.جمهرة أنساب العرب: ابن حزم(ت456هـ)، تحقيق ليفي بروفنسال، ط1948. دار المعارف، القاهرة.

**176**.جنى الجناس: السيوطي (ت911هـ)، تحقيق ودراسة وشرح د. محمد علي رزق الخفاجي، ط1986. الدار الفنية للطباعة والنشر.

**177**.جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين : المحبي (ت1111هـ) دار الكتب العلمية، بيروت(د.ت).

**178**.جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس: علي الجزنائي، ط 1967. المطبعة الملكية،

الرباط.
179.الجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا: أحمد محمد كاني، ط1، 1987، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.
180.جواهر البخاري وشرح القسطلاني: مصطفى محمد عمارة، ط1415هـ/1995. دار الفكر، بيروت.
181.الجواهر الحسان في تفسير القرآن: الشيخ عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي، تحقيق محمد الفاضلي، ط1، 1417هـ/1997. المكتبة العصرية -صيدا- بيروت.
182.جوهر الكنز: ابن الأثير الحلبي،تحقيق محمد زغلول سلام، ط الإسكندرية (د.ت).
183.حاشية الدسوقي على حاشية السعد (ضمن شروح التلخيص). دار السرور، بيروت.
184.حاشية الدسوقي على شرح السعد (ضمن شروح التلخيص)، دار السرور، بيروت.
185.حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، قدم له وأشرف على تصحيحه صدقي محمد جليل، ط1414هـ/1993. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
186.حاشية الفقيه العلامة محمد المهدي الوزاني (ت1266هـ)، على شرح الفقيه العلامة محمد التهامي البوري على منظومة العلامة الحافظ الطيب بن كيران(ت1227هـ) في المجاز والاستعارة من علم البيان، ط2، 1347هـ. المطبعة الأهلية بدرب الفاسي، عدد 3، الرباط.
187.حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة: د. جميل عبد الله محمد المصري، ط2، 1989.دار أم القرى.
188.الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ط1، 1404هـ/1984. دار المامون للتراث، بيروت.
189.حدائق السحر في دقائق الشعر: رشيد الدين الوطواط، نقله إلى العربية إبراهيم أمين الشواربي، ط1945هـ. لجنة التأليف القاهرة.
190.حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار: أبو القاسم الغساني (ت1019هـ) ط1405 هـ/1985، دار الغرب الإسلامي. بيروت.
191.الحذاقة بأنواع العلاقة: العلامة الدمنهوري، ذيل به: المجاز والاستعارة للطيب بن كيران ط2، 1347هـ. المطبعة الأهلية بدرب الفاسي عدد3، الرباط.
192.الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين: د.محمد حجي، ط 1397هـ/1977 .منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر.
193.حروف المعاني: أبو القاسم الزجاجي (ت330هـ)، تحقيق وتقديم د. علي توفيق الحمد، ط2، 1406هت/ 1986. مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن.
194.حسن التوسل إلى صناعة الترسل: شهاب الدين الحلبي (ت725هـ)، تحقيق أكرم عثمان يوسف، ط1982، مطبعة الإرشاد بغداد.
195.حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تأليف جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، مطبعة الموسوعات، القاهرة.
196.الحلل السندسية في الأخبار التونسية: محمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج،

تقديم وتحقيق محمد لحبيب الهيله ج1، ط1، 1985. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
197.حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار، المعروف بالأذكار النواوية: الحافظ النواوي الدمشقي (ت 656هـ)، تحقيق وتعليق علي الشريحي، وقاسم النوري، ط1، 1412هـ/ 1992. مؤسسة الرسالة، بيروت.
198.حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم الأصفهاني (ت 430هـ). دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت).
199.الحماسة: أبو عبادة البحتري، ط 2، 1337هـ/1967. دار الكتاب العربي، بيروت.
200.الحيوان:الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط 3، 1388هـ/ 1969. منشورات المجمع العالمي العربي الإسلامي، بيروت.
201.خاص الخاص: عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت 430هـ)، شرح وتعليق مامون بن محيي الدين جنان، ط1، 1414هـ/1994. دار الكتب العلمية بيروت.
202.الخاطريات: أبو الفتح عثمان ابن جني(ت 392هـ)، تحقيق وتعليق: علي ذو الفقار شاكر، ط 1، 1408هـ/1988. دار الغرب الإسلامي ، لبنان.
203.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي( ت 1093هـ) تحقيق عبد السلام هارون. مطبعة الخانجي. القاهرة.
204.الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط 1956. دار الكتب المصرية، القاهرة.
205.خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام: علي القسنطيني (ت992هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط 3، 1405هـ/1985. مؤسسة الرسالة بيروت.
206.دائرة المعارف الإسلامية، ط2، 1973 (باللغة الإنجليزية) المجلد 4، ليدن.
207.دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس: د. أمين الطيبي، ط 1984. الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس.
208.درة الحجال في أسماء الرجال: أحمد ابن القاضي، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور. المكتبة العتيقة، تونس- دار التراث، القاهرة.
209.الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، تحقيق وتقديم محمد سيد جاد الحق. أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة.
210.الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: عبد الرحمان السيوطي. مطبعة عيسى الحلبي (د.ت).
211.الدرر في اختصار المغازي والسير: ابن عبد البر (ت 463هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، ط 1415هـ/1994، القاهرة.
212.دعبل بن علي الخزاعي، الصورة الفنية في شعره: الشيخ كامل محمد محمد عويضة، ط 1، 1413هت/1993. دار الكتب العلمية،بيروت.
213.دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، قرأه وعلق عليه محمود محمد

شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة( د.ت).
**214**.دلائل النبوة: البيهقي (ت 458هـ)، وثق أصوله وخرج حديثه د. عبد المعطي قلعجي، ط 1، 1405هـ/1985. دار الكتب العلمية، بيروت.
**215**.دليل مؤرخ المغرب الأقصى: عبد السلام ابن سودة، ط2، 1960.طبع ونشر وتوزيع دار الكتاب، الدار البيضاء.
**216**.دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر: محمد ابن عسكر الحسني الشفشاوني، تحقيق د. محمد حجي، ط 1396 هـ/ 1976. دار المغرب للترجمة والنشر، الرباط.
**217**.دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا: دة. عصمت عبد اللطيف دندش، ط 1 1408هـ/ 1988. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
**218**.دولة الأدارسة، ملوك تلمسان وقرطبة: إسماعيل العربي، ط 1403هـ/1983. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
**219**.الديباج المذهب: الجرجاني، تحقيق د. عبد الغفار سليمان. دار الحديث، الجامع الأزهر.
**220**.ديوان ابن الدمينة، صنعة أبي العباس ثعلب (ت219هـ) ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، ط 1379هـ. مكتبة دار العروبة، القاهرة.
**221**.ديوان ابن الرومي، تحقيق د. حسين نصار، ط 1974. مطبعة دار الكتب المصرية.
**222**.ديوان ابن خفاجة، دار صادر بيروت (د.ت).
**223**.ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط 1، 1974م. دار الكتاب الجديد.
**224**.ديوان أبي الشيص الخزاعي و أخباره، صنعة عبد الله الجبوري، ط،1404هـ/1984. المكتب الإسلامي، بيروت.
**225**.ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري، المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط 1978. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
**226**.ديوان أبي النجم العجلي، صنعه وشرحه علاء الدين أغا. ط1401هـ/1981، النادي الأدبي، الرياض.
**227**.ديوان أبي تمام، شرح وتعليق د. شاهين عطية، مراجعة الأب لويس شيخو. دار صعب، بيروت (د.ت).
**228**.ديوان أبي دلامة، شرح وتحقيق د. إيميل بديع يعقوب، ط، 1414هـ/1994. دار الجيل بيروت.
**229**.ديوان أبي نواس، تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، ط 1953. منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية.
**230**.ديوان الأفوه الأودي(ضمن الطرائف الأدبية)، تحقيق وجمع عبد العزيز الميمني.

طبعة دار الكتب العلمية، بيروت(د.ت).
**231**.ديوان الأقيشر الأسدي، جمع وتحقيق وشرح د. خليل الدويهي، ط 1، 1411هـ/ 1991. دار الكتاب العربي،بيروت.
**232**.ديوان البحتري، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، ط 2، 1972. دار المعارف،مصر.
**233**.ديوان الخنساء، شرح ثعلب، تحقيق د. أنور أبو سويلم، ط1، 1409هـ/1988. نشر بدعم من جامعة مؤتة دار عمار.
**234**.ديوان العجاج، رواية الأصمعي، تحقيق د.عزة حسن، ط1416هـ/ 1995. دار الشرق العربي، لبنان.
**235**.ديوان الفرزدق، قدم له د. شاكر الفحام، ط1965.مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
**236**.ديوان المعاني: أبو هلال العسكري (ت395هـ)شرح وضبط أحمد حسن بسج، ط1، 1414هـ/1994. دار الكتب العلمية،بيروت.
**237**.ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق وشرح العلامة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، ط 1976. نشر الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
**238**.ديوان الهذليين، ط 1364هـ/1945. دار الكتب المصرية، القاهرة.
**239**.ديوان الوأواء الدمشقي، نشر وتحقيق سامي الدهان، ط1369هـ/1950. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
**240**.ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،ط 4، 1984، دار المعارف القاهرة.
**241**.ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، ط 1960. الجامعة الأمريكية، بيروت.
**242**.ديوان بديع الزمان الهمذاني، دراسة وتحقيق يسرى عبد الغني عبد الله، ط1، 1407 هـ/ 1987. دار الكتب العلمية، بيروت.
**243**.ديوان بشار، تقديم وشرح وتكميل محمدالطاهر بن عاشور، الجزءان الأول والثاني، ط،1369هـ/1950. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت.
**244**.ديوان جرير (ت110هـ) (البستاني)، ط 1964، دار صادر للطباعة والنشر-دار بيروت للطباعة والنشر: بيروت.
**245**.ديوان حاتم الطائي، تحقيق وشرح كرم البستاني، ط 1953، مكتبة صادر، بيروت.
**246**.ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. سيد حنفي حسنين، ط، 1983. دار المعارف، القاهرة.
**247**.ديوان دريد بن الصمة، جمع وتحقيق وشرح محمد خير البقاعي، ط1401هـ/1981،

دار قتيبة.

**248**.ديوان دعبل بن علي الخزاعي، جمع وتحقيق د. محمد يوسف نجم، ط 1962. دار الثقافة، بيروت.

**249**.ديوان ذي الرمة (ت 117هـ)، شرح الإمام أبي نصر الباهلي صاحب الأصمعي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب. تحقيق وتقديم وتعليق د. عبد القدوس أبو صالح . ط1، 1972. ط 2، 1983. مؤسسة الإيمان ، بيروت، لبنان.

**250**.ديوان رؤبة بن العجاج (ت 145هـ) (مجموع أشعار العرب) اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي ط1، 1979، دار الآفاق الجديدة. بيروت.

**251**.ديوان زهير، صنعة الأعلم الشنتمري ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

**252**.ديوان شعر بشار بن برد، اعتنى بجمعه وترتيبه وتصحيحه السيد محمد بدر الدين العلوي،ط 1963. دار الثقافة، بيروت.

**253**.ديوان طرفة بن العبد، تحقيق ونقد د. علي الجندي، ط 1958. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

**254**.ديوان طرفة، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، ط1، 1987. دار الكتب العلمية، بيروت.

**255**.ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح د. حسين نصار، ط1/1377/1957، مصطفى البابي الحلبي بمصر.

**256**.ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق وجمع محمد جبار المعيبد، ط1965. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، بغداد.

**257**.ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، ط 1971. دار الثقافة بيروت.

**258**.الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية: اعتنى بنشره الشيخ محمد بن أبي شنب، ط 1339 هـ 1920. مطبعة جول كاربونل، الجزائر.

**259**.ذكريات مشاهير رجال المغرب: ذ. عبد الله كنون، دار الكتاب اللبناني. بيروت. (د.ت).

**260**.الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك: المقريزي، ط 1955. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

**261**.الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، نشر وتحقيق وتعليق وتقديم جمال الدين الشيال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1955. مكتبة الخانجي بمصر، ومكتبة المثنى ببغداد.

**262**.الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، تحقيق د. إحسان عباس (ج5، 6) ود.محمد بنشريفة (ج1) ط 1973 بيروت.

**263**.ربيع الأبرار ونصوص الأخيار: الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق عبد الأمير مهنا، ط1، 1412هـ/1992. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

**264**.رجالات العلم العربي في سوس (من ق 5 هـ إلى منتصف ق 14): المختار السوسي. مؤسسة التغليف والطباعة والنشر والتوزيع، تطوان- طنجة.

**265**.الرحلة العياشية: أبو سالم العياشي، ط 1316 هـ. طبعة حجرية، فاس.

**266**.رسالة الغفران: المعري (ت 449هـ) تحقيق دة. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ط 1950، دار المعارف،القاهرة.

**267**.رسالة إلى السلطان محمد رومفا في كتاب: الإسلام في نيجيريا لعبد الله الإلوري، ط 1370 هـ 1950. القاهرة.

**268**.رسالتان في النحو: الحلل في الكلام على الجمل والتبيان في تعيين عطف البيان: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الأصبحي العُنابي 776هـ دراسة وتحقيق د. إبراهيم بن محمد أبو عبادة. ط، 1417هـ/1996، مكتبة العبيكان- الرياض.

**269**.رصف المباني في شرح حروف المعاني:احمد بن عبد النور المالقي ت 702هـ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، ط2، 1405هـ/ 1985. دار القلم، دمشق.

**270**.رفع الحجب المستورة في محاسن المقصورة: شرح العالم أبو القاسم محمد بن أحمد الغرناطي ت760هـ على قصيدة مقصورة الإمام حازم القرطاجني، ط1344هـ . مطبعة السعادة، مصر.

**271**.الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام: الإمام السهيلي ت 581هـ، ومعه السيرة النبوية لابن هشام المعافري، تعليق مجدي بن منصور بن الشورى، ط1، 1418هـ/ 1997. منشورات دار الكتب العلمية بيروت.

**272**.الروض المريع: المراكشي ت 721هـ تحقيق رضوان بنشقرون.

**273**.زاد المعاد في هدى خير العباد: ابن قيم الجوزية ت571هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ، ط 2، 1981. مؤسسة الرسالة، بيروت.

**274**.الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري ت 328هـ ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط 1، 1412هـ/1992. مؤسسة الرسالة، بيروت.

**275**.الزاوية القادرية عبر التاريخ والعصور: الشيخ عبد الحي القادري، ط1، 1407 هـ/ 1986. تطوان.

**276**.زهر الآداب: إبراهيم الحصري القيرواني ت453هـ، تحقيق وضبط وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4 . دار الجيل، بيروت (د.ت).

**277**.زهر الرياض الزكية الوافية بمضمون السمرقندية، شرح العلامة الشيخ عبد الحافظ بن علي المالكي (ط.ت)

**278**.سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجي الحلبي (ت466هـ)، تحقيق علي فوده، ط2، 1414هـ/1994. مكتبة الخانجي، القاهرة.

**279**.سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الباني، ط2، 1399هـ/1979. المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت.

280.سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة: محمد ناصر الدين الألباني. ط1، 1408هـ/ 1988. مكتبة المعارف، الرياض المملكة العربية السعودية.
281.سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس: محمد بن جعفر الكتاني، طبعة حجرية بفاس 1306 هـ.
282.سنن أبي داوود: الحافظ أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني(ت285هـ)، دراسة وفهرسة كمال يوسف الحوت، ط1، 1409هـ/1988. دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
283.سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة(ت 275هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار الحديث، القاهرة(د.ت).
284.سنن الدارقطني (ت385هـ). تصحيح عبد الله هاشم اليماني.ط 1386هـ. دار المحاسن، القاهرة.
285.سنن الدارمي: أبو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن (ت255هـ). دار إحياء السنة (د.ت).
286.السنن الصغير: البيهقي (ت458هـ)، تحقيق عبد السلام هارون واحمد قباني، ط1، 1412هـ/1992. دار الكتب العلمية، بيروت.
287.السنن الكبرى: البيهقي، ط1، 1346هـ/1955. مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند.
288.سنن النسائي (ت303هـ)، شرح السيوطي وحاشية السندي، ط 1407هـ/1987. دار الحديث القاهرة.
289.سير أعلام النبلاء: الذهبي (ت748هـ)، ط 3،1405هـ/1985، إشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
290.سيرة ابن إسحاق (ت 151هـ) ،تحقيق وتعليق محمد حميد الله ، تقديم الأستاذ محمد الفاسي، ط 1396هـ/1976.
291.سيرة النبي:ابن هشام عبد الملك المعافري (ت 213هت) مراجعة محمد محيي الدين عبد الحميد، 1401هـ/1981.دار الفكر للطباعة النشر والتوزيع.
292.الشاعر الجاهلي الشاب طرفة بن العبد، تحقيق ودراسة لشعره وشخصيته د. علي الجندي، دار الفكر العربي.
293.شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: الشيخ محمد بن محمد مخلوف (1360هـ/ 1941م) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).
294.شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي ( ت1089هـ). منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت (د.ت).
295.شذى العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد الحملاوي(1351هـ). المكتبة العلمية الفكرية، بيروت (د.ت).
296.شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري (ت 275هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ومراجعة محمود محمد شاكر، ط 1965. مطبعة المدني ، القاهرة.

297.شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى-إيضاح الشعر- : أبو علي الفارسي ، تحقيق د. حسن هنداوي، ط1، 1407هـ/1987. دار القلم ، دمشق -دارة العلوم والثقافة بيروت.

298.شرح الإمام محمد بن الحسن البناني على متن السلم للإمام الأخضري، ط1، 1318 هـ. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر المحمدية.

299.شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، والد. محمد بدوي المختون، ط1، 1410هـ/1990. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

300.شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري (905هـ). دار الفكر(د.ت).

301.شرح الفصيح: الزمخشري، تحقيق ودراسة د. إبراهيم بن عبد الله الغامدي (سلسلة الرسائل الموصى بطبعها)، ط 1417هـ. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

302.شرح الفوائد الغياثية من علمي المعاني والبيان: أبو الخير طاش كبرى زادة (968هـ)، ط 310هـ، مطبعة عامره عثمان حلمي، اسطنبول.

303.شرح القصائد العشر: الخطيب التبريزي ، تحقيق وضبط وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، 1384هـ/ 1964. مطبعة السعادة، القاهرة.

304.شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع: صفي الدين الحلي (750هـ)، تحقيق د. نسيب نشاوي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر(د.ت)

305.شرح المفصل: ابن يعيش (643هـ). المطبعة المنيرية. القاهرة.

306.شرح المقاصد: سعد الدين التفتازني، تحقيق وتعليق مع مقدمة في علم الكلام للدكتورعبد الرحمن عميرة، تصدير فضيلة الشيخ صالح موسى شرف، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، (د.ت).

307.شرح المقدمات: محمد بن يوسف السنوسي (895هـ)، تقديم وتحقيق الأستاذ يوسف احنانة- تطوان.

308.شرح المقصور والممدود: ابن دريد الأزدي (321هـ)، تحقيق ماجدحسن الذهبي وصلاح محمدالخمي، ط1402هـ/1981. دار الفكر، دمشق .

309.شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو: الإمام جمال الدين محمد بن مالك الطائي، وبهامشه حاشية الشيخ أحمد الموكودي الأزهري. دار الفكر للنشر والتوزيع (د.ت).

310.شرح ديوان الحماسة: التبريزي (502هـ)، ط 1296 هـ. طبعة مصر.

311.شرح ديوان المتنبي، وضع البرقوقي، ط 1980. دار الكتاب العربي بيروت.

312.شرح ديوان جرير: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي . دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت.

313.شرح ديوان حسان بن ثابت، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي ، ط 1980. دار

الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت.

314.شرح ديوان حماسة أبي تمام، المنسوب لأبي العلاء المعري، دراسة وتحقيق د. حسين محمد نقشة ، ط 1411هـ/1991. دار الغرب الإسلامي بيروت .

315.شرح ديوان صريع الغواني، عني بتحقيقه د. سامي الدهان، ط 3، 1985. دار المعارف.

316.شرح ديوان عباس بن الأحنف، شرح مجيد طراد، ط1، 1993. دار الكتاب العربي.

317.شرح شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق د. قباوة، ط1، 1982. منشورات دار الآفاق الجديدة،بيروت.

318.شرح عقود الجنان في المعاني والبيان، للسيوطي بشرح العلامة عبدالرحمن العمري ( 1037هـ)، ط.2 مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

319.شرح مقامات الحريري: الشريشي (619هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط 1952. المطبعة المنيرية، القاهرة، والمكتبة الشعبية، بيروت (د.ت).

320.شرح ملحة الإعراب: الحريري البصري (ت516هـ)، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود، ط1، 1418هـ/1997. المكتبة العصرية، بيروت.

321.شرف الطالب في أسنى المطالب: أحمد بن قنفذ، ضمن ألف سنة من الوفيات تحقيق محمد حجي، ط 1396هـ/ 1976. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر.

322.شروح الفصيح: الزمخشري (538هـ)، تحقيق ودراسة د. إبراهيم بن عبدالله الغامدي (سلسلة الرسائل الموصى بطبعها)، ط1417هـ. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة.

323.شعب الإيمان: أبو بكر البيهقي (458هـ)، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد زغلول، ط1، 1410هـ/1990. دار الكتب العلمية، بيروت.

324.الشعر النسوي في الأندلس: محمد المنتصر الريسوني، تقديم الأستاذ عبدالله كنون، ط 1978. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

325.شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق د. يوسف حسين بكار، ط1983، دار إحياء التراث العربي، دمشق.

326.شعر عبدالله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، ط1394هـ/1985. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

327.الشعر والشعراء: ابن قتيبة (276هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ط1386هـ/ 1996 دار المعارف مصر.

328.الشفا: القاضي عياض (ت544هـ)، تحقيق محمد أمين جماعة، ط2، 1407هـ/1986 . مكتبة الفارابي –مؤسسة علوم القرآن، وطبعة دار الكتب العلمية بيروت.

329.الصاحبي: أبو الحسن ابن فارس (395هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر. مطبعة: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة (د.ت).

330.صبح الأعشى في صناعة الإنشا: القلقشندي (922هـ)، شرح وتعليق حسين شمس

الدين، ط1، 1407هـ/1987.
**331.**صحيح البخاري، ط1، 1991، المكتبة العصرية، بيروت.
**332.**صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ) تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط1، 1412هـ/1991. دار الحديث، القاهرة.
**333.**صحيفة همام بن منبه، ط4، 1406هـ/1985. مكتبة الخانجي، القاهرة.
**334.**صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر: الإفراني المراكشي. طبعة حجرية.
**335.**الصلة: ابن بشكوال، تحقيق عزة العطار، ط1955. مكتبة المثنى ببغداد، ومكتبة الخانجي بالقاهرة.
**336.**الصناعتين: أبو هلال العسكري (395هـ)، تحقيق د. مفيد قميحة، ط2، 1404هـ/ 1984. دار الكتب العلمية، بيروت.
**337.**الصنوبري، شاعر الطبيعة: د. عبدالرحمن عطية، ط1981. الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس.
**338.**صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام: جلال الدين السيوطي، ويليه: مختصر السيوطي لكتاب: نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان لتقي الدين ابن تيمية، نشره وعلق عليه د. علي سامي النشار، ط1، بنفقة مكتبة الخانجيبمصر، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر 1974.
**339.**الضعفاء الكبير: أبو جعفر العقيلي (322هـ)، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، ط 1404هـ 1984. دار الكتب العلمية بيروت.
**340.**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
**341.**طبقات الحضيكي، ط 1355 هـ، الدار البيضاء.
**342.**طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي (ت771هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو. دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي (د.ت).
**343.**طبقات الفقهاء: أبو إسحاق الشيرازي الشافعي، (476هـ) تحقيق وتقديم إحسان عباس، ط2، 1401هـ/1981. دار الرائد العربي، بيروت.
**344.**طبقات الفقهاء: طاش كبرى زادة، نشر الحاج أحمد نيلة، 1380هـ/1961. مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل – العراق.
**345.**الطبقات الكبرى: ابن سعد (230هـ)، ط1398هـ/1978. دار بيروت لطباعة والنشر، بيروت.
**346.**طبقات المالكية: محمد بن محمد مخلوف، ط 1360هـ/1941. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

**347.**طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد الزبيدي (379هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، 1984، دار المعارف، مصر.

**348.**طبقات سلاطين الإسلام: استانلي لبن بول، ترجمة مكي طاهر الكعبي، ط1، 1406 هـ/1986. الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع.

**349.**طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي (232هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر. دار المعارف، مصر.

**350.**الطراز: يحيى العلوي اليمني (745هـ)، مراجعة وضبط وتدقيق محمد عبده عبدالسلام شاهين، ط1، 1415هـ/1995. دار الكتب العلمية، بيروت.

**351.**العباس بن الأحنف، شاعر الحب والغزل:محمد علي الصباح، ط1، 1411هـ/1990. دار الكتب العلمية. بيروت.

**352.**عبد القادر الجيلاني، شيخ كبير من صلحاء الإسلام: د. محمد علي العيني، ترجمةُ إلى العربية: محمد حجي- د. محمد الأخضر، ط1، 1413 هـ/1993. دار الثقافة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء.

**353.**عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي (ضمن شروح التلخيص). دار السرور، بيروت.

**354.**عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس: محمد بن عبد الله عنان، القسم الثاني: عصر الموحدين وانهيار الأندلس، ط1، 1384 هـ/ 1964.

**355.**العقد الفريد: ابن عبدربه الأندلسي (328هـ)، تحقيق محمد سعيد العريان، ط 1372 هـ/1953. مطبعة الاستقامة، القاهرة.

**356.**عقود الجمان في المعاني والبيان: السيوطي، شرح عبدالرحمن ابن مرشد العمري، ط 2، 1374هـ/1955. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

**357.**العلاقات العربية الإفريقية، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، ط 1978. معهد البحوث والدراسات العربية، دار الطباعة الحديثة.

**358.**العلاقات بين المغرب الأقصى والسودان الغربي في عهد السلطتين الإسلاميتين مالي وسونغاي: الشيخ محمد الأمين عوض الله، ط، 1399 هـ/ 1979. وجدة.

**359.**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ابن الجوزي (597هـ)، ط1، 1403هـ/1983. دار الكتب العلمية، بيروت.

**360.**عمدة الطبيب في معرفة النبات: أبو الخير الإشبيلي (ت ق6هـ)، تقديم وتحقيق محمد العربي الخطابي، ط1990. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية (سلسلة التراث).

**361.**العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده أبو علي بن رشيق (ت463هـ)، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط4، 1972. دار الجيل، بيروت.

**362.**العواصم من القواصم للإمام القاضي أبي بكر بن العربي المالكي، تحقيق وتعليق الشيخ محب الدين الخطيب (1389هـ)، المكتب السلفي لتحقيق التراث بإشراف د. محمد جميل غازي، ط2، 1987.

363.العواصم من القواصم: أبو بكر بن العربي المالكي (453هـ)، تحقيق وتعليق محب الدين الخطيب، ط2، 1407هـ/1987. دار الجيل بيروت.

364.عيار الشعر: محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي، تحقيق د. طه الحاجري، ود. محمد زغلول سلام، ط1956. المكتبة التجارية. القاهرة.

365.عيون الأخبار: ابن قتيبة (276هـ)، ط1، 1986، دار الكتب العلمية، بيروت.

366.غاية النهاية في تراجم القراء: ابن الجزري (833هـ)، عني بشرحه ج. برجستراسر، ط 1، 1352هـ/1933. دار الكتب العلمية، بيروت.

367.غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات: علي بن ظافر الأزدي (613هـ)، تحقيق محمد زغلول سلام، ود. مصطفى الجويني، ط1971، دار المعارف. مصر.

368.غريب الحديث: ابن قتيبة، تحقيق عبدالكريم الغرباوي، ط1402هـ/1982. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى. مكة المكرمة.

369.غصن البان المورق بمحسنات البيان: محمد صديق القنوجي (1307هـ)، مراجعة سمير حسين أحمد عبدالفتاح تمام، ط1، 1407هـ/1987. دار الكتب العلمية، بيروت.

370.الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط1، 1417هـ/1996. دار الكتب العلمية بيروت.

371.الفاضل: أبو العباس المبرد (286هـ)، تحقيق عبدالعزيز الميمني، ط1، 1375هـ/ 1956. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

372.فتح الباري بشرح صحيح البخاري: احمد بن حجر العسقلاني، تصحيح وتحقيق عبدالعزيز بن عبدالله ومحمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب، ط1390هـ مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

373.الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني، عبدالرحمن البنا المعروف بالساعاتي (1378هـ)، ط1، مطبعة الإخوان المسلمين، القاهرة.

374.فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور: الطالب محمد بن أبي بكر البرتلي الولاتي، تحقيق إبراهيم الكتاني، ومحمد حجي، ط 1981.دار الغرب الإسلامي، بيروت.

375.فتح القدير: محمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ)، ط1973. دار الفكر، بيروت.

376.فتوح الشام: أبو عبدالله محمد بن عمر الواقدي (207هـ). دار الجيل، بيروت (د.ت).

377.الفتوحات المكية في معرفة أسرار المالكية والملكية: محي الدين بن عربي (638هـ) (السفر الخامس)، تحقيق وتقديم د. عثمان يحيى، تصدير ومراجعة د. إبراهيم مدكور، 1977. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

378.الفردوس بمأثور الخطاب: أبو جشاع الديلمي (ت509هـ)، ط1، 1406هـ/1986. دار الكتب العلمية، بيروت.

379.الفرزدق، حياته وشعره: محمد رضا مروة، ط1، 1411هـ/1990. دار الكتب العلمية بيروت.

380. الفريد في تقييد الشريد وتوصيد الوبيد: أبو القاسم بن محمد بن عبد الجبار الفجيجي، تقديم وتحقيق د. عبد الهادي التازي، ط 1983. نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

381. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال أبو عبدالعزيز البكري (487هـ)، تحقيق د. عبدالمجيد عابدين ود. إحسان عباس، ط1958. مطبعة مصر -الخرطوم.

382. الفقه الأكبر: الشافعي (204هـ)، إعداد محمد محمود محمد فرغلي، ط1406هـ (من نوادر الأصول في علم التوحيد).

383. فقه الجهاد: الإمام ابن تيمية، تهذيب وتعليق الشيخ زهير شفيق الكبي، ط 1412 هـ/ 1992. دار الفكر العربي، بيروت.

384. فقه اللغة وسر العربية: الثعالبي النيسابوري. دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).

385. الفقهاء وبحوث العقيدة الإسلامية: الموقف والمنهاج: أبو اليزيد وأبو زيد العجمي، ط1، 1406 هـ/ 1985. دار الهلال القاهرة.

386. فن القول: أمين الخولي، ط 1366 هـ/ 1947 مصر.

387. فهرس أحمد المنجور، تحقيق محمد حجي، ط 1976. مطبوعات دار الغرب للتأليف والترجمة والنشر (سلسلة الفهارس).

388. فهرس الخزانة بمعهد مولاي الحسن، ط 1361هـ/1948. مطبعة الوحدة المغربية، تطوان.

389. فهرس الفهارس والأثبات: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، باعتناء د. إحسان عباس، ط2، 1402 هـ/ 1982. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

390. فهرس المخطوطات العربية: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- القسم الثالث: 1954- 1957 (ج1، 1973) مطبعة التومي، الرباط.

391. فهرس المخطوطات بالجمهورية التونسية،وزارة الشؤون الثقافية، ط 1977، دار الكتب الوطنية، مصلحة المخطوطات، تونس.

392. فهرس المطبوعات الحجرية: ط 1996، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود الكورنيش، الدار البيضاء.

393. الفهرس الموجز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي (ج4)، ط 1997. مطبعة الرسالة، الرباط.

394. فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية (خزانة جامع الزيتونة)، ط1، 1969. دار الفتح، تونس.

395. فهرس مخطوطات خزانة القرويين (ج1): محمد العابد الفاسي ط1، 1399هـ/1979.

396. فهرس مخطوطات خزانة القرويين مع فهرس المؤلفين (ج4): محمد الفاسي الفهري (ابنه)، ط1، 1409هـ/ 1989. (د.د.ط)

397. فهرس مخطوطات دار الوثائق القومية النيجيرية بكادونا (ج1): بابا محمد يونس محمد، حققه وأتم حواشيه جون هنويك، ط 1995. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن.

398.فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو (ج1): إعداد مجموعة من الكتبيين بالمركز، تحرير عبد المحسن العباس، ط 1417هـ/ 1996. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن.

399.فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو (ج2): سيدي عمر بنعلي، ط 1995. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن.

400.فهرس مطبوعات خزانة القرويين (ج1-2-3): محمد العابد الفاسي، ط1، 1400هـ/ 1980.

401.الفهرست: ابن النديم (ت438هـ)، تحقيق رضا تجدد، طهران 1971.

402.الفوائد الغياثية: عضد الدين الإيجي (756هـ)، تحقيق عاشق حسين، ط1، 1399هـ/ 1990. دار الكتاب المصري، القاهرة- دار الكتاب اللبناني، بيروت.

403.فوات الوفيات: محمد بن شاكر الكتبي (764هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، ط1974. دار الثقافة. بيروت.

404.فيض القدير شرح الجامع الصغير المناوي (1031هـ)، ط1356هـ. مطبعة مصطفى محمد، مصر.

405.قاموس الغذاء والتداوي بالنبات: أحمد قدامة، ط5، 1405هـ/1985. دار النفائس، بيروت.

406.القاموس الفقهي: سعيد أبو جيب، ط2، 1408هـ/1988. دار الفكر، دمشق.

407.القاموس المحيط: الفيروزآبادي (817هـ)، ط3، المطبعة الأميرية، بولاق. القاهرة.

408.قانون البلاغة في نقد النثر والشعر: أبو طاهر محمد بن حيدر البغدادي (ت517هـ)، تحقيق محسن غياض عجيل، ط1، 1401هـ/1981. مؤسسة الرسالة.

409.قانون التأويل: ابن العربي، دراسة وتحقيق محمد السليماني، ط1، 1406هـ/1986. دار القبلة للثقافة، جدة ومؤسسة علوم القرآن. بيروت.

410.القانون في الطب: ابن سينا (1037هـ)، شرح جبران جبور، ط1982. مكتبة المعارف، بيروت.

411.قبائل المغرب (ج1): عبد الوهاب بن منصور، ط 1968. المطبعة الملكية، الرباط،

412.قصص الأنبياء: عبدالوهاب النجار، دار الفكر، بيروت (د.ت).

413.القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية: ابن الحاجب (ت646هـ)، تحقيق وشرح د. طارق نجم عبدالله، ط1، 1411هـ/1991. دار البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

414.قواعد الشعر: أبو العباس ثعلب (ت291هـ)، تحقيق وتعليق د. رمضان عبدالتواب، ط 2، 1995. مكتبة الخانجي، القاهرة.

415.القواعد الطيبات في الأسماء والصفات: ابن القيم، والشنقيطي وابن عثيمين، اعتناء وتعليق أبو محمد أشرف بن عبدالمقصود، ط1، 1416هـ/1995. مكتب أضواء السلف،

الرياض.

416.الكافية في النحو: ابن الحاجب، شرح رضي الدين الاستراباذي، ط2، 1979، دار الكتب العلمية. بيروت.

417.الكامل في التاريخ: الإمام ابن الأثير، تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي، ط1، 1407 هـ/1987. دار الكتب العلمية، بيروت.

418.الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس المبرد (ت286هـ)،تحقيق وشرح وضبط حنا الفاخوري، ط1، 1417هـ/1997.

419.الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد ابن عدي الجرجاني (ت365هـ)، ط1، 1404 هـ/1984. دار الفكر، بيروت.

420.كتاب الاختيارين، صنعة الأخفش الأصغر (ت315هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة. ط 1394هـ/1974. مطبعة محمد هاشم الكتبي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

421.كتاب الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ابن فرحون، وبهامشه: كتاب: نيل الابتهاج لأحمد بابا. دار الكتب العلمية، بيروت.

422.كتاب الكافي في العروض والقوافي: الخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبدالله خانجي وحمدان، بيروت (د.ت).

423.الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: الإمام الحافظ أبو بكر ابن أبي شيبة الكوفي (ت235هـ)، ط1، 1409هـ/1989. دار التاج.

424.كتاب المعمرين من العرب: أبو حاتم السجستاني (ت250هـ)، تحقيق وتعليق محمد إبراهيم سليم. دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة (د.ت).

425.كتاب المنطق: محمد رضا المظفر، ط1400هـ/1980. دار التعارف للمطبوعات.

426.كتاب النخل: أبو حاتم السجستاني، تحقيق وتعليق د.إبراهيم السامرائي، ط1، 1985. دار اللواء. الرياض.

427.كتاب الوفيات: أبو العباس أحمد ابن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني، تحقيق عادل أبو نويهض. منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

428.كتاب سيبويه (ت188هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، ط3، 1403هـ/ 1983. عالم الكتب، بيروت.

429.كتاب في الفلاحة: أبو الخير الأندلسي، ط1، 1357هـ. المطبعة الجديدة بشارع الطالعة، فاس.

430.كتاب مبادئ اللغة: الشيخ الإسكافي (ت421هـ)، ط1، 1405هـ/1985. دار الكتب العلمية، بيروت.

431.الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، دار الفكر، بيروت (د.ت).

432.كشف الخفاء ومزيل الإلباس: الشيخ إسماعيل الجراحي (ت1162هـ)، ط1352هـ. مكتبة القدسي، القاهرة.

**433**.كشف الرموز في بيان الأعشاب: الشيخ عبدالرزاق بن حمدوش الجزائري (د.ط.ت).

**434**.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ط 1413هـ/1992. دار الكتب العلمية، بيروت.

**435**.كشف الغموض عن قواعد البلاغة والعروض: ياسين الأيوبي ود. محيي الدين ديب، ط1، 1990، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع. لبنان.

**436**.كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب: ابن الأثير الجزري (ت637هـ)، دراسة وشرح وتحقيق د. النبوي عبدالواحد شعلان، ط1، 1405هـ/1994. الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.

**437**.كفاية المتحفظ في اللغة: ابن الأجدابي (ت حوالي 500هـ)، تحقيق وتعليق السائح علي حسين. دار اقرأ للطباعة والترجمة والنشر والخدمات الإعلامية، طرابلس. ليبيا.

**438**.الكليات: أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ)، تقديم د. عدنان درويش ومحمد المضري، ط1، 1412هـ/1992. مؤسسة الرسالة، بيروت.

**439**.كنز العمال: علاء الدين الهندي (ت975هـ)، ط5، 1405هـ/1985. مؤسسة الرسالة.

**440**.كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق: الحافظ زين الدين عبدالرؤوف المناوي، تقديم محمود محمد الزناري، ط1، 1405هـ/1985. مكتبة الزهراء، القاهرة – دار الجيل، بيروت.

**441**.الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: الشيخ نجم الدين الغزي (ت 977 هـ)، تحقيق وضبط د. جبرائيل سليمان جبور، ط2/1979. منشورات دار الآفاق الجديدة.

**442**.اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: السيوطي، ط2، 1395هـ/1975. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

**443**.لسان العرب: ابن منظور الإفريقي (ت711هـ)، دار صادر، بيروت.

**444**.لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ط3، 1406هـ/1986، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان.

**445**.لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية: د.ضاحي عبدالباقي، ط1405هـ/1985. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية (مجمع اللغة العربية).

**446**.لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد: أحمد ابن القاضي، ضمن (ألف سنة من الوفيات) تحقيق د. محمد حجي، ط 1396 هـ/ 1976. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط.

**447**.اللمع في العربية: ابن جني (ت392هـ)، تحقيق حامد المومن، ط2، 1405هـ/1985. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

**448**.المؤتلف والمختلف: الآمدي (ت370هـ)، تحقيق عبدالستار أحمد فراخ، القاهرة.

**449**.المؤتلف والمختلف: الحافظ أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ت385هـ)، دراسة وتحقيق، د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. دار الغرب الإسلامي، بيروت (د.ت).

450.ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، تحقيق دة. هدى محمود قراعة، ط2، 1414هـ/1994. مكتبة الخانجي، القاهرة.
451.مبادئ اللغة: الإسكافي (ت421هـ)، ط1، 1985، دار الكتب العلمية، بيروت.
452.متن السلم (في علم المنطق): عبدالرحمن الأخضري (ت941هـ)، شرح العلامة القويسني، مطبعة مصطفى محمد بمصر.
453.المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير الموصلي (ت637هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1411هـ/1990. المكتبة العصرية، بيروت.
454.مجاز القرآن: صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد سيزكين، ط1، 1988، مكتبة الخانجي، القاهرة.
455.المجازات النبوية: الشريف الرضي (ت406هـ)، تحقيق وشرح د. طه محمد الزيتي، مؤسسة الحلبي وشركاؤه للنشر والتوزيع.
456.مجالس ثعلب أبو العباس (ت291هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، ط1962، مطبعة حكومة الكويت. الكويت.
457.مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نورالدين الهيثمي (ت807هـ)، ط3، 1402هـ/1982. دار الكتاب العربي، بيروت.
458.المحبر: أبو جعفر ابن حبيب (ت245هـ)، رواية أبي سعيد السكري، تصحيح دة. إيلزة لينحتن شتيتر. منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د.ت).
459.المحتسب: ابن جني، تحقيق علي الجندي ورفيقه، ط1386هـ. مطبعة القاهرة.
460.المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: ابن سيدة (ت458هـ)، تحقيق دة. عائشة عبدالرحمن، ط1، 1377هـ/1985. معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.
461.مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: محمد الزرقاني، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، ط4، 1409هـ/1989. المكتب الإسلامي، بيروت.
462.مختصر تاريخ دمشق: الإمام محمد بن منظور، إعداد محمد مطيع الحافظ وحسن إسماعيل مروة وياسين محمود الخطيب ووليد يوسف العالي، ط1، 1417هـ/ 1996. دار الفكر، دمشق.
463.مختصر تلخيص المفتاح (ضمن شروح التلخيص): سعدالدين التفتازاني (ت792هـ). طبع دار السرور.
464.مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه (ت370هـ)، عني بنشره. ج. برجستراسر، ط1934. المطبعة الرحمانية، مصر.
465.مختلف القبائل ومؤتلفها: جعفر ابن حبيب (ت245هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية-دار الكتاب المصري، القاهرة-دار الكتاب اللبناني، بيروت (د.ت).
466.المخصص: ابن سيدة الأندلسي (ت458هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).
467.المخطوطات العربية في الغرب الإسلامي. وضعية المجموعات وآفاق البحث: مؤسسة الملك عبد العزيز، ط 1990. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

**468**.المدارس الكلامية بإفريقيا إلى ظهور الأشعرية: د. عبد المجيد بن حمدة، ط1، 1406 هـ/ 1986. دار العرب، تونس.

**469**.المذكر والمؤنث: أبو حاتم السجستاني (ت248هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط1، 1418هـ/1997. دار الفكر المعاصر، بيروت-دار الفكر، دمشق.

**470**.المرأة في تاريخ الغرب الإسلامي: عبد الهادي التازي نشر الفنك، ط1، 1413هـ/ 1992. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

**471**.مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي (ت351هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، 1394هـ/1974. دار نهضة مصر.

**472**.المزهر في علوم اللغة وآدابها: السيوطي، شرح وضبط وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى ورفقاؤه، ط3، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

**473**.المسار الحضاري الألفي لمدينة وجدة: د. عبد العزيز بن عبد الله. منشورات جمعية أنجاد. المغرب الشرقي. ط برينت للتوزيع بسلا.

**474**.مساهمة المغاربة في تأسيس الحركة العلمية في شمال نيجيريا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، زيارة عبد الرحمن سقين إلى بلاد الحوس. د. محمد بنشريفة، ط 1993. منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط.

**475**.المستدرك على الصحيحين: الحاكم (ت405هـ)، طبع بإشراف د. يوسف العسلي، دار المعرفة، بيروت.

**476**.المستطرف في كل فن مستظرف: شهاب الدين الأبشيهي (ت852هـ)، ط1348هـ. المطبعة المحمودية التجارية. القاهرة.

**477**.المسلك السهل في شرح توشيح ابن سهل: محمد الإفراني (ت بعد 1155هـ)، تحقيق وتقديم الأستاذ محمد العمري، ط1418هـ/ 1997. طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. مطبعة فضالة المحمدية. المغرب.

**478**.مسلم بن الوليد صريع الغواني: د. عبدالمجيد الحر، ط1، 1412هـ.1992. دار الكتب العلمية، بيروت.

**479**.مسند أحمد: أبو عبدالله ابن حنبل (ت241هـ)، تحقيق أحمد شاكر وآخرون. دار المعارف، مصر (د.ت).

**480**.مسند الشهاب: أبو عبدالله محمد بن سلامة القضاعي (ت454هـ)، تحقيق حمدي السلفي، ط2، 1408هـ/1986، مؤسسة الرسالة، بيروت.

**481**.مسند فاطمة الزهراء رضي الله عنها وما ورد في فضلها، تحقيق وتخريج فواز أحمد زمرلي، ط1،1414هـ/1994. دار ابن حزم.

**482**.المشترك وضعا والمفترق صقعا: شهاب الدين ياقوت الحموي (ت626هـ)، ط1846 هـ. مكتبة المثنى، بغداد.

**483**.مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص: اليوسي، ط 1327. المطبعة الحجرية

بفاس.
484.مصباح الأرواح في أصول الفلاح: الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي، تقديم وتحقيق ذ. رابح بونار، ط 1968. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
485.المصباح في علم النحو: ناصر المطرزي (ت610هـ)، تحقيق وتعليق ياسين محمود الخطيب، ومراجعة وتقديم د. مازن المبارك، ط1، 1417هـ/1997. دار النفائس، بيروت.
486.مصنف الحافظ عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ)، تحقيق الشيخ حبيب الأعظمي، ط2، 1403هـ/1983. المكتب الإسلامي، بيروت.
487.المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: ابن حجر (ت852هـ)، تحقيق الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي، دار الباز، مكة المكرمة (د.ت).
488.المطبوعات الحجرية في الغرب: جمع وإعداد فوزي عبد الرزاق، طبعة ماي 1986. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
489.مع البلاغة العربية في تاريخها: د. محمد علي سلطاني، ط1، 1978- 1979. دار المأمون للتراث دمشق.
490.معاني القرآن وإعرابه: الزجاج (ت311هـ)، شرح وتحقيق د.عبدالجليل عبده شلبي، ط1، 1408هـ/1988. عالم الكتب، بيروت.
491.معاني القرآن: أبو زكرياء يحيى الفراء (ت207هـ) تحقيق ج1 أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار، ج2: الأستاذ محمد علي النجار، ج3: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، راجعه الأستاذ علي النجدي ناصف، ط1، 1372هـ/1980. الهيئة المصرية العامة للكتاب –والدار المصرية للتأليف والترجمة.
492.معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: الشيخ عبدالرحيم بن أحمد العباسي (ت 963هـ)، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبدالحميد (طبعة منقحة)، ط1367هـ/1947. عالم الكتب، بيروت.
493.المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبدالواحد المراكشي، ضبطه محمد سعيد العريان، محمد العلمي، دار الكتاب. الدار البيضاء ط1987/7.
494.معجم أعلام الجزائر: عادل أبو نهض. منشورات الكتب التجارية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
495.المعجم الأوسط: الحافظ الطبراني (ت360هـ)، تحقيق د. محمود الطحان، ط1، 1405هـ/1985. مكتبة المعارف.
496.معجم البلدان: شهاب الدين ياقوت الحموي (ت626هـ)، ط1404هـ/1984. دار صادر، بيروت.
497.معجم الشعراء: أبو عبيدالمرزباني (ت384هـ)، تصحيح وتعليق الأستاذ ذ.د.ف. كرنكو، ط1، 1411هـ/1991. دار الجيل، بيروت.
498.المعجم الكبير: الحافظ الطبراني (ت360هـ)، تحقيق وتخريج حمدي عبدالمجيد السلفي، ط1400،1هـ/1980. مطبعة الوطن العربي، العراق.

499.معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
500.معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.
501.معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى، ط 1392 هـ/ 1972. مطبعة فضالة.
502.معجم المطبوعات العربية: جمع سركيس، ط 1928. مطبعة سركيس،مصر.
503.معجم المطبوعات المغربية بتقديم المرحوم عبد الله كنون، ط 1988. مطابع سلا، الحي الصناعي، لتابريكت.
504.المعجم المفصل في علوم البلاغة: دة. إنعام نوال عكاري، ط1، 1413هـ/1992. دار الكتب العلمية، بيروت.
505.المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبدالباقي، ط1، 1406هـ/ 1986. دار الحديث، القاهرة.
506.معجم مقاييس اللغة: ابن فارس (ت395هـ)، تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون، ط2، 1389هـ/1969. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
507.معلمة المغرب (ج2): د. محمد حجي ط 1410 هـ/ 1989. نشر مطابع سلا من إنتاج الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط.
508.المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب: أبو العباس أحمد الونشريسي، وضع: د. محمد حجي وأحمد الشرقاوي ومحمد العرائشي ط 1401 هـ/ 1981. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.
509.المغازي النبوية: ابن شهاب الزهري (ت124هـ)، تحقيق د. سهيل زكار، ط1، 1401 هـ/1981. دار الفكر، دمشق.
510.المغرب في ترتيب المعرب: الإمام أبو الفتح المطرزي (ت616هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
511.المغرب في حلى المغرب: ابن سعيد المغربي، تحقيق وتعليق شوقي ضيف، ط3، 1964 دار المعارف القاهرة.
512.المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب: أبو عبيد الله بن عبد العزيز البكري، ط 1965، باريز.
513.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ط1992. المكتبة العصرية، بيروت.
514.المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وأنسابهم: الشيخ محمد طاهر الهندي (ت986هـ). دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت).
515.مفتاح العلوم: السكاكي (ت626هـ)، ضبط وتعليق نعيم زرزور، ط2، 1407هـ/

1987. دار الكتب العلمية، بيروت.

516.المفصل في علم اللغة: الزمخشري (ت538هـ)، تقديم ومراجعة وتعليق د. محمد عزالدين السعيدي، ط1، 1410هـ/1990. دار إحياء العلوم، بيروت.

517.المفضليات: أبو العباس المفضل الضبي (ت168هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط5، 1976، دار المعارف، القاهرة.

518.المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: السخاوي (ت 902هـ)، ط1375هـ/1956. مطبعة دار الأدب العربي للطباعة، القاهرة.

519.المقتضب: أبو العباس المبرد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

520.الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط1، 1407هـ/1987. دار المعرفة، بيروت.

521.مملكة مالي الإسلامية وعلاقاتها مع المغرب وليبيا: الهادي المبروك الدالي، ط1، 1996. دار صنين للطباعة والنشر والتوزيع.

522.من الضائع من معجم الشعراء: المرزباني (ت384هـ)، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ط2، 1407هـ/1986. مؤسسة الرسالة، بيروت.

523.مناهج البحث عند مفكري الإسلام: د. رمضان عبد التواب، ط1، 1995. دار ابن حزم.

524.المناهل السلسة في الأحاديث المسلسة: محمد عبدالباقي الأيوبي، ط1، 1403هـ/ 1983. دار الكتب العلمية، بيروت.

525.المنتخب من كنايات الأدباء وإرشادات البلغاء: أحمد بن محمد الجرجاني الثقفي (ت 482هـ)، ويليه كتاب الكناية والتعريض للثعالبي، ط1، 1405هـ/1984. دار الكتب العلمية، بيروت.

526.منتهى الآمال في شرح حديث إنما الأعمال: السيوطي، دراسة وتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، ط1، 1406هـ/1986. دار الكتب العلمية، بيروت.

527.المنحنى الاعتزالي في البيان وإعجاز القرآن: أحمد أبو زيد، ط1.

528.المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع: السجلماسي (ت704هـ)، تقديم وتحقيق د. علال الغازي، ط1، 1401هـ/1980. مكتبة المعارف، الرباط.

529.منشورات الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية: عبد الكريم الفكون، تقديم وتحقيق وتعليق د. أبو القاسم سعد الله (جامعة الجزائر)، ط 1408 هـ/ 1987. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

530.منهاج البلغاء وسراج الأدباء: حازم القرطاجني (ت684هـ)، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط3، 1986. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

531.المنهل العذب الحاوي، شرح أرجوزة الإمام الزواوي: الشيخ أبو زكرياء ابن أحمد السوسي. دار الفرقان للنشر الحديث، الدار البيضاء (د.ت).

532.مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح: ابن يعقوب المغربي (ت1132هـ)، (ضمن شروح التلخيص). دار السرور (د.ت).

533.المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: العلامة أحمد بن محمد القسطلاني (ت923هـ)، تحقيق صالح أحمد الشامي، ط1، 1412هـ/1991، المكتب الإسلامي، بيروت.

534.المورث لمشكل المثلث: العلامة عبد العزيز المغربي المكناسي، إعداد: مصطفى بن محمد النجار، مساعدة الأستاذ محمد بن عبد العظيم بن عزوز، ط 1989، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية، سلا المغرب.

535.موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف: أبو هاجر محمد زغلول، ط1، 1410هـ/ 1989. عالم التراث، بيروت.

536.موسوعة أعلام المغرب: تنسيق وتحقيق د. محمد حجي، ط 1400 هـ/ 1980. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

537.الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية – معلمة الصحراء (ملحق 2)، د. عبد العزيز بن عبد الله، ط 1396هـ/ 1976. مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

538.الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية- معلمة الصحراء (ملحق 1): د. عبد العزيز بن عبد الله، ط 1396 هـ/1976. مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة.

539.الموشح: المرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).

540.الموطأ: الإمام مالك (ت179هـ)، مراجعة وإشراف نخبة من العلماء، ط1414هـ/ 1993. منشورات دار الآفاق الجديدة، المحمدية، المغرب.

541.موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: دة. خديجة الحديثي، ط 1981 (سلسلة الدراسات). منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر. الجمهورية العراقية.

542.النبات والشجر: الأصمعي (ت216هـ) (ضمن مجموعة في شذور اللغة)، عني بنشره أوغست هافنر.

543.النبوغ المغربي في الأدب العربي: ذ. عبد الله كنون، ط3، 1395 هـ/ 1975. مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.

544.نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم السهيلي (ت581هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط1، 1412هـ/1992. دار الكتب العلمية، بيروت.

545.النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: جمال الدين يوسف ابن تغري بردي (ت 784هـ)، تقديم وتعليق محمد حسين شمس الدين، ط1، 1992. دار الكتب العلمية، بيروت.

546.نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ط2، 1970. مكتبة الأندلس، بغداد.

547.نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني: محمد بن الطيب القادري (ج1)، تحقيق د. محمد حجي وأحمد توفيق، ط 1397 هـ/1977. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر (سلسلة التراجم).

548.نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب: ابن سعيد الأندلسي، تحقيق د. نصرت عبد الرحمن، ط1982. جمع المطابع التعاونية بالأردن.

549.النصف الأول من كتاب الزهرة: أبو بكر محمد بن سلمان الأصفهاني، اعتنى بنشره د. لويس نيكل البوهيمي بمساعدة إبراهيم عبد الفتاح طوقان، ط1351هـ/1932. مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت.

550.نصيحة ذوي الإيمان بين الرد على منطق اليونان: ابن تيمية (مع: صون المنطق، في كتاب واحد)، تحقيق د. علي سامي النشار، ط 1947. مكتبة الخانجي، مصر.

551.نظم العقيان في أعيان الأعيان: الحافظ السيوطي، حرره د. فليب حتي، ط 1927. المطبعة السورية الأمريكية في نيويورك.

552.النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ: سعد الدين التفتازاني (ت792هـ)، تحقيق جاك الأسود. الدار العالمية للطباعة والنشر (د.ت).

553.نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: المقري، تحقيق إحسان عباس، ط 1968. بيروت.

554.نفحات الأزهار على نسمات الأسحار في مدح النبي المختار: عبد الغني النابلسي (ت1143هـ)، وبهامشه بديعيته ذات الرونق، وبهامشه أيضا: قطر الغيث المسجم على لامية العجم للشيخ عبد الرحمن الشافعي العلواني الطبيب. عالم الكتب، بيروت- مكتبة المتنبي، القاهرة(د.ت).

555.نقائض جرير والفرزدق، ط1908-1909، دار الكتاب العربي، بيروت. طبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل.

556.نقد الشعر: قدامة بن جعفر(ت337هـ)، تحقيق كمال مصطفى، ط3، 1367هـ/1948. مكتبة الخانجي، القاهرة.

557.نقد النثر: تحقيق د. طه حسين وعبد الحميد العبادي، ط 1938. مطبعة مصر شركة المساهمة المصرية.

558.نهاية الأرب في فنون الأدب: أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت733هـ)، ط1373هـ/1955.بمصر.

559.نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: أبو العباس أحمد القلقشندي (ت821هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط1، 1959، القاهرة.

560.نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: فخر الدين الرازي(ت606هـ)، تحقيق ودراسة د. بكري شيخ أمين، ط1، 1985. دار العلم للملايين، بيروت.

561.النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق محمود محمد الطناجي، ط1965، مطبعة الحلبي، القاهرة.

562.نهج البلاغة: علي بن أبي طالب، شرح الشيخ محمد عبده، وتخريج المصادر الشيخ حسين الأعلمي،ط1(مصححة)، 1413هـ/1993. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
563.نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا التنبكتي، إشراف وتقديم عبد الحميد الهرامة، ط1، 1398 هـ/1989. منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا.
564.هدية العارفين. أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي، ط 1413 هـ/ 1992. دار الكتب العلمية، بيروت.
565.همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: الإمام السيوطي، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، ط1، 1327هـ. مطبع السعادة. مصر.
566.الوجيز في أصول الفقه: الإمام الكرامستي (ت899هـ)، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، ط1، 1990. المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، القاهرة.
567.الوساطة بين المتنبي وخصومه: علي بن عبد العزيز الجرجاني(ت366هـ)ط1945. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
568.الوسيط في تراجم أدباء شنقيط: أحمد بن الأمين الشنقيطي (1331هـ)، ط2، بعناية فؤاد سيد أمين، أمين المخطوطات بدار الكتب المصرية، ط 1378 هـ/1958. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
569.وصف إفريقيا: الحسن بن محمد الوزاني الفاسي (ت بعد 957 هـ)، ط2، 1983. منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر. الجزء الأول، ترجمه عن الفرنسية، د. محمد حجي ومحمد الأخضر. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
570.وفيات ابن قنفذ القسنطيني (ت810ه): المسمى: "شرف الطالب في أسنى المطالب" (ضمن ألف سنة من الوفيات)، تحقيق د. محمدحجي، ط1976. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر.
571.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان(ت681هـ)، تحقيق، د. إحسان عباس، ط1397هـ/1977م. دار صادر بيروت.
572.وفيات الونشريسي (ضمن ألف سنة من الوفيات) تحقيق د. محمد حجي، ط 1396 هـ/ 1976. مطبوعات دار المغرب للطباعة والنشر، الرباط.
573.وقعة صفين: نصر بن مزاح المنقري(ت212هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 3،1981. مكتبة الخانجي، مصر.
574.يتيمة الدهر: الثعالبي النيسابوري (ت429هـ)، ط1، 1399هـ/1979. دار الكتب العلمية، بيروت.
575.يزيد بن الطثرية، شعره: صنعة حاتم صالح الضامن، ط1973.بغداد.

المخطوطات

576.ابتهاج القلوب بخير الشيخ أبي المحاسن وشيخه المجذوب عبد الرحمن الفاسي خ.

ع، الرباط، رقم 326 ك.

**577**.أحكام أهل الذمة، ابن عبد الكريم المغيلي: خ.و. باريز رقم: 5452.

**578**.أزهار البستان في طبقات الأعيان: ابن عجيبة، خ ع، الرباط رقم: 286 ك.

**579**.أسئلة الأسكيا محمد وأجوبة المغيلي عليها، خ ع الرباط، رقم: 1378 ك.

**580**.أسئلة واستكشافات: مؤلف مجهول رقم:313م، خزانة تطوان(من ص:119 إلى ص: 130).

**581**.إفهام الأنجال أحكام الآجال: ابن عبد الكريم المغيلي، خ ع الرباط، رقم: 470 ك.

**582**.إمناح الأحباب من منح الوهاب: ابن عبد الكريم المغيلي، خ ع الرباط رقم: 2231، ومركز أحمد بابا بتنبكتو رقم: 1017.

**583**.تأليف في العربية: مجهول المؤلف يظن أنه ابن عبد الكريم المغيلي، خ ع الرباط رقم: 3940 د.

**584**.تذكرة المحسنين: عبد الكبير المجذوب خ ع الرباط رقم: 270 ك. وخ ح رقم: 12235ز.

**585**.التعريف فيما يجب على الملوك، أو رسالة الملوك: ابن عبد الكريم المغيلي، خ ع الرباط رقم: 929 ك.

**586**.الدرر المكنونة في نوازل مازونة: إبراهيم بن أبي بكر المغيلي، خ ع الرباط رقم: 883 د. 498 ق.

**587**.رسالة الإخوان عما يجب للمسلمين من اجتناب الكفار، وما يلزم أهل الذمة من الجزية والصغار، وما عليه يهود الزمان من الجراءة والطغيان: ابن عبد الكريم المغيلي، خ ح الرباط، رقم: 12428، 6331.

**588**.رسالة في الإمارة: ابن عبد الكريم المغيلي، خ ع الرباط، رقم: 1816 د، 364 د.

**589**.رسالة فيما يجب على المسلمين من اجتناب الكفار، وما يلزم أهل الذمة من الجزية والصغار، وما عليه يهود الزمان من الجراءة والطغيان: خ ح: الرباط، رقم: 6830، 12525، 12212.

**590**.شرح الأرجوزة التلمسانية: يحي بن موسى المغيلي: خ ع الرباط، رقم: 2149د.

**591**.شرح التبيان في علم البيان: المغيلي(ت909هـ)، 107 ورقة، رقم767. خزانة الصبيحية. سلا.

**592**.شرح على التلمسانية في الفرائض: علي بن يحي المغيلي، خ ع الرباط، رقم: 1141 ق.

**593**.شرح منح الوهاب في رد الفكر إلى الصواب: ابن عبد الكريم المغيلي، مركز أحمد بابا بتمبكتو، رقم 1399، 1090، 2771.

**594**.طبقات المالكية: مجهول،خ ع. الرباط، رقم: 3928 د.

**595**.عمل اليوم والليلة: ابن عبد الكريم المغيلي، م. و. باريز، رقم: 5673.

**596**.فتح القدوس في شرح خطبة القاموس: الشيخ سيدي أحمد الحبيب نزيل

سجلماسة(ت1165هـ)،(خاص).

**597**.فيما يجب على المسلمين من اجتناب الكفار. وما يلزم أهل الذمة من الجزية والصغار، وما عليه يهود الزمان من الجراءة والطغيان: ابن عبد الكريم المغيلي، خ ع الرباط، رقم: 6830 د، 1602 د، 2065 د، 2530 د، 2889 د، 322 ك، 1386 ك، 602 د، 1223 د، 213 م م.

**598**.قصيدة في مدح الرسول ﷺ: ابن عبد الكريم المغيلي، خ ع، الرباط رقم: 683 ق، ومركز أحمد بابا بتمبكتو، رقم: 43567.

**599**.كتاب في السياسة: ابن عبد الكريم المغيلي، خ ع الرباط، رقم: 3169 ك.

**600**.كفاية المحتاج: أحمد بابا. خ ع الرباط، رقم: 2390 ك.

**601**.مختصر تلخيص المفتاح: التفتازاني(ت792هـ)رقم: 91.367 ورقة، خزانة الصبيحية. سلا.

**602**.مختصر تلخيص المفتاح: التفتازاني، خ ص. سلا. رقم: 932.

**603**.مخطوط (خاص) مبتور الأول والآخر، مجهول المؤلف والعنوان، ويرجح أنه شرح لمختصر تلخيص المفتاح.

**604**.مصباح الأرواح في أصول الفلاح: ابن عبد الكريم المغيلي، خ ح الرباط رقم: 12123 و: خ ع الرباط، رقم: 2013 د.

**605**.مفتاح تلخيص المفتاح: محمد بن مظفر الخلخالي(ت745هـ)، رقم: 1363/1(ضمن مجموع). خزانة القرويين. فاس.

**606**.مناظرة السنوسي(ت895هـ)للمغيلي، رقم: 1531/4، (ضمن مجموع من:124/ب إلى145/ب). خزانة القرويين. فاس.

**607**.منح الوهّاب في رد الفكر إلى الصواب: ابن عبد الكريم المغيلي، خ ع. الرباط، رقم: 2231، و: م.و. باريز رقم: 5602.

**608**.النظم الكامل في علم الميزان (في المنطق): الناظم حمدون ابن الحاج، والشارح مجهول خ تطوان رقم: 469.

**609**.هدية المسترشدين ونصيحة المهتدين: ابن عبد الكريم المغيلي، خ علال الفاسي. الرباط، رقم: 2257 ع 209.

الرسائل العلمية غير النشورة

**610**.فلسفة الفكر الديني بين السنوسي والمغيلي. ذ. أحمد حمدان العلمي. (رسالة دبلوم دراسات عليا- فلسفة. مرقونة بكلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط، رقم: ر-ج: 189 علم) ت م: 21-6-1979.

**611**.كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج: أحمد بابادراسةوتحقيق محمد مطيع (رسالة مرقونة بكلية الآداب بالرباط رقم: 172، 922 مطي). وقد طبع بعد إعداد هذه

الأطروحة

**612**.النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه: د. رشيد بلحبيب، (رسالة ماجستير مرقونة مقدمة إلى جامعة القاهرة تحقيقا ودراسة وإعدادا، (1407 هـ/1987)، وقد نشرتها وزارة الأوقاف المغربية في ثلاثة أجزاء.

المجلات والدوريات والجرائد

**613**.جريدة العلم ع: 17090، الاثنين 10 فبراير 1997،مقالة د. عبد العزيز بنعبد الله بعنوان "مصادر التصوف المغربي. أدعياء التصوف".

**614**.حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر ع1/ 1416 هـ/ 1995، ع2/ 1417 هـ/96، الجامعة الإسلامية بالنيجر. سحب البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع القنيطرة.

**615**.مجلة البحث العلمي: ع/20، 21 يوليه: 1973.

**616**.مجلة المناهل، ع51/محرم صفر: 1417يونيو1996.

**617**.مجلة المناهل: ع خاص رقم 49، س 20، جمادى 2، 1416هـ/نونبر 1995، ع 51، وزارة الشؤون الثقافية. المملكة المغربية.

**618**.مجلة دعوة الحق: ع269- عدد خاص عن افريقيا القارة الإسلامية ماضياً وحاضراً ومستقبلا

**619**.مجلة دعوة الحق: ع3/ س4 رجب 1380/ دجنبر 1960، ع2/س 11.

**620**.مجلة دعوة الحق: ع8/ س19 خاص بمناسبة الذكرى الأربعمائة لمعركة وادي المخازن، ع249 رمضان 1405 هـ/يونيو 1985، خاص بإفريقيا ماضيا وحاضرا ومستقبلا، ع 269/ أبريل 1988.

**621**.مجلة عالم الكتب: ع3/ المجلد الحادي عشر، محرم 1411، دار ثقيف للنشر والتأليف، الرياض.

**622**.مجلة كلية الآداب بفاس: ع6/ س82-1983،مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

**623**.مجلة كلية الآداب، عين الشق، الدار البيضاء: ع4/س 1987.

**624**.مجلة كلية الدعوة الإسلامية: ع3/ 1986، ع 1987/4، ع1992/9، كلية الدعوة الإسلامية. الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى طرابلس.

المراجع الأجنبية

**625.**A short History of Africa، Olivier، R. and Fage JD. Penguin Books. 1973.

**626.**Al Furquan Islamic. Heritage Fondation Eagle House. High street winbleden. London. S w. 19. 5 EF.

**627.**Catalogue des Manuscrits de l'IFAM. Institut fondamental d'Afrique Noire. Dakar 1966.

**628.**Dynamique de l'Islam au sud du Sahara. Publications Orientalistes de France. A.L.C. 1981.

**629.**Encyclopédie de l'Islam. Tom V. E.J. Brill، leiden. G.p Maisonneuve et larose. Paris 1986. Matière/ J.O. Hunwick.

**630.**L'histoire du Sahara et des relations transsahariennes entre le Maghreb et l'Ouest Africain du moyen âge à la fin de l'époque colonial. Institut International d'Anthropologie. Centre. IRSS. Paris 1985-1986.

**631.**L'Islamisme et le Christianisme en Afrique، G. Bonet Maury. T. Paris 1916.

**632.**Recueil des sources Arabes Concernant l'Afrique Occidentale du 13e au 16eS (Bilad Al SUDAN). Traduction et notes par Joseph M. CUOQ. Préface de Raymond Hauni. Editions du centre National de recherche scientifique. Paris 1985.

**633.**Shari'a in songhai. The Replies Of Al Maghili to the questions of Askia Al-Hadjj Mohammad John. O. Hunwick. Oxford University Press. 1984.

**634.**Un traité maghrébin "Ahkam Ahl Al-Dhimma" George Vajda dans: Etudes d'Orientalisme. Paris 1962.

# فهرس المحتويات

قسم التحقيق



النص المحقق



الباب الأول

في علم المعاني

**الباب الثاني**

**في علم البيان**

الباب الثالث

في علم البديع

**الخاتمة**

**في السرقات الشعرية وما أشبهها**



**الفهارس العامة**